الخلاف النحوي الكوفي

الدكتور
حمدي محمود حمد الجبالي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمدِ بنِ عبد الله، الذي أكرمه الله وشرفه بهذا القرآن العظيم، فأنزله باللغة العربية، صوناً لها وتكريماً، وبعد:

فقد كنت قد قدمت قبل سنوات خلت إلى مجلس كلية الآداب في جامعة اليرموك رسالة بعنوان (في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفاً واستعمالاً واختلافاً) عرضت خلالها لكثير من المسائل النحوية الكوفية0 وأردت أن أبقى في دائرة النحو، وما يحف به من صعوبة ومخاطر، فسعيت وراء الكوفيين وخلافاتهم النحوية0

ولا ريب في أنّ ظاهرة الخلاف في النحو العربي من أبرز ما تناول الدرس النحوي قديماً وحديثاً. فقد عرض لها الباحثون على نطاق واسع، وناقشوها، وبسطوا القول فيها، واختلفت مناهجهم في ذلك، وتعددت، فكان نتاج ذلك كله مؤلفات عديدة أسهمت في استكمال بناء نظرية النحو العربي.

ومما يسترعي الانتباه أن كثيراً من هؤلاء الباحثين قصروا دراساتهم، في الغالب، على الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. على أن الأبحاث التي قدمها الباحثون، سواء أكانت في النحو البصري، أم في النحو الكوفي، لم يكن أحدها ليختصّ بالخلاف النحوي الكوفي وحده، ولم تكن تهدف إلى إبراز هذا الخلاف، والكشف عن ظواهره إلاّ إذا كان وراء ذلك مقصد يخدم ما ترمي إليه ككتاب (مدرسة الكوفة) لمهدي المخزومي وكتاب(مدرسة البصرة) لعبد الرحمن السيد، وكتاب (المدارس النحوية) لشوقي ضيف، وكتاب (أبو زكريا الفراء ومذهبه في دراسة النحو واللغة)، لأحمد مكي الأنصاري وكتاب (المدرسة البغدادية) لمحمود حسني، وكتاب (المدارس النحوية أسطورة وواقع) لإبراهيم السامرائي، وغيرها0 لذلك بدت عناية هذه الدراسات بالخلاف النحوي الكوفي عناية سريعة مقتضبة.

فمن هذا الإحساس بانعدام الأبحاث المختصة في درس الخلاف النحوي الكوفي، وحاجة الباحثين والدارسين إلى التعريف بظواهر هذا الخلاف، وتوافر المادة الغزيرة بين يديّ حول هذه الظاهرة، تعززت لدي رغبة في جَلْوها، والكشف عن حقيقتها. فقد وجدت طوال فترة مراجعتي لما كُتب في الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين أن ثمة خلافاً نحوياً بين نحاة المذهب الواحد، وأن ثمة إعراضاً ما لدى الدارسين عن الخلاف النحوي الكوفي، وقيمته في تشكيل نظرية النحو العربي، وكأنهم ظَنّوا أن قضايا النحو الكوفيّ قد بُنيت على مخالفة النحو البصري فقط، ثم كانت مراجعتي لأمّات مصادر النحو بعامة، والنحو الكوفي بخاصة مُثبتةً لدي إحساساً مكيناً أن هناك خلافاً وافتراقاً في آراء الكوفيين وتوجهاتهم، يكاد يوازي –إن لم يزد – خلافاتهم مع

النحويين البصريين، وأن هذا الخلاف لا يقتصر على المسائل الفرعية، بل يمتد، أيضاً، ليشمل كثيراً من أصول التقعيد النحوي.

وبناء على ما تقدم، فإن هدفي في هذه الدراسة أن أستقصي الفروق بين نحاة الكوفة، وأن أرصد ظواهر الخلاف النحوي بينهم، رصداً شاملاً جامعاً، وأن أكشف عن مواردها، وأن أردّ كل رأي إلى صاحبه، وأن أمحّص آراءهم، مما نسب إليهم، ولم يكن لهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، على الرغم من تشتت المادة، وقلة المصادر النحوية الكوفية.

وللدراسة أيضاً، في نظري أهمية كبيرة، ولعلها ستلقي كثيراً من الأضواء على مناطق مظلمة من النحو الكوفي. فقد درج العديد من القدماء والمحدثين على التسليم المطلق لما ذكر عن الكوفيين ونحوهم والثقة التامة بما يقال عنهم، وما ينسب إليهم، دون تمحيص، أو تدقيق.

كما تقوم الدراسة، في الوقت نفسه، على فرضية تتلخص في أن دراسة الأصول التي يستند إليها الخلاف بين الكوفيين، ربما تكشف عن أن طبيعة هذا الخلاف، لا تختلف كثيراً عن طبيعة ما كان بينهم، وبين البصريين من خلاف.

ونظراً لإسهام النحويين الكوفيين في تشكيل نظرية النحو جنباً إلى جنب مع جهود النحويين البصريين فقد حظيت أنظارهم النحوية بعناية طيبة قديماً وحديثاً. غير أنني كثيراً ما كنت أندفع وراء المصادر الكوفية، فلا محيص لدفع أوهام النسبة وردها، والتعميم فيها من الوقوف على آراء الكوفيين أنفسهم في كتبهم ومؤلفاتهم، وإن كانت في مجملها ضيقة محدودة. ولكنّ وجود كتاب الفراء (معاني القرآن) وكتاب أبي العباس ثعلب (مجالس ثعلب)، وما طبع من كتب أبي بكر بن الأنباري كـ (المذكر والمؤنث) و (إيضاح الوقف والابتداء) و (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) و (الزاهر في معاني كلمات الناس)، ذلك جميعه خدم البحث، وعرّى كثيراً من زيف الآراء المنسوبة للكوفيين، وهي ليست لهم، أو قل ليست لبعضهم.

كما كان لكتب النحو القديمة، وهي كثيرة يكفيها نظرة عجلى إلى فهرس مصادر البحث، قيمة عظيمة في رصد ظواهر الخلاف بين الكوفيين مستقصاة، منسوبة إلى أصحابها، في غالب الأحيان، فإنها خير شاهد ناطق بمدى الجُهد الذي لقيت في إخراح هذا البحث إخراجاً، أرجو أن ينال الرضا والقُبو ل.

وأما منهجي في البحث فيتمثل فيما يأتي:

أ– تتبعت ظواهر الخلاف النحوي الكوفي عند نحاة الكوفة، لاستقصاء هذه الظواهر، والوقوف عليها.

ب– اقتصرت على المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الكوفيين أنفسهم، ولم أتعرض لمسائلهم الخلافية مع البصريين، إلا عند اقتضاء الحاجة، ولا أدعي أنني أحطت بالمسائل الكوفية الخلافية، ولكنني حاولت جُهْدي استقصاء ما استطعت.

جـ– اقتصرت في بحثي على استقصاء المسائل النحوية، ولم أعرض لآراء الكوفيين في المستوى اللغوي أو المستوى الصرفي، إلاّ بما يخدم الظاهرة النحوية، لاعتقادي أنها تستحق أن تحظى وحدها ببحث منفرد.

د– قسمت المسائل النحوية الخلافية التي توفرت عليها لهذا البحث إلى شرائح تنبىء كل شريحة عن اتجاه في هذا الخلاف، ومن ذلك تشكلت معظم فصول البحث.

هـ– ذكرت المسألة الخلافية، وما يتصل بها من مسائل جزئية، ثم ذكرت أقوال النحويين في نسبتها، سواء اتفقت هذه الأقوال أم اختلفت.

و– جعلت كتب الكوفيين أنفسهم أهم مصادر البحث التي أستند إلى مادتها في توثيق مسائل الخلاف النحوي بينهم، ودفع أوهام النسبة والتعميم فيها، وعمدت إلى نقل النصوص الكوفية، ما لزم الأمر، لدعم أنظار الكوفيين، ومسائلهم الخلافية.

ز– حرَصت على حشد ما استطعت من مصادر عرضت الظاهرة توثيقاً لها، وطمعاً في الإحاطة بها واستقصائها.

ح– مِلْت في مواطن كثيرة إلى الركون إلى استعمال المصطلح النحوي الكوفي، رغبةً في استكمال صورة النحو الكوفي، مع ذكر ما يقابله من المصطلح النحوي البصري، إن لزم الأمر.

وقد أدت طبيعة البحث إلى أن يكون في ثلاثة أبواب، تسبقها مقدمة، ويتبعها ملخص لأهم نتائج البحث.

أما الباب الأول فقد ضمّ أربعة فصول. بينت في الفصل الأول – وبإيجاز شديد– مسيرة النحو ومكانة الرواد الأولين في هذه المسيرة، فتحدثت عن نشأة النحو العربي، وبدايات تشكل النظر النحوي الكوفي، ونحو الكوفيين وأعلامه.

وخَصَصْت الفصل الثاني للخلاف النحوي . فأحصيت ابتداء ما عرفته من كتب الخلاف النحوي المطبوع منها والمفقود، ثم تحدثت عن نشأة الخلاف النحوي، وبواكير هذا الخلاف بين النحويين الكوفيين، وبينت أسباب هذا الخلاف والعوامل التي غذّته وعملت على ثرائه.

وعرضت في الفصل الثالث إلى أبرز الملامح الرئيسية لاتجاهات النحويين الكوفيين المتمثلة في اعتماد منهج السماع والقياس.

ووقفت في الفصل الرابع على افتراق الكوفيين واختلافهم في استعمال المصطلح النحوي.

وأما الباب الثاني فجعلته للظواهر الخلافية في الأبواب النحوية وما يتعلق بها، واشتمل هذا الباب على أربعة فصول.

فقد أبرزت في الفصل الأول الخلاف الكوفي في الإعراب والبناء. وكشفت في الفصل الثاني عن مواقف النحويين الكوفيين وأنظارهم المختلفة من فكرة العامل النحوي من خلال بسط المسائل الخلافية التي تتعلق بالعوامل النحوية. وعرضت في الفصل الثالث للخلاف الكوفي في العلة النحوية. وخصصْت الفصل الرابع للخلاف النحوي الكوفي في نظام الجملة العربية وما يتعلق بأجزاء هذا النظام.

وأما الباب الثالث فجعلته في الأدوات النحوية، وقسمته بحسب تآلف هذه الأدوات، وارتباطها بعضها ببعض إلى أربعة فصول.

تحدثت في الفصل الأول عن الخلاف الكوفي في عمل الأدوات، ووقفت في الفصل الثاني على افتراق الكوفيين واختلافهم في معاني الأدوات اعتماداً على منزلة الأداة في تأليف الكلام وتركيبه، وكشفت في الفصل الثالث عن مواقف الكوفيين وأنظارهم المختلفة من زيادة الأدوات، وعرضت في الفصل الرابع لاختلاف الكوفيين في خصائص الأدوات وطبيعتها، من حيث البساطة والتركيب من جهة، وأسماءٌ هي أم أفعال أم حروف من جهة ثانية0

لقد كانت الرحلة مع الكوفيين وخلافاتهم شاقة ومضنية، فيها عانيت الكثير في جمع آرائهم النحوية، وَلَمِّ شتاتها من بطون الكتب، باذلاً ما لدي من جُهد وقدرة للإحاطة بظواهر الخلاف النحوي الكوفي، محاولاً ما أمكنني الحصر والجمع، غير أن هذا العناء يتلاشى عندما يشعر المرء بالوصول إلى غاية المطاف، وتحقيق ما يصبو إليه.

وبعد: فهذا جهدي وعملي في سنوات لم أدخر فيها السعي إلى ما يرقى بهذا البحث ويثريه، ويخدمه، طمعاً أن يكون لبنة في بناء النحو العربي، خدمة للغة التنزيل المبارك. فإن أكن وُفّقتُ، وحققت الغاية فلله الحمدُ، وإن لم يكن، فالكمال لله وحده، فمنه نستمدّ العون، فهو حسبي، ونعم المولى، ونعم النصير.

حمدي محمود الجبالي

الخليل – فلسطين

1 من شوال **1417** هـ

9 من آذار 1997 م

الباب الأول

- **الفصل الأول: منزلة النحو الكوفي من نظرية النحو العربي**
- **الفصل الثاني: الخلاف النحوي**
- **الفصل الثالث: الأصول التي دار عليها الخلاف النحوي النقل والقياس**
- **الفصل الرابع: المصطلح النحوي**

الفصل الأول

منزلة النحو الكوفي من نظرية النحو العربي

-نشأة النحو

- بدايات تشكل النحو الكوفي

- نحو الكوفيين وأعلامه

نشأة النحو

كانت اللغة العربية، ولا تزال، عزيزة على أصحابها، قريبة من نفوسهم، وقد أكرمهم الله، عز وجل، فأنزل القرآن الكريم بها، فرفع من شأنها، وزادها في نفوس أهلها عزة، وتقديساً، وسخر الله، عز وجل، علماء غُيُراً عليها، أحبوها، فقاموا على رعايتها، وبذلوا في سبيل المحافظة عليها جهوداً كبيرةً ، تستحق منا كل إجلال وإكبار.

ولذلك نشأت الدراسات اللغوية، ونهضت خدمة للقرآن الكريم، ولا سيما بعد اتساع رقعة الدولة الإسلامية، ودخول أمم كثيرة في الدين الجديد، وانتشار اللحن، وفساد الألسنة.

وقد كان للبصرة سبق واضح في مجال البحوث اللغوية ودراساتها. ولكنّ الذين عرضوا لنشأة النحو، وتطوره، وكيف استوى على سوقه، وأثبتوا وجود المدارس النحوية اختلفوا فيما بينهم على مؤسسيها وروادها.

فيرى جماعة من القدماء (1) والمحدثين (2) أن واضع النحو والمؤسس الحقيقي للمدرسة البصرية هو أبو الأسود الدؤلي بأمر من الإمام عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه في بعض الروايات، (3) أو بأمر من زياد بن أبيه في بعضها الآخر (4) . وبعض المستشرقين، وعلى رأسهم كارل بروكلمان، ينفي أن يكون أبو الأسود الدؤلي واضع أصول نظرية النحو(1). وتابعه على ذلك الدكتور إبراهيم مدكور الذي قال: "النحو بين علوم اللغة من أولها ظهوراً، وحديث أبي الأسود الدؤلي خير شاهد على ذلك، وإن كنا لا نسلم بأنه وضع شيئاً في علم النحو"(2) 0

وذهب بعض المحدثين العرب إلى أن نصر بن عاصم هو المؤسس للمدرسة البصرية (3) وآخرون قالوا إنه عبد الرحمن بن هرمز(4) .

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الرائد الأول لعلم النحو هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي(5) .

---

(1) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص24، ابن النديم: الفهرست ص59، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص18، الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص21، الأصفهاني: الأغاني 101/11، أبو حيان: تذكرة النحاة ص689، السيوطي: الفرائد الجديدة 33/1 ، الجاحظ: البرصان والعرجان ص122.

(2) الطنطاوي: نشأة النحو ص19، حسن عون: اللغة والنحو ص235.

(3) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ص21.

(4) المصدر نفسه ص22.

(1) كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي 123/2.

(2) إبراهيم مدكور: المصطلح النحوي – مجلة مجمع اللغة العربية – القاهرة – ج32 – سنة 1973 م ص14.

(3) أحمد أمين: ضحى الإسلام 285/2.

(4) المصدر نفسه 285/2.

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الخليل بن أحمد وسيبويه هما اللذان أوجدا علم النحو، واخترعاه اختراعاً(6) .

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف فلا يصح تجاهل ما قام به أبو الأسود الدؤلي وتلاميذه من أعمال لغوية. فقد روى القدماء أنه قام بمهمة شكل المصحف، وضبطه. ومن شأن عمل كهذا أن يوجه الانتباه إلى الظواهر الإعرابية، مما يستتبع وضع ملاحظات يسيرة تفسر أحوال الأسماء رفعاً ونصباً وخفضاً تفسيراً بدائياً بسيطاً0

ثم يموت أبو الأسود الدؤلي ويخلف تلاميذ نهضوا من بعده بالدرس اللغوي كعنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثي وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر، إلا أنه لم تصل إلينا أقوال هؤلاء النحوية، ولا نكاد نعلم عنها شيئاً.

ثم جاء بعد هؤلاء، وخلفهم عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء، اللذان تقدما بالنحو خطوات فساحاً، فاهتم الأول بالقياس، فأظهره حتى قيل عنه: إنه أول "من بعج النحو ومدّ القياس والعلل (1)" ، واعتنى الآخر بالسماع، فكان حذراً في الأخذ عن الأعراب، فقد كان يلجأ أحياناً إلى امتحانهم؛ ليعرف أبقيت فصاحتهم سليمة فيهم أم فارقتهم تحت أثر الحضارة (2) ؟ .

ثم يأتي عيسى بن عمر صاحب (الإكمال) و(الجامع) والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، هؤلاء التلاميذ جميعاً نهضوا بالدراسة اللغوية، وكونوا ما أطلق عليه المدرسة البصرية، التي اكتملت نضجاً على يدي الخليل بن أحمد، شيخ البصريين الذي استخرج من علم النحو ما لم يسبق إليه(3) . وأعظم ما في منهجه اهتمامه بالقياس، الذي نوه به القدماء (4) حتى قال عنه ابن جنى: إنه كاشف قناع القياس(5) . وإلى جانب القياس ميله الواضح إلى تعليل الظواهر اللغوية تعليلاً ذهنياً عميقاً وعنايته بالسماع وتحري الفصاحة(6) .

ثم يأتي تلميذه سيبويه الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على ما أفاده من علوم أستاذه الخليل التي ضمنها كتابه (الكتاب) (7)، أكبر أثر باق في نحو البصريين الأول الذي اشتمل على العناصر الأساسية لنظرية النحو العربي

---

(5) محاضرات في أصول النحو في مؤتمر المجمع اللغوي–الدورة السادسة عشرة ص2 (نقلاً عن: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص357).

(6) تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص58.

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص31.

(2) السيوطي: المزهر 399/2.

(3) القفطي: إنباه الرواة 343/1.

(4) السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص30.

(5) ابن جني: الخصائص 361/1.

(6) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص23.

(7) أبو حيان: تذكرة النحاة ص689.

حتى" لم يشذ من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له"(8) ، هذه الأصول التي قام على أمرها من بعده شيوخ البصريين كقطرب والأخفش الأوسط والمازني والمبرد وغيرهم ممن جاء بعدهم، وسار على نهجهم.

بدايات تشكل النظر النحوي الكوفي

لم تنل الكوفة قسطاً وافراً من علم النحو، كما نالته البصرة التي سبقتها في هذه الصناعة بما يقرب من مائة عام(1) . فالكوفة كانت في تلك الآونة منشغلة بتدوين الحديث وأخبار العرب، وقراءة القرآن وتفسيره(2) . ولكن رغم ذلك فإن الكوفة بعد هذه الفترة الطويلة وتمرسها في علم الحديث، استطاعت أن تمضي نحو عالم النحو، لتعوض ما فاتها منه . وقد كان للظروف السياسية، وقتذاك، حيث شجعها العباسيون، واحتضنوها، أكبر الأثر في منافسة البصرة حاضنة النحو ومنشئته.

وتختلف الآراء وتتعدد الأقوال في نشأة المذهب الكوفي وتحديد بدايته.

فيكاد يتفق القدماء على أن المذهب الكوفي يبدأ بأبي جعفر الرؤاسي فقد جعله الزبيدي في (طبقاته) رأس المذهب الكوفي، وأستاذ أهل الكوفة في النحو(3) ، وتابعه في ذلك ابن النديم، وجعله أول من وضع في النحو كتاباً من الكوفيين، وأنه كان أستاذ الكسائي، والفراء، كما يروي ثعلب(4) ، إلا صاحب الأغاني الذي ذكر "أن الكسائي هو الذي رسم للكوفيين رسوماً يعملون عليها"(5) .

وأما المحدثون فقد انقسموا فريقين:

فريق رأى رأي جمهور القدماء ، وتابعهم على أن أبا جعفر الرؤاسي أول من ألف في النحو من الكوفيين وأول من أسس المذهب الكوفي ، وأن تلميذيه الكسائي والفراء هما اللذان نهضا بالمذهب الجديد ، ودعماه، وكانا نظيري سيبويه رأس المذهب البصري(1) .

وفريق ثان نفى أن يكون أبو جعفر الرؤاسي ممن يوضع في طبقة المؤسسين لهذا المذهب النحوي الناشئ، أو تخرج به أحد من الكوفيين ، ليس هذا فحسب، وإنما يدعون أيضاً أنهم لا يعلمون كوفياً

---

(8) القفطي: إنباه الرواة 346/2.
(1) الطنطاوي: نشأة النحو ص15.
(2) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص38.
(3) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص125.
(4) ابن النديم: الفهرست ص96. وانظر : أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص50، ياقوت الحموي: معجم الأدباء377/5.
(5) الأصفهاني: الأغاني 102/11.
(1) أحمد أمين: ضحى الإسلام 285/2، سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص41، إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص17.

نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائي، المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي، والواضع لأسس منهجها (2) .

ولكن هذه المزاعم تتلاشى إذا ما علمنا أن الكسائي كان يردد أقوال شيخه الرؤاسي. فمن ذلك ما رواه أبو عمر الزاهد، قال: "أخبرنا ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي، قال: كان الرؤاسي يكره أن يجمع رمضان، ويقول: بلغني أنه اسم من أسماء الله تعالى"(3) .

والذي يؤكد أيضاً أن أبا جعفر الرؤاسي رأس المذهب الكوفي أن الفراء، أيضاً، كان يتصل به، ويأخذ العربية عنه، حتى إنه كان ينعته بالأمانة والثقة. وليس بين يدي حجة أوضح وأقوى من كلام الفراء نفسه. ففي (معاني القرآن) ينقل الفراء عن أبي جعفر الرؤاسي، ويروي له في أكثر من موضع مستعملاً ألفاظاً وعباراتٍ تدل بوضوح على تلمذته عليه ، وأخذه العربية عنه، وأنه كان نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة. يقول الفراء". . . وقد قرأها رجل من النحويين–أي قوله تعالى: (ألم الله)(4) وهو أبو جعفر الرؤاسي، وكان رجلاً صالحاً: (آلم الله) بقطع الألف"(5). ويقول: "وزعم الرؤاسي أنه سأل أبا عمرو"(6) . ويقول: " وزعم أبو جعفرالرؤاسي أنه سأل أبا عمرو"(1) ويقول: "وحدثني أبو جعفر الرؤاسي قال: قلت لأبي عمرو بن العلاء ما هذه الفاء التي في قوله: (فقد جاء أشراطها) (2) : قال: جواب للجزاء. قال: قلت: إنها (أن تأتيهم) مفتوحة؟ قال: فقال: معاذ الله إنما هي (إن تأتيهم)" (3) ويقول معلقاً على قوله تعالى : (وأرسل عليهم طيراً أبابيل)(4) : "وزعم لي الرؤاسي وكان ثقة مأمونا، أنه سمع واحدها إبالة ، لا ياء فيها" (5) .

ومما يؤكد أن أبا جعفر الرؤاسي كان المؤسس الحقيقي للمذهب الكوفي، وأنه كان نحويا بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ما ذكره الزبيدي في ترجمة محمد بن قادم شيخ أبي العباس ثعلب، حينما سأل الأول الأخيرَ عن مسألة، فقال ثعلب مجيباً: "قال أبو جعفر فيها كذا، وقال أبو الحسن الكسائي فيها كذا، وقال الفراء فيها كذا،

---

(2) الطنطاوي: نشأة النحو ص33، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص39–40، 68، 78، 357، عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص20، أحمد فارس: النداء في اللغة والقرآن ص17، شوقي ضيف: المدارس النحوية ص154، سمير نجيب اللبدي: الكسائي القارئ الشهير والنحوي الكبير ص16.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 483/3.

(4) سورة آل عمران الآية : 1، 2.

(5) الفراء: معاني القرآن 9/1.

(6) المصدر نفسه 289/2. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 203/3.

(1) المصدر نفسه 356/2–357.

(2) سورة محمد الآية 18.

(3) الفراء: معاني القرآن 9/1.

(4) سورة الفيل الآية 3 0

(5) الفراء : معاني القرآن 292/3. وانظر : 182/2، 371، الأيام والليالي والشهور ص46–45، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص597.

وقال هشام فيها كذا، وقلت كذا. . . "[6] فأنت ترى كيف ذكر ثعلب آراء الشيوخ من الكوفيين في المسألة وجعل على رأسهم أبا جعفر الرؤاسي.

ومما يؤكد ذلك أيضاً، آراؤه النحوية التي نقلت عنه. فهي، وإن كانت قليلة، إلا أنها ذات دلالة في هذا السياق. منها رأيه أن العلة في عدم تنوين ما لا يجرى وخفضه، أن ما لا يجرى كان الحكم عليه أن يخفض بلا تنوين، فيقال: مررت بزينبِ ونوارِ، غير أنهم كرهوا أن يخفضوه؛ لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم في لغة من قال:

مررت بغلامِ يا هذا[7] .

ومنها أنه أجاز تقديم معمول اسم الفعل عليه[8] .

ومنها أنه أجاز أن يتعدد المضاف والمضاف إليه واحد مطلقاً نحو : قطع الله يد ورجل فلان وأن الكسائي والفراء وهشاماً تابعوه على ذلك[1] .

ومنها أنه أجاز أن يرتفع الفعل المضارع بعد أن وأخواتها وأن يجزم[2] .

وذكرت له كتب النحو واللغة كذلك آراء صرفية[3] ، كما كانت له اختيارات في القراءة والوقف[4] . ولو وصل إلينا شيء من كتبه التي ذكرها أصحاب التراجم له، ككتاب: الفيصل والتصغير ومعاني القرآن والوقف والابتداء[5] لأمكننا إعطاء صورة أوضح عن مكانة أبي جعفر الرؤاسي ومنزلته في النحو الكوفي.

ولعل في هذا كله ما يكفي للاعتراف بأن أبا جعفر الرؤاسي رأس المذهب الكوفي ومن المؤسسين الأولين له فضلاً على كونه أستاذ الكسائي والفراء.

إذن، فبداية المذهب الكوفي كانت على يدي أبي جعفر الرؤاسي. وقد أشار المتقدمون من المعنيين بالدرس اللغوي إلى علم آخر هو معاذ بن مسلم الهراء. وقد عُدّ هو وأبو جعفر الرؤاسي من أصحاب الطبقة الأولى من النحويين الكوفيين[6] . ولعل الكوفة في هذه الفترة كان بها نحاة كوفيون أغفل ذكرهم المعنيون بتاريخ النحو القديم منهم العلاء بن سيابة، ويشهد لذلك ما جاء في كلام الفراء في (معاني القرآن) وهو قوله:

---

(6) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص138.

(7) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص124.

(8) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص53.

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص597.

(2) المرادي : الجنى الداني ص226–227، السيوطي: الهمع 91/4، نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص77.

(3) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص225، 435، 640، 641، ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص360.

(4) أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص148، 775. 0

(5) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص51.

(6) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص125.

"وكان شيخ لنا يقال له العلاء بن سيابة– وهو الذي علم معاذاً الهراء وأصحابه – يقول: لا أنصب بالفاء جواباً للأمر"(7) .

ثم جاء بعد هؤلاء الكسائي والفراء أشهر تلاميذ أبي جعفر الرؤاسي، فنهضا بهذا المذهب، وقاما على أمره، وعملا على تمييزه من مذهب البصريين منهجا وأسلوباً في دراسة اللغة والنحو.

وعلى الرغم من تدافع النقول واختلاف الآراء وتعددها في تحديد بدء النحو الكوفي ونشوئه ، كما سبق بيانه، فقد قام على أمره أعلام كوفيون لا يقلون شأناً عن أعلام النحو البصري. وقد ابتدءوا اهتمامهم بصناعة النحو معتمدين على البصريين، فأخذوا عنهم، واتصلوا بهم.

فقد ذكرت من قبلُ فيما نقلته عن الفراء أن أبا جعفر الرؤاسي كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء، ويسأله، ومعنى هذا أنه كان يأخذ العربية عن شيخ بصري هو أبو عمرو بن العلاء وعن غيره كعيسى بن عمر، وهذا ما أكدته أيضاً كتب التراجم(1) .

ويذكر الرواة أيضاً أن الكسائي خرج إلى البصرة، ولقي الخليل بن أحمد، وجلس في حلقته، وأنه سأله عن علمه من أين أخذته؟ فقال له: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي، ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ، ولم يكن له همّ غير البصرة والخليل، فوجد الخليل قد مات، وجلس في موضعه يونس بن حبيب البصري النحوي، فجرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها، وصدره في موضعه(2) .

ويذكرون أيضاً أن الكسائي درس كتاب سيبويه على الأخفش البصري(3) ،

وأن الفراء أخذ النحو عن يونس بن حبيب البصري(4) إلا أن البصريين ينكرون ذلك(5) وهو غير صحيح، وكلام الفراء نفسه يؤكد اتصاله بيونس وأخذه عنه، كقوله في (معاني القرآن): " وأنشدني يونس البصري" (1) ، كما أن الفراء وقف على كتاب سيبويه، واطلع عليه، وأنه مات وبعضه تحت وسادته التي كان يجلس عليها(2) ، وأن هشام بن معاوية الضرير كان يتصل بالأخفش، ويسأله عما يضعه في النحو(3) 0

---

(7) الفراء : معاني القرآن 79/2 0

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص125، القفطي: إنباه الرواة 99/4.

(2) العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف 154/1–155، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص59، ياقوت الحموي: معجم الأدباء: 88/4.

(3) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص120 0

(4) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص139، السيوطي: المزهر 410/2.

(5) ياقوت الحموي: معجم الأدباء 619/5، الداودي : طبقات المفسرين 366/2 0

(1) الفراء: معاني القرآن 37/2.

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص71–72، البغدادي: خزانة الأدب 179/1.

(3) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص73.

وقد اعتمد النحويون الكوفيون على النحو البصري في بناء نحوهم، ودعم مذهبهم الجديد وترسيخه كما اعتمدوا أيضاً على مصدرٍ آخر في بناء أصولهم وأحكامهم النحوية، وهو لغات الإعراب، وهم البدو الأعراب الذين سكنوا البادية بعيداً عن سكان الحضر والأرياف، والذين بقوا يحتفظون بفصاحة التعبير وسلامته. غير أن الرواة تذكر أن الكوفيين قد توسعوا في الأخذ عن القبائل العربية غير تلك التي أخذ عنها النحويون البصريون(4) وهو ما نلقاه أحياناً عند الفراء في (معاني القرآن) (5) .

كما أفاد الكوفيون أيضاً في إقامة نحوهم من الشعر العربي جاهليه وإسلاميه، وبشعر من وثقوا به من الشعراء المعاصرين، كما كان يفعل العلماء البصريون(6) .

وأفادوا كذلك من القرآن وقراءاته القرآنية، ولكنهم ضيقوا على أنفسهم في اعتماد هذا المصدر على ما سنفصل الحديث عنه فيما بعد.

وقد وصف المذهب الكوفي بأنه مذهب يعتمد على المسموع من كلام العرب، فـ " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه بخلاف البصريين" (1) وبالبعد ما أمكن عن التأويل والتقدير والخوض في القضايا الفلسفية والمنطقية في تفسير الظواهر اللغوية، (2) ولكن هذه الأحكام إن هي إلا أحكام عامة.

نحو الكوفيين وأعلامه

الواقع أن النحو الكوفي مبعثر في المؤلفات النحوية، إذ لا يضمه كتاب ككتاب سيبويه، الذي شمل النحو البصري، وحواه حتى زمن سيبويه. فما زلنا نجهل كثيراً من الحقائق عن النحو الكوفي. ومعظم ما نعرفه عنه إنما هو مسائل نحوية مشتتة في بطون كتب النحويين المتأخرين، وأغلبهم ممن يميلون إلى البصريين، ويأخذون بأقوالهم. فقد عصفت الأيام بتراثهم النحوي، وضاع هذا التراث، وأفلت من يد الزمن، مع ما ضاع من تراثنا النحوي الزاخر، ولم يصل إلينا منه إلا النزر اليسير، وهو في مجمله ليس خالصاً للبحوث النحوية. فمنه ما يتعلق بالقرآن وتفسيره، ككتاب الفراء العظيم (معاني القرآن)، أو يتناول بحثاً من بحوثه وعلومه، ككتاب (إيضاح الوقف والابتداء) لأبي بكر بن الأنباري، ومنه كتب لغوية أخرى لا تخلو من أنظار نحوية خالصة، (كالمقصور والممدود)، و(المذكر والمؤنث)، و(الأيام والليالي والشهور) للفراء، و(المذكر والمؤنث)، و(الزاهر في

---

(4) انظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 60/3، السيوطي: الاقتراح ص202، عبد الجبار علوان النايلة: ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ص 327.

(5) انظر: 161/1، 187، 382، 385، و124/2، 200، 249، 357، و66/3، 229، 243، 285.

(6) السيوطي: الاقتراح ص202.

(1) المصدر نفسه ص202 . وانظر: الهمع 153/1، 172، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص375–376.

(2) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص379، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص358–359.

معاني كلمات الناس)، و(الأضداد) لأبي بكر بن الأنباري. ومنه ما يشرح شعراً، أو يمزج بين اللغة والنحو، (كشرح ديوان زهير بن أبي سلمى)، و(المجالس) لأبي العباس أحمد ابن يحيى ثعلب، و(شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) لأبي بكر بن الأنباري أيضاً.

ويذكر المتقدمون أن معاذ بن مسلم الهراء أول من صنف من الكوفيين، وأنه

من أوائل المهتمين بالتصريف غير أن مصنفاته لم تصل إلينا. ونقلت له في هذا البحث أقوالاً في حد الاسم والفعل، ورأيه في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، ورأيه في علة مجيء اللام في خبر إنّ، فهذه الأقوال، وإن كانت قليلة جداً، فهي تكفي للرد على بعض المحدثين الذي زعم أن الكتب النحوية لم ترو له أقوالاً نحوية(1) .

ومن أوائل الكتب النحوية الكوفية الضائعة التي كانت قبل الكسائي مختصر أبي جعفر الرؤاسي المسمى (بالفصل) أو (الفيصل)، وقد ذكر الزجاجي أن الكسائي كان يرجع إليه وهو يقرأ على حمزة الزيات فلا يجد فيه حجته(2) . ولعل هذا الكتاب كان يحوي تلك المسائل التي أنكرها الكسائي والتي سأله عنها الفراء محاولاً إعناته(3). وقد نقلت له في هذا البحث عدداً من الآراء النحوية كرأيه في علة عدم دخول التنوين والخفض على ما لا يجري، ورأيه في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، ورأيه في ظاهرة تعدد المضاف والمضاف إليه واحد وجواز الجزم والرفع بأنْ وأخواتها. كما ذكرت له كتب النحو واللغة آراء صرفية، وكانت له اختيارات في القراءة والوقف (4). وهذه الآراء، وإن كانت عزيزة قليلة، فهي رد على بعض

المحدثين الذي زعم أن المتقدمين لم يشيروا إلى شيء من نحو الرجل(6) .

وأما نحو الكسائي فليس لنا منه شيء كثير يتناسب مع الدور الكبير الذي يمثله صاحبه في بناء هذا المذهب والارتقاء به . وإنما نجد من ذلك –كما يتضح فيما بعد– أقوالاً وآراء مبثوثة في كتب القدماء وعلى رأسها (معاني القرآن) للفراء الذي ضم أشتاتاً من آراء الكسائي، يأخذ بها الفراء أحياناً، ويردّها أحياناً أخرى وغيره من الكتب الكوفية وغير الكوفية التي من خلالها نستطيع تعرف آرائه النحوية والتي لولاها لضاعت. كما أنه لم يصل إلينا من مؤلفاته التي ذكرها أصحاب الطبقات والتراجم سوى كتاب (ما تلحن فيه العامة). وهو كتاب في اللغة لا في النحو، ضمنه الكسائي ألفاظاً مما ينطق بها العوام مصروفة عن جهتها الفصيحة كأن تكون مفتوحة الأول والعامة تكسرها أو تضمها، أو تكون بالصاد ويلفظونها بالسين أو بالعكس ومسائل أشتاتا تتصل بالتذكير

---

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص75.

(2) الزجاجي: مجالس العلماء ص203، وانظر ص205.

(3) ابن النديم: الفهرست ص96.

(4) انظر: أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص225، 435، 640، 641، ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص360، السيوطي: الهمع 299/6، أبو جعفر النحاس : القطع والائتناف ص148، 775.

(6) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص32.

والتأنيث والإفراد والجمع والتثنية. وأما باقي كتبه فقد ضاعت وعلى رأسها (المختصر)، وهو كما يقول الفراء بمنزلة كتاب (الفيصل) للكوفيين(1) . والذي يبدو أنه كان ذا قيمة مهمة تذكر في النحو الكوفي لعناية النحاة به وبخاصة نحاة الأندلس بعد أن أدخله جودي بن عثمان النحوي بلادهم(2) .

وأما نحو الفراء فعلى الرغم من ضياع معظم كتبه ولا سيما كتاب الحدود وهو كتاب نحوي صُراح ضمنه الفراء خلاصة نحوه ونحو شيخه الكسائي، وتفرغ له سنتين بأمر من الخليفة المأمون(3) ، وجمع فيه كثيراً من أبواب النحو التي تمثل نهج الكوفيين، ولكن لم يبق منه إلا فهرس موضوعاته الذي نقله ابن النديم في الفهرست(4) ، على الرغم من ذلك فقد وصل إلينا مجموعة من كتبه التي تكشف لنا عن منهجه في البحث النحوي وعن منهج الكوفيين بشكل عام، لأن الفراء من الأئمة الذين انبنى المذهب الكوفي على آرائهم وأشهرها كما سبق: (معاني القرآن) و(المذكر والمؤنث) و(المقصور والممدود) و(الأيام والليالي والشهور)، إلا أن أعظمها نفعاً في هذا السياق كتاب (معاني القرآن) الذي ضمنه الفراء كثيراً من آرائه النحوية واللغوية. فقد حفل الكتاب بآراء ومناقشات كثيرة تناولت اللغة العربية على مستويات الدرس المختلفة: نحوياً وصرفياً ودلالياً وصوتياً ، كما أن الكتاب سجل حافل للعديد من آراء شيخه الكسائي ولمختلف القراءات القرآنية وتخريجاتها.

وكان للكسائي أصحاب وتلاميذ وللفراء أصحاب وتلاميذ. وأقوال هؤلاء وآراؤهم النحوية المروية قليلة، ولا تعين على رسم صورة واضحة جلية، تكشف عن دورهم في بناء أسس المذهب الكوفي وتشكيله، كما أنها لا يمكن أن تمثل عند أغلبهم وجهة نظر خاصة.

فأصحاب الكسائي وأشهرهم بالإضافة إلى الفراء هشام والقاسم بن معن واللحياني وعلي بن المبارك الأحمر كانوا يرددون ما كان قاله شيخهم، وندر منهم من كانت له آراء خاصة كهشام بن معاوية الضرير الذي ذكر له الأخفش مسائل

---

(1) الزجاجي: مجالس العلماء ص205.

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص256.

(3) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 14/149–150.

(4) ابن النديم: الفهرست ص100. وأشير هنا إلى كتاب (الندبة) للفراء وهو من الكتب التي أغفل ذكره أصحاب الطبقات والمترجمون، والمحدثون ومنهم محقق المقصور والمدود، والدكتور أحمد مكي الأنصاري على الرغم من يقظته وحرصه في استقصاء آثار الفراء ومصنفاته. وقد عثرت على اسم هذا الكتاب في نص لثعلب في المجلس السادس والأربعين من كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، الذي دار حول لقاء ثعلب مع محمد بن عبد الله بن طاهر، حيث كان ابن طاهر يسأل ثعلباً عن شعر الراعي، وعن مسائل من كتاب الندبة للفراء. يقول ثعلب: ". . . فأقبل يسألني عن كتاب الندبة للفراء، وأنا أجيبه، فسألني عن خمس مسائل منه، فتوخيت أن أتيت بلفظ الكتاب، فرفع يده عن الكتابين، وكان على فخذه اليمنى شعر الراعي، وعلى فخذه اليسرى كتاب الندبة، وهو يسألني عن بيت من هذا، ومسألة من هذا" ص80.

عملها وفروعا فرعها، وأتاه يسأله عنها(1) .

وأصحاب الفراء وأشهرهم سلمة بن عاصم وأبو عبد الله الطُّوال ومحمد بن قادم إنما هم غالباً نقلة مذهبه وحملة أقواله، يحفظونها، ويرددونها، والذي يؤكد ذلك أن سلمة بن عاصم قال لثعلب: "أصحابك ليس يحفظون، فقلت: كلا، فلان حافظ، فقال: يُغيّرون الألفاظ ويقولون لي: قال الفراء كذا، وقال كذا، وقد طالت المدة، وأجتهد أن أعرف ذلك فلا أعرفه ولا أدري ما يقولون" (2).

وأما آراؤهم التي تفردوا بها، فهي معدومة في هذا البحث سوى بضعة أقوال لأبي عبد الله الطوال، كأقواله في حد الاسم والفعل، والأداة، ومنعه نعت المنادى المبني، وتجويزه أن يكون تابع أي مصحوباً (بال) التي لِلَمْحِ الصفة، وجواز الإخبار بالذي في نحو: الذي يختصم مع زيد أخواك (1) ، وكون المعطوف على اسم إن بعد تمام الخبر مرفوعا بالعطف على المكني المستر في الخبر الأول، ووجوب كسر همزة إن أو فتحها على اختلاف في النقل – إذا وقعت جواب قسم ولم تكن اللام معها، (2) وكرأيه في علة دخول اللام على خبر إن.

وعن أصحاب الفراء أخذ أبو العباس ثعلب ، وكان أبرز تلاميذهم، و" آخر أستاذ كوفي لازم المنهج الذي رسمه الكوفيون لأنفسهم وأول أستاذ تجمع لديه مقدار ضخم من المرويات في اللغة والشعر والأدب" (3) وأما أصحابه وتلاميذه فأغلبهم كان يغلب عليه الجانب اللغوي أكثر من الجانب النحوي سوى أبي بكر بن الأنباري الذي كانت له عناية بارزة في النحو إلى جانب عنايته باللغة.

وأيا ما يكن الأمر فأكثر ما روي في كتب النحو من أقوال وآراء وانبنى منه هذا البحث، واستوى على سوقه إنما كان مروياً عن الكسائي والفراء وهشام وثعلب وأبي بكر بن الأنباري إضافة إلى تلك الآراء والأقوال – وهي كثيرة– التي نسبت تارة للكوفيين وتارة أخرى إلى جمهورهم أو أكثرهم أو جماعة منهم أو بعضهم أو نحو ذلك مما لا يعين أسماء بأعيانها. والكلام على أعلام هذا النحو جميعاً: حياتهم، شيوخهم، تلامذتهم، أخلاقهم، آثارهم إلخ. . . مما يطول، ويثقل البحث ولا سيما إذا تذكرنا أن عامتهم لم يكونوا نحويين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة بل كانوا لغويين يجمعون إلى اللغة النحو أحياناً، كما أن عدداً منهم قد نوزع في كوفيته كاللحياني، وابن كيسان، وغيرهما، وأن عدداً من المحدثين

---

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص73.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص165، وانظر: السيوطي: المزهر 2/ 312–313، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص88.

(1) يجعل (مع) معنى الواو 0

(2) انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 139/2، الأزهري: شرح التصريح 219/1.

(3) مهدي المخزومي: أعلام في النحو العربي ص48.

ممن كتب في النحو الكوفي[1] كانوا قاموا بهذه المهمة، فترجموا لأعلامهم مما يجعل الترجمة لهم هنا من قبيل المعاودة والتكرار؛ لذلك آثرت سردهم واحداً تلو الآخر مع الإحالة على مظان تراجمهم، وأشهرهم:

أبو جعفر الرؤاسي[2] ، والعلاء بن سيابة[3] ، ومعاذ بن مسلم الهراء[4] ، والقاسم بن معن[5] ، وعلي بن حمزة الكسائي[6] ، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء[7]، وعلي بن المبارك الأحمر[8] ، وهشام بن معاوية الضرير[9] ، وأبو طالب المكفوف[1] ، ونصير بن يوسف[2] ، اللحياني[3] ، سلمة بن عاصم[4] 0أبو عبد الله الطُّوال[5] ، محمد بن قادم[6] ، محمد بن سعدان[7] ، ابن السكيت[8] ، ثعلب[9] أبو موسى

---

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص74–159، فارس عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية ص37 وما بعدها.

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص125، ابن النديم: الفهرست ص96، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص54، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 292/5، الفيروز آبادي: البلغة ص49، السيوطي: بغية الوعاة 82/1، 492، الزركلي: الأعلام 154/7، سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص41–42.

(3) ورد ذكره في معاني القرآن للفراء: 79/2.

(4) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص125، ابن النديم: الفهرست ص96، ابن خلكان: وفيات الأعيان 99/2–100، السيوطي: بغية الوعاة 290/2.

(5) ابن قتيبة: المعارف ص109، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 3/5، السيوطي: بغية الوعاة 263/2.

(6) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص127، ابن النديم: الفهرست ص97، أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص120، ابن قتيبة: المعارف ص237، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص58، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 87/4، ابن العماد: شذرات الذهب 316/2.

(7) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص131، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص81، ابن النديم: الفهرست ص98، القفطي: إنباه الرواة 1/4، ابن خلكان: وفيات الأعيان 201/2، أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص139، حاجي خليفة: كشف الظنون ص101، الزركلي: الأعلام 178/9، السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص51، الداودي: طبقات المفسرين 366/2، السيوطي: بغية الوعاة 333/2. وقد حاول بعض الباحثين المحدثين في كتاب له عن الفراء، إخراجه من النحويين الكوفيين، وجعله إمام المذهب البغدادي، مستدلاً بما وجد لدى الفراء من مظاهر أكثر منها النحويون البصريون، كالتقدير والتأويل وعدم القياس على الشاهد الواحد، والقياس، والتهجم على القراءات القرآنية، وغير ذلك مما يظن الباحث أنها خاصة للبصريين. انظر: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص352، 377. وسيكشف البحث أن هذه المظاهر ليست موجودة عند الفراء فحسب، بل إنها موجودة عند غيره.

(8) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص134، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص80 ، القفطي: إنباه الرواة 317/2، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 3/4، السيوطي: بغية الوعاة 328/2.

(9) ابن النديم: الفهرست ص104، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص129، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 598/5، السيوطي: بغية الوعاة 328/2، الصفدي: الغيث المسجم في شرح لامية العجم 328/1.

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص135، السيوطي: بغية الوعاة 16/2.

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص135، ابن النديم: الفهرست ص89، السيوطي: بغية الوعاة 16/2، وانظر: أبو بكر الأصبهاني: المبسوط في القراءات العشر ص73.

(3) ابن النديم: الفهرست ص71، السيوطي: بغية الوعاة 185/2. وذكر الصبان أن اللحياني من البصريين انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 388/3.

(4) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص137، ابن النديم: الفهرست ص101، القفطي: إنباه الرواة 56/2، ابن الجزري: طبقات القراء 311/1، السيوطي: بغية الوعاة 596/1.

(5) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص137، ابن النديم: الفهرست ص101، القفطي: إنباه الرواة 92/2، السيوطي: بغية الوعاة 50/2.

(6) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص138، القفطي: إنباه الرواة 156/3، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 347/5، الفيروزآبادي: البلغة ص227، السيوطي: بغية الوعاة 240/1، الزركلي: الأعلام 93/7، كحالة: معجم المؤلفين 231/1.

الحامض(10) ، هارون بن الحائك(11) ، أحمد بن محمد المعبد(12) ، أبو عمر الزاهد(13) ، أبو بكر بن الأنباري(14) ، علي بن محمد الكوفي(15) 0 أبو بكر يعقوب العطار (ابن مقسم) (1) ، المفضل بن سلمة (2) ، محمد بن العباس اليزيدي(3)، أبو الحسن علي بن محمد الزبير الأسدي الكوفي (4) ، إبراهيم بن حَمَّويه(5) * .**

---

(7) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص139، ابن النديم: الفهرست ص104، السيوطي: بغية الوعاة 111/1 ياقوت الحموي: معجم الأدباء 43/5.

(8) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص202، ابن النديم: الفهرست ص107، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 642/5، السيوطي: بغية الوعاة 349/2.

(9) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ص141 ، ابن النديم: الفهرست ص110، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص173، ابن الجزري: طبقات القراء 184/1، الفيروزآبادي: البلغة ص34، القفطي: إنباه الرواة 138/1، السيوطي: بغية الوعاة 396/1، الزركلي: الأعلام 252/1، ياقوت الحموي: معجم الأدباء: 55/2.

(10) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص152، القفطي: إنباه الرواة 21/3، 141، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص181، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 397/3، السيوطي: بغية الوعاة 601/1.

(11) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص151، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 579/5، السيوطي: بغية الوعاة 319/1.

(12) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص153، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 395/1، السيوطي: بغية الوعاة 321/1.

(13) ابن النديم: الفهرست ص113، أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص206، القفطي: إنباه الرواة 171/3، ابن خلكان: وفيات الأعيان 632/1، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 360/5، السيوطي: بغية الوعاة 164/1 ، الفيروزآبادي: البلغة ص234، كحالة: معجم المؤلفين 132/7، الزركلي: الأعلام 132/7.

(14) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص153، ابن النديم: الفهرست ص112، القفطي: إنباه الرواة 201/3، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 410/5، الفيروزآبادي: البلغة ص245، ابن خلكان: وفيات الأعيان 502/1، السيوطي: بغية الوعاة 212/1، المزهر 466/2، كحالة: معجم المؤلفين 143/11، الزركلي: الأعلام 226/7.

(15) السيوطي: بغية الوعاة 195/2.

(1) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص215.

(2) السيوطي: بغية الوعاة 296/2.

(3) المصدر نفسه 124/1.

(4) المصدر نفسه 195/2.

(5) المصدر نفسه 410/1.

*** في فواتح هذا القرن ظهرت محاولة لأحد علماء القرن الرابع عشر الهجري، وهو صدر الدين الكنغراوي عضو مجلس المعارف بالأستانة، وأستاذ حكمة التشريع في جامعتها، واستطاع أن يجمع بعض آراء الكوفيين، وأقوالهم، وأن يدون بعض مصطلحاتهم، مما دونته كتب النحو المختلفة، ولكنه نتيجة لنقله عن هذه الكتب، وعدم رجوعه إلى كتب الكوفيين أنفسهم وقع فيما وقع فيه غيره، فلم يستطع أن يأتي بهذه الأقوال والمصطلحات دقيقة كما جاءت عن الكوفيين أنفسهم، على نحو ما سنرى في بحثنا هذا.

الفصل الثاني

الخلاف النحوي

- **كتبه**
- **نشأته**
- **بواكيره بين الكوفيين**
- **أسبابه**

كـتـب الـخلاف الـنـحوي

موضوع الخلاف النحوي من الموضوعات التي شغل بها النحويون منذ زمن بعيد. فقد ألف الكثير منهم في هذا الموضوع. ولا ريب أن هذه المؤلفات كانت استجابة طبيعية لما دار من خلافات بين النحاة، ولتلك العصبية التي وجدت ما يستوعبها من صدور النحاة، بقصد إبراز المذاهب النحوية العامة، أو الفردية بصفات متميزة منفردة.

إلا أن هذه المؤلفات – على الرغم من وفرتها– لم تصل إلينا جميعها إلى الآن. وليس بين أيدينا من كتب الخلاف الخاصة سوى أربعة كتب، وفق ما سنفصله بعد قليل، أما الكتب الأخرى فلم تصل إلينا، ولم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها عن علم، فقد تكون قابعة في خزائن مكتبات العالم، ورفوفها، تنتظر من يكشف عنها غبار الزمن، ويظهرها إلى عالم النور.

وفيما يلي أحصي ما أعرفه من هذه المؤلفات المطبوع منها، والمفقود، مرتبة وفق تاريخ وفاة أصحابها.

1– المهذب– أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت **289** هـ)، ختن أبي العباس ثعلب ذكر في: (طبقات النحويين واللغويين) ص**215**. وفيه أن أبا علي الدينوري "قدم مصر وألف كتاباً في النحو سماه (المهذب) وجلب في صدره اختلاف البصريين والكوفيين، وعزا كل مسألة إلى صاحبها، فلم يعتل لواحد منهم، ولا احتج لمقالته، فلما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف، وتقل مذهب البصريين، وعول في ذلك على كتاب الأخفش سعيد". وذكر أيضاً في: (إنباه الرواة) **33/1–34**، و(معجم الأدباء) **313/1**، و(البلغة) ص**18**.

2– اختلاف النحويين– أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت **291** هـ). ذكر في : (الفهرست) ص**111**، و(الوافي بالوفيات) **243/8**، و(إنباه الرواة) **138/1**، و(وفيات الأعيان) **104/1**، و(بغية الوعاة) **397/1** و(معجم الأدباء)**77/2**. وذكر في (كشف الظنون) **33/1** باسم : اختلاف النحاة.

3– المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون – أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت **299** وقيل **320** هـ) (**1**) ذكر في (الفهرست) ص**120**. وذكر في (إنباه الرواة) **57/3** باسم نحو اختلاف البصريين والكوفيين . وذكر في (بغية الوعاة) **19/1**، و(حاشية على شرح بانت سعاد) **105/1** باسم: ما اختلف فيه البصريون والكوفيون.

4– المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين – أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت **338** هـ).

---

(1) راجع : أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص178، السيوطي: بغية الوعاة 18/1–19. وقد صوب عبد القادر البغدادي في حاشية على شرح بانت سعاد 105/1 التاريخ الثاني.

ذكر في (طبقات النحويين واللغويين) ص221، و(إنباه الرواة) 103/1، و(كشف الظنون) 1809/2، و(معجم الأدباء) 620/1، و(حاشية على شرح بانت سعاد) 417/1. واقتبس منه عبد الله بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) في (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) ص187، 196، واقتبس منه أيضاً أبو حيان في (ارتشاف الضرب) 504/2.

5- الرد على ثعلب في اختلاف النحويين - أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت 347 هـ). ذكر في (الفهرست) ص94، و(إنباه الرواة) 113/2.

6- الاختلاف - عبيد الله بن محمد بن جعفر الأزدي، أبو القاسم النحوي (ت348هـ). ذكر في (الفهرست)ص126، و(بغية الوعاة) 128/2، و(معجم الأدباء) 451/3.

7- اختلاف العلماء- أبو الحسن علي بن محمد بن الزبير الأسدي الكوفي (ت 348 هـ) ذكر في (الفهرست)ص118.

8- الخلاف بين النحويين - أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ). ذكر في (إنباه الرواة) 295/1.

9- كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ). ذكر في (معجم الأدباء) 536/1. وذكر في (كشف الظنون) 33/1، و(بغية الوعاة) 352/1 باسم اختلاف النحاة.

10- الاختلاف أو المختلف - علي بن الحسين الباقولي الأصفهاني المعروف بـ جامع العلوم (ت 535 هـ) ذكره محقق كتاب: (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) ص79-80.

11- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري كمال الدين (ت 577 هـ). وهو منشور.

وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني في (من تاريخ النحو) أن لأبي البركات كتاباً أخر في الخلاف اسمه: (الواسط)، ذكره ابن الشجري في (أماليه) ونقل منه في ثلاثة مواضع: 120/2، 148، 154 [1].

إلا أن الكتاب الذي ذكره ابن الشجري في (أماليه) (148/2، 154) فقط، واسمه (الواسط) إنما هو لأبي بكر بن الأنباري (ت 328 هـ) ، وقد صرح بذلك ابن الشجري في أماليه في الصفحتين السابقتين، كما ذكر محقق (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) في مقدمته أن الكتاب ليس في مسائل الخلاف[2] .

---

[1] سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص92.

[2] ص80.

12–مسائل الخلافيات أو مسائل الخلاف–عبد المنعم بن محمد الغرناطي المعروف بـ(ابن الفرس) (ت 598 هـ) ذكر في (كشف الظنون) 2/1669. واقتبس منه المرادي في (الجنى الداني) ص427، وأبو حيان في (ارتشاف الضرب) 2/638.

13– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – أبو البقاء عبد الله ابن الحسين العكبري (ت 616 هـ). وقد نشره عبد الرحمن سليمان العثيمين في بيروت سنة 1986م.

وكان محمد خير الحلواني قد نشر لأبي البقاء العكبري كتابا بعنوان (مسائل خلافية في النحو) في دمشق (بلا تاريخ)، إلا أن محقق (التبيين) ذكر أن (مسائل خلافية في النحو) هو فسلة من كتاب (التبيين) المذكور، يمثل المسائل الأولى بنصها، وترتيبها (1) .

وذكرت المصادر أن لأبي البقاء العكبري كتابين آخرين في الخلاف بعنوان (التعليق في الخلاف) ذكره السيوطي في بغية الوعاة 2/39، و(التعليقة في الخلاف) ذكره حاجي خليفة في(كشف الظنون) 1/424.

غير أن محقق (التبيين) أزال هذا اللبس فذكر أن هذين العنوانين هما كتاب في الفقه وليس في اللغة (2)

.

14– رؤوس المسائل في الخلاف – أبو إسحق إبراهيم بن أصبغ (ت628هـ) ذكر في (همع الهوامع) 5/305.

15– نزهة العين في اختلاف المذهبين – ورد ذكر هذا الكتاب في (شرح ديوان المتنبي) المنسوب للعكبري 1/203. وقد كان المرحوم مصطفى جواد قد نفى أن يكون شارح الديوان هو العكبري، وذهب إلى أنه لنحوي كوفي، لأنه ينسب نفسه جهرة إلى الكوفيين(1) وقد دفع محمد خير الحلواني هذا الرأي واستبعد أن يكون شارح الديوان كوفي المذهب(2) ، ورأى محقق (التبيين) (3) أن شارحه (عفيف الدين علي بن عدلان الموصلي (ت 666 هـ).

16– الإسعاف في الخلاف–أبو البقاء جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز (ت 681هـ) ذكر في (بغية الوعاة) 1/ 532 وذكر في (نشأة النحو وتاريخ النحاة) ص137، باسم الإسعاف في مسائل الخلاف.

---

(1) ص73.

(2) ص73.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص69.

(2) محمد خير الحلواني : الخلاف النحوي ص128 وما بعدها.

(3) ص96.

وأشار إليه السيوطي في (الأشباه والنظائر) 140/2 دون أن يسميه بقوله: "وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف".

17- الذهب المذاب في مذاهب النحاة – يوسف الكوراني الكردي (ت ؟ هـ) ذكره البغدادي في (إيضاح المكنون) 544/1.

18- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802 هـ) وقد نشره طارق الجنابي في بيروت سنة 1987م.

19- وسائل الإنصاف في علم الخلاف – محمد بن محمد بن خضر بن شمري ابن أبي العدل (ت 808 هـ) ذُكر في (بغية الوعاة) 223/1.

20- نهج النحاة فيما اختلف به النحاة . محمد بن على بن أحمد الحريري الحرفوشي (ت 1059) ذكره الزركلي في الأعلام 293/6 .

ويضاف إلى ما سبق كتب الخلاف التي وجهت عنايتها لإبراز الخلاف النحوي بين النحاة المعروفين ككتاب (الرد على سيبويه) للمبرد (ت 285 هـ) [4] ، وكتاب (الانتصار) لابن ولاد (ت 332 هـ) وقد حققه عبد الحميد السيوري ونال عليه درجة (الماجستير) في جامعة القاهرة سنة 1969م، وكتاب (الانتصار لسيبويه)، لابن درستويه (ت 347 هـ) [1] ، ولابن درستويه أيضاً كتاب (الرد على ابن خالويه في الكل والبعض، وكتاب (الرد على أبي مقسم في اختياره)، وكتاب (الرد على الفراء في المعاني)، وكتاب (الرد على ابن زيد البلخي في النحو)، وكتاب (الرد على من قال بالزوائد وأن يكون في الكلام حرف زائد)، وكتاب (النصرة لسويد (كذا) على جماعة النحويين) ، وكتاب (الرد على من نقل كتاب العين عن الخليل)، ذكر كل هذه الكتب لابن درستويه ابن النديم في الفهرست [2] .

ومن ذلك أيضاً (كتاب الخلاف بين سيبويه والمبرد للرماني (ت 384 هـ) [3]، وكتاب (الانتصار لثعلب)، لأحمد بن فارس (ت 395 هـ) [4] .

---

[4] ابن النديم: الفهرست ص88.

[1] القفطي: إنباه الرواة 113/2.

[2] ابن النديم: الفهرست ص94.

[3] القفطي: إنباه الرواة 295/2.

[4] السيوطي: بغية الوعاة 352/1.

ولا يعني كل هذا أن النحويين قصروا عنايتهم بالخلاف على هذه المؤلفات، بل إن كتباً نحوية كثيرة تناولت الخلاف النحوي ضمن البحوث النحوية، فلا تكاد تذكر مسألة نحوية في أي باب من أبواب النحو إلا مشفوعة بالخلافات العديدة التي أثيرت حولها من لدن النحويين، ولعل هذه المصنفات لا تختلف في أهميتها وقيمتها عما ذكر من مؤلفات خاصة في الخلاف.

ولعل أهم هذه الكتب المفقودة فيما يتعلق بالنحو الكوفي كتاب ثعلب، فلو وصل إلينا لعرفنا عن النحو الكوفي أكثر مما نعرفه الآن.

كما كان للمحدثين إسهام كبير في هذا السياق. فقد ألفوا كتباً كثيرة عرضت الخلاف النحوي، منها:

1- المدارس النحوية.

2- المدارس النحوية أسطورة وواقع.

3- دروس في المذاهب النحوية.

4- المذاهب النحوية.

5- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف.

6- الخلاف بين النحويين.

7- المصطلح النحوي.

8- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها.

9- الخلاف بين نحاة البصرة.

10- مدرسة الكوفة.

11- في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفاً واستعمالاً واختلافاً.

12- قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف.

13- دراسة في النحو البصري والكوفي.

14- دراسة نحوية في علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه.

15- مسائل الخلاف المأثورة بين ثعلب والمبرد.

16- المسائل الخلافية في أبواب التوابع في النحو العربي.

17- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي.

18- مسائل الخلاف النحوية بين ابن مالك وأبي حيان.

19–الخلافات النحوية بين سيبويه وأشهر نحاة البصرة الأخفش والمبرد.

20– مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج.

21– مسائل الخلاف النحوية والتصريفة بين النحاس والفراء.

الخلاف النحوي

نشأته

الخلاف في الرأي شيء طبيعي بين الناس، وأمر واقع بدهي، لا يمكن إنكاره، أو نفيه وعلى الرغم من أن اللغة عنوان بارز على توحيد الأمة، وعامل عريض يساعد على تثبيت هذا التوحيد، وتنميته، وترسيخه إلا أن الاختلاف في بعض قضاياها قديم. فقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "ما لسان حمير، وأقاصي اليمن لساننا، ولا عربيتهم عربيتنا"(1) . وليس الترادف في اللغة العربية، وهذا التنوع، والتعدد في القراءات القرآنية سوى ظواهر واضحة بادية من ظواهر هذا الخلاف.

وإن المتتبع لتاريخ النحو يعي تماماً أن هذا العلم إنما انبنى، وقام، واستوى على الخلاف. وليس أمر هذا الخلاف بين العلماء بالأمر الخافي. فثمة إشارات مستفيضة حول خلافات نحوية كانت بين النحويين، وعامة العرب من جهة، أو بين النحويين، والشعراء من جهة ثانية، أو بين النحويين أنفسهم من جهة ثالثة (2).

غير أن هذه الخلافات كانت تتسع، وتضيق. فبينما كانت محصورة ضيقة بين النحويين، وغيرهم، كانت فسيحة ممتدة بين النحويين أنفسهم، تكاد تستوعب مجمل قضايا النحو.

وقد تبلرت في هذه الخلافات الأنظار النحوية في مبتدئها الأول، فشكلت ما يسمى بالمذاهب النحوية، أو المدارس النحوية . وقد كانت البصرة مولد هذا النحو العربي في أوائل عصر بني أمية فهي صاحبة الفضل في ابتكاره، وترقيته، وتنسيقه، بدءاً بأبي الأسود الدؤلي الذي كتب (التعليقة) غير أن ما جاء فيها لم يكن ليزيد على بضعة قوانين في اللسان العربي. (1)

ثم ازدهرت دراسات النحو رويداً رويداً، فدخله التعليل، وتعددت أبوابه، وضبطت مسائله حتى ظهر ناضجاً كل النضج عند الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه. قال ابن الأثير "وأول من تكلم في النحو أبو الأسود

---

(1) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 174/1.

(2) عبد الفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي 125–147، أحمد ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص118.

(1) محمد بهجة الأثري: الموفي في النحو الكوفي – مجلة المجمع العلمي العراقي– المجلد الثالث – ج3 سنة 1955م ص447.

الدؤلي، ثم جاء بعده ميمون الأقرن، فزاد عليه، ثم جاء بعده عيسى بن ميمون المهدي، فزاد عليه، ثم جاء بعده عبد الله بن إسحق الحضرمي، وأبو عمرو بن العلاء، فزاد عليه، ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الأزدي، وتتابع الناس، واختلف البصريون والكوفيون في بعض ذلك"[2] .

ولعل فيما ورد في كتاب سيبويه، الذي استجمع أصول النحو، وفروعه، وتمثلت فيه عبقرية التأليف عند العرب في أقدم عصورهم، من تباين وجهات النظر بين الشيوخ من البصريين أنفسهم، كيونس، والخليل، وسيبويه، ما يعد البذرة الأولى للخلاف النحوي بين نحاة المذهب الواحد. فكثيراً ما يورد سيبويه أقوالاً ليونس، أو للخليل يخالفها بقوله: ". . . وزعم يونس"[3] و". . . زعم الخليل" [4] 0

وقد اختلف المحدثون في تعيين بداية الخلاف النحوي المذهبي.

فبينما أرجعه بعضهم إلى عهد الخليل بن أحمد، وأبي جعفر الرؤاسي، فذكر أن الخلاف "بدأ هادئاً بين الرؤاسي في الكوفة، والخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة، وسيبويه في البصرة"، [5] أرجعه آخرون إلى عهد الكسائي، وسيبويه، وأنكروا أن يكون هناك تنافس بين نحاة الكوفة، والبصرة في عهد الخليل، وأبي جعفر الرؤاسي[1]، فالكسائي هو الذي "رسم للكوفيين الحدود التي احتذوا أمثلتها في النحو، وخالفوا فيها البصريين"[2] ، والذي يعد أول كوفي "خرج على أساليب البصريين، وخالفهم في كثير من آرائهم، وغير كثيراً من أصولهم"[3] ، وهو خلاف " لا حدة فيه، ويخو من عصبية مذهبية بالمعنى الذي صار إليه فيما بعد"[4] .

وجعل بعض الدارسين المحدثين الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، "إمام الخلاف في النحو والصرف، ومسائلهما"[5] ، والمسئول عن تعميق هذا الخلاف، وتوجيهه، بل لقد وجد فيه شوقي ضيف أستاذاً أول لمدرسة الكوفة، فهو الممهد لظهورها فيما بعد "لا، لأن إماميها الكسائي، والفراء تتلمذا له فحسب، بل، أيضاً، لأنهما تابعاه في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل"[6]0

---

(2) السيوطي: الفرائد الجديدة 33/1.

(3) سيبويه: الكتاب (طبعة هارون) 247/2، 280–281، 308، و135/3، 149.

(4) المصدر نفسه 399/2، و130/3، 133، 136، 138، 149، 174.

(5) أحمد أمين: ضحى الإسلام 294/2.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص66، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص30. .

(2) محمد بهجة الأثري: الموفي في النحو الكوفي –مجلة المجمع العلمي العراقي –المجلد الثالث– جـ3 سنة1955م ص447.

(3) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص119.

(4) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص30.

(5) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص108.

(6) المصدر نفسه ص99.

ولعل فيما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أهل الكوفة[7] ، أو الكوفيين[8] ما يعد النواة الأولى للخلاف النحوي بين المذهبين البصري والكوفي. هذا الخلاف الذي بدأ هادئاً يسيراً، ثم استحال فيما بعد إلى خلاف نحوي بين مذهبين كبيرين، هما المذهب البصري، والمذهب الكوفي، تمثلت ظواهره واضحة فيما ساقته كتب التاريخ النحوي، وطبقات النحاة من تعليقات عن اختلاف منهج البصريين والكوفيين في تناول مسائل اللغة، ومحاكمتها.

وكان التنافس بين البصرة والكوفة شديداً، والخلاف محتدماً من نواحٍ عدة؛ من الناحية السياسية، والاجتماعية، والثقافية، وساعد على كل ذلك افتراق الأمة، وتباعدها، وحملت النفوس البغض، والحسد، والتعصب، وانعكس ذلك كله في صورة الخلاف العلمي، والمنافسات التي كانت تدور في مجالس الخلفاء، والأمراء، وحلقات الدرس، ومجالسه التي كانت بمثابة حلبات للمنافسة، والمناقشة، والجدل، والدليل يتحكم في ذلك كله اختلاف الأصول، والمصادر، ودرجات المعرفة، والمستويات، ومنافسة الأقاليم، أو سوى ذلك مما يذهب إليه الدارسون المعاصرون[1].

وقد تجسد الخلاف النحوي في المناظرات ، واللقاءات، والمجالس العلمية بين العلماء. فمنها ما كان بين البصريين أنفسهم، أو بين البصريين والكوفيين، أو بين الكوفيين أنفسهم. وربما يكون من أولى المناظرات في النحو ما جرى بين يونس والكسائي حينما قدم الكسائي البصرة، وجلس إلى يونس في حلقته قبل رحلته إلى البادية، فجرت بينهما مناقشات في مسائل، قالت كتب الرواية إن يونس أقر له بها، وعرف لها قدره[2] .

ولعل من أشهر المناظرات المهمة بين البصريين والكوفيين اللقاء الذي جمع بين الكسائي، وأصحابه مع سيبويه في مجلس يحيى بن خالد البرمكي في حضرة الرشيد، وهي المناظرة التي عرفت بالمسألة الزنبورية. ولشهرتها لا حاجة لإعادة القول فيها [3].

وكان بعض هذه الحلقات والمجالس أشبه بالمهاجاة اللاذعة، كما حدث مع ثعلب والمبرد، عندما تبادلا أشعار الهجاء على مسمع من الناس، إذ كانت بينهما منافرات[1] .

---

(7) سيبويه: الكتاب 54/3 و477/4.

(8) المصدر نفسه 399/2 و409/4.

(1) سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص215 وما بعدها.

(2) الزجاجي: مجالس العلماء ص20، القفطي : إنباه الرواة 265/2 0

(3) الزجاجي: مجالس العلماء ص9.

غير أن بعضاً من هذه المناظرات واللقاءات كان ذا طابع منهجي يعتمد أسساً منظمة، ويصدر عن رأي واضح، كالمناظرة التي دارت بين ابن كيسان وثعلب حول رافع الاسم (أبوه) في نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه. فرأى ثعلب –مؤكداً مذهب أصحابه الكوفيين – أن صيغة (فاعل) فعل دائم يعمل عمل فعله[2] . ويمثل هذا الاتجاه أيضاً المناظرة التي حدثت بين المبرد وثعلب في رسم لفظة (الضحى). إذ مذهب ثعلب أنها ترسم بالياء بناء على مذهبه الكوفي في رسم ما شاكلها بالياء إذا كان أوله ضمة، أو كسرة، ورسمه بالواو إذا كان أوله واوا. [3]

بواكير الخلاف بين الكوفيين

إذا نظرت في التراث النحوي وهو مادة البحث علمت أن النحو شيء واحد سواء أدرسه البصريون أم الكوفيون، وأن النحويين لم ينطلقوا من أفكارٍ متضادة، ولم يكن خلافهم في الأصول، وإنما كان في مسائل فرعية تتصل بالتعليل والتأويل. وهذا الخلاف في الفروع هو الذي شكل الجبهتين، وأدى أن يكون لهؤلاء مذهب، أو منهج، ولأولئك مذهب، أو منهج. والذي لا شك فيه أن أياً من الجبهتين البصرية، والكوفية، لم تكن متحدة في النظر في كل مسائل النحو ؛ فكما كان الخلاف النحوي واضحاً بين البصريين والكوفيين، كان كذلك بين بصري وبصري، وبين
كوفي وكوفي.

وربما كان الخلاف بين نحاة الكوفة أثراً من آثار خلاف الشيوخ منهم مع أساتيذهم من البصريين. ولعل هذا ما جعل بعض الباحثين المحدثين يذهب إلى أن إمام الكوفيين الكسائي لم يكن درسه النحوي كوفياً صراحاً، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين. فقد كان يعتمد على العديد من آرائهم، واتجاهاتهم، وكان يوافقهم – وبخاصة الخليل – في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد، وكان لهم فيها آراء جديدة ، تتفق مع ما يتطلبه منهجهم في البحث اللغوي[1] .

وقد عرف القدماء الخلاف بين النحويين الكوفيين، وأشاروا إليه. فقد قال أبو الطيب اللغوي: "وكان الفراء يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه"[2] .

---

(1) السيوطي: بغية الوعاة 397/1.

(2) الزجاجي: مجالس العلماء ص244.

(3) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص170–171.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص118.

(2) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص18. وانظر السيوطي: المزهر 410/2.

ولعل من بواكير الخلاف بينهم ما ترويه كتب الطبقات، والتراجم من إنكار الكسائي مسائل أبي جعفر الرؤاسي، التي أخذها عنه. فقد نقل عن الفراء قوله: "لما خرج الكسائي إلى بغداد قال لي الرؤاسي: قد خرج الكسائي إلى بغداد ، وأنت أميز منه، فجئت إلى بغداد فرأيت الكسائي، فسألته عن مسائل الرؤاسي، فأجابني بخلاف ما عندي، فغمزت قوماً من علماء الكوفيين كانوا معي، فقال الكسائي: مالك قد أنكرت؟ لعلك من أهل الكوفة؟ فقلت: نعم، فقال: الرؤاسي يقول كذا وكذا، وليس صواباً، فقد سمعت العرب تقول كذا وكذا، حتى أتى على مسائل الرؤاسي فلزمته"(3) .

وإن كانت الحكاية تدلّ على ابتداء الخلاف بين أبي جعفرالرؤاسي والكسائي، فإنها تدل من ناحية أخرى على اعتزام الفراء مساءلة الكسائي، وإعناته، وتعمد مخالفته. غير أن الكسائي كان مُتيقظاً إلى ما يرمي إليه الفراء، مما جعله يلومه، ويربأ به عن فعل ذلك. فقد نقل الزجاجي عن الفراء قوله: "كنا بالرقة، وكان الناس قد كثروا على الكسائي، فشغلوا عنا، فعملت له مسائل فيها محال، وفيها صواب، فأقبل يقول، فيصيب، ويغلط، لما شغله من الناس، فلما صار إلى منزله كتب إليّ رقعة، فأعاد إليّ فيها ما سألته عنه، فقال فيها بالصواب كلها، وقال: كنت مشغولاً بمن كان عندي، وقد ظننت أنك أردت ببعض مسائلك أن تتغفلني، وقد قيل:

ولا تبغ التغفل إن فيــه تفرُّق ذات بيـن الأصفياء ولا ينبغي لمثلك أن يفعل معي ذلك. . . قال الفراء: فبلغ مني هذا القول كل مبلغ، وكأني فجرت به منه بحراً"(1) .

لقد خالف الفراء شيخه الكسائي في مواضع فوق أن تحصى في هذا البحث. والذي يعنيني في هذه السبيل الكشف عن طبيعة هذا الخلاف من خلال كلام الفراء نفسه في (معاني القرآن) حيث خالف أستاذه في مواضع كثيرة، كان في بعضها يناقشه باعتدال، واحترام راداً مذاهبه بعبارات تدل على أريحية، وتلطف، بعبارات تتسم بروح التلمذة، التي لا تخرج صاحبها إلى دائرة الإضرار بالناس، والنيل منهم، كأن يقول مثلاً: "ولا يجوز. . . وكان الكسائي يقول ذلك" (2) "فهذا قوله، وأنا لا أجيزه"(3) ، "والرفع صواب. . . وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع"(4) ، "وكان الكسائي يقول. . . ولا أعرف ذلك"(5) ، " وكان الكسائي يقول. . . وقد ذهب

---

(3) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص50–51، ابن النديم: الفهرست ص96، السمعاني: الأنساب 421/10–422، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 377/5. وقد ورد الخبر في مجالس العلماء على نحو مختلف قليلاً. انظر: الزجاجي: مجالس العلماء ص206.

(1) الزجاجي : مجالس العلماء ص162 0

(2) الفراء: معاني القرآن 56/1.

(3) المصدر نفسه 57/1.

(4) المصدر نفسه 75/1.

مذهباً إلا أني أجد الوجه الأول أجمل للعربية مما قال" [1] ، "وهو وجه حسن. قال الفراء: الكسائي يفتح أنه، وأنا أكسر. وإنما قلت حسن؛ لأن الكسائي قرأه"[2] .

وكان في بعضها الآخر ينال منه، ويشتد عليه مخطئاً، ويصف آراءه بما لا يصح، مُفارقاً المعهود بين التلميذ، وأستاذه، كأن يقول: "وليس ذلك بشيء"[3] ، " ولا أراه علم التفسير"[4] ، "وهو خطأ، وليس بجائز"[5] ، "وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً"[6] ، بل إن القدماء نقلوا عنه قوله عن الكسائي: "مات الكسائي، وهو لا يحسن حدّ نعم وبئس، ولا حد أن المفتوحة، ولا حد الحكاية"[7] .

وعلى الرغم من أن القدماء قالوا عن ثعلب إنه "كان يدرس كتب الفراء، وكتب الكسائي درساً، ولم يكن يعلم مذهب البصريين، ولا مستخرجاً للقياس، ولا مطالباً له، وكان يقول: قال الفراء، وقال الكسائي، فإذا سئل عن الحجة ، والحقيقة في ذلك لم يغرق في النحو" [8] ، إلا أن المطلع على نحو الرجل من خلال (مجالسه)، وما تشتت من آرائه في كتب ليست له، سيجد أنه لم يكن موافقاً لهما، متابعاً لأقوالهما على كل حال، بل للرجل آراؤه النحوية التي خالفهما معاً، أو خالف أحدهما فيها، أو خالف غيرهما، كما أنه انفرد في بعضها شأنه في هذا شأن أي نحوي كوفي، وافق أصحابه، أو بعضهم، أو خالفهم. ويستدل على ما سبق بما قاله ثعلب نفسه، وقد جلس أستاذه محمد بن قادم بجانبه، ثم سأله عن مسألة فقال ثعلب: "قال أبو جعفر الرؤاسي فيها كذا، وقال أبو الحسن الكسائي فيها كذا، وقال الفراء فيها كذا، وقال هشام فيها كذا، وقلت كذا" [1] .

---

(5) المصدر نفسه 148/1.

(1) المصدر نفسه152/2.

(2) المصدر نفسه 93/3. وانظر: 29/1، 52، 58، 165، 268، 296، 311 ، 312، 325، 369، 410 ، 422، 469، و100/2، 101، 132، 152، 173، 236، 260، 277، 281، 377، 398، و97/3، 107، 280.

(3) المصدر نفسه 317/1.

(4) المصدر نفسه 419/1. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص314. وينقل عنه الزجاجي في مجالس العلماء ص162 عكس هذا الخبر: "قال الفراء لم نر مثل الكسائي ولا نرى مثله أبداً، كنا نظن إذا سألناه عن التفسير أنه لا يجيب فيه الجواب الثابت، فإذا سألناه عنه أقبل يرمينا بالشهبان".

(5) الفراء: معاني القرآن 471/1.

(6) المصدر نفسه 299/3.

(7) ياقوت الحموي: معجم الأدباء 96/4، السيوطي: بغية الوعاة 163/2.

(8) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص141، القفطي: إنباه الرواة 143/1، ياقوت الحموي: معجم الأدباء 64/2.

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص148.

وإذا ما اختلف الكسائي، والفراء كان ثعلب يميل إلى رأي الفراء غالباً، ويدفع رأي الكسائي، ولعل ذلك أثر من آثار تلمذة ثعلب للفراء في كتبه، إذ كان يحفظها كلها، بحيث لم يبقِ شيئاً من مسائله إلا وعاها، وحفظها. (2)

أسباب الخلاف النحوي

ليس الوقوف على أسباب الخلاف النحوي بالأمر الجديد في هذا البحث. فقد عرض لذلك عدد من الباحثين المحدثين(1) ، واستطاعوا الوقوف على العوامل، والأسباب التي غذت هذا الخلاف، وأغنته، سواء أكان خلافاً بين المذهبين البصري والكوفي، أم بين رجال المذهب الواحد.

ويمكن حصر ذلك في الأسباب الآتية:

---

(2) انظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص62، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص157.

(1) سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص215، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص61، نهاد الموسى: فيها قولان ص39، الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال الواقع ص56، كمال إبراهيم: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية – مجلة الأستاذ – المجلد16–1968–1969م ص42.

(1) مصدر المادة اللغوية:

لقد كانت المادة التي اعتمدها النحاة في ضبط اللغة، ووضع أحكامها سبباً بارزاً من أسباب الاختلاف بين النحاة. وحقيقة ذلك أن النحاة، واللغويين اختلفوا في تحديد المادة اللغوية المعتمدة في بناء العربية، ذلك أن المساحة المكانية التي تكلمت العربية كانت عظيمة الاتساع، إذ ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها، ويتفاوت تأثرها بغيرها من الأمم المجاورة، مما دفع اللغويين، والنحاة إلى إلزامهم أنفسهم بشروط صارمة، يزنون بها اللهجة الفصيحة من غير الفصيحة، فأجازوا اعتماد لهجات "قيس، وتميم، وأسد. . . ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين"(2) ومنعوا الأخذ عن غيرها من القبائل، "فإنه لم يؤخذ لا من لخم ، ولا من جذام، ولا من مصر، والقبط، ولا من قضاعة، ولا من غسان، ولا من إياد. . . ولا من تغلب، والنمر. . . ولا من بكر. . . ولا من عبد القيس. . . ولا من أزد عمان. . . ولا من أهل اليمن. . . ولا من بني حنيفة، وسكان اليمامة، ولا من ثقيف، وسكان الطائف. . . ولا من حاضرة الحجاز"(1) ؛ لمجاورة هذه القبائل أمماً تختلف لغاتها عن العربية، ولتبادل التأثر اللغوي بينها.

ولم يكن جميع النحويين ملتزمين بهذه القيود، فربما خرج بعضهم على ذلك، وأباحوا لأنفسهم اعتماد لهجات قبائل مُنع الأخذ عنها. فالفراء مثلاً نقل عن بعض قضاعة(2) ، وأهل اليمن(3) ، وبني حنيفة(4) ، وغيرها من القبائل التي منع البصريون الأخذ بلغاتها.

ولا شك أن في اعتماد مادة لغوية مختلف فيها يحمل على الاختلاف في الاستقراء، والاستنتاج، أضف إلى ذلك أن تشتت هذه المادة اللغوية في البوادي، وانتشارها على رقعة واسعة فسيحة يؤدي إلى تشتت أنظار النحاة، واختلافهم. فما يصل إلى يونس بن حبيب مثلاً، قد يختلف عما وصل إلى الأخفش، والفراء، وأمثالهما. وعليه تكون الظواهر اللغوية القليلة الشيوع، والاستعمال سبباً لاختلاف هؤلاء النحويين في النظرة إليها.

(2) تطور المادة اللغوية:

وإغفال النحويين عن العامل الزماني كان أحد أسباب الخلاف بينهم، وعاملاً رئيسياً من عوامل التشعيب في أحكام اللغة، وقواعدها. فقد لحق كثيراً من ألفاظ اللغة، وظواهرها النحوية ضروب من التغيير في الحقبة التي

---

(2) أبو حيان: تذكرة النحاة ص574.

(1) المصدر نفسه ص574.

(2) الفراء: معاني القرآن 382/1، و124/2، 249، و243/3.

(3) المصدر نفسه 229/3.

(4) المصدر نفسه 161/1، 187.

سبقت استقراء المادة اللغوية، كالتغيير الذي أصاب أسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، ونعم وبئس وحبذا، وليس وعسى، وكثيراً مما شاكل هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطورية قديمة، فأصبح للظاهرة الواحدة صورتان: واحدة تمثل الطور القديم، وأخرى تمثل الطور الحادث. وقد حار النحويون في مثل هذه الصيغ، والكلمات، لأنها لا تنسجم وقواعدهم التي أصلوها، فثار بينهم جدل طويل، وخلاف عميق.

(3) نظام الجملة ومرونة التركيب:

مما يمتاز به نظام الجملة في اللغة العربية الطلاقة، ولهذا كان العربي يرجع إلى طبعه، وحسه الفطري يقدم في الجملة ويؤخر يضمر ويحذف من دون أن يخضع في ذلك لنظام صارم يقيده. وكان ذلك سبباً آخر من أسباب الخلاف بين النحاة جميعاً. ويرجع إلى هذا السبب مسائل خلافية كثيرة تعود إلى التركيب اللغوي كما سنرى.

(4) طبيعة الدراسة النحوية، واختلاف مناهج النحويين:

ونعني بذلك افتراق سبل النظر التي أخذ بها النحويون، واصطنعوها في تفسير ظواهر اللغة، واستقرائها. فالنحوي كان يجتهد بقدر ما يملك من حس لغوي، ونفاذ ذهني، يؤدي به إلى فهم العبارة، فهماً يختلف عن فهم غيره، فلجأ النحويون إلى استعمال العلة ، وسعوا إلى الانتفاع بما بين أيديهم من الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم، غالبة على تفكيرهم، فأحالوا دراسة الظواهر اللغوية إلى ما يشبه المنطق. فهم لم يكتفوا بوصف ما يرصدونه، والوقوف عند ظاهره، بل مضوا يعللونه تعليلات ويؤولونه تأويلات أبعدتهم في غير موضوع عن روح اللغة، وفهم أساليبها، وتطورها.

ومن الطبيعي أن تتفاوت أنظار هؤلاء، وتختلف معاييرهم وعللهم، وتأويلاتهم، حتى صار أكثر الخلاف بينهم، وأشد جدالهم هو العامل، وما يتصل به من تعليل، فنجم عن ذلك كثرة ما نجده من آراءٍ انفرد بها نحاة مخصوصون، تتمشى مع ما يصل إليه ذهن كل نحوي من اجتهاد، وما يقف عليه من وجوه هيأتها سعة العربية.

(5) المنافسة بين العلماء:

والمنافسة بين العلماء سبب من أسباب الخلاف النحوي. وقد ظهرت روح المنافسة بين العلماء حينما أحس الكسائي أن سيبويه يريد القدوم إلى بعداد ، لينافسه في منزلته. وقد يتسامح الكسائي في كل شيء غير هذا، ولا ريب أنه سيوصد كل باب أمام سيبويه للنفاذ إلى ما يريد.

وبرزت هذه الروح بشكل واضح لما جاء المبرد إلى بغداد، وفرق عن ثعلب تلامذته في المسجد، مما أثار فيه غضبا، لأنه شاركه في المنزلة العلمية، وفي منافذ الرزق، والحظوة عند الرؤساء، ومن ثم تولدت في نفسه

عصبية تتفاوت مظاهرها التعبيرية عنده بتفاوت الحال النفسية التي تنتابه. فهو حيناً يظهر في تعبيره روح ساخر من البصريين[1] وطوراً يفضل عالماً كوفياً على آخر بصري بأسلوب عصبي ظاهر[2] ، وأحياناً يخطئ البصريين صراحةً[3] .

وازدادت هذه المنافسة وضوحاً بين طلاب ثعلب والمبرد، وتمخضت عن ظواهر علمية غير متزنة كثرت فيها تأويلات الشواهد، والجري وراء العل، والاستغراق في بحثها، واصطناع روايات لا حقيقة لها [4] .

وإلى جانب هذه المنافسة بين النحويين كانت هناك منافسة بين البصرة والكوفة من نواح عدة[5] ، إلا أن هذه المنافسة كانت ضعيفة الصلة بالخلاف النحوي إذا ما قيست على الأسباب السالفة الذكر. ومما يضعف من شأن هذه المنافسة ، ويقلل من أهميتها في الخلاف أن الخلاف المذهبي لم يبرز بشكل واضح إلا بين طلاب المبرد وثعلب، وهؤلاء لا ينتمي معظمهم إلى البصرة، أو الكوفة، كما أن كثيراً من النحاة المتأخرين كانوا يستعملون في كثير من الأحيان عبارة (أصحابنا)، ويعنون بذلك البصريين أو الكوفيين، وهم من بلد غير البصرة والكوفة. والذي يؤكد هوان هذه العصبية للبلد في نشأة الخلاف وتأريثه أن الكسائي والفراء قضيا حياتهما في بغداد، وأن ثعلباً بغدادي لا كوفي[1] .

---

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص249، 275.

(2) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 330/6.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص42، 43، 445.

(4) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص73.

(5) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص65-66.

(1) المصدر نفسه ص75.

الفصل الثالث

الأصول التي دار عليها الخلاف النحوي
النقل والقياس

النقل والقياس

يعد النقل والقياس من أهم الملامح الرئيسية وأبرزها التي اعتمد عليها في فرز المذاهب النحوية بعضها من بعض، ولا سيما فرز المذهب النحوي البصري من المذهب النحوي الكوفي، وكأن أنصار هذا الاتجاه ظنوا أن نحاة المذهب الكوفي يجمعهم اتجاه واحد في هذه السبيل، وهو الخلاف على النحاة البصريين ناسين أو متناسين ما بين نحاة المذهب الواحد من رؤى مشتتة وأنظار فردية تكاد تعصف بوحدة هذا الاتجاه أو ذاك.

النقل (السماع)

وفيه نتحدث عن منهج الكوفيين وموقفهم من الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره، وموقفهم من القراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف.

كلام العرب

يعد السماع أصلاً مهماً من أصول النحو العربي. فقد وسم المذهب البصري بأنه مذهب لا يلتفت إلى كل مسموع، بل يختار منه ما يتفق مع أصوله، ثم يهمل الباقي بحجج مختلفة مثل القلة، والندرة والضرورة والشذوذ وأنه لا يأخذ إلا عمن يوثق بعربيتهم فصاحة . ووسم المذهب الكوفي بأنه يعتمد السماع وهي سمة "ليست خفية في منهج نحاة الكوفة (1) الذين أولوها عناية فائقة. فقد ابتدءوا دراساتهم النحوية بما أخذوه عن شيوخهم البصريين، وسمعوه عنهم، ثم توسعوا في ذلك ، فجمعوا النصوص من بيئاتها، فرحل شيخهم الكسائي إلى البادية، وطوف في أرجائها، وسمع الكثير من أعرابها، حتى ليقال إنه أنفد خمس عشرة قنينة حبراً مما نقله من هذه البوادي، عدا ما حفظه، ووعاه(2) ، وأن الفراء كان يلازم ثلاثة فصحاء من الأعراب هم: أبو الجراح العقيلي وأبو ثروان العكلي وأبو فقعس الأسدي(1) ، فتوافرت لديهم مادة كثيرة متنوعة رفدت المسموع، وأغنته اعتمدوها في كثير من الأحيان كأساس أفصح وأدق من اللجوء إلى تعليل الظواهر وتفسيرها.

غير أن منهج البحث والمقياس الذي وضع للأخذ عن العرب لم يكن واحداً عند الكوفيين. فمرة يختلفون في ذلك وأخرى يلتقون. وقبل الشروع في توضيح ذلك هذا بيان لبعض ما قيل في منهج الكوفيين وموقفهم من السماع.

---

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص112.

(2) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص59، السيوطي: بغية الوعاة 163/2.

(1) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 410/2. الفراء: معاني القرآن 4/1، 56، و33/2، 34 ، 39، 322 و121/3.

ف" سماع الكوفيين أكثره عن غير الفصحاء"(2) ، لذلك "مما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكوامخ"(3) ، والكوفيون "أوسع من البصريين في اتباع كلام شواذ العرب" (4) .

و" الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه بخلاف البصريين"(5) "أي أنهم اعتبروا القليل والنادر "أصلاً قائماً برأسه، وهو ما يشتهر أن الكوفة أخذت به" (6).

وكانوا يحترمون كل ما جاء عن العرب، ويجيزون "للناس أن يستعملوا استعمالهم، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القاعدة العامة بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة(7) ، "وكانوا يوثقون كل العرب على السواء، ويعدون

كل ما جاء عنهم حجة، فيعتدون بأقوالهم، ويؤسسون عليها نحوهم وقواعدهم"" ، (1) وسمعوا من مناطق أخرى لم يسمع منها البصريون... فهم أكثر احتراما لما ورد عن العرب"(2).

"واشتهرت مدرسة الكوفة بقياسها على الشاذ" (3) ، وتناولوا هذه الشواذ "على أنها مما يصح القياس عليه تمشياً مع منهجهم في القياس على الشاذ في دراسة النحو، واستطاعوا تفسير ذلك، وتعليله لغوياً" (4) 0

وباختصار "وأما مدرسة الكوفة فقد قيل عنها إنها جمعت كل ما وصل إليها، ولم تفرط في شيء منه، ولم تتخذ لنفسها أصولاً تبني عليها، وجعلت من سماعها منهاجاً خاصاً لها، فقبلت الشاذ واللحن والخطأ، وأخذت عمن فسدت لغته من الأعراب وأهل الحضر، وجعلت كل شاذ ونادر قاعدة بنفسه، وبالإجمال كثر لديهم التجويز والترخيص"(5) . و" المذهب الكوفي لا هو مذهب سماع صحيح ولا مذهب قياس منظم".(6) وإن كانت

---

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 60/3.

(3) السيوطي: الاقتراح ص202.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 644/2

(5) السيوطي: الاقتراح ص202، وانظر: الهمع 153/1، 172.

(6) نهاد الموسى: الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع ص63، مجلة الأبحاث عدد خاص: اللغة والحضارة العربيتان، السنة 31، 1983م.

(7) أحمد أمين: ضحى الإسلام 295/2.

(1) رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة ص107.

(2) عبد الجبار علوان النايلة : ظاهرة تخطئة : النحويين للفصحاء والقراء – مجلة المجمع العلمي العراقي– ج1 المجلد 37 – آذار ، 1986 ، ص 327 .

(3) شوقي ضيف : المدارس النحوية ص 99 0

(4) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص275 .

(5) أحمد فارس : النداء في القرآن الكريم ص22 0

(6) سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو ص75.

هذه الأقوال في مجملها تجعل الكوفيين أصحاب سماع يعولون على القليل والنادر والشاذ في بناء قواعدهم، فثمة أقوال أخرى كانت أقرب إلى الحقيقة وأدنى إلى الواقع. فالكوفيون لم يكونوا "يقبلون كل مسموع"(7)، "وليس صحيحاً أن الكوفيين عولوا على كل مسموع... ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ، ويقيسون عليه، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس" .(8) " وإذا كان الكوفيون قد اعتمدوا على القليل النادر أحياناً...فقد فعل البصريون هذا أيضا(1) "، وهو ما أشار إليه أبو حيان حينما قال: إن الكوفيين "هم أوسع من البصريين في اتباع كلام شواذ العرب" (2) والذي يبدو لي أن ما سبق من آراء في بيان منهج الكوفيين في السماع، إنما هي أحكام عامة.

فالكسائي قد تأثر مدرسة القراء ، تلك المدرسة التي تعوّل كثيراً على الرواية المنقولة، وتقف منها موقفاً غير متشكك، ولذلك لم يتأثر نحوه "بالفلسفة الكلامية ، ولم ينقل عنه أنه اتصل بآراء المتكلمين ، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية(3)، لذلك ترى نحوه ينبع من دنيا السماع ، ويعتمد على أقوال العرب . فحينما تصدى له الفراء مخاصماً لم يكن يعتمد في رده العلة أو القياس، وإنما عدل عن آراء أبي جعفر الرؤاسي النحوية وردها بما سمعه من العرب(4) .وموقفه من سيبويه في المناظرة المشهورة لم يكن له سند غير ما سمعه من أعرابه (5) .

غير أنه لم يكن ينهج نهج الترخص والتوسعة الذي يعتمد القليل، ويجعله أصلاً قائماً برأسه، ولم يكن يعنى بأخبار الآحاد التي صح سندها أو بالشواذ من كلام العرب الذين يثق بفصاحتهم، ولو كانوا من أعراب الحطمة، ولم يكن يقيس على ما جاء من هذه الشواهد، والأمثلة التي تخالف الأصول البصرية، كما قال عنه مهدي المخزومي(6) ومن قبله السيوطي(7) . والدليل على ذلك أنه كان " يعيب قولهم: (فلتفرحوا) (1) ؛لأنه

---

(7) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص348.

(8) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي ص57..

(1) المصدر نفسه ، ص 59 .

(2) أبو حيان : ارتشاف الضرب 2/ 644 .

(3) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ، ص 113 .

(4) ابن النديم : الفهرست ، ص 96 .

(5) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ص 122 .

(6) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص114 وما بعدها.

(7) السيوطي: بغية الوعاة 163/2 الهمع 107/4.

(1) سورة يونس الآية 58. وهي قراءة زيد بن ثابت.

وجده قليلاً فجعله عيباً وهو الأصل(2). " وما عابه الكسائي هنا أخذ به الفراء، وقبله، واستدل له بحديث الرسول ، صلى الله عليه وسلم: (لتأخذوا مصافكم) . (3)

ومما يدل على ذلك أيضاً كتابه (ما تلحن فيه العامة) الذي يظهر عنوانه هدفه من هذا العمل، وهو إصلاح لغة العامة والنهوض بها إلى اللغة الفصحى التزاماً بلغة التنزيل في التعبير.

ولا يعني هذا أنه لم يكن يعتمد القليل، أو يأخذ به دائماً بل إنك تجد عنده ذلك شأنه في ذلك شأن غيره من النحاة كمذهبه في جواز إضافة (حيث) إلى المفرد، أو الجزم بـ(لن).

ثم إن الكسائي كان يخطئ العرب أحياناً، فقد روى عنه الفراء أنه قال:" على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل(4) " .

وفي هذا رد على بعض المحدثين الذي عدّ هذه الظاهرة شيئاً مما يختلف فيه منهج الفراء عن منهج الكسائي(5) وللكسائي كلام أوسع من هذا في تخطئة القراءات القرآنية، دللت عليه في موضعه بالتفصيل.

والفراء في السماع يختلف عن أستاذه، ويلتقي به. فهو مثله يعتمد المسموع المروي من كلام العرب، ويعطيه قيمة كبيرة فهو وإن لم يذكر عنه أنه رحل إلى البادية، وسمع من أهلها، لا يفتأ يردد في مؤلفاته عبارات تدل على سماعه الجمّ من العرب، كقوله:" وسمعت بعض بني سليم يقول في كلامه: كما أنني ، ومكانكني، يريد انتظرني في مكانك". (1)وكقوله: "وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرءون :(قل هو الله أحد الله الصمد) فيحذفون النون من أحد"(2) ، غير أنه لا يقيس على الشواذ والنوادر مما يدل على أنه كان ينهج نهج المتشددين في استخراج الأحكام ، وضبطها، وهو اعتبار الأكثر، وهو ما اشتهر عن البصريين. يقول الجواليقي: " فقد أخبرت عن الفراء أنه قال: واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول: رأيت الرجلان""(3) ، لذلك تتردد عنده كثيرا عبارات: وهو شاذ(4) ،

---

(2) الفراء: معاني القرآن 1/469–470.

(3) المصدر نفسه ص470.

(4) عبد العزيز مطر: لحن العامة ص47.

(5) محمود حسني : المدرسة البغدادية ص90.

(1) الفراء: معاني القرآن 1/323.

(2) المصدر نفسه 1/432وانظر:/4، 14، 561، 58، 90، 173، 212، 215، 216، 217، 299، 399، و2/99، 102، 124، 130، 139، 191، 212، 223، 249، 290، 322، 297، 298، 322، و3/15، 78، 81، 114، 122، 240 243 ، 246، 251 ، 258، 272، 274 ، 282.

(3) الجواليقي: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة ص5.

ولا يجوز إلا في الشعر لضرورته أو نحو ذلك (5) بل إن تشدده في قبول الرواية يدفعه أحياناً لرد ما يرويه شيخه الكسائي كقوله:" وزعم الكسائي أنه سمع ما يفعل ذاك إلا خصيصاء قوم ، وأمرهم فيضوضاء بينهم ممدودين ، فسمع في هذين الحرفين المد والقصر ، وأجاز الكسائي المدّ فيه كله على القياس . قال الفراء : ولم أسمع المد في هذا من أحد من العرب فلا أجيزه" (6) ، وما يرويه هو نفسه حتى لو كان المسموع أكثر من مثال ويؤثر على ذلك حفظه وعدم القياس عليه، يقول: " وما كان من ذوات الياء فإن كان أول واحدته مضموماً ضمت أوله في الجماع، وكتبته بالياء مثل مُدية ومُدى... فإن كان أول واحدته مكسوراً جمعته بكسر أوله، وكتبته بالياء مثل حلية وحِلى، ولحية ولحىً، وقد سمعنا لُحىً وحُلىً بالضم في هذين الحرفين خاصة، ولا يقاس عليهما إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقوله فتكتبه"(1) .وهو في ذلك يوافق البصريين، ويخالف مذهب الكسائي(2) .

ولعل في ذلك ما يدفع قول السيوطي: إن الفراء كان يأخذ بالشاذ والقليل(3)، وقول ابن السراج: إن الفراء وأصحابه كثيراً ما كانوا يقيسون على الأشياء الشاذة(4) .

كما أن سماع الفراء لم يحط بالشروط التي وضعها البصريون كاملة، ولكنه يحيط بكثير منها أحياناً. فنجد سماعه، في غالب الأحيان، لا يخرج على ما اصطلح عليه أهل العربية قديماً من الأخذ من "قيس وتميم وأسد... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين" وهو الرأي الذي قال به أبو نصر الفارابي، ونقله أبو حيان(5) والسيوطي(6) ، ولكنه ربما كان خرج على ذلك، فسمع ممن منعوا الأخذ عنهم، "فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، ولا من مصر، والقبط، ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ... ولا من تغلب والنمر... ولا من بكر... ولا من عبد القيس... ولا من أزدعمان... ولا من أهل اليمن... ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا

---

(4) الفراء: معاني القرآن: 385/2، و80/3، 81.

(5) المصدر نفسه :15/1، 57، 125، 163، 180، 253، 315، 333–334، 342، 428، 438، و26/2، 34، 81، 85، 93، 106، 128، 130–131، 321، 386 و18/3، 218، 221، 228، 242، الأيام والليالي والشهور ص43.

(6) الفراء: المقصور والمدود ص15.

(1) المصدر نفسه ص9، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 155/3.

(2) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص265–266.

(3) السيوطي: الهمع 107/4.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 257/1.

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص574 .

(6) السيوطي: الاقتراح ص56.

من ثقيف وسكان الطائف.. ولا من حاضرة الحجاز" (7) فخرق هذا الإجماع ، فنقل عن بعض قضاعة (8) وأهل اليمن(9) وكندة وحضرموت(10)
وعُمان(1) وأزدعمان(2) وبني حنيفة(3) .

وكثيراً ما نجده يقول في كتبه: قال بعض العرب، وسمعت العرب، وسمعتهم يقولون، وسمعت أعرابياً من ربيعة، وسمعت أعرابية، وقال بعض نساء العرب، وأنشدني بعض العرب، ومثل هذه العبارات كثير في كتبه(4) ، " وهي أحياناً لا تحدد قبيلة، ولا تشير إلى فصيح وبهذا تكون الرقعة التي ينظر إليها الفراء لاصطياد شواهده واسعة جداً " (5) .

وإن كان الفراء قد اتفق مع البصريين على جزء كبير من شروط السماع التي حددها نص الفارابي، فقد وافقهم أيضاً على تخطئة العرب وشاركهم في ذلك، وخالف شيخه الكسائي في هذه المسألة فحينما أراد الفراء أن يستشهد لتأنيث الخمر أنشد قول الشاعر:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان في الألباب ما يفعل الخمر علق على ذلك بقوله: " هكذا أنشدني بعضهم، فاستفهمته، فرجع إلى التأنيث، فقال: "ما تفعل الخمر، فكأن العربي أخطأ أولاً فذكر، ثم عاد فأنّث". (6)

وللفراء كلام أوسع من هذا في تخطئة القراءات القرآنية، دللت عليه في موضعه بالتفصيل.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن محمود حسني ذكر أن الفراء خرج على الكسائي في اعتماده شعر المحدثين والاستشهاد به ، ومن هؤلاء الشعراء أبو نواس ومن هم في طبقته، وذكر أن البغداديين فيما بعد أكثروا " من

---

(7) أبو حيان: تذكرة النحاة ص574.
(8) الفراء: معاني القرآن 382/1، و124/2، 249، و243/3.
(9) المصدر نفسه 357/2، و229/3.
(10) **المصدر نفسه200/2، 285 0**
(1) المصدر نفسه : 385/1 .
(2) المصدر نفسه : 366/3 .
(3) المصدر نفسه : 161/1 ، 187 .
(4) المصدر نفسه: 14/1، 50، 58، 90، 217، 299، 398، 399 و102/2، 212، 223، 290، 297، و 15/3، 78، 240 ، 243، 246، ...، المذكر والمؤنث ص7، 9.
(5) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص323.
(6) الفراء: المذكر والمؤنث ص18. وانظر: معاني القرآن 459/1، و93/2، 385–386، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص244، 457، محمود حسني: المدرسة البغدادية ص90، عبد الجبار علوان النايلة:ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء ص310، 327.

الاستشهاد بشعر المحدثين، فيتفقون مع الفراء في ذلك" (1) ، وهو ما لم أجده في كتبه المطبوعة في حدود ما اطلعت، فجميع شواهده الشعرية في (معاني القرآن) التي عين قائليها، هي لشعراء يحتج بشعرهم، وليس من بينهم أبو نواس ولا من هم في طبقة أبي نواس. فمن هؤلاء الشعراء: امرؤ القيس(2) ، وزهير بن أبي سلمى(3) ، والنابغة الذبياني (4)، وعبيد بن الأبرص(5) ، وعنترة بن شداد(6) ، ودريد بن الصمة(7) ، والحارث بن حلزة(8) ، والأعشى(9) ، ولبيد بن ربيعة(10) ، وعمرو بن معد يكرب(11) ، والأشهب بن رميلة (12) ، وأبو زبيد الطائي(13) ، وعدي بن زيد(14) ، وحسان بن ثابت(15) ، وذو الرمة(16)، ومجنون بني عامر(17) ، والفرزدق(18) ، والكميت(19) ، والأخطل(20) ،

وأبو الأسود الدؤلي(1) والعجاج(2) ، ورؤبة(3) ، وجران العود(4) ، ومرار الأسدي(5)، وغيرهم.

---

(1) محمود حسني: المدرسة البغدادية ص88.

(2)الفراء: معاني القرآن 53/1، 162، 169، 346، و50/2، 54، 154، 21، 22، 369، 397..

(3) المصدر نفسه 27/1، و6/2، 27، 271.

(4) المصدر نفسه : 92/1 ، 409/2 .

(5) المصدر نفسه 337/2.

(6) المصدر نفسه 130/1، و4/2، 26، 156، 203، 312، و240/3.

(7) المصدر نفسه 300/2، و85/3.

(8) المصدر نفسه 282/2.

(9) المصدر نفسه 173/1، و37/2، 347.

(10) المصدر نفسه 108/2، و228/3.

(11) المصدر نفسه 90/2.

(12) المصدر نفسه 256/2.

(13) المصدر نفسه 217/1.

(14) المصدر نفسه 37/1، 245، و409/2، 424، و30/3.

(15) المصدر نفسه 21/1، 22، و315/2، و215/3.

(16) المصدر نفسه 271/1، 415، و281/3.

(17) المصدر نفسه 298/2.

(18) المصدر نفسه 245/1، و111/2، 204، و27/3، 77، 248.

(19)المصدر نفسه 217/1، 244، 297 و131/2، 280.

(20) المصدر نفسه 290/2.

(1) المصدر نفسه 202/2.

(2) المصدر نفسه 159/3.

(3) المصدر نفسه 149/2.

(4) المصدر نفسه 206/2.

(5) المصدر نفسه 363/2.

وأما شواهده غير المنسوبة فهي إما معروفة لديه فتراه تارة يصرح بنسبتها وتارة أخرى يغفل هذه النسبة. من ذلك شعر للنابغة الذبياني(6) ومرار الأسدي(7) ، والأعشى(8) ، وحسان بن ثابت(9) ، والفرزدق(10) ، والكميت(11) ، وعدي بن زيد(12) .

وإما مجهولة النسب على عادة الأوائل. وهذا النوع كثير جداً غير أنه يعين أحياناً الراوي (13) وأحياناً أخرى يجتزئ بتعيين القبيلة أو بعض أفراد القبيلة(14) على تعيين القائل.

وحين جاء ثعلب أولى السماع عناية بالغة، واعتمد رواية الشيخين، فهو وإن لم يكن قد شافه العرب في بواديها، إلا أن لديه ثروة لغوية مما وعته ذاكرته مما سمعه ممن سمع عن العرب كالكسائي والفراء وغيرهما. غير أنه كالفراء كان متشدداً في قبول الرواية، يعتمد الأكثر في رصد الظواهر وضبطها؛ لذلك كان ينص على أن هذا شاذ(1) أو لا يجوز في الكلام بل في الشعر(2) .

ومثله فعل أبو بكر الأنباري فقد اعتمد رواية أساتيذه، وكان ممن دعا إلى ترك الشاذ وعدم الأخذ به في بناء الأحكام(3) .

وإن برز اختلاف الكوفيين في سماعهم عن العرب، فقد كان أشد بروزاً في موقفهم من القراءات القرآنية والحديث النبوي الشريف.

القراءات القرآنية

من الأصول التي اعتمدها النحويون الكوفيون في الدرس النحوي لبناء أحكامهم القراءات القرآنية.

---

(6) الفراء: معاني القرآن: قارن 288/1 مع 480/1.

(7) المصدر نفسه: قارن 363/2 مع 434/1، 445 و77/2.

(8) المصدر نفسه: قارن 37/2 مع 187/1، و328/2.

(9) المصدر نفسه: قارن 21/1، 22 مع 245/1.

(10) المصدر نفسه: قارن 77/3 مع 434/1، و363/2.

(11) المصدر نفسه : قارن 297/1 مع 422/1، و131/2.

(12) المصدر نفسه: قارن 424/2 مع 73/2.

(13) انظر مثلاً المصدر نفسه 4/1، 130، 135، 136، 174، 435، و23/2، 421، 423.

(14) انظر مثلاً المصدر نفسه 40/1، 68، 72، و21/2، 92، و124/3، 210، 243، 267.ل

(1) ثعلب:مجالس ثعلب ص46، 307، 317، 325، 403.

(2) المصدر نفسه ص126، 424–425.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 9/3. وانظر: محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص324، وصلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي ص58.

وقد اتخذ النحاة الكوفيون لغة التنزيل أصلاً ولكنهم ضيقوا في هذا على اختلاف بينهم فلم يأخذوا بقراءات عدة، وهي شيء من اللغة العربية، ولها أصل في لهجات العرب.

وقد وصف عدد من الباحثين المحدثين منهج الكوفيين في القراءات القرآنية بأنه منهج يعتد بالقراءات القرآنية، ويعتمدها مادة في بناء نحو العربية وإقامة أحكامه.

فالكوفيون قبلوا القراءات القرآنية " واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجحوا القراءات التي يجتمع عليها، فلا يرفضون غيرها، ولا يغلطونها؛ لأنها صواب عندهم أيضاً" (4) .

واهتمامهم بالقرآن والقراءات "كان الأساس الذي اتصف به منهجهم النحوي"(1) .

"وإذا أجلنا النظر في شواهدهم القرآنية وجدناهم يفيدون من القراءات التي خالفت المشهور، لإثبات وجه نحوي يخالف الكثير المألوف ". (2)

وتمسك الكوفيون بشواذ القراءات، واستدلوا عليها من كلام العرب. (3)

والاستشهاد بقراءات كهذه في النحو "يتفق مع منهج الكوفيين في الاحتجاج بالمثال الواحد، والبيت الذي لا يعرف قائله، فإذا كان هذا شأنهم مع الشواهد التي قالها العرب، فما بالك بقراءة منسوبة إلى قارئها مشهور بين الناس أمرها متصل بالرسول سندها موافقة للعربية على وجه من وجوهها " (4).

" لقد اهتم الكوفيون بالقراءات على اختلافها، سواء أكانت قراءة القراء السبعة أو العشرة أم كانت شاذة، وأخذوا بها، وبنوا قواعدهم على كثير من تلك القراءات" (5)

"وأياً ما يكن الأمر، ومهما كانت الأسباب فقد اعتمد الكوفيون القراءات شواهد صحيحة في نحوهم، ونعم ما صنعوا، فإن أي قراءة تثبت صحتها هي خير من أي بيت شعر في الاستشهاد، لأنها تمثل الواقع اللغوي تمثيلاً صحيحاً لاتصالها بلهجات العرب إضافة إلى كونها نثراً لا يخضع للضرورة ولا لقيود الوزن وروايتها أصح بكثير من رواية الشعر"(6).

---

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص341.

(1) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص131 حاشية رقم2.

(2) المصدر نفسه ص125.

(3) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص19.

(4) عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص262.

(5) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص287.

(6) المصدر نفسه ص279. وانظر ص289-295.

والذي يبدو لي أن هذه الآراء في مجملها اعتمدت على ما أورده أبو البركات الأنباري، منسوباً للكوفيين كافة، في كتاب (الإنصاف) من قراءات قرآنية احتج بها الكوفيون بل إن أحدهم قال: "فها هو ذا ابن الأنباري يسجل لهم في إنصافه ما يقرب من عشرين رأياً في عشرين مسألة بينهم وبين البصريين كانوا يعتمدون فيها على آيات واضحة الحجة وبينة الدليل" (1).

غير أن جزءاً كبيراً مما في كتاب (الإنصاف) حول هذه المسألة صورة مشوهة عن المذهب الكوفي. فقد أظهر أبو البركات الأنباري الكوفيين في غير مسألة يعتمدون قراءات قرآنية أنكرها بعضهم. (2) وبذلك تتضح الصورة المشوهة للمذهب الكوفي عند أبي البركات الأنباري في (الإنصاف) من حيث احتجاجه بالقراءات، فهو أبداً يجعل نحاة الكوفة كلهم في صفّها موثقين لها، ومحتجين بها.

وعلى الرغم من هذه الصورة الإيجابية التي رسمها أبو البركات الأنباري ومن بعد عدد من المحدثين لمنهج الكوفيين في القراءات القرآنية في اعتمادها في بناء نحو العربية، إلا أن هذا لم يكن منهجاً ثابتاً موحداً لديهم.

فالكسائي وإن كان صاحب قراءة وأحد السبعة المشهورين، لم يكن يعتد كما يدعي بعض المحدثين– "كل الاعتداد بما روي من قراءات قرآنية في دراسة العربية"(3) ، ولم يكن يضع القاعدة النحوية وفق القراءة المروية دائماً، كما يدعي بعض آخر(4) .

فهو لا يرى حرجاً في تخطئة بعض القراءات وردها، وأنها غير جائزة. فقد نقل عنه الفراء أنه كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك . يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (فإنما يقول له كن فيكون): (1) "رفع، ولا يكون نصباً، إنما هي مردودة على (يقول): فإنما يقول فيكون. وكذلك قوله: (ويوم يقول كن فيكون قوله الحقُّ(2)(رفع لا غير . وأما التي في النحل: (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) (3) فإنها نصب، وكذلك التي في : يس، نصب؛ لأنها مردودة على فعل قد نُصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما. والرفع

---

(1) محمد سمير اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ص106. وانظر: خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص67.

(2) قارن : أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 60 ص447 مع الفراء: معاني القرآن 358/1، ومسألة رقم 65 ص463 مع معاني القرآن 252/1 و86/2، ومسألة رقم 72 مع رأي الكسائي في معاني القرآن 469/1–470 وانظر محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص241–243.

(3) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص346.

(4) خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص67.

(1) سورة البقرة الآية117 .

(2) سورة الأنعام الآية 73.

(3) سورة النحل الآية 40.

صواب، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: (إذا أردناه أن نقول له كن) فقد تم الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله. وإنه لأحب الوجهين إليّ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النسق" (4).

وينقل عنه الفراء أيضاً أنه كان "يعيب قولهم: (فلتفرحوا) (5)؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل (6)" . فما جعله الكسائي هنا عيباً قبله الفراء، واستدل له بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، (لتأخذوا مصافكم (7) (.

وينقل عنه الفراء كذلك أنه زعم أنه لا يعرف قراءة (يَزفُونَ). يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (فأقبلوا إليه يزفّون)(8) : **"وقد قرأ بعض القراء (يزفون)بالتخفيف، كأنه من وزف يزف، وزعم الكسائي أنه لا يعرفها(9)** " **، ونقل عنه أيضاً أنه رد قراءة (وإن كلّ لمّا جميع (1) بقوله: "لا أعرف جهة لمّا في التشديد في القراءة"** (**2**).

ولاعتداده بضرورة أن تكون القراءة متصلة السند رد بعض القراءات لجهله سندها، وإن كانت جيدة في المعنى. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (أم أنا خير من هذا الذي هو مهينٌ (3) (: **"حدثنا محمد قال: حدثنا الفراء قال: وقد أخبرني بعض المشيخة أظنه الكسائي أنه بلغه أن بعض القراء قرأ: (أما أنا خير)، وقال لي هذا الشيخ: لو حفظت الأثر فيه لقرأت به، وهو جيد في المعنى (4)** "، **ويصف الكسائي نفسُه بعض قراءة حمزة بالرديئة، ويذكر أنه ترك كثيراً منها لهذا السبب(5)** .

---

(4) الفراء معاني القرآن 74/1–75 وانظر 100/2.

(5) سورة يونس الآية 58. وهي قراءة زيد بن ثابت.

(6) الفراء: معاني القرآن 469/1–470.

(7) المصدر نفسه ص470.

(8) سورة الصافات الآية 94.

(9) الفراء: معاني القرآن 389/2.

(1) سورة يس الآية 32.

(2) الفراء: معاني القرآن 377/2، 254/3، وانظر : أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن 393/3، أبو حيان : البحر المحيط 434/7 .

(3) سورة الزخرف الآية 52.

(4) الفراء: معاني القرآن 35/3.

(5) ياقوت الحموي : معجم الأدباء:91/4.

فالكسائي ، كما هو واضح، رد قراءات قبِلها وصححها تلميذه الفراء، مما يدل على أنه لم يكن يعتّد بكل ما روي من قراءات قرآنية، وأنه لم يكن يضع الحكم النحوي دائماً وفق المروي من القراءات بل وقف عند بعضها، وأنكرها، وردها(6) .

وإن كان الكسائي قد رد قراءات قرآنية، لأنها خالفت مذهبه النحوي، فقد كان يختار قراءاته وإن خالفت مذهبه النحوي. يقول ابن الحاجب: " في قوله تعالى (وي كأنه لا يفلح الكافرون) (7) قولان: أحدهما أن (وي) كلمة دخلت على (كأن). والآخر أنها ويك دخلت على أنّ. فالأول مذهب البصريين والثاني مذهب الكوفيين. والقراء البصريون جاءت قراءتهم على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو بصري يقف على الكاف من ويك، والكسائي كوفي يقف على الياء من (وي). فهذا يدلك على أن قراءاتهم لم يأخذوها من نحوهم، وإنما أخذوها نقلاً حتى لو خالف النقل مذهبه في النحو، لم يقرأ إلا بما نقل كما رأيت في (وي) والله أعلم بالصواب"(1).

ثم جاء الفراء، فوجد الطريق أمامه ممهدة في هذه السبيل، ليتوسع في هذا الجانب ولنجد عنده غير ما وجدناه عند شيخه. فإن كان الكسائي وقف عند حروف قليلة فقد بالغ الفراء ، وحمل كثيراً من وجوه القراءات على الخطأ أو القبح أو الضعف.

وقد انقسم الباحثون المحدثون في بيان موقف الفراء من القراءات ثلاثة أقسام، على الرغم من وجود مصدر مهم من مصادره بين أيديهم، يكشف عن موقفه من هذه المسألة، ويوضحه بجلاء.

قسم جعله ينظر إلى القراءات القرآنية نظرة تختلف عن نظرة جمهور الكوفيين، وتلتقي مع نظرة البصريين. فتمسكه بالقياس وحرصه على سلامة قواعده جعلته يتهجم على القراءات المشهورة، ويخطئها، ويردها كما كان يفعل البصريون(2) ، "الذين كانوا يشذذون القراءات التي تخرج على قياسهم"(3) .

وقسم ثان لم يجد دليلاً على تهجم الفراء على القراءات المشهورة وتخطئتها، "أما تهجمه على القرءات المشهورة، وتخطئة الآيات، فليس ما يؤيد ذلك، بل على العكس" (4) ، لذا فالفراء "بدأ سلفي النزعة في دراسته القرآنية واللغوية، وانتهى سلفي النزعة فيها أيضاً، وأن في أقواله وآرائه وكتبه أكثر من شاهد على عنايته

---

(6) وانظر: صلاح الدين الزعبلاوي:النحو والنحاة –مجلة مجمع للغة العربية بدمشق –الجزء الرابع– المجلد 54–1979م ص854. مسالك القول في النقد اللغوي ص61.

(7) سورة القصص الآية : 82.

(1) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل 507/1.

(2) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص383، عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص188.

(3) محمود حسني: المدرسة البغدادية ص88.

(4) محمد حسين آل ياسين: في المدارس النحوية – مجلة المورد–العراق– العدد الرابع– المجلد الثالث– 1974، ص72.

بالقرآن والقراءات وتحرّجه من مخالفة نصوص الكتاب، وإن تعارضت مع القواعد الموضوعة واتخاذ القراءات مصدراً من مصادر الدرس اللغوي والنحوي عنده وصلابته في الدفاع عن القراءات ، ورد حملات أهل القياس عليها"(1).

وخلاصة القول في موقف هذا الفريق أن القراءات القرآنية وإن شذّت في نظر نحاة البصرة كان الفراء "يستشهد بها، ويصوبها، ويحتج بها" (2) .

وقسم ثالث وقف موقفاً وسطاً، واعتذر للفراء عن طعنه في بعض القراءات القرآنية، "وينبغي أن نعرف أن الفراء ومن تابعه من البصريين لم يكونوا يقصدون إلى الطعن على القراء من حيث هو، إنما كانوا يتثبتون، ويتوقفون في مواضع التوقف حين يعييهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء ما يسندها من كلام العرب... ولعل في هذا ما يشهد شهادة قاطعة بأنه وأمثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو حروفاً معدودة، لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت " (3).

وتحرير القول في بيان موقف الفراء من القراءات القرآنية أن الفراء –وإن نصّ في فواتح (معاني القرآن) على أن " الكتاب أعرب، وأقوى في الحجة من الشعر"(4) – وقف عند وجوه كثيرة من القراءات القرآنية، تزيد على مائة وجه راداً ومنكراً لها، أو مشذذاً، أو مقبحاً، أو مضعفاً، أو مفاضلاً بينها.

فمن القراءات التي أنكرها ، وغلّط أصحابها قوله معلقاً على قوله تعالى: (وما تنزلت به الشياطين (1) (:" ترفع بالنون. قال الفراء: وجاء عن الحسن (الشياطونَ)، وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمينَ والمسلمون" (2) وقال عنها في موضع آخر ومما "أوهموا فيه قوله: وما تنزلت به الشياطون"(3).

ومن ذلك قوله معلقاً على قوله تعالى: (ولا يسأل حميم حميما) (4) : وقد قرأ بعضهم: (ولا يُسأل حميم حميما) لا يقال لحميم: أين حميمك؟ ولست أشتهي ذلك، لأنه مخالف للتفسير، ولأن القراء مجتمعون على: يسأل"(5).

---

(1) مهدي المخزومي : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة – عرض ونقد – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق– تشرين الأول– 1972م –الجزء الرابع– المجلد47، ص916.

(2) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص140. وانظر : محمد السيد أحمد عزوز: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة ص31.

(3) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص223.

(4) الفراء: معاني القرآن 14/1.

(1) سورة الشعراء الآية 210.

(2) الفراء: معاني القرآن 285/2.

(3) المصدر نفسه 76/2.

بل إنه كان لا يتحرج من إنكار قراءة شيخه الكسائي، واتهامه بالجهل بالتفسير. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولا يتهم) (6) "يريد: من مواريثهم. وكسر الواو أعجب إليّ من فتحها؛ لأنها إنما تفتح أكثر من ذلك إذا كانت في معنى النصرة. وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها إلى النصرة، ولا أراه علم التفسير"(7).

وقال في قوله تعالى: (لقد علمت ما أنزل: (8) (" وكان يُقرأ علمتُ ... قال الفراء: والفتح أحب إليّ. وقال بعضهم: قرأها الكسائي بالرفع . فقال: أخالفه أشد الخلاف" (9) .

ومن القراءات التي شذذها ونعتها بالندرة، قوله معلقاً على قوله تعالى: (إن ابنك سرق) " (1) ويقرأ (سُرِّق)، ولا أشتهيها؛ لأنها شاذة(2)" ، وقوله معلقاً على قوله تعالى:(فهل عسيتم": (3) (قرأها العوام بنصب السين. وقرأها نافع المدني بكسر السين، ولو كانت كذلك لقال: عَسيَ في موضع عسى، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا لُسْتم: يريدون لستم، ثم يقولون: ليس وليسوا سواء، لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل، وكذلك عسى ليس لها يفعل، فلعله اجترئ عليه كما اجترئ على لستم" (5).

ومن القراءات التي نعتها بالقبح قوله معلقاً على قوله تعالى: (فأصبحوا لا يُرى إلا مساكنهم" : (6) (وقرأ الحسن: (فأصبحوا لا تُرى إلا مساكنهم) وفيه قبح في العربية؛ لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل إلا ذكروه، فقالوا: لم يقم إلا جاريتك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون : ما قامت إلا جاريتك". (7)

ومن القراءات التي ضعّفها قوله موجهاً قوله تعالى: (لا تحسبنّ الذين كفروا معجزين في الأرض ومأواهم النار ولبئس المصير (8) (: " قرأها حمزة (لا يحسبن) ها هنا. وموضع الذين رفع. وهو قليل أن تعطل (أظن)

---

(4) سورة الواقعة الآية 10.
(5) الفراء: معاني القرآن 184/3.
(6) سورة الأنفال الآية 72.
(7) الفراء: معاني القرآن1/ 418–419.
(8) **سورة الإسراء الآية 102.**
(9) الفراء: معاني القرآن 132/2. وانظر فيما رده من قراءات: 19/1، 24، 29، 42، 125، 145، 223، 238، 241، 265، 314–315، 357، 360، 373، 414، 419، 459، 473، و22/2 75 ، 91، 119 ، 127، 130، 139، 183، 210، 21، 223، 252، 293، 294، 302، 331، 351، 383 ، 389 ، 394، 438 ، 411، و46/3، 74، 111، 259، 266.
(1) سورة يوسف الآية 81.
(2) الفراء: معاني القرآن 53/2.
(3) سورة محمد الآية 22.
(5) الفراء: معاني القرآن 62/3. وانظر: 416/1، و53/2، 264، 385، و80/3، 97، 238.
(6) سورة الأحقاف الآية 25.
(7) الفراء: معاني القرآن 55/3. وانظر 252/1–253.

من الوقوع على أنّ أو على اثنين سوى مرفوعها، وكأنه جعل (معجزين) اسماً، وجعل في الأرض خبراً لهم؛ كما تقول: لا تحسبن الذين كفروا رجالاً في بيتك، وهم يريدون أنفسهم. وهو ضعيف في العربية والوجه أن تقرأ بالتاء لكون الفعل واقعاً على (الذين) وعلى (معجزين)" (9).

غير أن الفراء كان يتحرج في أحيان كثيرة من رد القراءة أو نعتها بالشذوذ أو القبح أو الضعف، فيلجأ إلى مقارنتها بقراءة أخرى والمفاضلة بينهما مؤثراً استخدام عبارات: أجود وأحسن وأحبّ وأعجب وما شاكل ذلك. (1)

بل إن الفراء تجاوز كل ما سبق فوصف ما نطق به القرآن بالشذوذ. يقول أبو جعفر النحاس موجهاً قوله تعالى: (لا يقاتلونكم جميعاً إلا في قرىً محصنة): (2)"نصب جميعاً على الحال وقرية وقرى عند الفراء شاذ، كان يجب أن يكون جمعه قِراء مثل غلوة وغِلاء. قال أبو جعفر: وأنكر أبو إسحق هذا، وأن يقال شاذ لما نطق به القرآن"(3) .

ومما ينبغي التذكير به أن هناك مواضع أخرى تعد من الشاذ وردت في القرآن الكريم وفق أصول النحويين والصرفيين نحو: عِين، وأعين، واستحوذ، وغيرها. وأجاز أيضاً في قوله تعالى: (عم يتساءلون عن النبأ العظيم (4)(أن يحمل على قول الشاعر:

فأصبحن لا يسلنه عن بما به أصعَّد في غاوي الهوى أم تصوبا قائلاً: " فكرر الباء مرتين، فلو قال: لا يسلنه عما به، كان أبين وأجود، ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر، ولو وجهت قول الله تبارك وتعالى (عم يتساءلون عن النبأ العظيم) إلى هذا الوجه كان صواباً". (5) فكأنه يجيز في القرآن الضرورة.

---

(8) سورة النور الآية 57.

(9) الفراء: معاني القرآن 259/2 وانظر 473/1.

(1) الفراء: معاني القرآن 41/1، 49، 75، 88، 112، 124، 143، 200، 260 ، 364 ، 375، 441، و78/2، 95، 158، 161، 240، 243، 260، 275، 296، 301، 322، 351، 364، 367، 378، 382، 407، 411. و14/3، 44، 143، 172، 225، 228، 231، 241، 256، 269.

(2) سورة الحشر الآية 14.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 399/4.

(4) سورة النبأ الآية : 1، 2.

(5) الفراء : معاني القرآن : 221/3 .

ولعل في كل ما سبق ما يثبت أن الفراء قد وقف عند حروف كثيرة، وخطأ جزءاً كبيراً منها، وتهجم على قراءات مشهورة ما يكفي لإقناع من رأى أن الفراء كان يقبل ما يشذذه نحاة البصرة، ويحتج به ليقيم أحكامه النحوية عليه.

وأما أبو العباس ثعلب فلم أجد عنده أحكاماً قاطعة على القراءات القرآنية إلا في أحيان قليلة على نحو ما وجدته عند الشيخين الكسائي والفراء. فهو لا يتعرض لها، ولا يناقشها، وكان إذا سئل عن قراءة قرآنية قال: "لا أعرفه". (1)

ولكنه في بعض الأحيان كان يصف بعض القراءات السبعية بالشذوذ. جاء في (المجالس): " (في عمد ممددة) (2) هو القياس، وعمد شاذ(3)" . وفي أحيان أخرى كان يرد القراءة، ولا يجوز القراءة بها. جاء في (المجالس): "في قول الله تعالى (أمرنا مترفيها) (4)قال: يقال: أمّرنا من الإمارة، وآمرنا من الأمر : أكثرنا، وقد سمعوا أيضاً أمرنا خفيف بلا مدّ: أكثرنا. وأمِرْنا: كثُرْنا في أنفسنا، ولا يجوز في القراءة (5) ".

وهذا الذي لا يجوز في القراءة ، وهو "أَمِرْنا" قرأ به الحسن ويحيى بن يعمر وعكرمة وروي عن ابن عباس(6) ، وذكر أبو حيان أن الفراء أيضاً قد رد هذه القراءة، وأن رد الفراء "لا يلتفت إليه إذ ذكر أنها لغة كفتح الميم، ومعناها كَثُرنا(7) ".

بل إن ثعلباً كان يقول لما نطق به القرآن لو قال كذا لكان أشرح، وهو ما لا يجوز. يقول ثعلب معلقاً على قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه، ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون": (1) (قال: لو قال لتبتغوا من فضله ولتسكنوا فيه لكان أشرح وكان كل واحد بجنب صاحبه(2) ".

وفي إيراد هذه الأمثلة ما يكفي لإقناع أبي حيان ومن تابعه من المحدثين حينما ذكر أن ثعلباً كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع، وأنه لم يكن يفضل إعراباً على إعراب(3) ، كما في ذلك رد على بعض الباحثين

---

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص270.

(2) سورة الهمزة الآية9.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص325، وانظر: ص101.

(4) سورة الإسراء الآية 16.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص541.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 20/6.

(7) المصدر نفسه 20/6. وانظر: الفراء: معاني القرآن 119/2.

(1) سورة القصص الآية 73.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب: ص589.

المحدثين الذي زعم أنه لم يعرف عن ثعلب "أنه أنكر قراءة أو خطأ قارئاً"(4) ، وتأكيد من ناحية أخرى على اختلاف نظر ثعلب إلى القراءات القرآنية عن نظر من سبقه من الكوفيين كالكسائي والفراء. فبينما بدأ الكسائي بتخطئة القراءات على نحو ضيق، واستنّ ذلك لمن بعده، اتسع هذا المنهج عند الفراء، فحمل كثيراً من القراءات على الخطأ والإنكار، ثم عاد ضيقاً حرجاً من جديد عند ثعلب وتلميذه أبي بكر الأنباري الذي وقف عند حروف قليلة مشذذاً(5) ، أو مقبحاً(6) .

ومهما يكن من الأمر، فلا يصح إطلاق الأحكام، ووصف منهج الكوفيين كافة بأنه منهج قائم على الاعتداد (بالقراءات على اختلافها سواء أكانت قراءة القراء السبعة أو العشرة أم كانت شاذة(7) (. فقد عرفنا من قبل مدى تعلّق الشيوخ منهم بهذا المصدر ومقدار ابتعادهم عنه وعزوفهم عن الأخذ بما ثبت من قراءات القرآن، وبذلك يفترق أئمة الكوفيين في اعتماد أصل من أصول النحو اعتمد عليه في تمييز النحو الكوفي من النحو البصري، ويضاف بذلك عامل مهم من عوامل تفتيت وحدة ما يسمى (بالمدرسة الكوفية).

كما لا يصح تخطئة أية قراءة قرآنية لمخالفتها قياس النحاة، فالقراءة سنة متبعة.

يقول الشيخ عبد الخالق عضيمة مستنكراً تلحين النحويين الأئمة القراء: "ويؤسفني أن أقول إن كتب النحو، واللغة، والتفسير، وغيرها قد تضمنت نصوصاً في الطعن على الأئمة القراء، الذين تواترت قراءاتهم في السبع، والذين ارتضت الأمة الإسلامية قراءاتهم، فركنوا إليها، وعولوا عليها". (1)

أضف إلى هذا أن هذه القراءات شيء من اللغة، ولها أصل في لغات العرب، ولا يصح إهدار ذلك، ففي اعتمادها اتساع في أساليب القول وفنونه وفتح لطرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته0

الحديث النبوي الشريف

قصة الخلاف بين النحويين عامةً في الاستشهاد بالحديث الشريف أصبح أمرها ذائعاً منتشراً. ففضلاً على الكتب والرسائل الجامعية والأبحاث المتفرقة التي كتبت حول هذا الموضوع في العصر الحديث(2) ، كان قد عرضها القدماء، وناقشوها، واهتموا بها منذ زمن ابن الضائع (ت686هـ)، وتلميذه أبي حيان (ت745هـ).

---

(3) أبو حيان: البحر المحيط 87/4. وانظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية ص230، خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص66.

(4) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص279.

(5) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص137.

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 693/2.

(7) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص287.

(1) عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 19/1-24.

فابن الضائع يعد أول من أثار مسألة الاحتجاج بالحديث ، وبين سبب سكوت النحويين الأوائل عن الاحتجاج بالحديث الشريف، وعلل ذلك بكونه مروياً بالمعنى(1) .

ثم جاء بعده تلميذه أبو حيان، فأخذ يتعقب ابن مالك (ت672هـ) الذي جعله أبو حيان أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجاً بالحديث الشّريف وإكثاراً منه واعتماداً عليه في استنباط قواعد جديدة استدركها على من سبقه من النحاة.

وبين أبو حيان في رده على ابن مالك رأيه في احتجاج الأوائل من أئمة البصريين والكوفيين بالحديث الشريف، وعزا إليهم أنهم تحاموا الحديث، وتركوا الاحتجاج به، يقول: "لقد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك... وإنما كان ذلك لأمرين : أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى... الأمر الثاني أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك" (2).

فالأئمة من نحاة الكوفية، كما يقول أبو حيان، لم يستدلوا بالحديث النبوي الشريف على إثبات قواعد اللغة والنحو والصرف. ولا ينبغي أن ينساق الباحث وراء هذا الرأي، كما انساق بعض المحدثين(1) ، إذ يجب قبل البت في هذه المسألة عند الكوفيين الرجوع إلى مصادرهم أنفسهم، للوقوف على حقيقة الأمر.

الكسائي والحديث الشريف

يكاد يجمع المحدثون، ممن وقفت على آرائهم، في موقف الكسائي من الاحتجاج بالحديث الشريف أن الكسائي ذهب إلى عدم الاستشهاد بالحديث على إثبات أصل، أو تصحيح حكم(2) ، حتى إن بعضهم قد

---

(2) من ذلك: محمد ضاري حمادي: الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية – رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتلة–كلية الآداب– جامعة بغداد– نيسان 1973م. ومحمود حسني محمود: احتجاج النحويين بالحديث– مجلة مجمع اللغة العربية الأردني السنة الثانية– العدد المزدوج3، 4–1399هـ–1979م. وخديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف –منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، بغداد، دار الرشيد للنشر، وحسن الشاعر : النحاة والحديث الشريف ط1– 1400هـ–1980م.

(1) ابن الضائع: شرح الجمل جـ2 ورقة 72، نقلاً عن: حسن الشاعر: النحاة والحديث النبوي الشريف 89/1، وانظر: السيوطي: الاقتراح ص54.

(2) السيوطي : الاقتراح ص52––53، الهمع 24/2، البغدادي: خزانة الأدب 5/1.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص52.

جعل هذا الموقف من الكسائي أثراً من آثار المدرسة البصرية، وموقفاً غريباً يدعو إلى التأمل وخاصة أن الكسائي مقرئ يعتمد كل الاعتماد على الروايات (3).

وعلى الرغم من أنه لم يصل إلينا من آثار الكسائي سوى رسالة بعنوان (ما تلحن فيه العامة)، فإن الكسائي قد احتج بحديث شريف على إثبات أصل صرفي. يقول: "وتقول: هات المحبُرة بفتح الميم، وضم الباء على مثال مَفْعُلة. وكذلك جلست في المشرُفة، وكذلك مررت بالمقْبُرة، وكذلك حلقتُ مَسْرُبتي، والمسرُبة شعر الصدر، ومنه صفة النبي صلى الله عليه وسلم، أنه كان دقيق المسْرُبة " (4) كما نقل عنه أبو جعفر النحاس أنه احتج بقوله، صلى الله عليه وسلم، "إنها أيام أكل وشرْب"، على كون مصدر (شَرِب) هو الشُرب. يقول أبو جعفر عند كلامه على قوله تعالى: (قال هذه ناقة لها شرب) (5) : "قال الفراء : الشِّربَ الحظ من الماء. قال أبو جعفر: فأما المصدر فيقال فيه: شَرِبَ شَرْبا، وشُربا، وشِربا. وأكثرها المضمومة؛ لأن المفتوحة، والمكسورة يشتركان مع شيء آخر، فيكون الشِّربُ الحظ من الماء، ويكون الشَّربُ جمع شارب، كما قال:

فقلتُ للشّربِ في دُرنا وقد ثملوا شِيموا وكيف يشيمُ الشاربُ الثّملُ إلا أن أبا عمرو بن العلاء، رحمه الله، والكسائي يختاران الشّربَ بالفتح، ويحتجان برواية بعض العلماء أن النبيّ، صلى الله عليه وسلم، قال(1) :إنها أيامُ أكلٍ وشَرْبٍ(2) " . وهو ما احتج به الفراء نفسه في (معاني القرآن). (3)

وفي هذا ما يدل دلالة واضحة على أن الكسائي لم يكن ممن منع الاحتجاج بالحديث الشريف وإنما كان يحتج به ولا يتحاشاه، ولو وصل إلينا آثاره النحوية المفقودة كلها أو بعض منها فربما وجدناه يحتج بالحديث في مسائل النحو واللغة على نحو واسع.

الفراء والحديث الشريف

في بيان موقف الفراء من الاحتجاج بالحديث انقسم المحدثون فريقين:

---

(2) المصدر نفسه ص117، كمال إبراهيم: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة–مجلة الأستاذ– مجلد16 ص46،
(3) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص117.
(4) الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص114. وانظر في تخريج الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام: غريب الحديث 24/3، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 357/2.
(5) سورة الشعراء الآية:155.

(1) انظر الحديث في: مالك بن أنس: الموطأ باب44 حديث135، وابن ماجة: سنن ابن ماجة باب35 حديث 1719 وأبو داود: سنن أبي داود حديث 2813، والدارمي : سنن الدارمي 53/2. وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 454/2.

(2)أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 188/3.

(3)الفراء: معاني القرآن 128/3.

فريق أخرجه ممن كان يستدل بالأحاديث النبوية الشريفة، ورأى أن الفراء مضى كالبصريين، والكسائي لا يستشهد بالحديث، وأنه بقي ملتزماً بمنهج مدرسته في هذا الصدد، وأن ما جاء في كتابه (معاني القرآن) "جاء عرضاً، وعفواً بحيث لا يصح التعميم عنده، وأنه يقال إنه كان يستشهد به"(4) ، أو "استشهد به لتوضيح معنى، أو لتفسير لفظة من الألفاظ القرآنية"(5)، وفريق آخر ألحّ على أن الفراء كان يحتج بالحديث الشريف مخالفاً بذلك مذاهب أهل اللغة في عهده (6) ، وأن الاحتجاج بالحديث الشريف كان مظهراً قوياً من مظاهر النزعة السلفية عنده، مخالفاً بذلك مسلك علماء اللغة الأولين(1) .

"وخلاصة القول في مذهب الفراء... اعتماد مصدر عظيم من مصادر اللغة وهو الحديث النبوي الشريف، فقد احتج به ، واعتمده مخالفاً بذلك مذهب البصريين، والكوفيين على السواء"(2).

ورجعت إلى مؤلفات الفراء فوجدته يحتج بما يزيد على أربعين حديثاً، أورد خمسةً منها شواهد على ظواهر نحوية(3) وأربعة شواهد على ظواهر صرفية(4) ، أما الأحاديث الأخرى فقد كانت شواهد لظواهر لغوية عامة، لتوضيح معنى، أو لتفسير لفظة من الألفاظ القرآنية، أو غير ذلك(5) .فمما احتج به على ظواهر نحوية قوله معلقا على قول الشاعر:

ولا تدفنني بالفلاة فإنني أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها " والخوف في هذا الموضع كالظن لذلك رفع (أذوقها) كما رفعوا (وحسبوا أن لا تكون فتنة(6) (، وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم: (أُمرت بالسواك حتى خفت لأدردن(كما تقول: ظنّ ليذهبن" . (7)" وكقوله: "... وكان الكسائي يعيب قولهم

---

(4) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص215.

(5) محمود حسني محمود : المدرسة البغدادية ص90 0

(6) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص84.

(1) المصدر نفسه ص88.

(2) المصدر نفسه : ص409 ، وانظر : ص282 ، 394، 513، أحمد علم الدين الجندي : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو اللغة (عرض ونقد) مجلة الأزهر ج9 ، مجلد 46 ، ص780 ، محمد خير الحلواني : أصول النحو العربي ، ص52-53 0

(3) الفراء: معاني القرآن 146/1، 266، 468، 470، و183/3، المنقوص والممدود ص40.

(4) الفراء: معاني القرآن: 5/1، و128/3، المنقوص والممدود ص43، 45،

(5) الفراء: معاني القرآن: 37/1-38، 62 ، 65، 115، 272، 280، 321، 344، 403، 406، 430، 440 ، 451 ، و59/2، 88، 336، 343، 400، و3/ 39، 43، 51، 64، 66، 67، 73، 138، 145، 152، 165، 288، 289.

(6) سورة المائدة الآية 71.

(7) الفراء: معاني القرآن 146/1.

(فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل: ولقد سمعت عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال في بعض المشاهد: (لتأخذوا مصافكم) يريد به: خذوا مصافكم"(1).

وبذلك يكون الفراء ممن احتج بالحديث الشريف احتجاجاً مقصوداً، لا احتجاجاً جاء عفو الخاطر، كما قال الدكتور شوقي ضيف(2).

وإن كانت عناية الكسائي بالحديث قليلة، نظراً لقلة ما وصل إلينا من مؤلفاته النحوية، فقد زادت عناية الفراء به، وأنه كان ممن يحتج بالحديث في مسائل اللغة والنحو والصرف.

ثعلب والحديث الشريف

ذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أن ثعلباً لم يعتمد الحديث الشريف في النحو واللغة، متبعا في ذلك مذهب الشيخين: الكسائي، والفراء(3) .

وقد تتبعت (مجالس ثعلب) فوجدت ثعلباً قد أورد ما يقرب من ثلاثين حديثاً نبوياً شريفاً(4) استشهد بحديثين اثنين منها على إقامة حكم نحوي. الأول: في كون (بيد) من أدوات الاستثناء(5) ، والثاني في إلحاق (خفت) بظننت(6) ، وهو ما استشهد به الفراء في موضعين من (معاني القرآن)(7) ، واستشهد بحديث ثالث على مسألة صرفية (1) وأما الأحاديث الأخرى فقد كان بعضها يستشهد به ليخدم ظواهر لغوية متفرقة، وبعضها الآخر كان يسوقه ضمن خبر من الأخبار يرويه، من دون أن يكون له أية علاقة لا بالنحو ولا بالصرف.

ومهما يكن من الأمر فقد اعتنى أبو العباس ثعلب بالحديث، وكان يعتمده أحياناً في قضايا النحو واللغة، وربما كان استشهد بالحديث في مسائل النحو واللغة على نحو واسع في كتبه النحوية المفقودة.

والخلاصة أن الأوائل من نحاة الكوفة قد اعتمدوا الحديث الشريف مصدراً من مصادرهم، إلا أنه لم يبلغ في مصادرهم المرتبة التي حظي بها الشعر والقرآن الكريم، على تفاوت بينهم في الأخذ به. فبينما قلت

---

(1) المصدر نفسه 470/1.

(2) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص215.

(3) المصدر نفسه ص230.

(4) ثعلب : مجالس ثعلب: 11، 20، 37، 119، 121، 122، 143، 153، 155، 178، 201، 221، 264، 267، 269، 371، 340-342، 362، 368، 424، 435، 454، 458، 473، 568، 572، 583، 595.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص11.

(6) المصدر نفسه ص153.

(7) الفراء: معاني القرآن 146/1، 266.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص403.

أمثلته عند الكسائي – نظراً لقلة ما وصل إلينا من مؤلفاته–كثر ذلك عند الفراء وثعلب، وفي ذلك ردّ حاسم على من نسب إلى الكوفيين الأوائل أنهم تحاشوا الحديث، وتركوا الاحتجاج به البتة.

وفي اعتماد الكوفيين الحديث مصدراً من مصادرهم اللغوية والنحوية– وإن كان ذلك قليلاً– نظر سديد فيه إبقاء على جانب مهم من مصادر تقعيد اللغة، لا يسع الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ما ذهبوا إليه.

وسينكشف لنا عند حديثنا عن ظواهر الخلاف النحوي عند الكوفيين مسائل كثيرة كانت موضع خلاف في الاعتماد على السماع، سنفصل عنها الحديث في مواضعه.

القياس

للقياس قيمة كبيرة عند أئمة النحو، وهم جميعا متفقون على الأخذ به غير منكرين له. قال أبو البركات الأنباري: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، فإن النحو كله قياس. ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب. فمن أنكر القياس، فقد أنكر النحو. ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة"(1).

وقد حكي عن الكسائي قوله:

إنما النحو قياس يُتّبع وبه في كل علم ينتفع(2)

وكان من أوائل من اهتموا بالقياس، واعتنوا به عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي الذي كان "أول من بعج النحو، ومد القياس، وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس في النحو" (3) ثم جاء بعده عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس ابن حبيب الذين مهدوا لظهور الخليل بن أحمد وسيبويه، وقد قال أبو البركات الأنباري في الخليل: "وأما الخليل بن أحمد ... سيد أهل الأدب قاطبة في علمه، وزهده، والغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، وتعليله" (4).

ومضى البصريون يهتمون بالقياس، ويعنون به، وكان من الخصائص البارزة في دراسة نحوهم؛ لاستحواذه عليهم وعمقه عندهم.

---

(1) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة ص95.
(2) السيوطي: بغية الوعاة 164/2.
(3) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص31.
(4) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص45.

وكذلك فعل الكوفيون الذين كانت لهم أصولهم وأقيستهم وعللهم التي لا يمكن إغفالها غير أن " الكوفيين لم يبلغوا منزلة البصريين في القياس والتعليل غالبا " (5) .

وقد تضافرت أحكام عدد من القدماء والمحدثين على أن اقتياس الكوفيين كان مبنياً على القليل النادر واقتياس البصريين على الكثير الغالب(6).

والذي يبدو لي أن مثل هذا الحكم عام مطلق لا يصح تعميمه على جميع النحاة، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين. فكثير من البصريين كانوا يقيسون على القليل بدءاً بيونس بن حبيب، بل بدءاً بأبي عمرو بن العلاء(1) ، ويستمر هكذا حتى المبرد(2) . أضف إلى ذلك أن الكوفيين، والبصريين معاً لم يكونوا يقيسون دائماً على الكثير. قال أبو حيان: " مجيء المصدر موضع الحال على مذهب سيبويه وجمهور البصريين قوله تعالى: (ثم ادعهن يأتينك سعياً) (3) ، (وينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية) (4) ، (وادعوه خوفاً وطمعاً) (5) ، و(دعوتهم جهارا)، (6) ، وقالت العرب: قتلته صبراً، ولقيته فجأة، ومفاجأة، وكفاحاً، ومكافحة، وعياناً، وكلمته مشافهة، وأتيته ركضاً، ومشياً، وعدواً، وطلع بغتةً، وأعطيته المال نقداً، وأخذت ذلك عنه سماعاً، ووردت الماء التقاطاً، ومع كثرة ما ورد من ذلك ، فقيل: أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يجوز: جاء زيد بكاءً، ولا ضحك زيد بكاءً، وإن اختلفوا في التخريج، وشذ المبرد فقال: يجوز القياس"(7) .

وليس بين أيدينا شيء يذكر عن القياس عند أوائل الكوفيين كأبي جعفرالرؤاسي، ومعاذ الهراء، ويمكن القول إن الكسائي هو الكوفي الأول الذي اهتم بالقياس واعتنى به، حتى إن ما نسب إليه، وهو قوله:

---

(5) صلاح الدين الزعبلاوي: مسالك القول في النقد اللغوي ص56–57.

(6) السيوطي: الهمع 153/1، إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص12، عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص219.

(1) محمد إبراهيم البنا: ابن كيسان النحوي ص213.

(2) محمد عاشور السويح: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص270.

(3) سورة البقرة الآية:260.

(4) سورة البقرة ، الآية:274.

(5) سورة الأعراف، الآية:56.

(6) سورة نوح، الآية8.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 342/2.

إنما النحو قياس يتّبــع وبــه في كل أمرٍ ينتفـع ليعد أكبر شاهد على ذلك،

بالإضافة إلى أقيسته الكثيرة التي نقلت عنه.

ولكن قياس الكسائي كان امتداداً لما وصل إليه عند شيوخه من البصريين، وأثراً " من آثار المدرسة البصرية "(1) .

إلا أن بعض القدماء طعن في قياس الكسائي، فعبر عن ذلك معاصره أبو محمد يحيى بن المبارك بقوله للكسائي: "يا أبا الحسن: ما هذا الخلاف الذي بلغنا عنك، وعنا أخذت، وفي بلدنا تفقهت في علمك؟ فقال الكسائي: ما مع الناس من النحو إلا فضل ريقي، فقال اليزيدي: أخذتموه حفظاً، فاحتملتموه عطفاً. فجرت بينهما ملاحاة، فقال له اليزيدي:

كنا نقيس النحو فيما مضى على لسـان العرب الأول

حتى أتى قوم يقيسـونه على لُغى أشيـاخ قُطْرَبل

إن الكسائي وأصحـابـه يرقون في النحو إلى أسفل(2)

وقال ابن درستويه عنه: " كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"(3) .

كما وصف بعض المحدثين قياس الكسائي بأنه قياس " يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق. فبينما نجد البصريين يكونون أصلاً من الأصول بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه، ويقيسون المسائل الجزئية عليه، إذا توافر فيها علة ذلك الأصل، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد يسمعه من أعرابي يثق بفصاحته يقيس عليه، وإن كان هذا الشاهد المسموع مما لا نظير له، ومما يعده شاذاً لا يعتد به"(1).

وعبر عن ذلك بعضهم بقوله: "والكسائي، كما هو مذهبه الكوفي، يأخذ بالضعيف والشاذ من اللغات ويقيس عليه"(2) ، وآخر بقوله: إن الكسائي " اعتمد القياس المطلق على كل ما سمع من كلام العرب غالباً وقليلاً، وأخذ به، وعده فصيحاً"(3) .

---

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص116.

(2) العسكري: شرح ما يقع فيه التصحيف 153/1-154، السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 163/2.

(3) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة 164/2.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص116.

(2) إبراهيم كمال: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية -مجلة الأستاذ- المجلد16-1968-1969 ، ص43.

والذي يبدو لي أن قياس الكسائي لم يكن يختلف عن قياس البصريين من هذهالناحية. فالكسائي لم يكن ينهج دائماً نهج التوسعة في اعتماد الشاهد الذي لا نظير له، ويعتد به ويقيس، فقد ألمعت في غير هذا الموضع إلى أنه كان "يعيب قولهم (فلتفرحوا)(4) ؛ لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً"(5) ، وإنما كان قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث الكم، فبينما كان قياس البصريين بارزاً عميقاً مستحوذاً عليهم، لم يكن عميقاً عند الكسائي مستحوذاً عليه، فقد كان أقرب إلى الوصف والأخذ به منه إلى العمل بالقياس، ولو وصل إلينا كل كتبه، لأمكننا ذلك إعطاء صورة أوفى وأدق عن مذهبه القياسي ومقدار عنايته به.

وسار الفراء في إثر أستاذه الكسائي فقاس غير أنه توسع في القياس، ونشط إليه أكثر من أستاذه، وألفى عنده فسحة عقلية تدعم قوله، وترضي نوازعه في الميل إلى أسمى مراتب الدقة وأعلى درجات الإقناع إلى حد جعل بعض الباحثين المحدثين يقول : إن "معظم العلل، والأقيسة في المذهب الكوفي إنما كانت للفراء"(6) .

بيد

أن بعضهم – وكان قد أخرج الفراء من دائرة النحويين الكوفيين، وجعله مؤسس المدرسة البغدادية(1) – جعل مذهبه في القياس قائماً على تحقيق الانسجام بين المنهجين البصري والكوفي(2).

وكان هشام قياساً، ويدل على ذلك ما نقله عنه النحويون من قياس وتصنيفه كتاب (القياس) كما أشار أصحاب التراجم والطبقات (3) ، وإن كان لم يصل إلينا .

وقد اختلف المحدثون في بيان منهجه في القياس، ومنزلته في الكوفيين من ذلك. فبينما جعله بعضهم سائراً في إثر شيخه الكسائي "يكثر من الاتساع بالقياس"(4) جعله آخرون "دون الفراء في أقيسته من حيث الكم والكيف جميعاً"(5) .

وأما أبو العباس ثعلب فمنهجه في هذه السبيل يختلف عن منهج سالفيه من الكوفيين. فقد قل قياسه في مصنافته التي بين أيدينا حتى إننى لم أجد له سوى إشارات معدودة استخدم فيها لفظة القياس بين الفينة والفينة

---

(3) عبد الجبار علوان النايلة: الشواهد والاستشهاد في النحو ص7.

(4) سورة يونس، الآية85، وهي قراءة زيد بن ثابت.

(5) الفراء: معاني القرآن 469/1.

(6) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص324.

(1) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص366.

(2) المصدر نفسه ص223.

(3) أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء ص130، السيوطي: بغية الوعاة 328/2، الزركلي: الأعلام 88/8.

(4) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص191.

(5) محمد عاشور السويح: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ص258.

الأخرى في أحكامه النحوية(6) ، إلى جانب استخدامه لفظة (الشاذ) في وصف العديد من الظواهر النحوية (7) . ولعل في هذا تأكيداً على أن ثعلباً لم يكن منبتاً من القياس بعيداً عنه كل البعد ودفعاً لما أجمع عليه عدد من القدامى والمحدثين حينما ذكروا أنه لم يكن "مستخرجاً للقياس، ولا مطالباً له"(8) .

وقد حمد بعض المحدثين هذا الصنيع لثعلب، حينما أهمل القياس، وأقبل على السماع، واعتدّ به، ورأى أنه "من وجهة النظر اللغوية الحديثة أقرب ما يكون إلى الدرس النحوي الحق. فقد عرف حدود الدرس النحوي فوقف عندها، ولم يضره، ولا ضار منهجه طعن البصريين عليه من عدم اعتداده بالقياس وضعف مقدرته بالتعليل، واعتماده السماع والرواية، أساساً قوياً في بناء القواعد النحوية، مما جعل منه دارساً نحوياً أصيلاً"(1).

وعلى الرغم من تذبذب منهج الكوفيين في القياس مداً وجزراً، فقد كان هناك مسائل موضع خلاف بينهم في الاعتماد على القياس .

الفصل الرابع

المصطلح النحوي

(6) ثعلب: الفصيح (تحقيق عاطف مدكور) ص17، 47، 75، مجالس ثعلب: ص576، شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى ص50.
(7) ثعلب: مجالس ثعلب: ص64، 307، 325، 403.
(8) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص141، محمد الطنطاوي: نشأة النحو ص105، ناصر الدين الأسد: مصادر الشعر الجاهلي ص436 ، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص151، محمد إبراهيم البنا: ابن كيسان النحوي ص71.
(1) مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد ص48، وانظر: مدرسة الكوفة ص151.

المصطلح النحوي

يعد استعمال المصطلح أسلوباً متقدماً في فهم المسائل، واستيعابها، ومظهراً من مظاهر الإدراك المنهجي العميق لحقائق العلم، وأصوله. فلا يستقيم منهج علمي إلا إذا ارتكز، وقام على أساس من مصطلحات علمية محكمة تؤدي الحقائق العلمية أداء مستوعباً دقيقاً وقديماً قالوا العلم لغة أحكم وضعها.

والمصطلحات العلمية: ألفاظ يجمع العلماء، وأهل الفن على انتقائها لتدل على شيء محدد في عُرفهم، حداً ينماز به عن سواه، فتنتقل هذه الألفاظ من معانيها المعجمية إلى معان اصطلاحية جديدة، على أساس العلاقة القائمة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي.

وعلم النحو واحد من تلك العلوم التي تحتاج إلى مصطلحات علمية دقيقة تؤدي عن حقائقه، وتُستحضر بها معانيه بأيسر وسيلة، لتقرب إلى الأذهان، ويسهل فهمها، وتعلمها. يقول الجاحظ: "وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفاً لكل خلف، وقدوة لكل تابع ... وكما سمى النحويون الحال، والظرف، وما أشبه ذلك، لأنهم لو لم يضعوا هذه العلامات لم يستطيعوا تعريف القرويين، وأبناء البلدين علم العروض، والنحو"(1) .

والمصطلحات النحوية المحدودة الدقيقة لم تتكون أول وهلة، بل عُدلت، وشذبت، ونمت، وتطورت، حتى غدت معالم بارزة واضحة دقيقة، مألوفة لدى النحويين جميعاً. وهذه المصطلحات التي اختارها النحاة، وألفوها، واصطلحوا فيما بينهم عليها، لم تكن معهودة لدى الأعراب، أصحاب اللغة. فقد روى الأصمعي أنه قال لأعرابي: أتهمز إسرائيل فقال: إني، إذاً، لرجل سوء. وقال له أيضاً: أفتجر فلسطين؟ قال: " إني إذاً، لقوي"(1).

وإذا لم تجد هذه المصطلحات قبولاً لدى هؤلاء الأعراب، فإنها سارت في الآفاق، وشاعت على ألسنة أرباب الفن، وأهل الصناعة بفضل العناية الفائقة التي واكبت النحو في نشأته، ونموه، واضطلاع النحويين البصريين والكوفيين بهذه المهمة.

وبحكم سبق البصرة الكوفة في الدراسة النحوية، فقد نشأت المصطلحات النحوية البصرية قبل المصطلحات النحوية الكوفية. فعندما نشأ النحو الكوفي، وتميز من النحو البصري، أراد علماؤه أن يميزوا نحوهم من نحو البصريين، فعمدوا إلى أساليب خاصة تكون علامات، وأمارات محددة ومميزة لنحوهم، فكان

---

(1) الجاحظ: البيان والتبيين 139/1-140.

(1) ابن عبد ربه: العقد الفريد: 299/2. وانظر نحواً من هذا: ابن جني: الخصائص 466/2.

من أهم هذه العلامات، وأوضحها أن اتخذوا لنحوهم مصطلحات تباين معظم مصطلحات البصريين، وتغايرها تماماً.

ويبدو أن القدماء قد لحظوا مثل هذه المفارقة بين نحاة المصرين في استعمال المصطلح. فقد ذكر أبو الطيب اللغوي أن أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء كان يتعمد مخالفة البصريين في اصطلاحاتهم(2) ، كما أكد ذلك المحدثون أيضاً. يقول جوتولد فايل: "كثيراً ما استعمل الفراء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو الذين يمثلون هذا العلم، وفي المواضع التي لم تكن فيها الاصطلاحات القديمة استعمل الفراء اصطلاحات جديدة، وصلنا جانب منها فيما بعد على أنه اصطلاحات الكوفيين"(3) .

إذًا، فقد تميّز النحو الكوفي من النحو البصري، وأصبحت له مصطلحات، وألفاظ خاصة به، تختلف قليلاً، أو كثيراً عما نعهده لدى النحويين البصريين. وقد بلغ هذا الاختلاف حداً اضطر معه علماء النحو من البصريين إلى تفسير عبارات الكوفيين، ومصطلحاتهم إلى ألفاظ، ومصطلحات يفهمها المتعلمون الناشئون الذين أنسوا عبارات البصريين، ومصطلحاتهم، وألفوها، ولم يكن لهم علم، ولا معرفة بالمصطلح النحوي الكوفي. يقول الزجاجي: " وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما في كتبهم، إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم، والمعنى واحد؛ لأننا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان في نقل ذلك مشقة علينا، من غير زيادة في الفائدة، بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر في كتبهم، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من نحكي عنه مذهب الكوفيين "(1) .

إلا أننا، من ناحية أخرى، لا نجد اطراداً لدى الكوفيين أنفسهم في استعمال هذه المصطلحات بأعيانها، فالاضطراب، والتعدد سمتان واضحتان في العديد من مصطلحات الكوفيين. وقد يبدو هذا طبيعياً، إذا تذكرنا أن المتقدمين منهم لم يشهدوا استقراراً نهائيا للمصطلح، فعبروا عن الظواهر النحوية بتعبيرات متعددة، أغلبها من قبيل الوصف، والترادف، وينضاف إلى هذا أن كثيراً من هذه المصطلحات كان أقرب إلى التسمية الخاصة، والنادرة التي لا يلبث النحوي أن يغادرها إلى لفظة أخرى، فلا تكتب لها صفة المصطلح الذي يقوم على التعارف، والتواضع، والاستقراء، كما كان بعضها غريباً، وشديد الخصوصية.

---

(2) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين ص141.

(3) عبد الحليم النجار: مقدمة الإنصاف، نقلاً عن: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص438.

(1) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص131.

وقد تتبعت ما أمكنني خلاف الكوفيين في المصطلح النحوي معتمداً على مصادرهم الموجودة لدي، وعلى ما ذكرته عنهم الكتب النحوية الأخرى.

وهذا بيان ذلك وَفق موضوعات النحو وأبوابه.

أقسام الكلمة

ابتداء ، أشير إلى أن أقسام الكلمة ثلاثة عند البصريين. ففي كتاب سيبويه: "الكلم اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، ليس باسم، ولا فعل"(1). وهي كذلك عند نحاة الكوفة، إلا أن صاحب (شرح التصريح) ذكر أن الفراء زاد في أقسام الكلمة قسماً رابعاً متمثلاً في كلمة (كلا)، ووصفها بأنها ليست باسم، ولا فعل ، ولا حرف، وإنما هي قسم يكون بين الأسماء، والأفعال(2). ويتضح هذا من كلامه في طبقات الزبيدي: "قال أبو العباس: قال الخليل: كلا اسم، وقال الفراء: هي بين الأسماء، والأفعال، فلا أحكم عليها بالاسم، ولا بالفعل"(3) . وفي هذا مخالفة لقول ابن فارس: "أجمع أهل العلم أن أقسام الكلام ثلاثة: اسم، وفعل، وحرف"(4) .

ولعل الفراء يكون بذلك أول من كسر قاعدة حصر أقسام الكلمة في الأقسام الثلاثة المعروفة، التي فرضها المناطقة على النحو العربي، أو فرضها النحاة أنفسهم بتأثير المنطق، والفلسفة، فاقترح لها قسماً رابعاً رأى أنه بين الأسماء، والأفعال. " وهو، وإن لم يكن قد اتفق مع المحدثين في هذا التقسيم الرباعي، إلا أنه التقى معهم في أن أقسام الكلمة أكثر من تلك الثلاثة المعروفة، التي فرضت على النحو العربي"(5) .

واختلفت عبارات الكوفيين أيضاً في حد هذه الأقسام والمقصود منها:

فالاسم عند معاذ الهراء ما لا يدل على زمان (6) .

وعند الكسائي الاسم ما وصف(1). ونسبة البطليوسي إلى بعض الكوفيين(2).

وعند الفراء الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف(3) .

---

(1) سيبويه: الكتاب (هارون) 12/1.

(2) الأزهري: شرح التصريح 25/1.

(3) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص133.

(4) ابن فارس: الصاحبي ص89.

(5) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص423.

(6) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص11.

(1) ابن فارس: الصاحبي ص90.

(2) البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 11 0

(3) ابن فارس الصاحبي: ص90. .

وعند الطوال "الاسم ما اعتورته المعاني، وانتسبت إليه الأوصاف"(4) .

ولهشام بن معاوية في حد الاسم ثلاثة أقوال: الأول: الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، والثاني أن الاسم ما نودي(5) ، والثالث: الاسم ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان(6) .

وقد ردت هذه الأقوال وعورضت كلها، إذ إنها أقوال "لا يصح أن تسمى حدوداً، وإنما هي رسوم وضعت على جهة التقريب"(7) .

واختلفوا أيضاً في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم.

فالفعل عند معاذ (8)، والكسائي(9)، والكسائي والفراء(10) ما دل على زمان.

وقال الطوال: الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض الأوقات(11).

وعورض قول الهراء والكسائي والفراء؛ لأنه يدخل تحته ظروف الزمان(12).

وأما حد الأداة فقد ذكر عن أبي عبد الله الطوال أنه قال:" الأداة ما جاءت لمعنى ليست باسم ولا فعل(13). وهو قول سيبويه، كما مر في فواتح هذا البحث.

وقد حاول الفراء كثيراً رسم حدود عامة للأداة، وتوضيح طبيعتها، غير أنه توسع في مدلول الأداة، وضم إليها أشياء متفرقة.

فقد أطلقه على حروف المعاني ك أنْ وإنْ، وبل ونعم، ولما، و ... (1)، وأطلقه على أسماء الأفعال(2) ، وعلى الكلمة الجامدة التي لا تقبل الاشتقاق(3) ، كما استعمل مصطلح الحرف، وجعل معه أشياء مختلفة. فقد

---

(4) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص11

(5) ابن فارس: الصاحبي ص90.

(6) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص11

(7) المصدر نفسه ص14، وابن فارس: الصاحبي ص90-92.

(8) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص11.

(9) ابن فارس: الصاحبي ص93.

(10) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص22.

(11) المصدر نفسه ص22.

(12) المصدر نفسه ص22.

(13) المصدر نفسه ص29.

(1) الفراء: معاني القرآن 207/2، 332-366 و84/3.

(2) المصدر نفسه 235/2-236.

(3) المصدر نفسه 10/1، و396/2.

أراده في مِنْ، ومَنْ، وما، وأين(4) ، وأراده في الاسم عموماً(5) ، وفي أفعال القلوب(6) . ولا شك أن تنوع هذه المدلولات يدل على عدم وضوح معنى الأداة أو الحرف في ذهن الفراء.

أعرف الأسماء

وإن اختلف الكوفيون في تحديد الاسم فقد اختلفوا أيضاً في أعرف الأسماء، كما اختلف النقل عنهم في ذلك:

فنقل عن الكوفيين أن أعرفها العلم نحو زيد وعمرو، ثم المكني نحو : أنا وأنت، ثم المبهم نحو: هذا وذاك، ثم ذو الألف واللام نحو: الرجل والغلام(7) . ولعل من قال بهذا الرأي نظر إلى أن العلم من حين وضع، لم يرد به سوى مدلول واحد، لا يشاركه فيه ما يماثله من الأعلام، وإن اتفق مشاركه يوضع ثانٍ بخلاف باقي المعارف(8) ، ونقل عنهم أن ذا الألف واللام أعرفها (9) ، ونقل عنهم جميعاً(10) ، وعن الفراء وحده أن المبهم أعرفها (1) ، نظراً إلى أن اسم الإشارة ملازم للتعريف، وليس كذلك العلم.

ونجد ثعلباً ينفي هذا التناقض كله في نقل مذهب النحويين الكوفيين، فيقول: " أنا وأنت لم يختلف الناس في أنها أبدال وأنها أول المعارف، ولكنهم اختلفوا في زيد وهذا"(2) .

ومذهب البصريين أن النكرة هي الأصل، وأن المعرفة فرع طارئة على النكرة، ومذهب الكوفيين أن من الأسماء ما لزم التعريف كالمكنيات، وأن من الأسماء ما التعريف فيه قبل التنكير نحو: مررت بزيد وزيد آخر، ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف(3) .

وكما اختلف الكوفيون في أقسام الكلام، وحدود كل قسم، وفي أعرف الأسماء، اختلفوا أيضاً في تسميات بعض هذه الأقسام، والتعبير عنها، وما يتفرع عنها من مفردات. وهذا بيان ذلك.

1- الاسم

المكني

---

(4) المصدر نفسه 85/1، و10/2، 217.
(5) المصدر نفسه 22/1.
(6) المصدر نفسه 207/2.
(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1، ابن يعيش: شرح المفصل 87/5، السيوطي: الهمع 191/1، الرضي: شرح الكافية 312/1.
(8) الرضي: شرح الكافية 312/1.
(9) السلسيلي: شفاء العليل 172/1.
(10) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 101 ص707، ابن عقيل: المساعد 79/1، السيوطي: الهمع 191/1.
(1) الزجاجي: الجمل ص178، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 205/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 460/1.
(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص439-440.
(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/1، السيوطي: الهمع 189/1.

للمكني في اللغة أهمية كبيرة، فهو كثير الاستعمال والدوران فيها، إذ يوفر عنصر الاختصار اللغوي الذي كثيراً ما نسعى إليه في كلامنا.

واللغة العربية تستعمل أنواعا متعددة الوظائف والأقسام من المكنيات. فمنها المتصل، والمنفصل، و المستتر. ونظراً لهذا التعدد، فقد كثرت تسمياتها عند الكوفيين، واختلفت عباراتها عندهم.

أ- العماد- الدعامة:

ما يسمى عند البصريين ضمير فصل، يسميه أكثر النحويين الكوفيين عماداً(1) كالفراء(2) وثعلب(3) .

ويسمي بعض الكوفيين هذا المكني دعامة؛ لأنه يدعم الكلام أي يقويه ويؤكده(4) .

وتوحي عبارة أبي حيان في (ارتشاف الضرب) أن أصل تسمية هذا المكني (عماداً) للفراء، ثم تابعه أكثر الكوفيين. قال: " والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء، وأكثر الكوفيين عماداً ، وبعض الكوفيين يسميه دعامة، ويسميه المدنيون صفة "(5) .

وقد تسامحت بعض مصادر النحو فنبست مصطلح العماد إلى الكوفيين(6)، على حين انفرد السيوطي. ونسب مصطلح الدعامة أيضاً إلى الكوفيين(7).

ولعل الغريب في الأمر أن يشرط صدر الدين الكنغراوي على نفسه في مقدمة تلخيصه نحو الكوفيين أن يستعمل المصطلح الكوفي، ثم تراه يستعمل مصطلح الفصل، أو ضمير الفصل(8) .

ويبدو أن هاتين التسميتين: العماد، والدعامة لا فرق بينهما من حيث المعنى، فهما تؤديان معنى واحداً ينتهي بنا إلى أن هذا المكني، وظيفته الرئيسية هي توكيد الكلام، ورفع التباس الخبر بالنعت.

ب- المجهول، العماد، الأمر، الشأن، القصة:

---

(1) الزجاج: إعراب القرآن 539/1، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 107/1، 108، و209/2، ابن يعيش: شرح المفصل 110/3، ابن معطي: الفصول ص230، ابن الحاجب: شرح الوافية ص282. وأشير هنا إلى أن الأستاذ المحقق أحمد راتب النفاخ قد محص أمر كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج، وصحح نسبته إلى أبي الحسين جامع العلوم. انظر مقالته مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1973م.

(2) الفراء: معاني القرآن: 104/1، 248، 409 و2/ 113 ، 145، 352، و37/3.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص43، 133.

(4) ابن هشام: المغني ص645، ابن عقيل: المساعد 119/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 489/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 489/1. ولعله يعني بالمدنيين النحاة القراء انظر معاني القرآن للفراء 81/2-82، و358/1.

(6) ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) 133/1، 139، 160، الزجاجي: الجمل ص142.

(7) السيوطي: الإتقان 246/1.

(8) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص96.

هذه ألفاظ عبر بها نحاة الكوفة عما يسميه البصريون ضمير الشأن، والقصة، أو الحديث، على تفاوت بينهم في استعمالها، والأخذ بها.

فبينما تكتفي مصادر النحو غير الكوفية بذكر التسمية الأولى (المجهول)، ونسبتها إلى الكوفيين[1] ، وهو ما ذكرته مصادرهم[2] ، وجدت في مصادرهم ألفاظاً أخرى؛ فعلى حين يستعمل الفراء إلى جانب مصطلح المجهول، مصطلح العماد، أيضاً، للدلالة على هذا المكني[3] ، يضيف إليهما ثعلب مصطلحاً آخر، وهو الأمر[4]، ويقنع أبو بكر بن الأنباري من ذلك كله باستعمال مصطلح الأمر، والشأن، والقصة[5] ، من غير أن يستعمل التسميات الكوفية الأخرى.

ومما يتصل بهذا المكني اختلاف الكوفيين في تسمية المكني في قوله تعالى: "قل هو الله أحد" [6] . فقد ذكر ابن هشام في (المغني) أن الكوفي يسميه مجهولاً، والكسائي يسميه عماداً[7] والفراء يعد ذلك خطأ من الكسائي؛ لأن العماد لا يكون مستأنفاً به حتى يكون قبله إن، أو بعض أخواتها، أو كان، أو الظن[1] .

2- الفعل

قسم البصريون الفعل باعتبار زمانه إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر. وأما الكوفيون، فقد قسموه، أيضاً، إلى أقسام متفقين مع البصريين في القسمين الأولين، ومختلفين معهم في القسم الثالث، فقد جعلوه (الفعل الدائم)، لا فعل الأمر الذي جعلوه مقتطعا من المضارع[2] ، مع تعدد التسميات التي تدل على هذه الأفعال كافة ، كما جعل الكوفيون من الأفعال ما ليس منها عند البصريين، كاسم الفاعل والمصدر، وأسماء الأفعال.

ا- الماضي والمستقبل – فَعل ويفعل:

---

(1) ابن جني: الخصائص 397/2، العكبري: إعراب الحديث النبوي الشريف ص41، الزمخشري: المفصل ص133، ابن هشام: المغني ص636، ابن مالك: التسهيل ص28، الشنواني: حاشية الشنواني 108/1.

(2)الفراء: معاني القرآن 186/1، 362-363 و275/2، 328، ثعلب: مجالس ثعلب ص102، 230-231، 272، 386-387.

(3) الفراء: معاني القرآن 51/1-52، 258 و212/2، 228، 287، و185/3، 236، 299، ثعلب: مجالس ثعلب: ص354، 593.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص272، 354، 593، 661.

(5) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص169، 205، 474، المذكر والمؤنث: ص168.

(6) أول سورة الإخلاص.

(7) ابن هشام: المغني ص636.

(1) الفراء: معاني القرآن 299/3.

(2) السلسيلي: شفاء العليل 102/1-103، السيوطي: الهمع 15/1، 26-27، الأزهري: شرح التصريح 58/1.

إذا أراد الكوفيون الإشارة إلى الدلالة الزمانية في الفعل عبروا عن ذلك، كالبصريين، بالماضي للدلالة على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وبالمستقبل للدلالة على وقوع الحدث في زمن الحال، أو الاستقبال، وأما إذا أرادوا الإشارة إلى صيغة الفعل التي يكون عليها، فإنهم يقولون: (فَعَل) إذا كان الفعل ماضياً، و(يفعل) إذا كان الفعل مستقبلاً(3) .

2- وكان الفراء يعبر أحياناً عن الفعل المضارع إذا أراد الصيغة بقوله: الذي في أوله الياء، أو التاء، أو النون، أو الألف(4) . وهي، كما تلاحظ، عبارة أقرب إلى الشرح، والتوضيح منها إلى المصطلح الذي أخص سماته، وأبرزها الدقة، والاختصار. 3- الدائم، الفعل، الاسم، اسم الفاعل، فاعل:

اضطرب الكوفيون، وتعددت عباراتهم، واختلفت تسمياتهم فيما يسميه البصريون (اسم الفاعل).

فبينما تذكر بعض مصادر النحو أن الكوفيين يطلقون على ما يسمى باسم الفاعل، الفعل الدائم، " وفعل الحال يسمى الدائم. الكوفيون يسمون الحال الدائم، إلا أن الدائم عندهم اسم الفاعل دون المضارع، فمعنى الدائم عندهم أنه يصلح للأزمنة الثلاثة "(1) . وجدت في مصادرهم ما ينفي مثل هذا التعميم في النسبة.

فالفراء يسميه تارة دائماً (2) ، وقد عد بعض المحدثين أن هذه التسمية من ابتكارات الفراء التي قلده فيها بعض الكوفيين(3) ، وتارة ثانية يطلق عليه لفظ (الفعل) (4) ، وتارة ثالثة يسميه اسماً(5) ، وأخيراً تراه ، في بعض الأحيان ، يختار التعبير بـ (فاعل)(6) .

ومثل هذه الخلط، والاضطراب نجده عند ثعلب. فقد أطلق عليه (الدائم)(7) ، والفعل(8) ، واسم الفاعل(9) .

---

(3) انظر: الفراء: معاني القرآن: 84/1، 133، 165، 175، 312، 386، ابن السكيت: إصلاح المنطق ص216، 217، 221، 301، ثعلب: مجالس ثعلب: ص39، 231، 272. . . أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص12، إيضاح الوقف والابتداء 152/1، 153، 156، 163، 168.

(4) الفراء: معاني القرآن 273/1، 386، 469.

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص454 وانظر: السهيلي: الروض الأنف 81/2، ابن فارس: الصاحبي ص272، الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص53، 86.

(2) الفراء: معاني القرآن 165/1.

(3) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص419.

(4) الفراء: معاني القرآن: 32/1 – 33، 142، 185، و43/2، 80–81، 403، و 4/3، 146، 208.

(5) المصدر نفسه 45/1، و259/2، 265، 420 و173/3.

(6) المصدر نفسه 201/1، و15/2، 54و208/3، 277، 255 .

(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص97، 271.

4- المصدر، الفعل، الاسم الصحيح، وليس بالصحيح:

ما يسميه البصريون مصدراً يسميه الفراء وثعلب . أحياناً . فعلاً[1] ، وأحياناً أخرى يسميانه مصدراً[2] . ولكنني وجدت الفراء يفرق بين ما يسمى مصدراً صريحاً، وبين ما يسمى مصدراً مؤولاً[3] ، فيسمى الأول اسماً صحيحاً، والثاني اسماً ليس بصحيح[4].

5-أفعال، أصوات، أسماء، أداة ليست بمأخوذة من فعل، الخالفة أو الخلفة:

ثمة طائفة من الكلمات في اللغة العربية اختلف النحويون الكوفيون في تسميتها، وهي التي تسمى عند البصريين أسماء أفعال. وما جاء في كتبهم يختلف عما ذكر عنهم، ونسب إليهم، بل إن حديث الفراء عنها ليختلف من موضع لآخر. وقد استطعت حصر عباراتهم عن هذه الكلمات في خمس تسميات هي:

أ- أفعال حقيقية دالة على الحدث والزمان. يقول أبو حيان: " ... والواحدة كلمة ... وأقسامها: اسم، وفعل، وحرف، وزاد بعضهم: وخالفة، وهي التي يسميها البصريون اسم فعل، ويسميها الكوفيون فعلاً "[5] .

ب- أصوات. وهو مصطلح جاء في (معاني القرآن) للفراء[6].

جـ- أسماء. وهي تسمية ثانية للفراء أيضاً[7] .

د- أداة ليست بمأخوذة من فعل. وهي جملة حاول فيها الفراء أن يكشف عن طبيعة هذه الألفاظ الغامضة [1] .

هـ- الخالفة. وهي من المصطلحات التي أطلقها الفراء على هذه الطائفة من الألفاظ[2] . ولعل في ذلك دفعاً لادعاء بعض القدماء[3] ، والمحدثين[4] أن يكون ابن صابر الأندلسي مبتكر هذا المصطلح، وصاحبه الأول.

---

(8) المصدر نفسه ص44، 123، 124، 309، 388، 364. . .

(9) ثعلب: الفصيح (تحقيق عبد المنعم خفاجي) ص41، 81.

(1) الفراء: معاني القرآن 45/1، و 44/2، 123، 274 ، و 27/3، ثعلب: مجالس ثعلب ص208.

(2) الفراء: معاني القرآن 250/2، 274، ثعلب: مجالس ثعلب ص148، 397.

(3) الفراء: معاني القرآن 449/1.

(4) المصدر نفسه 165/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب: 12/1 وانظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي: البسيط في شرح الجمل 163/1، ابن عقيل: المساعد 639/2، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 80/2، السيوطي: الهمع 121/5، الخضري: حاشية الخضري 89/2، الأزهري: شرح التصريح 195/2، السلسيلي: شفاء العليل 869/2.

(6) الفراء: معاني القرآن 121/2، وانظر: ابن منظور : لسان العرب 7/9.

(7) الفراء: معاني القرآن 322/1-323.

(1) المصدر نفسه 235/2.

(2) المصدر نفسه 260/1.

وأما ثعلب فلم أعثر له على رأي صريح في تسمية هذه الألفاظ. وكل ما في الأمر أنه حشد في (الفصيح) طائفة من أمثلة هذه الكلمات(5) .

6- الواقع وغير الواقع، التام والناقص، المكتفي، الوصل(6) :

من أصناف الفعل ما يسمى عند البصريين بالمتعدي وغير المتعدي(7) ، ويسميه الكوفيون باسم الواقع وغير الواقع(8) ، وهو ما أثبتته مصادرهم(9) ، غير أن ثعلباً قد يستعمل المصطلح البصري فيسمى الفعل الواقع متعدياً (10) .

ويفرق الفراء بين نوعين من الأفعال الواقعة. فإذا كان الفعل يقع على مفعول واحد سماه فعلاً تاماً، لأن معناه يتم بذكره، وأما إذا كان الفعل يقع على أكثر من مفعول مثل ظن وحسب وأخواتهما، فإنه يسميه فعلاً ناقصاً، لأن معناه لا يتم، ويبقى ناقصاً حتى يستوفي مفعوليه(1) .

وما سماه فعلاً ناقصاً هنا سماه في موضع أخر في (معاني القرآن) فعلاً مكتفياً باسم واحد(2) . كما تراه يستعمل مصطلح الوصل بمعنى التعدية(3) .

وإذا ما أراد أن يعبر عن الفعل الواقع بلا واسطة عبر عنه بقوله: "لأن الفعل يقع عليها بلا صفة فتقول: سألتك نعجة، ولا تقول: سألتك بنعجة"(4) . وأما صاحب (الموفي) الذي شرط على نفسه أن يستعمل المصطلح الكوفي، فقد استعمل المصطلح المتعدي بدلاً من الواقع. (5) وهو خلاف المعهود عند الكوفيين.

المرفوعات

---

(3) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 80/2، السيوطي: الهمع 21/5، بغية الوعاة 311/1.

(4) محمد عبد الله جبر : أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ص36 وما بعدها.

(5) ثعلب: الفصيح (تحقيق عاطف مدكور) ص287.

(6) المصدر نفسه 235/2.

(7) سيبويه: الكتاب 33/1-45، المبرد: المقتضب 104/2 و187/3-189.

(8) ابن منظور: لسان العرب 408/8.

(9) الفراء: معاني القرآن 16/1، 17، 21، 40. . . ثعلب : مجالس ثعلب ص272، 588.

(10) ثعلب: مجالس ثعلب ص124، 400.

(1) الفراء: معاني القرآن 333/1-334 و83/2، 106.

(2) المصدر نفسه 278/3.

(3) المصدر نفسه 60/1.

(4) المصدر نفسه 404/2.

(5) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص35.

من باب المرفوعات عدد من المصطلحات النحوية التي اختلف الكوفيون فيها، منها:

1- ما لم يسم فاعله: هذه عبارة للكوفيين(6) يطلقونها على ما يسمى بالفعل المبني للمجهول أحياناً (7) ، وأحياناً أخرى على ما يسمى بنائب الفاعل(8) ، إلا أن الفراء كان يستعمل مصطلحاً آخر هو المجهول، ويطلقه على ما سماه ما لم يسم فاعله، أي على الفعل المبني للمجهول(9) .

2- الفعل: ومن مفردات المرفوعات مصطلح الفعل، وهو مصطلح أطلقه الفراء على خبر المبتدأ تارة(1) ، وتارة أخرى على ما كان أصله خبراً للمبتدأ، ثم دخل عـليه ناسخ من النواسخ ككان، وليس، وإن، وظن(2) .

ومثل هذه التسميات: أعني المجهول، والفعل، مما تفرد بها الفراء، إذ لم أعثر، في حدود ما اطلعت ، عليها في مصادر غيره من الكوفيين، كثعلب0

المنصوبات

في باب المنصوبات اختلف الكوفيون في تسميات بعضها. من ذلك: **1- الاسم الذي في أوله كلام وفي آخر فعل وقع على راجع ذكره:**

وهي عبارة كان يستعملها الفراء إذا أراد التعبير عما عرف بباب الاشتغال(3) .

وهي عبارة، كما لا يخفى، ليست من المصطلح في شيء، بل هي شرح، وتوضيح.

2- المصدر، الإغراء، الخارج، النصب على نية الخبر، الخلف:

لم تكن عبارة الكوفيين عما يعرف بالمفعول المطلق واحدة. فبالإضافة إلى أنهم يسمونه مصدراً(4) ، كان يسميه بعضهم، كالفراء، ، إغراء(5) ، وخارجاً(6) ، ونصباً على نية الخبر، (7)، وخلفاً(8) .

---

(6) أبو زرعة: حجة القراءات حواشي ص273، شوقي ضيف: المدارس النحوية ص51، حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص51.

(7) الفراء: معاني القرآن 210/2، 332.

(8) المصدر نفسه 357/1. وانظر في هاتين التسميتين: 102/1، 112، 114، 146، 301، و99/2 و21/3، 30، 53، 63، ثعلب: مجالس ثعلب: ص207، 208، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص482، إيضاح الوقف والابتداء 109/1، 151، 152، 188، 196، 197، 199، 200.

(9) الفراء: معاني القرآن 184/3.

(1) المصدر نفسه 362/1.

(2) المصدر نفسه 361/1، 409، 471 و178/2 و28/3.

(3) المصدر نفسه 240/1، 336، و95/2.

(4) المصدر نفسه 3/1، 39، و105/2، ثعلب: مجالس ثعلب ص216، 397، أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص257، الزاهر 335/1، 476، شرح القصائد السبع الطوال ص24، 25، 269.

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 179/4.

وهذه التسمية الأخيرة وجدتها لدى أبي بكر ابن الأنباري(1) أيضاً.

3- الصفة، المحل، المفعول فيه، الوقت، الغاية، بدل (المحل) :

هذه المصطلحات كلها يطلقها الكوفيون على ما يسمى بظرف الزمان وظرف المكان.

وأقدم إشارة إلى خلاف الكوفيين في التعبير عما يسميه البصريون بظرف الزمان وظرف المكان وردت في (الأصول) لابن السراج، حيث ذكر أن الكسائي يسمى الظروف صفات، والفراء يسميها محلات(2) . إلا أن ما جاء عند تلميذه الزجاجي فيه إشارة إلى أن الكسائي كان توسع في مدلول (الصفات)، ليشمل ما سمي الظروف، وحروف الخفض(3) ، ثم جاء صاحب (مفاتيح العلوم)، وتسامح في نسبة المصطلح، إذ ذكر أن أهل الكوفة يسمون الظروف المحال(4) ، ولكن المجاشعي (ت 479 هـ) ضيق مفهوم المصطلحين عند الكسائي والفراء، فذكر أن الكسائي يسمي الظرف المبهم، الذي ليست له حدود معلومة تحصره (صفة)، وأن الفراء يسميه (محلاً)(5) .

ويأتي أبو البركات الأنباري فيخلط في نسبة هذين المصطلحين، إذ جعل مصطلح المحال بمعنى الظروف عاماً عند الكوفيين في (أسرار العربية) (6) ، في حين كان أكثر دقة في (الإنصاف) حيث ذكر أن الكوفيين يسمون الظرف محلاً، وأن بعضهم يسميه صفة(7) ، وأما أبو حيان، فيعيدنا مرة أخرى إلى ما كان ذكره صاحب (الأصول)، فيذكر أن "الظرف ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً؛ بل يسميه الفراء، وأصحابه محلاً، والكسائي يسمي الظروف صفات" (1) .

---

(6) الفراء: معاني القرآن 154/1، 457.

(7) المصدر نفسه 154/1.

(8) التبريزي: شرح المفضليات 60/1.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص7.

(2) ابن السراج: الأصول: 204/1.

(3) الزجاجي: اللامات ص65.

(4) الخوارزمي: مفاتيح العلوم ص65.

(5) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص148-149.

(6) ص177.

(7) مسألة رقم 6 ص51.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 255/2 وانظر: الأزهري: شرح التصريح 337/1.

ألا أن صاحبي (الكواكب الدرية)، و(الموفي في النحو الكوفي) يضيفان إلى مصطلحي الصفة، والمحل مصطلحاً ثالثاً جديداً هو المفعول فيه، فذكر أن ما يسميه البصريون ظرف الزمان، وظرف المكان يسميه الكوفيون مفعولاً فيه، ومحلاً، وصفة(2) .

والغريب في الأمر أن يكون ما عند أبي منصور الأزهري مخالفاً ما سبق بيانه حينما ذكر أن مصطلح المحال للكسائي ، لا للفراء(3) .

تلك هي صورة المسألة في المصادر النحوية غير الكوفية، وأما صورتها في مصادرهم، ففيها شيء كثير غير ما سبق.

فالذي يبدو أن الكسائي أول من استعمل مصطلح الصفات من الكوفيين، فأطلقه على ما يسمى ظرفاً، يقول أبو بكر بن الأنباري: " والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة، والخليل، وأصحابه من البصريين ظرفاً"(4) . ويلقف تلميذه الفراء هذا المصطلح (الصفة)، ويتوسع فيه ليشمل الظرف، وحرف الخفض، ومخفوضه(5) ، ولكنه إذا أراد أن يميز بينهما عمد إلى مصطلح المحل، وأطلقه على الظرف، لحلول الأشياء فيه(6) ، وإلى مصطلح الصفة، وأطلقها على حرف الخفض، ومخفوضه(7) ، غير أنه لا يكون على هذا المنهاج دائماً، فتراه يستعمل هذين المصطلحين من دون تحديد، وتمييز(1) ، ويستعمل مصطلحاً آخر هو الوقت للدلالة على ظرف الزمان(2) ، أو مصطلح البصريين (الظرف)(3) .

ولكن ثعلباً يكتفي بمصطلح الصفة مع فارق في التطبيق، فمرة يطلقه على ظرف المكان (4) ، وأخرى يطلقه على حرف الخفض، ومخفوضه، وبخاصة إذا كان محلاً للاسم(5) ، وإذا ما أراد ظرف الزمان عمد، كالفراء، إلى عبارة الوقت(6) .

---

(2) الأهدل: الكواكب الدرية 16/2، الكنغراوي: الموفي ص35.
(3) الأزهري: تهذيب اللغة 373/14.
(4) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 65/2.
(5) الفراء: معاني القرآن 322/1، 345، 367، 375. . .
(6) المصدر نفسه 119/1و218/3-219.
(7) المصدر نفسه 119/1.
(1) المصدر نفسه 28/1، 119، 340، 362.
(2) المصدر نفسه 138/1.
(3) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص377.
(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص64، 175.
(5) المصدر نفسه ص471، 558.

والظاهر أن أبا بكر بن الأنباري ماز كشيخه أبي العباس ثعلب ظرف الزمان من ظرف المكان، فآثر للأول عبارة الوقت(7) ، وللثاني إما عبارة الصفة(8) ، وإما عبارة المحل(9) ، مع أنه في بعض الأحيان كان يطلق مصطلح الصفة على ظرفي الزمان، والمكان(10) .

ومما تقدم يُلاحظ أن الكسائي أول من استعمل مصطلح المحل، ثم طوره الفراء، فأطلقه على الظرف، وعلى الخافض ومخفوضه، وأن الفراء أول من استعمل مصطلح الصفة، للدلالة على الظرف حيناً ، والخافض ومخفوضه حيناً آخر، وفي هذا كله ما يدفع ادعاء شوقي ضيف أن ثعلباً هو الذي توسع في اصطلاح الصفة التي كان يطلقها الفراء– كما يقول شوقي ضيف – على الخافض ومخفوضه، لتشمل عند ثعلب الظرف، والخافض والمخفوض (1) .

وما قطع عن الإضافة نحو: قبل، وبعد، وأمام، ووراء، وقدام، وأسفل كان يسميه الفراء غاية(2) ، ويسميه ثعلب صفة(3) ، على حين استعمل صاحب (الموفي) مصطلح محلات مبنية، وأشار إلى أنها تسمى غايات(4) .

ويدعي أبو حيان أن ما يسميه البصريون "بدل ظرف المكان" ، والذي يعدون من ألفاظه كلمة (بدل) نحو هذا بدل هذا، أي هذا مكان هذا، أن الكوفيين لا يعرفون هذا النوع ولا يذكرونه(5) .

وإذا ما كان هذا صحيحاً، كان ذاك مذهب أكثرهم، لا جميعهم. فالفراء تعرض في (معانيه) لمثل هذا، وذكره صراحة، قال: "وإذا جعلت الشيء مكان الشيء فقد أبدلته، كقولك: أبدل لي هذا الدرهم، أي: أعطني

---

(6) المصدر نفسه ص44، 266، 308، 523.

(7) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص223، 324.

(8) المصدر نفسه ص405.

(9) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص90، 92، 458، 500، . . .

(10) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص449.

(1) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص228.

(2) الفراء: معاني القرآن 320/2.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص64.

(4) الكنغراوي : الموفي ص106 0

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 268/2.

مكانه" (6) . وهذا القول يكاد يتفق مع قول سيبويه: "وزعم يونس أن العرب تقول: إنّ بدلك زيداً، أي مكانك زيداً، والدليل على ذلك قول العرب: هذا بدل هذا، أي هذا مكان هذا"(7) .

4- التفسير، المترجم، التبيين، التمييز:

يستدل من كلام أبي حيان في (البحر المحيط) أن الفراء هو أول من سمى، من الكوفيين، التمييز تفسيراً؛ "لأن المقدار معلوم والمقدّر به مجمل"(8) ، ثم تابعه من جاء بعده من الكوفيين في ذلك(1) .

وقد ذكر الأستاذ سعيد الأفغاني في حواشيه على كتاب (حجة القراءات) أن التفسير في اصطلاح بعض نحاة الكوفة هو الذي نسميه اليوم بالتمييز، وذكر أن بعض الكوفيين يسميه تبييناً، أيضاً(2) .

كما أنني وجدت الفراء ينفرد بمصطلح آخر أطلقه على التفسير هو المترجم(3) ، ولا أعلم في حدود ما قرأت، أن الكوفيين استعملوا مصطلح التمييز، لذا كان وهماً من الكنغراوي أن ظن أنهم يستعملونه(4) ، وهو الذي شرط على نفسه في مقدمة (الموفي) استعمال المصطلحات الكوفية0

5- الحال، القطع، الخارج، الخروج، الإخراج :

إلى جانب استعمال نحاة الكوفة عبارة البصريين الحال (5) ، يستعملون عبارة أخرى هي القطع(6) ، ويعنون بها، كما يقول أبو بكر بن الأنباري: " أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالألف واللام، فإذا قطع منه الألف واللام نصب"(7) .

وليس مفهوم القطع واحداً عند الكوفيين. فالكسائي (8) ، وهشام(9) يجيزون النصب على القطع مطلقاً نحو: زيد في الحمام عريانا، وجاء زيد أزرق، والمعنى العريان والأزرق، فلما أسقطت (ال) نصب، قال ابن

---

(6) الفراء: معاني القرآن 259/2.

(7) سيبويه: الكتاب (هارون) 143/2.

(8) أبو حيان: البحر المحيط 520/2.

(1) ثعلب مجالس ثعلب: ص265، 273، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 116/1، 131، 132، المذكر والمؤنث ص643.

(2) أبو زرعة: حجة القراءات ص362 حاشية رقم6.

(3) الفراء: معاني القرآن 104/2.

(4) الكنغراوي: الموفي ص41.

(5) الفراء: معاني القرآن 142/1، و3/2، 104، 215، . . . ثعلب: مجالس ثعلب ص42، 146، 309، 359، أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص167، المذكر والمؤنث ص143، 148، 281، إيضاح الوقف والابتداء ص77، 125.

(6) الفراء: معاني القرآن 12/1، 193، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 116/1، 130.

(7) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص421، البطليوسي: إصلاح الخلل ص110. وانظر: معاني القرآن 348/1.

السراج: "وكان الكسائي يقول: رأيت زيداً ظريفاً، فينصب ظريفاً على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع عنه، وخالفه"(1) .

وأما الفراء ففرّق؛ فإذا كان ما قبل الحال يدل عليها نحو: زيد على الفرس راكباً، فهو المنصوب على القطع، لأنه ينكر الحال المؤكدة، التي يعرف معناها من دونها، وأما إذا لم يعرف معناها من دونها، فهو المنصوب على الحال(2) .

ويستعمل الفراء عبارات أخرى بدل الحال: كخارج، وخروج، وإخراج(3).

6- الإيجاب، التحقيق، يعرض، الاستثناء المنقطع:

ما سماه متقدمو نحاة البصرة في باب الاستثناء(تحقيقاً)، ومتقدمو نحاة الكوفة (إيجاباً) (4) سماه لاحقوهم كأبي بكر بن الأنباري تحقيقاً، كالبصريين(5) ، وهو المعروف بالاستثناء المفرغ.

وما سماه الفراء(6) ، وثعلب(7) استثناء منقطعاً كان الكسائي قبلهما أطلق عليه عبارة (يعرض). فقد ذكر ثعلب أن الكسائي قال، معلقاً على قوله تعالى: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم) (8) : " هذا استثناء يعرض". ثم فسره ثعلب، فقال: "ومعنى يعرض: استثناء منقطع"(9) . وتبدو مجافاة هذه اللفظة لروح المصطلح العلمي واضحة، وهي غريبة حقاً.

التوابع

1- الترجمة، التبيين، التكرير، المردود، البدل:

هذه كلها ألفاظ، كان يطلقها الكوفيون، على تفاوت بينهم، على ما يسميه البصريون بدلاً. فقد ذكر الشيخ خالد الأزهري أن تسمية البدل للبصريين، "واختُلف في تسميته عند الكوفيين. فقال الأخفش يسمونه

---

(8) أبو حيان: البحر المحيط 125/1.
(9) أبو حيان: ارتشاف الضرب 22/2.
(1) ابن السراج: الأصول 215/1-216.
(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 362/2 ، السيوطي: الهمع 39/4، وانظر الفراء: معاني القرآن 12/1.
(3) الفراء: معاني القرآن 154/1، 171، 301. . .
(4) خلف الأحمر: مقدمة في النحو ص80.
(5) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 496/1.
(6) الفراء : معاني القرآن 293/1، 479، و258/3، 259.
(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص58، 101.
(8) سورة النساء الآية 148.
(9) ثعلب: مجالس ثعلب ص101.

الترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان يسمونه التكرير" (1). وقد جاءت التسمية الأولى في مصادرهم(2) . غير أن أبا حيان يجعل مصطلح الترجمة عند الكوفيين خاصاً بتابع اسم الإشارة الجامد المعرف بال(3) ، أو باسم الإشارة إذا وقع تابعاً للعلم نحو: زيد هذا قائم(4) .

وأما تسمية التبيين فلم أقع عليها، فيما اطلعت عليه من مصادر كوفية، في حين وجدت الفراء، وأبا بكر بن الأنباري يستعملان التسمية الثالثة التكرير(5) ، مع استعمالهما تسمية رابعة هي المردود(6) .

وتفرد أبو بكر بن الأنباري باستعمال مصطلح البصريين البدل(7) . وفي هذا رد على أبي جعفر النحاس الذي ظن أن الكوفيين لا يستعملون هذه اللفظة البتة(8) .

وقد اكتفى الكنغراوي من كل هذه التسميات بمصطلح الترجمة(1) .

ومن باب البدل أن الفراء كان يسمى الإبدال من المحل، أو الموضع في نحو: ما أتاني من أحد إلا أبوك إتباعاً على المعنى(2) .

2- التكرير، التشديد، الاستيثاق، النعت، التوكيد:

هذه أيضاً ألفاظ كان يطلقها الكوفيون على ما يسميه البصريون توكيداً. فبالإضافة إلى استعمال الفراء، وثعلب، وأبي بكر بن الأنباري مصطلح التكرير، وما اشتق منه(3) ، كان الفراء يستعمل ألفاظاً أخرى كالتشديد(4) ، والاستيثاق(5) ، والإبلاغ(6) ، ومصطلح البصريين التوكيد(7) . وكان هو، وأبو بكر بن

---

(1) الأزهري: شرح التصريح 155/2 وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 619/2، ابن عقيل: المساعد 427/2.

(2) الفراء: معاني القرآن 167/1-168، و159/2، 178 و154/3، ثعلب: مجالس ثعلب ص20، أبو بكر بن الأنباري المذكر والمؤنث ص449، الأضداد ص212، شرح القصائد السبع الطوال ص448.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 598/2.

(4) المصدر نفسه 582/2.

(5) الفراء: معاني القرآن 7/1، 51، ، 56، 112، 307، 316، و32/2، 33، 140، 91، و5/3، 21، 31، 279. . . ، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص364، 366.

(6) الفراء: معاني القرآن: 82/1، 179، 192، 359، 427، و32/2، 65، 295.

(7) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص366.

(8) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن **260/2-261**.

(1) الكنغراوي: الموفي ص60.

(2) الفراء: معاني القرآن 273/3.

(3) الفراء: معاني القرآن 248/1، و45/2، 218، ثعلب: مجالس ثعلب ص532، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 540/1، و235/2.

(4) الفراء: معاني القرآن 177/1، 186، و235/2 و122/3.

(5) المصدر نفسه 374/1.

الأنباري يسميانه أحياناً نعتاً[8] . ولعل تسمية التوكيد نعتاً، تشيع عند الكوفيين كلهم ، يقول أبو حيان نقلاً عن السماني (ت624هـ) : "وقد ينعت المضمر ويسميه الكوفيون نعتاً، ومعناه التوكيد كقولك : جئت أنا" [9] .

3- النسق، العطف، التكرير، المردود:

إلى جانب كون استعمال الكوفيين مصطلح النسق، كمصطلح رئيسي[10] ، وجدت الفراء، وأبا بكر بن الأنباري يستعملان مصطلح البصريين العطف[1] ، كما وجدت الفراء يستعمل عبارات أخرى: كالردّ، والكرّ، ومشتقاتهما[2] . ومن باب النسق أن الفراء كان يسمي ما يسميه النحويون عطفاً على التوهم عطفاً على النية[3] .

4- النعت، الصفة، الوصف، النعت الموافق، النعت المخالف، نعت الخلف، التوكيد:

بالإضافة إلى كون النعت تعبيراً كوفياً رئيسياً يراد به ما يراد من الوصف، أو الصفة عند البصريين[4] ، وجدت الفراء[5] ، وثعلباً[6] ، وأبا بكر بن الأنباري[7] يستعملون المصطلح البصري الصفة، أو الوصف.

كما أنني وجدت عند الكوفيين مصطلحات أخرى تتصل بباب النعت .

- النعت المخالف. وهو ما كان شبه جملة محلاً، أو خافضاً ومخفوضاً، كقولك: رجل من الكرام عندنا، فشبه الجملة (من الكرام) نعت لـ(رجل). وسمي هذا النعت مخالفاً، لأنه يخالف النعت العادي في الحركة الإعرابية، لكونه شبه جملة، كما أنه ليس المنعوت نفسه في المعنى، كما كان (الكريم) في قولك: عمرو الكريم

---

(6) المصدر نفسه 332/1.

(7) المصدر نفسه 45/2 و403/2.

(8) المصدر نفسه 243/1، و75/2، 255. . . أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص376.

(9) أبو حيان: تذكرة النحاة ص322.

(10) ابن يعيش: شرح المفصل 74/3، و88/8، الكفوي: الكليات 204/3.

(1) الفراء: معاني القرآن 24/2، 58، 67، 198، 228، 291، 355، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 413/1.

(2) الفراء: معاني القرآن: 8/1، 17، 34، 70، 74، 107، 304، 339، 396، 407.

(3) المصدر نفسه 138/1.

(4) أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية ص22، السيوطي: الهمع 116/2، الخضري: حاشية الخضري 51/2، وانظر: الفراء: معاني القرآن: 7/1، 11، 12، 13، 14، . . ثعلب: مجالس ثعلب ص44، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص274، 281، 426، 419.

(5) الفراء: معاني القرآن 105/1، 154، و347/2، 419.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص42.

(7) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص143، 145، 153، . . .

جاءنا، نفس عمرو(1) .

– النعت الموافق نحو قولك: زيد العالم جاءنا، فالعالم عين المنعوت (زيد) في المعنى، أي أنه يوافقه، ويطابقه. وهذا النوع من النعوت يفيد معنى في متبوعه غير الشمول، فالعالم في المثال السابق دل على معنى خاص في (زيد)، وهو العلم من دون أن يشمل ذاته كلها(2) .

– نعت الخلف. ويعني به الكوفيون ما يعني البصريون من قولهم: صفة قامت مقام الموصوف، كقول زهير بن أبي سلمى:

بها العين والآرام يمشين خِلْفةً وأطلاؤها ينهضن من كل مجثم فالمنعوت في هذا البيت، وهو (البقرات)، محذوف، قام مقامه نعته (العين). فمثل هذا النوع من النعت يسميه الكوفيون خلفاً، لأنه خلف المنعوت، وقام مقامه في التركيب(3) .

غير أن أبا حيان ذكر مفهوماً آخر لنعت الخلف عند الكوفيين، وهو الوصف إذا تلاه اسم مرفوع، ولم يكن معتمداً على نفي، أو استفهام، يقول: "وذهب الكوفيون إلى نحو مذهب الأخفش من عدم اشتراطهم الاستفهام والنفي، إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وما بعده مرفوع به على قاعدتهم(4) ، ويوافقونه في التزام إفراده، وتحرره من ضميره ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد، فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضاً جعله نعتَ منويٍّ مطابق للآخر في أفراده، وتثنيته، وجمعه، ولا بد إذ ذاك من مطابقته النعت، ويسمونه خلفاً "(5) .

والمصطلح الرابع: التوكيد. وهو مصطلح أطلقه الفراء على النعت إذا كان الغرض منه توكيد المعنى في منعوته، كقوله تعالى: (لا تتخذوا إلهين اثنين) (1) ، فالمنعوت هنا يدل على معنى واضح، ولكن النعت يزيده توضيحا، ويؤكده(2) . وقد منع ثعلب أن يسمى مثل هذا النعت توكيداً؛ " لأن الاثنين لا يختلفان، فإذا جئت معهما باثنين كان واحداً فقلت: عندي درهمان اثنان، فجاءوا به على الأصل. وقال الأخفش: جاءوا به توكيداً، وليس بشيء "(3) .

الأدوات

---

(1) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص31.

(2) المصدر نفسه ص55.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) 222/1.

(4) أي قاعدة الترافع، المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 26–27.

(1) سورة النحل الآية 51.

(2)الفراء: معاني القرآن 228/2.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص584.

وفيما يتعلق بخلاف الكوفيين في المصطلح في الأدوات ما يلي:

1- الصفات، حروف الإضافة، المحال، الخوافض:

هذه الألفاظ يطلقها الكوفيون على ما يسميه البصريون (حروف الجر). فقد ذكرت كثير من مصادر النحو أن الكوفيين يسمون حروف الجر: إما صفات ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وغيرها، وإما حروف إضافة، لأنها تضيف الأفعال إلى الأسماء الداخلة عليها، أي توصلها إليها، وتربطها بها(4) .

ولكن الزجاجي خص الكسائي من بين الكوفيين بتسميتها صفات(5) ، وحذا حذوه أبو جعفر النحاس، غير أنه ذكر أن الفراء يسميها محال، قال: " والكسائي يسمي حروف الخفض صفات، والفراء يسميها محال"(6) ، وتساهل عبد اللطيف الزبيدي (ت 802 هـ) في نسبة مصطلح الصفات فنسبه إلى الكوفيين، خاصاً الفراء بتسمية المحال(1) .

لقد سمى الفراء حروف الجر محالً في بعض المواضع في (معاني القرآن) (2) ، إلا أنه لم يقتصر على ذلك، وإنما تابع شيخه، فاستعمل مصطلح الصفات(3) ، مما يدل على وهم من خصه بتسمية واحدة هي (المحال). وقد تابع أبو بكر بن الأنباري الفراء، فكان يسمي حرف الجر محلاً في بعض الأحيان(4) .

وأما عبارة حروف الإضافة، فلم أقف عليها عند الكوفيين أنفسهم، في حدود ما قرأت لهم، إلا شيئاً ذكره الفراء عن (لات) حينما قال: "ومن العرب من يضيف لات فيخفض أنشدوني:

ولات ساعة مندم ولا أحفظ صدره، والكلام أن ينصب بها ... " (5) .

وأما عبارة الخفض والخوافض، فهي عبارة كثيرة الترداد، والدوران عند الكوفيين(6) .

---

(4) ابن الخشاب: المرتجل ص253، ابن عقيل: المساعد 245/2، ابن يعيش: شرح المفصل 74/4، السيوطي: الهمع 153/4.

(5) الزجاجي: اللامات ص65.

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 169/1.

(1) عبد اللطيف الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص159.

(2) الفراء: معاني القرآن 28/1، 362.

(3) المصدر نفسه 2/1، 31، 32، 148، 178، 215، . . .

(4) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 314/1.

(5) الفراء: معاني القرآن 397/2.

(6) المصدر نفسه 196/1، و3/2، 45، 222، . . . ثعلب: مجالس ثعلب ص467، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 345/10، 350.

والغريب أن يصد الكوفيون عن عبارة البصريين حروف الجر، إذ لم أجد كوفياً، فيما أعلم، استعملها أو عبر بها، غير أن ابن خالويه– وهو المعروف بميله إلى الكوفيين– كان قد استعملها أكثر من مرة(7) .

2– الصلة، الحشو، الفضل، المعلق الداخل، اللغو والإلغاء، المقحم، الزائد، التوكيد:

هذا ما جمعته من ألفاظ الكوفيين في مقابل زيادة الحرف، أو إلغائه عند البصريين. فقد ذكرت بعض مصادر النحو أن الكوفيين يسمون ما يسميه البصريون زيادة وإلغاء: صلة، وحشواً(1) لكنني وجدت في مصادرهم الموجودة لدي ألفاظاً أخرى هي : الفضل(2) ، والمعلق(3) عند الفراء، والداخل عنده، وعند ثعلب، وعند أبي بكر بن الأنباري(4) ، واللغو والإلغاء عندهم ثلاثتهم، أيضاً(5) ، والمقحم عند ثعلب وأبي بكر(6)، والزائد عندهما أيضاً(7)، والتوكيد عند أبي بكر وحده(8) 0 ولعله من المفيد أن أشير إلى الملاحظتين الآتيتين: أما أولاهما، فقد فضل أبو بكر بن الأنباري مصطلح التوكيد، واستعماله على مصطلح (الصلة) الذي رده، ورفضه(9) على الرغم من أنه قبله، واستعمله، كما أشرت آنفاً. وأما ثانيتهما، فتتعلق بمصطلح الصلة. فهو وإن كان أشهر ما سبق من مصطلحات، وأكثرها دوراناً، واستعمالاً عند نحاة الكوفة، إلا أنه ، إلى جانب ذلك، يشمل صياغات متباعدة في النحو الكوفي ويستعمل لأكثر من مدلول:

أ– فهو عند الكوفيين يطلق على الجملة التي تذكر بعد الاسم الموصول(1) .

---

(7) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص31، 186، 205، 223.

(1) الكفوي: الكليات 408/3، الزركشي: البرهان في علوم القرآن 72/3، ابن يعيش: شرح المفصل 128/8، السيوطي: الأشباه والنظائر 204/1.

وانظر مصطلح الصلة عند الفراء: معاني القرآن 8/1، 21، 46، 95. . . وعند ثعلب: مجالس ثعلب ص102، 151، 191، وعند أبي بكر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص353، إيضاح الوقف والابتداء 142/1، 143، 331. وانظر في مصطلح الحشو عند الفراء: معاني القرآن 58/1، وعند أبي بكر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص353.

(2) الفراء: معاني القرآن 303/2–304.

(3) المصدر نفسه 303/2–304.

(4) المصدر نفسه 300/2، ثعلب: مجالس ثعلب ص59، 101، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص353.

(5) الفراء: معاني القرآن 95/1، 97، ثعلب: شرح ديوان زهير ص53، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص596.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص59، أبوبكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص55، 596.

(7) ثعلب: الفصيح (تحقيق عبد المنعم خفاجي) ص80، أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص195، 196، 215، 253 .

(8) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ص141، 142، 143، 323، 330، 333.

(9) المصدر نفسه ص331.

(1) الزمخشري: المفصل ص142، ابن يعيش: شرح المفصل 151/3. وانظر استعماله بهذا المعنى عند الفراء: معاني القرآن 21/1، 105، 157، 244–245، وعند ثعلب: مجالس ثعلب ص525، 526 وعند أبي بكر: إيضاح الوقف والابتداء 134/1، 476، 491.

ب– غير أن الفراء، وأبا بكر بن الأنباري يستعملانه للدلالة على الجملة التي يكون لها محل من الإعراب، والمرتبطة بما قبلها، كالجملة الواقعة نعتاً، أو حالاً(2) .

جـ– ولكن الفراء، وتابعه أبو بكر، يستعمل مصطلح الصلة لغير ما سبق، فأحياناً يستعمله بمعنى التعليق على نحو قول النحويين: يتعلق " الجار والمجرور أو الظرف بكذا"(3) ، وفي هذا رد لقول بعض المحدثين: إن أول من استعمل هذا المصطلح بهذا المدلول هو أبو بكر بن الأنباري(4) .

وأخيراً فإن هذه التسميات، إن دلت على شيء، فإنما تدل على أن المصطلح الكوفي مصطلح غير قارّ، ولا ثابت، لا يرى ضيراً، ولا بأساً في هذا التعدد، ما دامت الألفاظ كلها تؤدي معنى واحداً.

3– الجحد ، النفي:

وسمى الكوفيون ما سماه البصريون نفياً، أو حروف النفي جحداً، أو أدوات الجحد(1) . وقد تردد هذا المصطلح كثيراً عندهم(2) ، غير أن الفراء لم يكن ليلتزم بهذا المصطلح دائماً، فربما استعمل مصطلح البصريين النفي(3) ، وفي هذا رد على بعض الباحثين المحدثين إذ زعم أن الفراء، ومعه ثعلب، لم يستعمل كلمة النفي(4) .

4– ألف القطع وألف الأصل:

ومما يتصل بمصطلح الأدوات أن الكوفيين اختلفوا في ألف القطع، وألف الأصل. فأجاز أبو جعفر محمد بن سعدان، وخلف بن هشام البزار أن تسمى ألف القطع في نحو: أفرغ، أدخل، أنعم، أحيا، أمات إلخ. . . ألف أصل. ومنع ذلك أبو بكر بن الأنباري، يقول : "وكان أبو جعفر محمد بن سعدان، وغيره يقولون: هؤلاء ألفات أصل. قال أبو بكر: وهذا غلط؛ لأن أصول الأسماء، والأفعال ثلاثة: فاء، وعين، ولام. وكل ما زاد على

---

(2) الفراء: معاني القرآن 219/1، و307/2، و155/3، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 827/2، وانظر : أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 301/3، 391، و427/4.

(3) الفراء: معاني القرآن 200/2، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص11، 33، 164، 238، 448، 579.

(4) محيي الدين توفيق إبراهيم: المصطلح الكوفي ص44.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص309، الدرس النحوي في بغداد ص33، شوقي ضيف: المدارس النحوية ص167.

(2) الفراء: معاني القرآن 52/1، 145، 164، 166، . . . ابن السكيت: إصلاح المنطق ص267، 379، 385، ثعلب: مجالس ثعلب ص101، 132، 151، . . . أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص618، إيضاح الوقف والابتداء 117/1، 118، 142.

(3) الفراء: معاني القرآن 43/2، 84.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص309.

هؤلاء الثلاثة فهو زائد ليس بأصلي، فإذا قلنا: أفرغ، وأكرم فوزنه من الفعل أفعل، فالألف ليست فاء، ولا عيناً، ولا لاماً، ولا ينبغي أن تسمى أصلية"(5) وهو ما أكده صاحب (الأزهية) حينما ذكر أن المشهور عند الكوفيين تسميه ألف نحو: (أكل) ألف أصل(1) .

ولعل ما سبق بيانه من اختلاف الكوفيين في المصطلح النحوي يؤكد لنا ما يأتي:

1- أن الكوفيين- وإن عمدوا في أغلب الأحايين إلى اتخاذ مصطلحات نحوية خاصة، تفارق المصطلحات النحوية البصرية- لم يكونوا مجمعين على الأخذ بهذه المصطلحات، واستعمالها بأعيانها.

2- أن الاضطراب؛ والتعدد سمتان واضحتان في معظم هذه المصطلحات، مما يدل على أن المصطلح النحوي الكوفي مصطلح غير قار، ولا ثابت، لا يرى بأساً في هذه التعدد.

3- أن بعضاً من هذه المصطلحات كان غريباً، وشديد الخصوصية، وأقرب إلى التسمية الخاصة، والنادرة التي لا يلبث النحوي أن يغادرها إلى لفظة أخرى، فلا تكتب لها صفة المصطلح الذي يقوم على التعارف، والتواضع، والاستقراء.

4- أن بعض هذه المصطلحات يشمل صياغات متباعدة، ويستعمل لأكثر من مدلول.

وفي ذلك كله ما يجعلني أقف حائراً أمام هذه الوحدة التي تؤلف بين نحاة المذهب الكوفي، الذي اخترعه النحويون ليقف نداً أمام مذهب آخر. أليس المصطلح النحوي عنواناً بارزاً للوحدة؟ فإن كان للبصريين رأي واحد في المسألة الواحدة، كان للكوفيين عدة آراء، لا تآلف بينها، ولا يربطها رابط، مما يعزز في نفسي أن تكون نظرية النحو تشكلت، واستوت من مجموع أنظار النحويين مختلفين، ومتفقين، لا من وجود مدرستين نحويتين، أو أكثر من ذلك.

---

(5) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 181/1-182. وانظر: شرح الألفات ص285 نقلاً عن حواشي كتاب الحروف للمزني حاشية رقم3 ص37.

(1) الهروي: الأزهية ص26.

الباب الثاني

الأبـواب الـنحويـة

- **الفصل الأول : الإعراب والبناء**
- **الفصل الثاني: العوامل**
- **الفصل الثالث: العلة**
- **الفصل الرابع: الجملة العربية نظامها وأجزاؤها**

الفصل الأول

الإعراب والـبـنـاء

يطلق الإعراب في عرف النحويين على التغير الذي يطرأ على أواخر الكلمات من رفع ونصب وخفض وجزم، والذي يقع لفروق ومعان تحدث في الكلام. ويطلق البناء على لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا يحيد عنه من حركه أو سكون، لا لعامل وقد اختلف الكوفيون في مسائل من هذا الباب هذا بيانها .

علامات الإعراب والبناء

جُعل للإعراب والبناء علامات فمازها البصريون بعضها من بعض، فجعلوا الرفع والنصب والجر والجزم علامات الإعراب، والضم والفتح والكسر والسكون علامات البناء(1) وأما الكوفيون فتضاربت النقول عنهم، واختلفت. فبينما يُنسب اليهم خلطُ علامات الإعراب بعلامات البناء، والتسامح في استعمال هذه لتلك، والعكس(2) يُفهمُ من عباره السيرافي في (شرح كتاب سيبويه) أن هذا الخلط ليس مذهب الكوفيين جميعا، وانما هو مذهب أكثرهم يقول: " اعلم أن سيبويه لقب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية، وإن كانت في الصورة أربعاً، ليفرق بين المبني الذي لا يزول، وبين المعرب الذي يزول، وإنما أراد بالمخالفه بين تلقيب ما يزول، وما لا يزول إبانة الفرق بينهما. . فإن كثيراً من النحويين الكوفيين يخالفونه، ويسمون الضمة اللازمة رفعاً"(3) .

وكذلك كان يفعل الفراء(4) وابن السكيت(5) وثعلب(6) وأبو بكر بن الأنباري(1) . ومهما يكن من الأمر، فإن هذا الخلاف خلاف لا يعدو أن يكون شكليا. فما دام في اللغه مجاز، فما المانع أن يطلق على الضم والفتح والكسر والسكون: الرفع والنصب والخفض والجزم مجازاً؟ ولولا ولع النحويين بالعامل، وحرصهم على تطبيقه، لما تمسكوا بمثل هذا الفصل بين علامات الإعراب، وعلامات البناء. يقول ابن يعيش: "أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما، فإذا قال: هذا الاسم مرفوع علم أنه بعامل، يجوز زواله، وحدوث عامل آخر يحدث خلافه عمله، فكان في ذلك فائدة وإيجاز، لأن قولنا مرفوع يكفي عن أن يقال: مضموم ضمه تزول أو ضمة بعامل"(2) .

---

(1) انظر : سيبويه: الكتاب (طبعه هارون) 1/1–15 المبرد: المتقضب 4/1، ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) 47/1.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 72/1، الرضي: شرح الكافية 3/2، الكفوي: الكليات 388/3، ابن منظور: لسان العرب 381/7 الأهدل: الكواكب الدرية/15.

(3) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 65/1. وانظر نحواً من هذا الكلام في: ابن يعيش: شرح المفصل 84/3.

(4) الفراء: معاني القرآن 75/12/2، 86، 85، و 70/3، 95.

(5) ابن السكيت: إصلاح المنطق ص299، 300.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب: ص158، 578، 590.

(1) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 263/1، 350.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل: 84/3.

واختلف الكوفيون كذلك في أنواع الإعراب: فبينما جعل جمهور النحويين أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والخفض والجزم، جعلها الكسائي وأكثر الكوفيين ثلاثة هي: الرفع والنصب والخفض وجعلوا الجزم ليس بإعراب، إنما يشبه الإعراب(3) وما نسب للكسائي وأكثر الكوفيين نسبه السيوطي للكوفيين(4) .

هل الإعراب أصل في الأفعال؟

ينقل جماعة من النحويين عن الكوفيين اختلافهم مع البصريين في الإعراب: هل هو أصل في الأفعال، كما هو أصل في الأسماء؟ ويذكرون أن مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء: فرع في الأفعال، لأن الإعراب جيء به لمعان لا تصح إلا في الأسماء كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وهذه المعاني لا تصح في الأفعال، فعلم أن الإعراب في الفعل محمول على إعراب الاسم، وأنّ مذهب الكوفيين عموماً أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال، لأن الإعراب في الفعل يفرق أيضاً بين المعاني، فإذا قلت: لا تذهبْ إلى المدرسة وتركب الدراجة، بنصب (تركب) فأنت إنما تنهى عن الجمع بين الفعلين في وقت واحدٍ، وبجزمه يكون نهيك عنهما مطلقاً شاملاً(1) .

ولكن أبا القاسم الزجاجي ينسب هذا المذهب تارة إلى الكوفيين(2) وأخرى إلى الفراء والكوفيين(3) مما يدفعني إلى الاعتقاد أن مذهب السابقيين من الكوفيين هو مذهب البصريين، وبذلك تكون المسأله خلافية أيضا بين الكوفيين أنفسهم، وعزّز هذا الاعتقاد نسبة العكبري هذا المذهب إلى بعض الكوفيين، فقطع بذلك الشك باليقين يقول: "المعرب بحق الأصل هو الاسم، والفعل المضارع محمول عليه. وقال بعض الكوفيين: المضارع أصل في الإعراب أيضاً"(4) .

فعل الأمر معرب أو مبني

ظاهر ما ينقله النحويون أن هذه المسألة من مسائل الخلاف الشهيرة بين البصريين والكوفيين. ففعل الأمر مبني عند البصريين معرب مجزوم عند الكوفيين(5).

---

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 414/1.

(4) السيوطي: الهمع 64/1.

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 73 ص549، أسرار العربية ص24، أبو حيان: ارتشاف الضرب 414/1، السلسيلي: شفاء العليل 114/1، الرضي: شرح الكافية/22، 227/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 60/1، تاج الدين الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص14، السيوطي: همع الهوامع 44/1، 54، الأشباه والنظائر 141/2، عصام الدين الأسفراييني: شرح الفريد ص122.

(2) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 78.

(3) المصدر نفسه ص80.

(4) العكبري: مسائل خلافية في النحو مسألة رقم 8 ص 84، التبيين مسألة رقم 8ص 153.

(5) الفراء: معاني القرآن 469/1 –470، ثعلب: مجالس: ثعلب ص456، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص18 وانظر في هذا الخلاف: المبرد: المقتضب3/2، ابن السراج: الأصول في النحو 174/2، الزجاجي: اللامات ص90–91، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص317، الإنصاف مسألة رقم 72، ص524، العكبري: مسائل خلافية مسألة رقم 15 ص114، ابن الخشاب:

غير أن ما جاء في (معاني القرآن) للفراء عن الكسائي يخرج الكسائي من إجماع الكوفيين. ففي تفسيره قول الله تعالى (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا)(1) ، ذكر الفراء أن زيد بن ثابت قرأها (فبذلك فلتفرحوا)، " إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور للمواجهة لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل " ، وذكر أن الكسائي " كان (يعيب قولهم (فلتفرحوا)، أنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل "(2) .

وبذلك يكون الكسائي مخالفاً الفراء ومن تابعه من الكوفيين، إذ لو كان مذهب الكسائي كمذهب الفراء وغيره من الكوفيين، لما عاب قراءة زيد بن ثابت، ولجعلها أصل الأمر، وهو ما استدل به الكوفيون على إعرابه.

والذي يؤكد هذه المخالفة بين الكسائي والفراء أن الطبري يجعل ذلك مذهباً خاصاً بالفراء وحده. يقول: "فإنّي لا أعلم أحداً من أهل العربية إلا وهو يستردئ أمر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب عنها غير الفراء"(3) .

وأيّد ابن هشام في المغني كون الأمر معرباً ومجزوماً ، واستدل لذلك بأن الأمر معنى، فحقّه أن يؤدي بالحرف، وأن الأمر أخو النهي، وقد دل عليه بالحرف فكذلك الأمر هاهنا، وأن العرب قد نطقت بذلك الأصل، كقوله:

لِتَقمْ أنْتَ يا بنَ خيْرِ قريشٍ كي لِتقضي حوائجَ المسلمينا وكقراءة جماعة : (فبذلك فلتفرحوا)، وفي الحديث (لتأخذوا مصافكم)(4) .

حذف الحركة الإعرابية وإثباتها

يذكر السيوطي أن النحويين اختلفوا في جواز حذف حركة الإعراب من الأسماء، والأفعال الصحيحة، وأن ابن مالك أجازه مطلقاً، وحكى أن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، ويذكر أيضا أن جمهور النحويين يمنعونه في سعة الكلام، ويجيزونه في ضرورة الشعر(1) .

المرتجل ص72، الزمخشري: المفصل ص257، المالقي: رصف المباني ص302، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص27، 54، 127، 132، 232، 238، أبو حيان: تذكره النحاة ص498، ابن هشام: المغني ص300، ابن يعيش: شرح المفصل 61/7، الرضي: شرح الكافية 52/2، 268، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 58/1، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص179، السيوطي: الأشباه والنظائر 110/2، 141، 142، همع الهوامع 46/1، الأهدل: الكواكب الدرية 10/1، 11.

(1) سورة يونس الآية: 58.

(2) الفراء: معاني القرآن 469/1 – 470.

(3) الطبري: الجامع لأحكام القرآن 26/11.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب ص300 وانظر: حمدي الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص35 – 38.

(1) السيوطي: الهمع(طبعة بيروت) 54/1.

ولا أدري لِمَ خصَّ ابنَ مالك في إجازة ذلك مطلقاً، ولِمَ ذكر أن جمهور النحويين يجيزونه في الشعر، ويمنعونه في اختيار الكلام؟ فالرؤاسي ذكر ذلك عن أبي عمرو بن العلاء(2) ، وأبو حيان ذكر أن الكسائي حكى (أنلزْمكموها) بإسكان الميم الأولى تخفيفاً(3) ، والفراء حمل على ذلك قراءات قرآنية طلباً للتخفيف لكثرة الاستعمال، وفي هذا دلالة على أن هؤلاء كانوا يجيزونه، ليس في ضرورة الشعر فقط، وإنما في سَعة الكلام أيضا يقول الفراء: " وقوله: (أنلْزِمُكُمُوها)(4) العرب تسكن الميم التي من اللزوم، فيقولون: أنلزمكُموها. وذلك أن الحركات قد توالت، فسكنت الميم لحركتها وحركتين بعدها، وأنها مرفوعة، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفَّفَ. إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة أو كسرتين متواليتين أو ضمتين متواليتين. فأمّا الضمتان فقوله (لايحْزُنْهُم)(5) ، جزموا النون، لأن قبلها ضمة، فخففت كما قل رُسْل، فأما الكسرتان فمثل قوله: الإبْل إذا خففت"(6) .

وأما ثعلب فقد اكتفى بإيراد شاهد شعري من هذا القبيل، وهو: تراّكُ أمكنةٍ إذا لم أرضها

أو يرتبطْ بعضَ النفوسِ حِمامُها وعلق عليه بقوله: "أوجزم (يرتبط) لكثرة الحركات"(1)

.

وذهب إبراهيم أنيس في تفسير هذه الظاهرة مذهباً غريباً حين جعلها دليلاً على إنكار الإعراب في اللغة العربية(2) ، ولم يتنبّه إلى أن هذه الظاهرة خاصة عند بني تميم، وأنها تؤدي وظيفة صوتية مهمة في لهجتهم(3)

.

ومما خصّه نقلة المذاهب بنحوي معين، وهو ليس كذلك، حذف الواو والياء الساكنتين في نحو: يدعو ويرمي. فقد ذكر أبو حيان والسيوطي أن الفراء أجاز ذلك في سعة الكلام معللا ذلك بكثرة ما ورد منه في لغة العرب(4) . يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (ويمحُ اللهُ الباطل)(5) : " ليس بمردود على (يختم) فيكون مجزوما،

---

(2) الفراء: معاني القرآن: 371/2.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 217/5.

(4) سورة هود الآية 28.

(5) سورة الأنبياء الآية 103.

(6) الفراء: معاني القرآن: 12/2 وانظر 88/1 و 371/2.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص368.

(2) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص237 – 238.

(3) انظر: غالب فاضل المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص 239.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 396/1، السيوطي: الهمع204/6.

(5) سورة الشورى الآية 24.

وهو مستأنف في موضع رفع، وإن لم تكن فيه واو في الكتاب. ومثله مما حذفت منه الواو، وهو في موضع رفع: (ويدع الإنسان بالشر)(6) ، وقوله(7) : (سندعُ الزبانية)"(8) .

وفي الواقع أن هذا ليس مذهب الفراء وحده، وإنما هو منقول أيضا عن الكسائي(9) . ومن هذا القبيل حذف الياء إذا كان الاسم معرفاً بأل نحو: القاضي. فقد ذكر أبو حيان أن مثل هذا ضرورة عند سيبويه(10) لغة عند الفراء وحده(11) ،

ولكنّ أبا بكر بن الأنباري نقله أيضا عن الكسائي ومحمد بن سعدان(1) وأخذ به هو نفسه(2) .

ومنه أيضا جواز إبقاء حرف العلة مع الجازم نحو: لم يخشى ولم تهجو. فقد ذكر السيوطي أن ذلك مختص بالضرورة الشعرية عند جمهور النحويين، وأن بعضهم جوزه في اختيار الكلام، وأنه لغة لبعض العرب(3) ، وحدد بعضهم هذا (البعض)، فنقله عن الفراء(4) إلاّ أنّ أبا جعفر النحاس نقله عن الكوفيين(5) . وظاهر كلام ثعلب(6) وأبي بكر بن الأنباري جواز ذلك في الشعر(7) .

ومما يتصل بالحركة الإعرابية أن الفراء أجاز إظهار الضمة على آخر الفعل المعتل العين واللام، نحو: هو يُحيُّ، وأن الجمهور منعوا ذلك(8) . يقول الفراء: " وقد يستقيم أن تدغم الياء والياء في يحيا ويعيا، وهو أقل من الإدغام في حيّ، لأن يحيا مسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع، فالحركة فيها ليست لازمة، وجواز ذلك

---

(6) سورة الإسراء الآية: 11 .
(7) سورة العلق الآية: 18.
(8) الفراء: معاني القرآن 23/3.
(9) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن499/1.
(10) سيبويه: الكتاب (طبعة هارون) 183/4.
(11) أبو حيان: ارتشاف الضرب: 424/1. وانظر: الفراء : معاني القرآن 201/1، و406/2-407.
(1) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 243/1-244.
(2) أبوبكر بن الأنباري: الزاهر 371/2.
(3) السيوطي: الهمع 179/1.
(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص78، ابن دريد: أفعل وفعلت ص71، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 470/2-471، أبو زرعة: حجة القرآءات ص364. وانظر الفراء: معاني القرآن: 161/1-162و 187/2-188.
(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 396/4-497.
(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص38.
(7) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 769/2.
(8) السيوطي: الهمع 185/1.

أنك إذا نصبتها، كقول الله، تبارك وتعالى: (أليس الله بقادر على أن يحيي الموتى)[9] استقام إدغامها ها هنا، ثمّ تؤلف الكلام، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام، فتقول: هو يُحِيُّ ويميت، أنشدني بعضهم:

وكأنها بينَ النساءِ سبيكةٌ تمْشي بُسدَّةِ بيتِها فَتعِيُّ"[1] . ورد أبو حيان هذا المذهب بقوله: "الصحيح أنه لا يقال يُعِيّ، بل إنه يقال: يُعيي، هكذا السماع، وقياس التصريف، لأن المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح فلا تعل"[2] .

إعراب الاسم المنقوص الذي على صيغة منتهى الجموع

يذكر جماعة من النحويين ألاّ خلاف بين النحويين في إعراب الاسم المنقوص الذي آخره ياء، وجاء جمعاً، نحو: جواري وغواشي في حالتي الرفع والنصب، إذ تحذف ياؤه رفعاً، ويلحقه التنوين كقوله تعالى: (لهم من جهنم مهاد ومن فوقهم غواشٍ)[3] ، وتثبت مفتوحة نصباً، وأن الخلاف بينهم يقع في حالة الخفض فقط.

فمذهب الجمهور إلحاقه بالمرفوع، أي: حذف يائه وتنوينه.

ومذهب يونس، وعيسى، وأبي زيد من البصريين، والكسائي من الكوفيين إلحاقه بالمنصوب حملاً للمعتل على الصحيح، أي: إثبات يائه وإظهار الفتحة، كما تظهر في النصب، ومنعه من التنوين في سعة الكلام. ومنه عندهم قول الفرزدق:

فلو كانَ عبدُ اللهِ مولىً هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ اللهِ موالى مواليا ومثل هذا عند الجمهور محمول على الضرورة الشعرية[4] .

ويذكر ابن يعيش، وتابعه في ذلك الشيخ خالد الأزهري وبعض المحدثين أنّ النحويين لم يختلفوا في إعرابه في حالة الخفض فقط، وإنما اختلفوا كذلك في إعرابه في حالة الرفع وأن مذهب يونس وعيسى وأبي زيد والكسائي إثبات يائه في حالة الرفع ساكنة، فيقولون: هذه جواريْ[1] .

---

(9) سورة القيامة الآية: 40.

(1) الفراء: معاني القرآن 412/1، وانظر 213/3.

(2) السيوطي: الهمع185/1.

(3) سورة الأعراف الآية: 41.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 424/1، 447، تذكرة النحاة ص307، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 140/1، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 456/1، الرضي: شرح الكافية58/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان273/3.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل64/1، الشيخ خالد الأزهري: شرح التصريح 228/2، عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربيةص146.

إعراب الاسم المقصور

يقف النحاة على الاسم المقصور المنون بالألف مطلقاً نحو: رأيت فتى. واختلف الكوفيون في هذه الألف على مذهبين، واختلف النقل عنهم.

الأول: أنها الألف المبدلة من لام الفعل، لما حذف التنوين عادت مطلقاً. ونسب أبو بكر بن الأنباري ومكي بن أبي طالب هذا القول للكوفيين(2) ، في حين نسبه غيرهما تارة للكسائي والكوفيين(3)، وتارة أخرى للكسائي وحده(4).

يقول أبو بكر بن الأنباري موضحاً هذا المذهب : " واعلم أنك إذا وقفت على منصوب مقصور كقيلك: نسأل الله هدى، وأؤمل من الله رضى، وكقوله عز وجل: (سمعنا فتى)(5) كان وقفك على الألف المبدلة من لام الفعل، والألف المبدلة من التنوين أسقطت، اعتماداً على أن الألف الأولى تكفى منها ... والأصل في الاسم: سمعنا فتياً، فصارت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وسقطت الألف الأولى لسكونها وسكون التنوين، فلما وقف على الاسم زال التنوين، فرجعت الألف الأصلية المبدلة من الياء، وسقطت المبدلة من التنوين. هذا قول الكوفيين"(1). واستدل الكسائي ومن وافقه من الكوفيين بأن "أحكام الأصالة ثابتة وحكم الإبدال منتف، فوجب أن يحكم بالأصالة كبقية الأحكام"(2) .

والثاني أنها بدل من التنوين : وهو منسوب للكسائي(1) وابن السكيت(2) والفراء(3) وثعلب(4) وأبي بكر بن الأنباري(5) والحجة في ذلك أن "العلة في إبدال التنوين ألفاً في النصب فتحة ما قبلها نحو: رأيت زيداً، وتنوين المقصور قبله فتحة، فوجب أن تقلب ألفاً، وهو في المقصور آكد، لأن فتحة ما قبل التنوين لازمة، والفتحة في الاسم الصحيح غير لازمة"(6) .

إعراب الأسماء الستة

---

(2) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 418/1، السيوطي: الهمع 202/6.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب393/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان204/4، الأزهري: شرح التصريح339/2.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص512، السيوطي: الهمع202/6.

(5) سورة الأنبياء الآية: 60.

(1) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 417/1-418.

(2) العكبري: التبيين ص189.

(1) أبو حيان: النكت الحسان ص186.

(2) ابن السكيت المقصور والممدود ص41.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 393/1، السيوطي: الهمع201/6-202، عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص72.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص512.

(5) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء358/1-359.

(6) العكبري: التبيين ص189.

وفي إعراب الأسماء الستة وما يتعلق بها، اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

1- ما يعرب من هذه الأسماء بالحروف:

المشهور عند جمهور النحويين أن ما يعرب بالواو والألف والياء ستة أسماء هي: أبوك، أخوك، حموك، فوك، ذو مال، هنوك، إذا توافرت فيها عدة شروط نصّ عليها النحويون في مطولات النحو(7) . ولكن الفراء جعلها خمسة، وقصر الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، وأنكر أن يكون(هن) مما يرفع بالواو وينصب بالألف ويجر بالياء، لأنه كما يقول أبو علي الشلوبيني – : "لم يعرفها – أي لغة التمام – على اتساعه في لغات هذه الأسماء"(1) . لذلك اكتفى بإعرابه بالحركات الظاهرة.

2- علامة إعرابها:

ذكر بعض النحويين أن في إعراب الأسماء الستة، وهي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وهنوك، وذو مال، اثني عشر مذهباً (2) ، وجدت ثلاثة منها للكوفيين:

الأول: أنها معربة من مكانين بالحروف والحركات السابقة عليها. فالضمة والفتحة والكسرة التي كانت إعراباً لها في حال إفرادها، هي علامات إعرابها مع الحروف: الواو والألف والياء في حال الإضافة. وقد وجدت هذا المذهب منسوباً تارة للكوفيين(3) وتارة ثانية للكسائي والفراء(4) وأخيراً للفراء وحده(5) . وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري(6) . وحجة أصحاب هذا المذهب أن الحركات موجودة قبل الحروف ، وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل ، لذلك كانا جميعاً إعراباً. وأفسد العكبري هذا المذهب ، ورده من ثلاثة أوجه:

أ – أن الإعراب يفرق بين المعاني، والفرق يحصل بعمل واحد فلا حاجة لعمل آخر.

---

(7) راجع هذه الشروط في: الأهدل: الكواكب الدرية1/37–38.

(1) أبو علي الشلوبيني: التوطئة ص123–124، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب415/10، ابن هشام: شرح شذور الذهب ص43، شرح اللمحة البدرية252/1، السيوطي: الهمع123/1، الأهدل: الكواكب الدرية38/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص13.

(2) السيوطي: الفرائد الجديدة80/1، الهمع 123/1–125.

(3) المبرد: المقتضب 155/2، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص44، الإنصاف مسألة رقم 2ص17، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 117/1، ابن يعيش: شرح المفصل 52/1، الرضي: شرح الكافية27/1، مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص186–187، إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص177.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 416/1، السلسيلي: شفاء العليل 122/1، السيوطي: الهمع 125/1.

(5) العكبري: التبيين مسألة رقم 20 ص194، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 40/2 .

(6) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص250.

ب–وأن الإعراب نتيجة عن عامل، والعامل الواحد لا يصح أن يعمل عملين في موضع واحد.

ج– وأن هذا المذهب يئول إلى أن تكون الكلمة جميعها علامات إعراب في مثل قولك: فوك وذو مال، فإن ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هي الكلمة كلها، فإن كان ذلك إعراباً، فأين المعرب؟(1) .

وقد ورد مهدي المخزومي هذا المذهب وجعل إعرابها "بالحركات وهو مذهب البصريين –أقرب إلى طبيعة العربية من إجراء الكوفيين لهن في انتهاج إعراب غريب كان موضوع جدل طويل"(2) .

ورده أيضاً إبراهيم السامرائي، لأنه يجمع" بين الحركة والحرف، وليس من ازدواج وحقيقة الصوت واحد، والمسألة تتصل بقصر الصوت وطوله، وقولنا بالحركات مضلل، لأنه فصل هذا الصوت عن حقيقته الطويلة"(3) .

الثاني: أنها معربة بالحروف فقط، وأن هذه الحروف: الواو، والألف، والياء هي الإعراب نفسه، لإغنائها عن الحركات ونيابتها عنها. وهو مذهب هشام بن معاوية في أحد قوليه(4).

والغريب في الأمر أن ينسب الزجاجي هذا المذهب للكوفيين، يقول": وبين العلماء اختلاف في هذه الواو والألف والياء، فيقول الكوفيون هي الإعراب نفسه، ويقول البصريون الحركات اللواتي قبل هذه الحروف هي الإعراب، وهذه إشباع"(1) . وهذا المذهب أقوى المذاهب، وأسهلها وأبعدها عن التكلف، "لأنه يدرك حقيقة الحركات التي تحولت بالمد إلى حركات طويلة رسمت واواً وألفا وياء"(2) . وهو ما أخذ به المعربون في العصر الحاضر.

الثالث: " أنها معربة بالعين، والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع" . وهو مذهب هشام في قوله الثاني(3) .

ومما اختلف فيه الكوفيون – على اختلاف في النقل عنهم– إلحاق (امرؤ) و (ابنم) بما يعرب من مكانين. فنقل ذلك تارة عن الكوفيين(4)، وتارة أخرى عن الكسائي والفراء(5)، وتارة ثالثة عن الفراء وحده(6).

---

(1) العكبري: التبيين مسألة رقم 20 ص200.

(2) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص190

(3) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية: أسطورة وواقع ص178، 179.

(4) أبو حيان ارتشاف الضرب415/1، ابن عقيل: المساعد 29/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان74/1، السيوطي: الفرائد الجديدة 80/1، الهمع 123/1–124.

(1) الزجاجي: مجالس العلماء ص252. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص144.

(2) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص178. وانظر الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان74/1.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب416/1.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب415/1، الأزهري: شرح التصريح365/2.

ونقل عن الفراء أيضاً أنه أجاز في (امرؤ) وجهاً آخر هو أن تعرب من الهمزة، وتترك الراء مفتوحة فتقول: "قام امرَؤٌ، وضربت امرَأً، ومررت بامْرَئ"(7) ، وزاد على ذلك أبو بكر بن الأنباري وجهين آخرين، يقول: "وإذا أسقطت العرب الألف من (امرئ) كان لها فيه مذهبان: التعريب من مكانين، والتعريب من مكان واحد. فإذا أعربوه من مكانين قالوا: قام مُروٌ، وضربت مَرأً، ومررت بمَرْئ. ومنهم من يقول: قام مَرْؤٌ، وضربت مَرْأً، ومررت بمَرئٍ. وبهذه اللغة نزل القرآن أعني بالتعريب من مكان واحد. قال الله تعالى(1) : (بين المرء وزوجه)"(2) .

3- قصرها:

أي إلزامها الألف مطلقاً وإعرابها بحركات مقدرات علىالألف تشبيهاً لها بعصاك ورحاك، وما لا يتغير من الأسماء المعتلة.

لقد ذكر أبو بكر بن الأنباري أن أصحابه الكوفيين يجيزون: هذا أباك وأخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك(3) ، وتابعة على ذلك الكنغراوي، وذكر أن القصر جائز عند الكوفيين في: أب، أخ، حم(4) .

ولكن ما ذكره أبو بكر بن الأنباري، والكنغراوي ليس دقيقاً بحسب المذكور عند غيرهما.

أ- قصر (أخ): منع قصره الفراء(5) ، وأثبته هشام بن معاوية محتجاً بقولهم في المثل: مكره أخاك لا بطل(6) .

ب- قصر (أب): حكى ذلك أحمد بن يحيى(7) وأبو بكر بن الأنباري(8) .

ج- قصر (حم): حكى ذلك أحمد بن يحي(1) .

---

(5) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 211/1-212، الأزهري: تهذيب اللغة287/15.

(6) أبو حيان: تذكرة النحاة ص174.

(7) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 212/1، الأزهري: تهذيب اللغة 287/15، والشيخ محسن أل الشيخ: الفرائد الغوالي على شرح شواهد الأمالي 176/1-177 .

(1) سورة البقرة الآية: 102.

(2) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 213/1. وانظر شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص3 .

(3) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص188.

(4) الكنغراوي: الموفي في النحو ص13.

(5) ابن هشام: تخليص الشواهد ص61.

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 389/1، ابن هشام: تخليص الشواهد ص61.

(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص400، الأزهري: شرح التصريح65/1.

(8) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص288، الأضداد ص188.

والذي في (معاني القرآن) للفراء جواز كتابة (ذا القربى) و (أبو طالب) على جهة واحده مطلقاً، مع تعريبها في الكلام إذا قرئت، يقول : " (والجار ذا القربى)(2)، ولم يقرأ به أحد، وربما كتب على جهة واحدة، وهو في ذلك يقرأ بالوجوه. وبلغني: أن كتاب علي ابن أبي طالب رحمه الله كان مكتوباً: هذا كتاب من علي بن أبو طالب، كتابها: أبو في كل الجهات، وهي تعرب في الكلام إذا قرئت"(3).

4- رد المحذوف مع ياء المتكلم:

إبقاء الواو مع قلبها ياء إذا أضيفت (أب، واخ) الى ياء المتكلم، نحو: هذا أبِيّ وأخيّ. قيل أجاز ذلك الكوفيون(4)، وقيل إنه مذهب الفراء وحده. وهو عنده وعند الجمهور ضرورة(5) .

5- قلب ياء المتكلم ألفا:

وإن كان الفراء قد اختار ردّ المحذوف من (أب، وأخ) إذا أضيفا الى ياء المتكلم، فقد أجاز ايضاً قلب ياء المتكلم ألفاً " من ذلك قول العرب بأبَا إنما هي: بأبي، الياء من المتكلم ليست من الأب، فلما كثر بهما الكلام، توهموا أنهما حرف واحد، فصيروها ألفاً لتكون على مثال: حبلى وسكرى وما أشبهه من كلام العرب"(6) .

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

وفي باب المثنى وجمع المذكر السالم اختلف الكوفيون، واختلفت نسبة الآراء إليهم، في مسائل في إعرابهما.

1- علامة إعرابها:

اختلف الكوفيون في تعيين علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على خمسة مذاهب:

---

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص143.

(2) سورة النساء الآية: 36.

(3) الفراء: معاني القرآن 114/3.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 540/2، ابن عقيل: المساعد 379/2، ابن هشام: شرح عمدة الحافظ ص516، السيوطي: الهمع 303/4.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص476، البغدادي: خزانة الأدب 273/2، الألوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النأثر ص306-308.

(6) الفراء: معاني القرآن4/1.

أ– الحروف في التثنية والجمع هي الإعراب نفسه. وهذا المذهب منقول عن الكوفيين(1) ، وعن الفراء(2) ، وذكر أبو القاسم خلف بن فتح الجودي (ت 434 هـ) أنه مذهب ثعلب، وأنه مروي عن الكسائي(3) .

ب– ألف المثنى وياؤه – كما يقول ابو القاسم خلف بن فتح الجودي – حرفا إعراب بمنزلة الدال من زيد، وحركة الإعراب مقدرة فيهما. وهو مذهب الكسائي والفراء(4) .

جـ– انقلاب الألف الى ياء في المثنى هو الإعراب: وهو مذهب الفراء(5) .

د– الحروف في التثنية والجمع حروف إعراب في نيّة الحركة. وهو مذهب الفراء(6) . وفسّر ابن الحاجب عبارة (في نية الحركة) بأن " الحركة مقدرة عليها تقديرها في عصا"(1) .

والذي يقف على كلام الفراء في (معاني القرآن) يجد أن رأي الفراء في هذه المسألة هو الرأي الأول وما سواه لم يقل به (2) .

هـ– الألف في المثنى بدل من ضمتين، والواو في الجمع بدل من ثلاث ضمات. وهو مذهب ثعلب يقول الزجاجي: "وقال ثعلب: الألف في الزيدان بدل من ضمتين، كأنه قال زيد وزيد، ثم جمع بينهما، فقال: زيدان، فالألف بدل من ضمتين والواو في الزيدون بدل من ثلاث ضمات وكذلك سائر هذه الحروف على هذا القياس"(3).

وقد ناقش النحويون هذه الآراء، وردوها كلها(4) ، وخلص أبو حيان إلى أن " هذا الخلاف الذي في هذه الحروف ليس تحته طائل، ولا يبني عليه حكم"(5) .

---

(1) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص141، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 3 ص33، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 129/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 264/1 ، الرضي: شرح الكافية30/1، ابن عقيل: المساعد 48/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 88/1، السيوطي: الهمع 161/1.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب 716/2، أبوالبركات الأنباري: أسرار العربية ص52، العكبري: التبيين مسألة رقم 22 ص204–205، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص132. الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 276/1.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 264/1.

(4) المصدر نفسه 264/1.

(5) ابن جني: الخصائص 73/3.

(6) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 117/1.

(1) المصدر نفسه 117/1.

(2) الفراء: معاني القرآن 184/2.

(3) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص141.

(4) انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 416/2، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص53، الإنصاف مسألة رقم 3ص33.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 265/1.

والذي أميل إليه من هذه المذاهب هو المذهب الأول، لأنه أسهل الآراء وأقربها إلى واقع الاستعمال اللغوي، ولاسيما أن هذه الحروف تتغيّر بتغيّر موقع التثنية والجمع من الإعراب، على حسب السياق والوظيفة النحوية التي تدل عليها، فهي، وإن كانت ذات قيم دلالية على التثنية والجمع، فإن التغير الذي يلحقها يحدث فيها بحسب المعنى النحوي من فاعلية ومفعولية، وهو ما يحدث لما يعرب بالحركة. **2- إلزام جمع المذكر السالم، وما حمل عليه، الياءَ، وإعرابه بالحركة** نسب بعض النحويين إلى الفراء أنه يجيز إلزام جمع المذكر السالم، وما ألحق به الياء، وإعرابه بحركات ظاهرة على النون(1) ، وذكر الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين أنّ ذلك مذهب الفراء ومن تابعه(2) ، ونسبه بعضهم إلى بعض الكوفيين(3) وهو رأي ثعلب أيضاً(4) .

والذي يقف على كلام الفراء في (معاني القرآن) يدرك أنه لا يرى هذه المعاملة الا مع سنين وأخواته مما حذفت لامه(5) ، وهذا كلامه عند تفسيره قوله تعالى: (الذين جعلوا القرآن عضين)(6) : "واحدة العضين عضة رفعها عضون، ونصبها وخفضها عضين. ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويعرب نونها، فيقول: عضينُك، ومررت بعضينِك وسنينك ... وإنما جاز ذلك في هذا المنقوص الذي كان على ثلاثة أحرف فَنُقِصت لامه، فلما جمعوه بالنون توهموا أنّهُ فُعُول إذ جاءت الواو، وهي واو جماع، فوقعت في موضع الناقص، فتوهموا أنها الواو الأصلية، وأن الحرف على فُعُول، ألا ترى أنهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين وما أشبهه"(8) . ثم إن هذا المذهب ليس خاصاً بالفراء ، وإنما هو مذهب الكسائي(9) ومذهب ثعلب وأصحابه(10) ، ومذهب أبي بكر بن الأنباري(11) . **3- إلزام المثنى الألف مطلقاً.**

---

(1) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 87/1.

(2) الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص 10-11.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص52.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص176.

(5) انظر رأي الفراء في سنين وبابه: ثعلب: مجالس ثعلب ص265، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء309/1، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 145/2، الأزهري: شرح التصريح 76/1-77، ابن الناظم شرح ألفية ابن مالك ص16.

(6) سورة الحجر الآية: 91 .

(8) الفراء: معاني القرآن92/2-93. وانظر البغدادي: خزانة الأدب 312/3.

(9) ابن عقيل: المساعد 55/1.

(10) ثعلب: مجالس ثعلب ص147-148، 265-266.

(11) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 309/1-310.

ذكر أبو جعفر النحاس ان تلك لغة حكاها الكسائي والفراء عن بني الحارث بن كعب(1) ، وذكر ابن هشام والعيني أنها لغة حكاها الكسائي عن بلحارث وزبيد وخثعم(2) في حين ذكر أبو حيان أنّ إلزام المثنى الألف مطلقاً لغة حكاها الفراء من دون تعيين أصحابها(3) .

ومما له صلة بهذه المسألة رأي الكسائي والفراء في تخريج قراءة قوله تعالى: (إنّ هذان لساحران)(4) ، ففيها قولان للكسائي ومثلهما للفراء.

فأحد قولى الكسائي أن (إنّ) بمعنى نعم(5) ، والقول الثاني(6) ، وهو أحد قولي الفراء(7) : هذا على لغة بني الحارث بن كعب، والقول الثاني من قولي الفراء: أنهم زادوا على الألف نوناً في التثنية، وتركوها على حالها في الرفع والنصب والجر، كما فعلوا في الذي، فزادوا نوناً، فقالوا الذين في كل حال(8) .

4- إعراب ما انتهى بياء ونون، مما يشبه الجمع وليس بجمع، إعراب جمع المذكر السالم:

ذكر الفراء أن الحسن قرأ: (وما تنزلت به الشياطونَ)(9) ، جعله بمنزلة المسلمين والمسلمون، غير أن الفراء ردّ ذلك، ومنعه(10) . في حين أجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري في أسماء المواضع والبلدان، يقول : "وصفّون وقنسرون وماردون والسّيْلحون مؤنثات ... وللعرب في تعريبهن وجهان:

أحدهما: أن يُشّبه بالجمع، فيقال: أعجبتني صفونَ وماردونَ وقنّسرونَ، ومررت بصفينَ وقنسرينَ وماردينَ، فشبه بالزيدينَ والعمْرينَ.

وثانيهما أن يقال: أعجبتني صفينُ وقنسرينُ وماردينُ، ومررت بصفين وقنسرين وماردين"(1) .

5- حركة نون المثنى:

---

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن45/3. وانظر: الفراء: معاني القرآن183/2-184.
(2) ابن هشام: تخليص الشواهد ص58، العيني: شرح الشواهد للعيني مع الصبان70/1.
(3) أبو حيان: النكت الحسان ص172.
(4) سورة طه الآية: 83.
(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 45/3.
(6) المصدر نفسه45/3.
(7) الفراء: معاني القرآن 184/2، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 45/3.
(8) الفراء: معاني القرآن 183/2-184. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص456.
(9) سورة الشعراء الآية: 210.
(10) الفراء: معاني القرآن 285/2. وانظر 76/2.
(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص478، وانظر: الزاهر 116/2-117، ياقوت الحموي: معجم البلدان403/4.

نقل عن الكسائي والفراء أن فتحها مع الياء لغة، وقال الكسائي هي لغة لبني زياد ابن فقعس، وقال الفراء هي لغة لبني أسد(2) . ونقل بعضهم فتحها عن الفراء وحده(3) .

وأما ضم هذه النون فتلك لغة حكاها أبو عمرو الشيباني مع الألف، ومنعها مع الياء(4) .

إعراب كلا وكلتا:

يكاد يتفق النحويون أن الكوفيين والبصريين يختلفون في كلا وكلتا: هل هما مثنيان لفظاً ومعنى، أو مثنيان معنى لا لفظاً؟ وينسبون إلى البصريين القول إنّهما مثنيان معنى لا لفظا، وإلى الكوفيين القول: إن فيها تثنية معنوية ولفظية، وأن أصلهما (كلّ)، فخفف وزيدت عليها ألف التثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، والألف فيهما كالالف في (الزيدان) و(العمران)، ولزم حذف نون التثنية منها للزومهما الإضافة(1) .

ونقل ابن منظور في (لسان العرب) هذا المذهب عن الفراء وحده(2) .

وكان لأبي حيان الأندلسي نقلان مضطربان عن الكوفيين في هذه المسألة. فقد نقل في (البحر المحيط) أن (كلا) مثنى لفظاً عند الكوفيين، والسهيلي، وأن ألفه للتثنية، وليست أصلاً(3) ، ونقل عنه محقق (شرح جمل الزجاجي) ما ينافي ذلك، يقول المحقق: "وقال أبو حيان: وما من الكوفيين أحد يقول: كلت واحدة: لكلتا، ولا يدعى أن لكلا وكلتا واحداً منفرداً في النطق مستعملاً"(4) .

وكلام الفراء في (معاني القرآن) يؤيد ما نقله المحقق عن أبي حيان، وينفي ما نسب إلى الكوفيين عامة من أن كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى(5) .

وقد وجدت أبا بكر بن الأنباري يذهب إلى أن ألف كلا وكلتا " ألف تثنية كألف غلاما وذوا، وواحد كلتا: كلت"(6) . لكنه عاد فناقض ذلك، ونفى أن تكون ألفهما ألف تثنية، وأن لكلتا واحدة هي (كلت)(7) .

---

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 256/1، ابن عقيل: المساعد 39/1.

(3) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص17، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية271/1-272، الأزهري: شرح التصريح 87/1.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 256/1.

(1) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص287، الإنصاف مسألة رقم 62 ص 439، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 275/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 257/1، ابن يعيش: شرح المفصل 54/1، الرضي: شرح الكافية 32/1، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص13، السيوطي: الهمع 136/1-137، البغدادي: خزانة الأدب63/1.

(2) ابن منظور: لسان العرب 228/15.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 22/6.

(4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 276/1، حاشية رقم (1).

(5) الفراء: معاني القرآن 142/2-143.

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء436/1.

(7) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص672-675.

ومذهب البصريين أن كلا وكلتا يكونان بالالف مطلقاً إذا أضيفا إلى ظاهر، وإذا أضيفتا إلى مكني استحالت ألفهما ياء خفضاً ونصباً، وثبتْ رفعاً، ولا يجيز البصريون سوى هذا[8] . وهو ما أخذ به أبو بكر بن الأنباري من الكوفيين[9] .

ولكن بعض النحويين عزا إلى الفراء جواز إثبات الألف مع المكني[1] ، كما عزا بعضهم إليه وإلى الكسائي جواز إجرائهما مع المظهر مجراهما مع المكني نحو: رأيت كلي أخويك[2] ، وأن الفراء حكاها عن كنانة، وأن الكسائي حكاها، ولم يعزها[3] .

وكلام الفراء في (معاني القرآن) ينفي أن يكون قد أجاز إجراء (كلا) مع المظهر مجراها مع المكني مطلقاً. فقد عزا ذلك حقاً إلى بني كنانة، ولكنه استقبح ذلك، قال: "وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع، والنصب، والخفض، وهما اثنان، إلا بني كنانة، فأنهم يقولون: رأيت كلي الرجلين، ومررت بكلي الرجلين، وهي قبيحة، قليلة مضوا على القياس"[4] .

ولا شك أن هذا ينافي إطلاق أبي حيان حينما قال : "وأجاز الفراء: مررت بالرجلين كلاهما بالألف. والكسائي والفراء أجريا كلا مع المظهر مجراها مع المضمر، ومنع ذلك البصريون في المسألتين"[5] .

إعراب جمع المؤنث السالم

اتفق الكوفيون على أن علامة رفع جمع المؤنث السالم الضمة وعلامة خفضه الكسرة، واختلفوا في علامة نصبه، كما اختلف النقل عنهم.

1- يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة مطلقاً، سواء أكان تاماً أم محذوف اللام . ونسب هذا الرأي للكوفيين تارة[6] ، ولجمهور الكوفيين تارة أخرى[7] .

2- يجوز نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة إذا كان ناقصاً محذوف اللام نحو: سمعت لغاتَهم. ونسب هذا الرأي للكوفيين[1] وللكسائي والفراء[2] ولهشام وحده[3] ونقل عن ثعلب أنّه لغة[4] .

---

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب257/1.

(9) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص673.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 257/1، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية274/1-275.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 257/1، 609، ابن عقيل: المساعد 42/1.

(3) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية275/1-276 .

(4) الفراء: معاني القرآن 184/2.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 609/2.

(6) أبو حيان: النكت الحسان ص36، الرضي: شرح الكافية 189/2، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 246/1، الأهدل: الكواكب الدرية: 0 40/1

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب419/1، الأهدل: الكواكب الدرية32/1، الكنغراوي: الموفي ص11 .

(1) السلسيلي: شفاء العليل150/1 .

ووقفت على كلام الفراء في (معاني القرآن)، فوجدته يوجب خفض تاء جمع المؤنث السالم المنصوب في حالتين: الأولى إذا كان تاماً لم ينقص لامه نحو: رأيت الصالحاتِ والأخوات، والحالة الثانية إذا كان ناقصاً فاؤه نحو: رأيت لداتِك، ومنع رأيت لداتك "إلاّ أن يغلط بها الشاعر فإنه ربما شبّه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه"(5) .

وأما إذا كان جمع المؤنث السالم ناقصاً لامه فقد أجاز الفراء حفض تائه، ونصبها في النصب" يتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل"(6) .

وفي كلام ابن جني ما يشير إلى وقوفه مع وجهة النظر التي تجيز فتح تاء الجمع المؤنث المنصوب مطلقاً، يقول: " لأنهم كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه "(7) .

كما رجحه ابن هشام فيما حذفت لامه في المفرد بقوله : " ويشهد له ظواهر من السماع. قرأ بعضهم : (ويجعلون لله البناتَ)(8)، بالفتح"(9) . وفي هذه القراءة ردّ على بعض الباحثين المحدثين الذي ردّ نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة بقوله: " ... ولم نجد في القراءات القرآنية وجها يؤيد ذلك مما يجعل رأي الكوفيين قائماً على مجرد إجازة لاسند لها"(1) .

ما يجرى وما لا يجرى

وفي باب ما يجرى وما لا يجرى اختلف النحويون الكوفيون، أو انفرد بعضهم في جملة من أحكام هذا الباب ومسائله. هذا بيانها.

1- ترك إجراء ما يجرى:

اختلف نحاة الكوفة في هذه المسألة، على ثلاثة مذاهب:

---

(2) ابن عقيل: المساعد 56/1.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 419/10، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية247/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان93/1، السيوطي: الهمع67/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص11-12.

(4) ابن عقيل: المساعد56/1، الأزهري: شرح التصريح 80/1.

(5) الفراء: معاني القرآن 93/2و 347/1 .

(6) المصدر نفسه 93/2 .

(7) ابن جني: الخصائص 111/1.

(8) سورة النحل الآية 57. ولم أتبين موطن هذه القراءة فيما رجعت اليه من كتب القراءات.

(9) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية247/1.

(1) زين الدين مهيدات: قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف ص74.

أ- الجواز مطلقاً في الشعر، وسعة الكلام. وهو مذهب أبي العباس ثعلب وحده(2) . ووصف إبراهيم مصطفى هذا المذهب بأنه تحطيم للقاعدة(3) .

ب- المنع مطلقاً. وهو مذهب أبي موسى الحامض(4) .

ج- الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار. ونسب هذا المذهب مرة للكوفيين(5) ومرة أخرى لجمهور الكوفيين(6) . ويذكر الرضي أن ذلك خاص بالعلمية دون غيرها من علل موانع الإجراء(7) .

2- إجراء ما لا يجرى:

ذكر البطليوسي أن إجراء ما لا يجرى في الشعر جائز باتفاق البصريين والكوفيين، من دون ذكر خلافهم في إجراء (أفعل) الذي معه (من)(1) .

وذكر نحويون غيره اختلافهم أيضاً في إجراء (أفعل من) في الشعر، فأجازه البصريون، ومنعه الكوفيون، لأن (من) تلازمه، وتقوم مقام الإضافة، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة(2).

يقول أبو بكر بن الأنباري معرباً قول زهير بن أبي سلمى:

تبصَّرْ خَليلي هل تَرَى من ظعائنٍ تحمَّلْنَ بالعلياءِ من فوقِ جُرثمِ "وأجرى الظعائن لضرورة الشعر. قال الفراء والكسائي: الشعراء تجري في أشعارها كل ما لا يُجرى، إلا افعلَ منك، فإنهم لا يجرونه في وجه من الوجوه، لأن (من) تقوم مقام الاضافة، فلا يجمع بين إضافة وتنوين"(3) .

---

(2) أبو حيان : ارتشاف الضرب448/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان276/3، السلسيلي: شفاء العليل 910/2، السيوطي: الهمع: 120/1، الكنغراوي: الموفي ص17، الأزهري: شرح التصريح 228/2، الألوسي: الضرائر ص135، محمد سليم عبد الحليم: موارد البصائر ص300.

(3) إبراهيم مصطفى: إحياء النحوص171.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 448/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 275/3، السيوطي: الهمع 121/1، الفرائد الجديدة 114/1، الأزهري : شرح التصريح 228/2 0

(5) ابن الدهان: الفصول ص112، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 70 ص493، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص389-390 وأبو حيان: النكت الحسان ص313، الرضي: شرح الكافية38/1، ابن هشام: شرح عمدة الحافظ ص876، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص254، ابن يعيش: شرح المفصل 68/1، السيوطي: الأشباه والنظائر 220/1، البغدادي: خزانة الأدب71/1.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب448/1، السيوطي: الهمع 121/1، الفرائد الجديدة114/1، الأزهري: شرح التصريح 228/2 ، الكنغراوي ، الموفي في النحو الكوفي 17-18 0

(7) الرضي: شرح الكافية 38/1، 59.

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص389.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 218/3، و44/4 و97/5، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 69 ص488، أبو حيان: البحر المحيط 324/8، النكت الحسان ص301، ارتشاف الضرب 448/1، السلسيلي: شفاء العليل 910/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 275/3، السيوطي: همع الهوامع 119/1، الأشباه والنظائر في النحو 33/2، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص17.

(3) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص245 وانظر ص36، 398، إيضاح الوقف والابتداء 369/1-370.

وفي ذلك ما يدل على الاّ خلاف بين الكسائي والفراء في جواز إجراء ما لا يجري في الشعر، إلا (أفعل من)، الذي لا يجوز إجراؤه في شعر ولا في غيره.

غير أن الرضي ذكر أن الكسائي والأخفش أجازا إجراء ما لا يجرى غير أفعل من مطلقاً في اختيار الكلام، وأن ذلك عندهما لغة قوم، وذكر أن غيرهما أنكر ذلك ومنع أن يقال: جاءني أحمدٌ وإبراهيمٌ في سعة الكلام(4) .

وليس من شك أن عبارة: (وأنكره غيرهما)(1) ، تجعل الفراء في زمرة المنكرين، إلا أن ما في (معاني القرآن) للفراء خلاف ماأورده الرضي.

فالفراء يجيز اختياراً إجراء غير أفعل منك، لكنه يشترط أن يكون اسماً معرفة فيه ياء أو تاء أو ألف، فيمنع الإجراء إما لكثرة التسمية به، وإما لنية النكرة(2) .

وذكر أبو جعفر النحاس مذهب الفراء هذا، ثم قال مؤكداً على موافقة الفراء الكسائيَّ في إجراء ما لا يجرى اختياراً، ولكن بالشرط المذكور فقط: "(ولا يغوثَ ويعوقَ ونسرا)(3) لم ينصرف يغوث ويعوقَ لشبههما الفعل المستقبل. وقرأ الأعمش: (ولا يغوثاً ويعوقاً) بالصرف وفي حرف عبد الله فيما روى: (ولا تذرن وَدا ولا سُواعا ولا يغوثا ويعوقا ونسرا. قال أبو جعفر: هذا عند الخليل وسيبويه لحن، وهو أيضا مخالف للسواد الأعظم . وزعم الفراء أن ذلك يجوز صرفه لكثرته، أو كأنه نكرة وهذا ما لا يحصل؛ لأنه إذا كثر الشيء صُرف فيه ما لاينصرف .. . وقد زاد الكسائي على هذا ، فقال: العرب تصرف كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك"(4) .

وأما إذا لم يكن أول ما لا يجرى ياء أو تاء أو ألف فمذهب الفراء جواز إجرائه في الشعر فقط، يقول: " وكما قال (سلاسلا) و (قواريرا) بالألف، فأجروا ما لا يجرى، وليس بخطأ، لأن العرب تجري ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة:

فما وَجْد أظآرٍ ثلاثٍ روائمٍ رأيْنَ مجرًّا من حُوَارٍ ومصْرَعا فأجرى روائم، وهي مما لا يجري فيما لا أحصيه في أشعارهم"(1) .

---

(4) الرضي: شرح الكافية38/2.

(1) المصدر نفسه 38/2.

(2) الفراء: معاني القرآن 189/3.

(3) سورة نوح الآية: 23.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 41/5-42.

(1) الفراء: معاني القرآن 217/3-218. وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص737-738.

3- العلة الواحدة تكفي لمنع الإجراء

حكى الفخر الرازي عن أكثر النحويين الكوفيين أن العلة الواحده تكفي لمنع الإجراء(2) . ومعنى ذلك أن ما تبقى منهم لا يجيز أن يكون السبب الواحد كافياً لمنع الاجراء. وذكر الرضي والبغدادي أن هذا مذهب الكوفيين، يقول الرضي ". . . وإنما قدم منع الصرف لأن العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله:

يفوقان مـرداسَ في مجمــع"(3)

ولعل ما حكاه الرازي أصح مما ذكره الرضي والبغدادي، فأبو موسى الحامض من الكوفيين يمنع مطلقاً ترك إجراء المجرى، كما سبق أن ذكرت في فواتح هذه المسائل.

4- إدخال (أل) على ما لا يجرى

ذكر الفراء أن إدخال (أل) على ما لا يجرى لا يجوز في سعة الكلام، وإنما يجوز في الشعر فقط، يقول: " لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يُجرى، مثل : يزيد ويعمر إلا في شعر"(4) .

5- العلم المؤنث الثلاثي

يتحتم ترك إجراء العلم المؤنث إذا كان بالتاء نحو: فاطمة وطلحة، أو زائداً على ثلاثة أحرف نحو: زينب وسعاد، وأما إذا كان ثلاثيا محرك الوسط أو ساكنه فقد اختلف الكوفيون في إجرائه أو ترك إجرائه:

أ- العلم المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط نحو: قَدَم ولظى فيه مذهبان:

الأول منع إجرائه إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع، وهو مذهب جمهور النحويين(1). يقول الفراء: " ولظى اسم من أسماء جهنم، فذلك لم يُجرِه"(2).

والمذهب الثاني جواز الوجهين. وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري(3).

---

(2) الأزهري: شرح التصريح 228/2.

(3) الرضي: شرح الكافية 59/1، البغدادي: خزانة الأدب 71/1.

(4) الفراء: معاني القرآن 342/1. وانظر 408/2.

(1) ابن مالك: التسهيل ص22، أبو حيان: ارتشاف الضرب 440/1، السليسلي: شفاء العليل 901/2، الرضي: شرح الكافية 50/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 253/3، السيوطي: الهمع 109/1، الأزهري: شرح التصريح 217/2-218.

(2) الفراء: معاني القرآن 184/3 وانظر 110/3، 290.

(3) ابن مالك: التسهيل ص22، أبو حيان: ارتشاف الضرب 440/1، السليسلي: شفاء العليل 901/2، الرضي: شرح الكافية 50/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 253/3، السيوطي: الهمع 109/1، الأزهري: شرح التصريح 217/2-218.

واختلف النقل في (سَقَر). فبينما ذكر بعض النحويين أنها مما اختلف فيه(4)، ذكر أبو حيان، وتبعه الأشموني، نقلاً عن كتاب (البسيط)، أنها ممنوعة من الإجراء اتفاقاً، يقول الأشموني : " وما ذكره في (البسيط) من أن (سقر) ممنوع من الصرف اتفاقاً ليس كذلك"(5).

وقول الأشموني : "ليس كذلك" ليس صحيحاً، وإنما الصحيح ما ذكره صاحب (البسيط).

فأبو بكر بن الأنباري حينما تحدث عنها في (الزاهر)، ذكر فيها وجهاً واحداً، وهو منع الإجراء(6).

ب- العلم الثلاثي المؤنث الساكن الوسط نحو: هند، ودعد ، وجُمْل فيه مذهبان أيضا:

الأول: جواز الوجهين ، أي الإجراء وتركه. أما الإجراء فلخفة حركة الوسط، أي السكون، وأما الترك فلاجتماع التأنيث والعلمية، وهو مذهب الجمهور(1) .

والمذهب الثاني: إنْ كان اسم بلد، ك: (فَيْد) لا يجوز إجراؤه، وما لم يكن اسم بلد، جاز فيه الأمران، وذلك أن اسم المرأة تردده العرب كثيراً وتوقعه على غيرها، وأن اسم البلد لا يتردد كثيراً، ولم يكثر في الكلام لذلك لزمه الثقل وترك الإجراء. وهو مذهب الفراء.

يقول الفراء: " وأسماء البلدان لا تنصرف خفت أو ثقلت، وأسماء النساء إذا خف منها شيء جرى إذا كان على ثلاثة أحرف وأوسطها ساكن مثل: دعد وهند وجمل. وإنما انصرفت إذا سمي بها النساء، لأنها تردد، وتكثر به التسمية، فتخف لكثرتها، وأسماء البلدان لا تكاد تعود"(2) .

ومذهب الفراء ، فيما كان اسم بلد الذي نسبه إليه كثير من النحويين دون غيره نسبه أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين(3) .

6- تسمية المذكر بالمؤنث وتسمية المؤنث بالمذكر

أ- تسمية المذكر بالمؤنث:

---

(4) السلسيلي: شفاء العليل 901/2، الأزهري: شرح التصريح 217/2-218.

(5) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان253/3، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 44/1.

(6) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 156/2.

(1) أبو حيان : ارتشاف الضرب 440/1، السيوطي : همع الهوامع 108/1. وانظر أيضا : أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص124، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 167/4-168.

(2) الفراء: معاني القرآن 42/1-43، وانظر 110/3، أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص468 أبو حيان: ارتشاف الضرب440/1، السيوطي: الهمع 108/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص16.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 113/4.

يذكر السيوطي أنه اذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من تاء التأنيث منع جمهور النحويين إجراءه، شرط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف لفظاً، كعَنَاق وزينب اسمي رجل، أو تقديراً نحو: جَيَل مخفف من جيأل اسم رجل، إذ الحرف المقدر كالملفوظ به، بخلاف الاسم الثلاثي سواء تحرك وسطه، أم سكن نحو: كتِف، وفَخِذ، وريْح، وشمْس أسماء رجال، ومذهب الفراء منعه مطلقاً (1) . غير أني وجدت أبا بكر بن الأنباري يعزو هذا المذهب إلى الفراء وأبي العباس ثعلب، يقول: " فعلى مذهب الفراء وأبي العباس إذا سميت رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف لم تجره، فتقول: قام ريْحُ وفخِذُ، وأكرمتُ ريحَ وفخِذَ، ومررتُ بريحَ وفخِذَ"(2) . وهو ما تنبه إليه بعضهم حينما نسب منع الإجراء للفراء وثعلب معاً(3) ولكن الرضي ذكر أن لا خلاف بين النحويين في وجوب إجرائه لعدم تقدير تاء التأنيث(4) .

ب– تسمية المذكر ببنت أو أخت :

وإذا سميت ببنت أو أخت مذكراً ترك إجراؤه عند قوم منهم الفراء (5) وأبو بكر بن الأنباري، يقول أبو بكر: "وإذا سميت رجلاً ببنت وأخت لم تجرهما في المعرفة وأجريتهما في النكرة، وإنما منعتهما الإجراء للعلتين اللتين توجبان الثقل، وهما التعريف والتأنيث"(6) .

جـ– تسمية المذكر بنعت المؤنث:

إن سميت مذكراً بنعت مؤنث لا حظ فيه للرجال نحو: طالق وحائض وطامث أسماء رجال لم تجره على مذهب الفراء(7) ، ونسبه السيوطي إلى الكوفيين(8) . وفصل أبو بكر بن الأنباري في (طاهر) وذكر أن فيه معنيين، معنى الطهر من الأدناس والذنوب، ومعنى الطهر من الحيض، وقال: " إذا نويت به الطهر من الأدناس والذنوب أجريته اسماً لرجل، ولم تجره اسماً لامرأة. . . وإذا نويت بطاهر للطهر من الحيض لم تجره من قول

---

(1) السيوطي: الهمع 109/1 0

(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص136.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 440/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص16–17.

(4) الرضي: شرح الكافية 50/1 0

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب457/1 .

(6) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص130–131.

(7) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث 134 .

(8) السيوطي: الهمع 110/1.

الفراء أسماً لرجل ولا لامرأة، لأنه بمنزلة حائض وطالق وطامث"(1) . وتساهل أبو حيان حين عزا المنع على إطلاقه للكوفيين(2) .

وأما إذا سميت مذكراً بنعت يصلح للمذكر والمؤنث، نحو : ظلوم وقتول وغضوب، ونويت أنك سميته بنعت المذكر أجريته، وإن نويت أنك سميته باسم امرأة اسمها ظلوم أو غضوب جاز ألا تجريه، واختار الفراء إجراءه(3) . وعزا أبو حيان هذا المذهب للكوفيين(4) .

وخلط السيوطي بين النعوت كلها، وعزا المنع للكوفيين يقول: " لو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض، وطامث وظلوم وجريح. فالبصريون: يُصرف ... والكوفيون: يمنع"(5) .

د– تسمية المذكر بـ أسماء:

ذكر أبو حيان أن (أسماء) في مذهب الفراء اسم جمع سمي به، وكثر في تسمية المؤنث حتى عد من أسمائه، فإذا سمي به المذكر امتنع للعلمية والتأنيث، وأما إذا نكر أجري(6) .

هـ– تسمية المذكر بنعت من باب أفعل فعلاء:

نقل عن الفراء، وأبي بكر بن الأنباري أنه إذا سمي رجل أحمر بـ (أحمر) ترك إجراؤه في معرفة وفي نكرةٍ، وأما إذا سمي به رجل أسود أو أبيض لم يجر في

المعرفة وأجري في النكرة (1) .

ز– تسمية المؤنث باسم مذكر:

ذكر أبو حيان أنه إذا سمي المؤنث بمذكر ساكن الوسط نحو: زيد، ونِعْم وبِئْس ترك إجراؤه عند أبي أسحق وأبي عمرو والخليل ويونس وسيبويه والأخفش والمازني من البصريين والفراء من الكوفيين(2) لكنّي وجدت أبا بكر بن الأنباري يعزو ذلك إلى الفراء وأبي العباس ثعلب يقول: " وإذا سميت المرأة باسم مذكر على ثلاثة أحرف فقلت : قامتْ زيد فإن النحويين اختلفوا في هذا: فقال: الفراء وأبو العباس والخليل وسيبويه

---

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص135.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 442/1.

(3) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص134.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 440/1 –441.

(5) السيوطي: الهمع 110/1، الأشباه والنظائر 145/2.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب442/1.

(1) المصدر نفسه 446/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان272/2.

(2) أبو حيان ارتشاف الضرب 442/1.

والأخفش والمازني: لا تجريه، فتقول: قامت زيدُ وعمرُو، وأكرمت زيدَ وعمرَو، ومررت بزيدَ وعمرَو"(3) وذكر الزجاج إجماع النحويين على منع الإجراء الإ عيسى بن عمر(4) .

ح- تسمية المؤنث بمذكر ناقص:

نسب أبو جعفر النحاس إلى الكوفيين أنه إذا سميت امرأة بنحو : قاضٍ لم يجر في النصب والخفض، فتقول: رأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ، وهذه قاضيْ(5) . أي بإجرائه مجرى الاسم الصحيح، فتثبت ياؤه ساكنةً رفعاً ومفتوحةً خفضاً كما في النصب. ونسب غيره هذا المذهب إلى الكسائي وحده من الكوفيين(6) . ط-

ومن الآراء التي انفرد بها الفراء في باب المجرى وغير المجرى: أنه إذا سمي رجل بـ (إنسان)(7) ، أو بشمال وجنوب ودبور وحرور(8)، لم يجر شيء من ذلك، وأنه إذا كنيت امرأة بأم أناس وأم صبيان وأم رجال غلب ألا تجري، ويجوز إجراؤها(1) ، كما منع التسمية بجزء كلمة إن كان ساكناً نحو: التسمية بباء: اضربْ، وأجاز الحكاية إذا سمي بحرف معنى على حرفين فأجاز: قام مذ وهلْ، ورأيت مذْ وهلْ، ومررت بمذْ وهلْ(2) .

7- العلم المجهول الأصل

إذا سمّت العرب باسم مجهول نحو: سبأ وكبكب أو باسم ليس من عادتهم التسمية به كصعرور فمذهب الفراء منع إجرائه، أجراء له مجرى العلم الأعجمي، والجمهور على خلاف ذلك(3) .

والذي في (معاني القرآن) يؤيد ذلك(4) 0

8- العلم الذي على وزن الفعل

---

(3) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص129.

(4) الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص51.

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 161/5.

(6) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص245، ابن هشام: أوضح المسالك 159/3-160.

(7) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 488/1.

(8) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص136.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص500. وانظر: البغدادي: خزانة الأدب 72/1.

(2) أبو حيان : ارتشاف الضرب 456/1 0

(3) ابن مالك: التسهيل ص220، أبو حيان: ارتشاف الضرب 439/10، السلسيلي: شفاء العليل 901/2، السيوطي: الهمع 106/1-107.

(4) الفراء: معاني القرآن 289/2-290.

اختلف الفراء وعيسى بن عمر مع جمهور النحاة في العلم الذي على وزن الفعل المشترك المنقول من وزن (فَعَل) ، فهما يمنعانه من الإجراء وغيرهما يجريه(5) .

وذكر الصبان أن هناك فرقاً بين مذهب الفراء ومذهب عيسى بن عمر، فالفراء يوافق عيسى فيما غلب استعماله فعلاً، ويخالفه فيما غلب استعماله اسما (6) .

9- فُعال ومَفعل في العدد

يذكر جماعة من النحويين أن جمهور النحاة يمنعون إجراء وزان فُعال ومفعل من الأعداد مذهوباً بها مذهب الأسماء وأن الفراء وحده يجيز ذلك(1) . يقول الفراء: " وربما جعلوا مكان ثُلاث ورُباع مَثلث ومَربع فلا يجرى أيضا؛ كما لم يُجر ثُلاث ورُباع لأنه مصروف، فيه من العلة ما في ثُلاث ورُباع. ومن جعلها نكرة، وذهب بها الى الأسماء أجراها. والعرب تقول : ادخلوا ثُلاثَ ثلاثَ وثلاثاً ثلاثاً، وقال الشاعر:

وإنَّ الغلامَ المستهامَ بذكرِهِ قتلنا به من بين مثنى ومَوْحدِ

بأربعةٍ منكم وآخر خامسٍ وسادٍ مع الاظلام في رمح معبـد فوجه الكلام ألا تجرى

وأن تجعل معرفة؛ لأنها مصروفة والمصروف خلقته أن يترك على هيئته "(2) .

غير أن قصْر مخالفة الجمهور على الفراء وحده ليست صحيحة. فأبو جعفر، وهو الأقدم، ذكر أن الكسائي والفراء كليهما أجازا إجراء فُعال ومفعل في العدد على أنه نكرةٌ (3) .

ورأي الفراء هذا مبني على تعليله منع إجراء هذه الألفاظ. فهو يرى أن هذه الألفاظ منعت الإجراء للعدل والتعريف بنية (ال)(4) ، لذا يجوز عنده جعلها نكرة، ويذهب بها مذهب الأسماء.

بناء الأوقات المبهمة وإعرابها

---

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 428/1 .

(6) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 260/3.

(1) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 189/1، ابن مالك: التسهيل ص222، أبو حيان: ارتشاف الضرب 437/1، الرضي: شرح الكافية 41/1، السلسيلي: شفاء العليل 906/2، السيوطي: الأشباه والنظائر 145/2.

(2) الفراء: معاني القرآن 254/1. وانظر المقصور والممدود ص68-69.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 434/1.

(4) الفراء: معاني القرآن 254/1. وانظر: مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 189/1، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو 145/2، تاج الدين القيسي: الدر اللقيط من البحر المحيط 151/3. وقد نسب أبو حيان هذا التعليل للكوفيين انظر: النكت الحسان ص157.

نقل عدد من النحويين عن الكوفيين أنهم يجيزون بناء الأوقات المبهمة إذا أضيفت إلى فَعل أو يفعل(1) ، ونقله آخرون عن الكسائي والفراء معاً(2) ، أو عن الفراء وحده(3) .

ولكن أبا جعفر النحاس نقل عن الكسائي أن بناء الأوقات إذا أضيفت إلى شيء معرب كالفعل المستقبل إنما يجوز في الشعر على الاضطرار(4) .

وعدت إلى (معاني القرآن) للفراء فوجدته يجيز بناء الأوقات المبهمة على الفتح وإن أضيفت إلى صيغة (يفعل)(5) ، غير أنه ينقل عن شيخه أن العرب تؤثر الإعراب إذا أضافوا الوقت إلى الفعل المستقبل الذي أوله ياء أو تاء أو ألف أو نون ك: هذا يومُ تفعلُ ذاك وأفعلُ ذاك ونفعلُ ذاك، وأما إذا أضافوا إلى فعل أو إلى يفعل آثروا النصب(6) .

ولعل في هذا تأكيداً على أن الكسائي يجيز هذه المسألة في ضرورة الشعر، كما نقل عنه أبو جعفر النحاس.

وقد وجدت أبا بكر بن الأنباري أيضا يجيز بناء الأوقات المبهمة، وإن أضيفت إلى (يفعل) كالفراء(7) .

بناء الغايات وإعرابها

وأما الغايات فقد أجاز الكسائي أن تعرب نصباً(1) وخفضاً(2) ، وإن قطعت عن الإضافة نحو: أفوقَ تنام أم أسفل، ولله الأمر من قبلِ ومن بعدِ.

وإعرابها خفضاً مع قطعها عن الإضافة منقول عن هشام أيضاً(3) . كما نقل عنه فتحها وضمها بلا تنوين، وكلاهما إعراب(4) .

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 11/2 –12، ابن الناظم: شرح ألفيه ابن مالك ص153، أبو حيان: النكت الحسان ص160، البحر المحيط 62/6، أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص115، السيوطي: الهمع231/3.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 53/2، 175/5.

(3) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 45/1.

(4) أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن 171/5.

(5) الفراء: معاني القرآن 326/1–327 و 83/3، 245.

(6) المصدر نفسه 245/3.

(7) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص33–34.

(1) ابن جني : الخصائص 365/2، السيوطي: الهمع 195/3 .

(2) الفراء: معاني القرآن 320/2، ابن جني: الخصائص 365/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 518/2.

(4) السيوطي: الهمع 193/3.

وأجاز الفراء أيضا بناءها على الفتح كما تبنى على الضم، وإن قطعت عن الإضافة[5] ، وأجاز كذلك خفضها بلا تنوين[6] .

حركة حروف التهجي إذا لقيتها ألف وصل

وفي باب الإعراب والبناء اختلف الكسائي والفراء في حركة الميم في قوله تعالى: (المَ الله)[7] على مذهبين:

الأول: مذهب الكسائي. وهو أن حروف الهجاء يُذْهب به إلى ما بعدها نحو: زايْ ياءْ دالُ ادخل، وزايْ ياءْ دالِ اذهب.

والمذهب الثاني: مذهب الفراء وهو أن حركة الهمزة في (الله) ألقيت على الميم، ثم وصله[7] . يقول الفراء . " وإنما قرأت القراءُ (المَ الله) في آل عمران، ففتحوا الميم لأن الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، وإذا كان الحرف ينوى به الوقوف نوي بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة : ال مَ اللهُ، فتركت العرب همزة الألف من (الله) فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزماً مستحِقّاً للجزم لكسرت، كما في (قيل[1]) ادخل الجنة)"[2] .

وقد تابع أبو بكر بن الأنباري الفراء في رأيه، وأخذ به [3] .

إعراب العماد (ضمير الفصل)

يرى الكوفيون أن العماد اسم، وأن له موضعاً من الإعراب، ثم اختلفوا في موضعه على ثلاثة مذاهب:

الأول أن موضع هذا الضمير باعتبار ما قبله، لأنه توكيد لما قبله. وقد وجدت هذا المذهب منسوبا على النحو الآتي: للكوفيين[4] ، وللكسائي[5] ، وللفراء[6] ، ولبعض الكوفيين[7] .

---

(5) الفارقي : الإفصاح ص 162 – 163 .

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 517/2، وانظر: الفراء: معاني القرآن 319/2. 321 .

(7) سورة آل عمران الآية: 1.

(7) ثعلب ، مجالس ثعلب ، ص 266 ، وأبو جعفر النحاس : إعراب القرآن 353/1 – 345 .

(1) سورة يس الآية 27.

(2) الفراء: معاني القرآن 9/1.

(3) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 126/1.

(4) الرضي: شرح الكافية 27/2، السيوطي: الأشباه والنظائر 177/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1، النكت الحسان ص60.

(6) ابن الشجري: الأمالي الشجرية107/1–108، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية380/1، مغني اللبيب ص645، أبو حيان: البحر المحيط 148/1، المرادي: الجني الداني في حروف العاني ص351، ابن عقيل: المساعد 122/1–123، السيوطي: همع الهوامع 237/1.

(7) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 100 ص706.

ورد هذا المذهب بأن المكني لا يؤكد به الظاهر فلا يقال: جاءني زيد هو، على أن (هو) لزيد، وبأن اللام الداخلة في خبر إنّ لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: إنّ زيداً لنفسه كريم.

والمذهب الثاني أن موضع ضمير العماد (الفصل) باعتبار ما بعده، لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فينبغي أن يكون حكمه بمثل حكمه وهو منسوب للكسائي(1) ، وللفراء(2) ولبعض الكوفيين(3) .

وردّ هذا المذهب وضعف أيضاً لأنه لم يُعهد اسم يتبع ما بعده في حكمه الإعرابي، ثم إنه كيف يعرب إعراب شيء لم ينطق به بعد؟ وبناء على ما تقدم يكون محله الإعرابي عند أصحاب المذهب الأول رفعا بين المبتدأ والخبر، وبين معمولي كان، ونصبا بين معمولي إنّ، وبين معمولي ظن، وبالعكس عند أصحاب المذهب الثاني.

والمذهب الثالث انفرد بذكره الاسفراييني عن الكوفيين، وهو أن هذا المكني مرفوع المحل بالابتداء وما بعده خبره، والجملة جزء من المبتدأ الأول، وإن دخل على الجملة عامل نصب بقي ما بعد العماد مرفوعاً لكونه خبراً عنه نحو: رأيت زيداً هو المنطلقُ(4) . وهذا الرأي الذي نسبه الاسفراييني للكوفيين هو للفراء في (معاني القرآن)، إلا أن الفراء لا يعد هذا المكني حينئذ عماداً، وإنما هو اسم رافعه ما بعده على قاعدتهم (الترافع)(5) ، وليس مرفوعاً بالابتداء كما ذكر الاسفراييني.

كما أن الفراء لم يقل البتة إن موضع هذا المكني من الإعراب موضع ما قبله، أو موضع ما بعده، بل إن رأيه فيه هو رأي جمهور البصريين وهو أنه اسم ملغى لا محل له من الإعراب(6) .

فقد قال عند كلامه على قوله تعالى (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك) (7) : " في الحق النصب والرفع إن جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بـ (هو) وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصب الحق، وكذلك فافعل في أخوات كان وأظن وأخواتها"(1) .

---

(1) ابن هشام: المغني ص645، أبو حيان: البحر المحيط 148/1، ابن عقيل: المساعد22/1، السلسيلي: شفاء العليل 208/1، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 107/1–108، المرادي: الجني الداني ص351، السيوطي: الهمع 237/1.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1، النكت الحسان ص60 0

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 100 ص706 0

(4) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص65–66 0

(5) الفراء: معاني القرآن 409/1، و 113/2 و37/3 0

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1 0

(7) سورة الأنفال ، الآية 32 .

(1) الفراء: معاني القرآن 409/1 0

فأنت ترى أن العماد عنده صلة، والصلة –لا ريب– تعني عنده الزائد. وبهذا يتبين أن هذا المكني لا محل له من الإعراب عند الفراء.

ولا شك أن اعتبار هذا المكني ليس بذي موضع إعرابي أولى من غيره، لأنه، حينئذ لا يترتب عليه شيء في النطق، فضلاً عن البعد في تقدير الموضع المزعوم.

إعراب أرأيتك

تستعمل أرأيت بمعنى: أخبرني، وحينئذٍ يجوز أن تتصل بها كاف الخطاب. وفي المسألة عندئذ للكوفيين مذهبان:

المذهب الأول وهو أن التاء فاعل والكاف في موضع نصب، والتقدير: أرأيت نفسك. وهو مذهب الكسائي. والمذهب الثاني مذهب الفراء وهو أن التاء حرف خطاب وليست مكنياً، والكاف قامت مقام التاء، وهي في موضع رفع فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه. وقد رُد المذهبان وضعّفا، ورجح عليهما مذهب البصريين وهو أن التاء فاعل، والكاف حرف خطاب، لا محل لها من الإعراب (2) .

إعراب المفعول به

وفيما يتصل بإعراب المفعول به اختلف الكوفيون في المسائل الآتيه :

1–إعراب ثاني مفعولي باب ظن :

وينتصب ثاني مفعولي باب ظن على الحال وهو منسوب تارة للكوفيين(1) وتارة أخرى للفراء (2). وقيل إنه ينتصب على التشبيه بالحال لا على الحال وهو منسوب للفراء وأما جمهور النحويين فيرون أنه ينتصب على أنه مفعول به ثان (3) .

وردّ قول الفراء بوقوع هذا المفعول معرفة ، ومكنياً ، وجامداً، وبأن الكلام لا يتم معناه من دون المنصوب الثاني 0

---

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص216، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 66/2، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص202، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 251/1–252، المرادي: الجني الداني ص93، أبو حيان: ارتشاف الضرب 510/1، البحر المحيط 225/4–226، ابن هشام: المغني ص24، ابن عقيل: المساعد 190/1 السلسيلي: شفاء العليل 259/1، السيوطي: الهمع 266/1، الأهدل. الكواكب الدرية 63/1. وانظر رأي الفراء في معاني القرآن 333/1.

(1) الرضي: شرح الكافية 274/2 0

(2) السيوطي : الهمع 222/2 0

(3) ابن عقيل : الممساعد 352/1، الأزهري : شرح التصريح 247/1 0

2- رفع المنسوق على أول مفعولي ظن:

وفي رفع المنسوق على أول مفعولي ظن اختلف الكسائي والفراء. فأجازه الكسائي ومنعه الفراء. ولكن نقلة هذا المذهب اختلفوا، فبينما نقله جماعه إذا خفي إعراب المفعول الثاني نحو: ظننت زيداً صديقي وعمرو(4) صححه جماعة وقيدوا الخلاف فقط إذا كان المسند إليهما لا يتبين فيه الإعراب؛ لكونه فعلا ماضياً، أو مضارعا، أو جملة اسمية نحو: ظننت زيدا وعبد الله قاما، أو يقومان، أو أبوهما قائم(5) .

3- إعراب المنصوب المسمى (الاختصاص):

أثبت جمهور النحويين ما يسمى بباب الاختصاص نحو: نحن عند العرب أقرى للضيف، إلا أن ثعلباً نقل عن الفراء أن نحو هذا المنصوب مثل جميعاً، أي أنه حال(6). أما هو ، أي ثعلب ، فينصب عنده هذا على المدح(7) .

4- إعراب المنصوب في باب (الاشتغال):

وفي باب الاشتغال رجح الكسائي نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو: زيد هنداً يضربها، لأن تقديم الفاعل في المعنى منّبه على مزية العناية، بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم، فكأنه قيل: يضرب زيد هنداً.

ومذهب غير الكسائي ترجيح الرفع، لأن هذا الاسم لا يدل على فعل، ولا يقتضيه، فوجوده كعدمه(1) .

وأجاز هشام نصب الاسم ورفعه إذا وقع بعد عاطف غير مفصول بأما، مسبوق بفعل عمل النصب في غيره، وكانت الجملة الثانية معطوفة بالواو، والجمهور يجيزون ذلك إذا كانت الجملة معطوفة بالفاء(2) 0

وأوجب الفراء رفع الاسم إن ولي همزة استفهام فعل من باب ظن نحو : أعبد الله ظننته قائماً؛ لأن من عادة العرب إلغاء ظن، إذا لم يكن فيها الهاء. واختار غيره النصب(3)0

ومنع بعض الكوفيين نصب الاسم المتلو بـكان نحو: أزيداً كنت مثله؟(4) 0

---

(4) الرضي: شرح الكافية 355/2، السلسيلي : شفاء العليل 355/2.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 260/2، ابن عقيل: السماعد 338/1، السيوطي: همع الهوامع 293/5.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص364، 374.

(7) المصدر نفسة: ص374-375 .

(1) الرضي: شرح الكافية 175/1، ابن مالك: الستهيل ص81، أبو حيان: النكت الحسان ص63، ابن عقيل: المساعد 422/1، السيوطي: همع الهوامع 156/5، السلسيلي: شفاء العليل 429/1.

(2) الأزهري: شرح التصريح 303/1-304.

(3)0السيوطي : الهمع 154/5.

(4) المصدر نفسه 152/5.

ومنع بعضهم أيضاً رفع الاسم في هذا الباب إذا كان عامله المشغول دالاً على طلب نحو: زيداً اضربه، والجمهور يرجح النصب(5) .

إعراب المنادى:

1- حركة المنادى المفرد العلم:

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في المنادى المفرد العلم هل هو معرب أو مبني؟ على مذهبين:

الأول أنه معرب مرفوع بغير تنوين. وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى:

أ- الكوفيين(1) .

ب- الكوفيين سوى الفراء(2) .

جـ- بعض الكوفيين(3) .

د- الكسائي ومن أخذ بقوله(4) .

هـ - الكسائي وحده(5) .

والثاني أنه مبني على الضم، وهو رأي الفراء والبصريين(6) .

2- المنادى المضاف والشبيه بالمضاف إليه:

أجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والشبيه بالمضاف إذا صح دخول (ال) عليهما نحو: يا ضارب الرجل، ويا ضارباً رجلاً، لأن إضافتهما في نية الانفصال، وإذا لم يصح دخول (ال) نحو: يا عبد الله، ويا خيراً من زيد، امتنع ضمهما عنده(7).

ووصف مذهب ثعلب بالضعف ؛ " لأن الضم للبناء، ومقتضيه في المفرد مفقود في المضاف، ولو كانت إضافته مجازيه"(1). ونسب الصبان جواز ذلك أيضا إلى الكسائي(2) .

---

(5) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 389/1.

(1) السيوطي: الهمع 38/3 0

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 45ص323، أبو حيان: تذكرة النحاة ص681 0

(3) العكبري: التبيين مسألة رقم 78 ص438 0

(4) ابن عقيل : المساعد 2/ 513 .

(5) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل 256/1 ، الرضي : شرح الكافية 1/ 132 .

(6) أبو البركات الأنباري : الإنصاف مسألة رقم 45 ص 323 ، أبو حيان : تذكرة النحاة ص 681 الرضي : 78 ص 440 .

(7) ابن مالك التسهيل ص 180 ، ابن عقيل : المساعد 2/ 493 ، الرضي : شرح الكافية 1/ 136، الاشموني: شرح الأشموني مع الصبان 3/ 140 الأزهري : شرح التصريح 167/2 ، السيوطي : همع الهوامع 38/3 ، الفرائد الجديدة 71/1 – 72 ، الكنغراوي : الموفى في النحو الكوفي ، ص 65 – 66.

وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أجاز الفراء ضم التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم نحو: يا أبتُ(3) .

3- نصب المنادى المفرد العلم:

وأجاز الفراء نصب المنادى المفرد في الضرورة الشعرية محتجاً بقول الشاعر(4):

فطر خالداً إذ كنتَ تسطيعُ طيرةً ولا تقعَنْ إلا وقلبك طائر وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء وأصحابه أيضاً. وأما مذهب الخليل وسيبويه وأصحابهما فرفعه منوناً.

وصحح البغدادي مذهب أبي عمرو والفراء وجعله أقيس "لأن المنادى مفعول، والقياس إذا نون في الضرورة أن يرجع إلى أصله، فإن الضرائر ترجع الأشياء إلى أصولها"(5) .

4- إعراب النكرة المقصودة:

ذكر السيوطي أن النكرة الموصوفة بمفرد، أو ظرف، أو فعل يجوز نداؤها باتفاق البصريين والكوفيين(6)، إلا أن الكوفيين اختلفوا في إعرابها، واختلف النقل عنهم.

فنقل عن الكسائي جواز بنائها على الضم، ونصبها، وأن الفراء فصل، فأوجب النصب إذا وصفت بفعل وكان العائد مكني غيبة نحو: رجلاً ضرب زيداً أقبل، وأوجب الرفع إذا كان العائد كناية خطاب نحو: يا رجلُ ضربت زيداً(1) . ونسب أبو بكر بن السراج مذهب الكسائي إلى الكوفيين سوى الفراء(2) . كما نقل عن الكوفيين أنهم يجيزون: يا رجل قام(3). وسبق قبل قليل النقل عن الفراء أنه إذا كان العائد كناية غيبة وجب نصب النكرة.

---

(1) ابن عقيل: المساعد 493/2 0

(2) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 138/3 0

(3) الفراء: معاني القرآن 32/2. وانظر أبو حيان: تذكرة النحاة ص32، ابن عقيل: المساعد 522/2 0

(4) الفراء: معاني القرآن 321/2 0

(5) البغدادي: خزانة الأدب 206/1. وانظر 134/3 0

(6) السيوطي: الهمع 39/3 0

(1) ابن عقيل: السماعد 492/2، السيوطي: الهمع 390/3 0

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 377/1 0

(3) المصدر نفسه 376/1 0

ونقل جماعة من النحويين مذهب الفراء دون تفصيل، فذكروا عنه قوله: النكرة المقصودة الموصوفة تؤثر العرب نصبها (4) . نحو: يا رجلاً عظيماً، وإذا أفردت جاز رفعها ونصبها والرفع أكثر(5) . والذي في (معاني القرآن) يوافق النقل الأخير(6) .

وأما أبو بكر بن الأنباري فذهب إلى أن "كل نكرةٍ موصوفةٍ إذا نوديت نصبت هي ونعتها لأنهما شبيهان بالمضاف"(7) .

5- حركة تابع المنادى المبني على الضم:

مذهب جمهور النحويين وجوب النصب إذا كان تابع المنادى المبني على الضم نعتا أو توكيداً أو بياناً وكان مضافاً مجرداً من (ال) نحو: يا زيد صاحبَ عمرو، ويا تميم كلهم أو كلكم، ويا زيد أبا عبد الله، وما سمع مرفوعاً حمل على الشذوذ، وامتنع الرفع هنا، لكون الإضافة محضةٍ 0

ونقل عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال وابن الأنباري جواز الرفع إذا كان التابع نعتاً أو توكيداً(1) ، ونقله بعضهم عن الكسائي والفراء وابن الأنباري إذا كان التابع نعتا(2) ، وعن الفراء وحده إذا كان التابع توكيداً(3) ، وعن الكوفيين وأبي بكر بن الأنباري إذا كان التابع نعتاً(4) ، ونقله آخرون عن أبي بكر بن الأنباري وحده(5) .

ووصف الرضي هذا المذهب بأنه ليس بعيداً في القياس، لكنه لم يثبت(6) 0 ونسبة هذا المذهب إلى أبي بكر بن الأنباري وحده ليست صحيحة، فقد سبقه إلى ذلك – كما يقول ابن عقيل – الكسائي، والفراء، وأبو عبد الله الطوال(7) .

---

(4) السلسيلي: شفاء العليل 805/2، الأشموني : شرح الأشموني مع الصبان 138/3، الأزهري: شرح التصريح 168/2 0

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 391/3–392، ابن عقيل: المساعد 492/2، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص278 0

(6) الفراء: معاني القرآن 375/2–376 0

(7) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 14/2 0

(1) الأزهري: شرح التصريح 174/2 0

(2) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 148/3. وانظر الفراء: معاني القرآن 355/2 0

(3) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 148/3، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص68 0

(4) السيوطي: الهمع 281/5، الفرائد الجديدة 771/2 0

(5) ابن مالك: التسهيل ص182، الرضي: شرح الكافية 137/1، السلسيلي: شفاء العليل 811/2 0

(6) الرضي: شرح الكافية 138/1.

(7) ابن عقيل: المساعد 516/2 .

ولعل هذا الخلاف مبني على الخلاف في أصل المسألة أعني: هل ينعت المنادى المبني على الضم أو لا؟ يقول ابن عقيل: "وليس المبني للنداء ممنوع النعت خلافاً للأصمعي، وعلته شبهه بالمضمر أو بالأصوات. وقال به قوم من الكوفيين، ومذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين الجواز"(7) .

ومما يتصل بهذه المسألة أن الفراء أجاز في المنادى العلم الموصوف بـ (ابن) إذا كان مما يقدر فيه الحركة نحو: يا عيسى بن مريم، أجاز تقدير الضمة والفتحة. وذكر السيوطي أن ابن مالك أوجب تقدير الضمة(1) .

وإذا كرر المنادى كقوله :

يا تيمَ تيمَ عديّ لا أبا لكم لا يلقينّكم في سوأةٍ عُمرُ فقد أجاز الفراء أن يكون المنادى الأول والمكرر مضافين إلى المذكور، وشبهه بقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، فالاسمان(يد) و (رجل)، مضافان إلى (من)، وقال سيبويه: الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأول مضاف إلى متلو الثاني(2) .

6- إعراب اثنى عشر:

مذهب البصريين أن المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة يبنى على ما يرفع به لفظا، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسر وجمع المؤنث السالم، والألف في المثنى نحو: يا زيدان، والواو في جمع المذكر نحو: يا زيدون، إلا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن نحو: اثنى عشر إذا نودي أعرب نصباً بالياء حملاً على أصله من الإضافة، فيقولون: يا اثنى عشر(3) ونسب هذا المذهب أيضاً إلى بعض الكوفيين. يقول السيوطي : "وذهب بعض الكوفيين إلى جعل المثنى بالياء حملاً على المضاف"(4) من دون أن يسمى هذا (البعض) مما يدل على أن المسألة خلافية بين الكوفيين.

إعراب المستثنى

وفي إعراب المستثنى اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

1- الإتباع في الاستثناء المتصل:

---

(7) المصدر نفسه493/2.

(1) أبو حيان: البحر المحيط 50/4، السيوطي: الهمع 53/3، الأزهري: شرح التصريح 170/2. وانظر الفراء: معاني القرآن 326/1.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 82/3، السيوطي: همع الهوامع 58/3، الأزهري: شرح التصريح 171/2 .

(3) ابن عقيل: المساعد 489/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 139/3.

(4) السيوطي: الهمع 38/3.

لم يشترط جمهور النحويين في جواز نصب المستثنى المتصل فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة وشرط ذلك الفراء وحده، قال: "فإذا كان مع نكرة لم يقولوا إلا الإتباع لما قبل إلا، فيقولون: ما ذهب أحد إلا أبوك، ولا يقولون: إلا أباك، وذلك لأن الأب كأنه خلف من أحد، أن ذا واحد، وذا واحد فآثروا الإتباع"(1) .

ورد مذهب الفراء بالسماع وهو الصحيح.

2- نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ:

مذهب جمهور النحويين إذا تفرغ العامل نحو: ما قام إلا زيد، أن يرتفع ما بعد إلا على الفاعلية، لأن العامل لم يشغل بغيره، وأجاز الكسائي وحده النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل(2) . ووافقه طائفة على ذلك مستدلين بقول الشاعر:

لم يبق إلا المجَد والقصائدا غيرَك يا بن الأكرمين والدا(3) . ونسب هذا المذهب أيضا إلى الفراء(4) تارة، وإلى الكوفيين تارة أخرى(5). والصحيح أن الفراء منع ذلك "لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام"(6). وقال أيضاً : " وإذا لم تر قبل إلا أسماً فاعمل ما قبلها فيما بعدها، فنقول: ما قام إلا زيد، رفعت زيداً، لإعمالك (قام) إذ لم تجد قام اسماً بعدها، وكذلك ما ضربت إلا أخاك، وما مررت إلا بأخيك"(1) .

وما أجازه الفراء في هذا السياق هو الاستثناء من جملة محذوفة، إذا كان الكلام قبل إلا تاما كقوله تعالى: (يا موسى لا تخف إنى لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسنا)(2) . يقول الفراء: والوجه " الآخر أن تجعل الاستثناء من الذين تركوا في الكلمة، لأن المعنى لا يخاف المرسلون إنما الخوف على غيرهم، ثم استثنى فقال: إلا من ظلم، فإن هذا لا يخاف"(3) .

---

(1) الفراء: معاني القرآن 298/2-299. وانظر 234/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 301/2، ابن عقيل: المساعد 561/1.

(2) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 149/2، 155.

(3) السيوطي: الهمع 252/3، شوقي صيف: المدارس النحوية ص180-181.

(4) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 598/1، أبو حيان: البحر المحيط 350/1، النكت الحسان ص105، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص169، الرضي: شرح الكافية 236/1-237 0

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص113.

(6) الفراء: معاني القرآن 283/1-284.

(1) المصدر نفسه 1/ 167 ، وانظر 111/3 .

(2) سورة النحل الآية 11 .

(3) الفراء : معاني القرآن 287/2 ، وانظر ، أبو حيان : البحر المحيط 57/7 .

الخفض بالمجاورة

ولعله من المناسب أن أشير هنا إلى مسألة الخفض على الجوار، واختلاف الكوفيين في إثباتها والقياس عليها.

ففي نقل عدد من النحويين ما يشعر أن من الكوفيين من لا يثبت هذه المسألة، ولا يقيس عليها. يقول السيوطي: " أثبت الجمهور من البصريين والكوفيين الجر بالمجاورة. . وأنكره السيرافي وابن جني مطلقاً، وقصره الفراء على السماع، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جحرةُ ضب حربةٍ بالجر"(4) .

وطالعت رأي الفراء في هذه المسألة فألفيته من أنصارها المتحمسين لها، مما ينفي أن يكون قد قصرها على السماع كما ذكر السيوطي. ولعل في الشواهد القرآنية والشعرية التي ذكرها الفراء وأدرجها في باب الخفض على الجوار، وفي قوله: ". . . وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض إذا أشبهه"(1) ما يؤكد ذلك ويعزز كون الخفض على الجوار، غير ممتنع من القياس عند الفراء، بله الكوفيين الذي وسعوا دارته لتشمل الأفعال التي يجازي بها حينما نقل عنهم قولهم: إن الجوار عامل الجزم في الجزاء(2) وحينما جعل الكسائي الجوار علة لإجراء غير المجرى(3).

إعراب عبارة التعجب

1- تخريج عبارة التعجب: ما أحسن زيداً:

ما: قيل: هي موصولة مبتدأ، وما بعدها الصلة، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي أحسن زيدا شيء. وهو منسوب إلى الكوفيين(4) ، وإلى جماعة منهم(5).

وقيل هي استفهامية مبتدأ، خرجت إلى معنى التعجب، وما بعدها خبرها، وهو منسوب إلى الكوفيين(6) ، وإلى الفراء وحده(7) . وهو ما أرجحه ؛ "لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه"(8) .

---

(4) السيوطي : الهمع 304/4 – 305 ، وانظر : أبو حيان : ارتشاف الضرب 2/ 583 ، ابن عقيل : المساعد 2/ 403 ، البغدادي : خزانة الأدب 2/ 324 .

(1) الفراء: معاني القرآن 74/2، وانظر 123/3.

(2) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 229/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 84، أسرار العربية ص337–338، ابن مالك: التسهيل ص237، أبو حيان: تذكرة النحاتص61 الشنواني: حاشية الشنواني 72/1، السيوطي: الهمع (طبعة بيروت) 61/2.

(3) أبوزرعة: حجة القراءات ص345.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص305.

(5) المصدر نفسه ص440، ابن يعيش: شرح المفصل 149/7، ابن عقيل: المساعد 149/2.

(6) المرادي: الجنى الداني ص337، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 17/3–18، الكنغراوي: الموفي ص86.

وقيل: لا موضع لها من الإعراب، وهو منسوب إلى الكسائي(9) .

أحسن: اختلف النحويون الكوفيون في حركة أحسن على مذهبين:

المذهب ألاول أنها حركة إعراب، كالفتحة في نحو: زيد عندَك، على اعتبار أن (ما) مبتدأ، و (أحسن) اسم خبر المبتدأ، وهو منصوب على الخلاف. ونسب:

أ- إلى الكوفيين(1) .

ب- إلى الكوفيين سوى الكسائي(2) .

ج -إلى الكوفيين سوى الكسائي وهشام(3).

والمذهب الثاني أنّها حركة بناء، لتضمنه معنى التعجب الذي هو معنى حقه أن يؤدي بالحرف. ونسب

أ- إلى الكسائي وحده(4) .

ب- إلى الكسائي وهشام(5) .

جـ- إلى بعض الكوفيين(6) .

زيداً: قال الكسائي: هو منصوب بالتعجب(7) ، وتابعه أبو بكر بن الأنباري(8). وقال الفراء ينصب على التشبيه بالمفعول(9) . ونسبه أبو حيان للكوفيين(10) . وقيل إنه ينصب مفعولاً به عند غير الفراء(11).

إعراب المكني المتصل (باسم الفعل) المنقول عن صفة اختلف

---

(7) أبو حيان: النكت الحسان ص136، ابن عقيل: المساعد 148/2، الأزهري: شرح التصريح 87/2، وانظر الفراء: معاني القرآن 103/1 ، و 237/3.

(8) الرضي: شرح الكافية 310/2 وانظر: عبد السلام هارون. الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص96.

(9) أبو حيان: تذكرة النحاة ص729، ابن عقيل: المساعد 148/2، السيوطي: الهمع 56/5.

(1) السيوطي: الهمع 65/5، الأهدل: الكواكب الدرية 144/2 0

(2) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 18/3 0

(3) الأزهري: شرح التصريح 88/3 0

(4) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 18/3 0

(5) الأزهري: شرح التصريح 87/2 0

(6) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 18/3 0

(7) أبو حيان: تذكرة النحاة ص729 0

(8) السيوطي: الأشباة والنظائر 160/4، 161 0

(9) السيوطي: الهمع 55/5 0

(10) أبو حيان: النكت الحسان ص137 0

(11) السيوطي: الهمع 55/5 0

الكسائي والفراء في موضع المكني المتصل بما يسمى(باسم الفعل) المنقول عن صفة نحو: عليك، لديك، دونك، عندك، وراءك، إليك الخ. . . فمذهب الكسائي أن موضعه نصب على المفعولية. ولكنه ردّ بأن المنصوب قد يجيء بعدها صريحاً نحو: عليك زيداً، وعليك بمعنى (خذ)، و (خذ) إنما يتعدى لمفعول واحد. ومذهب الفراء أن موضعه رفع على الفاعلية، وردّ هذا المذهب أيضاً بأن الكاف ليست من كنايات الرفع(1).

وذكر ابن عقيل أن من الكوفيين من يرى أن الكاف في (رويدك) ونحوه من اسم الفعل في موضع رفع(2).

والظاهر أن هذه الكاف حرف خطاب كما في ذلك ورويدك وأخواتها من أسماء الإشارة وأسماء الأفعال.

الفصل الثاني

العوامل

(1) ابن مالك: الستهيل ص213، ابن عقيل: المساعد 657/2، الرضي: شرح الكافية 69/2، السلسيلي: شفاء العليل 876/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 202/3، السيوطي: الهمع 125/5، الأزهري: شرح التصريح 198/2. وانظر رأي الفراء في : معاني القرآن 133/1، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 66/2، أبو حيان: البحر المحيط 125/4-126.

(2) ابن عقيل: المساعد 657/2.

العامل

قبل الشروع في بحث ما يتصل باختلاف النحويين الكوفيين في العوامل النحوية، لابد من إعطاء فكرة وجيزة عن العامل ونظريته في النحو العربي.

يرى بعض الدارسين المحدثين أن فكرة العامل دخلت في النحو العربي، وتسرّبت إليه عن طريق اتصال النحاة بالعلوم الوافدة، ولا سيما علم الكلام، وأن هذه الفكرة ألقت بظلالها على عقول النحاة الذين نقلوها بدورهم، وطبقوها على البحث النحوي في وقت مبكر(1).

فما من شك في أن قضية الإعراب في اللغة العربية، وصعوبة الأخذ به على غير العرب، هو الذي دفع النحويين إلى اختراع نظرية العامل، وقد بدأ النظر في العامل النحوي من منطلق صحيح واقعي يستهدف ربط الإعراب بقرينه لفظية. ويغلب على الظن أنه كان على هذا النهج لعصر أبي السود الدؤلي (ت 69 هـ) وخالفيه، إلا أنه راح يدخل في متاهات التقدير، ومآزق التأويل بعد أن جمعت المادة اللغوية، واستقرئت، وعثر على نصوص تخرج على الشيوع والاطراد. " فمنذ القرن الثاني الهجري نجد النحويين يحارون في عوامل بعض الظواهر الإعرابية، لأنهم أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص، فراحوا يحللون التراكيب، وتصرفاتها، ويربطون بين أجزائها ربطاً يرجعون فيه إلى المعنى تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى"(2) .

فالخليل بن أحمد يفيد كثيراً من فكرة العامل، ويأخذ بها(3)، وكذلك كان يفعل تلميذه سيبويه، فكان يعلل، ويقول بالعامل، ويرى أن إعراب الرفع والنصب والجر نتيجة من نتائج العامل النحوي(4) .

ونجد صداها أيضا عند متقدمي نحاة الكوفة(1) على نحو مستحكم ناضج كل النضج، مادةً ظلالها على كثير من جوانب النحو عندهم، وعملوا هم والبصريون على إدخال نظرية العامل في متاهات المعيارية، فاختلفوا، واحتدم خلافهم، وتركوا الباب مفتوحاً على مصراعيه، فلما أن هلَّ القرن الرابع الهجري، وجدنا نحاته يفلسفون العامل، ويشتطون في هذه الفلسفة، فيكثر عندهم الركون إلى التأويل، والتقدير في سبيل إسناد الحركة الإعرابية إلى عوامل مؤثرة حقيقية، حتى جاء العالم الفذّ، ابن جني (ت 392 هـ)، فسفّه أحلامهم وأقوالهم، وثار على منهجهم، ووقف في وجه الإغراق والإيغال في التقدير والتأويل، ورأى أن العمل من "الرفع والنصب، والجر،

---

(1) محمد عيد: أصول النحو ص241.
(2) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص202.
(3) مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد : أعماله ومناهجه ص239.
(4) سيبويه: الكتاب (هارون) 13/1.
(1) الفراء: معاني القرآن 196/1، 312/2، 338.

والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"(2) ، مما اصطلح على تسميته بالعوامل اللفظية أو العوامل المعنوية.

ويلقى رأي ابن جني قبولاً لدى ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) الذي اتبعه في ثورته على العامل، فراح يدفع ادعاء النحويين أن النصب والجر والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل معنوي، وعامل لفظي(3) . ويرد على سيبويه ادعاءه أن للألفاظ قوة في إحداث الإعراب(4) ، كما راح يرد على ابن جني رأيه السالف(5) ، وينكر أن يكون الإعراب منسوباً إلى ألفاظ بعينها، لأن ذلك في رأيه – باطل عقلاً وشرعاً (6) ، وخلص إلى أن "هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية"(7) . وثار ابن مضاء كذلك على أعمال النحاة في التعليل، فراح يزّيفها، وينكر عليهم العلل الثواني، والعلل الثوالث، ويلح على إلغائها(1) . ثم جاء المحقق الرضي الاستراباذي (ت 686 هـ)، وتابع ابن جني، وابن مضاء في ثورتهم على نظرية العامل، فأنكر أن يكون الإعراب نتيجة من نتائج العوامل النحوية: اللفظية والمعنوية، وأكدّ أن "الموجِد لعلامات المعاني هو المتكلّم"(2) .

ويأتي المحدثون، فيدعو بعضهم إلى الانصراف عن نظرية العامل في تصنيف أبواب النحو، ويدعو إلى منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات، ويتابع ابن جني والرضي في جعل علامات الإعراب من عمل المتكلّم(3) .

ويقف بعضهم الآخر ضد المحاولات التي استهدفت نظرية العامل، ومنعت التأويل والتقدير محتجاً بأن هناك عوامل لغوية من تطور ودوران في الاستعمال لا تحظر مثل هذه التأويلات والتقديرات التي تبتنى وفق أساس من فقه اللغة وشعور بالحسّ اللغوي، ومحتجاً بأن كثرة الاستعمال ينحو بالجملة إلى الاختصار الذي لا يخل بالمعنى أو ينحو بها إلى حذف بعض عناصرها التي تغنى عنها القرائن اللفظية، والحالية، فهو لا يمنع التأويل والتقدير على أساس من فهم الأساليب، أو إدراك للقرائن التي يخلفها الاستعمال علامات، ودلائل على الساقط

---

(2) ابن جني: الخصائص 109/1.
(3) ابن مضاء: الرد على النحاة ص85.
(4) المصدر نفسه ص86.
(5) المصدر نفسه ص86–87.
(6) المصدر نفسه ص87.
(7) المصدر نفسه ص87.
(1) المصدر نفسه ص 151.
(2) الرضي: شرح الكافية 25/1.
(3) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص50.

من الجملة، وأما ما يأخذه على النحويين فهو الذي بنوا عليه دراساتهم، وهو أساس قائم على أسس بحتة لا تتفق وروح الدرس اللغوي(4) .

ومهما يكن من الأمر، فإن نظرية العامل باقية ما بقي النحو العربي، وأنه من العسير التأثير فيها أو تغييرها، وقد بلغ شغف النحويين بالعامل والعوامل ذروته، فافتنّوا في بحثها وتصنيفها، وغالوا في تقسيمها وتفريعها حتى إنّ أحدهم تلطّف في بحثها، ووضع كتاباً في العوامل سماه (العوامل المائة)، يضمها قسمان رئيسيان: الأول عوامل لفظية، والآخر عوامل معنوية، وكل قسم ينقسم إلى أنواع الخ ...(1) .

وهكذا تصبح نظرية العامل " على الرغم من بدايتها البسيطة معرضاً للتناقض في دراسة النحو العربي إلى جانب إثارتها الخلاف بين المذهبين حيناً، وبين النحاة عامة حيناً آخر"(2) . وكانت عاملاً مؤثراً في كثير من الأحيان في إبعاد النحو عن الأخذ بالمنهج العلمي الوصفي الواجب اتباعه في الدراسة اللغوية، " فلا تكاد تقرأ باباً من أبواب النحو، إلا وجدته قد بدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو"(3) . ليس هذا فحسب، بل إنك لتجد اختلافهم هذا مستحكماً أيضاً في كل ما يتصل في هذا الباب أو ذاك من مسائل، وفروع.

لقد أخذ الكوفيون بفكرة العامل، وحرصوا على تطبيقها، وشغلت هذه الفكرة مساحة عريضة في مسائل الخلاف بينهم، تنفي أن يكونوا أقل احتفاء بنظرية العامل من البصريين، كما وصفهم كثير من الباحثين المحدثين(4) . فموقفهم من فلسفة العامل لم يكن ليتخلّف عن موقف البصريين كثيراً، فطالما حكموها في قضايا العربية، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل ومناقشة في الآراء. وكان اختلافهم في العوامل المعنوية والعوامل اللفظية: الأفعال والأسماء والأدوات. وسيعالج هذا الموضوع وفقاً لأبواب النحو مستقصى فيه الخلاف ما وجد، مرجئاً الحديث عن عمل الأدوات إلى فصل قادم إلا ما عرض منها في أثناء تناول عوامل أبواب النحو، إذ من الفضول تكراره مرة أخرى.

عوامل إعراب الفعل

رافع الفعل المستقبل

أجمع النحويون الكوفيون على أن الفعل المستقبل مرفوع، ثم اختلفوا في رافعه على أربعة مذاهب:

---

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص268.

(1) الجرجاني: العوامل المائة، نقلا عن: محمد عيد: أصول النحو ص 245 – 248.

(2) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص403.

(3) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص39.

(4) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص28، مهدى المخزومي: مدرسة الكوفة ص263، عبد الحميد طلب: تاريخ النحو وأصوله ص 281، حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي ص42.

1- الزوائد التي في أوله (حروف المضارعة)

مذهب الكسائي أن عامل الفعل المستقبل الزوائد الأربع (حروف المضارعة) التي في أوله، فيكون عامله لفظياً. واحتج بأنه كان قبل دخولها عليه مبنياً، وبعدها صار معرباً مرفوعاً، ولا بدّ له من عامل، فإحالته عليها أولى من إحالته على العامل المعنوي الخفي. وممن تابع الكسائي في رأيه من الكوفيين أبو بكر بن الأنباري يقول: "فإن قال قائل: فما الضمة التي في النون في (نستعينُ) فقل: هي علامة الرفع، وذلك أن الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوله في قول الكسائي فنستعين مرفوع بالنون التي في أوله، والضمه علامة الرفع"(1). ويقول: " وأما التاء التي تكون علامة التأنيث في الفعل فهي التي تكون في أول المستقبل دالة على الاستقبال رافعة له. كقولك: تقوم هند، وتقعدُ جُمْل"(2).

وناقش القدماء والمحدثون الكسائي في رأيه، وأجمعوا على بطلانه بثلاث حجج:

أ- الزوائد بعض المستقبل ومن تمام معناه، بدليل اختلاف معناه لو حذفت، ولا يجوز أن يعمل جزؤه فيه.

ب- انتصب الفعل المستقبل وانجزم بوجود هذه الزوائد.

جـ- كان ينبغي ألا تدخل على المستقبل عوامل النصب والجزم لامتناع اجتماع عاملين مختلفين على معمول واحد(1) .

2- التجرد من الناصب والجازم

لم تتفق المصادر النحوية على نسبة هذا الرأي، كما اتفقت على نسبة الرأي الأول للكسائي، وقد وجدته منسوباً فيها على النحو التالي:

أ- الكوفيون(2).

ب- أكثر الكوفيين(3) .

جـ- جماعة من الكوفيين(4) .

---

(1) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 153/1 وانظر : الأضداد ص153.

(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص185. وانظر: إيضاح الوقف والابتداء 268/1 و 822/2، الأضداد ص123. وانظر رأي الكسائي في: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن173/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 74 ص550، أسرار العربية ص28 -29، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 268/2 -269، ابن يعيش: شرح المفصل 12/7، السيوطي: الفرائد الجديدة 327/1، الهمع 273/2، الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص114.

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 74 ص550، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 247/2، الاسفراييني، فاتحة الإعراب ص16، الرضي: شرح الكافية 224/2، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص29.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 131/1، الاسفراييني: شرح الفريد ص172.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 74 ص550، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص16.

(4) السلسيلي: شفاء العليل 917/2.

د- بعض الكوفيين(5) .

هـ- الفراء وأصحابه(6) ، أو الفراء ومن تابعه(7) .

و- الفراء وغيره من حذاق الكوفيين(8).

ز- الفراء(9) .

ولم يقف الأمر عند اختلاف القدماء في نسبة هذا الرأي حتى جاء المحدثون، فتنازعوا هذه النسبة بينهم أيضاً. فالدكتور أحمد مكي الأنصاري يجعله من أراء الفراء البكر(1) ، على حين يرى الدكتور شوق ضيف أن أصل المذهب للأخفش وهو "أنه مرفوع لتعرية من العوامل اللفظية ثم جاء الفراء فأخذه، وحرفه بقوله: إنه مرفوع بتجرده من النواصب والجوازم"(2) .

وما يعنينا هنا أن للفراء رأياً مخالفاً لرأي أستاذه الكسائي، وقد أشار إليه في (معاني القرآن) حينما فسر قوله تعالى: (وإذا أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله)(3) ، يقول: " رفعت تعبدون، لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذفت الناصب رفعت، كما قال الله: (أفغير الله تأمروني أعبد)(4) قرأ الآية، أي قرأ القراء الآية – وكما قال: (ولا تمنن تستكثر)(5) وفي قراءة عبد الله: (ولا تمنن تستكثر) فهذا وجه من الرفع، فلما لم تأت بالناصب رفعت"(6) .

وقد وقف النحويون موقفين متعارضين من هذا الرأي: فريق صححه، وجعله أسلم المذاهب من النقص وأحقها بالاطراد(7) . فاختاره ابن مالك(8) ، وابن هشام(9) ، وابن الخباز(10) . وفريق ضعفه، لأنه يؤول إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، والأمر بعكسه، ولأنه يجعل عدم العامل عاملاً(11) .

---

(5) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 347/2

(6) ابن هشام: شرح قطر الندى ص57.

(7) الكنغراوي: الموفى ص114.

(8) السيوطي: الفرائد الجديدة 327/1، السيوطي: الهمع 273/2، الأهدل: الكواكب الدرية 68/2.

(9) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 173/1، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 268/2، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطى 314/1، الرضي: شرح الكافية، 231/2، السيوطي: الأشباه والنظائر 238/1.

(1) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص413.

(2) شوقي صنيف: المدارس النحوية ص169 وانظر ص98.

(3) سورة البقرة الآية 83.

(4) سورة الزمر الآية 64.

(5) سورة المدثر الآية 6.

(6) الفراء: معاني القرآن 53/1. وانظر 201/3، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 822/2 .

(7) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص109، السيوطي: الفرائد الجديدة 327/1.

(8) ابن مالك : التسهيل ص 228 .

3– التعري من العوامل اللفظية مطلقاً. ونسبه في الإفصاح –كما يقول السيوطي– للفراء والأخفش(1) . وفي هذا دلالة على أن الفراء، إن كان متابعاً للأخفش فهو متابع له في هذا الرأي لا في الرأي السابق، كما يدعي الدكتور شوقي ضيف.

4– المضارعة، أي مضارعته للاسم. وهو رأي ثعلب(2) ، أو رأي قوم من الكوفيين(3) . وقد أُفسد هذا الرأي، وأنه ليس بشيء؛ "لأن المضارعة أوجبت له جملة الإعراب، لا إعراباً مخصوصاً، وإنما اختص بنوع دون نوع بحسب العامل"(4) .

وقد يكون هذا الخلاف مما لا فائدة فيه ولا طائل تحته، وأجدر بالدراسات النحوية الابتعاد عنه، فهو من الدخيل في الدرس اللغوي. وهو في الوقت نفسه يكشف عن اهتمام الكوفيين بالعامل والقول به أكثر من البصريين، فهم لم يكتفوا بالقول بأن الفعل المستقبل معرب، ولكنهم تأولوا الإعراب، وجدّوا في التماس عامل له، مما ينفي أن يكون نحوهم نحواً وصفياً، وأن يكونوا أقرب إلى فهم طبيعة اللغة، ووصف مسائلها وصفاً ظاهرياً من البصريين، وإنْ كان لابد من إعطاء رأي في هذه المسألة فقد يستأنس برأي الفراء، وهو الرأي الذي صححه جماعة من النحويين، وأخذ به المعربون في العصر الحاضر.

ومما يتعلق برافع الفعل المضارع أن الفراء جعل (الخلاف) عامل رفع الفعل المضارع المعطوف على فعل مضارع منصوب في نحو قول الشاعر:

على الحكم المأتي يوماً إذا قضى قضيته أن لا يجورَ ويقصدُ

يقول السيوطي موجهاً رفع الفعل (يقصدُ): "قال الفراء: هو مرفوع على المخالفة"(1) أي أن الفراء لما لم يجد سبباً يعلل به ارتفاع الفعل (يقصد) على الرغم من أنه معطوف على فعل منصوب، قال: إنه مرفوع على المخالفة، مخالفة الفعل الأول في الحركة الإعرابية.

---

(9) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 268/2 –269.

(10) السيوطي : الفرائد الجديدة 327/1 .

(11) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص29، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 314/1، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 347/2، ابن يعيش: شرح المفصل 12/7.

(1) السيوطي: الهمع 164/1.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 269/2، الأشموني: شرح الأشموني 547/1، السيوطي: الهمع 274/2 .

(3) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 347/2.

(4) المصدر نفسه 347/2 وانظر : الأزهري: شرح التصريح 229/2.

(1) السيوطي : الأشباه والنظائر 238/1–239.

ناصب الفعل المستقبل

ينتصب الفعل المستقبل بعد عدد من أحرف العطف كالواو والفاء وأو بإضمار أن عند البصريين، وأما الكوفيون فرأيهم مختلف في هذه المسألة، على خمسة أقوال:

1– أن الفعل المستقبل منصوب بهذه الأحرف نفسها.

ونسب هذا الرأي:

أ– تارة للكوفيين(2).

ب– وتارة أخرى للكسائي ومن وافقه من أصحابه الكوفيين، أو بعض الكوفيين(3).

وذكر الشيخ ياسين أن المنقول عن الكوفيين أن الواو ناصبة للفعل المستقبل بنفسها أصالة لا أصل له، فليحذر، وإن كثر ناقلوه، وجل متلقوه(4).

2– أن الفعل المستقبل منصوب بالخلاف، أو بالصرف وهما بمعنى واحد ، "فقولهم نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء"(5) .

ولم تكن نسبة عامل الخلاف موحدة في مصادر النحو، بل كانت شتى. فهو منسوب للكوفيين(1)، وللفراء ومن وافقه(2)، وللفراء(3)، ولبعض الكوفيين(4) .

وأما مصطلح الصرف فقد نسب إلى الكوفيين تارة(5) ، وإلى البغداديين تارة أخرى(6) .

---

(2) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص49، المالقي: رصف المباني ص443، المرادي: الجنى الداني ص154.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 407/2، السلسيلي: شفاء العليل: 928/2، السيوطي : الهمع 117/4.

(4) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 238/2.

(5) الرضي: شرح الكافية 241/1. وانظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 276/1.

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 158/1 –159، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 76 ص557، الكنغراوي: الموفي ص117.

(2) السلسيلي: شفاء العليل 928/2، أبو حيان : ارتشاف الضرب 407/2، 416، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 296/3.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 21/7، الرضي: شرح الكافية 241/2، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص135، أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ص118.

(4) المرادي: الجنى الداني ص74، 157، الأشموني: شرح الأشموني 305/3.

(5) ابن السراج: الأصول (طبعة النجف) 197/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 75 ص555، أبو حيان: البحر المحيط 179/1، و521/7، ابن يعيش: شرح المفصل 378/6.

(6) ابن جنى : سر صناعة الإعراب 276/1.

والذي يظهر أن الخلاف أمر معنوي ناصب. ويعني عند من قال به أن المعطوف بهذه الأحرف صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، والسبب في حصول التحالف بينهما، أنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى أو معنى النهاية أو الاستثناء(7) .

ولم يرد عامل الخلاف في مصادر الكوفيين، وإنما ذكرت عاملاً آخر هو الصرف، الذي استعمله كثيرا الفراء وأبو بكر بن الأنباري.

ويشرح الفراء معنى الصرف، ويوضحه مراراً في (معانيه)، ويجعله تارة خاصاً بنصب الفعل المستقبل بعد واو المعية " فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا
كانت كذلك، فهو الصرف، كقول الشاعر:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، لذلك سمي صرفاً، إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله"(1). ولعل هذا ما جعل المتأخرين ينسبون إلى الكوفيين أنهم يسمون هذه الواو، واو الصرف(2) .

ويجعل الفراء الصرف تارة أخرى مشتركاً بين الواو وثم والفاء وأو، يقول: "والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّ في العطف، فذلك الصرف. ويجوز فيها الإتباع لأنه نسق في اللفظ، وينصب إذ كان ممتنعاً أن يحدث فيها ما أحدث في أوله، ألا ترى أنك تقول: لست لأبي إن لم أقتلك ، أو إنْ لم تسبقني في الأرض، وكذلك يقولون: لا يسعني شيء، ويضيق عنك، ولا تكر (لا) في يضيق، فهذا تفسير الصرف"(3). وفي هذا ردّ على الدكتور مهدي المخزومي الذي خص عامل الصرف عند الفراء بالفعل المستقبل الواقع بعد الواو والفاء المسبوقتين بجحد أو طلب(4).

---

(7) الرضي: شرح الكافية 241/2.

(1) الفراء: معاني القرآن33/1 –34. وانظر 115/1، 221، 235، 292، 408 و263/2 و24/3، 64

(2) ابن الخشاب: المرتجل ص 207، السكاكي: مفتاح العلوم (طبعة الحلبي) ص52، ابن هشام: المغني ص472 الإعراب في قواعد الإعراب ص93، الرضي: شرح الكافية 227/2، السيوطي : الإتقان 233/1، أبو حيان: البحر المحيط 142/2، و 52/7 حيث ذكر أبو حيان أن الكوفيين يجعلون واو الصرف ناصبة بنفسها، وهو سهو منه، فذلك مذهب الكسائي ومن وافقه ليس غير.

(3) الفراء: معاني القرآن 235/1–236 وانظر في الصرف عند أبي بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 118/1، 138، 139 و663/2، 691–692، 881–882.

(4) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ص135، 295.

وقد أثنى ابن جني على عامل (الصرف) وصححه من جهة، وذمه وأفسده من جهة أخرى. " أما الصحيح فقولهم الصرف أي يُنصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، وهو معنى قولنا أن الثاني يخالف الأول، فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد

له من ناصب مقتضٍ له، لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما ترفعها المعاني"(1) .

ورأى الدكتور مهدي المخزومي أن الصرف أو الخلاف من التجديد والإصلاح للنحو الذي أفسده البصريون بالقول بنظرية العامل(2) ، وجعله الدكتور عبد الفتاح الحموز أقل تكلفاً من إضمار أن(3) ، وأما الدكتور إبراهيم السامرائي فعدّه شيئاً لا يختلف عما ينكره المحدثون على البصريين، وأنه ليس هو النحو الوصفي المقبول في عصرنا(4) .

3– أن الفعل المستقبل ليس منصوباً بهذه الأحرف نفسها، ولا بالخلاف أو الصرف، وإنما لأن هذه الأحرف تدل على شرط فمعنى " هل تزورني فأحدثك: إن تزرني أحدثك، فلما نابت عن الشرط ضارعت كي فلزمت المستقبل، وعملت عمل كي"(5) وهو مذهب أبي العباس ثعلب.

4– أن الفعل المستقبل بعد هذه الأحرف لما لم يعطف على ما قبله لم يلحقه الرفع ولا الجزم، لأن ما قبله لا يخلو من أحد هذين الإعرابين، ولما لم يستأنف بطل الرفع أيضا، فلما لم يستقم رفع هذا الفعل ولا جزمه، لانتفاء موجبهما لم يبق له سوى النصب. وهو مذهب هشام بن معاوية(6) .

5– أن الظرف عامل نصب الفعل المستقبل بعد واو المعية. يقول أبو حيان في أثناء تفسيره قوله تعالى: (وتدلوا بها إلى الحكام)(7) : " وحكى ابن عطية أنه قيل (تدلوا) في موضع نصب على الظرف. قال: وهذا مذهب كوفي أن معنى الظرف هو

الناصب. والذي ينصب مثل هذا عند سيبويه أن مضمرة. انتهى. ولم يقم دليل قاطع من لسان العرب على أن الظرف ينصب فنقول به"(1) .

---

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب 276/1.

(2) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص 297.

(3) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 755/1.

(4) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص171.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 407/2 – 408. وانظر السيوطي: الهمع 130/4.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 407/2 – 408. السيوطي: الهمع 4/ 131–130.

(7) سورة البقرة الآية 188.

(1) أبو حيان : البحر المحيط 56/2.

وما في (معاني القرآن) للفراء أن (تدلوا) منصوب على الصرف لا على الظرف(2) ، كما نقل أبو حيان ولعل كلمة (الظرف) محرفة عن كلمة الصرف.

فهذه مذاهب خمسة للكوفيين في ناصب الفعل المستقبل بعد الواو والفاء وأو. ويبدو لي أن الأول منها هو الظاهر والأقرب إلى النحو الوصفي الذي نسعى إلى تحقيقه في عصرنا.

عمل المصدر(3)

وفي إعمال المصدر، واسم المصدر خلاف بين النحويين الكوفيين. والمصدر لا يخلو أن يكون مضافاً أو معرفاً بال أو منوناً.

فإن كان المصدر مضافاً عمل باتفاق من البصريين والكوفيين(4) ، حتى إن الفراء ليرى أعماله مضافاً أحسن من أعماله منوناً(3)، وقيل إن بعض الكوفيين لا يعمل المصدر بحال(6) مما يجعل المسألة مسألة خلافية بين الكوفيين.

وإن كان المصدر معرفاً فقد نقل عن الكوفيين أنهم لا يجوزون إعماله مطلقاً(7) ، ونقل عنهم منع المسألة في المفعول به فقط(8) ، غير أن ابن عقيل نقل عن ابن إصبع أن الفراء أجاز إعماله في المفعول وغيره، لكن على استقباح نحو: عجبت من الضرب زيد عمراً(1) .

وأما إن كان المصدر منوناً فنقل إجماع الكوفيين منع إعماله(2) ، كما نقل عن الفراء جواز إعماله في الفاعل(3) .

ومن يمنع إعمال المصدر من الكوفيين فيما بعده من اسم مرفوع أو منصوب

---

(2) الفراء: معاني القرآن 115/1 0

(3) يلحق الكوفيون المصدر واسم الفاعل بالأفعال، وكثيرا ما يسمون، الأول فعلاً والثاني فعلاً دائما، لذلك ألحقتها بعوامل الفعل. وانظر: حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص38-43.

(4) ابن عقيل: المساعد 234/2، الأزهري: شرح التصريح 63/2.

(5) ابن عقيل: المساعد 236/2.

(6) المصدر نفسه 234/2.

(7) المصدر نفسه 234/2، أبو حيان: البحر المحيط1/ 164، الأزهري: شرح التصريح 63/2.

(8) أبو حيان: البحر المحيط 467/4 و 255/5، 516-517.

(1) ابن عقيل: المساعد 234/2.

(2) المصدر نفسه 234/2، أبو حيان: البحر المحيط 164/2، السلسيلي: شفاء العليل 650/2.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 352/7، 407.

يلجأ إلى التأويل والتقدير، فيجعل ما بعده معمولاً لفعل مقدر من لفظ المصدر، وحجته في ذلك أن المصدر "إذا نون أو دخلت عليه الألف واللام تحققت له الاسمية، وزال عنه تقدير الفعل، فانقطع عن أن يحدث إعرابا. وكانت قصته قصة زيد وعمرو والرجل والثوب"(4) . وهو ما أخذ به ثعلب(5) .

وعلى الرغم من تمسك بعض الكوفيين بظاهر العبارة إلا أن بعضهم الآخر ليؤكد لنا من جديد ولعهم بالتقدير والتأويل والابتعاد عن النحو الوصفي المنشود، فأنت تراهم تركوا ظاهر النص، والتمسوا عاملاً مؤثراً لا وجود له فيما بعد المصدر.

ومما يتعلق بعمل المصدر عمل ما يسمى باسم المصدر، واسم المصدر إن كان ميمياً فكالمصدر في العمل اتفاقاً. وإن لم يكن ميمياً، وكان علماً نحو (يسار) و(فجار) و(برة) فلا يعمل اتفاقاً.

وإن لم يكن علما ولا ميمياً، وكان مأخوذاً من مواد الأحداث، أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثاب به، والعطاء لما يعطى، والدُهن لما يدهن به، والطحن لما يطحن، ونحو ذلك، ففي إعماله مطلقاً خلاف بين الكوفيين.

فالكسائي جوز إعماله إلا في ألفاظ ثلاثة هي: الدُهنُ والخبز والقوت، إذ منع أن يقال: عجبت من دُهنك لحيتك في كل يوم، ومن خبزك اليوم، ومن قوتك عيالك، والفراء أجاز ما منعه شيخة وأجاز غيره، وحكى عن العرب : أعجبني دُهن زيد لحيته. ونقل عن هشام أنه قال : لا تمتنع في القياس (1) .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا عمل المصدر مكنياً نحو: مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح. فقد نسب إلى الكوفيين أنهم يجيزون ذلك. ويحملون عليه قول زهير بن أبي سلمى:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم فيجعلون كناية المصدر(هو) عاملة في الجار والمجرور (عنها)(2) وأما من منع ذلك فقد خرجه على تعليق (عنها) بمحذوف،

---

(4) المصدر نفسه 64/1.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص207 –208.

(1) انظر في هذا الخلاف: الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص79، ابن هشام : أوضح المسالك 243/2، ابن عقيل: المساعد 241/2، السيوطي: الهمع 77/5 –78، الأزهري: شرح التصريح 270/1و64/2.

(2) ابن عقيل: المساعد 226/2، أبو حيان: البحر المحيط 176/3 و 47/6، النكت الحسان ص72 ابن هشام: شرح قطر الندى ص262، السيوطي: الهمع 65/5–66، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد 93/1، 266 وفيه أن الرماني تابع الكوفيين.

أي: أعني عنها أو بـ (المرجم) ضرورة(3) وهو ما أخذ به الكسائي، حيث ذكر عنه أبو بكر بن الأنباري أنه يجعل (عنها) من صلة المرجم(4) .

وحجة المانعين أنه لا دلالة في المصدر على الفعل إذا عمل مكنياً، لأن المكني لا يشتق منه، ولكنه عندما يكون مظهراً، يكون نائباً عن (أن وفعله) وفيه مادة الفعل(5) .

ومن هذا الباب أيضا أن الفراء من الكوفيين أجاز إعمال مصدر ظن في الأمر والاستفهام لأنهما يطلبان الفعل نحو : ظنك زيداً منطلقاً، أي: ظُنَّ ظنك، ومتى ظُنك زيداً منطلقاً؟ أي متى ظننت ظنّك؟ ومنع ذلك الجمهور(1) .

عمل الفعل الدائم (اسم الفاعل)

لقد وضع أغلب النحويين قيوداً صارمة على عمل الفعل الدائم، عمل الفعل المستقبل، إذا تجرد من (أل) وهي أن يدل على الحال والاستقبال أو الاستمرار، وهي الأزمنة التي يدل عليها الفعل المستقبل، وأن يكون معتمداً على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مبتدأ أو صاحب حال وألا يكون مصغراً وألا يكون موصوفا، تحول الصفة بينه وبين معموله.

أما النحويون الكوفيون، فلم يكونوا سواسية في الأخذ بهذه القيود، والتقيدّ بها. فمنهم من ألزم نفسه بها كالبصريين، ومنهم من تحرر منها.

1- عمله إذا كان ماضياً

اختلف الكوفيون في جواز إعمال الفعل الدائم إذا كان بمعنى المضي، وانقسموا فريقين:

فريق أجاز ذلك، ملغياً هذا القيد ومكتفياً بالشبه المعنوي الماثل بينه وبين الفعل، على الرغم من زوال الشبه اللفظي بينهما، محتجاً بنصوص فصيحة، كقوله تعالى : (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)(2) ، وقوله تعالى : (وجاعل الليل سكناً) (3) ، وقوله تعالى: (والله مخرج ما كنتم تعملون)(4) .

---

(3) ابن عقيل: المساعد 266/2.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص267. يعني بالصلة هنا متعلق الخافض والمخفوض. انظر الخلاف في المصطلح .

(5) أبو حيان: النكت الحسان ص92.

(1) ابن عقيل: المساعد 367/1، السلسيلي: شفاء العليل 399/1.

(2) سورة الكهف الآية 18.

(3) سورة الآنعام الآية 96.

(4) سورة البقرة الآية 72.

ونجد هذا القول منسوباً إما إلى الكسائي وحده " ولو قلت هذا ضاربٌ زيداً أمسِ بالتنوين، والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين، إلا الكسائي فإنه كان يجيزه"(1) ، وإما مقروناً إليه هشام(2) .

وفريق منع ذلك كالبصريين ، واشترط أن يدل الفعل الدائم على الأزمنة التي يدل عليها الفعل المستقبل، لأنه إذا كان بمعنى الماضي لم يكن ثمة توافق بينه وبين الفعل المستقبل في المعنى ولا بينه وبين الفعل الماضي في اللفظ، فأشبه بذلك الأسماء، فتعيّن خفض معموله على الإضافة.

ويمثل هذا المذهب الفراء الذي ردّ مذهب شيخه، واستقبح أن يعمل الفعل الدائم ماضياً. يقول في توجيه قوله تعالى: (إن الله بالغ أمره)(3) : "و (بالغٌ أمره). . وللإضافة معنى مضيّ من الفعل، فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى، فآثر الإضافة فيه. تقول: أخوك أَخَذَ حقه فتقول هاهنا: أخوك آخذُ حقّه، ويقبح أن تقول: آخذٌ حقَّه. فإذا كان مستقبلاً لم يقع بعدُ قلتَ: أخوك آخذٌ حقَّه عن قليل، وآخذُ حقّه عن قليل، ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتلٌ حمزة مبغّضاً، لأن معناه ماضٍ فقبح التنوين، لأنه اسم"(4) . ويقول في موضع آخر: " وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضياً، لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة فأما المستقبل فقولك: أنا صائم يومَ الخميس، إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ، قلت: أنا صائمُ يومِ الخميس. فهذا وجه العمل"(5) .

وإذا ردّ أغلب النحويين القدامى مذهب الكسائي، وأولوا ما احتج به، وأبعدوا في تخريجه من أجل تحقيق المجاراة اللفظية والمعنوية بين الفعل الدائم والفعل المستقبل، قَبِلَه بعضهم، وكان يميل إليه(1) . كما قبله المحدثون، لأنه تحرر من "القيود التي يعمل بها اسم الفاعل"(2) وهو الظاهر في هذه المسألة، فما في لغة

---

(1) الزجاجي: الجمل ص84 وانظر: ابن أبي الربيع الاشبيلي: البسيط في شرح الجمل 999/2، 1008، ابن مالك: التسهيل ص137، ابن هشام: أوضح المسالك 248/2، الرضي: شرح الكافية 279/1، و200/2، الكنغراوي: الموفي ص80.

(2) أبو حيان: البحر المحيط 186/4، و298/7، ابن هشام: المغني ص906، الأسنوي: الكوكب الدري ص243 السيوطي: الهمع 81/5، الأشباه والنظائر 175/1، الأهدل: الكواكب الدرية 132/2.

(3) سورة الطلاق الآية3.

(4) الفراء: معاني القرآن 420/2.

(5) المصدر نفسه202/2، وانظر: الكنغراوي: الموفي ص80.

(1) هو أبو عبد الله بن السمين ت756هـ، أبو حيان: تذكرة النحاة ص113.

(2) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ص36.

التنزيل من شواهد يعزّزه، ويقويه(3) ، وهو ما أميل إليه، وآخذ به، لأنه يُعدُّ في الحقيقة مذهباً مستحدثاً من آيات قرآنية كريمة، رغم ما وجد من اعتراضات وتأويلات وتخريجات(4) .

2- عمله غير معتمد على نفي أو استفهام أو صاحب حال أو موصوف أو موصول أو مبتدأ

وقد فارق الفراء مذهب الكوفيين الذين أجازوا أن يعمل الوصف، وإن لم يعتمد على شيء نحو: ضاربٌ زيداً عندنا، وقائم أخوك. يقول ثعلب: " قائم أخوك: قال: الفراء يجيزه، والكسائي لا يقوله إلا مع اسم. يعني إذا اعتمد على صاحب مبتدأ، والفراء يريد: من قائم فأخوك"(5) . ويقرن بعض ما سبق من مصادر إلى الكوفيين الأخفشَ. وظاهر ذلك أن مذهبه كمذهبهم. وهو في الواقع ليس كذلك، فثمة فرق بين مذهب الكوفيين ومذهب الأخفش، فالمرفوع بعد هذا الوصف عند الأخفش فاعل به، وعند الكوفيين مرفوع به على قاعدتهم المشهورة (الترافع). ويوافق الكوفيون الأخفشَ في التزام إفراده وتحرره من ضمير، ويجيزون إجراءه مجرى اسم جامد، فيطابق، كما يجيزون أيضاً جعله نعتاً منّوياً مطابقاً للآخر في الإفراد والتثنية والجمع، وإذا ذاك لا بدّ من مطابقة النعت، ويطلقون عليه (خلفاً)(1).

3- عمله مصغراً

وبالأخذ بهذا القيد افترق الكوفيون، واختلفوا، واختلف النقل عنهم أيضاً. فعلى حين نقل بعضهم جواز إعمال الفعل الدائم وإن صغر عن الكوفيين(2)، استثنى آخرون الفراء(3)، غير أن الزجاجي جعل ذلك مذهباً انفرد به الكسائي وخالف إجماع البصريين والكوفيين يقول: " ومما لا يجوز أن يُنعت الأسماء الجارية مجرى الأفعال في عملها . . على إجماع من النحويين البصريين والكوفيين أجمعين إلا الكسائي وحده، فإنه كان يجيز

---

(3) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 1268/2-1269.

(4) محمد سمير اللبدي: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ص199.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص313. وانظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 353/1، ابن عقيل: المساعد 194/2، الرضي: شرح الكافية 87/1 و 37/2-38، أبو حيان: النكت الحسان ص91، السيوطي: الهمع 6/2، و 81/5، الأزهري: شرح التصريح 158/1، الكنغراوي: الموفي ص80.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 26/2-27.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 554/1، أبو حيان: النكت الحسان ص 92.

(3) ابن عقيل: المساعد 191/2، السيوطي: الهمع 81/5، الأهدل: الكواكب الدرية133/2.

نعتها. . وكذلك يجيز تصغيرها، فيقول: هذا ضويرب زيداً، والنحويون يأبون ذلك كما ذكرت لك"(4). وقد أكد ذلك ابن خالويه وهو المعروف بميله إلى الكوفيين(5).

والذين منعوا عمل الفعل الدائم مصغراً احتجوا بعدم ورود ذلك عن العرب، وبأن التصغير وهو من خواص الأسماء، يفقد الفعل الدائم شبهه بالفعل المستقبل، بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه ولحمته فأوجبوا الإضافة عند التصغير.

والذين أجازوا ذلك أجازوه بناء على أن المعتبر شَبه لمعنى الفعل، لا للصورة، كما احتج الكسائي بإعمالهم "فعل التعجب مصغراً كما أعملوه مكبراً، فأجمعوا على إعماله قبل التصغير، هذا ضارب زيداً كما تقول: هذا يضرب زيداً "(1) ، وبقول العرب: أظنني مرتحلاً وسويراً فرسخاً.

ولكن النحويين ردوا ذلك، وأنه ليس بحجه، لأنه إنما عمل في الظرف(2) ، إلا ابن مالك الذي قواه مستدلاً بإعماله محوّلاً للمبالغة، اعتباراً للمعنى دون الصورة، وإلا النحاسَ الذي قاسه على التكسير(3) .

4- عمله منعوتاً

وإذا نعت الفعل، وكان النعت متأخراً عن معموله نحو: هذا ضارب زيداً مجيد، فلا خلاف بين الكوفيين في إعماله. ولكن اختلافهم يكون إذا نعت، ووقع نعته مقدماً على معمول المفعول به نحو: هذا ضارب مجيد زيداً. وقد تضاربت نقول النحويين عنهم في هذه المسألة على النحو الآتي:

أ – أجازها الكوفيون(4) .

ب – أجازها الكسائي وباقي الكوفيين، ومنعها الفراء كالبصريين(5) .

جـ – أجازها بعض الكوفيين(6) .

---

(4) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص262.

(5) ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص202، وانظر: ابن مالك: التسهيل ص136، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص165 السلسيلي: شفاء العليل 623/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 191/1، الاسفراييني: شرح الفريد ص337، الأزهري شرح التصريح 65/2، 66، الكنغراوي: الموفى ص80.

(1) ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص202

(2) ابن عقيل: المساعد 192/2.

(3) السيوطي: الهمع 81/5.

(4) أبو حيان: البحر المحيط 468/5 و 232/6، 440، النكت الحسان ص92

(5) ابن عقيل: المساعد 191/2، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد 231/1.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 437/2

د – أجازها الكسائي وحده " إلا الكسائي وحده، فإنه كان يجيز نعتها، لأنها وإن عملت عمل الأفعال فألفاظها ألفاظ الأسماء، فأجاز نعتها، كما يجيز تنوينها وخفضها"(7) . ويشهد لمذهب الكسائي قول الشاعر:

إذا فاقد خطباء فرخين رجّعت ذكرت سليمى في الخليط المزايل

غير أن المانعين الذين صحح مذهبهم ابن هشام(1) ، تمسكوا بأن نعته يبعده عن شبه الفعل، لذا تجب إضافته عندئذٍ، وأوّلوا البيت السابق بأن (فرخين) معمول لفعل مضمر يفسره (فاقد) والتقدير: فقدت فرخين. وهو كما ترى بعد عن ظاهر النص وجنوح إلى التأويل والتقدير الذي يشوّه النص الفصيح المسموع، "وأثر من آثار استبداد المجاراة اللفظية. . وليس إعمال اسم الفاعل (المنعوت) بالأمر النابي المستكره، لأن منع إعماله ليس قائماً على نبوٍ أو كراهةٍ، وإنما هو قائم على مراعاة المجاراة اللفظية المتوهمة"(2) .

ومما يتعلق بعمل الفعل الدائم عمله في المكني بعده، نحو : زيد مكرمك، والزيدان مكرماك، والزيدون مكرموك. فقد نسبت بعض مصادر النحو إلى الأخفش من البصريين وهشام من الكوفيين أن المكني في موضع نصب، وأن التنوين في (مكرمك) والنون في (مكرمك) و (مكرموك) حذفا لصون المكني عن الانفصال، لا للإضافة، والضمير في محل نصب، إذ لا دلالة على الخفض(3) .

غير أن الفراء عرض هذه المسألة في (معانيه)، وكان له فيها رأيان متناقضان. فأجاز – مرة– أن يكون المكني في موضع خفض، كما هو مذهب جمهور النحويين، وأن يكون في موضع نصب، كما هو مذهب الأخفش وهشام. يقول : "فإذا أضافوه إلى مكني قالوا: أنت الضاربُهُ، وأنتما الضارباه، وأنتم الضاربوه. والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد، والاثنين والجمع، ولو نويت بها النصب كان وجهاً. وذلك أن المكني لا يتبين فيه الإعراب، فاغتنموا الإضافة لأنها تتصل بالمخفوض أشد مما تتصل بالمنصوب، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال. وكان ينبغي لمن نصب أن يكون : هو الضارب إياه، ولم أسمع ذلك"(1) .

وبناء على ذلك يكون هشام تابعاً للفراء في هذا الرأي، لا منفرداً به وحده.

---

(7) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص262 وانظر : ابن مالك: التسهيل ص136، الاسفراييني: شرح الفريد ص337.

(1) الأهدل : الكواكب الدرية 133/2.

(2) أحمد بن قاسم البغدادي: رسالة في اسم الفاعل (مقدمة المحقق) ص35 .

(3) ابن مالك: الستهيل ص137، ابن عقيل: المساعد 201/2–202، الرضي: شرح الكافية 283/1، 284، السيوطي الهمع 84/5، الأزهري: شرح التصريح 69/2، الكنغراوي: الموفي ص81.

(1) الفراء: معاني القرآن 226/2.

وأما رأيه الآخر فمنعه نصب هذا المكني، واختياره الإضافة على النصب، وعده نصب هذا المكني من الشاذ، ومما تغلط فيه الشعراء. يقول موجهاً قوله تعالى: (قل هل أنتم مُطّلِعون فأطلع)(2) : "وقد قرأ بعض القراء (قال هل أنتم مُطْلِعونِ فأُطْلِعَ) فكسر النون. وهو شاذ؛ لأن العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكني عنه. فمن ذلك أن يقولوا: أنت ضاربي، ويقولون للاثنين أنتما ضارباي، وللجميع أنتم ضاربي، ولا يقولوا للاثنين: أنتما ضارباني ولا للجميع: ضاربوني، وإنما تكون هذه النون في فعل ويفعل مثل: ضربوني، ويضربني، وضربني، وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقول: أنت ضاربي، يتوهم أنه أراد هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة. . إنما اختاروا الإضافة في الاسم لأنه يختلط بما قبله، فيصير الحرفان كالحرف الواحد، فلذلك استحبوا الإضافة في المكني، وقالوا: هما ضاربان زيداً، وضاربا زيدٍ، لأن (زيداً) في ظهوره لا يختلط بما قبله، لأنه ليس بحرف واحد، والمكني حرف واحد"(3) .

وقد منع جمهور النحويين أن يكون موضع المكني نصباً، باعتبار المكني بالظاهر، فكما أن الظاهر يخفض إذا حذف منه التنوين، فكذلك المكني(4) .

عمل وزن الفاعل المشتق من العدد

واختلف النحويون الكوفيون في إعمال وزن الفاعل، المشتق من العدد، في موافقه نحو: هذا ثاني اثنين وثالثٌ ثلاثةً إلى عاشرٍ عشرةً على مذهبين:

1- المذهب الأول: مذهب الكسائي(1) وثعلب(2) أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني، ويجوز نصبه إياه، فيجوز: ثالثُ ثلاثةٍ وثالثٌ ثلاثةً، كما يجوز في : ضارب زيد جر زيدٍ ونصبه.

وفي سكوت بعض مصادر النحو عن قرن اسم (الكسائي) إلى ثعلب(3) ما يوهم أنه مذهب ثعلب وحده وهو ليس كذلك. فهذا ابن السكيت ينص صراحة على أن الكسائي صاحب هذا المذهب وأول من قال به: يقول: " أجاز الكسائي: عبد الله ثالثٌ ثلاثةً. وهذا خطأ في قول الفراء"(4) وبذلك يكون ثعلب تابعاً لا مبتكراً.

---

(2) سورة الصافات الآية 54

(3) الفراء: معاني القرآن 385/2 –386 .

(4) انظر: ابن عقيل: المساعد 202/2، السيوطي: الهمع 84/5.

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص655، ابن هشام: أوضح المسالك 224/3، أبو حيان: ارتشاف الضرب 367/1، السيوطي: الهمع 315/5–316، الكنغراوي: الموفي ص91.

(2) البطليوسي : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 223 ، ابن سيدة : المخصص 109/17 ، أبو حيان: النكت الحسان ص 170 ، الأزهري : شرح التصريح 276/2 ، الكنغراوي : المتوفي ص 91 ، السيوطي: الهمع 315/5 – 316 .

وقد ردّ هذا المذهب "لأنه لا يجوز أن يتأول فيه: عبد الله متممٌ ثلاثةً، لأنه هو أحد الثلاثة، فلا يجوز أن يكون متمماً لنفسه"(5) . أي لا يصح إعماله لأنه لا فعل له، إذ لم يقولوا: ثلثت ثلاثةً، بمعنى كنت واحداً منهم، فلما لم يستعمل منه فعل أعطي حكم الأسماء الجامدة التي حكمها أن تضاف لا أن تعمل، وضارع قولُك : ثالثُ ثلاثةٍ قولك: بعض ثلاثة ، ومثل هذا مما لا يعمل البتة. وقد قيل لثعلب : "إذا كنت تجيز هذا ثالثٌ ثلاثةً بالنصب ، فهل تجيز : ثلثت الثلاثة ، بمعنى كنت واحداً منهم ؟ فقال : نعم ذلك جائز على معنى أتممتهم ثلاثة وهذا شاذ عمّا عليه الجمهور"(1) .

2- المذهب الثاني: مذهب الفراء(2) منع إعماله ووجوب إضافته. يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (لقد كفر الذين قالوا إنّ الله ثالث ثلاثة)(3) : " يكون مضافاً، ولا يجوز التنوين في (ثالث) فتنصب الثلاثة "(4) . وقد نسب هذا المذهب إلى جمهور الكوفيين سوى ثعلب(5) ، وهو وهم كما سبق بيانه.

عمل صيغ المبالغة

ومما يتعلق بعمل الفعل الدائم عمل صيغ المبالغة.

فتكاد تجمع المصادر النحوية التي عدت إليها لتحرير هذه المسألة على أن الكوفيين يمنعون أن تعمل أمثلة المبالغة، وأن ما بعدها بإضمار فعل(6) . إلا الزجاجي الذي جعل ذلك مذهباً للفراء خاصة(7) وهو ما أكده أبو العباس ثعلب في مجالسه، غير أنه ضم إليه الكسائي. يقول: " لا يتعدى فعول ولا مفعال، وأهل البصرة يعدونه، والفراء والكسائي يأبيانه ألا من كلامين"(8). ويقول في موضع آخر : " أنت ضروب زيداً، يأباه

---

(3) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 223، السلسيلي: شفاء العليل575/2.

(4) أبو بكر بن الانباري : المذكر والمؤنث ، ص 655 .

(5) المصدر نفسه ، ص 655 .

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص224.

(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص655 .

(3) سورة المائده الآية: 73.

(4) الفراء: معاني القرآن 317/1. وانظر : الأزهري: تهذيب اللغة 59/15، ابن منظور: لسان العرب 122/3، و 34/8.

(5) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص223.

(6) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 561/1 –562، ابن مالك: التسهيل ص136، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 68/2، السلسيلي: شفاء العليل 624/2، أبو حيان: النكت الحسان ص62، البحر المحيط 434/5، ابن عقيل: المساعد 193/2، السيوطي : الهمع 87/5، الأشباه والنظائر 245/1، الأزهري: شرح التصريح 68/2.

(7) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص41.

(8) ثعلب: مجالس ثعلب ص124. ومعنى كلامه : (يأبيانه إلا من كلامين): أي يقدرون عاملاً آخر مناسباً بعد صيغة المبالغة.

أصحابنا، لأنه لا يتصرف، ومثله مضراب وضراب أيضاً. وأهل البصرة يجيزونه"(1) .

والغريب في الأمر أنْ يذكر ثعلب عن الفراء أنه منع إعمال صيغ المبالغة، وهو المشهور –غالباً– بترديد أقواله وأقوال شيخه الكسائي. فهذا الفراء في (معاني القرآن) ينفي جملة وتفصيلاً ما نسبه اللاحقون إليه وينص صراحة على إعمال صيغ المبالغة فيما بعدها. وهذه عبارته بتمامها عند تفسيره قوله تعالى : (لابثين فيها أحقابا)(2) : "حُدثْتُ عن الأعمش أنه قال: بلغنا عن علقمة أنه قرأ (لبثين) وهي قراءة أصحاب عبد الله . والناس بعد يقرؤون (لابثين) وهو أجود الوجهين؛ لأن (لابثين) إذا كانت في موضع تقع فتنصب كانت بالألف مثل الطامع، والباخل عن قليل. واللبِثُ: البطيءُ، وهو جائر كما يقال: رجل طمع وطامع ولو قلت: هذا طَمِع فيما قِبلَك كان جائزاً، وقال لبيد:

أو مِسْحَلٌ عَمِلٌ عضادة سَمْحَجٍ بسراتها نَدَبٌ له وكلوم

فأوقع عَمِل على (العضادة) ولو كانت عاملاً كان أبين في العربية. وكذلك إذا قلت للرجل: ضرّاب وضروب فلا توقعهما على شيء لأنهما مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعهما فَعَل، وأنشدني بعضهم:

وبالفأس ضرَّابٌ رؤوس الكرانف"(3) .

فأنت ترى الفراء قد نص على إعمال (عَمِل)، وهو من أبنية المبالغة، في الاسم المنصوب بعده (عضادة)، ولم يذكر أنه منصوب بفعل مضمر، كما توهم الناقلون، غير أنه عاد، وجعل عمل صيغتي (فّعال) و (فعول) فيما بعدهما، ضرورة شعرية، مما يحتاج إليه الشاعر.

وهذا ما تنبه إليه الرضي من قبلُ، حينما أشار إلى أن الفراء منع تقديم منصوب أبنية المبالغة عليها، فقال : "وهذا دليل على العمل لها عنده"(1) .

إذاً، فالفراء كالبصريين أجاز أن تعمل أمثلة المبالغة فيما بعدها، وإن فات شبهها اللفظي بالفعل، لِجَبْرِ المبالغة في المعنى ذلك النقصان. وأما حجة من منع إعمالها، فزوال الشبه الصوري الذي به شابه اسم الفاعل الفعل، ولأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة، إذ لا مبالغة في أفعالها. أي أن هذه الأمثلة فرع على أسماء الفاعلين، وأسماء الفاعلين فرع عن الفعل المستقبل، ولذلك ضعف عملها(2) .

---

(1) المصدر نفسه ص196.

(2) سورة النبأ الآية 23.

(3) الفراء: معاني القرآن 228/3، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 129/5.

(1) الرضي: شرح الكافية 202/2، وانظر : أبو حيان: تذكرة النحاة ص695.

(2) السيوطي: الهمع 87/5. وانظر: الرضي: شرح الكافية 202/2.

ويبدو أخيراً أن مذهب الفراء والبصريين أقوى، لأن السماع جاء بإعمال هذه الأمثلة نظماً ونثراً. وأن مذهب المانعين ضعيف، فلا قياس مع النص، ولا مبرر لرفض السماع، وبالتالي رفض ما يبنى عليه من قواعد وأحكام وتقدير عامل طارئ على النص ليعمل في الظاهر خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود كما يقول النحويون(3) .

عوامل المرفوعات

رافع الفاعل

لنحاة الكوفة أقوال متعددة في عامل الرفع في الفاعل، يحرم قسم كبير منها الفعل من أي عمل، ويجرده من هذه الوظيفة التي طالما أسندها النحويون إليه. وبعض هذه الأقوال معزوّ إلى قائله، وبعضها الآخر غُفْل دون عزْو. وهذا بيانها:

أ– الدخول في الوصف: أي كونه متلبساً بالفعل. وهو أقدم آراء الكوفيين في رافع الفاعل. وهو منسوب إلى شيخهم الكسائي(4) .

ب– الفاعلية أو معنى الفاعلية: المشهور في كتب النحو أنَّ خلفاً الأحمر صاحب هذا الرأي يقول صاحب الإنصاف : "وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية"(1) . ونسبه العكبري لبعض الكوفيين(2) ، وذكر ابن أبي الربيع الإشبيلي أنه مذهب الكوفيين(3) .

ولكن الزجاجي انفرد، ونسب إلى الكسائي ومن ذهب مذهبه من الكوفيين ومتأخري البصريين أن معنى الفاعلية يرفع الأسماء التي أسندت إلى غير أفعالها الحقيقية نحو: سقط الحائط، ومات زيد، وما قام زيد. يقول الزجاجي: " واختلف النحويون في رفع الأسماء بهذه الأفعال المستعارة نحو: تحركت النخلة، وسقط الحائط، ومات زيد، وما أشبه ذلك بأيّ شيء ترفع الأسماء ولا أفعال لها في الحقيقة؟. . . . . قال الكسائي ومن ذهب مذهبه: الأسماء ترفع بعد هذه الأفعال لأنها فاعلة في المعنى، فذهب إلى أن: ما قام زيد، بمنزلة: ترك القيام

---

(3) انظر السيوطي: الأشباه والنظائر 246/1

(4) الأشموني: شرح الأشموني 43/2، السيوطي: الهمع 253/2.

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11 ص79، وانظر هذا الرأي في المصادر الآتية منسوباً إلى خلف فقط، دون ذكر كلمة (من الكوفيين): أبو حيان: ارتشاف الضرب 180/2، السيوطي: الهمع 254/2، الأشباه والنظائر 239/1، الرازي: التفسير الكبير 54/1 .

(2) العكبري: التبيين مسألة رقم 36 ص263.

(3) ابن أبي الربيع الاشبيلي: البسيط في شرح الجمل 261/1.

زيد، وكذلك لم يقم عمرو، كذلك: ضُرب زيد، وشتم عمرو، وما أشبه ذلك لأنه في معنى عجز، ونكل عن الانتصار. فهو فاعل على هذا التقدير. . "(4) .

وقد رُدّ هذا المذهب لانعدام معنى الفاعلية فيما مُثّل من قبل. وبأن ذلك يفضي إلى عمل الشيء في نفسه، وذلك أن الاسم لا يكون فاعلاً إلا بنسبة الفعل إليه(5) .

جـ- الإسناد: أي أن الفاعل مرفوع بإسناد الفعل إليه، وأن كون الفعل مسنداً إلى الفاعل أدى إلى رفعه. ونجد هذا الرأي تارة منسوباً إلى هشام بن معاوية(1) ، وتارة أخرى نجده منسوباً إلى خلف(2) .

ورد هذا القول أيضاً، لأن العمل لا ينسب للمعنى، إلا إذا لم يكن هناك لفظ صالح للعمل، وهو هنا موجود، وهو المسند أي الفعل(3) .

د- إحداث الفعل: وهو قول بعض الكوفيين(4).

ورُد هذا القول كذلك بوجود فاعل في اللغة لم يحدثه الفعل نحو: انقطع الحبل، انكسر القلم، فالحبل والقلم، وما شاكلهما مرفوعان لأن كلاً منهما مسند إليه، ولو لم يفعل الفعل اختياراً، فالفاعلية معنى نحوي لغوي، لا معنى فلسفي معجمي(5) .

هـ- الفعل: ونسب هذا القول لبعض الكوفيين(6) . وقيل إنه مذهب الجمهور(7) ، على حين أشار بعض المحدثين إلى أنه مذهب البصريين وجمهور الكوفيين(8) ، وهو مذهب الفراء يقول : ". . . وإذا لم تر قبل (إلاّ) اسماً فاعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قام إلا زيد، رفعت زيداً لإعمالك قام، إذ لم تجد قام اسما بعدها"(9) .

---

(4) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص143.

(5) العكبري: التبيين مسألة رقم 36 ص265، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11 ص81، السيوطي: الهمع 254/2.

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 239/1، الهمع 254/2.

(2) ابن عقيل: المساعد 386/1، السلسيلي: شفاء العليل 412/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب180/2 الرضي: شرح الكافية 71/1.

(3) انظر: ابن عقيل: المساعد 386/1-387، السيوطي: الهمع 254/2.

(4) السيوطي: الهمع 254/2.

(5) مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص91.

(6) العكبري: التبيين مسألة رقم 36 ص263.

(7) السيوطي: الهمع 254/2.

(8) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص169.

(9) الفراء: معاني القرآن 167/1 وانظر 352/1، و 210/2.

وأيا ما يكن من الأمر، فإن الكوفيين لم يجردوا الفعل من عمله في الفاعل البتة، فهذا ثعلب يؤكد على ذلك، حتى إنه يجيز أن يعمل الفعل إذا دل على المشاركة في أكثر من معمول واحد الرفع، جاء في المجالس: " وقال أبو العباس: إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما، يقال: خاصم زيد عمرو. "(1) . وهذا غير مألوف إلا على وجه التبعية، ولذلك كان الفراء قد منعه من قبل(2) .

وقد وقف المحدثون إزاء هذه الأقوال الكوفية في عامل الرفع في الفاعل، ولا سيما تلك التي تهمل الفعل، وتحرمه العمل على طرفي نقيض: فريق أثنى على معظمها، لأنها ترى أن لا شأن للفعل " في رفع الفاعل، لأنّ رافعه متصيد من موقعه في الجملة، ومنزلته في التأليف" ودعا إلى الأخذ بمثل ذلك في " تفسير الظواهر النحوية، ومعاني الإعراب، لتحرير هذه الدراسة من القيود الثقيلة، التي كبلتها بها الفلسفة الكلامية منذ زمن مبكر، باتصال أصحابها بأصحاب الكلام، ومحاولتهم إخضاعها للمنهج الكلامي"(3) ، وفريق عاب ذلك على الكوفيين، ورأى أنه مما لا يمكن قبوله في عصرنا، وأن ما جاء به المخزومي، وإن بدا في ظاهره جديداً، شيء من ثقل وطأه العامل القديم(4) .

وإن دل هذا الخلاف في الخلاف في رافع الفاعل على شيء، فإنما يدل على سلطان العامل المستحكم والمستديم في مناهج النحويين ومذهبهم، وعلى أن الكوفيين أشد ولعاً، وأكثر حرصاً من البصريين في الأخذ بنظرية العامل، أضف إلى ذلك أنه خلاف لا طائل تحته ولا يجدي كبير نفع في اللغة، ولا يفيدها شيئاً. وإن كان لا بد من تبني رأي في هذه المسألة، فأيسر شيء أن نقول: لا ضير أن يرتفع الفاعل بما سبقه من فعل، فاعلاً كان في الحقيقة نحو: قام عمرو، أم لم يكن نحو: مات زيد، وضُرب بكر، وما قام محمد، فالأسماء لا ترفع بالأفعال لأنها فاعلة في الحقيقة، وإنما تقضي الصناعة النحوية أن يكون الفعل حديثاً عن المحدث عنه، وآلة ترفع ما شُغلت به، فاعلاً كان في الحقيقة أم لم يكن. فالعرب – كما يقول ثعلب: " تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني، ولا يفسد الإعراب المعنى. فإن كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب. . والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحق التقدمة، وذلك كقولك: مات زيد، فلو عاملت المعنى لوجب أن

---

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص417.

(2) انظر كلامه في توجيه قراءة قوله تعالى: (إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله) البقرة 229، إذ قرأها (يُخاف) : الفراء: معاني القرآن 145/1-146.

(3) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص278.

(4) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية: أسطورة وواقع ص175.

تقول: مات زيداً، لأن الله هو الذي أماته، ولكنك عاملت اللفظ، فأردت: سكنتْ حركات زيد"(1). ورحم الله أبا الفتح، عثمان بن جني حينما قال مؤكداً كلام الفراء وثعلب : " وعلى كال حال، فإنّ الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه"(2).

ومما يتعلق برافع الفاعل اختلاف الكوفيين في لغة ما يسمى (لغة أكلوني البراغيث). فقد ذهب بعض الكوفيين(3)، ومنهم أبو بكر بن الأنباري في قولٍ له(4) إلى أن الزيادة التي في الفعل حرف لا محل له من الإعراب، دال على التثنية أو الجمع، وأنها ليست اسماً، مستندين إلى ما ورد من ذلك كقول الشاعر:

يلومونني في اشترائي النخيـ ل أهلي فكلهم أَلَوَمُ

وقوله تعالى: (ثم عموا وصموا كثير منهم)(5)، وقوله : (وأسروا النجوى الذين ظلموا)(6) .

وقد رفض ذلك الفراء وأنكر نحو : قاما أخواك، وقاموا أخوتك على النحو المتقدم، وعدّ هذه الزيادة التي تلحق الأفعال أسماءً فاعلة، وما بعدها على إضمار عامل قال " . . ولما لم يجز : قاما أخواك ولا قاموا قومك لم يجز تثنيتهما ولا جمعهما. فإن قلت : أتجيز تثنيتهما في قول من قال: ذهبا أخواك؟ قلت: لا، من قبل أن الفعل واحد، والألف التي فيها كأنها تدل على صاحبي الفعل، والواو في الجمع تدل على أصحاب الفعل، فلما لم يستقم أن يكنى عن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبداً، لأن الذي فيه من الزيادة أسماء"(1) وقال في قوله تعالى : (فعموا وصموا كثير منهم)(2) : "أرادوا والله أعلم – عموا وصموا، ثم خصّ به الكثير بفعل مضمر"(3). وهو القول الثاني لأبي بكر بن الأنباري(4) .

ولست اتفق مع الفراء فيما ذهب إليه، فهذه اللغة كانت منهجاً في طيء وأزد شنوءة(5) ولها نظائر في الشعر والقرآن كما مرّ (6) والذي يشعر أن هذه الزيادة التي في الفعل حرف دال على الفاعل بعده، لا اسمٌ

---

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص131.
(2) ابن جني: الخصائص 433/2.
(3) الفارقي: الإفصاح ص355.
(4) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص 365-366.
(5) سورة المائدة الآية: 71.
(6) سورة الأنبياء الآية: 3. ومن المناسب أن أشير هنا إلى أن أبا حيان نقل عن ابن عطية في إعراب (الذين) وجوهاً كثيرة، ثلاثة عشراً وجها في الرفع، وثلاثة في النصب، وأربعة في الجر. انظر تذكرة النحاة ص697.

(1) الفراء: معاني القرآن 361/1-362، وانظر 120/2، 198.

(2) سورة المائدة الآية 71 .

(3) الفراء : المذكر والمؤنث ص 39 .

(4) أبو بكر بن الانباري : المذكر والمؤنث ص 365 – 366 .

(5) ابن هشام : أوضح المسالك 345/1 .

(6) نهاد الموسى : فيها قولان ص 41 – 42 .

فاعل أن الفراء نفسه ذكر أن من العرب من يجترئ بالضمة عن واو الجماع فيقول "في ضربوا: قد ضربُ، وفي قالوا: قد قالُ، وهي في هوازن وعليا قيس"(7) وإشارة الفراء إلى هذا الوجه مما يشعر أن العرب اعتبرت الواو حرفاً، فهم يقصرونه إلى الضمة، وعلى هذا فهو علامة، وليس مكنياً.

(7) الفراء : معاني القرآن 91/1 . وأشار إلى مثل هذا ثعلب في مجالسه ص 99 . وأبو بكر بن الأنباري في ايضاح الموقف والابتداء 271/1 .

عوامل المبتدأ والخبر

لم يكن الخلاف في العامل في باب المبتدأ والخبر مقصوراً على النحاة البصريين والكوفيين، وإنّما امتد وبسط سلطانه بين الكوفيين أنفسهم، فتعددت مذاهبهم في هذه المسألة، وتشعّبت تبعاً لأحوال المبتدأ والخبر في تأليف الكلام وتركيبه.

1- الترافع: إذا كان المبتدأ اسماً وخبره اسم، لا (فَعَل) أو (يَفْعَلُ)، فالعامل عند الكسائي، والفراء، كما يقول المحقق الرضي(1)، أو عند الكوفيين كما يقول غيره(2) في كل منها الأخر، لأن كل واحد منهما صار عمدة بصاحبه، ولا ينفك عن الآخر، ويسمون ذلك الترافع.

وقد وجدت الفراء وثعلباً وأبا بكر بن الأنباري يقولون بمبدأ الترافع في مواطن كثيرة في كتبهم(3) . مما ينفي أن يكون هذا مذهب الكسائي، والفراء وحدهما، كما صرح الرضي.

وقد قوى الرضي مذهب الترافع (4) و اختاره ابن جني وأبو حيان(5) والسيوطي(6) ، ودفعه ورده أبو اسحق الزجاج وغيره، لأن الكوفيين يجعلون كل واحد منهما عاملاً معمولاً في حال واحدة من جهة واحدة، فيؤول القول بالترافع إلى الدور المحال، كما يؤول إلى أن يكون المبتدأ مرفوعاً بشيء يجري على اللسان قبل النطق به(1) .

2- الرفع بعائد الذكر: أشرت قبل قليل إلى مبدأ الترافع، وقلت إن الكوفيين يقولون به إذا ابتدأت باسم بعده اسم ولم يكن بعده (فَعَل) أو (يَفْعلُ). وأما إذا كان بعد المبتدأ (فَعلَ) أو (يفعل) فالمبتدأ يرتفع بعائد الذكر

---

(1) الرضي: شرح الكافية 21/1-22.

(2) ابن جني: الخصائص 166/1، العكبري: التبيين مسألة رقم 27 ص225، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 5ص44، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص122، ابن يعيش: شرح المفصل 84/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 28/2-29، السيوطي: الهمع 9/2، الأشموني: شرح الأشموني 90/1 ·

(3) انظر : الفراء : معاني القرآن 1/ 12، 13، 46، 51 و . . و 59/2، 76، 78. . . و 16/3 ,6، 112، 18 . . . ثعلب : مجالس ثعلب ص 20، 389، 558، أبو بكر بن الأنباري : الزاهر 149/1 ، المذكر والمؤنث ص 223، 284، إيضاح الوقف والابتداء 122/1 ، 325، 326 .

(4) الرضي : شرح الكافية 1/ 21 .

(5) أبو حيان : ارتشاف الضرب 29/2 .

(6) السيوطي : الهمع 9/2 .

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص122-123، أبو البركات الأنباري. الإنصاف مسألة رقم 5ص44.

هذا حسب مواقعه. هذا هو مذهب الكوفيين(2) ، وقد وجدت هذا القول عند الفراء(3) وعند أبي بكر بن الأنباري(4) ، ولم أجد ذلك عند ثعلب، مما يحملني على جعله مخالفاً للكوفيين في هذه السبيل.

وحقيقة هذا العامل عند الكسائي كما يحكيها الفراء عنه "أنك إذا ابتدأت باسم بعده اسم رفعت كلاً منهما بصاحبه، أو بعده (فَعَل) أو يَفْعلُ) فيما عاد من ذكره، لا بـ (فعل) أو (يفعلُ) لأنهما مشغولان بما فيهما من نية الكفاية. قال الفراء: قلت له: عبد الله قام أبوه، أتجيز رفع الأول بما عاد عليه من ذكره، والأب بقام ويقوم؟ قال: نعم، أجيز أن يرفع الأول بكل ما يعود من ذكر، وإن كان خفضاً أو نصباً"(5) .

وأما حقيقته عند الفراء، فتبدو غامضة، مضطربة. فمرة يجعله الضمير الظاهر(6) ، ومرة أخرى يجعله (العائد)، وحينما سئل ما معنى العائد؟ فسره بأنه

معنى لا يظهر ، كما ينقل عنه صاحب (الإنصاف) في مناظرته للجرمي(1) . ويشترط الفراء لصحة القول بعائد الذكر أن يكون بعد المبتدأ (فِعْل) وقع على راجع ذكره. يقول مفسراً قوله تعالى: (يغشى طائفة منكم، وطائفة قد أهمتهم أنفسهم): (2) " ترفع (الطائفة) بقوله (أهمتهم) بما رجع من ذكرها، وإن شئت رفعتها بقوله (يظنون بالله غير الحق). وإذ رأيت اسماً في أوله كلام وفي أخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب، فمن ذلك قوله: (والسماء بنيناها بأيدٍ)(3) ، وقوله: (والأرض فرشناها فنعم الماهدون)(4) ، يكون رفعاً ونصباً، فمن نصب جعل الواو كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل، ومن رفع جعل الواو للاسم، ورفعه بعائد ذكره"(5) أي أن المبتدأ لا يرفع بما عاد من ذكره إلا إذا كان بعده فعل وقع على راجع ذكره. وهذا ما تؤكده أمثلته وأمثلة أبي بكر بخلاف ما ذكرته بعض مصادر النحو حينما جعلت أحد مذهبي الكوفيين في رافع المبتدأ عائد ذكره من الخبر مطلقاً، لاشتراطهم – أي الكوفيين– الضمير في الخبر الجامد، وهذا ما أشار إليه أبو حيان، بقوله : "

---

(2) ابن جني: الخصائص 328/1، أبو البركات: الإنصاف مسألة رقم 5 ص49، العكبري: التبيين مسألة رقم 27 ص225، أبو حيان: ارتشاف الضرب 29/2، الرضي: شرح الكافية 87/1، السيوطي : الهمع 9/2.

(3) الفراء: معاني القرآن 295/1، 306 و26/2، 51، 77، 99، 244، 255 و9/3.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص45، 566، المذكر والمؤنث ص186 إيضاح الوقف والابتداء 326/1 و556/2، و 59، 597، 620.

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص366.

(6) الفراء: معاني القرآن 255/2.

(1) أبوالبركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 5ص49.

(2) سورة آل عمران الآية 154.

(3) سورة الذاريات الآية47.

(4) سورة الذاريات الآية 48.

(5) الفراء: معاني القرآن 240/1–241.

وذهب الكوفيون إلى أن كلاً منهما رفع الآخر، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك، وقيده غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر أي الذي في الخبر، فان لم يكن ثمَّ ذكر ترافعا، أي رفع كل واحد منهما الآخر"(6) .

ويشترط الفراء لصحة القول بالرفع براجع الذكر أن يكون المبتدأ معرفة، أو نكرة جواباً لسؤال، وإلا فلا تصح عنده المسألة. يقول معلقاً على قوله تعالى : (سورة أنزلناها)(1) : "ترفع السورة بإضمار هذه سورة أنزلناها، ولا ترفعها براجع ذكرها، لأن النكرات لا يبتدأ بها قبل أخبارها، إلا أن يكون ذلك جوابا، ألا ترى أنك لا تقول: رجل قام(2) ، إنما الكلام أن تقول: قام رجل. وقبح تقديم النكرة قبل خبرها أنها توصل ثم يخبر عنها بخبر سوى الصلة، فيقال: رجل يقوم أعجب إليّ من رجل لا يقوم، فقبح إذ كنت كالمنتظر للخبر بعد الصلة وحسن في الجواب، لأن القائل يقول من في الدار؟ فتقول: رجل وإن قلت: رجل فيها فلا بأس، لأنه كالمرفوع بالرد لا بالصفة"(3) .

ولم يتعرض الكسائي ولا الفراء في (معانيه) ولا غيرهما من الكوفيين لعامل المبتدأ إذا كان بعده جملة اسمية وهو ما أشار إليه أبو حيان(4) .

وقد وصف بعض المحدثين هذا العامل بأنه إبعاد في تقدير العامل في المبتدأ، وأنه تكلف شديد(5) .

3– الابتداء: وإن كان الكوفيون عامه، قد خالفوا البصريين في رافع المبتدأ، فإن شيخيهما نزعا إلى نحو شيوخهم البصريين، فأخذا بعامل الابتداء، وقالا به. يقول أبو جعفر النحاس في توجيه إعراب قراءة (ثلاث) بالرفع من قوله تعالى: (ثلاث عورات لكم)(6) : "والرفع عند الكسائي بالابتداء، والخبر عنده ما بعده، ولم يقل بالعائد، وقال نصاً بالابتداء"(7) . ويقول الفراء عند كلامه على قوله تعالى : (ألم تر إلى الذين بدّلوا نعمة الله كفراً، وأحلو قومهم دار البوار، جهنم يصلونها)(1) : " وقوله: (جهنم يصلونها) منصوبة على تفسير (دار البوار)

---

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/28–29.

(1) سورة النور الآية: 1 0

(2) ذكر البطليوسي أن الفراء يجيز الابتداء بالنكرة نحو: رجل قام، وأن هشاماً رده بقوله : "ليس من كلام العرب أن تكون النكره بعدها فعلها" يريد أن العرب لا تقول: رجل قام، إنما يقولون: قام رجل. انظر: إصلاح الخلل الوقع في الجمل ص262 وكلام الفراء السابق ينفي ما نسب إليه.

(3) الفراء: معاني القرآن 2/243–244.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة 366.

(5) شوقي صنيف: المدارس النحوية ص168.

(6) سورة النور الآية 58.

(7) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/147.

(1) سورة إبراهيم الآية 28، 29.

فرد عليها، ولو رفعت على الائتناف إذا انفصلت من الآية، كان صواباً، فيكون الرفع على وجهين : أحدهما الابتداء، والآخر أن ترفعها بعائد ذكرها"(2) .

4– الرفع بالضمير الذي في الصفة أو المحل: وإذا كان المبتدأ اسماً ظاهراً مرفوعاً وخبره خافضاً ومخفوضاً نحو (الحمد لله) ففي رافع هذا المبتدأ خلاف بين الكسائي والفراء، فهو عند الكسائي مرفوع بالضمير الذي في الصفة (اللام) جعلها بمنزلة الفعل، وعند الفراء مرفوع بالمحل (اللام) جعلها بمنزلة الاسم لأنها لا تقوم بنفسها(3) .

5– الخلاف: وإذا كان خبر المبتدأ ظرفاً، أو خافضاً ومخفوضاً وتقدم عليهما المبتدأ نحو: زيد خلفك، وبكر في الدار، ففي عامل الخبر خلاف بين نحاة الكوفة على مذهبين.

الأول: أن العامل فيهما الخلاف أو المخالفة. وهو مذهب الكوفيين(4) أو مذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين إلا ثعلباً، وهو صاحب المذهب الثاني، إذ ذهب فيه أن المحل ينتصب بفعل محذوف، والمحل نائب عنه، فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل(5) ورأي ثعلب هذا يشبه إلى حدٍ بعيد رأي الكسائي السالف الذكر(6) .

ولم يرد عامل الخلاف في مصادر الكوفيين الموجودة لدي، في حدود ما أعلم، وهم يعنون به أن خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، أو خافضاً ومخفوضاً أعطي الخبر حركة إعرابية تخالف الرفع الواقع في المبتدأ، لأن الخبر لا يعطى حركة الرفع كالمبتدأ، إلا إذا ساواه في المعنى، فإذا قلت: محمدٌ شجاعٌ. فشجاع في المعنى هو محمد. وعليه كانت حركتهما واحدة هي الرفع، وإذا قلت: محمد خلفك، فخلفك ليس هو المبتدأ في المعنى، لذا ينصب على الخلاف، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر(1) .

وقد أفسد القدماء عامل الخلاف وردّوه بأنه لو أوجب النصب لجاز نصب المبتدأ لأنه مخالف للخبر، ونصب كل شيء خالف غيره، وهذا لا سبيل إليه(2) . وصححه بعض المحدثين، لأنه يدل في مجمله على نظرة

---

(2) الفراء: معاني القرآن 77/2 وانظر 198/1.
(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 169/1، وانظر: الزجاجي اللامات ص65.
(4) ابن هشام: المغني ص566، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص123، 246، ابن يعيش: شرح المفصل 91/1 الرضي: شرح الكافية 92/1، السلسيلي: شفاء العليل292/1، ابن عقيل: المساعد136/1، السيوطي: الهمع 21/2.
(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 54/2، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 29 ص245، العكبري: التبيين مسألة رقم 60ص376–378.
(6) الرأي رقم 4.
(1) حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص107.
(2) العكبري: التبيين مسألة رقم 60 ص376، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص123.

لغوية واعية، بجعله الحركة الإعرابية تابعة للمعنى وخاضعة له، لا خاضعة للإعراب وتابعه له(3) ، ولأنه يكفينا عناء التأويل والتقدير في التركيب ويخلّصنا من كثير من مجادلات النحويين القدماء التي أثقلت النحو، وجعلته عسيراً على الناشئة المتعلمين(4) .

وقد قال بعض الكوفيين بعامل الخلاف في مسألة: ضربي زيداً قائماً: نقل عن الكوفيين اتفاقهم على أن المصدر (ضربي) مبتدأ، وأن له خبراً على خلافٍ بينهم في تعيين هذا الخبر، واضطراب في النقل عنهم. فالخبر عندهم جميعاً(5) ، أو عند بعضهم(6) ، ليس هو الحال(قائماً)، وإنما هو محذوف مقدر تقديره: ثابت أو واقع أو كائن أو موجود. ونقل عن الكسائي والفراء وهشام أن الحال نفسها هي الخبر، وليست سادة مسده، ولكن "لما لم يكن عين المبتدأ، لأن القائم هو زيد لا الضرب. فلما كان خلافه انتصب على الخلاف، لأن الخلاف عندهم يوجب النصب"(1).

ومما يتعلق بعامل الخلاف، أيضاً قول بعض الكوفيين إن (أفعل) في أسلوب التعجب في نحو قولك: ما أحسن زيداً، اسم خبر للمبتدأ (ما)، إلا أنه نصب على الخلاف، لأنه مخالف للمبتدأ وليس هو في المعنى، بناء على قولهم: إنّ مخالفة الخبر للمبتدأ تقضي نصب الخبر كما انتصب: زيد عندك، وعمرو خلفك، لأنهما مخالفان للمبتدأ(2) ونسب هذا المذهب أيضا للكوفيين(3).

وأما الكسائي وهشام فيذهبان إلى أن (أفعل) في التعجب فعلٌ ماض مبنى كغيره من الأفعال الماضية(4). ونسب هذا المذهب أيضا مرة للكسائي وحده(5) ومرة أخرى لبعض الكوفيين(6).

6- الرفع بالظرف: وأما إذا تقدم الظرف أو الخافض والمخفوض على اسم مرفوع، معرفة كان أم نكرة، ولم يكن قبلهما ما يعتمدان عليه كجحد أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو:

---

(3) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص177.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص297.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 340/2، الرضي: شرح الكافية 105/1، السيوطي: الهمع 46/2.

(6) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص114.

(1) السيوطي: الهمع 45/2.

(2) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 18/3، السيوطي: الهمع 56/5، الأزهري: شرح التصريح 87/2-88 الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص87-88.

(3) السيوطي: الهمع 56/5.

(4) الأزهري: شرح التصريح 87/2-88.

(5) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 18/3.

(6) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 18/3.

خلفك بكرٌ أو رجلٌ، وفي الدار محمدٌ أو رجل، ففي رافع هذا الاسم خلاف بين نحاة الكوفة، واضطراب في نقل هذا المذهب.

فعلى حين يعزو كثير من مصادر النحو إلى الكوفيين أن الظرف أو الخافض و المخفوض يرفعان ما بعدهما على الفاعلية ، كما يرفع الفاعل فعله، وإن لم يعتمدا على شيء قبلهما(1) ، يعزو بعضها الآخر إليهم، أيضا، هذا الوجه ووجها آخر هو الرفع على الابتدائية كما هو مذهب البصريين(2) ، ولعل هذا الوجه الأخير مذهب بعضهم، لا كلهم وأما الكنغراوي فشذّ وجعل (الخلاف) عاملاً فيهما، وعليه فالمسألة عنده كالمسألة السابقة(3) ، ولعل ذلك سهو منه.

وأما صاحب (الإنصاف) فقد تعارض نقله عن الكوفيين، ففي سادس مسائل (إنصافه) التي تتضمن الخلاف في رافع الاسم بعد الظرف والخافض والمخفوض، ذكر أن الكوفيين يرفعون ما بعده، كما يرتفع الاسم بالفعل. ويقدرون في : أمامك زيد: حل أمامك " فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل"، مع نقله في المسألة التاسعة والعشرين حينما نسب هذا المذهب لثعلب وحده. يقول" ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وعمرو وراءك، وما أشبه ذلك. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب، لأن الأصل في قولك: أمامك زيد: حل أمامك زيد، فحذف الفعل وهو غير مطلوب. واكتفى بالظرف منه، فبقى منصوباً على ما كان عليه الفعل".

وبالرجوع إلى ما بين يدي من مصادر كوفية لاستفتائها في هذه المسألة، وجدت الفراء وثعلباً وأبا بكر بن الأنباري ينصون غير مرة أن الظرف أو الخافض والمخفوض يرفعان ما بعدهما، من دون أن يوضحوا حقيقة هذا الرفع، أو يعللوه يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (وعلى أبصارهم غشاوة)(4) : "ورفعت الغشاوة بـ على"(1) . ولعل الخليل بن أحمد أول من قال بهذا العامل (الظرف). فقد ذكر أبو حيان في (تذكرة النحاة)، نقلاً عن كتيّب في النحو لقطرب، اسمه : (جماهير الكلام) أن الخليل بن أحمد كان يرى أن زيداً من قولك:

---

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسالة رقم 6 ص51، أسرار العربية ص71، العكبري: التبيين مسألة رقم 29 ص233–234، أبو حيان: البحر المحيط 483/2، ارتشاف الضرب 43/2، السيوطي : الهمع 45/2.

(2) السيوطي: الهمع 132/5.

(3) الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص30.

(4) سورة البقرة الآية7 .

(1) الفراء: معاني القرآن 13/1 وانظر 457/1 و6/2، ثعلب: مجالس ثعلب ص77، 389، أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء: 495/1، 447، و571/2، 619.

عندك زيد، مرفوع بالظرف(2) ، وأشير أيضا إلى أن الأخفش(3) وأبا العباس محمد بن يزيد المبرد(4) ، ذهبا مذهب الخليل، وجمهور الكوفيين في هذه المسألة.

7– الرفع بحروف الهجاء: ومما يتصل بباب العامل في المبتدأ والخبر: اختلاف الكوفيين في العامل في الاسم المرفوع بعد حروف الهجاء، وبخاصة تلك التي تفتتح بها بعض سور القرآن الكريم، كقوله تعالى: (آلمص كتابٌ أنزل إليك)(5) وما أشبهه.

فالكسائي يضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها، ويرفع ما بعدها بإضمار (هذا) أو (ذلك) وهو مذهب البصريين، والفراء يفصّل في ذلك، فإذا كانت هذه الأحرف علماً للسورة، وكان بعدها اسم مرفوع، رفعت بما بعدها، ورفع ما بعده بها (الترافع) وإذا لم يكن بعدها ما يرافعها كقوله تعالى: (يس والقرآن الحكيم)(6) وما أشبهه أضمر لها ما يرافعها، وأما إذا عُلم المقصود من هذه الحروف، وكان بعدها اسم مرفوع، رفع هذا الاسم بمضمر لا بها، نحو قوله تعالى: (كهيعص ذكر رحمة ربك عبده زكريا)(7) ، إذ قيل : إنه مفسر لأسماء الله، فقيل: الكاف من كريم، والهاء من هادٍ والعين والياء من عليم، والصاد من صدوق وإلا فهي مرفوعة بما بعدها أي إذا لم تُفسَّر. وقد وضح الفراء مذهبه هذا، وذكر خلافه مع أستاذه في (معانيه) من دون أنْ يرد رأي شيخه، بل على العكس من ذلك فقد قبله، وأخذ به. يقول الفراء في فواتح كلامه عند تفسير سورة الأعراف: " قلت: أرأيت ما يأتي بعد حروف الهجاء مرفوعاً مثل قوله (آلمص كتاب أنزل إليك) ومثل قوله: (آلم تنزيل الكتاب)(1) ، وقوله: (آلر كتاب أحكمت آياته)(2) . وأشباه ذلك. بم رفعت الكتاب في هؤلاء الأحرف؟ قلت: رفعته بحروف الهجاء التي قبله، كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً. . وقد قال الكسائي: رفعت (كتاب أنزل إليك) وأشباهه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار (هذا) أو (ذلك) وهو وجه. وكأنه إذا أضمر (هذا) أو (ذلك) أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها قبلها، لأنها لا تكون إلا ولها موضع.

---

(2) أبو حيان: تذكرة النحاة ص418.

(3) العكبري: التبيين مسألة رقم 29 ص233–234، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 46/1/، 98، و164/2، 194.

(4) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص103.

(5) سورة الآعراف الآية 1.

(6) سورة يس الآية 1، 2.

(7) سورة مريم الآية 1 ، 2.

(1) أول سورة السجدة.

(2) أول سورة هود.

قال: أفرأيت ما جاء منها ليس بعده ما يرافعه، مثل قوله: حم عسق ويس، وق، وص، مما يقل أو يكثر ما موضعه إذ لم يكن بعده مرافع؟ قلت: قبله ضمير يرفعه. . وقد قيل في (كهيعص): إنه مفسر لأسماء الله، فقيل: الكاف من كريم، والهاء من هاد، والعين والياء من عليم، والصاد من صدوق، فإن يك كذلك (فالذكر) مرفوع بضمير لا بـ (كهيعص) وقد قيل في (طه) إنه: يا رجل فإن يك كذلك فليس يحتاج إلى مرافع لأن المنادى يرفع بالنداء، وكذلك (يس) جاء فيها: يا إنسان، وبعضهم: يا رجل، والتفسير فيها كالتفسير في طه"(3) .

ويقول في موضع آخر مفسراً قوله تعالى: (آلر كتاب أحكمت آياته)(4): "رفعت الكتاب بالهجاء الذي قبله كأنك قلت: حروف الهجاء هذا القرآن، وإن شئت أضمرت له ما يرافعه كأنك قلت: آلر هذا الكتاب"(1) .

وأشار إلى هذا الخلاف أبو جعفر النحاس، فبيّن مذهب الكسائي والفراء في ذلك، وذكر أن أبا إسحق الزجاج رد قول الفراء وخطأه من ثلاث جهات " منها أنه لو كان كما قال لوجب أن يكون بعد هذه الحروف أبداً (كتاب)، وقد قال الله عز وجل : (آلم الله لا إله إلا هو)، ومنها أنه لو كان كما قال ما كانت (آلم) في غير موضع، وكذا (حم). ومنها أنه أضمر شيئين، لأنه يحتاج أن يقدر (آلم) بعض حروف كتاب: أنزل إليك، ولا يكون هذا كقولك ا ب ت ث ثمانية وعشرون حرفاً لان هذا اسم للسورة كما تقول: الحمد سبع آيات. والدليل على هذا أنه لا يجوز ط ظ ر ن ثمانية وعشرون حرفاً. قال أبو جعفر: وقد أجاز الفراء هذا"(2) .

8- الرفع بجواب اليمين: وللفراء في رافع المبتدأ قولان آخران جديدان، وذلك إذا كان المبتدأ اسم معنى كألفاظ القسم، واليمين مثل : لعمري، ولعمرك، وأيمن الله، وقسم صادق لأنت (كذا).

فهو يرى في أحد قوليه أن هذه الألفاظ ونحوها مبتدآت مرفوعات بجواباتها(3) ، أي أن جواب القسم هو الخبر، فلا يحتاج إلى تقدير خر آخر كما هو مذهب غيره, وقد رد الرضي هذا المذهب لأن (العمر) بمعنى البقاء، فهو مقسم به، والجواب مقسم عليه، فكيف يكون ذاك؟(4) .

---

(3) الفراء: معاني القرآن 368/1-370.

(4) أول سورة هود.

(1) الفراء: معاني القرآن 3/2 وانظر : 161/2.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 113/2 وانظر 4/3، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 43/1، ابن منظور: لسان العرب 12/9.

(3) الفراء: معاني القرآن 247/2، 412-413. وانظر رأيه في : ثعلب: مجالس ثعلب ص439، أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 496/1، ابن منظور: لسان العرب 601/4.

(4) الرضي: شرح الكافية 336/2.

ويرى في قوله الآخر أن هذه الألفاظ مرتفعة على إضمار قسم ثانٍ. "قال أبو عبيد سألت الفراء لمَ ارتفع لعمرك، فقال: على إضمار قسم ثان، كأنه قال: وعمرك فلعمرك عظيم"(1).

واكتفى ثعلب في مجالسه بترديد قول الفراء الأول(2) ، على حين كان لأبي بكر رأيان: رأي وافق فيه الفراء، ورأي آخر، وإن كان غامضاً، فأحسبه كرأي الفراء الآخر. يقول شارحاً قول زهير:

لعمرُك ما جرَّت عليهم رماحُهم دمَ ابنِ نَهيك أو قتيلِ المثلَّمِ "والعمر يرتفع على القسم"(3).

نواسخ المبتدأ والخبر

عمل كان وأخواتها

لقد عرض عدد من المصادر رأي الكوفيين في رافع اسم كان. فنسب بعضها إلى الكوفيين أن كان وأخواتها لا ترفع اسمها، وإنما هو باق على رفعه الذي كان في الابتداء عليه(4)، ونسب بعضها الآخر إلى الكسائي أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر(5)، في حين استثنى قسم منها الفراء وجعل مذهبه في عملها كمذهب البصريين، ومخالفاً مذهب أصحابه، فعنده أن كان وأخواتها عملت الرفع في اسمها تشبيهاً بالفاعل(6).

وأما عملها في الخبر فقد اختلفت المصادر النحوية في نقل مذهب الكوفيين فيه. فبينما نقل بعضها اتفاقهم جميعا أنها تنصب الخبر، ولكنهم يختلفون في نفس المنصوب، هل ينتصب على أنه حال حقيقية كما هو مذهب غير الفراء أو على أنه شبيه بالحال كما هو مذهب الفراء؟(1) ، نقل بعضها الآخر أن مذهب الكسائي هنا يختلف عن مذهب الفراء. فمذهب الكسائي أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر إذا كان هو اسمها في المعنى كما هو مذهب البصريين، ومذهب الفراء أنها تعمل الرفع في الاسم المرفوع بعدها، أما المنصوب فلا تقع عليه، ولا ينتصب بها، بل ينتصب لأنه حال(2) .

واكتفى عدد من مصادر النحو ببيان مذهب الكوفيين في هذا المنصوب هل هو حال أو شبيه بالحال من دون أن يبين ناصبه، إلا أن هذا البيان جاء مضطرباً مختلفاً.

---

(1) الرضي: شرح الكافية 336/2.

(2) الأزهري : تهذيب اللغة 382/2 0

(3) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص279.

(4) ابن عقيل: المساعد 248/1، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 3/2، السيوطي: الهمع 63/2.

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص730.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 72/2، الأزهري: شرح التصريح 184/1، السيوطي : الهمع 64/2.

(1) الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني 226/1.

(2) أبو حيان: تذكرة النحاة ص729–730.

فهو عند الفراء منصوب على أنه حال غير مستغنى عنها(3) أو أنه خبر أصل انتصابه على الحال، لكن لما حصلت الفائدة من جهته كان خبراً حالاً، فأتى معرفة في نحو: كان أخوك زيداً تغليبا للخبر(4) ، وعند غيره من الكوفيين(5)، أو عند بعض الكوفيين(6)، أو عند الكوفيين (7) منتصب على الحال.

وعرض الفراء لعمل كان في مواضع كثيرة في (معاني القرآن) فوجدته دائماً يلح على أنها ترفع وتنصب من دون أن يبين رأيه في المرفوع أو المنصوب يقول: " لأن بنية كان أن يكون لها مرفوع ومنصوب"(1) . ويقول معلقاً على قوله تعالى: (أكان للناس عجباً أن أوحينا)(2) : " نصبت عجباً بكان، ومرفوعها (أن أوحينا)"(3) . ولكنه ناقض في (ليس) فتارة يرى أنها ترفع الاسم(4) ، وتارة أخرى " لا ينبغي لها أن ترفع الاسم"(5) .

وأما ثعلب فقد سكت في مجالسه عن ذكر عمل كان، في حين تبع أبو بكر بن الأنباري الكسائي والفراء ورأى أن كان ترفع الاسم وتنصب الخبر(6) . وأن الخبر ينتصب على أنه حال وخبر معاً(7) .

ومهما يكن من الأمر فقد ردّ بعضهم أن يكون منصوب كان وأخواتها حالاً "بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، وأنه لا يستغني عنه، وليس ذلك شأن الحال"(8) .

وقبله بعضهم الآخر واتكأ عليه في مقترحه الذي يدعو فيه إلى حذف باب كان وأخواتها وإلحاقه بموضوع الحال، وعدهن تامات كباقي الأفعال، وجعل المرفوع بهن فاعلاً والمنصوب حالاً عامله الفعل (9) . وهو ما أميل إليه باعتبار أن المنصوب حال مقصودة في إنشاء التركيب لا يصح الاستغناء عنها.

---

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 193/1.

(4) أبو حيان : البحر المحيط 74/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 72/2، السيوطي: الهمع 64/2.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 101/2.

(7) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 119 ص 821، العكبري: التبيين مسألة رقم 44 ص 295، السكاكي: مفتاح العلوم (ضبط وشرح نعيم زرزور) : ص94، الأزهري: شرح التصريح 94/2.

(1) الفراء: معاني القرآن 186/1.

(2) سورة يونس الآية 2.

(3) الفراء : معاني القرآن 457/1. وانظر 3/1، 50–51، 281 و322/2، 328، 358.

(4) المصدر نفسه 50/1 –51.

(5) المصدر نفسه 165/1.

(6) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 165/1، شرح القصائد السبع الطوال ص35، 73.

(7) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص262.

(8) السيوطي: الهمع 64/2 وانظر: عبد الجبار القزاز: الدراسات اللغويه في العراق ص166 –167.

(9) شاكر الجودي: مقترحات في تيسير النحو ص74، وانظر عبد الجبار القزاز: الدراسات اللغوية في العراق ص162–163.

عمل إنّ وأخواتها

المقياس الفصيح السائد عند جمهور النحويين في عمل : إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ نصب المبتدأ ويسمى اسمها، ورفع الخبر ويسمى خبرها، غير أن النحويين الكوفيين ليسوا سواء في النظر إلى هذا المقياس فهم وإن اتفقوا على أنها تنصب اسمها، فقد اختلفوا في خبرها من جهتين: الجهة الأولى رافعه، والجهة الثانية نصبه، وناصبه.

واختلفوا أيضاً في إهمالها البتة، وفي إعمالها إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بها.

1- رافع أخبارها

نقل عن الكوفيين أن (إنّ) وأخواتها لا عمل لهن في أخبارهن، وإنما باق على رفعه(1) .

غير أن عبارة الزجاجي في (مجالسه) توحي بتفرد الكسائي بهذا المذهب حينما قال: "عملت إنّ في الابتداء، وبقي الخبر على حاله، لأن إنّ لا تعمل في الخبر، فخبرها خبر الابتداء، وهذا مذهب الكسائي"(2) .

وفي المقابل توحي عبارة العكبري أن هذا مذهب الفراء وحده " ألا ترى أن (لا) تعمل في الاسم، ولا تعمل في الخبر، وكذلك (إنّ) في قول الفراء، فكذلك هاهنا"(3) . وهو ما أكده الفراء في (المعاني) " وكان نصب إن نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم، ولا يقع على خبره"(1) ، ولكن الشاطبي ينقل عن الكوفيين قولاً آخر وهو أن رافع الخبر في باب إنّ وأخواتها هو الابتداء(2) .

وأيا ما يكن الأمر، فحجة من منع أن تعمل هذه الأحرف الرفع في أخبارها عدم جواز نحو: إن قائم زيداً ، فلو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها، وبأنها فرع على الفعل في العمل لذلك كان نصبه نصباً ضعيفاً، وضعفه، كما ذكر الفراء آنفاً، أنه يقع على الاسم، ولا يقع على الخبر(3) .

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 230/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسالة رقم 22 ص 176، العكبري: التبيين مسألة رقم 11 ص33، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 208/1، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 14/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2، ابن عقيل: المساعد 307/1، السيوطي: الهمع 155/2.

(2) الزجاجي: مجالس العلماء ص103.

(3) العكبري: التبيين ص230.

(1) الفراء: معاني القرآن 310/1-311

(2) الأزهري: شرح التصريح 229/1.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص316.

وقد قوى السهيلي هذا المذهب آخذاً به ومستدلاً بأنها أضعف من الأفعال في العمل، فلم يجز أن تعمل عملهن"(4) وما في كتاب سيبويه يوهم صحة هذا المذهب، فهو يرى أن خبر (لا) التبرئة مرفوع لكونه خبراً لمبتدأ، وهي واسمها في محل رفع مبتدأ(5) .

ولكن الرضي ردّه ، وصحح مذهب من جعلها عاملة في الاسم والخبر، لاقتضائها لهما على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما مع مشابهة واضحة قوية بالفعل المتعدي(6) .

2- نصب أخبارها

وأما أن تنصب هذه الأحرف أخبارها مع نصبها الأسماء، فمسألة غير متفق عليها بين نحاة الكوفة من نواح عدة. الناحية الأولى جواز أصل المسألة، والناحية الثانية: ما الحروف التي تنصب الاسم والخبر؟ والناحية الثالثة: إن انتصب الخبر فما ناصبه؟

الناحية الأولى: ظاهر ما ذكرته المصادر النحوية في تحرير هذه المسألة يدل على أن نحاة الكوفة ليسوا سواء في إجازتها فهي لا تفتأ تذكر أسماء بأعيانها تجيزها كالكسائي والفراء، وبعض أصحاب الفراء، وبعض الكوفيين، إلا شيئاً ذكره المالقي إذ نسب جواز ذلك إلى الكوفيين، وهي نسبة، لاشك فيها كثير من التساهل بدليل ما سبق، وبدليل أن بعضا من هذه المصادر كان يستعمل عبارة: الجمهور لا يجوّز، وما شابهها(1). إذاً، فالمسألة جائزة عند بعض الكوفيين، ممتنعة مؤولة عند بعضهم الآخر.

الناحية الثانية: ما الحروف التي تنصب الاسم والخبر معاً؟

لم يكن المجيزون من الكوفيين متفقين على أن جميع هذه الأحرف (إنّ، أنّ، كأن، ليت، لعل، لكنّ) صالحة لأن تنصب ما بعدها من اسم وخبر، كما لم يكن النقل عنهم واحداً وهذا بيان ذلك.

أ- الكسائي:

1- جوز ذلك بعد ليت وكأن ولعل، يقول أبو حيان: "وهذه المسألة فيها خلاف، الجمهور على ما ذكرنا من وجوب الرفع، وذهب الكسائي إلى جواز النصب في ليت وكأن ولعل دون: إنّ وأنّ ولكن"(2).

---

(4) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص342-343 وانظر أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2، السيوطي: الهمع 155/2.

(5) سيبويه: الكتاب (هارون) 275/2. وانظر : الرضي: شرح الكافية 111/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 6/2.

(6) الرضي: شرح الكافية 110/1.

(1) انظر: أبو حيان: النكت الحسان ص81، المرادي: الجنى الداني ص394، السيوطي: الهمع 156/2.

(2) أبو حيان: النكت الحسان ص81.

2– جواز ذلك بعد ليت وحدها(3). ومما يدل على أن الكسائي لم يكن يجيز نصب الخبر بعد كل هذه الأحرف، ما يروى عنه أنه سمع أعرابياً يقول: إنّا قائماً، فأنكره عليه، وظن أنها المشددة، وقعت على (قائم)(1) ، فهو كما ترى أنكر نصب الخبر مع إنّ المشددة.

ب– الفراء:

1– أجاز ذلك بعد ليت وحدها "وزعم الفراء أن ذلك كله لا يجوز إلا في ليت"(2) .

2– أجاز ذلك بعد ليت ولعل، نقل ذلك عنه ابن أبي إصبع(3) ، وذكر السيوطي أنه أجازه في (لعا) لغة في لعل(4) .

3– أجاز ذلك بعد ليت ولعل وكأن(5) .

والذي جاء في (المعاني) كان خاصاً في(ليت) في نحو: ليتك قائماً، وكذلك في حال وقوع ضمير العماد بين ليت وبين اسمها، كقول الشاعر:

ليت الشبابَ هو الرجيعَ على الفتى والشيب كان هو البديءُ الأول(6)

جـ– الفراء وبعض أصحابه: أجازوا ذلك بعد ليت(7) .

د– أصحاب الفراء(8) ، أو بعض أصحاب الفراء(9) أجازوا ذلك بعد ستة الأحرف.

هـ– بعض الكوفيين: أجازوا ذلك بعدها جميعاً (1) .

و– بعض أصحاب الفراء: أجاز ذلك بعد لعل(2) .

---

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 131/2، ابن يعيش: شرح المفصل 84/8.

(1) السيوطي: الهمع 116/2.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 425/1 وانظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 213/1–214، ابن مالك: التسهيل ص61، ابن عقيل: المساعد 307/1، البغدادي: خزانه الأدب 290/4–291، الكنغراوي: الموفي ص45.

(3) المرادي: الجنى الداني ص394.

(4) السيوطي: الهمع 208/4.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 131/2.

(6) الفراء: معاني القرآن 410/1.

(7) ابن هشام: المغني ص376.

(8) البغدادي : خزانة الادب 392/4 .

(9) ابن مالك : التسهيل ص 61 ، ابن عقيل : المساعد 308/1 ، السلسيلي : شفاء العليل 1/ 352 .

(1) أبو حيان : النكت الحسان ص 81، المرادي : الجنى الداني ص 393، الكنغراوي : الموفى ص45.

(2) ابن هشام : المغني ص 377، الألوسي : الضرائر ص 215 .

ح– الكوفيون: أجازوا ذلك في ليت(3) .

وقد تتبعت ما ذكره النحويون من شواهد على ذلك ما أمكن، فوجدت ذلك مستعملاً في: ليت، وكأن، ولعل، وإنّ، وهو ما قاله أبو حيان: " سمع ذلك في خبر إنّ وكأن ولعل وكثر في خبر ليت"(4) ، من ذلك:

أ – إذ كنت في وادي العقيق راتعا يا ليت أيام الصبا رواجعــا(5)

ب – ألا ليتني حجراً بـواد أقام وليت أمي لم تلدنـــي(6)

جـ – ليت الشباب هو الرجيع على الفتى والشيب كان هو البديءُ الأول(7)

ء– كأن أذنيه إذا تشوفـــا قادمة أو قلما محرفـا (8)

هـ – كأن جلودهن مموهــات على أبشارها ذهبـاً زلالا (9)

و – إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا(10)

ز – إن العجوز خبةً جـزورا تأكل في مَقصَدها قفيــزا(11)

ح – قرأ سعيد بن جبير : (إنّ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)(12) .

ط– ومما ورد في الأثر قوله عليه السلام : " إنّ قعر جهنم لسبعين خريفاً"(1) .

ي – حكى يونس لغة لبعض العرب: لعل أباك منطلقاً(2) .

وذكر أن نصب اسم هذه الأحرف وخبرها لغة رؤبة وقومه(3) . وقيل إنها لغة قوم من العرب(4) . وحكي ذلك عن بني تميم(5) .

---

(3) المالقي : رصف المباني ص 366 .

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 131/2

(5) ابن هشام: المغني ص 376.

(6) السيوطي : الهمع 156/2 .

(7) الفراء: معاني القرآن 410/1

(8) البغدادي: خزانه الأدب 292/4.

(9) ذو الرمة: ديوان ذي الرمة 1516/3.

(10) ابن عقيل: المساعد 308/1 .

(11) **ابن عقيل: المساعد 308/1** .

(12) سورة الأعراف الآية 94. وانظر: أبو حيان: البحر المحيط 444/4.

(1) أبو حيان: النكت الحسان ص82.

(2) البغدادي: خزانة الأدب 294/4.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 131/2، المرادى: الجنى الداني ص394، ابن عقيل: المساعد 308/1.

(4) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص343.

الناحية الثالثة: إن انتصب الخبر فما ناصبه؟ يتلخص ما ذكر في هذه السبيل في ثلاثة مذاهب:

أ- المذهب الأول أن الكسائي ينصبه على إضمار (كان)، أي يجعل المنصوب خبراً لـكان المحذوفة؛ لأن الفعل، أي (كان)، يستعمل هاهنا كثيراً، كقوله تعالى : (يا ليتها كانت القاضية)(6) ، وقوله: (يا ليتني كنت معهم)(7) ، وكقول الشاعر:

فليت غداً يكون غداً وشهراً وليت اليوم أياماً طوالا فلما كثر في الكلام

باصطحاب الفعل، كان الاسم الذي وقعت عليه (ليت)، واحتاج إليها المتكلم، استعملها مضمرة كما استعملها مظهرة، يقول ابن عقيل : " وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف"(8) .

وقد اعترض عليه، وضعف مذهبه لأن (كان) وإنْ ثبت إضمارها في مواضع، إلا أنها لا تضمر مع اسمها ويبقى خبرها، إلا فيما اشتهر استعماله فيه، وذلك أن يتقدمها (إنْ) أو (لو) الشرطيتان فتكون الشهرة دليلاً عليهما(1) ، غير أن تاج الدين الاسفراييني قبله وصححه بقوله: " وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب"(2) .

ب- المذهب الثاني أن الفراء ومن تابعه من الكوفيين ينصبونه على معنى (ليت)، أي إنابتها مناب الفعل (وددت) أو (تمنيت)، لأنها بمعناه، فكأنه قال : وددت زيداً قائماً. يقول الفراء: " ألا ترى أنهم قالوا: ليت أنك قائم كما قالوها: وددت أنك قائم، وقالوا ليتك قائما، كما قالوا: وددتك قائما، فلما شاكل (ليت) وددت من أنهما حرفا تمنٍ، و(إنّ) تدخل معهما، أجروهما في سبيل واحد"(3) .

وردّ هذا المذهب أيضاً، لأنه لم يثبت أن (ليت) عاملة النصب في الاسم والخبر، فيحمل عليه ما سمع، ولا يثبت مثل ذلك إلا بثبت(4) ، ولأنه يؤول إلى إعمال معاني الحروف، وهو غير سائغ بالاتفاق، إذ لو صحّ لصح: ما زيد قائماً، بمعنى: نفيت زيداً قائماً، وما يشبهه(5) .

---

(5) أبو البركات الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو ص30، أبو حيان: ارتشاف الضرب 131/2، البغداددي: خزانه الأدب 294/4، نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص72.

(6) سورة الحاقة الآية 27.

(7) سورة النساء الآية 73.

(8) ابن عقيل: المساعد 308/1 وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص732-733.

(1) الرضي: شرح الكافية 347/2.

(2) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص63.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص733.

(4) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 214/1.

جـ- المذهب الثالث أن الجمهور الذين لا يجيزون نصب الخبر بعد هذه الأحرف تأولوا ما ورد من ذلك على أنه منصوب على الحال، وأن خبر الحرف المشبه بالفعل محذوف. ولعله من المفيد أن أذكر هنا أن تاج الدين الاسفراييني نسب تعليل الكسائي للفراء، وتعليل الفراء للكسائي، وهو – لاشك – سهو، وقد تنبّه لذلك المحقق(6) .

وفي الواقع أنه لا نستطيع تعليل نصب الاسم والخبر بعد هذه الأحرف إلا بكون ذلك أسلوبا لهجيا خاصاً، ولا ينبغي أن نذهب في تأويله تأويلاً فلسفياً منطقياً يؤدي إلى تشويه المسموع الفصيح، ليستجيب النص لما أصّله النحويون وقعدوه.

ولعل هذا الخلاف والجدل يظهر الكوفيين الذين أجازوا أمثال هذه المسموعات بأنهم "أشد رأياً وأصوب منهجاً ذلك أنهم اعتمدوا استعمالات بنوا عليها رأيهم، وهذا وجه علمي صائب"(1) .

فما دام هذا الأسلوب أسلوباً عربياً فصيحاً مسموعاً فلا يلتفت لمن أنكره محتجاً بقلة استعماله، وأنه لم يصل منه سوى أمثلة قليلة، لا ترقى أن تكون دليلاً على استعمال واسع.

ويتعلق بعمل إنّ وأخواتها أمور أخرى منها:

1- أن تلغى وتحرم العمل البتة، فلا ترفع ولا تنصب:

أ- وذلك إذا كانت حرف جواب بمعنى (نعم). وهو مذهب الكسائي، وحمل على ذلك قول الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير: لعن الله ناقة حملتني إليك: فقال ابن الزبير: إنّ، وراكبها(2) .

ب- وإذ فصل بينها وبين اسمها فاصل. وهو مذهب الكسائي والفراء، فقد حكى عنهما ثعلب أنهما أجازا " إن فيك زيد راغب، وقالا: بطلت (إنّ) لمّا تباعدت"(3) . ولكن ابن السراج نقل عنهما خلاف ما نقله أبو العباس ثعلب. نقل عن الكسائي أنها معلقة عن العمل مبطلة، وعن الفراء أنها عاملة، وأن اسمها في المعنى(4) ، وهو ما ذكره أبو حيان، يقول: "إن في دار الأمير يقوم زيد: فيه ثلاثة أقوال: قال الفراء: يقوم اسم

---

(5) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص63.

(6) المصدر نفسه ص63.

(1) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص166 وانظر: غالب المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص253 – 254.

(2) ابن عقيل: المساعد 326/1.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص65.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 232/1.

إن لأنه قد حل محل الاسم والتقدير. إن في دار الأمير قائماً زيد. وقال الكسائي: إن مبطلة لا اسم لها، لأن عملها ضعيف، فإذا فصلت بينها وبين اسمها بطلت. وأجاز: إن ليّ غلام. . "(1) .

وهذا ما لا يجيزه الفراء –أعني إلغاءها في نحو: إن لي غلام– قال: "وقوله (إنّ لك ألا تجوع فيها)(2) أنّ فيها في موضع نصب لأن: إنّ وليت ولعل إذا ولين صفة نصبت ما بعدها، فأنّ من ذلك"(3) .

جـ– وينسب إلى الفراء القول إن (إلاّ) في الاستثناء مركبة من (إن) و (لا) فإذا نصبت ما بعدها فبـ (إنّ)، وإذا أتبع ما قبلها في الإعراب فبـ (لا) و(إنّ) ملغاة لا عمل لها(4) .

2– إعمالها إذا اتصلت (ما) غير الموصولة بها:

فمذهب الكسائي جواز ذلك في (إنّما)، وحكى عن العرب: إنّما زيداً قائم بالنصب(5) ونقل عنه وعن أكثر الكوفيين قياس إعمال لعلما وكأنما ولكنما على إعمال ليتما(6) .

ومذهب الفراء جواز ذلك في ليتما وحدها(7) ونقل عنه الوجوب، لا الجواز فيها، وفي لعلما(8) ، وفي هذا ردُ دعوى ابن مالك الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في ليتما ولعلما(1). ولم يذكر أحد ممن طالعت كلامه شيئا عن مذهب غير الكسائي والفراء من الكوفيين، وقد يعني هذا أن مذهب الباقين هو مذهب جمهور النحويين الذين منعوا إعمال هذه الأحرف لفوات اختصاصها بسبب اتصالها بـ (ما) غير الموصولة، وأن ما بعدها استئناف.

ولعل أبا العباس، ثعلبا، وأبا بكر بن الأنباري ممن منعا ذلك، فأبو العباس ثعلب يقول في المجالس: " ما بعد إنما استئناف: إنما زيد قائم"(2) ، والأنباري يقول في (شرح القصائد): "وكأنما حرف واحد لا يغير شيئاً في الإعراب"(3) .

---

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص602 وانظر: ارتشاف الضرب 135/2، 138.
(2) سورة طه الآية118.
(3) الفراء: معاني القرآن 94/2.
(4) الزجاجي: اللامات ص39، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، 250/3، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 34 ص260.
(5) المرادي: الجنى الداني ص395، أبو حيان: النكت الحسان ص85، ارتشاف الضرب 157/2، السلسيلي: شفاء العلل 369/1، الأزهري: شرح التصريح 225/1، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص233.
(6) الرضي: شرح الكافية 348/2.
(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 157/2. ووهم محقق الكتاب حينما أحال إلى مذهب الفراء هذا في معاني القرآن 186/2.
(8) أبو حيان: النكت الحسان ص85، السيوطي: الهمع 191/2، البغدادي: خزانه الأدب 298/4.
(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 157/2، النكت الحسان ص85.
(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص20.
(3) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص173.

ولعل فيما حكاه الكسائي عن العرب وفيما نقله أبو حيان عن كتاب (التمشية) لعبد العزيز بن زيدان السماني (ت 624 هـ)(4) من أن قوما من العرب، وهم بنو ذبيان يعملون هذه الحروف الستة مركبة وبسيطة على نية زيادة (ما)(5) ، وذلك مسموع في شعرهم قال النابغة(6) :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقـد لعل في ذلك كله ما يبطل

ادعاء النحويين أن ذلك غير مسموع فيها، وإنما هو قياس اقتاسه النحويون(7) ، وما يزيل استغراب ابن الناظم أن حُكي: إنما قائماً زيداً(8). ومما يعزز أن يكون ذلك أسلوبا لهجياً خاصاً ببني ذبيان، وأن في جوازه فضّاً لهذا الجدل، وبعداً عن التأويل الذي يشوه المسموع، ودُنّواً من المنهج العلمي الصائب.

وأشير أخيراً إلى أن الكوفيين يرفعون الأسماء والأخبار بكأنما، ولكنما، ولعلما وليتما، ذكر ذلك أبو محمد طاهر بن أحمد القزويني في كتابه (مقدمه في النحو)(1) .

3- إضمارها وإبقاء عملها: أجاز الكسائي إضمار إنّ وأخواتها، وإبقاء عملها، وذلك بناء على رأيه أن المستثنى منصوب بـ(أنّ) مقدرة بعد إلا. وقد رده ابن عقيل "بأن العرب لا تضمر (أنّ) وأخواتها، ويبقى عملها لضعفها عن العمل"(2) . 4- ومما يتعلق بهذا الباب أيضا أن تكون لعل حرفاً من حروف الخفض في لغة عقيل، يخفض ما بعده، كقول الشاعر:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت داعيا لعل أبي المغوار منك قريب وقد نقل ذلك عن الكوفيين(3)، كما نقل عن الفراء وحده(3) .

ومن أنكر الخفض بلعل تأول المحتج به على أنّ الأصل: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوف (قريب) ومكني المجهول(4). وهو بعيد التأويل ظاهر التكلف، والأول هو الظاهر.

---

(4) السيوطي: بغية الوعاة 101/2.

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص620

(6) وهي أحدى روايتي البيت: البغدادي: خزانة الأدب 297/4. ورواه ابن السكيت في الديوان بالرفع: ديوان النابغة ص16.

(7) المرادي: الجنى الداني ص395.

(8) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص66.

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص318.

(2) ابن عقيل: المساعد 556/1. وانظر رأيه في ناصب المتستثنى.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص181.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 155/2، المرادي: الجنى الداني ص580، السيوطي: الهمع 207/4.

(4) السيوطي: الهمع 207/4.

وذكر عن الفراء أيضا أنه حكى الخفض بـ (عل)[5]، وعنه[6] وعن أبي بكر ابن الأنباري أنهما حكيا الخفض بـ (لعا)[7]. وكلتاهما لغة في لعل.

عوامل المنصوبات

المقصود بالمنصوبات هنا المفاعيل الخمسة والمنادى والحال والتفسير والمستثنى.

وقبل الشروع في مناقشة آراء الكوفيين في عوامل هذه المنصوبات أشير إلى أن بعض مصادر النحو يعزو إلى الكوفيين أنهم لا يسمون من المفعولات الخمسة وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، مفعولاً إلا المفعول به، فهم يزعمون أن الفعل إنما له مفعول واحد هو المفعول به، وغيره من المفاعيل شبيهات بالمفعول لا مفعولات حقيقية[1] .

ومما ينبغي الإشارة إليه أيضا أن الرضي جعل ما يأتي من خلاف بين الكوفيين في ناصب المفعول به خلافاً عاماً في المفاعيل والفضلات الأخرى[2] ، وهذا مدفوع بما يأتي من آراء لهم في ناصب غير المفعول به، وكان صاحب الموفي أقل خلطاً من الرضي حينما جعل خلاف الكوفيين في ناصب المفعول به، خلافاً يعمّ باقي المفاعيل[3] .

عامل المفعول به

اختلف الكوفيون في عامل المفعول به، وتعددت أقوالهم، فبلغت ستة، كما اختلفت نقول النحويين عنهم.

1- عامله الفعل أو شبه الفعل. وهو مذهب جمهور الكوفيين[4] ، كما هو مذهب جمهور البصريين[5] . بناء على أن الفعل أو شبهه هو المستدعي للمفعول ، وبه يتقومّ المعنى المقتضى للرفع، أي الفاعلية، والمعنى المتقضي للنصب، أي المفعولية، وهو أصح الآراء عند جمهور النحويين، لأن العمل قد صح للفعل، وثبت له،

---

(5) ابن عقيل: المساعد 335/1.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 156/2.

(7) السيوطي: الهمع 208/4 .

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب201/2، السيوطي: همع الهوامع 8/3، الأزهري: شرح التصريح 323/1.

(2) الرضي: شرح الكافية 21/1.

(3) الكنغراوي: الموفي ص32-33.

(4) المصدر نفسه ص32.

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص431، السيوطي: الهمع 7/3.

فلا يصح أن يشرك بينه وبين غيره في العمل في المفعول به[1] . وقد وجدت الفراء يذهب هذا المذهب قال في قوله تعالى : (بل الله فاعبد)[2]: "تنصب الله – يعني في الإعراب – بهذا الفعل الظاهر"[3] .

2– عامله الفعل والفاعل: وهنا نجد خلطاً واضطراباً عند النحويين الذين نقلوا مذهب الكوفيين، فتارة نسب للكوفيين[4] وتارة ثانية نسب لبعضهم[5] وتارة ثالثة نسب للفراء، وحده[6] . وعندما عدت إلى (معاني القرآن) وجدت نصاً للفراء يحتمل أن يكون عامله عنده الفعل والفاعل، ويحتمل أن يكون الفعل وحده، فمثاله الذي مثل به، وهو (ضربت) يحتمل الوجهين، يقول مفسراً قوله تعالى : (هو أعلم من يضل) [7] : "مَنْ في موضع رفع، كقوله : (لنعلم أي الحزبين أحصى)[8] ، إذا كانت (من) بعد العلم والنظر والدارية، مثل نظرت وعلمت ودريت– كانت في مذهب أي. فإن كان بعدها فعل لها رفعتها به، وإن كان بعدها فعل يقع عليها نصبتها، كقولك: ما أدري من قام، ترفع (من) بقام، وما أدري من ضربت، تنصبها بضربت"[9] .

ولكن الغريب هنا أن تجد ابن جني ينسب هذا المذهب – أعني أن عامل المفعول به الفعل والفاعل – إلى هشام بن معاوية[1] ، وقد تزول هذه الغرابة، إذا نحن حملنا ذلك على أنه قول ثان لهشام، ومثل هذا كثير عند النحويين.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ولا يصح أن يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، إلاّ أن النحويين ردوه من وجوه:

أ– أنه لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد.

ب– وأنه ينوب غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

---

(1) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص127.

(2) سورة الزمر الآية 96.

(3) الفراء: معاني القرآن 424/2.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11 ص78، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص165.

(5) العكبري: التبيين مسألة رقم 36 ص263، السيوطي: الأشباه والنظائر 248/1.

(6) الرضي: شرح الكافية 128/1، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص126–127، ابن عقيل: المساعد 426/1، السيوطي: الهمع 7/3، الأزهري: شرح التصريح 309/1، الكنغراوي: الموفي ص32–33.

(7) سورة الأنعام الآية 117 .

(8) سورة الكهف الآية 12.

(9) الفراء: معاني القرآن 352/1.

(1) ابن جني: الخصائص 103/1.

ج- وأن الفعل والفاعل ليسا كالشيء الواحد من كل الوجوه، فكثيرا ما يفصل المفعول به بين الفعل والفاعل، والمعمول لا يتوسط العامل، ثم إنه كثيراً ما يتقدم المفعول على الفاعل(2) .

ولكن الرضي قوى هذا القول وأيده، وجعله أولى المذاهب، وأقربها " إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سبب كونهما فضله، فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة"(3) .

3- عامله الفاعل: إذا كان الفعل يتعدى لمفعول واحد، فالعامل في المفعول به الفاعل عند بعض الكوفيين(4) ، أو عند هشام(5) . وإذا كان الفعل مما ينصب مفعولين نحو: ظننت زيداً كريماً، فيرى هشام أن المفعول الأول منصوب بالفاعل، والمفعول الثاني منصوب بالفعل(6) .

وحجة هشام أن نصب المفعول به يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يفيد العلية، وقد ردّ النحويون هذا المذهب، وجعلوه فاسداً وأضعف المذاهب لأن الفاعل لا يقوم بنفسه ولأنه ينوب غير المفعول به مع وجوده(1) ، إلاّ الرضي الذي صححه وقواه، ووصفه بأنه "ليس ببعيد، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول، بانضمامه إليه كلاماً، فصار غيره من الكلام فضلة"(2) .

4- عامله معنى المفعولية: أي كونه قد وقع مفعولاً، ووقوعه مفعولاً يقتضي نصبه بعد رفع الفاعل. وهذا قول خلف من الكوفيين كما يقول الرضي(3) وحجة خلف أن معنى المفعولية، صفة ماثلة بذات المفعول به، ولفظ الفعل غير قائم به، وعليه فإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من إسناده إلى غيرها. غير أنهم ردوا هذا المذهب لأنه لو كان الأمر كما زعم خلف لوجب ألا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو: قتل عمرو، لانعدام معنى الفاعلية وبقاء معنى المفعولية، ولوجب كذلك أن ينتصب الاسم في نحو: مات زيد لانعدام معنى المفعولية(4) .

---

(2) انظر: الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 309/1.

(3) الرضي: شرح الكافية 21/1، وانظر 128/1.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11 ص78.

(5) ابن عقيل: المساعد 426/1، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص126، أبو حيان: تذكرة النحاة ص431، السيوطي: الهمع 7/3، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص165، الكنغراوي: الموفي ص32.

(6) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص165، أبوالبركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11 ص79.

(1) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 309/1.

(2) الرضي: شرح الكافية 21/1. وانظر 128/1.

(3) الرضي: شرح الكافية 128/1. وانظر: الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص165، السيوطي: الهمع 7/3، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 11 ص79، الأزهري: شرح التصريح 307/1، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص39.

(4) انظر: الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص167، الشيخ يس: الشيخ يس على شرح التصريح 307/1.

ولكن بعض الباحثين المحدثين قبله، وأيده، واختاره، لأن كل ما وقع موقع المفعولية يأخذ من علامات الإعراب الفتحة، وذلك لخروجه من باب الإسناد الذي
تكون علامته الضمة وخروجه من باب الإضافة الذي تكون علامته الكسرة(5) .

5- عامله كونه خارجاً من الوصف: الذي يبدو أن هذا مذهب الكسائي. فقد سبق أن ذكرنا أنه نسب إليه أن الفاعل يرتفع بكونه داخلاً في الوصف، وأما المفعول به فينتصب على هذا المذهب، لكونه خارجاً عنه(1) . وإذا كان هذا صحيحاً، فإن هذا العامل يعد من عامل (الخلاف) الذي اتكأ عليه الكوفيون، واستغلوه في تفسير كثيرٍ من أبواب النحو(2) .

6- عامله المخالفة: وهذا قول ثان لخلف، كما ينقله أبو حيان عن كتاب (الهوامل والعوامل) لابن فضال بن زيدان يقول : " العامل في المفعول به على رأي سيبويه . . لا المعنى والمخالفة خلافاً للأحمر"(3) .

المتعجب منه

ومما له صلة بناصب المفعول به اختلاف الكوفيين في ناصب المتعجب منه في نحو قولك: ما أحسن زيداً، على ثلاثة أقوال:

1. أن ناصبه التعجب، وهو مذهب الكسائي، كما نقله أبو حيان عن كتاب (المحلى في النحو) لأبي غانم بن حمدان النحوي (ت 333 هـ). "وزعم الكسائي أنك إذا قلت: ما أحسن زيداً؛ (ما) لا موضع لها من الإعراب، ويقول: نصبت زيداً بالتعجب"(4) . وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري، يقول " ما أحسن عبد الله: ما رفعتها بما في (أحسن) ونصبت عبد الله على التعجب"(5) . وقد ردّ أبو غانم هذا المذهب ووصفه بأنه "كلام لا يُعقل"(6)، في حين قبله صاحب (المحلى وجوه النصب) وأخذ به(7) .

2. أن ناصبه فعل التعجب (أفعل). وهو مذهب الكسائي أيضاً، بناء على موافقته البصريين في أن (أفعل) في التعجب فعل لا اسم، والمتعجب منه ينتصب مفعولاً به بهذا

---

(5) مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص70.
(1) السيوطي: الهمع (طبعة بيروت) 159/1.
(2) وانظر: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص419.
(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص431.
(4) المصدر نفسه ص 729.
(5) السيوطي: الأشباه والنظائر 160/4.
(6) أبو حيان: تذكرة النحاة ص729 .
(7) ابن شقير البغدادي: المحلى وجوه النصب ص20.

الفعل. يقول ابن مالك: "ينصب المتعّجب منه مفعولاً، بموازن (أفعل) فعلاً لا اسماً خلافاً للكوفيين غير الكسائي"(1) ، وحكي هذا المذهب أيضاً عن هشام ابن معاوية(2) .

3. أن ناصبه (أفعل) فرقاً بين الاستفهام وبين الخبر على حدّ نصب الأب في : زيد كريمٌ الأبَ، أي على التشبيه بالمفعول به، فالأصل فيه: زيد أحسن من غيره، فأتوا بـ (ما) فقالوا: ما أحسن على سبيل الاستفهام، ونقلوا الصفة من زيد، وأسندوها إلى مكني (ما) فانتصب زيد للفرق بين الاستفهام والخبر. وهو مذهب الفراء وحده(3) أو الفراء ومن وافقه من الكوفيين(4) أو هو مذهب الكوفيين(5) .

إلغاء ظن

ومما يتعلق بعامل المفعول به اختلاف الكوفيين في إلغاء (ظن) وأخواتها إذا وقعت مبتدأة واختلاف النقل عنهم واضطرابه.

فبينما نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين أنهم يجيزون إلغاء العامل المتقدم نحو: ظننت زيد قائم(6)، نقل آخرون اتفاقهم على منع ذلك(7).

وعدت إلى ما بين يدي من مصادر كوفية، فألفيت الفراء يمنع المسألة، ولا يجيز إلغاء العامل إذا تقدم مما يدل على أن المسألة خلافية بين الفراء والكوفيين، ويدفع كون الكوفيين جميعاً متفقين على منعها أو جوازها. يقول الفراء "ألا ترى أنهم يقولون: أظنك قائماً، فيعملون الظن إذا بدءوا به، وإذا وقع بين الاسم وخبره أبطلوه، وإذا تأخر بعد الاسم وخبره أبطلوه"(1) .

ومن هذا الباب أيضاً أن ثعلباً من الكوفيين يرى أنه لا يعلق عن العمل من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم، وأما الظن ونحوه فلا يعلق. وقد وجه ذلك بعضهم بأن أداة التعليق في الأصل هي حرف الاستفهام وحرف

---

(1) ابن مالك: التسهيل ص130 وانظر: ابن الشجري: الأمالي الشجرية 129/2، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 15 ص126، ابن هشام: أوضح المسالك 272/2، الكنغراوي: الموفي ص85.

(2) الأزهري: شرح التصريح 87/2-88.

(3) السيوطي: الهمع 55/5-56.

(4) ابن عقيل : المساعد 147/2.

(5) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 265/2.

(6) ابن عقيل: المساعد 364/1، ابن هشام: أوضح المسالك 320/1، السلسيلي: شفاء العليل 397/1، الأشموني شرح الأشموني مع الصبان 28/3، السيوطي: الهمع 229/2، الأزهري: شرح التصريح 258/1.

(7) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 13 ص87.

(1) الفراء: معاني القرآن 338/2.

التوكيد، فأما التوكيد فلا يكون بعد الظن لأنه لا يقتضيه، وأما الاستفهام فتردد والظن تردد فلا يدخل على مثله(2) . وقد رجح بعض المحدثين مذهب التعليق عموماً(3) . وهو ما أميل إليه.

ومما له صلة بالتعليق أن النحويين يذكرون أن للاستفهام صدر الكلام وأنه مما يعلق به أفعال العلم عن العمل، فلا يعمل فيه ما قبله "والعلة في ذلك أن الاستفهام معنى، وما قبله معنى، فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني على بعض"(4) وهو ما أكده الفراء حينما قال : " ولو جعلت في الكلام استفهاماً بطل الفعل عنه، فقلت: ما أبالي أقائم أنت أم قاعد، ولو ألقيت الاستفهام اتصل الفعل بما قبله فانتصب. والاستفهام كله منقطع مما قبله لخلقة الابتداء به"(5) ولكنه عاد فناقض وأجاز أن يعمل فيه ما قبله(6) .

ومما يتعلق بناصب المفعول به ناصب المفعول به الثاني أو الثالث حينما ينوب المفعول الأول عن الفاعل. فمذهب الجمهور أن الباقي نصب بالفعل الذي لم يسم فاعله، ومذهب الفراء وابن كيسان أنه منصوب بفعل مقدر(7) .

ومن هذا الباب أيضاً أن هشاماً ألحق بأخوات (ظن) الفعلين: عرف وأبصر، وأن الجمهور أنكروا ذلك وجعلوا المنصوب الثاني حالاً(1).

وأن الفراء زاد في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل (خبّر) و (أخبر)، وأن الجمهور منعوا ذلك، وأولوا ما ورد منه على التضمين، أو حذف حرف الخفض أو على الحال(2) .

باب الاشتغال

ومما يتعلق بعامل المفعول به عامل النصب فيما يسمى بباب الاشتغال. والاشتغال أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل (فعل)، قد انشغل في مكني ذلك الاسم، أو بما يلابس مكنيه في المعنى، بحيث لو تفّرغ هذا العامل المتأخر للعمل في الاسم المتقدم لنصبه. فمثال العامل المشغول بالمكني: عمراً ضربته، وعمراً مررت به، ومثال للمشتغل بما يلابس المكني في المعنى عمراً ضربت خادمه.

---

(2) السيوطي: الهمع 234/2، فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص173-174.
(3) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 436/1.
(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرأن196/3.
(5) الفراء: معاني القرآن 142/1. وانظر 46/1-47، 138-139.
(6) المصدر نفسه 197/2، 376 وانظر : أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 61/3، 392-392.
(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 186/10، السيوطي: الهمع 269/2-270 .
(1) السلسيلي: شفاء العليل 397/1، السيوطي: الهمع 220/2.
(2) ابن عقيل: المساعد 382/1، السيوطي: الفرائد الجديدة 310/1، 312، السيوطي: الهمع 251/2.

وقد اختلف نحاة الكوفة في ناصب هذا الاسم، على أربعة مذاهب:

1- مذهب الكسائي أن ناصبه العامل المشغول، أي الفعل الظاهر، والمكني المتصل به ملغى زائد للتأكيد لا أثر لهذا العامل فيه، لأنه في الأصل خلف المفعول به الذي فارق موضعه. فالأصل عنده في قولك: زيداً ضربته: ضربت زيداً، لكن لما قدم (زيداً) قبل الفعل أعيدت الهاء إلى موضعه، يقول الكسائي: " الهاء ملغاة، وزيداً منتصب بضربت الظاهرة. قال: وإنما أعيدت الهاء لأنها خلفت المفعول إذا فارق موضعه، والأصل ضربت زيداً، فلما قدمت (زيداً) قبل الفعل، أعدت الهاء إلى موضعه"(3) .

وقد تابع أبو بكر بن الأنباري الكسائيَّ في رأيه. يقول شارحاً قول زهير بن أبي سلمى:

فكلاً أراهم أصبحوا يعقلونه صحيحات ألفٍ بعد ألف مصتم "وموضع كل نصب بأرى، والمعنى: فأرى كلاً أصبحوا يعقلونه، فلما تقدم المفعول عن موضعه أدخلوا هاء في موضعه تَخْلُفه، ويشتغل الفعل بها"(1) .

وينبغي التنبيه هنا على شيء غير قليل من خلط النحويين واضطرابهم في نسبة هذا الرأي. فصاحب (الإنصاف) جعله مذهباً للكوفيين(2) وتلميذه العكبري ذكر أنه مذهب لبعض الكوفيين من دون أن يسمى هذا (البعض)(3) وأما الرضي فنسبه إلى الكسائي والفراء(4) .

وسرى هذا الخلط إلى بعض المحدثين فتابع القدماء من دون أي تمحيص، وجعله مذهب جماعة من الكوفيين(5) . وما لا شك فيه أن هذا ليس مذهباً للفراء، لأن الفراء ناقش هذا المذهب ورده من دون أن ينسبه للكسائي، وإنما نسبه لبعض النحويين(6) .

ووقف القدماء من هذا القول موقفاً سلبياً، فردوه محتجين بأن الفعل العامل قد يكون لازماً فلا يصح تعديه إلى المفعول السابق، وبأن الشاغل قد يكون غير مكني السابق ك: زيداً ضربت خادمه. . . فلا يستقيم إلغاؤه. فالقدماء كما تلاحظ، اتكئوا في رد هذا المذهب على قضية العامل والمعمول ، ولو أنهم نظروا إليه من

---

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص603. وانظر هذا الرأي في : ابن عقيل: المساعد 413/1، السلسيلي: شفاء العليل 426/1، ابن هشام: شرح شذور الذهب ص215، السيوطي : الهمع 158/5.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص280، وانظر: أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص424-436.

(2) أبو بكر بن الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 12 ص82.

(3) العكبري: التبيين مسالة رقم 37 ص266-167.

(4) الرضي: شرح الكافية 163/1.

(5) إبراهيم السامرائي: النحو الرعبي نقد وبناء ص93.

(6) الفراء: معاني القرآن 256/2.

جهة أخرى لوجدوه رأيا منبثقاً عن أدراك واعٍ للحقيقة اللغوية التي تجعل هذا الاسم هو المفعول الحقيقي، ولوجدوا أن هذه الهاء ما هي إلا بيان له وتفسير. فما دام المفعول الحقيقي موجوداً، فليس لكنايته أي فائدة سوى البيان والتوضيح، إذاً، وكما يقول بعضهم: فينبغي ألا يخرج " هذا الموضوع عن باب المفعول به، وليس لهم أن يخترعوا له باباً جديداً"(1).

2- مذهب الفراء: ويبدو أن الفراء أحس في رأي شيخه ضعفاً وخللاً، ولكن ليس من الناحية التي لمحها البصريون، وردوا بسببها مذهبه، وإنما من ناحية إلغائه المكني. فلم يهن عليه أن يلغي عمل الفعل فيه، بل جعل الفعل المذكور عاملاً في الاسم المتقدم وكنايته(2) غير عابئ بما شرطه المتكلمون من القول بعدم تأثر معلولين بعلة واحدة، وبما قرره النحويون في باب لزوم الأفعال، وتعديها، فليس مهماً عنده أن يعترض عليه بجعل الفعل اللازم متعديا، والمتعدي لواحد إلى اثنين، والمتعدي إلى اثنين إلى ثلاثة، وقد وهم بعض المحدثين حينما ظنوا أن هذا مذهب الكسائي أيضاً(3).

وإن كان أبو بكر بن الأنباري قد أخذ برأي الكسائي السابق فقد كان له قول آخر تابع فيه الفراء على رأيه(4).

3- مذهب ثانٍ للفراء: فقد نقل أبو حيان في تذكرته عن كتاب (البديع) لعلي بن عيسى الربعي مذهباً آخر للفراء شبيهاً بالمذهب السابق، غير أنه يفارقه في

أن (الهاء) ليست عائدة على الاسم المتقدم، بل كناية عن مصدر الفعل. يقول " وقال الفراء، الهاء كناية عن المصدر، تقول: زيداً ضربت الضربَ، قال: انتصب زيد بما انتصب به الهاء"(1).

4- مذهب غير الكسائي والفراء أنه منصوب بفعل مقدر من لفظ الفعل الظاهر إن أمكن، أو مقدر من معناه إن لم يمكن، وأن هذا العامل لا يجوز إظهاره لكون المشغول عوضاً عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض. وهو مذهب الجمهور من النحويين(2).

---

(1) ابراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص93.

(2) الفراء: معاني القرآن 376/1، و 220/3 وانظر هذا المذهب في : ابن عقيل: المساعد 413/1 ابن هشام: شرح شذور الذهب ص215، السيوطي: الهمع 158/5، الأزهري: شرح التصريح 297/1.

(3) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص34-35، عبد الستار سعيد: الكسائي ومنهجه فيما تلحن فيه العامة ص94.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص12.

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص603

(2) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص215، السيوطي: الهمع 158/5.

وبعد هذا العرض لأقوال الكوفيين في ناصب المفعول به نلحظ من جديد حرص الكوفيين واهتمامهم بالعامل، ونلحظ أيضاً حيرتهم في تعليل الحركة الإعرابية. فهم كالبصريين أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص، فراحوا يحللون تركيب الجملة، ويربطون بين أجزائها ربطاً يرجعون فيه إلى المعنى مرة وإلى اللفظ مرة أخرى، ونجم من جراء ذلك هذا الكم الكثير من الأنظار الخاصة التي تحاول تفسير العامل في المفعول به، والتي تبتعد في معظمها عن النظرة الموضوعية والمنهج السليم.

وإن استعراض هذه الآراء مرة أخرى ليجعلنا حائرين أمام هذه الوحدة التي تؤلف بين نحاة المذهب الكوفي. فإذا كان للبصريين قول واحد في هذه المسألة، كان للكوفيين جملة منها، لا يربطها أي رابط، مما يعزز أن تكون نظرية النحو العربي قد تشكلت واستوى سوقها من مجموع أنظار النحويين متفقين ومختلفين، لا من وجود مذهبين اثنين مستقلين، مذهب بصري وآخر كوفي.

وإن كان لا بدّ من تبني رأي في عامل المفعول به، فليس ببعيد أن يكون معنى المفعولية عامل النصب في المفعول به، لكونها صفة قائمة بالمفعول، وحاصلة به، لذا فمن باب أولى أن يسند إليها عمل النصب في المفعول به، لا أن يسند إلى غيرها، لأنها محط الفائدة في التركيب وتأليف الجملة. وأما ما ذكره بعضهم من وجوب رفع نحو: قُتل عمرو، وبقاء معنى المفعولية، ووجوب نصب نحو: مات زيد لانعدام معنى المفعولية، فهذا محض صناعة. فما دام المعنى واضحاً مفهوماً فلا بأس أن يرتفع ما هو مفعول في المعنى. ورحم الله الفراء حينما قال: " وهذا مما حولت العرب الفعل إليه وليس له، وهو في الأصل لغيره ... فاستخفوا بذلك إذا كان المعنى معروفاً"(1).

الإعمال في باب التنازع

ومما يتصل بباب الفاعل والمفعول اختلاف الكوفيين في مسألة العوامل في باب التنازع. وهذه العوامل إما أن تطلب المعمول متفقة، وإما مختلفة.

فإن طلبت هذه العوامل المعمول متفقة، كأن تطلبه فاعلاً نحو: قام وقعد زيد، أو نائب فاعل نحو: خيف وليم زيد، أو مفعولا به نحو: ضربت وشتمت زيداً، ففي مثل هذه المسألة مذهبان للكوفيين:

مذهب الكسائي ومن تبعه جواز إعمال أيهما شئت، واختيار إعمال الأول، كما يذكر أبو حيان(2)، أو إعمال الثاني كما يذكر غيره، ويكون فاعل المفعول الآخر محذوفاً، بناء على مذهب الكسائي في جواز حذف

---

(1) الفراء: معاني القرآن 12/2.

(2) أبو حيان تذكرة النحاة ص343.

الفاعل(3). وخالف الفراء شيخه، ورأى أن العاملين عملا معاً في هذا المعمول، ولا حذف عنده في هذه المسألة(1) ، ولكنه شرط أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً، ولا يجوز أن يكون مكنياً، يقول : "إنّما منعهم من حمل الفعل على التالي إذا كَفَوا، لأن الفعلين ربما ارتفع بهما جميعاً الظاهر، ولا يجوز أن يرتفع بهما المكني، إلا ترى أنك تقول: أقبل وأدبر عبد الله، ولا يجوز أن تقول: أقبل وأدبرت أنت"(2) .

ونقل صاحب (الموفى) عن جمهور الكوفيين أن الفاعل فاعل للفعل الأول، وفاعل الفعل الثاني يكنيه وجوباً ثم قال: " وقد عزي إلى الفراء أيضاً"(3) .

وتذكر المصادر أن هشام بن معاوية أيد الكسائي في هذه المسألة(4) ، على الرغم من أن صاحب (الموفى) صرح أنه لا يجّوز غير الكسائي حذف الفاعل(5) .

وعلى الرغم من ورود السماع بالحذف الذي يعزز ما يذهب إليه الكسائي كما في قول الشاعر:

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليـــب وقول الآخر:

وكمتا مدماة كأنّ متونها جرى

فوقها واستشعرت لون مذهب وقوله تعالى : (حتى توارت بالحجاب)(6)، وقوله تعالى: (عبس وتولى)(7) . فالأفعال: تعفق، وجرى، وتوارت، وعبس، وتولى أفعال لازمة، لا فاعل لها ظاهراً. أقول: على الرغم من ورود ذلك فإن النحويين ردوا مذهبه، ورفضوه إذ يلزم منه أن يكون الفعل بلا فاعل، وفي هذا إخلال بمعيار صارم وضعوه، كما ردوا مذهب الفراء لأنه يُخل كذلك بالقاعد النحوية التي تجعل لكل فاعل فعلا لا فعلين. يقول أبو على الفارسي مفاضلاً بين المذهبين: " وهذا الذي أخذ به – أي الفراء– وترك قول الناس إليه أبعد من الأقوال التي تركها. . لأنا لا نعلم فاعلا عمل فيه فعلان في موضع واحد. . وقول الكسائي أشبه وإلى الصواب أقرب،

---

(3) الزجاجي: الجمل ص113، أبو علي الفارس: المسائل الحلبيات ص238–239، العكبري: التبيين مسالة رقم 34 ص252، ابن مضاء: الرد على النحاة ص94–95، ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص515، أبو حيان: النكت الحسان ص94، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص37.

(1) انظر: المصادر السابقة والصفحات أنفسها.

(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص597.

(3) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص23.

(4) ابن هشام: أوضح المسالك 2/27–30، السيوطي: الهمع 5/140–141، الأزهري: شرح التصريح 1/320–321.

(5) الكنغراوي: الموفى في النحو الكوفي ص24.

(6) سورة ص الآيه 32.

(7) أول سورة عبس.

وإن كان خطأ عندنا، لأن له أن يقول: شبهت الفاعل بالمبتدأ، فحذفته من حيث اجتمعا في أن كل واحد منهما محدَّث عنه، وإن كان الفاعل لا يشبه المبتدأ"(1) .

وإن طلبت هذه العوامل المعمول مختلقه، وطلب الأول منها مرفوعاً فاعلاً نحو: ضربني وضربت زيداً، أو مفعولاً لم يُسّم فاعله نحو: أُهين وشتمت بكراً، ففي هذه المسألة كذلك مذهبان. فالكسائي على مذهبه في المسألة السابقة، والفراء يوجب إعمال الأول، ليتخلص من حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، ومن الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب البصريين. ولكنّ ابن مالك ينقل عنه أنه يجيز إعمال الثاني في الظاهر، ويضمر في الأول كما يقول البصريون، لكنه إذا أضمر في الأول أوجب إبراز الضمير بعد العامل الثاني ومعموله، فيقول مثلاً: ضربني وضربت زيداً هو، وضربني وضربت الزيدين هما(2) .

وأما إن طلبت هذه العوامل المعمول مختلفة، وطلب الأول منها غير مرفوع نحو: ضربت وضربني زيد، ففي ذلك أيضاً مذهبان للكسائي والفراء، فالكسائي على مذهبه المتقدم، والفراء في مثل هذه المسألة يجيز أيهما شئت، ويختار الأول كالكسائي(3) .

إن مسألة التنازع من المسائل المشكلة في النحو العربي، وفي الأخذ برأي الفراء فضَّ لهذا النزاع والإشكال الذي يحدث تشويشاً في أذهان الناشئة، فهو يغنينا عن التقدير والتأويل. فما الذي يحول دون أن يكون هذا الاسم الظاهر فاعلاً لكلا الفعلين؟ إنه قواعد صارمة، ومعايير ثابتة صاغها النحويون، لا وفق ظاهر اللغة، بل وفق إلحاح مستحكم من نظرية العامل والمعمول، مع أن جعل الاسم الظاهر فاعلاً لكلا الفعلين هو سبيل المعنى، وهو مؤدّاه، الذي يكشف عنه التركيب وتأليف الكلام، وقد دل على مثل هذا غير باحث من المحدثين(1) ، حتى إن أحدهم ليدعو إلى الأخذ برأي الفراء، لأنه لمح الحقيقة ورد الأمور إلى نصابها(2) .

عامل المصدر

واختلف الكوفيون أيضاً في ناصب المفعول المطلق المعنوي، وهو الذي يوافق عامله في معناه، ويخالفه في لفظه نحو: قمت وقوفاً، وقعدت القرفصاء، ورجعت القهقري، وما أشبه ذلك. فقد ذكر الرضي أن عامله

---

(1) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص238–239.

(2) أبو حيان: تذكرة النحاة ص344–345.

(3) المصدر نفسه ص345.

(1) أحمد عبد استار: نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي ص44.

(2) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص96.

عند بعض الكوفيين فعل مشتق من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقرفص القرفصاء، وتقهقر القهقري(3) ، غير أن صاحب (الكواكب الدرية) ذكر أن هذا مذهب الكوفيين، وليس مذهب بعضهم(4) .

عامل المفعول لأجله

ينقل النحويون عن الكوفيين أن المفعول لأجله نتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الخفض، وأنّهم يجعلونه مفعولاً مطلقاً من قبيل المصدر المعنوي، وأن ناصبه عندهم هو الفعل المتقدم عليه، لأنه ملاقٍ له في المعنى، وإن خالفه في الاشتقاق. فإذا قلت: ضربت زيداً تقويماً، فكأنك قلت: قوّمت زيداً تقويماً ويذكرون كذلك أن النحويين الكوفيين لا يفردون هذا الباب، ولا يترجمونه(1).

ويجعل أبو حيان هذا مذهب الكوفيين، وينقل عن الفراء مذهباً آخر، وهو أن الفراء يجعل المفعول لأجله منصوبا على نية الشرط والجزاء، " وقال الفراء في قولك: لأعطينَّك خوفاً وفرقاً، ولأكفَّنَّ عنك حذر زيد، كل واحد منهما منصوبٌ على نية الشرط والجزاء، وما ينفكُ من حُسْن (من) معه، وإن كان يقال: لأكفّنّ من حذر زيد، ولأعطينك من الخوف والفرق، وليس النصب بإسقاط (من) غير أن دخولها يوضح المقصود، ويبين معنى النصب انتهى"(2).

وهذا ما ذهب إليه أبو بكر بن الأنباري عندما شرح قول طرفه:

وإن شئت لم ترقل وإن شئت أرقلت مخافة ملويّ من القِد محصدِ قال: " والمخافة منصوبة على نية الجزاء، والمعنى من مخافة ملوي، فلما أسقطت الخافض نصبت ما بعده على الجزاء، وهو قولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً، أي من أجل الخوف والفرق"(3).

وقد عرض الفراء في (معانيه) هذه المسألة في أكثر من موضع، وناقشها، ولكن ما جاء جاء مختلفاً مضطرباً. فمرةً ينتصب " على غير وقوعٍ من الفعل عليه. . فنصبه على التفسير ليس بالفعل. . وليس نصبه على طرح من"(1) .

---

(3) الرضي: شرح الكافية115/1.

(4) الأهدل: الكواكب الدرية 14/2. وانظر: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص204. ويذكر صاحب إحياء النحو أن النحويين اختلفوا في عامل النصب في المفعول المطلق على ثلاثة عشر قولاً: انظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص40.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 221/2، السيوطي: الهمع 133/3.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 221/2.

(3) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص180.

(1) الفراء: معاني القرآن 17/1.

ومرة أخرى يجعل ناصبه الفعل وينصُّ صراحة على ذلك ". . . . وهي بمنزلة قوله: (يبين الله لكم أن تضلوا)(2) ، و(من) تحسن فيها، ثم تلقى، فتكون في موضع نصب، كما قال، عز وجل: (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت)(3)، ألا ترى أن (من) تحسن في الحذر، فإذا ألقيت انتصب بالفعل، لا بإلقاء (من) كقول الشاعر:

وأغفر عوراء الكريم اصطناعه وأعرض عن ذات اللئيم تكرماً(4)

ومرة ثالثة يكون نصبه "على التفسير ليس بالفعل"(5) .

ومهما يكن من الأمر، فالفراء كالبصريين يترجم هذا الباب، ويجعل ناصبه أحياناً الفعل، غير أنه يختلف معهم في تقدير حرف الخفض، فهم يقدرون هنا (اللام)(6) ، ويقدر هو حرفاً آخر هو (من)(7) .

ومن ناحية أخرى يتفق الفراء مع أصحابه الكوفيين في أن نصبه ليس على طرح الخافض، لكنه يختلف معهم في عده مفعولاً مطلقاً من قبيل المصدر المعنوي. وهذا ما توحي به عبارة ابن هشام حينما ذكر أن من الكوفيين من يجعله في باب المفعول المطلق(8) .

عامل المفعول معه

واختلف الكوفيون في عامل المفعول معه، وتعددت أقوالهم على أربعة مذاهب:

1- عامله الفعل وشبهه، وهو مذهب جمهور الكوفيين، كما هو مذهب جمهور البصريين(1) ، أي أن الأصل في نحو قولك: استوى الماء والخشبة: أي مع الخشبة، ثم أقيمت الواو مقام (مع) توسعاً في الكلام، فقوي الفعل بالواو، ووقع على الاسم فنصبه، كما قوي بالهمزة في نحو قولك: أذهبت زيداً.

2- عامله الظرفية: وهو مذهب معظم الكوفيين والأخفش(2) . ويرى أصحاب هذا المذهب أن الظرفية عامل النصب في المفعول معه، وأن الواو هي التي هيأت له الظرفية، ومعنى الظرفية هنا أنك إذا قلت: قمت

---

(2) آخر سورة النساء.

(3) سورة البقرة الآية 19.

(4) الفراء: معاني القرآن 5/2.

(5) المصدر نفسه 17/1.

(6) السيوطي: الهمع 123/3، الأزهري: شرح التصريح 337/1.

(7) الفراء: معاني القرآن، 17/1، 56 و 52/2. وانظر: أبو جعفر النحاس. إعراب القرآن 323/1.

(8) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية160/2.

(1) ابن هشام شرح اللمحة البدرية 157/2، الأزهري: شرح التصريح 243/1.

وزيداً، وسرت والنيل، كانت الواو واقعة موقع الظرف (مع)، فكأنك قلت: قمت مع زيد، وسرت مع النيل، فلما حذفت (مع) وكانت من قبل منتصبة على الظرفية، وأقيمت الواو مقامها، ولم يكن إثبات الإعراب في الواو، لأنها حرف لا يحتمل النصب، كان إعراب (مع) الواقعة الواو موقعها، فيما بعد الواو، وهو زيد والنيل، فانتصبا بعدها على معنى انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها.

ونظّر أصحاب هذا المذهب مذهبهم بمسألة الوصف بـ(إلا)، فكما كان يرتفع ما بعد (إلا) الواقعة موقع (غير) بارتفاع غير نحو قوله تعالى: (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا)(3) ، ينتصب ما بعد الواو الواقعة موقع (مع)، بانتصاب (مع).

وقد ردّ هذا المذهب، لأنه لو كان الأمر كما زعمه أصحاب هذا القول لجاز النصب في نحو: كل رجل وضيعته مطرداً، وليس كذلك(1) . وقد رأيت نحوياً كوفياً هو أبو بكر بن الأنباري ينسب هذا الرأي إلى محمد بن يزيد المبرد، مما يعزز أن يكون هذا العامل قد قال به نحويون بصريون كالأخفش والمبرد، لا الكوفيون. يقول: "وقال محمد بن يزيد:

تبكي عليك نجوم الليل والقمـرا فرفع النجوم ونصب

القمر على : مع القمر، فلما حلّت الواو محل (مع) نصب ما بعدها، كما تقول: لو ترك عبد الله والأسد لأكلك"(2) .

3- عامله الخلاف: ولاذ بعض الكوفيين مرة أخرى بعامل الخلاف لتفسير نصب المفعول معه، غير أننا نجد خلطاً واضطراباً في نسبة هذا العامل : فقد نسب مرة للكوفيين(3) ومرة ثانيه لبعضهم(4) ومرة ثالثه لأكثرهم(5) ، وأخيراً نسب للفراء ومن وافقه(6) كالجرمي(7) .

---

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب 144/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 30ص48، ابن هشام شرح اللمحة البدرية 157/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب286/2، السيوطي: همع الهوامع 239/3.

(3) سورة الأنبياء الآية22.

(1) الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني 136/2.

(2) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص459.

(3) أبوالبركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 30 ص248، أسرار العربية ص182-183، العكبري: التبيين مسألة رقم 61 ص379، ابن عقيل: المساعد 54/1، المرادي: الجنى الداني ص155، 176، 187، أبو حيان: ارتشاف الضرب 22/2، تذكرة النحاة ص431، الرضي: شرح الكافية 195/1، ابن يعيش: شرح المفصل 49/2، الأشموني شرح الأشموني 323/1، السيوطي الهمع 239/3.

(4) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 158/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب286/2.

(5) السيوطي: الهمع 239/3، الأزهري: شرح التصريح 334/1.

(6) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص246.

ومعنى أن ينتصب المفعول معه على الخلاف، أن الثاني مخالف للأول، فإذا قلت: استوى الماء والخشبة، وسرت والشاطئ، فإنك تجد نفسك مضطراً إلى نصب لفظ (الخشبة) و (الشاطئ) لا إلى رفعهما، عطفاً على الماء، والمكني في سرت، على الرغم من كون الواو عاطفة، ذلك، لأنك لو رفعتهما لفسد المعنى، ولما صح التركيب، فما بعد الواو لا يصح أن يجري على ما قبله، إذ لا يحسن تكرير الفعل فتقول: استوى الماء واستوت الخشبة، وسرت وسار الشاطئ، فالخشبة لم تكن معوجة فتستوي، والشاطئ لا يصح منه السير، لذا يلجأ المتكلم إلى مخالفة ما بعد الواو لما قبلها في علامة الإعراب، ليستقيم المعنى. فيكون بذلك الخلاف عامل النصب في المفعول معه.

ولم يُقبل هذا التفسير، ورد هذا العامل لكونه معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة، وإنما ثبت الرفع بها كالتجرد والابتداء والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي، ما لم يضطر إلى العامل المعنوي، ولكونه لو كان هو الناصب للمفعول معه لنصب كذلك في نحو: يقوم عمرو لا زيداً، وما قام زيد بل عمراً، وما قام زيد لكن عمراً، فالخلاف هنا متحقق، وهو لا يقال بالنصب اتفاقاً(1).

4- عامله الصرف: وإن كان الصرف والخلاف بمعنى واحد كما دلَلْت على ذلك في موضع سبق، فقد جعله الفراء عامل النصب في المفعول معه. ولا أدري لم سكتت مصادر النحو عن ذكر هذا المصطلح كعامل في المفعول معه، مع أن الفراء ذكره صراحة في (المعاني) ولم يذكر (الخلاف) البتة. يقول: " فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثه ولا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف. . . ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب، وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تركت والأسدَ لأكلك، ولو خُليت ورأيّك لضَلَلت. لما لم يحسن في الثاني أن تقول: لو تركت وترك رأيُك لضللت، تهيّبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله"(2) . ومثل هذا، لا ريب، من المفعول معه عند البصريين(1) .

عامل المنادى

وللكوفيين في عامل المنادى قولان:

1- إنه مرفوع أو منصوب بلا عامل. وهو مذهب الكسائي(2) ، أو مذهب الكوفيين(3) .

---

(7) المصدر نفسه ص247.

(1) وانظر: الرضي: شرح الكافية 195/1، الأزهري: شرح التصريح 344/1.

(2) الفراء: معاني القرآن33/1 . 34، وانظر 71/2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 22/2.

(2) الرضي: شرح الكافية132/1.

2- النداء: وهو مذهب الفراء. لقد نفى الفراء أن يكون المنادى منصوباً بالفعل. يقول: " الذي يدل على أن المنادى ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع منه"(4) . ونفى أيضاً أن يكون منصوباً بالأداة "ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة. .. والذي يدل على أنه ليس منصوباً بفعل امتناع الحال أن تقع معه، ولا يجوز أن تقول: يا زيد راكباً"(5) .

وإذا لم تكن الأداة ولا الفعل عاملين في المنادى عند الفراء، فما العامل فيه عنده إذاً؟ إنه النداء، ليس شيئاً سواه. فإذا كان المنادى منصوباً كان ناصبه النداء، وإذا كان مرفوعاً كان رافعه النداء. يقول مفسراً قوله تعالى: (يا جبال أوّبي معه والطيرَ)(6) : " ... و(الطير) منصوبة على جهتين: إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله: ولقد آتينا داود منا فضلاً، وسخرنا له الطير فيكون مثل قولك: أطعمته طعاماً وماء، تريد: وسقيته ماء. فيجوز ذلك. والوجه الآخر بالنداء"(7) .

ويقول مرة أخرى: " وقد قيل في (طه)(1) إنه يا رجل، فإن يك كذلك، فليس يحتاج إلى مرافع، لأن المنادى يرفع بالنداء"(2).

وقد أخذ السهيلي بمذهب الفراء واختار أن يكون المنادى منصوباً بالنداء لا بالأداة. يقول" والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى. . والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره. . . ويدلك على أن حرف النداء ليس عاملاً وجود العمل في الاسم دونه نحو: صاحَبَ زيد، أقبل، و(يوسفُ أعرض عن هذا)(3) " (4).

وفي الأخذ بمذهب الفراء إبقاء جملة النداء على حالها، جملة تأثيرية انفعالية إذ لو جعل عامل المنادى فعلاً حلت محله أداة النداء، لاستحالت هذه الجملة من أسلوب تأثري انفعالي إلى أسلوب خبري منطقي. ومعنى هذا أن الفراء زاد في الكلام الإنشائي جملة النداء وهو ما أشار إليه أبو حيان حينما قال: " وقد قسم النحاة

---

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف رقم 45 ص323، الكنغراوي: الموفي ص64.
(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص664.
(5) المصدر نفسه ص681، وانظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 256/1.
(6) سورة سبأ الآية 10.
(7) الفراء: معاني القرآن 355/2، وانظر: 393/1 و 116/2.
(1) أول سورة طه.
(2) الفراء: معاني القرآن 370/1.
(3) سورة يوسف الآيه 39.
(4) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص77.

الكلام إلى أقسام هي منحصرة فيما ذكرناه من الخبر والإنشاء. . . وأما غير الخبر فذهب أبو الحسن إلى أنه استخبار وتمنٍ وطلب وهو أمر أو نهي. . . وزاد الفراء وابن كيسان الدعاء وهو النداء"(5).

عامل التفسير (التمييز):

واختلف الكوفيون في ناصب التفسير:

فإذا كان تفسيراً لمقدار نحو قوله تعالى: (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً)(6). وقوله تعالى: (أو عدل ذلك صياماً)(7)، فإنّه ينتصب عند الكسائي على إضمار (من)، أي: من ذهب ومن صيام، فلما سقط الخافض انتصب التفسير على نزعه(1) . وهو أحد قولي الفراء: ". . . . ؛فـ(من) في هذا الموضع إذا أسقطت نصبت ما بعدها، كما قال: (أو عدل ذلك صياماً)، وكما قال: (ملء الأرض ذهباً)(2) وناصبه في قوله الآخر خروجه من المقدار المذكور قبله. يقول معلقاً على قوله تعالى: (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً): "نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك: عندي عشرون درهماً ولك خيرها كبشاً. ومثله قوله: (أو عدل ذلك صياماً) وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذي تراه قد ذكر قبله، مثل: ملء الأرض، أو عدل ذلك. . "(3) .

وأما إذا كان التفسير تفسير نسبة فناصبه ما في الجملة من فعل أو شبهه عند الكسائي(4) وعند ثعلب(5) وعند أكثر الكوفيين(6) .

وأما الفراء فذهب إلى أن ناصبه الحديث والمحدث عنه. يقول أبو حيان : " وقال ابن عصفور: فأما قوله تعالى: (بطرت معيشتها)(7) ، وسفه نفسه وأمثالهما. فالفراء يقول: ينتصب لتحويل الفعل عنه في الأصل،

---

(5) أبو حيان : ارتشاف الضرب 412/1.
(6) سورة آل عمران الآية 91.
(7) سورة المائدة الآية 95.
(1) أبو حيان: البحر المحيط 520/2.
(2) الفراء: معاني القرآن 257/2.
(3) المصدر نفسه 225/1-226.
(4) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ 475، الرضي: شرح الكافية 223/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 194/2، السيوطي: الفرائد الجديدة 455/15.
(5) القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص388.
(6) السيوطي: الهمع 71/4.
(7) سورة القصص الآية 58.

والأصل بطرت معيشتها، وسفهت نفسه، والناصب له الحديث والمحدث عنه"[8] ، وهو ما جاء عن الفراء. يقول معلقاً على قوله تعالى : (وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها) : "ونصبك المعيشة من جهة قوله : (إلا من سفه نفسه)[1] ، إنما المعنى، والله أعلم، أبطرتها معيشتُها، كما تقول: أبطرك مالُك وبطرته، وأسفهك رأيْك فسفهته. فذكرت المعيشة لأن الفعل كان لها في الأصل، فحول إلى ما أضيف إليه. وكأن نصبه كنصب قوله : (فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً)[2] ، ألا ترى أن الطيب كان للنفس، فلما حولته إلى صاحب النفس، خرجت النفس منصوبة لتُفسر معنى الطيب، وكذلك: ضقنا به ذرعاً إنما كان المعنى: ضاق به ذرعُنا"[3] . وفي (الموفي) أن عامل التفسير المبهمُ قبله، يقول : "التميز: وعامله المبهم ولا يتقدم عليه. . "[4] .

عامل المستثنى

واختلف النحويون الكوفيون في ناصب المستثنى، وتعددت مذاهبهم في تحديده على النحو الآتي:

1- العامل فيه (أنّ) مقدرة بعد (إلا)، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً، كان تأويله: قام القوم إلا أنّ زيداً لم يقم، فأُضمرت (أن) وحذف خبرها. وحكي هذا المذهب عن الكسائي[5] ، وانفرد المالقي فحكاه عن بعض الكوفيين من دون أن يذكر الكسائي[6] .

وقد أفسد الفراء رأي شيخه ورده بأن قال : "لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل، لكان مع (لا) في قولك: قام زيدٌ لا عمرو، كذلك"[1]. ورُدْ كذلك بأن (أن) حرف، والحروف لا تضمر ويبقى عملها، لأن عملها بحكم الشبه للفعل، فزادها ذلك ضعفاً، كما أن حذفها وحذف خبرها لا نظير له في كلام العرب، ولأنه كان يلزم منه أن يكون المستثنى منصوباً أبداً.

---

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 194/2. وانظر أيضا : تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص142.

(1) سورة البقرة الآية 130

(2) سورة النساء الآية 4.

(3) الفراء: معاني القرآن 308/2.

(4) الكنغراوي: الموفي في النحو ص41-42.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 34 ص261، أبو حيان: ارتشاف الضرب 300/2، ابن عقيل: المساعد 556/1، المرادي: الجنى الداني ص516، السلسيلي: شفاء العليل 499/1، ابن يعيش: شرح المفصل 77/2، الرضي: شرح الكافية 226/1، المجاشعي : شرح عيون الإعراب ص177، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص213، السيوطي: الهمع 253/3، الأزهري: شرح التصريح 349/1.

(6) المالقي: رصف المباني ص176.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل 77/2.

2- وقال الكسائي إنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالتفسير(2) .

3- الخلاف: ويلجأ بعض الكوفيين مرة أخرى إلى الخلاف لتفسير ناصب المستثنى، لأن المستثنى موجب له الحكم بعد نفيه عن الأول، أي أنّه مخالف له، ولهذا كان نصبه وسيلة لإبراز هذا المعنى، معنى مخالفة المستثني المستثنى منه في المعنى والحكم. ونسب هذا الرأي إلى الكسائي أيضا(3) . وقد وجدت الفراء في (معاني القرآن) يتّبع الكسائي في هذا الرأي، ويرى أن العامل في المستثنى معنوي لا لفظي. وهو مخالفته الأول. يقول موجهاً إعراب (منْ) في قوله تعالى : (قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا مَنْ رحم)(4) : " و(من) في موضع نصب، لأن المعصوم خلاف للعاصم، والمرحوم معصوم"(5) .

ولعل أبا الحسن علي بن فضال المجاشعي (ب 479هـ) جانب الصواب حينما ظن أن تشبيه المستثنى بالمفعول عند الكسائي، يعني خروجه من الوصف، فجعلهما عاملاً واحداً نسبه للكسائي. يقول : "وحُكي عن الكسائي أنه كان يشبه المستثنى بالمفعول، أي خروجه من الوصف وذلك هو الناصب له"(1) .

وما من شك في أن الخروج من الوصف هو الخلاف نفسه كما يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم ...)(2) . "ولعلهم توهموا أن ما بعد إلا يخالف ما قبلها، فإن كان ما قبل إلا فاعلاً، كان الذي بعدها خارجاً من الفعل الذي ذُكر ... "(3) .

وفي قول الكسائي والفراء بعامل الخلاف في باب المستثنى ردٌ على بعض الباحثين المحدثين الذين زعموا أن القول بعامل الخلاف في باب الاستثناء بـ (إلا) فات الكوفيين ولم يقولوا به(4) . ويبدو أن سيبويه هو صاحب هذا الرأي، وأن الكسائي والفراء قد تلقياه منه(5) .

---

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 34 ص261، العكبري: التبيين مسألة رقم 66 ص400، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص213.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 300/2، المرادي: الجنى الداني ص517، السيوطي: الهمع 253/3، الأزهري: شرح التصريح 349/1.

(4) سورة هود الآية 43.

(5) الفراء: معاني القرآن 15/2 وانظر 273/3.

(1) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص177.

(2) سورة البقرة الآية 150.

(3) الفراء: معاني القرآن 89/1.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص225، 297.

(5) انظر: سيبويه: الكتاب (بولاق) 363/1، محمد خير الحلواني: المختار من أبواب النحو ص337 .

4- وقال الفراء: إن (إلا) مركبة من (إن) التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار، و(لا) التي للعطف ثم حذفت نون (إنّ) الثانية، وأدغمت النون الأولى في لام (لا). فإذا انتصب الاسم بعد (إلا) فبـ (إنّ) وإذا تبع ما قبلها في الإعراب فبـ (لا) العاطفة(6) .

وبالعودة إلى كلام الفراء نفسه في (معاني القرآن) وجدته حقاً، يقول بتركيب (إلا) ولكن ليس على الوجه الذي نسبه النحويون إليه. فهي عنده مركبة من (إنْ) التي تكون جحداً، و(لا). يقول : " ونرى أن قول العرب (إلاّ) إنّما جمعوا بين (إنْ) التي تكون جحداً وضموا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حدّ الجحد إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً"(1) . وبذلك ينتفي أصل المسألة التي نسبت إليه. فهو لم يقل بتركيب إلا من (إنْ) و (لا) ثم خففت (إنْ) وأدغمت مع (لا)، وبالتالي لم يقل إن المستثنى منصوب بإن التي ركبت مع (لا)، وإنما قال : إنها مركبة من (إنْ) التي تكون جحداً، و(إنْ) هذه لم يقل أحد من النحويين أنها تنصب المستثنى، ثم إن الفراء نصّ صراحة، وغير مرة، على عامل النصب في المستثنى، فقد أشرنا قبل قليل إلى قوله بعامل الخلاف في باب المستثني.

5- الاستثناء: ونضيف هنا فننبه إلى عامل آخر جعله الفراء ناصباً المستثنى، وهو الاستثناء. يقول مفسراً قوله تعالى: (فانهم عدو لي إلا ربّ العالمين)(2): " أي كلّ آلهة لكم فلا أعبدها إلا ربّ العالمين فإني أعبده، ونصبه بالاستثناء، كأنه قال : هم عدو غير معبود إلا رّب العالمين، فإني أعبده"(3) .

إذاً، فلم يقل الفراء البتة إن المستثنى مصوب بـ(إنّ)، مركب منها، بعد تخفيفها ومن (لا) وبهذا يندفع ما نسبه النحويون إليه، وتندفع ردودهم التي صاغوها لإفساد ما نسبوه إليه.

ولعل أصل المشكلة يرجع إلى المبرد، فقد روي عنه تلميذه ابن السراج أن البغداديين يذهبون إلى أن "إلا في الاستثناء إنما هي إنّ و(لا)، ولكنهم خففوا إنّ لكثرة الاستعمال، ويقولون: إذا قلنا: ما جاءني من أحد

---

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 250/3، مكي: مشكل إعراب القرآن 551/2، الزجاجي: اللامات ص38، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص201-202، الإنصاف مسألة رقم 34 ص260 البيان في غريب إعراب القرآن 241/2 العكبري: التبيين مسألة رقم 66 ص400، ابن عقيل: المساعد 557/1، ابن يعيش: شرح المفصل 76/2، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص177، المرادي: الجنى الداني ص517، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص213، الرضي: شرح الكافية 226/1 السلسيلي: شفاء العليل 499/1، الأزهري: شرح التصريح 349/1، السيوطي: الهمع 253/3، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص129، أبو حيان: النكت الحسان ص290.

(1) الفراء: معاني القرآن 377/2.

(2) سورة الشعراء الآية 77.

(3) الفراء: معاني القرآن 281/2، وانظر: 363/2.

إلا زيد، فإنما رفعنا زيداً بـ (لا)، وإذا نصبنا فبـ (إن)، ونحن في ذلك مخيرون في هذا لأنه قد اجتمع عاملان (إن ولا) فنحن نعمل أيهما شئنا"(4) .

ثم جاء أبو جعفر النحاس، فأخذ ما في (الأصول) ونسبه إلى الفراء(1) ، ومن بعده صاحب (الإنصاف) و (التبيين) حتى غدا ذلك مذهباً خاصاً بالفراء، قيل فيه: إنه هو المشهور من مذهب الكوفيين، وهو ليس كذلك.

6- وآخر مذاهب الكوفيين في عامل النصب في المستثنى، أن يكون منصوباً بـ (إلا) نيابة عن استثنى، فإذا قلت: أتاني القوم إلا زيداً، فكأنك قلت: أتاني القوم استثنى زيداً. وهو مذهب طائفة من الكوفيين(2) .

وقد ردّ ابن يعيش هذا المذهب وضعفه " لأنك تقول: أتاني القوم غير زيد، فتنصب غيراً، ولا يجوز أن تقدر: استثنى غير زيد لأنه يفسد المعنى، وليس قبل غير حرف تقيمه مقام الناصب، ولأن فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز"(3) .

ولعل في نقل رأي أبي حيان في هذا الخلاف ما يكشف عن قيمته. فهذا الخلاف وأمثاله "لا يجدي كبير فائدة ... وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي"(4) .

أضف إلى ذلك أن أقرب هذه الآراء إلى النظرة الموضوعية، والمنهج السليم، وألصقها بالتركيب أن يكون عامل النصب في المستثنى الاستثناء، كما قال الفراء.

ومما يتعلق بالعامل في باب الاستثناء، عمل ما بعد إلا فيما قبلها، وعمل ما قبلها فيما بعدها.

فالكسائي والفراء وهشام وأبو بكر بن الأنباري منعوا جميعاً أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها. يقول أبو بكر بن الأنباري معلقاً على قول عمر بن كلثوم:

ومنا قبله الساعي كليبٌ فأي المجد إلا قد ولينا "... وقال هشام بن معاوية: أنشد الكسائي هذا البيت برفع (أي) بما عاد من الهاء المضمرة، أراد : فأي المجد إلا قد ولیناه. قال: وإنما أضمر الهاء لما لم يصل إلى النصب أي بولينا، وشبهه بقولهم: ما عبد الله إلا أضربُ، معناه: ما عبد الله إلا أضربه، ونصب عبد الله خطأً . ولا يجيز الفراء: ما عبد الله إلا أضرب. . ونصب عبد الله خطأ في قول جماعة

---

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 1/300-301.

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/250.

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 34 ص260، ابن يعيش: شرح المفصل 2/76، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص213.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 2/76.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/300.

من النحويين، لأن (إلا) لا ينصب ما بعدها ما قبلها، وقال هشام: روى بيت عمرو أبو عمرو والأصمعي بالنصب: فأيَ المجد إلا قد ولينا بنصب أي. ولم يعرف هشام لروايتهما مذهباً. قال أبو بكر: والصواب عندي رواية الكسائي لأن (إلا) أداة مانعة تمنع ما بعدها من نصب ما قبلها"(1).

وأما عمل ما قبلها فيما بعدها إذا لم يكن مستثنى نحو: ما قام إلا القوم زيداً، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعاً له نحو: ما مررت بأحد إلا زيداً خيرٍ من عمرو، فمسألة مختلف فيها فقد أجازها الكسائي وأبو بكر بن الأبناري على خلاف بينهما في التفاصيل، ومنعها الفراء.

فالكسائي أجاز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها مطلقاً من دون أن يقدر له عاملاً يعمل فيه رفعاً أو نصباً أو خفضاً محتجاً بقول الشاعر:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامها

وقول الآخر:

وما كفّ إلا ماجدٌ ضير بائسٍ أمانيه منه أتيحت بلا مَـنّ وقوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر)(1) . فأجاز في البيت الأول أن يكون (كلامها) فاعلاً للفعل (زاد)، وفي البيت الثاني أن يكون (ضيرَ) مفعولاً به للفعل (كفّ)، وفي الآيتين الكريمتين أن يكون قوله (بالبينات) صلة لقوله (أرسلنا)(2) .

ووافق أبو بكر بن الأنباري الكسائي في المرفوع فقط(3) ، وسها بعض الباحثين المحدثين وظن أن أبا بكر بن الأنباري وافق الكسائي في هذه المسألة في المنصوب والمجرور أيضا(4) .

ووافقهما الأخفش، قيل في الظرف(5) . نحو: ما حسن إلا زيد عندك، وقيل وفي الحال نحو: ما جاء إلا زيد راكباً(6) ، وقيل: فيهما وفي الخافض أيضاً(7) . واختار ذلك أيضاً أبو حيان(8) .

---

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص407 .

(1) سورة النحل الآيتان 43، 44.

(2) ابن مالك: التسهيل ص105، السلسيلي: شفاء العليل 510/1، ابن عقيل: المساعد 583/1–584، الرضي: شرح الكافية 75/1، السيوطي : الهمع 277/3.

(3) انظر المصادر السابة نفسها .

(4) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 557/1–558.

(5) أبو حيان: البحر المحيط 467/4.

(6) المصدر نفسه 4/3.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 317/2، السيوطي: الهمع 277/3، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 142/2.

وأما المانعون، وفيهم الفراء، فيقدرون لما سبق عاملاً من جنس ما قبله. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (وما أرسلنا من قبلك. . .) الآية: "وقوله : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً) ثم قال: (بالبينات والزبر) بعد (إلا)، وصلة ما قبل إلا لا تتأخر بعد إلا، وذلك جائز على كلامين. أي على تقدير عامل آخر بعد إلا– فمن ذلك أن تقول: ما ضرب زيداً إلا أخوك، وما مرّ بزيد إلا أخوك. فإذا قلت: ما ضرب إلا أخوك زيداً، أو ما مرّ إلا أخوك بزيد، فإنه على كلامين. تريد: ما مرّ إلا أخوك ثم تقول: مرّ بزيد ومثله قول الأعشى:

وليس مجيراً إن أتى الحي خائف ولا قائلاً إلا هو المُعيَّبا فلو كان على كلمة واحدة

كان خطأ، لأن المعيب من صلة القائل، فأخره ونوي كلامين فجاز ذلك. وقال الآخر:

نبّئتهم عذبوا بالنار جارتهم وهل يعذب إلا اللهُ بالنار

ورأيت الكسائي يجعل (إلا) مع الجحد والاستفهام بمنزلة (غير) فينصب ما أشبه هذا على كلمة واحدة، واحتج بقول الشاعر:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا أَهلَّةُ أناءِ الديارِ وشامُها ولا حجة له في ذلك، لأن ما في موضع أي(1)، فلها فعل مضمر على كلامين"(2).

ويبدو أن قول الكسائي ومن وافقه هو الظاهر؛ لأن السماع يشهد له، ولأن عدم التقدير أولى وهو الأصل.

واختلف الكسائي والفراء في جواز إعمال (من) الزائدة فيما بعد (إلا) نحو: ما جاءني من أحدٍ إلا رجلٍ فاضل. فقد أجاز ذلك الكسائي، ومنعه الفراء، ووصف مذهب شيخه بأنه ليس بشيء. يقول معلقاً على قوله تعالى : (وما من إلهٍ إلا إلهٌ واحدٌ)(3) : " لا يكون قوله (إله واحد)إلا رفعاً، لأن المعنى: ليس إله إلا إله واحد، فرددت ما بعد (إلا) إلى المعنى، ألا ترى أن (من) إذا فقدت من أول الكلام رفعت. وقد قال بعض الشعراء:

ما من حَويّ بين بدرٍ وصاحة ولا شُعْبةٍ إلا شِباعٌ نسورها فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلا، وأنزل (إلا) مع الجحود بمنزلة غير وليس ذلك بشيء"(1)؛ لأن مذهبه – أي الفراء – منع زيادة (من) في الإيجاب(2).

---

(8) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 142/2.

(1) يريد أن (ما) استفهامية، وليست موصوله، فهي ليست معمولة للفعل السابق، لأن الاستفهام له الصدر.

(2) الفراء: معاني القرآن 100/2–101، وانظر : 172/2.

(3) سورة المائدة الآية 73.

(1) الفراء: معاني القرآن 317/1.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 34/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 303/2.

ولعل الغريب في الأمر أن نجد بعض النحويين ينسب مذهب الكسائي هذا إلى الكوفيين من دون أن يستثني الفراء. يقول الرضي: " وقد أجاز الكوفيون إعمال من والباء المذكورتين أي المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد إلا إذا كان منكراً نحو: ما جاءني من أحدٍ إلا رجل فاضل(3).

ومما له صلة بعوامل الأسماء المنصوبة اختلاف وجهتي نظر الكسائي والفراء في ناصب (خيراً) من قوله تعالى : (يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خيراً لكم)(4) ، وقوله تعالى: (فآمنوا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم)(5) ، وقوله تعالى: (فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا، وأنفقوا خيراً لكم)(6) .

فيرى الكسائي أن العامل فيه (كان) مضمرة مع اسمها والتقدير: آمنوا يكن الإيمان خيراً لكم، وانتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم، وأنفقوا يكن الإنفاق خيراً لكم(7) . وهو كذلك، مذهب أبي عبيدة، معمر بن المثنى(8) .

وأجاز الكسائي هذا التقدير في الخبر أيضاً. "وزعم أنه سمع: لتقولن خيراً لك، ولآتين البيت خيراً لي، وزعم أن النصب لخروجه من الكلام قال: والعرب تقوله بعد الكلام التام، فإن كان مطلوباً لغيره رفعوه نحو: انته خيرٌ لك"(1) . ولم يرتض البصريون رأي الكسائي؛ "لأنّ كان لا تحذف هي واسمها ويبقى خبرها إلا فيما لا بدّ منه"(2) .

ولم يَرْضه، كذلك، الفراء؛ "لأن ذلك يأتي بقياس يبطل هذا، ألا ترى أنك تقول: اتق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتق الله محسناً، وأنت تضمر (تكن)، ولا يصلح أن تقول: انصُرنا أخانا، وأنت تريد : تكن أخانا"(3) ، لذلك يرى أن (خيراً) "منصوب باتصاله بالأمر، لأنه من صفة الأمر ... وليس نصبه على إضمار يكن"(4) .

---

(3) الرضي: شرح الكافية 238/1 وانظر : ابن عقيل: المساعد 562/1، السيوطي: همع الهوامع 255/3.
(4) سورة النساء الآية 170.
(5) سورة النساء الآية 171.
(6) سورة التغابن الآية 16.
(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص307، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 343/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 379/2، البحر المحيط 400/3، ابن هشام: المغني ص828، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 308/1–309 السيوطي: الأشباه والنظائر 78/4.
(8) أبو عبيده: مجاز القرآن 1، 143.
(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 379/2.
(2) العكبري: إملاء ما من به الرحمن 204/1. وانظر السيوطي: الأشباه والنظائر 78/4.
(3) الفراء: معاني االقرآن 296/1، وانظر: الرضي: شرح الكافية 129/1.
(4) الفراء: معاني االقرآن 295/1–296.

وصرح عدد من النحويين عن الفراء بأن انتصابه بالأمر على أنه صفة لمصدر محذوف تقديره: آمنوا إيماناً خيراً لكم، وانتهوا انتهاء خيراً لكم، وأنفقوا إنفاقاً خيراً لكم(5) .

والغريب في الأمر أن ينسب مكي بن أبي طالب هذا المذهب إلى الفراء مرة(6)، ومرة أخرى يضم إليه الكسائي. يقول: " وقال الفراء والكسائي: هو نعت لمصدر محذوف"(7) . وينسب إلى بعض الكوفيين مذهباً آخر، وهو أنها نصب على الحال(8) .

وضُعف مذهب الفراء، أيضاً، وأنه ليس فيه زيادة على ما دل عليه الفعل السابق، لأن انتهوا يدل على الانتهاء ، وهكذا، فيفيد الفعل ما يفيده مصدره(1) .

وأما ثعلب فقد اكتفى فقط بترديد قولي الكسائي والفراء(2) .

وإن كان كلٌّ من الكسائي والفراء قد جنح إلى التأويل والتقدير، "فان تحليل الكسائي لا يأباه المعنى، بل لا يصطدم معه(3) .

عامل الاسم في باب الحكاية

الحكاية اصطلاحاً إيراد اللفظ المسموع على هيئته أو إيراد صفته، وأداتاه (مَنْ) و(أيّ)(4) . فإذا استثبتّ عن (زيدٌ) من نحو قولك: قام زيد : مَنْ زيدٌ؟ وعن (زيداً) من قولك: ضربت زيداً: مَنْ زيداً؟ وعن (زيدٍ) من قولك: مررت بزيدٍ: من زيدٍ؟ هذا في لغة الحجازيين(5) أي أنهم يحكون الاسم على حسب إعرابه في كلام المخبر.

وقد اختلف الكوفيون في عامل (من) أو (أي).

---

(5) انظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص307، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 343/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 379/2، البحر المحيط 400/3، النهر الماد 401/1، ابن هشام: المغني ص828، ابن يعيش: شرح المفصل 28/2، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 308/1–309، ابن عقيل: المساعد 441/1.

(6) مكي: مشكل إعراب القرآن 214/1.

(7) المصدر نفسه 379/2.

(8) المصدر نفسه 214/1، 379.

(1) ابن الشجري: الآمالي الشجرية 343/1.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص307.

(3) عبد الستار أحمد سعيد: الكسائي ومنهجه فيما تلحن فيه العامة ص94.

(4) عبد الغني الدقر: معجم النحو 176–177.

(5) أبو حيان: النكت الحسان ص161.

فمذهب كثير منهم(6) ، أو بعضهم(7) ، أن (من) محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه، وأن الكلام المستثبت به جملتان وحركات الاسم المستثبت عنه حركات إعراب، وهو بدل من (مَنْ)، ويجوز عندهم أن يقدر العامل مقدما ومؤخراً، فيقدر: قام من، أو من قام.

غير أن أبا حيان، وتبعه الشيخ خالد الأزهري، نصّ على أن القول بأن عامل (من) في باب الحكاية فعل مضمر هو قول الكوفيين، لا قول أكثرهم(1) . فإن كان الأمر كذلك، فلا خلاف حينئذٍ بينهم في هذه المسألة، وإلا فمذهب الباقيين منهم هو مذهب الجمهور من النحويين، وهو أن (من) مبتدأ وزيد خبره، كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة(2) . وبناء على قاعدتهم (الترافع) يكون كل منهما عاملاً في الآخر.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 323/1.

(7) السيوطي: الهمع 324/5.

(1) أبو حيان: النكت الحسان ص161، ارتشاف الضرب 319/1، الأزهري: شرح التصريح 283/2.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 323/1.

الفصل الثالث

الـخلاف الـكوفـي فـي الـعلـة

يغلب على الظن أن العلة النحوية لم تنشأ لضرورة، ولم تكن مقصودة لذاتها. ولكن طغيان الفلسفة والمنطق وعلم الكلام إبانّ استنباط قواعد اللغة العربية، وضبطها، ووضع أحكامها لعب دوراً بارزاً في نشأتها، وتسربها إلى مناهج النحويين، ودراساتهم.

وقد التمس العلة نحويون كثيرون كعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وتوسع فيها أبو عثمان المازني، والزجاجي الذي أفردها بتأليف (الإيضاح في علل النحو)، وبالغ في ذلك إلى حدٍ بعيد أبو علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وعلي بن عيسى الرماني، وأبو البركات الأنباري، وغيرهم كثيرون، حتى غدت العلة بحثاً قائماً برأسه، ألّفت فيه الكتب والبحوث(1).

ولم يكن الخوض في العلة والتماسها في ظواهر اللغة وأساليبها مما انفرد به البصريون، فنحاة الكوفة كالبصريين لهم عللهم وأقيستهم ولم تكن نظرتهم إلى ظواهر اللغة وصفيةً بحتة تقف عند المسموع، ولا تتجاوزه، بل تجدهم يبحثون وراءها عن العلة، ويدفعهم ذلك إلى اتخاذ القياس، والإفادة من المنطق ومصطلحاته(2).

وإن كان نحاة الكوفة قد خاضوا في العلة، والتمسوها فيما عرض لهم من ظواهر اللغة، فإن عنايتهم بها، واعتمادهم عليها لم يكن بارزاً في مناهجهم على حد سواء.

فأبو جعفر الرؤاسي لم تصل إلينا كتبه، ولكنّ مما لا شك فيه أنه كان يلتمس العلة، وأنه لم يكن يلتزم النظرة الوصفية لما يعرض له من ظواهر اللغة، فقد تراه أحيانا يبحث وراءها عن العلة، فما لا يجري لم يدخله تنوين ولا خفض لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم في لغة من قال: مررت بغلام يا هذا(1) . ولكنه كان لا ينشط لها كغيره من نحاة الكوفة.

والكسائي، وإن كان تأثر منهج مدرسة القراء التي تؤثر السماع(2) ، فقد كان أيضاً من ذوي التعليل، بل كثُر ذلك عنده وبرز واضحاً جلياً، وكان الفراء يلجأ إليه ويسأله عن مسائل في ذلك. يقول الفراء : " سألت

---

(1) فارس محمد عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي ص149.

(2) عبد الفتاح شلبي: أبو علي الفارسي ص369، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص111-112.

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص124.

(2) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص112.

الكسائي عن كسر "أمس" فقال : أخذ من قولهم: أمسِ عندنا يا رجل. قال الفراء: ولو كان من هذا ما دخل عليه الألف والكلام"(3) .

وعلله، كما يرى بعض المحدثين، علل ظاهرة لا يتمحّلها، ولا يتكلّفها، كما كان يفعل غيره من الكوفيين(4) ، ويستدلون على ذلك بقوله المشهور لما سُئل عن (أي) وأحوال إعرابها وبنائها: " أي هكذا خُلقت"(5) .

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي : "إن جواب الكسائي هذا حسن، وهو شيء يومئ إلى أن اللغة تجري على ألسنة الناس، فتأخذ صفاتها التي تعرف بها فلم يتأمل الكسائي ورود "أي" المبنية، بل خصّها بالسماع المشهور"(6) . وشبيه بهذا قوله حينما سُئل عن (حتى) "لم صارت تنصب الأفعال المستقبلة؟ فقال: هكذا خلقت"(1) . ولهذا عدّه بعض المحدثين ممثل المذهب الوصفي الكوفي(2) .

وإن كان وصف بعض المحدثين علل الكسائي بالظهور والابتعاد عن التمحل والتكلف فقد تندّ عنه أحياناً بعض العلل تبلغ منزلة فلسفية تخضع الظاهرة المعللة لموازين العقل والمنطق. والدليل على ذلك قوله – معللاً سكون علامة التأنيث في آخر الفعل الماضي –: "عندما سكّنوا التاء في قعدتْ وقامتْ، وفي آخر كل فعل ماض، لأنه لم يبق لها شيء من الحركات، وذلك أن الضمة لتاء المتكلم، كقولك: قمتُ وقعدتُ، وجلستُ، والفتحة لتاء المخاطب، كقولك: قمتَ، وقعدتَ، وجلستَ والكسرة لتاء المخاطبة كقولك: قمتِ وقعدتِ وجلستِ، فلما فُرِّقت هذه الحركات وكرهوا أن يفتحوها فتلتبس بتاء المخاطب، وأن يضموها فتلتبس بتاء المتكلم، وأن يكسروها فتلتبس بتاء المخاطبة"(3) .

وتتخذ العلة عند الفرّاء مساراً آخر" فهو لا يزال يقلب المسألة على وجوهها المختلفة ويعلل كل وجه منها"(4) ، ولكنه على الرغم من ذلك "لم يخرج عن نطاق الاستعمال ولم يفترض وجوهاً ليس لها نظير في

---

(3) المزني: الحروف ص64. ناقش الباحث أكثر من عشرين مسالة خلافية في العلة في أربع عشرة منها كان الكسائي معللاً .

(4) إبراهيم كمال: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية، مجلة الأستاذ، المجلد 14 ص16.

(5) انظر في هذه المقولة: ابن جني: الخصائص 292/3، ابن السراج: الأصول في النحو 326/2، الزجاجي: مجالس العلماء ص186، الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص27، السيوطي: الهمع 292/1.

(6) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية: أسطورة وواقع ص172.

(1) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص127.

(2) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص405.

(3) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص185.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص137.

اللغات والقراءات"(5) . " وكان يلتمس العلل والأسباب شأنه شأن البصريين في ذلك مخالفاً مذهب الكوفيين ممثلاً في منهج الكسائي ذلك الذي يقول: أي هكذا خلقت، فلا يحاول لها تفسيراً ولا تعليلاً. أما الفراء فيلتمس العلل لما ورد من كلام العرب على نحو فلسفي "(6) ، "وإن لجأ في بعضها إلى السهولة والوضوح"(1) . والعلل الكوفية في جانب كبير منها "إنما كانت للفرّاء، فمنزلته في نحو الكوفيين منزلة المعلم والموجه، وعلى الرغم أنه لم يلق الخليل بن أحمد وأنّ أساتذته الثلاثة: الرؤاسي والكسائي ويونس لم يكونوا ينشطون للقياس وللعلة، فإنه ضرب بسهم وافر في هذا الاتجاه ويرجع ذلك لسببين أولهما اعتزاله أو صلته بالمعتزلة، وأهل الفلسفة الكلامية، وثانيهما اطلاعه على كتاب سيبويه، وما فيه من علل وأقيسة، قالها الخليل خاصة"(2) .

ذلك بعض ما قاله المحدثون عن العلة عند الفرّاء. ولعله، في مجمله، حقّ وما سيعرض له من علل خالف فيها الكوفيين كفيل أن يكشف عما سبق، ويوضحه بجلاء، كما أنه يدل دلالة كافية على اهتمامه بالعلة النحوية، كالخليل بن أحمد وسيبويه، فهو كما يقول الدكتور مهدي المخزومي أشبه النحويين بالخليل بن أحمد "حذْقاً وسعة اطلاع واستفادة من الثقافات الأجنبية التي عرفت في البيئات الدراسية"(3) .

وعلى الرغم من قلة آراء هشام بن معاوية النحوية، إذا ما قورنت بآراء الكسائي والفراء، فقد كان يلتمس العلل والأسباب شأنه شأن الكسائي و الفراء، ولو وصلت إلينا كتبه النحوية التي ذكر أنه صنفها ككتاب (مختصر النحو)، و(الحدود)، و(القياس)(4) لاستطعنا الكشف عن هذا الجانب عنده، وعلى الرغم من ذلك فقد نقلت عنه كتب النحو بعض العلل(5) التي يبدو فيها الفكر الفلسفي، كقوله، معللاً، بناء قبلُ وبعدُ على الضم: " إنما ضمّوا كراهة أن يكسروا فيشبه المضاف إلى المتكلم، وكرهوا أن يفتحوا فيشبه الاسم الذي لا يجري، الذي يُنصب في موضع الخفض، فضمّوا إذ لم يبق إلاّ الضم"(1) .

---

(5) المصدر نفسه ص138.

(6) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص243.

(1) خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه ص158.

(2) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص324-325.

(3) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص126.

(4) السيوطي: بغية الوعاة 328/2.

(5) ناقش الباحث أكثر من عشرين مسألة خلافية في العلة، في ست منها كان هشام معللاً.

(1) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 361/2.

وعلى الرغم من أن ابن قادم كان من ذوي التعليل، قال عنه ثعلب: " وكان ابن قادم حسن النظر في العلل"(2)، إلا أنه لم يصل إلينا شيء من تعليلاته، ولا من مؤلفاته التي يمكن أن تعين على جلاء هذا الجانب وتوضيحه عنده.

ومهما يكن من الأمر فإن العلة النحوية عند نحاة الكوفة بعد الفراء تقف عند المرحلة التي بلغتها عنده، ويبقى من جاء بعده كثعلب وتلامذته وأشهرهم أبو بكر بن الأنباري، محاكين الشيوخ قبلهم في كثير من آرائهم النحوية، إلا أننا نجد حيناً بعض العلل التي تندّ عنهم تبلغ منزلة فلسفية تخضع الظاهرة النحوية لميزان العقل والمنطق(3) . يقول أبو بكر بن الأنباري: " وقال أبو العباس: إنما سووا بين تثنية (أنا) وجمعه، وفرّقوا بين تثنية (أنت) وجمعه؛ لأن (أنا) اسم للمخبر عن نفسه، والمخبر عن نفسه لا يشاركه في فعله اسم يكون لفظه مثل لفظه، كما يشارك المخاطب اسم يكون لفظه مثل لفظه ألا ترى أنك تقول لرجلين تخاطبهما: أنت قمت، وأنت قمت فإذا ضممت أنت إلى أنت كان أنتما، ولا يجوز للمتكلم إذا أخبر عن نفسه وعن غيره أن يقول: أنا قمت وأنا قمت بل يقول: أنا قمت وزيدٌ قام؛ فلما كان الاسم الذي يضمه المتكلم إلى اسمه يخالف لفظه اختُلق له في التثنية والجمع اسم على غير بناء الواحد"(4) .

ولعل هذا يدفع عنه قول من قال: "ولم يكن معنيّاً بالقياس أو مستخرجاً للعلل(1) ، ويؤكد أنه كان من أهل النظر. يقول الزجاجي: " وقال جماعة من البصريين وجماعة من أهل النظر منهم المبرد وثعلب لم تجزم الأسماء. . . "(2) .

وليس من السهل الوقوف على اختلاف الكوفيين في العلة، لأن أحداً منهم لم يفردها بالتأليف والبحث، وإنما عرض حديثهم عنها فيما وصل إلينا من مؤلفات بعضهم العامة، وهي قليلة في مجملها.

فالكسائي الذي يشكل نحوه جانباً عظيماً في هذا البحث لم يبق من مؤلفاته إلاّ رسالة صغيرة في (لحن العامة)، وقد ضاعت باقي مؤلفاته التي كان من الممكن أن يبرز فيها هذا الجانب واضحاً، ولا نستطيع التعرف على ذلك إلا من خلال الكتب النحوية التي نقلت هذه الآراء وحالت دون ضياعها.

---

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص137 وانظر: ياقوت الحموي: معجم الأدباء 347/5.

(3) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص326–327.

(4) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص184.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص151.

(2) الزجاجي: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص132.

وإن كان وصل إلينا بعض كبت الفراء وأشهرها (معاني القرآن) إلا أنه ليس من الممكن أن يتخذ كل ما ورد من علل من قبيل العلل التي انفرد بها من دون الكوفيين؛ لتكون عللاً خلافية، لأن علل الآخرين ولا سيما علل الكسائي وهشام لم نقف عليها كلها لنقوم بعملية الموازنة والمقارنة، لإبراز جانب الخلاف في ذلك.

لذلك لن يكون من شأن هذا البحث إلا أن يعرض ما نُصّ على أنّ فيه خلافاً كوفياً.

علة ثقل الفعل وخفّة الاسم

اتفق أبو العباس ثعلب مع الشيوخ من الكوفيين: الكسائي والفراء وهشام بن معاوية الضرير في أن الاسم أخف من الفعل، غير أنه اختلف معهم في علة ذلك.

فعلة ذلك عندهم كون الاسم يستتر في الفعل، والفعل لا يستتر في الاسم، أما العلة عند ثعلب، فلأن " الأسماء جوامد لا تتصرف، والأفعال تتصرف فهي أثقل منها "(1) .

وقد يكون تعليل الكسائي ومن تابعه أبرع من تعليل ثعلب، لأن من الأسماء ما يتصّرف كالمشتقات، أضف إلى ذلك أن منطق الأشياء أن يكون التصرف أخف، ولذلك تصرَّفَ وتحرَّكَ في صور عديدة(2) .

علة امتناع الأسماء من الجزم

وإن اتفق أبو العباس ثعلب مع الكوفيين في أن الاسم أخف من الفعل، والفعل أثقل من الاسم، إلا أنه اختلف معهم في علة امتناع الاسم من الجزم.

فالعلة عند الفراء وأكثر الكوفيين أن الأفعال لم تخفض لثقلها، وأن الأسماء لم تجزم لخفتها، فالجزم أخف من الخفض، لأنه حذف، والحذف تخفيف، لذا أعطى ما هو أخف وهو الجزم للفعل، وامتنع منه الاسم إذ أعطي ما هو أثقل وهو الخفض ليعتدل الكلام.

وأما أبو العباس ثعلب فاعتل لذلك بغير ما اعتل به الفراء ومن تابعه، إذ ذهب إلى أن الأسماء لم تُجزم "لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها، لأن الأدوات الجازمة إنما هي للنفي، أو للنهي أو الجزاء، أو الأمر، وما أشبه ذلك، ودخولها على الأسماء غير سائغ، فامتنعت من الجزم لذلك"(3) .

علة دخول التنوين على الاسم

---

(1) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص101.

(2) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص229.

(3) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص106. وانظر: أخبار أبي القاسم الزجاجي ص132.

واختلف النحاة الكوفيون في علة دخول التنوين على الاسم فكانت لهم ثلاث علل:

1- أنه دخل ليفرق بين الاسم وبين الفعل. ونسبه أبو حيان للكسائي والفراء(1) ، ونسبه غيره إلى الفراء(2) ، ونسبه الزجاجي في موضع آخر إلى الكسائي والفراء وأصحابهما(3) .

وضعّف هذا التعليل، ولم يقبل؛ لأن الفرق بينهما واضح جليّ في معنى كل منهما، فالاسم يدل على معنى واحد، والفعل يدل على معنيين، ولاختصاص كل منهما بعلامات فارقة بينهما كالسين وسوف وقد والتصرف وغير ذلك من علامات الفعل، والألف واللام ونحوهما من علامات الاسم، ولأن الاسم الذي لا يجري، لا تنوين فيه، وهو مباين للفعل(4) .

2- أنه دخل فرقا بين المجرى وغير المجرى، ونسب هذا التعليل أيضاً للفراء(5) .

وقد صححه العكبري من جهة المعنى إن أُريد به قول البصريين إنه دخل لبيان خفة الاسم وثقل الفعل، وأبطله إن حمل على ظاهر اللفظ، إذ يكون من قبيل تعليل الشيء بنفسه "لأنه يصير إلى قولك: التنوين يفرق بين ما يُنون وبين ما لا ينون، وذا تعليل الشيء بنفسه"(6) .

3- أنه دخل ليفرق بين المضاف والمضاف إليه، ومن ثمَّ حذف في الإضافة وهو مذهب بعض الكوفيين(7) .

وأبطل العكبري هذا التعليل من وجهين:

أحدهما أن الاسم المفرد مطلق يصح السكوت عليه والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده.

وثانيهما أن الاسم الذي لا يجري قد يضاف، وإضافته غير لازمة، فيكون مفرداً وإن لم يُنون، فلو كان الاسم المفرد لا يُفرقُ بينه وبين المضاف إلا بالتنوين، وجب ألا يستعمل المفرد إلا مجرى(1) .

ولكن السهيلي رجحه وأخذ به، لأن الأسماء إذا لم تضف احتاجت إلى التنوين تنبيهاً على أنها غير مضافة، ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلّ من الكلام(2) وهو ما أميل إليه.

علة عدم دخول التنوين والخفض على ما لا يجرى

---

(1) أبو حيان : ارتشاف الضرب 311/1.
(2) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص97، السيوطي: الهمع 405/4، عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص25.
(3) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص50.
(4) العكبري: التبيين مسألة رقم 14 ص74، مسائل خلافية في النحو مسألة رقم 14، ص113.
(5) العكبري: مسائل خلافية في النحو مسألة رقم 14، ص110، التبيين: مسألة رقم 14 ص173.
(6) العكبري: مسائل خلافية في النحو مسألة رقم 14، ص111.
(7) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص97، أبو حيان: ارتشاف الضرب 311/1.
(1) العكبري : التبيين: مسألة رقم 14 ص175، مسائل خلافية في النحو مسألة رقم 14 ص113.
(2) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص87.

واختلف الكوفيون في علة عدم تنوين ما لايجرى وخفضه، على قولين:

أحدهما: أن ما لا يجرى كان الحكم عليه أن يخفض بلا تنوين، فيقال: مررت بزينبِ ونوارِ، غير أنهم كرهوا أن يخفضوه، لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم في لغة من قال: مررت بغلامِ يا هذا.

واختلف النحويون في نقل هذا القول. فبينما نقله أبو بكر بن الأنباري عن أبي جعفر الرؤاسي والفراء(3) ، نقله أبو جعفر النحاس عن الفراء وحده(4) .

والقول الثاني: أن ما لا يجرى لم يدخله خفض ولا تنوين، "لأن إعرابه مشبّه بإعراب المستقبل، فمنعوه التنوين كما منعوا المستقبل". وهو قول أبي بكر بن الأنباري(5) .

وهذا ما ذهب إليه البصريون أيضا(6) .

ومما يتعلق بالعلة في باب المجرى وغير المجرى اختلاف الفراء وأبي بكر بن الأنباري في علة إجراء نحو: هنْد وجمْل ونحو هذا مما كان علماً مؤنثاً ثلاثيا ساكن الوسط0

فالعلة في ذلك عند الفراء خفتها بسكون أواسطها(1) وعند أبي بكر بن الأنباري أجريت "إذ كانت على ثلاثة أحرف، وقد سمت العرب بها فأكثرت، وشببت بها الشعراء حتى صارت عندهم بمنزلة المدح لمن وقع عليه هذا الاسم، فخفت، وأجريت لهذا المعنى"(2) .

كما اختلف الكسائي والفراء في علة ترك إجراء (أشياء).

فذهب الكسائي إلى أنها جمع شيء كبيت وأبيات، ووزنها أفعال، وترك إجراؤها على توهم أنها أشبهت حمراء، لأن العرب تقول في الجمع أشياوات كما تقول حمراوات. ورد الفراء مذهب شيخه وذهب إلى " أن أشياء جمعت علىأفعلاء كما جمع ليّن وألييناء، فحذفت من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون : أشيئاء، فحذفت الهمزة لكثرتها. . . فلو منعتْ أشياءُ الجري لجمعهم إياها أشياوات، لم أجر أسماء، ولا أبناء لأنهما جمعتا أسماوات وأبناوات "(3) .

---

(3) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص124.
(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 260/1.
(5) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص123.
(6) المصدر نفسه ص124 وانظر: المبرد: المقتضب 171/3، 309، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 260/1.
(1) الفراء: معاني القرآن 110/3 0
(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص128.
(3) الفراء: معاني القرآن 321/1. وانظر خلاف الكسائي والفراء في المصادر الآتية: ابن الشجري: الأمالي الشجرية 20/1-21 ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 566/1، 568، السلسيلي: شفاء العليل 111/3، السيوطي: الأشباه والنظائر 50/3.

وذكر ابن جني أن الفراء ذهب المذهب السابق في أصل بُراء ثم قال: " ومذهبه هذا يوجب ترك صرف بُراء لأنها عنده همزة التأنيث "(4) يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (إنا بُرآء منكم)(5) " إن تركت الهمز من بُرآء أشرت إليها بصدرك فقلت: بُراء. وقال الفراء: مدة، وأشار إلى الهمز، وليس يضبط إلا بالسمع، ولم يجرها ومن العرب من يقول: إنا بِراءٌ منكم فيجري"(1) .

واختلف الفراء مع جمهور النحويين في علة ترك إجراء (سحَر). فهو يتفق معهم أن (سحر) في قوله تعالى (نجيناهم بسحرٍ)(2) يجرى لأنه نكرة، ولكنه يخالفهم كما يقول أبو جعفر النحاس – فيه إذا أسقطت منه الباء. فعنده أن العرب إذا ألقت من (سحر) الباء لم يجروه نحو: فعلتُ هذا سحرَ يا هذا، وعند غيره أن سحر إذا كان نكرة أجري، وإذا كان معرفة لم يجر، ودخول الباء وخروجها واحد. (3)

علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم

واختلف الكوفيون في علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم فكانت لهم علل ثلاث:

1– أنها فارقة بين المثنى المرفوع وبين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، أي بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد، فإذا قلت: رأيت زيداً، فإن صورته تشبه صورة المثنى في حال الرفع إذا لم تلحق النون ثم حمل المثنى المنصوب، والمخفوض على المرفوع في لحاق النون، وكذلك حمل الجمع على التثنية في هذه السبيل. ونسب هذا التعليل إلى الفراء(4) ، ونسبه أبو البركات الأنباري إلى بعض الكوفيين(5) ، وتبعه علىذلك بعض المحدثين(6) .

وذكر أبو حيان أن الفراء كان يذهب أيضاً إلى أن هذه النون نفس التنوين، لا نون غيرها(1) .

وضُعّف هذا المذهب بثبوت النون مع أداة التعريف (أل)، ولا تثبت الألف في المنصوب مع أداة التعريف، وبثبوت النون مع الياء، ولا لبس عندئذ(2).

---

(4) ابن جني: المحتسب 319/2

(5) سورة الممتحنة الآية 4.

(1) الفراء: معاني القرآن 149/3–150.

(2) سورة القمر الآية 34.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 296/4. وانظر: الفراء: معاني القرآن 109/3، الأزهري: تهذيب اللغة 293/4.

(4) العكبري: التبيين مسألة رقم 24 ص211، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 265/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب. 265/1، الرضي: شرح الكافية 31/1، السيوطي : الهمع 164/1.

(5) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص54.

(6) عوض جهادي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص117.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 265/1.

2– أنها عوض من تنونين في التثنية، ومن تنوينات في الجمع، فقولك: زيدان: النون عوض من التنوين في : زيدٌ، وزيد. وقولك: زيدون، النون فيه عوض من التنوينات في : زيدٌ، وزيد، وزيد. . . وهذا مذهب أحمد بن يحيى ثعلب(3).

وقد رد ابن عصفور هذا الرأي "لأنه لا يجوز أن يُعوض من حرفين فأكثر، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلامهم"(4).

3– أنها تنوين حركت للساكنين، فقويت بالحركة. ونسب الرضي هذا التعليل لبعض الكوفيين، واختاره "إنْ أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة"(5).

ولعل هذا الخلاف مما " ليس تحته طائل ولا يُبني عليه حكم "(6).

علة كسر نون المثنى وفتح نون الجمع

واختلف الكوفيون أيضا في علة كسر نون المثنى، وفتحها في الجميع، على قولين:

1– أنها كسرت في المثنى كما كسرت في مثل: دراك. وهو قول الكسائي(1) ، أما علة فتحها في الجميع، فلم أجد –في حدود ما قرأت– أحداً ذكر عن الكسائي شيئاً في ذلك.

2– أنها كسرت في المثنى لأن الألف في نية الحركة، وفتحت في الجميع لأن الواو والياء ليستا في نية الحركة وهو مذهب الفراء(2) . ويرى الفراء أن ما كان من الحروف في نية الحركة أو متحركاً فإن الساكن الذي يتبعه إذا ما حُرك، حُرّك بالكسر كقولك : "دِمنة لم تكلّم" فاللام متحركة قد كسرت الساكن بعدها، وكذلك الألف في نية الحركة وقد حرك الساكن بعدها وما لم يكن في نية الحركة، فإن الساكن يُفتح بعدها كقولك أيْنَ وكيْفَ وما شاكل ذلك. وقد رد السيرافي هذا الرأي وأفسده لأنا "نقول أمْسِ والميم ليست في نية الحركة، و (جيرِ) وليست الياء في نية الحركة، ونقول : حيْثُ وليست الياء في نية الحركة" ثم قال : " وليت شعري ما الذي فصَل بين التثنية والجمع حتى صار آخر أحدهما في نية حركة، وآخر الآخر في نية سكون، ولا يعلم الغيب إلا

---

(2) العكبري: التبيين مسألة رقم 24 ص114، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 153/1.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 153/1، ابن عقيل: المساعد 47/1، الأهدل: الكواكب الدرية 34/1.

(4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 154/1.

(5) الرضي: شرح الكافية 31/1.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 265/1.

(1) السلسيلي: شفاء العليل 136/1.

(2) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 234/1، السيوطي: الفرائد الجديدة 88/1.

الله" (3) . أضف إلى ذلك أنه إن كان ما ذهب إليه الفراء صحيحاً فلِمَ لم تُفتح نون المثنى في حالتي النصب والخفض وقبلهما ياء ساكنة نحو: رجُلَيْن وفرسَيْن، وهو في اللفظ كأيْنَ وكيف؟(4) .

وعدتُ إلى (معاني القرآن) فوجدت الفراء يذكر أن نون المثنى كسرت لأن قبلها ألفاً، وفتحت في الجميع لأن قبلها ياءً وواواً، من دون أن يفلسف الظاهرة كما فعل السيرافي في نقل مذهبه. يقول: " فخفضوا النون من رجلان، لأن قبلها ألفاً، ونصبوا النون في المسلمينَ والمسلمون لأن قبلها ياءً وواواً"(5) .

أما ثعلب، فلم أجد في(مجالسه) تعليلاً لذلك، وإنما وجدته يعلل كسر نون ما أُلحق بالجمع إذا كسرت، يقول تعليقاً على قول الشاعر:

وماذا يبتغي الشعـراء مني وقد جاوزتُ رأسَ الأربعينِ كسر نون "الأربعين" لأن العدد ليس له واحد فجاء به على الأصل "(1) .

علة بناء نحن وعلة كونه للاثنين والجميع بلفظ واحد

واختلف النحويون الكوفيون في علة بناء (نحن) على الضم.

1– أنه بني على الضم لتضمنه معنى التثنية والجمع، لذلك أعطي أقوى الحركات وهو مذهب الفراء(2) . وتابعه في هذا التعليل أبو بكر بن الأنباري، يقول " وكذلك قالوا: نحنُ قمنا، فجعلوا النون في نحن مضمومة في كل حال، لأن (نحن) تضمن معنى التثنية، وذلك أنك تقول: نحنُ قمنا، مخبراً عنك وعن آخر قام معك، وتقول نحنُ قمنا، مخبراً عنك وعن جمع، قاموا معك، فلما تضمن معنيين أُعطي الضمة"(3) وهو تعليل ثعلب كما نقله السيوطي(4) .

2– أنه بني على الضم؛ لأنه "مثل حيثُ تحتاج إلى شيئين بعدها"، وهو قول أبي العباس ثعلب، كما ذكر أبو جعفر النحاس(5) .

3– أن الأصل فيه (نَحُنْ) بضم الحاء وسكون النون، قلبت حركة الحاء على النون وأُسكنت الحاء. وهو قول هشام بن معاوية الضرير(6) .

---

(3) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 234/1.
(4) المصدر نفسه 235/1.
(5) الفراء: معاني القرآن 10/1.
(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص176.
(2) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 361/2، السيوطي: الهمع 208/1.
(3) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 200/1.
(4) السيوطي: الهمع 208/1.
(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 189/1.

وقد تبدو هذه التعليلات بعيده ، وأيسر من ذلك أن يُقال، إنه وُضع هكذا (1) .

واختلفوا أيضاً في الاعتلال لهذا المكني لِمَ كان للاثنين والجميع بلفظ واحد؟

1- فقال هشام بن معاوية ومن تابعه : "جعل جمعه وتثنيته على خلاف لفظه كما قالوا في رجل وجمعه قوم وامرأة وفي جمعها نسوة، وبعير وفي جمعه إبل، فلما كان جائزاً أن يأتي الجمع على غير لفظ المفرد ألحقوا نحن به"(2) .

2- وقال ثعلب: " إنما سووا بين تثنية (أنا) وجمعه، وفرّقوا بين تثنية (أنت) وجمعه؛لأن (أنا) للمخبر عن نفسه، والمخبر عن نفسه لا يشاركه في فعله اسم يكون لفظه مثل لفظه، كما يشارك المخاطب اسم يكون لفظه مثل لفظه، ألا ترى أنك تقول لرجلين تخاطبهما: أنت قمت وأنت قمت، فإذا ضممت (أنت) إلى (أنت) كان (أنتما) ولا يجوز للمتكلم إذا أخبر عن نفسه وعن غيره أن يقول: أنا قمت وأنا قمت، بل يقول: أنا قمت وزيدٌ قام، فلما كان الاسم الذي يضمه المتكلم إلى اسمه يخالف لفظه اخْتُلِق له في التثنية والجمع اسم على غير بناء الواحد"(3) .

علة زيادة الألف بعد واو الجماعة

ويتعلق بباب العلة المتصلة بالمكني اختلاف الكوفيين في علة زيادة الألف بعد واو الجماعة، واضطراب النقل عنهم في ذلك.

1- أنها زيدت لتكون فرقاً بين الواو الساكنة، والواو المتحركة وهو مذهب الكسائي(4) . وربما يعني بقوله (الواو الساكنة) واو الجمع، و(بالواو المتحركة) واو النسق في مثل: كفروا وردوا، استئناساً بما ذكره ابن الدهان قال: " ألف الوصل يزاد بعد واو الجمع مخافة التباسها بواو النسق في مثل: كفروا وردوا، فلو لم يدخلوا الألف بعد الواو واتصلت بكلمة أخرى، لظن القاري أنها: كفر ووردوا، فتجيء بالألف لهذا الفرق" ونسب هذا القول لجماعة من الكوفيين(1) .

2- أنها زيدت للفرق بين واو الجمع، والواو التي هي لام الفعل الساكنة. وهو قول بعض الكوفيين(2) .

---

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 189/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 473/1، السيوطي: الهمع 209/1.

(1) وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 473/1.

(2) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص183-184.

(3) المصدر نفسه ص184.

(4) ابن خالويه: الألفات ص135-136.

(1) ابن الدهان: باب الهجاء ص5.

(2) المصدر نفسه ص6.

3- أنها زيدت لتكون فرقاً بين المكني المنصوب نحو: ظلموهم، وبين المكني المؤكّد. وهو قول أبي العباس ثعلب. قال" إذ قلت: ظلموهم، وكانت (هم) اسماً منصوباً لم تكتب ألفاً، لأنها اتصلت بالفعل كاتصال الهاء في: ظلمه، وإذا كانت توكيداً لما في (ظلموا) كتبت (ظلموا) بالألف لأنك إنما جئت بـ (هم) توكيداً"(3) .

وربما يكون ابن خالويه قصد إلى ذلك حينما نسب إلى ثعلب القول إنها زيدت "لتكون فرقاً بين ما يليها من اسم ظاهر وبين ما يليها من اسم مكني"(4) .

وما نقله النحويون هنا عن ثعلب نقله السيوطي عن الكسائي "وقال الكسائي دخلت هذه الألف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى(5): (وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)(6) .

علة الإتيان بمكني العماد (الفصل)

وإن اختلف الكوفيون في تسمية هذا المكني(7) فقد اختلفوا أيضا في علة تسميته عماداً ووظيفته في التركيب.

فقيل لأن به يتبيّن أن الثاني ليس بنعت وإنما هو خبر. يقول الفراء: " أدخلوا (هو) فرقاً، لأن الاسم إذا أدخلت على خبره الألف واللام أوهمك أنه نعت، وأن السامع ينتظر الخبر، فأرادوا أن يقطعوا التوهم، وكان يزعم أن أصل هذا جواب، ألا ترى أن القائل يقول: زيد فاضل، فيقول الراد: محمد هو الفاضل"(1) .

وقيل لأنه يحفظ ما بعده ويصونه حتى لا يسقط من الخبرية مثلما يحفظ عمادُ البيت السقف أن يسقط (2) .

وقيل لأنه معتمد عليه في تقدير المراد ومزيد البيان(3) .

وقيل إنما سمي عماداً لغرض معنوي وهو تأكيد الكلام وتقويته(4) .

وهذه العلل منقولة عن الكوفيين دون عزوها لأحد.

علة تذكير مكني المجهول

---

(3) المصدر نفسه ص5 وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 418/2 و 117/4.
(4) ابن خالويه: الألفات ص135-136.
(5) سورة المطففين الآية 3.
(6) السيوطي: الأشباه والنظائر 135/2.
(7) انظر الخلاف في المصطلح .
(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص731. وانظر: ابن عقيل: المساعد 119/1.
(2) الرضي: شرح الكافية 24/2.
(3) السلسيلي : شفاء العليل 207/1.
(4) ابن هشام: المغني ص645، السيوطي: الهمع 36/1، الأهدل: الكواكب الدرية 125/1.

اختلف الكسائي والفراء في علة تذكير المكني المجهول وتأنيثه: فقال الكسائي إذا ذُكرت الهاء فهي كناية عن الأمر والشأن، وإذا أنثت فهي كناية عن القصة.

وقال الفراء: العرب تدخل الهاء مع (أن) دلاله على الفعل بعدها، فإذا قالوا: إنه قام عمرو، دلّوا بالهاء على أن الفعل بعدها مذكر وإذا قالوا: إنها قامت هند دلوا على أن الفعل بعدها لمؤنث(5) .

علة بناء المنادى المفرد العلم ونصب المنادى المضاف

اختلف الكوفيون في علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم. وانبنى خلافهم هذا على خلاف آخر بينهم: هل هذا المنادى معرب أو مبني؟ فكان لهم تعليلان:

1- يرى الكسائي(1)، ومن أخذ بقوله(2)، أو بعض الكوفيين إلا الفرّاء(3)، أو الكوفيون إلا الفراء(4)، أو الكوفيون كلهم(5) أن المنادى معرب مرفوع بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوع بعامل صريح فرق، وأما المضاف فنصب حملاً له على أكثر الكلام، لأن أكثر كلام العرب منصوب، للفرق بينه وبين المفرد.

وقد رد أبو البركات الأنباري هذا التعليل بقوله : " هذا باطل فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب، وذلك الاسم الذي لا ينصرف"(6)، كما ضعّفه ابن الحاجب(7).

وينقل ابن الدهان عن الكسائي علة أخرى علل بها عدم تنوين المنادى، وهي ضَعْف العامل، فالمنادى مُعرب "أعربوه بإعراب ما عري من العوامل، وهو المبتدأ، ولم يتمكن عامله فحذف التنوين منه"(8)، مما دفع أحد الباحثين المحدثين أن يشك في نسبة التعليل الأول للكوفيين، لكنه عاد وتراجع عن شكه بقوله: "أما العلة التي ساقها أبو البركات في (إنصافه)، فربما تكون لكوفي آخر، وذلك لا يقوم حجة على شيوخهم"(9) . وليس

---

(5) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص168-169. وانظر: الفراء: معاني القرآن 361/1-363.

(1) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 256/1، أبو حيان: النكت الحسان ص158، الرضي: شرح الكافية 132/1.

(2) العكبري : التبيين مسألة رقم 78 ص438 0

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 45 ص323، أبو حيان: تذكرة النحاة ص681.

(4) السيوطي : الهمع 38/3 0

(5) ابن عقيل : المساعد 513/2.

(6) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسالة رقم 45ص323.

(7) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 256/1.

(8) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص168.

(9) المصدر نفسه ص168.

ببعيد أن يكون التعليل الأول للكسائي وهو القائل: "النصب مغيض النحو كلّما صرف شيء من جهته نصب"(10) .

2- ويرى الفراء رأي البصريين أن المنادى المفرد العلم مبني على الضم، لكنه اختلف معهم في تعليله(1) .

فالعلة عنده أن أصل نحو: يا زيدُ: يا زيداه، كالندبة، فلّما كثر في كلامهم استغنوا بـ(يا) في أوله عن الألف في آخره، ولما حذفوا الألف بنوا آخر الاسم على الضم تشبيهاً بـ(قبلُ) و(بعدً)(2) .

وأما المنادى المضاف فوجب أن يكون مفتوحاً، لأن المضاف إليه حل محل ألف الندبة التي يكون ما قبلها مفتوحاً أبداً. وبناء على ذلك فحركته عنده ليست نصباً(3) .

وقد اعترض الرضي على الفراء بقوله: " ولا أدري ما يقول في نصب المضارع. والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوباً"(4).

وأما شوقي ضيف فجعله بعداً واضحاً في التقدير(5) .

ولا أراه كذلك، بل هو تعليل متجه، فمنهج النحويين في التقدير ينبني في كثير من الأحيان على استقراء روح اللغة، وعلى وعيهم أن التركيب اللغوي حيث يكثر استعماله يصيبه من التغيير ما لا يصيب غيره إيثاراً للخفة، فسيبويه مثل لذلك بـ (لاه أبوك) فأصله لله أبوك، ولكنهم حذفوا الجار واللام تخفيفاً على اللسان(6) وهو ما عرف فيما بعد بقانون الاقتصاد اللغوي، لأن استعمال العبارة كثيراً ما يجعل معناها مفهوماً واضحاً، ولذلك لا يرى المتكلم بأساً ولا حرجاً أن يقتصد في لفظها. قال ابن يعيش : "الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها"(1) .

علة بناء الغايات على الضم

---

(10) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 312/2.

(1) انظر تعليل البصريين في: أبو حيان: تذكرة النحاة ص681.

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 45 ص323، العكبري: التبيين مسألة رقم 78ص44، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 256/1، أبو حيان: تذكرة النحاة ص680، الرضي: شرح الكافية 132/1-133.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص681.

(4) الرضي: شرح الكافية 133/1.

(5) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص171.

(6) سيبويه: الكتاب (هارون) 398/3.

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 267/1. وانظر في اتكاء الفراء على كثرة الاستعمال: معاني القرآن 2/1.

واختلف الكوفيون في علة بناء الغايات على الضم نحو: قبلُ، بعدُ، قدامُ، وراءُ، وكانت لهم في ذلك علتان:

إحداهما أن هذه الألفاظ بنيت على الضم لتضمنها معنيين في أنفسها، أي: معنى الفعل الذي تقوم مقامه، ومعنى المحذوف بعدها، وهو المضاف إليه، فقويت وأعطيت الضمة وهي أقوى الحركات وأثقلها.

وهو قول الفراء. يقول مفسراً قوله تعالى: (لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ)(2): "القراءة بالرفع بغير تنوين، لأنهما في المعنى يُراد بهما الإضافة إلى شيء لا محالة، فلما أدتا عن معنى ما أضيفتا إليه وَسَموهما بالرفع، وهما مخفوضتان، ليكون الرفع دليلاً على ما سقط مما أضفتهما إليه، وكذلك ما أشبههما، كقول الشاعر:

إن تأتِ من تحتُ أجئها من عَلُ ومثل قول الشاعر:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ ترفع إذا جعلته غاية، ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه"(3) .

وإلى مثل هذا التعليل ذهب ثعلب(4) . إلا أن ابن كيسان يحكي عنه أنها لم تفتح؛ لأن الفتح كان لها قبل دخول العامل عليها نحو: أتيتك قبل زيدٍ وبعد زيدٍ، ولم تخفض لأنها من الخفض عُدلت(1) ، يريد أن الظروف كما تنصب تخفض نحو: جئتُ من قبلِك، ومن بعدِك.

والعلة الأخرى أنها لم يجز أن تكسر فتشبه المضاف إلى المتكلم، ولم تفتح لئلا تشبه الاسم الذي لا يجري، الذي ينصب في حالة الخفض، ضُمّت إذا لم يبق إلا الضم. وهو قول هشام بن معاوية(2). إلا أن مكيّاً ذكر علّة أخرى لعدم فتحها وهي أنها لم تفتح لئلا تشبه حالها في الإضافة، وأضاف أنها لم تسكن، لأن ما قبل آخرها ساكن(3) .

علة بناء حيث

وفي المحالّ، أيضاً، اختلف الكوفيون في علة بناء (حيثُ) على الضم، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها في الأصل (حَوْثُ)، فلما عُدِل عن الواو، إلى الياء، جعلت ضمة الثاء خلفاً من الواو. وهو قول الكسائي(4 ، وقول هشام أيضاً(5) .

---

(2) سورة الروم الآية 4.

(3) الفراء: معاني القرآن 319/2–320. وانظر: أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 361/2، مكي: مشكل إعراب القرآن 559/2، الأزهري: تهذيب اللغة 244/2، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 258/5.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص64، 103.

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص527.

(2) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 361/2.

(3) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 559/2–560 وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 258/5.

(4 أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص277.

القول الثاني: أنها بنيت على الضم لما كانت مستحقة للإضافة، تشبيهاً لها بـ(قبل) و(بعد) في انقطاعها عن الإضافة. وهو قول الفراء. يقول ثعلب: (فإنما ضموها على مذهب الفراء، لأنها تدل على محذوف مثل قبلُ وبعدُ)(6) .

القول الثالث: أنها ضمت لتضمنها معنى محلّين، فإذا قلت: زيدٌ حيثُ عمروٌ، كان معناه: زيدٌ في مكان فيه عمرو، فلما دلّت على معنى محلّين أُعطيت الضمة، وهي أثقل الحركات. وهو قول الفراء أيضاً(1) . وتابعه في ذلك ثعلب(2)، وأبو بكر ابن الأنباري أيضاً(3) .

علة بناء الفعل الماضي على الفتح

تنقل مصادر النحو عن الفراء وحده أنه كان يرى أن الفعل الماضي بُني آخره على الفتح حملا على الماضي المسند إلى ألف الاثنين نحو ضَرَبا، وأن الفتحة في آخر (ضَربَا) اجتلبت لأجل ألف الاثنين، وهي غير الفتحة التي تدل على آخر نحو: ضَربَ. وتنقل عن البصريين أن الفتحة في آخر (ضَرَبا) هي فتحة الماضي الأصلية.

ولعل عبارة (شرح عيون الإعراب) توحي أن الفراء وحده من الكوفيين يخالف البصريين في هذه المسألة، وأن غيره كان يذهب مذهب البصريين. جاء فيه: ". . وأيضا فإن الذي يخالفنا في هذه المسألة، وهو الفراء، قد حمل الأصل على الفرع. . . "(4) .

وقد ردّ مذهب الفراء، لأنه "حملُ فعل الواحد الذي هو الأصل على فعل الاثنين الفرع"(5) والقياس العكس.

وهذا الرد لا يلزم الفراء، لأن الخليل بن أحمد كان يجوز حمل الأصل على الفرع، من دون أن يعيب ذلك أصحابه(6) .

علة عدم تنوين اسم لا التبرئة

---

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص558.

(6) المصدر نفسه ص558.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص277.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص558، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 189/1.

(3) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 199/1–200.

(4) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص171.

(5) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 308/1–309.

(6) ابن منظور : لسان العرب 71/15.

اتفق الكوفيون على أن حركة اسم لا التبرئة إذا كان نكرة مفرداً نحو لا رجل في الدار، حركة إعراب لا بناء(1) ، غير أن الكسائي والفراء اختلفا في علة عدم تنوينه.

فقال الكسائي: لما كان سبيل النكرة أن يتقدمها خبرها نحو: قام رجل، لئلا يوهمك الخبر أنه صلة للنكرة، ولما لزمت لا التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره، وما لا يكون خبره إلا بعده، فيغيّروه من الرفع إلى النصب لهذه العلة، ونصبوه بغير تنوين، لأنه نصب ناقص مُغيّر كما فعلوا في المنادى حينما خالفوا به نصب المنادى المضاف فرفعوه بغير تنوين، ولم يخفضوه فيشبه ما أضيف إليه.

وقال الفراء: " إنما أخرجت (لا) من معنى (غير) إلى معنى ليس، ولم تظهر ليس، و(لا) إذا كانت في معنى غير عمل ما قبلها فيما بعدها كقولك: مررت برجل لا عالم ولا زاهد، و(لا) إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها ففصلوا بهذا الإعراب معنيين" (2) .

علة دخول التنوين في بعض أسماء الأفعال

يرى الجمهور أن تنوين بعض صيغ أسماء الأفعال للتنكير. وقال ابن السكيت وتبعه الجوهري: دخول التنوين فيما دخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده، وحذفه دليل الوقف عليه نحو: صهٍ صهْ ومهٍ مهْ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني(3) .

علة بناء (الآن) على الفتح

واختلف الكوفيون في علة بناء (الآن) على الفتح فكان لهم تعليلان:

أحدهما: أن الآن محكية، وأن " أصلها من قولك آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الآلف واللام، ثم تركتها على مذهب (فَعَلَ)، فأتاها النصب من نصب (فَعَلَ) وهو وجه جيد، كما قالوا: نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن قيلَ وقالَ وكثرة السؤال فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان"(1) . وهو قول الفراء. ونسب هذا التعليل أيضا للكسائي والفراء(2) ، وللفراء وحده(3) ، وللكوفيين(4) .

---

(1) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 222/2، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 53 ص366 أبو حيان: ارتشاف الضرب 164/2، ابن يعيش: شرح المفصل 106/1 .

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 381/1 وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 179/1.

(3) الرضي: شرح الكافية 69/2.

(1) الفراء: معاني القرآن 468/1-469.

(2) الزجاجي: اللامات ص76.

(3) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 179/1-180، ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص298، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 261/2، ابن مالك: التسهيل ص65، ابن عقيل: المساعد 517/1.

وقد رُدّ هذا القول بأنه لو كان شبيهاً بـ(قيلَ وقال) لما امتنع من تأثير العوامل فيه، ولما دخلت عليه أل ؛ " لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكي ولا تدخل عليها الألف واللام "(5) .

والقول الثاني: وهو أن يكون حرفاً محلّى بالألف واللام، ترك على فتحه. وهو قول الفراء. قال: " الآن حرف بُني على الألف واللام لم تخلع منه، وترك على مذهب الصفة، لأنه صفة في المعنى واللفظ كما رأيتهم فعلوا في (الذي) و (الذين) فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين "(6) . وتابع أبو بكر ابن الأنباري الفراء وأخذ بهذا التعليل(7) .

علة بناء وزن (فعالِ) على الكسر

أهل الحجاز يبنون ما كان على وزن (فعالِ) على الكسر. وقد اختلف الفراء وأبو بكر بن الأنباري في علة ذلك. فالفراء كان يرى أن آخر (فعالِ) إنما كسر، " لأن المجزوم إذا حُرّك حُرّك إلى الخفض"(1) . ومعنى هذا أنه كان يرى الكسر هاهنا نوعاً من التخلص من التقاء الساكنين. وقد أشار إلى ذلك بقوله : "وكسرت الميم من قطامِ وحذامِ والشين من رقاشِ لاجتماع الساكنين"(2) وكان الفراء يرى أن الصيغة كانت ساكنة اللام أصلاً، ثم حُركت للتخلص من التقاء الساكنين.

وكان يرى أن أوائلها فتحت، لأنها في الأصل مصادر، كقولك: قاولت قِوالاً ونازلت نزالا فلما نقلت "المصادر إلى باب الأمر فتح أوائلها ليفرّق بين المصدر والأمر"(3) .

وقد جعل أحد الباحثين المحدثين تعليل الفراء ناقصاً، لأن " تحريك الساكن عند التقائه بساكن آخر لا يتخذ هذه الوجهة، فالمتّبع هو تحريك الساكن الأول لا تحريك الثاني، ولأن الساكن الأول في (فَعالِ) حرف علة، فإن افتراض سكون اللام يؤدي إلى تقصير الألف، لا إلى فتحه، كما يحدث في المضارع الأجوف المجزوم، والأمر منه مثل: لم يَخَفْ "(4) .

---

(4) أبو بكر بن الأنباري: الإنصاف مسالة رقم 71 ص520.

(5) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 181/1.

(6) الفراء: معاني القرآن 467/1. وانظر الأزهري: تهذيب اللغة 549/15، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص398، الزجاجي: اللامات ص56، السيرافي: شرح كتاب سيبويه 180/1.

(7) ابن منظور: لسان العرب 43/13.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص11.

(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص600.

(3) المصدر نفسه ص600 .

(4) محمد عبد الله جبر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ص177-178.

والذي يبدو لي أن تعليل الفراء صحيح. فالعربية أباحت التقاء الساكنين في مثل: الضَّالّين، والطامة، وأضرابهما، ثمّ إن تحريك الساكن الثاني يكون في كون الساكنين في كلمتين لا في كلمة واحدة، نحو: قِ انطلق كما أن لتحريك الساكن الثاني نظائر في العربية، نحو: كيف، وأين، وأضرابهما.

وأما أبو بكر بن الأنباري، فكان له تعليلان: أحدهما يتفق فيه مع الفراء، لكنه يختلف معه في أصل هذه الصيغة، إذ أصلها عنده الأمر، وهو معناها، وكان حكمها، لكنها كسرت " لأن المجزوم إذا حُرّك حُرّك إلىالخفض "(1) .

والتعليل الآخر أنها " إنما كسرت لأنها معدولة، اجتمع فيها مع التأنيث العدل عن جهتها، حطّوها منزلة، فألزموها الكسر"(2) .

علة بناء أَمسِ على الكسر

وللكوفيين في علة بناء (أمسِ) على الكسر قولان:

أحدهما أنه ألزم الكسر إذا كان معرفة، لا ألف ولا لام فيه، لأن أصله منقول من قولهم: أمسِ عندنا يا رجل، فلما سُميّ به الوقت تُرك على كسره.

واختلف النحويون واضطربوا في نسبة هذا القول.

فبينما نسبه جماعة منهم للكسائي(3) ، انفرد الرضي بنسبته للفراء (4). وهو غير صحيح لأن الفراء ردّه. قال: "سألت الكسائي عن كسر أمسِ فقال : أخذ من قولهم: أمسِ عندنا يا رجل. قال الفراء: ولو كان من هذا لما دخل عليه الألف واللام"(5). وتسامح أبو جعفر النحاس فعزاه للكوفيين كافة(6). وهو غير صحيح أيضاً.

---

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص571. وانظر: المذكر والمؤنث ص600.

(2) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص571.

(3) المزني: الحروف ص64، الزجاجي: مجالس العلماء ص99، أبو حيان: ارتشاف الضرب 249/2، ابن منظور: لسان العرب 9/6، السيوطي: الهمع 188/3.

(4) الرضي: شرح الكافية 126/2–127.

(5) المزني: الحروف ص64.

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 233/3.

والقول الثاني: إنه إنما كسر، لأن السين طَبْعها (خِلْقتها) الكسر. وهو قول الفراء(7) . ويفسر لنا أبو الهيثم معنى قول الفراء بقوله: " السين لا يلفظ إلا من كسر الفم ما بين التثنية إلى الضرس، وكسرت، لأن مخرجها مكسور في قول الفراء"(1) .

علة سكون تاء التأنيث

واختلف الكسائي والفراء في علة سكون علامة التأنيث التي تلحق آخر الفعل الماضي نحو : ضَرَبَتْ. على قولين.

1– أنها سكّنت لما لم يبق لها شيء من الحركات، فلما ضُمّت تاء المتكلم نحو: ضَرَبْتُ، وفتحت تاء المخاطب نحو: ضَرَبْتَ، وكسرت تاء المخاطبة نحو ضَرَبْتِ، بقيت هذه التاء بلا علامة، وكان ترك العلامة لها علامة، وهو قول الكسائي(2) وتسامح أبو جعفر النحاس حينما نسبه للكوفيين(3) . وهو باطل.

2– أن هذه التاء سُكنت لكثرة الحركات. وهو قول الفرّاء. قال : "إنما سُكنت لكثرة الحركات، وذلك أنك تقول: قَعدَتْ، فتجد القاف متحركة، والعين

متحركة والدال متحركة، فكرهوا أن يحرّكوا التاء فيجمعوا بين أربع حركات"(1) .

علة كون عشرين إلى التسعين بلفظ واحد للمذكر والمؤنث

ينماز عدد المذكر من عدد المؤنث في الأعداد من ثلاثة إلى عشرة بالهاء، إذ تثبت في عدد المذكر وتسقط من عدد المؤنث، والعلة في ذلك كما يرى الفراء، أن "العدد مبني على الجمع، فلما كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكر، فيقولون: صبيّ وصِبْية وغلام، وغلمة، ورغيف وأرغفة، وقرد وقِردة، لأن العدد مبني على الجمع ولما كانوا لا يدخلون الهاء في عدد المؤنث فيقولون: ركبة وركب، وقردة وقرد، لم يدخلوها في عدد المؤنث، لأن العدد مبني على الجمع"(1) .

---

(7) الزجاجي: مجالس العلماء ص99، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 233/3.

(1) ابن منظور: لسان العرب 9/6. وانظر في مخرج السين: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص75، محمود السعران علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ص175، محي الدين رمضان: في صوتيات العربية ص147 ولم أجد من نصّ على أن مخرج السين مكسور.

(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص185.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 201/1، و285/4.

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص185.

(1) المصدر نفسه : ص624.

وأما ألفاظ العقود، فيستوي فيها المذكر والمؤنث. تقول: عندي عشرون كبشاً، وعشرون نعجةٍ، فلِمَ لمْ يفرقوا بين المذكر والمؤنث في هذه الأعداد، كما فرّقوا في الأعداد التي قبلها؟

يرى الفراء أن العلة في ذلك جهل واحد العدد، أمذكر هو أم مؤنث؟ يقول مفسراً قوله تعالى: (كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين)(2) : " كيف جُمعت (عليّون) بالنون، وهذا من جمع الرجال، فإن العرب إذا جمعت جمعاً لا يذهبون فيه إلى أن له بناء من واحد واثنين فقالوه في المؤنث، والمذكر بالنون، فمن ذلك هذا وهو شيء فوق شيء غير معروف واحده ولا أنثاه ... ونرى أن قول العرب: عشرون وثلاثون، إذ جُعل للنساء وللرجال من العدد الذي يشبه هذا النوع"(3) .

وأما أبو بكر بن الأنباري فقد اعتّل لذلك بأن في لفظها ما يكون للمؤنث كـ: ثلاث وأربع بغير هاء، وما يكون للمذكر وهو الواو والنون " فلما اجتمع فيها ما يصلح للمذكر والمؤنث عبّرت عن الجنسين"(4) .

علة دخول اللام على أخبار إنّ وأخواتها

اختلف الكوفيون في نوع اللام الداخلة على إنّ وأخواتها والعلة في ذلك:

أ- أنها لام لتوكيد الخبر، وإنّ لتوكيد الاسم. وهو مذهب الكسائي(5) . ورد هذا المذهب لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم والخبر.

ب- أنها للفرق بين الكلام الذي يكون جواباً وبين الكلام الذي يستأنف على وجه الجواب. تقول إن زيداً منطلق بغير لام إذا كنت مستأنفاً، وإن زيداً لقائم إذا كنت مجيباً لكلام قد تقدم. وهو مذهب الفراء(1) .

جـ- أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك: إن زيداً منطلق، جواب ما زيد منطلقاً، وإن زيداً لمنطلق جواب: ما زيد بمنطلق، فإنّ بإزاء (ما)، واللام بإزاء الباء. وهو مذهب معاذ بن مسلم الهراء، وثعلب(2)، ونسب أيضاً لثعلب، وقوم من الكوفيين(3) . وقد أيد هذا التعليل المرادي مستنداً إلى علوم البلاغة(4) .

---

(2) سورة المطففين الآية 18.

(3) الفراء: معاني القرآن 247/3 وانظر: أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص641-643.

(4) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص644.

(5) المرادي: الجني الداني ص130، أبو حيان: ارتشاف الضرب 143/2، السيوطي: الهمع 177/2 0

(1) الزجاجي: اللامات ص72، 76، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل 168، أبو حيان: ارتشاف الضرب 143/2.

(2) ابن فارس: الصاحبي ص175، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص168، السيوطي: الهمع 177/2.

(3) المرادي: الجنى الداني ص130، أبو حيان: ارتشاف الضرب 143/2.

(4) المرادي: الجنى الداني ص130.

د– أنها جواب قسم مقدر، والقسم قبل إنّ محذوف. وهو مذهب هشام، وأبي عبد الله الطوال(5). وحكي هذا المذهب عن الفراء أيضاً(6) .

علة دخول اللام على ذلك

اختلف الكسائي والفراء وأبو بكر بن الأنباري في علة دخول اللام على ذلك. فقال الكسائي والفراء: جيء باللام لئلا يتوهم أن ذا مضاف إلى الكاف(7) . ولأبي بكر بن الأنباري تعليلان: الأول وافق فيه تعليل الكسائي والفراء(8). والثاني: إنما جيء بها بدلاً من الهمزة في ذائك، ولذلك كسرت(9) .

ولعل خلاف الكوفيين في العلة يبرز أن السماع لم يكن صورة تنفرد في سمات نحوهم، فقد كانوا يعللون ويكثرون من التعليل، ولكن التعليل عند الكسائي وهشام وثعلب وأبي بكر بن الأنباري وغيرهم من الكوفيين كان قليلاً إذا ما قيس بالتعليل عند الفراء، ويكشف من جانب آخر أن الكوفيين لم يكونوا جميعا متبعين منهج شيخهم الكسائي، لا يقدمون على التعليل ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، كما يقول بعض المحدثين(1) ولم تكن عللهم على العموم أقرب إلى واقع اللغة بعيدة عن منطق الفلاسفة والمتكلمين(2) بل كان منها ما يخضع الظاهرة النحوية لموازين العقل والمنطق "ولكنها لا تبلغ من الجموح والشرود ما بلغته في الصورة التي نقلها كتاب الإنصاف"(3) .

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 143/2، السيوطي: الهمع 177/2.

(6) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل 166، أبو حيان: ارتشاف الضرب 143/2.

(7) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 178/1. وانظر: الفراء: معاني القرآن 149/1.

(8) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص732.

(9) المصدر نفسه ص732 وانظر : أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 178/1.

(1) عبد الجبار علوان النايلة: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب نحوي من الكوفة ص388.

(2) المصدر نفسه ص388.

(3) محمد خير الحلواني : الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص 333 .

الجملة العربية نظامها وأجزاؤها

الجملة العربية نظامها وأجزاؤها

للغة العربية نظام معين ، تخضع له في ترتيب كلماتها ، ويراعى هذا النظام في بناء الجمل ، وإنشاء التراكيب ، فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه ، جنح التركيب إلى الغموض والإبهام.

وأبرز ما يمتاز به نظام الجملة في اللغة العربية أنه نظام مرن طيع ، ولعل السبب المباشر وراء ذلك هو أن المعاني الأساسية تؤدى بالإعراب ، أو بالصيغ ، وإذا ما خلا التركيب من هاتين الوسيلتين ، تقوم بهذه الوظيفة رتبة الكلمات في بناء الجملة ، فإذا قلت: رأى موسى عيسى ، وأكرم صديقي أبي ، وما شاكل هذا ، عرفت أن الفاعل هو المتقدم وأن المفعول هو المتأخر ، لأن الأصل الذي تنبني عليه الجملة الفعلية في اللغة العربية هو: الفعل + الفاعل + المفعول به +...

وفي مخالفة هذا الأصل وسيلة تعبيرية ، فقد تؤخر ما حقه التقديم ، وتقدم ما حقه التأخير وقد تتصرف ببناء الجملة من حيث الوصل والفصل ، والذكر والحذف، وغير ذلك لتؤدي معاني فرعية مهمة.

ولم يعن النحاة المتقدمون بظاهرة الترتيب عناية واضحة ، ولم يفردوها بالتأليف والبحث المنظم ، وإنما فرقوا القول فيها إشارات سريعة بين أبواب النحو ، ومسائله.

ولا تعني الرتبة عند النحويين ما تعنيه عند البلاغيين. فالبلاغيون درسوا الرتبة تحت عنوان: التقديم والتأخير الذي هو " دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه ، أي أنها دراسة تتم في نطاقين أحدهما مجال حرية الرتبة حرية مطلقة ، والآخر مجال الرتبة غير المحفوظة ، وإذاً ، فلا يتناول التقديم والتأخير البلاغي ما يسمى في النحو باسم الرتبة المحفوظة، لأن هذه الرتبة المحفوظة لو اختلت لاختل التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى
الأبواب المرتبة بحسبها " (1).

ولعل من أُوْلى المحاولات وأبرزها لتفسير نظام الجملة العربية والكشف عن النظام الداخلي في بنائها في القديم هي محاولة عبد القاهر الجرجاني، الذي أَوْلى هذه القضية عناية بارزة، وكتب دراسة جادة في كتابه (دلائل الإعجاز) تحت عنوان النظم (2).

---

(1) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص 207.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ص 122 – 128، 357.

وقد كان للنحويين الكوفيين عناية بموضوع الجملة العربية ونظامها، ومحاولات مبعثرة فيما يتعلق بهذا النظام وما يتصل بأجزائه التي ربطت بينها أعراف اللغة وقواعدها، حاولت ما استطعت جمعها، ولمّ شتاتها، مبرزاً جانب الخلاف فيها بينهم، مرتباً ذلك وفق أبواب النحو وما يتفرع عنها.

العماد (ضمير الفصل)

1- للعماد موقع ثابت في الجملة عند أغلب النحاة، وهو أن يقع بين المبتدأ خبره، أو بين ما أصله كذلك مما دخل عليه عامل ناسخ ك: كان وليس وظن وإنّ أو إحدى أخواتهن. ولكن الكوفيين اختلفوا في تقديمه مع الخبر على المبتدأ، أو على كان واسمها، أو في توسطه بين كان اسمها، كما اختلف النقل عنهم.

فقد حكى جماعة من النحويين أن الكسائي يجيز أن يتقدم العماد مع الخبر على المبتدأ نحو: هو القائمُ زيد ، وهو أفضلُ من زيد عمرو (3) ويجيز أيضا أن يتقدم مع الخبر على (كان) نحو: أنت القائمَ كنتَ، وهو القائمَ كان زيد، ويقول: " هو بمنزلة قولك كنت القائمَ، والقائمَ كنت "(1) ؛ " لأنه يجعل العماد بمنزلة الألف واللام في كل موضع يجوز وضعه معهما "(2). ويشترط الكسائي لتقديمه على (كان) نصب الخبر، أما إذ رفع فمنع تقديمه، " والكسائي أيضا لا يقدم إذا رفع، قال: لأني لا أقدم المضمر قبل المظهر، فإنما أقدمه إذا نصبت ؛ لأنه يصير مع الخبر بمنزلة شيء واحد، فأقدمه مع الخبر إذا نصبت الخبر "(3).

ويحكون عنه، كذلك، أنه يجيز أن يتوسط العماد مع الخبر بين كان اسمها نحو: كان هو القائمَ زيد (4).

غير أن بعض النحويين ينقل عن هشام أنه حكى عن الكسائي أنه لا يجيز ذلك. يقول أبو حيان: " ونقل ابن مالك عن الكسائي جواز ذلك، والنقل عن الكسائي مختلف فيه، فنقل هشام عنه المنع، ونقل الفراء وغيره عنه الجواز " (5).

---

(3) ابن مالك: التسهيل ص 29، ابن يعيش: شرح المفصل 26/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1، النكت الحسان ص 61، البحير المحيط 340/6، السلسيلي: شفاء العليل 208/1، ابن عقيل: المساعد 122/1، الرضي : شرح الكافية 26/2 . ونسبه أبو حيان في البحر المحيط 316/1 لبعض الكوفيين.

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص731.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 1/ 125 - 126.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص731.

(4) ابن سراج: الأصول في النحو 1: 125، أبو حيان: ارتشاف الضرب 1 / 494.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1، ابن عقيل: المساعد 122/1.

أما مذهب الجمهور (6) ومنهم الفراء (7) وهشام (8) من الكوفيين فقد منعوا ذلك يقول الفراء مانعاً تقديمه على كان أو على اسمها: " كان أصله الرفع كقولك: كان عبد الله هو القائم ، وقال ألا ترى أني لا أقول: هو القائم كان عبد الله ، ولا كان هو القائم عبد الله ، فإنما أتاه النصب من طريق الرفع "(9) .

ويحتج من منع تقديمه بأنه حرف جاء لمعنى لذلك لزم موضعاً واحداً، إذ لو حاز فيه التقديم خرج عن أن يكون فصلا (1) ؛ لذلك لا يجوز تقديمه " لأمنهم من التباس الخبر بالصفة إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف "(2) .

2– وقوعه بعد نكرة:

يشترط جمهور النحويين فيما قبل العماد أمرين: أحدهما كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، وثانيهما كونه معرفة، مثال الشرطين قوله تعالى (وأولئك هم المفلحون)(3). ولكن الفراء وهشاماً ومن تابعهما من الكوفيين أجازوا كونه نكرة(4). ونسب هذا الرأي أيضاً لقوم من الكوفيين(5) وللكوفيين جميعا (6). وجعل المجيزون من ذلك قوله تعالى: (أن تكون أمة هي أربى من أمة) (7).

كما أجاز بعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا (8).

3– وقوع المعرفة بعده:

وشرط الخبر الواقع بعد العماد عند الفراء أن يكون معرفة أو قريبا من المعرفة(9) ، وإن كان معرفة بغير (أل) وجب الرفع نحو: كان زيد هو أخوك، وأجاز هو أخاك بمعنى هو الأخ لك، لأن (ال) تصلح فيه، ولم يجز ذلك في زيد وعمرو، وأجازه الكسائي(10).

---

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 125/1، ابن يعيش: شرح المفصل 26/2، ابن عقيل: المساعد 122/1.

(7) الفراء معاني القرآن 51/1، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 494/1، ابن عقيل: المساعد 122/1.

(8) ابن عقيل: المساعد 122/1.

(9) أبو حيان: تذكرة النحاة ص 731.

(1) المصدر نفسه ص 731.

(2) السلسيلي: شفاء العليل 208/1. وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل 26/2.

(3) سورة البقرة الآية 5.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 489/1، ابن عقيل: المساعد 120/1، والفراء: معاني القرآن 113/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 493/1، ابن يعيش: شرح المفصل 111/3.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 531/5.

(7) سورة النحل الآية 92.

(8) السيوطي: الهمع 238/1 – 239، الأهد ل: الكواكب الدرية 125/1.

(9) أبو حيان: ارتشاف الضرب 490/1.

4– وقوعه في باب (كان):

وإذا كان الخبر الواقع بعد العماد المسبوق بـ (ما) العاملة عمل ليس معرفا بال منع الفراء أن يكون المكني عماداً وأوجب الرفع نحو: ما زيد هو القائمُ، وإن كان في باب ليس فالرفع الوجه عنده نحو: ليس زيد هو القائمُ، وأجاز النصب وهو الوجه عند البصريين (1). وإن أدخلت على الخبر لام الفرق نحو: إن كان زيد هو لقائم فلا يجوز أن يكون عماداً عند الفراء ، وكذلك إن دخلت على الخبر فاء الجزاء نحو: أما زيد هو فالقائم (2) وأما إن تقدم العماد على خبر (ما) واسمها نحو: ما هو بذاهب أحد، أو ولي (أما) فيجوز أن يكود عمادا (3).

5– وقوعه بين الخبر والحال:

كما أجاز بعض الكوفيين أن يقع العماد بين الخبر والحال مستدلين بقراءة: (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) (4) بالنصب، وأبى ذلك البصريون (5) والكسائي والفراء (6) وثعلب(7) ، لأن الحال لا يدخل عليه العماد، وإنما لأن هذا تقريب، والعماد لا يدخل " مع التقريب من قبل أن العماد جواب والتقريب جواب فلا يجتمعان " (8).

6– وقوع إلا قبل العماد:

وإن دخلت (إلا) على صيغة العماد نحو: ما كان عمرو إلا هو الجواد، فمذهب الفراء أنه لا يجوز النصب ولا العماد، ويتعين الابتدائية، ومذهب الكسائي جواز ذلك (9).

7– ولو وقع قبله (لا) التي للجحد نحو: كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح ، منع أن يكون عماداً وتعين كونه مبتدأ عند الفراء (1).

8– وجوز الكسائي والفراء وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو: ما شأن عمرو هو الجالسَ، وما بال زيد هو القائم، ومررت بعبد الله هو السيدَ بنصب ما بعد العماد في الجميع (2)

---

(10) الفراء: معاني القرآن 409/1 – 410 وانظر 2/ 352 – 353، ارتشاف الضرب 49/1، أبو جعفر النحاس إعراب القرآن 332/3–333.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 490/1.

(2) المصدر نفسه 490/1.

(3) الفراء: معاني القرآن 52/1.

(4) سورة هود الآية 78.

(5) السيوطي: الأشباه والنظائر 16/3.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص 359.

(7) المصدر نفسه ص 43.

(8) المصدر نفسه ص 43.

(9) أبو حيان: ارتشاف الضرب 491/1، السيوطي: الهمع 242/1.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 491/1، السيوطي: الهمع 242/1.

9- وإن كان الخبر الواقع بعد العماد مشتقاً رافعاً لسببي المكني مطابقاً للاسم نحو: ظننت زيداً هو القائم أبوه، أو هو القائمة جارتُيه، أجاز الكسائي النصب والعماد، وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريين الذين يوجبون الرفع ويمنعون الفصل (3). وإن لم يطابق المكني الاسم نحو: كان زيد هي القائمة جاريته، أجاز الكسائي النصب والعماد، ومنع التركيب أصلاً الفراء(4).

وإن كان الخبر الواقع بعد العماد مشتقاً، وعطفت بالواو وذكرت المكني بعدها، واختلف الخبران نحو: كان زيد هو القائم وهو الأمير، فلا يجوز عند الفراء إلا الرفع في الأمير وأجاز هشام نصبه. وإن اتفقا نحو: كان زيد هو المقبل وهو المدبر اتفق الفراء وهشام على جواز نصب المقبل والمدبر، وأما إذا كان العطف بـ (لا) وكررت المكني نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد نصبت على قول هشام وإذا كان العطف بـ (لكن) نحو: ما كان زيد هو القائم ولكن هو القاعد، أجاز هشام النصب (5).

المجهول (ضمير الشأن)

1- اختلف الفراء مع الكسائي في مجيء المجهول، أو العماد كما كان يسميه الكوفيون أحياناً، مستأنفا في بداية الجملة غير مسبوق بكان أو الظن أو إنّ أو بعض أخواتها.

فالكسائي أجاز وقوعه مبتدأ غير مسبوق بشيء مما سبق ، وحمل على ذلك قوله تعالى: (قل هو الله أحد) (1) ، ومنع ذلك الفراء ؛ لأنه لا يجيزه إلا إن كان معمولاً لـكان، أو إنّ، أو ظن أو إحدى أخواتهن. يقول راداً رأي شيخه في توجيه قوله تعالى: (قل هو الله أحد): " وقد قال الكسائي فيه قولاً لا أراه شيئاً. قال: (هو) عماد ، مثل قوله (إنه أنا الله)(2) ، فجعل (أحد) مرفوعا بالله، وجعل (هو) بمنزلة الهاء في (إنه)، ولا يكون العماد مستأنفاً به حتى يكون قبله إنّ أو بعض أخواتها، أو كان، أو الظن "(3).

2- تفسيره بالمفرد:

---

(2) السيوطي: الهمع 279/1.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 492/1، السيوطي: الهمع 242/1.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 492/1، السيوطي: الهمع 242/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 492/1، السيوطي: الهمع 242/1-243.

(1) سورة الإخلاص الآية: 1.

(2) سورة النحل الآية: 9.

(3) الفراء: معاني القرآن 299/3. وانظر في مواضع استعمال هذا المنكي عند الفراء 1/ 361. وانظر في خلاف الكسائي والفراء: ثعلب: مجالس ثعلب ص 354، أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 488، ابن يعيش: شرح المفصل 3/ 14، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 5/ 308، السيوطي: الهمع 234/1.

لا يفسر هذا المكني عند البصريين إلا بجملة مصرح بجزأيها، أما الكوفيون فقد اختلفوا، واختلف النقل عنهم. فبينما نسب إليهم جميعاً جواز تفسيره بالمفرد نحو: كان قائماً زيد، وظننته قائماً عمرو، على أن (قائما) خبر عن ذلك المكني، وما بعده مرتفع به(4) نسب ذلك للفراء وحده (5) ، وهو في (معاني القرآن) (6) غير أن ابن السراج ينقل عنه منع ذلك كالبصريين، وعن الكسائي الجواز يقول: " وحكي عن الفراء أنه قال: لا أجيز إنه قام، لأن هاء العماد إنما دخلت لشيئين لاسم وخبر، وكان يجيز فيما لم يسم فاعله: إنه ضُرب. وقال: لأن الصلة تدل على آخر والكسائي يجيز: إنه قام " (1).

كما أن الخلاف الذي نقله ابن السراج عن السكائي والفراء في جواز: إنه قام، نقل ابن هشام وابن عقيل جوازه عن الكوفيين. يقول ابن هشام: " وأجاز الكوفيون: إنه قام، وإنه ضرب على حذف المرفوع بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه تفسيران: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل " (2) .

3- وقوعه في باب كان وإن:

مذهب الجمهور أنه يستكن في باب كان كقول الشاعر:

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع ومنع ذلك الفراء (3).

ومنع الكسائي استتاره في باب (إن) وأخواتها إذا وقع بعدها اسم يصح أن تعمل فيه إنّ كما في قوله صلى الله عليه وسلم: (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون). فقد ذهب إلى أن (مِن) زائدة وما بعدها في موضع نصب اسمها، ومنع ذلك غيره، " لأن زيادة (من) مع اسم إن غير معروفة، وأيضاً فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة، إذ يصير: إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون، وليس كذلك، إذ غيرهم أشد عذاباً منهم كالكفرة وغيرهم " (4).

ومما يتعلق بالمكني لزوم نون العماد وحذفها:

---

(4) ابن هشام: المغني ص637، أبو حيان: البحر المحيط 292/1، ابن عقيل: المساعد 115/1، السلسيلي: شفاء العليل 203/1، السيوطي: الهمع 233/1.

(5) مكي: مشكل إعراب القرآن 526/1، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، 171/3، ابن يعيش: شرح المفصل 101/7، الرضي: شرح الكافية 28/2.

(6) الفراء: معاني القرآن 286/1، و 275/2، 328.

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 258/1.

(2) ابن هشام: المغني ص 637، ابن عقيل: المساعد 115/1.

(3) السيوطي: الهمع 235/1.

(4) ابن عقيل: المساعد 310/1-311.

تدخل نون العماد مع ياء المتكلم إذا كانت في موضع نصب بفعل ماض أو مضارع أو أمر أو اسم فعل. وقد اختلف الكوفيون في جواز حذفها في المواضع الآتية:

1–تلحق نون العماد إنّ وأنّ وكأن ولكن إذا وقعت ياء المتكلم اسماً لإحدى هذه الأدوات نحو: إنّني وأنّني وكأنّني ولكنّني. وأجاز النحويون حذف هذه النون فيقال: إني وأنّي وكأنّي ولكنّي، غير أنهم اختلفوا في النون المحذوفة.

فمذهب أكثر النحويين البصريين والكوفيين، أن المحذوفة نون العماد، وذهب آخرون إلى أن المحذوفة هي النون الأولى الساكنة، وذهب بعضهم إلى أن المحذوفة هي النون الثانية (1).

وإذا وقعت ياء المتكلم اسماً لـ (ليت) فمذهب جمهور النحويين وجوب إثباتها، وحذفها شاذ خاص بالضرورة الشعرية. ونقل عن الفراء جواز حذفها وإثباتها في سعة الكلام (2)، والاختيار عنده إثباتها (3). وقد تابع ثعلبٌ الفراءَ فأجاز الوجهين(4).

2– نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين جواز إسقاط نون العماد من صيغة التعجب نحو: ما أقربي منك ، وما أجملي ، بناء على مذهبهم أن صيغة أفعل في التعجب اسم ، ونقلوا عن البصريين منع ذلك، ووجوب إثباتها لكون هذه
الصيغة فعل (1).

ونسبة جواز إسقاط هذه النون من صيغة التعجب إلى الكوفيين ليست صحيحة فالكسائي كالبصريين يرى أنها فعل، فينبغي أن يكون مذهبه هنا كمذهب البصريين ثم إن الكوفيين جميعاً لم يقولوا إن صيغة أفعل في التعجب اسم، كما دللت على ذلك في غير هذا الموضع (2).

3– وإذا دخلت نون العماد على صيغة فاعل نحو قول الشاعر:

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 470/1.

(2) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص 331، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 435/1 – 436، ابن يعيش: شرح المفصل 91/3، أبو حيان: ارتشاف الضرب 471/1، السيوطي: الهمع 224/1، الأزهري: شرح التصريح 111/1.

(3) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص 331.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص 106.

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 78/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 470/1، الرضي: شرح الكافية 23/1، السيوطي: الهمع 224/1.

(2) انظر خصائص الأدوات وطبيعتها.

وما أدري وظنّي كلّ ظنٍّ أمسلمُني إلى قومي شَراحِ فمذهب هشام بن معاوية الضرير أن هذه النون ليست بنون العماد، وإنما هي تنوين، وأجاز: هذا ضاربنك، وضاربني بالتنوين، والكاف والياء في موضع نصب(3).

وجعل ذلك الفراء خطأ؛ لأن هذه النون إنما تكون" في فعل ويفعل مثل: ضربوني، ويضربني وضربني، وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى فيقول: أنت ضاربني، يتوهم أنه أراد هل تضربني فيكون ذلك على غير صحة " (4).

4- ويذكر أبو حيان أن للكوفيين في (قط) و (قد) وجهين: الأول أن يكونا معربين بمعنى حسب وما بعدهما خفض بالإضافة، ولا تلحق بهما نون العماد نحو: قطُ عبد الله درهم، وقدُ عبد الله درهم.

والوجه الثاني أن يكونا اسمي فعل مبنيين، وما بعدهما منصوب نحو: قط زيداً درهم، وقد زيداً درهم، وإذا اتصلت بهما ياء المتكلم لحقتهما النون كسائر أسماء الأفعال، لكون الياء في موضع نصب. ويذكر أبو حيان أن الكسائي حكى: قطْن عبد الله درهم بنصب عبد الله وخفضه على أن تكون النون من نسج الكلمة، وأنه إذا انخفض ما بعد (قطنِ) بني قطن على الفتح لشبهه باسم الفعل. وقال أبو حيان: إن هشاماً قال: " من نصب عبد الله مع النون لزمه أن يقول مع ياء المتكلم: قطنني بنونين، ولم يسمع، فيحتمل أن يكون الأصل: قطنني، فحذفت النون كما حذفت من أنّني " وتابع أبو حيان قائلاً: " وعلى ما حكى الكسائي أجاز هشام أن قطني درهم، وأن قدني درهم على أن الياء مخفوضها بالإضافة، والنون من نسج الكلمة" (1).

5- وإذا وقعت ياء المتكلم في موضع خفض بـ من وعن وجب إثباتها عند جمهور النحويين، وأجاز حذفها أبو موسى الحامض نحو: مِنِي، وعَنِي (2).

ومما يتصل بالمكني أيضاً وقوع نون التوكيد بعد ألف الاثنين: اختلف النقل عن الكوفيين في وقوع نون التوكيد الخفيفة بعد ألف الاثنين نحو: قومانْ، اقعدانْ بسكون النون. فقد نقل جوازه عن الكوفيين نحويون

---

(3) ابن هشام: المغني ص450-451، 843-844، أبو حيان: ارتشاف الضرب 472/1، ابن عقيل المساعد 201/2-202، السيوطي: الهمع 226/1.

(4) الفراء: معاني القرآن 385/2-386. وانظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص124، أبو حيان: تذكرة النحاة ص422.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 472/1.

(2) المصدر نفسه 471/1.

كثيرون تبعاً لنقل الزجاجي في الجمل(3) ، وانفرد أبو حيان ، فيما علمت ، ونسب جواز ذلك للفراء، وأن الكسائي يمنعه، قال: " ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك " (4).

ولكن المزني نقل عن الفراء منع دخولها على الظاهر نحو: لا تضربانْ زيداً، لئلا تجمع بين ساكنين وأجاز ذلك إذا دخلت على مكني نحو: لا تضربنه (5).

دخول نون التوكيد على فعل الجزاء وجوابه:

ذكر الفراء (1) أن العرب لا تكاد تدخل إحدى نوني التوكيد على فعل الجزاء مع الأداة (إنْ) إلا إذا وصلوا (إنْ) بـ (ما) ليفرقوا بيْنَ إمّا في التخيير وبين إما في الجزاء، وجعل من ذلك قوله تعالى: (وإمّا تخافن من قوم خيانة) (2) وهو مذهب ثعلب (3) ونسبه النحاس للكوفيين (4).

وأما دخولها على جواب الجزاء فممتنع عند الفراء إلا في ضرورة الشعر (5) جائز عند بعض الكوفيين نحو: إن تضربنِ اضربنّك (6) .

الاسم الموصول وصلته

1- رتبة جملة الصلة:

رتبة جملة الصلة من الرتب المحفوظة في التركيب العربي، التي لا يجوز أن تختل في رأي أغلب النحاة. فالمشهور فيها أن يتقدم الموصول على الصلة وما يتعلق بها غير أن لبعض الكوفيين رؤية جديدة في هذا النظام. فينسب بعض النحويين إلى الكوفيين أنهم يجيزون تقديم معمول صلة الموصول إذا كان ظرفا أو خافضاً

(3) الزجاجي: الجمل ص357-358، أبو حيان: ارتشاف الضرب 309/1، ابن يعيش: شرح المفصل 38/9، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 94 ص650، السيوطي: الهمع 203/4، الأزهري: شرح التصريح 207/2.

(4) أبو حيان: البحر المحيط 188/5.

(5) المزني: الحروف ص91.

(1) الفراء: معاني القرآن 414/1.

(2) سورة الأنفال الآية 58 وانظر: المزني: الحروف ص 89.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص 552.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 191/2.

(5) الفراء: معاني القرآن 162/1، البغدادي: خزانة الأدب 4/ 559.

(6) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 220/2.

ومخفوضاً على الموصول؛ فقيده بعضهم مع (أل) الموصولة (7) ، وأطلقه بعضهم أي سواء كان الموصول اسمياً أم حرفياً (8) ، قول الشاعر:

وعزّةُ أحلى الناس عندي مودة وعزةُ عني المعرِضُ المتجافي فقدم (عني) على صيغة (فاعل) المتصل به (أل) الموصولة.

غير أن أبا بكر بن الأنباري ينسب ذلك للكسائي وحده، ويردّه. يقول في إعراب قول زهير بن أبي سلمى:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم " المرجم نعت الحديث، و (عنها) حال ، كأنه قال: وما هو عنها لا عن غيرها. ويصلح في قول الكسائي أن تجعل (عنها) من صلة (المرجم) ، ويصلح تقديمها، لأن الحديث خبر، والمرجم نعته، والألف واللام ينوى بهما الطرح في مواضع الإخبار، أجاز الكسائي: ما عبد الله بأخيك فيك الراغب؛ لأن الراغب نعت للأخ، والأخ في هذا الموضع اسم، والألف واللام لا تلغى في مواضع الأسماء "(1).

وأما إن كان معمول الصلة حالا نحو: هذه التي عانقت مجردةً، فقد اتفق الكوفيون على وجوب تأخيرها عن الموصول، واختلفوا في تقديمها على الصلة نحو: هذه التي مجردةً عانقت، فمنعها هشام، وأجازها ثعلب (2) ، ولم يبيّن النقلة مذهب غيرهما من الكوفيين، وإن ذكر بعضهم أن الكسائي (3) والفراء (4) قد أجازا الفصل بين الصلة والموصول بغير الحال.

2- حذف أركان جملة الصلة:

أ- حذف الموصول: مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الموصول وإبقاء صلته؛لأن الصلة والموصول اسم واحد، ومحال أن يحذف صدر الاسم ويبقى آخره، وما ظاهره كذلك أُوّل عندهم على تقدير موصوف محذوف، أو حمل على الضرورة الشعرية.

---

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 553/1.

(8) السيوطي: الهمع 304/1.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 267.

(2) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 172/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص 101.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 281/1.

(4) المصدر نفسه 308/3، و 356/4. وانظر: الفراء: معاني القرآن 217/2، 338 و 132/3 – 133.

ونقل جماعة من النحويين عن أهل الكوفة أنهم يجيزون حذف الموصولات الاسمية سوى (ال) مطلقاً (1) ، ونقله آخرون عن الفراء وحده (2).

ونقل أبو حيان أن الكوفيين متفقون على أن (مْن) تحذف وتضمر على معنى الذي مع حرفي المخفض (مِنْ) و (في) خاصة وأن إضمار (مَنْ) مع (مِنْ) أقوى من إضمارها مع (في) وأن الكوفيين كلهم أحالوا إضمار (مَنْ) مع المحال نحو عندنا يقول ذلك، وما شاكلها (3).

وعدت إلى مصادر الكوفيين، فوجدت الفراء يعرض لهذه المسألة في مواضع كثيرة من (معاني القرآن) ويجيز حذف الموصول الاسمي (مَن) ويشترط لذلك أن تسبق بـ (مِنْ) التبعيضية خاصة من بين الصفات لأن (مِنْ) تنوب عن (مَن) وتؤدي عن المعنى المتروك، وأما إذا سبقت (مَنْ) بـ (في) فشرط ذلك عنده – وإن كان لا يشتهي ذلك – أن تكون (في) بمعنى (مِن)، وأن تضاف إلى جنس المتروك نحو: فينا صالحون وفينا دون ذلك، بمعنى: منا صالحون ومنا دون ذلك. وإن لم تكن في بمعنى (مِن) وغير مضافة إلى جنس المتروك فلا يجوز ذلك نحو: في الدار يقول ذلك، على معنى: في الدار من يقول ذلك (4).

لكنه عاد فناقض ما أصله فأجاز حذف الموصول (مَنْ) و (ما) من غير أن يسبقا بـ (مِنْ) أو (في) (5).

وتابع أبو بكر بن الأنباري الفراء فشرط لصحة المسألة ما شرطه من ضرورة أن يسبقا (مَنْ)، أو (ما) بـ (مِن)، أو بـ (في) خاصة، ومنع حذفهما مع غيرهما (1).

وأما ثعلب فقد مع المسألة أصلاً، وأنكر إضمار الاسم الموصول إلا في الضرورة الشعرية يقول: " منهم ضرب زيداً محال، إلا أن يقول: منهم من ضرب زيداً "(2). وبذلك يتبين ما في نسبة جواز المسألة إلى الكوفيين كافة من تجوّز.

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 177/2، أبو زرعة: حجة القراءات ص261، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 503/1–504، ابن هشام: المغني ص 815، 818، التبريزي: شرح القصائد العشر ص32، أبو حيان: ارتشاف الضرب 554/1، ابن عقيل: المساعد 178/1 السيوطي: الهمع 305/1–304، الأزهري: شرح التصريح 144/1.

(2) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 785/2–786، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 156/3، و 103/5، أبو حيان: البحر المحيط 62/3 و 147/7.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 554/1.

(4) الفراء: معاني القرآن 271/1، 294، 384 و 264/2، 311.

(5) المصدر نفسه 218/3 وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 103/5.

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص666–667.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص445.

وأيد الرضي جواز المسألة مطلقاً ، وهو ما أميل إليه ، قياساً على حذف بعض حروف الكلمة استناداً إلى ما في لغة القرآن من مواضع محمولة على ذلك (3).

واختلف الفراء وهشام في إضمار (مَنْ) مع إنّ، وكأن، وظن نحو: إنّ منا يقول ذلك، وكان منا يقول ذلك، وظننت منا يقول ذلك ومثله (4): إنّ فينا يقول ذلك الخ.. فأجاز ذلك الفراء يجعل (مَنْ) المضمرة اسماً للأداة، و (منا) الخبر. ومنع ذلك هشام وأبطله (5).

وإذا قلت: منا يقول ذلك نفسه، وجعلت (نفسه) توكيداً لـ (مَنْ) المضمرة فقد منع ذلك هشام، إلا أنه أجاز أن يقطع منها فتقول: منا يقول ذلك ظريفاً، على أن (ظريفاً) قطع من (مَنْ) المضمرة، ومنع ذلك ثعلب ورده فقال: " إذا قطع من الاسم نعت، وأكد ونسق عليه " (6).

ب– حذف عائد الصلة: إذا كان العائد مرفوعاً فشرط الجمهور لحذفه ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان وخالف الفراء وأجاز حذفه في نحو هذا المثال ، ولكن النحويين ردوه لكونه غير مسموع ، ولأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً (1).

وإذا كان العائد مخفوضاً، فيجوز حذفه إنْ كان منصوباً في المعنى كقوله تعالى: (فاقض ما أنت قاض) (2) أي قاضيه، شرط أن يكون ناصبه – إذا كان وصفا – دالاً على الحال أو الاستقبال. وخالف الكسائي وأجاز حذف العائد وإن كان ناصبه وصفاً دالاً على المضي نحو: جاءني الذي أنا ضاربه أمسِ (3).

وإذا لم يكن العائد المخفوض منصوباً في المعنى فقد أجاز الكسائي أيضا حذفه، فينحذف معه المضاف إليه كقول الشاعر:

أعوذ بالله وآياتِــه مِن باب مَنْ يُغلق من خارج أي: يغلق بابه(4).

---

(3)عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 495/1.

(4) الرضي: شرح الكافية 2/ 61.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 555/1.

(6) المصدر نفسه 555/1.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب1 /533، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 169/1، السيوطي، الهمع 311/1.

(2) سورة طه الآية 72.

(3) الأزهري: شرح التصريح 146/1.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 536/1، السيوطي: الهمع 310/1.

وإذا انحذف العائد المخفوض بحرف الخفض نحو (فاصدع بما تؤمر) [5] ، أي به، فقد اختلف النحويون في كيفية الحذف. فمذهب الجمهور حذف (به) برمته. ومذهب الكسائي أن يحذف بالتدريج، بأن يحذف حرف الخفض أولاً، حتى يتصل المكني بالفعل فيصير العائد منصوباً، ثم يحذف [6].

وما نقل عن الكسائي هنا ليس صحيحا فالكسائي لا يجيز إضمار الصفات (حروف الخفض) مع الصلات وإنما يجيز حذف المكني فقط. قال الفراء: " وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ، ويقول: لو أجزت إضمار الصفة هنا، لأجزت أنت الذي تكلمت، وأنا أريد: الذي تكلمت فيه " [1].

ومنع الجمهور حذف العائد في صلة (ال) نحو: الضاربها زيد هند ، فيقال: الضارب زيد هند. واختلف النقل عن الكسائي [2] كما اختلف النحويون في محل هذا المكني، أمنصوب أم مخفوض. فمذهب الأخفش أنه منصوب ومذهب المازني أنه مخفوض، وأجاز الفراء الوجهين [3] وتابعه ثعلب [4].

وإن اتفق الكوفيون على جواز حذف العائد المنصوب نحو (أهذا الذي بعث الله رسولا) [5] أي: بعثه فقد اختلفوا في توكيده والنسق عليه، ومجيء الحال مه متقدمة عليه. فالكسائي أجاز توكيده والنسق عليه، فيقال: جاءني الذي ضربت نفسه، أي ضربته، وجاءني الذي ضربت وعمراً، واختلف النقل عن الفراء [6].

وأجازوا جميعاً مجيء الحال منه متأخرة نحو: هذه التي عانقت مجردة، أي عانقتها، غير أنّهم اختلفوا في مجيئها منه متقدمة نحو: هذه التي مجردة عانقت. فأجازها ثعلب، ومنعها هشام [7].

3- جملة الصلة:

يشترط النحويون شروطاً خاصة في الجملة التي تقع صلة الموصول الاسمي:

---

(5) سورة الحجر الآية 94.

(6) الرضي: شرح الكافية 43/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 174/1 الشيخ يس: حاشية الشيخ يس 147/1.

(1) الفراء: معاني القرآن 32/1.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 532/1.

(3) المصدر نفسه 533/1، السيوطي: الهمع 307/1.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص309.

(5) سورة الفرقان الآية 41.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 335/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 171/1–172، السيوطي: الهمع 314/1.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 335/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 172/1، السيوطي: الهمع 314/1.

فجمهورهم منع الوصل بالجملة الطلبية ؛ لأن المقصود بالصلة توضيح الموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد ولم تزل إبهام الاسم الموصول. وخالف الكسائي فأجاز الوصل بجلمة الأمر، والنهي [1] وقيل وبالجملة المصدرة بـ (ليت) [2].

وجوز هشام الوصل بجملة مصدرة بـ (ليت) و (لعل) و (عسى) [3] ، ووهم بعض المحدثين حينما نسب للكسائي انه أجاز الوصل بالجملة المصدرة بـ (لعل) و (عسى) [4] ، ولعله تبع الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين حينما قال: " ولا تكون الصلة إلا خبرية خلافاً للكسائي " [5].

ومنع بعض قدماء الكوفيين الوصل بالجملة القسمية ، غير أن الفراء ردّه محتجا بقول الله تعالى [6]: (وإن منكم لمن ليبطئن) [7].

وصلة الموصول عند البصريين لا تكون إلا جملة، وأجاز الكوفيون [8] وقيل: الكسائي والفراء [9] وقيل: الفراء وحده [9] أن يغني عنها اسم معرفة، ويكون الاسم صفة للموصول نحو: أكرمت الذي أخاك: أو اسم تفضيلٍ نحو: مررت بالذي

خير منك، أو كلمة (مثل) بناء على أنها محل (أي ظرف).

وأجاز الكسائي الوصل بالوقت والصفة الناقصين نحو: نزلنا المنزل الذي البارحةَ، أي الذي نزلناه البارحة [1] ورده أبو حيان وقصره على ما سمع لكونه خارجاً عن القياس.

وأجاز الفراء في سعة الكلام وصل (ال) بالجملة الاسمية، وحكى أن رجلاً أقبل فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نعم الها هوذا. ومذهب جمهور النحاة جواز ذلك في ضرورة الشعر [2] وهو ما أخذ به ثعلب [3].

---

(1) ابن عقيل: المساعد 137/1، السلسيلي: شفاء العليل 219/1، السيوطي: الهمع 295/1، الأزهري: شرح التصريح 141/1.

(2) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 163/1.

(3) أبو حيان : البحر المحيط 255/2 ، ابن عقيل: المساعد 137/1 ، السيوطي: همع الهوامع : 296/1.

(4) أمين علي السيد: في علم النحو ص152-153.

(5) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص101.

(6) سورة النساء الآية 72.

(7) الفراء: معاني القرآن 276/1 وانظر: ابن السراج: الأصول في النحو 340/2، ابن هشام: المغني ص888.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 524/1، السيوطي: الهمع 297/1.

(9) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 18/2.

(9) ابن عقيل: المساعد 167/1 وانظر الفراء: معاني القرآن 365/1، ثعلب: مجالس ثعلب ص78.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص266، أبو حيان: ارتشاف الضرب 525/1، البغدادي: خزانة الأدب 115/1.

4- إتباع الاسم الموصول:

نُسب إلى الكوفيين أنه لا يجوز نعت الأسماء الموصولة إلا (الذي) (4) لأن للذي تصرفا ليس لـ (مَنْ) و (ما) الموصولين. ونسب إلى الفراء جواز نعت (من) و(ما)، لكونهما معرفتين، فما داما معرفتين فيجوز نعتهما ، كما أجاز توكيدهما فيقال: نظرت إلى ما عندك نفسه، ومررت بمَنْ عندك نفسه (5) وكلام الفراء في (معاني القرآن) ينفي ما نسب إليه. فقد منع نعت (من) لأنها قد تكون غير معرفة، كما منع وقوعها صفة للمعرفة فلم يجز نحو: مررت بأخيك من قام (6).

5- الإخبار بالذي:

إذا كان الموصول خبراً عن حاضر جاز باتفاق النحويين أن يعود المكني غير غائب مراعاة للحاضر نحو: أنا الذي قمتُ، وجاز أن يكون غائباً مراعاة للموصول نحو: أنا الذي قام.

وخالف الكسائي، أن يعود المكني على الذي غير غائب وإن لم يكن الذي خبراً عن حاضر، فأجاز في الإخبار عن التاء من (قمتَ) الذي قمت أنت. ومذهب الفراء أنه لا يجيز إلا جعل المكني غائباً فيقول: الذي قام أنت، لأن العائد على الموصول إذا لم يكن الموصول خبراً عن مكني حاضر لا يكون إلا غائباً (1).

وأجاز الكسائي الذي أنا قائم أنا، والذي أنت قائم أنت. ومنع ذلك غيره(2).

وإذا أخبرت بالمفعول الثاني من باب (أعطى) قلت: الذي أعطيته زيداً درهم، وجاز: المعطي أنا زيد إياه درهم، ومنع منها ثعلب، والمتفق عليه عند النحويين: المعطيه أنا زيداً درهم (3).

ومنع الفراء نحو: الذي يختصم مع زيد أخواك، لأن الاختصام لا يتم. وأجاز ذلك هشام والطوال وكانا يجعلان (مع) بمعنى الواو. والفراء لم يكن يجيزه إلا وهو جزاء (4) .

---

(2) الرضي: شرح الكافية 39/2.

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص590.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 596/2، البحر المحيط 226/6.

(5) ابن السراج: الأصول في النحو 342/2، الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص262-263.

(6) الفراء: معاني القرآن 427/1-428.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 538/1، النكت الحسان ص189، السيوطي: الهمع 299/1.

(2) أبو حيان: أرتشاف الضرب 6/2.

(3) المصدر نفسه 10/2.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 357/2، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص30.

6- وقوع الذي حرفاً مصدريا:

وأجاز الفراء أن تكون الذي حرفاً مصدرياً، فلا يحتاج إلى عائد، ويسبك منه ومن صلته مصدر، وحمل على ذلك قوله تعالى: (وخضتم كالذي خاضوا)(5) والتقدير: كخوضهم. ومنع ذلك الجمهور وتأولوا ذلك (6). وقد جعل بعض المحدثين

هذا المذهب من ابتكارات الفراء التي قلده فيها بعض الكوفيين (1) ، ولم أجد من نسب هذا المذهب إلى غير الفراء من الكوفيين.

9- ومما يتصل بالاسم الموصول (ال) الموصولة:

ففي دخولهما على الفعل المستقبل، كما في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل قولان لنحاة الكوفة(2):

الأول جواز ذلك اختياراً، وهو مذهب بعض الكوفيين والثاني منعه إلا في الشعر وهو مذهب جمهور النحويين.

وظاهر نقل ابن خالويه عن الفراء أنّ الفراء لا يقيس ذلك يقول: " ليس في كلام العرب فعل دخل عليه الألف واللام عند سيبويه والفراء إلا قولهم: اليجدع ، واليتقصع، واليتتبع، واليسع اسم نبي عليه السلام ، واليحمد قبيلة " (3).

ولم أجد في (معاني القرآن) كلاماً للفراء على هذه الظاهرة، غير أنه تكلم على اللام التي تزاد في الأعلام التي على وزن الفعل نحو: يزيد، ويسع، ويعمر، وكان يذهب إلى أن الفصيح أن تستعمل من دون اللام، وأجاز إدخالها عليها لإفادة المدح والتعظيم (4) وهو ما أشار إليه بعض النحويين حينما قال: " وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله، وفي الأعلام، ولا يعرفها البصريون " (5). ولكنّ بعضهم جعل ذلك مذهباً لبعض الكوفيين وليس لهم جميعاً (6).

---

(5) سورة التوبة الآية 69.

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 340/2، المغني: ابن هشام ص709، المرادي: الجنى الداني ص621، ابن عقيل: المساعد 166/1-167، السيوطي: الفرائد الجديدة 195/1، الهمع 285/1، الأشباه والنظائر 137/1.

(1) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص418.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 531/1، المرادي: الجنى الداني ص202-203، الأزهري: شرح التصريح 142/1.

(3) ابن خالويه: ليس في كلام العرب ص70.

(4) الفراء: معاني القرآن 342/1، و 408/2، أبو زرعة: حجة القراءات ص259

(5) الرضي: شرح الكافية 131/2.

(6) المرادي: الجنى الداني ص200.

ونقل أبو زرعة عن الكسائي أنه يستقبح ذلك، وأن الأصمعي ناقشه في ذلك فأسكته جاء في حجة القراءات: " قال الأصمعي: كان الكسائي يقرأ (والليسع) ويقول: لا يكون اليفعل كما لا يكون اليحيى، قال فقلت له: اليرمع واليحمد حيّ من اليمن فسكت "(1).

واختلف الكسائي والفراء في دخول (ال) على (مع) فأجازه الكسائي (2) ومنعه الفراء (3).

نواصب الفعل المستقبل:

1- تقديم معمول صلة أن عليها:

اختلف الفراء مع جمهور النحويين في جواز تقديم معمول صلة أنْ عليها نحو: يعجبني العلمَ أن تقرأ، وكقول الشاعر:

هلا سألت وخبر قوم عندهم وشفاء غيّك خابراً أن تسألي فمنعه الجمهور واختلف النقل عن الفراء، فنقل عنه ابن السراج منع ذلك كالجمهور، وأنه يجعل (خابراً) في البيت حالاً من الغيّ، لا معمولاً لصلة أن وهو (تسألي) (4)، ونقل أبو حيان عن ابن مالك أن الفراء منع ذلك أيضاً، ولكنه ذكر أنّ ابن كيسان قال: " الكسائي والفراء وهشام وغيرهم من الكوفيين أجازوا بعض هذا في أماكن ، فأجازوا: طعامك أريد أن آكل، وطعامك عسى أن آكل، وكأن أنْ عندهم مجتلبة بأريد وعسى، وكأن الكلام أصله: طعامك آكل فيما أرى وفيما أريد"(5) ونقل عنه آخرون جواز ذلك (6) وحجة المانعين أنه لا يتقدم شيء من صلة الموصول الحرفي عليه.

2- الفصل بين أن ومعمولها:

جمهور النحويين منع أن يفصل بين أن وبين معمولها بشيء (1) وأجاز ذلك الكوفيون بالشرط نحو: أردت أن إنْ تزرني أزورَك بالنصب، مع تجويزهم الإلغاء، وجزم أزورك جواباً للشرط (2) ومنع ذلك أصحاب الفراء في سعة الكلام (3)

3- الفصل بين لن ومعمولها:

اختلف الكوفيون في جواز الفصل بين لن ومعمولها، فأجازه الكسائي بالقسم، وبمعمول الفعل نحو: لن والله أزورَك، ولن زيداً أكرمَ، ومنعه الفراء بمعمول الفعل وأجازه بالقسم، وزاد على ذلك جواز الفصل بالشرط

---

(1) أبو زرعة: حجة القراءات ص259-200.
(2) التبريزي: شرح المفضليات 965/2.
(3) الفراء: معاني القرآن 436/1.
(4) ابن السراج: الأصول في النحو 188/2. وانظر: البغدادي: خزانة الأدب 563/3.
(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 389/2. وانظر: السيوطي: الهمع 90/4.
(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 556/1، ابن هشام المغني: ص374، الرضي: شرح الكافية: 235/2، الدلائي: نتائج التحصيل ص851، السيوطي: الهمع 302/1، البغدادي: خزانة الأدب 564/3.
(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 389/2.
(2) المصدر نفسه 389/2، البحر المحيط 118/1، تذكرة النحاة ص560، السيوطي: الهمع 91/4.
(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص558.

نحو: لن إنْ تزورني أزورك، وبكلمة (أظن) نحو: لن أظن أزورَك بالنصب (4) وذكر أبو حيان أن أصحاب الفراء يمنعون الفصل بين (لن) والفعل في سعة الكلام (5).

4- تقديم معمول صلة كي:

نقل النحويون عن الكوفيين اختلافهم في صورتين من صور تقديم معمولِ كي أحدها: أن يتقدم على معمول كي فقط كقولك: جئت كي النحو أتعلم ، وأتيتك كي فينا ترغب والثانية: أن يتقدم على كي فقط كقولك: جئت النحو كي أتعلم، وأتيتك فينا كي ترغب.

أما الصورة الأولى، فلم يكن نقل النحويين متفقاً ، بل جاء مختلفاً مضطرباً.

فقد نقل عن الكسائي أنّ الفصل يبطل عملها ، وعن الجمهور أنه لا يبطل عملها (6) وفي نقل آخر أن النحويين جميعاً متفقون على صحة الفصل مع النصب بـ

(ما) الزائدة و (لا) التي للجحد ، كقول الشاعر:

أردت لكيما يعلمَ الناس أنه سراويل قيس والوفود شهود وقوله تعالى: (لكيلا يكونَ دولة بين الأغنياء) وأنهم مختلفون إذا وقع الفصل بغير ما ذكر ، عندئذ منع ذلك هشام ومن وافقه من الكوفيين سواء عملت كي أم بطل عملها ، وأجازه الكسائي مع إبطال العمل وتعين الرفع بمعمول الفعل الذي دخلت عليه كي ، وبالقسم ، وبالشرط الملاصق لها نحو: جئت كي النحَو أتعلمُ ، وأزورك كي والله تزورُني ، وأزورك كي إنْ تكافئ أكرْمك(1).

وخالف الكسائيّ الفراءُ في مسألة الفصل بالشرط، فذكر ابن مالك في (التسهيل) أن الفراء أجاز الفصل بين كي ومعمولها بالشرط، فتعلق (كي) عن العمل وهو ما أكده الفراء في (معاني القرآن) (2).

وأما الصورة الثانية فقد أجازها الكسائي، ومنعها غيره(3).

---

(4) أبو حيان: المصدر نفسه ص558، ارتشاف الضرب 391/2-392، السيوطي: الهمع 97/4.

(5) السيوطي: الهمع 97/4.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص127، ابن مالك: التسهيل ص230، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 281/3، الموفي ص114.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 394/2، السلسيلي: شفاء العليل 924/2، السيوطي: الهمع 101/4-102، الأشباه والنظائر 61/3، الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني 281/3، الشيخ يس: حاشية الشيخ يس 231/2-232.

(2) الفراء: معاني القرآن 69/1.

(3) ابن مالك: التسهيل ص230، أبو حيان: ارتشاف الضرب 556/1، الرضي، شرح الكافية 240/2، السلسيلي: شفاء العليل 924/2، السيوطي: الهمع 302/1، و 102/4، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 281/3، الدلائي: نتائج التحصيل في شرح التسهيل ص851.

5- الفصل بين حتى ومنصوبها:

دللت في غير هذا الموضع على اختلاف الكوفيين في ناصب الفعل المستقبل بعد حتى (4) وأشير هنا إلى اختلافهم في جواز الفصل بينها وبين الفعل المنصوب. فالكوفيون أجازوا ذلك بأن (5) وهشام وحده أجاز ذلك بالقسم نحو: حتى والله آتيك ، أو بمعمول الفعل مفعولاً نحو: حتى زيداً أضربَ ، أو بحرف الخفض ومخفوضه نحو: اصبر حتى إليك تجتمع الناس (1).

6- الفصل بين إذن ومعموله(2) .

الجملة الشرطية

للجملة الشرطية رتبة محفوظة ، في رأي أغلب النحاة ، فالمعهود في ترتيبها أن تكون من أداة الشرط ثم فعله ثم جوابه ولو اختل هذا الترتيب لاختل التركيب بتمامه.

وقد كان لنحاة الكوفة نظر مميّز حول هذه الظاهرة ، إلا أنه نظر لم يكن موحداً عندهم ، بل كان يفترق تارة ، ويتحد أخرى تبعا للجزء المختل في جملة الشرط.

1- تقديم جواب الشرط على فعله:

رتبة فعل الشرط وجوابه من الرتب المحفوظة عند جمهور البصريين فالأصل عندهم أن يلي جوابُ الشرط الأداةَ وفعلَ الشرط (3) ، غير أنّ كثيراً من النحويين القدماء والمحدثين نقلوا عن الكوفيين أن تأخير جواب الشرط عن الأداة والفعل ليس لازماً ، لذلك يجوز عندهم تقديم الجواب على أداة الشرط وفعله ؛ لأن الأصل أن يرد الجواب مقدماً على الأداة (4).

ولكن ابن السراج يذكر أن هذا مذهب الفراء وحده ، وأن للكسائي رأياً مخالفاً رأي الفراء جاء في (أصوله): " والفراء يقول: إنّ نية الجزاء على تقديم الفعل نحو: أقوم إن تقم ، وإنْ شرط للفعل. وقال الكسائي: إنْ شرط والجزاء الفعل الثاني" (1).

---

(4) انظرعمل الأدوات.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 407/2.

(1) المصدر نفسه 407/2، السيوطي، الهمع 116/4.

(2) انظرعمل الأدوات.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 187/2.

(4) ابن مالك: التسهيل ص238، أبو حيان: ارتشاف الضرب 558/2، البحر المحيط: 146/1، و 127/4، و 328/7، الرضي: شرح الكافية 257/2، السلسيلي: شفاء العليل 960/3، الأشموني: شرح الأشموني 384/3، السيوطي: الهمع 333/4، الأزهري: شرح التصريح 253/2، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص287، في النحو العربي قواعد وتطبيق ص129، عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 127/1، 632، فخز الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص104، الصبان: حاشية الصبان 305/3.

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 187/2.

ولم أجد في (معاني القرآن) للفراء ما يؤيد ذهاب الفراء إلى هذا المذهب. لقد عرض في أكثر من موضع لمثل هذا التركيب دون أن يذكر أن المتقدم هو الجواب(2).بل إن عرضه في بعض الأحيان يفهم منه أن مذهبه في هذه المسألة لا يختلف عن مذهب البصريين. يقول مفسراً قوله تعالى: (فإن استطعت أن تبتغي نفقاً في الأرض أو سُلّماً في السماء فتأتيهم بآية...) (3) " فافعل مضمرة بذلك جاء التفسير ، وذلك معناه. وإنما تفعله العرب في كل موضع يُعرف فيه معنى الجواب ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت أن تتصدق ، إنْ رأيت أن تقوم مَعنا ، بترك الجواب، لمعرفتك بمعرفته به. فإذا جاء ما لا يعرف جوابه إلا بظهوره أظهرته ؛ كقولك للرجل: إن تقمْ تُصبْ خيراً ، لابّد في هذا من جواب ، لأن معناه لا يُعرف إذا طرح" (4).

وينتقد بعض القدماء جواز تقديم الجواب على أداة الشرط ؛ لأن ذلك " مخالف لمعنى الكلام وما يجب من ترتيبه وللاستعمال ، وذلك أن كل شيء يكون سبباً لشيء أو علة له فينبغى أن تقدم فيه العلة على المعلول ، فإذا قلت: إن تأتني أعطك درهماً ، فالإتيان سبب للعطية ، به يستوجبها ، فينبغي أن يتقدم ، وكذلك إذا قلت: إن تعص الله تدخل النار ، فالعصيان سبب لدخول النار ، فينبغي أن يتقدم" (1).

وكما تلاحظ فإن هذا الانتقاد مبني على أساس فلسفي بعيد عن روح اللغة فالعلة ينبغي أن تتقدم على المعلول ، لذلك دافع بعض المحدثين عن مذهب من أجاز تقديم الجواب على أداة الشرط (2) وهو ما أميل إليه ، لابتعاده عن التكلف ، ووضوح المعنى وخلوه من تلك القيود التي فرضها النحاة على رتبة فعل الشرط وجوابه.

2- تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط:

واختلف الكسائي والفراء في جواز تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط نحو: زيد إنْ يضربْ أضربْه ، وزيداً إنْ تضرب أضرْبه.

فأجاز ذلك الكسائي كائناً ما كان المعمول مرفوعاً أو منصوباً ، أو مخفوضاً. ومنعه الفراء.

---

(2) انظر: الفراء: معاني القرآن 134/2، و 27/3.

(3) سورة الأنعام الآية 35.

(4) الفراء معاني القرآن 331/1-332.

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 187/2.

(2) انظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق ص129، عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 127/1، 6.

ونقل أبو حيان هذا المنع عن الفراء إن كان المعمول منصوباً وجواب الشرط مجزوم ، وأما إذا كان الجواب مرفوعاً فجائز عند الفراء تقديم المنصوب على جوابه ، إما على التقديم والتأخير ، وإما على حذف الفاء ، وقيل عن الفراء جواز ذلك أيضاً إن كان المعمول مجروراً (3).

واختلف ابن السراج وأبو حيان في نقل مذهب غيرهما. فبينما قال ابن السراج " زيداً إنْ تضرب أضرب.. أجاز الكسائي أن تنصبه بالفعل الأول ، ولم يجزها أحد من النحويين " (4) قال أبو حيان: " ولم يمنعه إلا الفراء وحده "(5)وتساهل السيوطي فنسب منعه للكوفيين (1) وعرض ثعلب في مجالسه هذه القضية فبين خلاف الكسائي والفراء في هذه المسألة في المعمول إذا كان منصوباً والجواب مجزوما ، من دون يكون له رأي. يقول: " زيداً إنْ تضرب أضرب ، إن تنصبه بالثاني لم يختلف فيه ، وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفراء ، لأن الشروط لا يتقدمها صلاتها"(2).

ورد أبو حيان تقديم معمول الفعل على الأداة؛ لعدم سماع ذلك عن العرب(3).

3- تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط:

اختلف النقل عن الكوفيين في جواز تقديم معمول جواب الشرط على أداة الشرط نحو: زيداً إن قام اضرب ، وزيداً إنْ تضرب أضرب ، بنصب زيداً بالفعل الثاني.

قيل: أجازه الكوفيون (4) وقيل أجازه الكسائي والفراء (5) وقيل أجازه الكسائي وحده (6) وقيل إنه ممنوع باتفاق النحاة ، إذ لا يجوز: خيراً إن تزرنا تصبْ، فإنْ رفعت الفعل (تصب) جاز ذلك (7).

---

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 57/2.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 236/2.

(5) أبو حيان: البحر المحيط 533/3.

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 238/2.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص419. وانظر في هذا الخلاف: ابن السراج: الأصول في النحو 187/2-188 أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 86ص620، مسألة رقم 87ص623، أبو حيان: البحر المحيط 251/7، السيوطي: الهمع 332/4، الرضي: شرح الكافية 165/1، و 257/2 الصبان: حاشية الصبان 15/4، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص121.

(3) السيوطي: الهمع 332/4.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 87 ص623، ابن مالك: التسهيل ص237، الرضي: شرح الكافية 165/1، و 256/2، السلسيلي: شفاء العليل 960/3، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص121.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص419، ابن السراج: الأصول 236/2. الصبان: حاشية الصبان 15/4.

(6) السيوطي: الهمع 332/4.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 557/2.

ولعل فيما ينقله أبو العباس ثعلب عن الكسائي والفراء ، وفيما ينقله ابن السراج عن الفراء ما يدل على جواز ذلك عندهما يقول ثعلب: " زيداً إن تضرب أضرب ، إن تنصبه بالثاني لم يختلفا فيه ، وإن كان الأول أجاز الكسائي وأبى الفراء"(1). ويعلل الفراء إجازته أن ينصب بالفعل الثاني بقوله: " إنما أجزت أن يكون منصوباً بالفعل الثاني ، وإن كان مجزوماً ، لأنه يصلح فيه الرفع ، وأن يكون مقدماً " (2) ، وبذلك يندفع قول من قال إنه ممنوع باتفاق النحاة.

ومهما يكن من الأمر فقد ردّ أبو حيان هذا المذهب لعدم سماع ذلك عن العرب (3) .

4- تقديم معمول جواب الشرط المنصوب عليه:

يذكر أبو حيان أنه إن كان جواب الشرط مقترنا بالفاء ، فلا يجوز أن يعمل فيما قبله إجماعاً ، فلا يجوز في نحو: إن يقم فاضربْ زيداً ، أن تقول: إن يقم زيداً فاضرب(4). ويذكر هو وغيره أنه إن حذفت منه الفاء جاز ذلك عند الكسائي (5) ، ومنعه الفراء (6)

وتبعاً لهذا الخلاف اختلف الكوفيون في إعراب جواب الشرط. فالكسائي يجيز الجزم إذا تقدم المعمول المنصوب ، والفراء وغيره لا يجيزون ذلك بل يوجبون الرفع في جواب الشرط (7) ونسب ابن السرج إلى الكسائي جواز جزم جواب الشرط إذا فصل بين الفعلين شبه جملة (1) ، لأنه كلا فصل نحو: إن تأتني إليك أقصدْ ، والحقيقة أنه يجيز الجزم إذا فصل بينهما المعمول المنصوب (2).

وقد علل أبو البركات الأنباري ذلك بعلة لم يعرفها نحاة الكوفة ، وهي أن جواب الشرط ينجزم بالجوار عندهم ، فإذا فصل بينه وبين فعل الشرط فاصل اختل الجوار ، فارتفع الفعل (3).

وما جاء في (معاني القرآن) للفراء تعليل آخر وهو أن الجزاء له جواب بالفاء ، فإذا لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ، ولم يلق باسم إلا أنه يضمر في ذلك الاسم الفاء ، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في

---

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص419.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 236/2.

(3) السيوطي: الهمع 332/4.

(4) أبو حيان: البحر المحيط 251/7.

(5) المصدر نفسه 251/7، وانظر: 31/6، ارتشاف الضرب 557/2، السيوطي الهمع 333/4.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 31/6، و 522/7، ابن مالك: التسهيل ص237، السلسيلي: شفاء العليل 360/3، السيوطي: الهمع 334/4.

(7) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 86ص620، ابن مالك: التسهيل ص238، الرضي: شرح الكافية 255/2، 256، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص. 121.

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 236/2.

(2) الفراء: معاني القرآن 422/1.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 86ص620.

منصوب الأسماء ومرفوعها. وأما الكسائي فقد أجاز الجزم مع تقدم الاسم المنصوب ؛ لأنه لا يمكن إسقاطه ، إذ يعود إليه مكني من جواب الشرط – وهو الذي يسميه الكوفيون براجع الذكر – ولم يجز ذلك مع المرفوع لعودة المكني إليه وتعذر إسقاطه.

وقد كشف عن هذا الخلاف الفراء. يقول: "... فخطأ أن تقول: إن تأتني زيداً تضرب، وكان الكسائي يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء ، ولا يجوّز تقدمة المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكرِ الأول ، فلم يستقم إلغاء الأول، وأجازه في النصب، لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه ، فقال: كأن المنصوب لم يكن في الكلام وليس ذلك كما قال، لأن الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يُلْقَ باسم، إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير"(4) .

5- الفصل بين أدوات الشرط وفعل الشرط:

يتفق الفراء مع الكسائي في جواز الفصل بالاسم المرفوع ، أو المنصوب بين الجازم والمجزوم ، ويشترط الفراء أن يكون حرف الجزم " إنْ خاصة دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل ، وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب. فأما المنصوب فمثل قولك: إنْ أخاك ضربتَ ظلمتَ ، والمرفوع مثل قوله(1): (إن امرؤ هلك ليس له ولد) "(2).

غير أن الكسائي لم يشترط لذلك كون الجازم (إنْ) خاصة فقد أجاز ذلك بعد (مَن) وأخواته نحو: من زيد يضرب أضربه. ويذكر أبو حيان أن بعض الكوفيين منع ذلك في المرفوع ، وأجازه في المنصوب والمخفوض نحو: من زيداً يضرب أضربه، ومن بزيد يمرر أكرمه. ويذكر أبو حيان أيضاً أن من الكوفيين من لا يجيز تقديم المرفوع إلا فيما لا يمكن من أسماء الشرط أن يعود عليه مكني نحو (متى) ، وأما ما يمكن فلا ؛ فلا يجوز تقديم الاسم ، فلا تقول: منْ هو يضرب زيداً أضربه ، ويجوز متى زيد يقم أقم معه (3)؛ لأن المكني (هو) مَنْ.

---

(4) الفراء: معاني القرآن 422/1 – 423. وانظر: البغدادي: خزانة الأدب 642/3.

(1) سورة النساء الآية: 176.

(2) الفراء: معاني القرآن 422/1. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 551/2، ابن السراج: الأصول في النحو 236/2، الرضي: شرح الكافية 256/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 551/2–552. وانظر: السيوطي: الهمع 325/4–326.

ويختلف الكسائي والفراء كذلك في جواز الفصل بين (مَن) وأخواتها وفعل الشرط بعطف وتوكيد ، فأجاز ذلك الكسائي ، ومنعه الفراء (4).

وفي باب جزم الفعل المضارع اختلف الفراء وهشام في جواز الفصل بين (لم) و (لما) ومعمولهما، فأجاز الفراء نحو: لم أو لماّ إن تزرني أزرك، بجزم الفعل

بـ(لم) أو (لما) وإنْ فصل بينهما بالشرط. ومنع هذا هشام (1).

6- حذف عناصر الجملة الشرطية:

اختلف الكوفيون ، أو تفرد بعضهم في حذف بعض عناصر التركيب الجزائي. فالفراء أجاز حذف فعل الشرط والاكتفاء منه بـ (لا) كقولك: من أكرمني أكرمته ، ومن لا لم أكرمه ، على معنى ومن لم يكرمني لم أكرمه ، فاكتفى بـ لا من الفعل (2).

وأجاز الكسائي اختياراً إضمار فعل الشرط مع (مَنْ) وأخواته ، فأجاز نحو: مَن زيداً يضربْ أضربْهُ (3) وأجاز كذلك إضمار (كان) بعد (من) ومنعه الفراء (4) إلا مع الأداة (إنْ) (5).

وأجاز الكوفيون حذف جواب الشرط في الاختيار ، وإن كان فعل الشرط مستقبلاً ، قياساً على الماضي ، فأجازوا نحو: أنت ظالم إن تفعل (6) ومنع المسألة الفراء إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً أو معنى ، كالمضارع المقترن بـ (لم) ، وإلا في الضرورة الشعرية (7) ولا يخفى ما في قول الفراء من تضييق، لذلك كان قول غيره هو الظاهر " لأن ما في التنزيل من مواضع يمكن أن يعد قياساً " (9).

وذكر أبو جعفر النحاس أن الكسائي أجاز حذف الفاء في جواب النهي وجزم الفعل وهو ما منعه

---

(4) المصدر نفسه 552/2، السيوطي: الهمع 326/4.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 545/2، السيوطي: الهمع 315/4.

(2) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 1/. 259

(3) السيوطي: الهمع 326/4.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 551/2–552.

(5) الفراء: معاني القرآن 104/2–105.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 558/2 السيوطي: الهمع 334/4.

(7) الفراء: معاني القرآن 130/2–13. وانظر: الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 30/4، البغدادي: خزانة الأدب 220/4.

(9) الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 658/1.

النحويون. يقول في قوله تعالى: (ولا تمسوها بسوء فيأخذكم) (1) "فيأخذكم جواب النهي ولا يجوز حذف الفاء منه والجزم كما جاز في الأمر ، إلا شيء روي عن الكسائي أنه يجيزه "(2).

وأجاز الفراء كذلك حذف الفاء الرابطة لجواب الجزاء من الجملة الاسمية الواقعة جوابا لِ (إنْ) (3) ومن الجملة الفعلية المصدرة بـ (لا) التي للجحد (4) ومن الجملة الاسمية المصدرة بـ إنّ أو المبتدأ وكان جواب الشرط بصيغة المستقبل ، وأما إذا كان الجواب على جهة (فَعَلَ) أو (فعلوا) لم يصلح عنده إضمار الفاء (5) وإضمار الفاء في المجازاة لا يجيزه كثير من النحويين إلا في الضرورة الشعرية (6).

وإذا تقدمت (هل) على أداة الشرط الذي فعله وفعل جوابه مضارعان نحو: هل إن تزرني أزرك أجاز الفراء في الثاني الجزم والرفع ، وأجاز الكسائي دخول الفاء فتقول: فأزورك. وإن تقدمت ما عليها فأجاز الفراء كذلك في الثاني الجزم والرفع ، ولكنه منع دخول الفاء في الفعل إذا تقدمت ما بخلاف هل (7).

7-تشاكل فعلي الشرط والجزاء:

ومما يتعلق بنظام الجملة في أسلوب الشرط أن النحويين يرون أن الشرط والجزاء إذا كانا فعلين ، فالأحسن أن يكونا مضارعين ، أو أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، أو ماضيين بلم أو بدونها ، وأما أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، فخص ذلك جمهورهم بالضرورة الشعرية ، وأجازه الفراء في الاختيار(8).

وفي دخول الشرط على الشرط للنحويين مذهبان ، كما في قوله تعالى: (وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين)(1): المذهب الأول أن الشرط الثاني في موضع نصب على الحال ، والثاني: أن الشرط الثاني متقدم في المعنى على المذكور أولاً ، وإن تأخر في اللفظ. وعزا بعضهم مذهباً ثالثاً للفراء وهو أنه " إن كان بينهما ترتيب في العادة ، كالأكل مع الشرب ، قدم المعتاد تقديمه ، وإن لم يكن فالمقدم هو الثاني "(2) .

---

(1) سورة الشعراء الآية 56.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/ 891، وانظر 2/ 189.

(3) الفراء: معاني القرآن 2/ 202.

(4) الفراء: معاني القرآن 1/ 32، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 1/ 404.

(5) الفراء: معاني القرآن 1/ 475 – 476.

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 264/2.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/ 556.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/ 563، السيوطي: الهمع 4/ 322.

(1) سورة الأحزاب: الآية 50.

(2) الأسنوي: الكوكب الدري ص411-412.

وإذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدمهما ما يطلب خبراً ، وجب عند جمهور النحويين أن يكون الجواب للسابق منهما وهو القسم " وخالف الفراء في ذلك فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه "(3) في سعة الكلام (4)، وهو ما في (معاني القرآن) (5)، إلا أنه عاد فناقض وصرح بأن ما ورد منه في الشعر ضرورة(6)، مما يدل على اضطراب مذهبه في المسألة(7)، وأنه كالبصريين الذي يلجئون إلى التشذيذ ورد الظاهرة إلى الضرورة، مما يدل على أنه لم " ينتهج مهجاً خاصاً به يستلهم فيه روح العربية "(8)، كما وصفه بعض المحدثين.

ونقل ثعلب عن الكسائي أنه لا يجيز العطف على الجزاء إلا بالواو ، وعن الفراء جواز ذلك بثم وبالفاء أيضا (9) .

المرفوعات

الفاعل

1-تقديم الفاعل أو نائبه على فعله:

المقياس الفصيح السائد ، في هذه المسألة ، عند أكثر النحاة القدامى أن يلي الفاعل الفعل لا يتقدمه. وهي مسألة من مسائل النحو الشائكة ، إذ يترتب عليها عدة أمور منها: نوع الجملة حينئذ ، اسمية هي أم فعلية ؟ وخلو الفعل من مكني الاسم السابق.

وقد اختلف النقلة في هذه المسألة. هل هي من المسائل الخلافية أو لا ؟

فالزجاجي ذكر أنها ليست من المسائل الخلافية ، وأن النحويين مجمعون على عدم جواز تقديم الفاعل على فعله ، وأنه إذا قدم عليه لم يرتفع به على الفاعلية، وإنما يرتفع عند البصريين بالابتداء والفعل خبر عنه يرفع

---

(3) البغدادي: خزانة الأدب 535/4، وانظر: ابن هشام: المغنى ص312،، أبو حيان: البحر المحيط: 431/1، ارتشاف الضرب 490/2، ابن عقيل: المساعد 325/2، السيوطي: الهمع 252/4.

(4) البغدادي: خزانة الأدب 535/4-536.

(5) الفراء: معاني القرآن 65/1-67، 84.

(6) المصدر نفسه 130/2-131.

(7) البغدادي: خزانة الأدب 353/4-536.

(8) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص476.

(9) ثعلب: مجالس ثعلب ص582

ضميره ، ويرتفع عند بعض الكوفيين بالمكني (2) الذي في الفعل ، وعند بعضهم الآخر يرتفع بموضع الفعل ؛ لأنه موضع خبر، وبهذا القول كان يقول ثعلب (3).

وإلى مثل ما ذكر الزجاجي ألمح الرضي حينما ذكر أن الفعل لا يرفع ما قبله باتفاق ممن جميع النحاة (4).

على حين ذكر كثير من النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين أن هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين من جهة ، ومن جهة أخرى بين الكوفيين أنفسهم.

أ– فقد نسب إلى الكوفيين انهم يجيزون تقديم الفاعل أو نائبه على فعله في سَعَة الكلام وإلى البصريين منع ذلك (1) ، إلا أن البطليوسي قيد ذلك وذكر أن الكوفيين يجيزون ذلك في الضرورة الشعرية ليس غير (2).

ب– ونسب هذا المذهب إلى ثعلب وحده يقول أبو جعفر النحاس: "... لأن الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل. هذا قول جميع النحويين إلا شيئاً حكاه لنا على بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه أجاز: زيد قام بمعنى: قام زيد " (3). إلا أن البطليوسي نقل ذلك عن قطرب وأن ثعلباً تابعه على ذلك (4).

ورجعت إلى ما بين يديّ من مصادر كوفية ، فوجدت الفراء يصرح أكثر من مرة بمنع تقديم الفاعل أو نائبه على فعله ، وأنه لا يصح خلو الفعل من مكنيّ الاسم المتقدم ، ويؤكد على ذلك ، فالفعل " إذا أتى بعد الاسم كان فيه مكني من الاسم"(5). بل إنه يروى قول الزباء – وهو مما استدل به المجيزون :

ما للجمالِ مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا بخفض مشيها على

التكريرِ (البدل) من الجمال (1). وروايته هذه تخرجه ممن قال بجواز تقديم الفاعل على الفعل.

---

(2) راجع الرفع بعائد الذكر.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص694، ارتشاف الضرب 179/2–180.

(4) الرضي: شرح الكافية 163/1. وانظر 128/1–129 حيث صرح أن الفاعل لا يتقدم على الفعل عند الكوفيين.
وانظر أيضاً برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص133 حيث ذكر أن تقديم الفاعل في الجملة الفعلية لا يقره النحويون.

(1) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص79–84، ابن هشام: أوضح المسالك 337/1، 497، أبو حيان: تذكرة النحاة ص694، النكت الحسان ص50–51، ارتشاف الضرب 179/2، ابن عقيل: المساعد 387/1، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 159/1–160، السلسيلي: شفاء العليل 412/1، السيوطي: الهمع 254/2–255، و 160/5، والأزهري: شرح التصريح 287/1، إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص55، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص54، الفعل زمانه وأبنيته ص204، 205، 209، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص287، حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي ص41، عبد الفتاح الحموز: التأويل لنحوي في القرآن الكريم 254/1، خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها ص83. فارس عيسى: ملامح النظر النحوي الكوفي ص392، 397.

(2) البطليوسي: شرح أدب الكتاب ص 357 – 358.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 364/3–365 وانظر 70/1، و167/5.

(4) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ص119.

(5) الفراء: معاني القرآن 128/1.

وأكد ذلك مرة أخرى حينما قال معلقاً على قوله تعالى: (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) [2]: " ولو قيل: والعملَ الصالحَ بالنصب على معنى: يرفع الله العمل الصالح ، فيكون المعنى يرفع الله العمل الصالح، ويجوز على هذا المعنى الرفع [3] كما جاز النصب لمكان الواو في أوله " [4] وهذا الرأي هو رأي البصريين عينه في توجيه هذه الآية. يقول أبو جعفر النحاس: " والعمل الصالح يرفعه رفع بالابتداء على إضمار فعل ، فأما أن يكون مرفوعاً بمعنى ويرفعه العمل الصالح فخطأ لأن الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل. هذا قول جميع النحويين إلا شيئاً حكاه لنا على بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنه أجاز: زيد قام ، بمعنى: قام زيد"[5].

ولكنه في بعض الأحيان كان يأتي بكلام يحتمل أنه كان ممن يجيز المسألة ، كقوله:" ولكن العرب تقول: زيد فليقم ، وزيداً فليقم ، فمن رفعه قال: أرفعه بالفعل الذي بعده، إذ لم يظهر الذي قبله ، وقد يرفع أيضاً بأن يضمر له مثل الذي بعده ، كأنك قلت: لينظر زيد فليقم " [6]. وكقوله معلقاً على قوله تعالى: (هو أعلم من يضل)[7]: " مَن في موضع رفع كقوله: (لنعلم أي الحزبين أحصى)[8]، إذا كانت (من) بعد العلم والنظر والدراية – مثل نظرت وعلمت ودريت – كانت في مذهب أيّ. فإن كان بعدها فعل لها رفعتها به ، وإن كان بعدها فعل يقع عليها نصبتها ، كقولك: ما أدري من قام ، ترفع (من) بـ (قام) ، وما أدري من ضربت ، تصبها بـ (ضربت) "[1]. وكقوله مفسّراً قوله تعالى: (وما أُهل لغير الله به) [2]: " ما في موضع رفع بما لم يسم فاعله "[3].

وربما يحتمل كل ما سبق أن هذه الأسماء المقدمة مبتدآت يرفعها ما بعدها على قاعدة (الترافع) [4]. وبذلك يكون الفراء ممن منع تقديم الفاعل على فعله البتة ، وهو ما أرجحه.

---

(1) المصدر نفسه 73/2، 424
(2) سورة فاطر الآية: 10
(3) أي إضمار فعل
(4) الفراء: معاني القرآن 367/2
(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 365/3.
(6) الفراء: معاني القرآن 424/2–425، وانظر 138/1.
(7) سورة الأنعام الآية: 117.
(8) سورة الكهف الآية: 12.
(1) الفراء: معاني القرآن 352/1.
(2) سورة المائدة الآية: 3.
(3) الفراء: معاني القرآن 301/1، وانظر: 332/2. أبو على الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص268.
(4) انظر في (الترافع) العوامل.

وينقل أبو حيان نصاً من كتاب (الفرح) لأبي عمرو الشيباني ، أحد اللغويين الكوفيين المشهورين ، يمنع فيه أبو عمرو تقديم الفاعل على فعله ، جاء فيه: " يزيد الفاعل على المفعول بثمانية أشياء: يلي الفعل ، ويضمر فيه... ولا يتقدم على الفعل "(5) .

وبذلك يندفع قول من نسب إلى الكوفيين عموماً أنهم يجيزون تقديم الفاعل أو نائبه على فعله ، وتبقى المسألة مشكوكاً فيها ، مطعونا في صحة نسبتها إلى الكوفيين أو إلى بعضهم إلى أن يَحسِمَ أمرَها نصّ كوفي لا لبس فيه ، ولا غموض.

ومهما يكن من الأمر ، فقد ردّ المبرد (6) وجماعة من القدماء(7) مذهب من أجاز تقديم الفاعل على فعله من وجوه:

1- أن الفعل لا يرفع فاعلين إلا على جهة الاشتراك نحو: قام عبد الله وزيد، وأنه لو كان صحيحاً لما صح نحو: زيد قام أبوه ، برفع (زيد) بـ (قام) فاعلاً آخر.

2- وأن الفاعل مع فعله ككلمة واحدة ذات جزأين صدرها هو الفعل ، وعجزها هو الفاعل ، فكما لا يجوز أن يتقدم عجز الكلمة على صدرها ، لا يجوز كذلك أن يتقدم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر.

3- وأن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ.

4- وأنه يؤدي إلى خلو الفعل من المكني الذي عده المانعون فاعلاً.

5- وبأنك تقول: قام أخواك ، ثم تقول: أخواك قاما ، فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً ، إذ لا يقال: أخواك قام.

6- وأنه يقال: عبد الله هل قام ، فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ، ومحال عند النحويين أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام بما قبله.

كما ردّه بعض المحدثين ، كالأستاذ على الجارم الذي صدّ عن هذا المذهب ، وعدل عنه إلى قوله: "ولكني أرى أن نحيزة العربي ألا يخلي فعلاً من فاعله سواء أكان هذا الفاعل ظاهراً أم ضميراً بارزاً، أم مستتراً وأن ذوقه العام أن يقدم الفعل على الفاعل ، كنا نراه في الكثير من لغة العرب "(1).

---

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص305.

(6) المبرد: المقتضب 128/4. وانظر: أبو علي الفارسي: البغداديات ص268.

(7) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 365/3، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 159/1-160.

وقد انتصر بعض الأصوليين لهذا المذهب ، وردوا رأي جمهور النحاة في اسمية الجملة التي تقدم فاعلها (2).

كما انتصر له وأيده جماعة من المحدثين ؛ لقربه من المنهج الوصفي الواقعي ، ولاتفاقه والدرسَ اللغوي المعاصر الذي يقوم على وصف ظاهر التركيب للوصول إلى معنى بعينه(1) ، وخرجوا الضمير المنفصل في نحو: الزيدان قاما " بأنه من قبيل توكيد الاسم الظاهر بالضمير العائد على نحو قاعدة التحليل: ف + فا =فا + ف + ض فيكون في الجملة تحويلان الأول بتقديم الفاعل والثاني بتكراره "(2).

2- تقديم الفاعل على المفعول والعكس إذا حصر أحدهما في الآخر:

يذكر النحاة المتأخرون أن النحويين القدامى مجمعون على أنه يجب تأخير المحصور فيه فاعلاً كان أو مفعولاً بـ (إنّما) خوف الالتباس ، فتقول: إنما ضرب زيد عمراً ، إذا أردت الحصر في المفعول ، وإنما ضرب عمراً زيد ، إذا أردت الحصر في الفاعل(3). إلا أنهم اختلفوا في ذلك إذا كان الحصر مع الأداتين (ما) و (إلاّ) ، على مذهبين(4) .

المذهب الأول: الجواز مطلقاً، أي يجوز تقديم المحصور فيه بـ (إلاّ) فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأمن اللبس فيه بخلاف إنما ، إذ لا دليل على الحصر في أحدهما بإنما إلا تأخير المحصور فيه. وهو مذهب الكسائي. واستدل الكسائي لمذهبه بقول الشاعر:

تزودتُ من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

وقول الآخر في الحماسة:

---

(1) على الجارم: الجملة الفعلية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، سنة 1953م، المجلد السابع ، ص350.

(2) مصطفى جمال: البحث النحوي عند الأصوليين ص249.

(1)إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ص204، 209، فقه اللغة المقارن ص54، المدارس النحوية أسطورة وواقع ص165 خليل عمايرة: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر – المجلة العربية للعلوم الإنسانية مجلد 2 عدد (8) ص42-43.

(2) خليل عمايرة: في التحليل اللغوي ص255-256.

(3) أبو حيان تذكرة النحاة ص333، السيوطي: همع الهوامع 260/2.

(4) انظر في هذا الخلاف: ابن مالك: التسهيل ص78-79، أبو حيان: ارتشاف الضرب 200/2، تذكرة النحاة ص333-334، ابن هشام: أوضح المسالك 362/1، 367، تخليص الشواهد ص485، ابن عقيل: المساعد 407/1 ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص87، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 58/2، السيوطي: الهمع 260/2، الفرائد الجديدة ص329، السلسيلي: شفاء العليل 422/1، الشنقيطي: الدرر اللوامع 143/1، الكنغرواي: الموفي في النحو الكوفي ص20.

ولّما أبى إلا جمـاحاً فؤادُه ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهـلِ

وقول الآخر:

وهل ينبتُ الخطيّ إلا وشيجُه و يُغْـرَسُ إلا في منـابته النخـلُ

وقول الآخر:

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا عشـية أناء الديـار وشـامهـا

وقول الآخر:

ما عاب إلا لئيمُ فِعْلَ ذي كرمٍ ولا هجـا قط إلا جبـأُ بطـلا

وقول الآخر

نبئتهم عذّبوا بالنار جارهم وهـل يعـذب إلاّ اللهُ بالنـار

والمذهب الثاني: منع تقديم الفاعل المحصور وجواز تقديم المفعول المحصور. وهو مذهب الفراء ودليل الفراء أنه قال: " لا بدّ وأن يتقدم غير المحصور ويتأخر المحصور ليحصل الفرق بينهما " (1) ، وأوّل ما احتج به الكسائي على جواز تقديم الفاعل المحصور على المفعول نحو:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا عشـية آناء الديار وشـامها على أن (ما) " مفعول للفعل المقدر ، وليس مفعولاً للفعل المذكور تقديره: درى ما هيجت لنا: أي ما أثارت"(2). وهو إبعاد واضح في التقدير ، وتكلف لا ضرورة لارتكابه. ونسب السلسيلي هذا المذهب للكوفيين سوى الكسائي (3) ، كما خصّه بعض المحدثين بالفراء وحده(4) .

3- تقديم الفاعل على المفعول إذا تصل بالفاعل مكني:

واختلف الكوفيون أيضاً في مسألة جواز تقديم الفاعل على المفعول إذا اتصل بالفاعل مكني يعود على المفعول نحو: زان نورُه الشجرَ.

---

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص335.

(2) العيني: شرح شواهد العيني مع الصبان 57/2.

(3) السلسيلي: شفاء العليل 422/1.

(4) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب ص119.

فقد منعها جمهور النحويين لئلا يلزم من تقديم الفاعل هنا عود المكني على المتأخر لفظاً ورتبة ، وأجازها أبو عبد الله الطوال (1) ، وقيل هشام (2) مستدلين بكثرة ورود ذلك في الشعر ، ومن ذلك:

1- جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

2- جزى ربّه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

3- ولو أن مجداً أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

4- كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

5- وما نفعتْ أعمالُه المرءَ راجياَ جزاء عليها من سوى من له الأمر

6- لما رأى طالبوه مصعباً ذعروا وكان لو ساعد المقدور ينتصر

والغريب في الأمر أن يدعى ابن الشجري أن أحداً من النحويين لم يجز المسألة البتة، يقول معلقاً على قول الشاعر:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار

" قوله: جزى بنوه أبا الغيلان: أعاد الهاء إلى المفعول وهي متصلة بالفعل ، وكلاهما في رتبته ، كقولك: ضرب غلامُه زيداً ، ولم يجز ذلك أحد من النحويين ، لأن رتبة الضمير التأخير عن مظهره ، فإذا قدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ، لم يجز أن

ينوى به غير رتبته ، واستعماله بالشعر من أقبح الضرورات "(1) .

وعرض بعض المحدثين هذه المسألة فمال إلى مذهب الجمهور ، وعدل عن مذهب الطوال قائلاً إن: " هذه الشواهد كلها أشعار ، والشاعر مضطر أن يسلك من السبيل كل شاق بسبب من إقامة الوزن ، ولذلك خلت النصوص الفصيحة من أمثال هذه العثرات ، وكان ينبغي للنحويين أن يأخذوا أمثلتهم من الكلام الفصيح الذي لا تعتريه العثرات، لأن ذلك يعرض للشاعر. وعلى ذلك فإن الشعر لا يمكن أن يكون شواهد لغوية قوية "(2) .

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 383/1، ابن هشام: المغني ص639، تخليص الشواهد ص488-490، أوضح المسالك 366/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 58/2-59، السيوطي: الهمع 230/1، الفرائد الجديدة 145/1، وابن عقيل: المساعد 112/1-113، الأزهري: شرح التصريح 283/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص19، البغدادي: خزانة الأدب 134/1.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 200/2

(1) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 102/1. وانظر: السيوطي: الهمع 230/1، حيث نقل عن الصفار إجماع النحويين على منع المسألة .

(2) إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص92.

وليت شعري ما الذي دفع الباحث إلى اتهام شواهد الشعر بأنها شواهد غير قوية ، إلا حرصه على تطبيق المعيارية والأخذ بها في هذه السبيل ؟ أليس في هذه الشواهد قرائن أخرى تغني عن الرتبة وتعين على توضيح المعنى وإبرازه ، وعليه ، فرأي أبي عبد الله الطوال أولى من غيره ، لأنه أقل تكلفا ، والسماع يعضده.

4- حذف الفاعل:

مذهب جمهور النحويين أن الفاعل لا يجوز حذفه وحده ، بل يحذف مع رافعه المدلول عليه نحو: زيداً ، لمن قال: مَن أكرمُ ؟ أي أكرمُ زيداً. وخالف الكسائي وأجاز حذف الفاعل مطلقاً. وحمل على ذلك عدداً من الآيات (3) منها قوله تعالى: (فلما تبيّن قال أعلم أن الله على كل شيء قديرٍ) (4) ففاعل تبين عنده محذوف لا يصح إضماره لأن ذلك يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر. ومن ذلك أيضاً عنده حذف الفاعل في باب التنازع نحو: ضربني وأكرمت زيداً ، حذراً من الإضمار قبل الذكر ، وفي غير ذلك نحو: (حتى توارت في الحجاب) (1) و (إذا بلغت(2) التراقي)(3). ووافق هشام الكسائيّ في جواز حذف الفاعل في باب التنازع (4). وقد قوى ابن الشجري مذهب الكسائي (5) ، ورجحه السهيلي وابن مضاء (6). وعرض الفراء لهذه المسألة في (معاني القرآن) فذكر أن أستاذه أجازها في حين منعها هو يقول: " وقال بعض العرب: قلت أبياتاً جاد أبياتاً ، فوحد فعل البيوت. وكان الكسائي يقول أضمر (7) جاد بهن أبياتاً ، وليس ها هنا مضمر إنما هو الفعل وما فيه"(8) وهو أكده أبو بكر بن الأنباري حينما قال: " والفعل مضطر إلى فاعله "(9).

---

(3) انظر: أبو حيان: البحر المحيط 295/2، و 325/6.

(4) سورة البقرة الآية 259.

(1) سورة ص الآية 2.

(2) سورة القيامة الآية 26.

(3) انظر رأي الكسائي في: ابن هشام: أوضح المسالك 341/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 182/2، تذكرة النحاة ص356 ابن عقيل: المساعد 396/1، الرضي: شرح الكافية 6/2، 50، 77، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 44/2-45 الأسفراييني: شرح الفريد ص394، السيوطي: الهمع 255/2، الإتقان 81/2، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد 121/1، 122، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص18-19.

(4) ابن هشام: المفتي ص792. .

(5) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 243/1-244 وانظر البغدادي: خزانة الأدب 353/2.

(6) السيوطي: الهمع 255/2.

(7) يريد أن الفاعل عنده محذوف وهو (بهن) والباء زائدة والفراء يرى أن الفاعل مكني مستتر في الفعل

(8) الفراء: معاني القرآن 268/1وانظر السيوطي: الهمع 53/5.

(9) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 799/2.

والغريب في الأمر أن ينسب أبو حيان في (النكت الحسان) مذهب الكسائي للكوفيين(10).

ومما يتصل بحذف الفاعل اختلاف الفراء مع الكوفيين في حذف فاعل المصدر المنون. إذ أوجب الفراء ذلك ومنع البتة ذكره مع المصدر ؛ لأنه غير مسموع ، وقال غيره من الكوفيين لا يحذف الفاعل بل يضمر في المصدر ، لأنه كصيغة فاعل. وَرُد المذهبان لأن الفاعل لا يحذف ولا يضمر ، لأن المصدر لا يضمر فيه لكونه بمنزلة اسم الجنس (1).

5- ما يصح وقوعه فاعلاً أو مفعولاً لما لم يسم فاعله:

أ- وقوع الجملة:

عزا جماعة من النحويين إلى الكوفيين جميعاً جواز وقوع الجملة فاعلاً ، أو مفعولاً لما لم يسم فاعله مطلقاً محتجين بقوله تعالى: (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين) (2). حيث أولوا جملة (ليسجننه) بالسجن بفتح السين على أنه فاعل(3). إلا أن جماعة منهم جعلت المسألة خلافية بين الكوفيين فنسبوا إلى هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز ذلك في كل جملة نحو: يعجبني تقوم ، وظهر لي أقام زيد أم عمرو ، وإلى الفراء وجماعة جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قلبياً ، وباقترانها بأداة معلقة نحو: ظهر لي أقام زيد ، وعلم هل قعد عمرو (4). ولكنّ أبا عليّ الفارسي نسب الخلاف إلى هشام والفراء محكياً عن ثعلب قال: " قال أحمد بن يحيى: يعجبني تقوم كان هشام يقوله، والفراء قال محال ، لأنه لا صاحب للإعجاب " (5) ثم صحح مذهب هشام ؛ " لأن أنْ قد جاءت محذوفة في نفس الفاعل... وجاء في الابتداء في قولهم: تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه ، فقوله (خير) خبر المبتدأ ، وتسمع في موضع رفع بالابتداء " (6).

وقد عرض ثعلب للآية السابقة ووجهها بما يفيد منع المسألة قال: " أي ظهر لهم من الرأي " (1).

---

(10) أبو حيان: النكت الحسان ص51.

(1) ابن عقيل: المساعد 232/2، السيوطي: الهمع 74، 75.

(2) سورة يوسف الآية 35.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 289/6، 351، النهر الماد 61/1، الأزهري: شرح التصريح 268/1، الأهدل: الكواكب الدرية 120/1.

(4) ابن جني: الخصائص 433/2، ابن هشام: المغنى ص524-525، أبو حيان: ارتشاف الضرب 179/2. وانظر رأي الفراء في معاني القرآن 195/2، 333، 413.

(5) أبو علي الفارسي: شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر ص536.

(6) المصدر نفسه ص536.

(1) ثعلب: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص34.

وقد اعترض ابن هشام مذهب الفراء ومن وافقه بأن أداة التعليق أقرب ما تكون مانعة من أن تكون مجيزة ، إذ كيف تكون معلقة للفعل عما هو منه كالجزء(2)، ولكنه رجع عن اعتراضه ، وصحح المذهب شرط أن يكون التعليق بالاستفهام خاصة ، وأن يكون الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى جملة (3).

وإن كان الذوق اللغوي يأبى أن تقع الجملة فاعلاً ، ويرى فيه نشوزاً(4) إلا أن المنهج الوصفي الذي يلح عليه البحث اللغوي الحديث يقبل ذلك ويسيغه ، لابتعاده عما يفسد التركيب ويجنح به إلى القول بالضمير.

ب . وإذا بني الفعل للمفعول فقد اختلف الكوفيون فيما يصح وقوعه مفعولاً لما لم يسم فاعله:

(1) إقامة غير المفعول به مع وجوده:

أجمع كثير من مصادر النحو على أن الكوفيين يجيزون إقامة غير المفعول به من مصدر أو محل (ظرف) أو خافض ومخفوض مقام الفاعل مع وجود المفعول به محتجين بقراءة عاصم (وكذلك نُجّيْ المؤمنين) (5) وقراءة أبي جعفر (لِيُجزى قوما بما كانوا يكسبون) (6) وبقول جرير:

فلو ولدت قفيزة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا(7)

غير أن بعضهم نسبه إلى الكسائي والفراء وحدهما (1) تارة ، وتارة أخرى للفراء وحده (2) ، وفي ذلك إشعار أن المسألة خلافية بين الكوفيين.

والذي يبدو أن الفراء لا يجيز إقامة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده بدليل تلحينه قراءة عاصم السالفة الذكر ، يقول: " وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – (نُجّي) بنون واحدة ونصب المؤمنين ، كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك ، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه " (3) وتلحينه قراءة أبي جعفر أيضاً قال: " وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي (لِيُجزى قوما) وهو في الظاهر لحن"(4).

(2) إقامة التفسير:

---

(2) ابن هشام: المغنى ص524.
(3) المصدر نفسه ص559.
(4) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص132–133.
(5) سورة الأنبياء الآية 88.
(6) سورة الجاثية الآية 14.
(7) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 365/2، ابن مالك: التسهيل ص77، أبو حيان: ارتشاف الضرب 194/4 البحر المحيط 335/6، ابن عقيل: المساعد 398/1–399، ابن هشام: أوضح المسالك 379/1، السلسيلي: شفاء العليل 418/1، السيوطي: الهمع 265/2–266، الأزهري: شرح التصريح 290/1، البغدادي: خزانة الأدب 163/1، الكنغراوي: الموفي ص20.
(1) أبو حيان: النكت الحسان ص54–55.
(2) العكبري: التبيين مسألة رقم 39ص271، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 126/2.
(3) الفراء: معاني القرآن 210/2 وانظر: أبو زرعة: حجة القراءات ص469.
(4) الفراء: معاني القرآن 46/3 وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 144/4.

واختلف الكسائي والفراء في إقامة التفسير مقام مرفوع ما لم يسم فاعله كأن يقال في نحو: امتلأت الدار رجالاً ؛ امتلئ رجال. فأجاز ذلك الكسائي ومنعه الفراء كالبصريين (5) ، ونسب بعضهم جوازه أيضا إلى هشام (6).

(3)وإذا كان الفعل تاماً غير واقع وبني للمفعول نحو: جلس وقعد ، فمذهب أكثر الكوفيين أنه لا يجوز بناؤه للمفعول ، وأجاز ذلك الفراء من غير تقدير مرفوع، والكسائي وهشام يقدران فيه مجهولاً من مكني مصدر ، أو وقت أو محل ، لا يدري أيهما هو المقصود لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع.

وقد خطأ ابن السيد الفراء ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل(1) .

(4) وإذا كان الفعل واقعاً على مفعول به واحد ، ولا يصح أن تقع الجملة موقع هذا الواحد نحو: ضرب زيد عمراً فبنيته للمفعول قلت: ضُرب عمرو ، واختلفوا في مسألتين: الأولى اشتكى زيد عينه ، فعن الفراء منع بناء اشتكى للمفعول وأجاز ذلك الكسائي وهشام (2). والمسألة الثانية: مررت برجل كفاك به رجلاً ، فقد أجاز الكسائي: مررت برجل كُفيت به رجلاً ، وغلطه الفراء (3).

(5) وإذا كان الفعل يقع على أكثر من مفعول به ، وكان من باب أعطى مما فيه الأول فاعل في المعنى ، اتفق على إقامة الأول فيقال: كسي زيد جبة ، واختلف في إقامة الثاني ، فأجازه جمهور النحويين ومنعه الفراء وابن كيسان لأن المفعول الثاني حينئذٍ إذا تحول إلى مرفوع ما لم يسم فاعله ، ليس معمولاً للفعل المذكور ، وإنما عامله فعل محذوف تقديره: وقبل أو وأخذ جبة (4).

وقد عرض الفراء هذه المسألة في (معاني القرآن) واكتفى بأن قال: " كل ما لم تُسم فاعله إذا كان فيها اسمان أحدهما غير صاحبه رفعت واحداً ونصبت الآخر كما تقول: أعطى عبد الله المال ، ولا تبالِ أكان المنصوب معرفة أو نكرة " (5).

---

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 194/2، ابن مالك: التسهيل ص77، الرضي: شرح الكافية 84/1، ابن هشام: تخليص الشواهد ص175، ابن عقيل: المساعد 400/1، السلسيلي: شفاء العليل 420/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 70/2، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص20–21.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 193/2، النكت الحسان ص54، السيوطي: الهمع 270/2، الأزهري: شرح التصريح 290/1.

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص196.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 186/20.

(3) المصدر نفسه 186/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 186/2، السيوطي: الهمع 158/5.

(5) الفراء: معاني القرآن 112/1. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 184/1.

(6) وإذا كان الفعل من باب اختار مما سقط من المنصوب الثاني حرف الخفض ، فالفراء وحده من الكوفيين أجاز نيابة المنصوب لسقوط الخافض مع وجود المنصوب بنفس الفعل ، فأجاز أن يقال في نحو: اخترت زيداً الرجال اختير الرجالُ زيداً ، برفع الرجال ونصب زيد ، وبالعكس ، ومنع ذلك الجمهور ، وتعيّن عندهم رفع زيد ونصب الرجال (1). وهذا الخلاف مبني على الخلاف في إقامة المخفوض بالحرف مع وجود المفعول الصريح ، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الخفض (2).

(7) وأجاز البصريون إقامة الخافض والمخفوض مقام مرفوع ما لم يسم فاعله فيما كان فيه حرف الخفض غير زائد نحو: مرّ زيد بعمرو ومنعه الكوفيون إلا فيما حرف الخفض فيه زائد نحو: ما ضُرب من أحد. وإن اتفق على أنه لا يجوز أن يكون الاسم المخفوض في موضع رفع بما لم يسم فاعله إلا أنهم اختلفوا فيما أقيم مقام هذا المرفوع.

فمذهب الكسائي وهشام أنّ المقام مقام مرفوع ما لم يسم فاعله مكني مبهم مستتر في الفعل محتمل أن يراد به ما يدل على الفعل من ضمير مصدر أو وقت أو محل ، ولم يقم الدليل على أن المراد به بعض ذلك دون بعض ومذهب الفراء أن حرف الخفض وحده هو الذي في موضع رفع في نحو: مُرّ بزيدِ ، بناء على مذهبه أنه في موضع نصب في قولك: مرّ بكر بزيد (3)، ونسب أبو حيان في (النكت الحسان) مذهب الفراء إلى بعض الكوفيين من دون أن يسميه (4) ، ووصف الصبان مذهب الفراء بأنه في غاية الغرابة ، إذ الحرف لاحظ له في الإعراب أصلاً (5).

(8) وإذا كان الوقت، أو المحل مختصاً متصرفاً، جاز أن يقام مقام مرفوع ما لم يسم فاعله تقول: سير عليه يوم الخميس ، سواء أكان نكرة أم معرفة. وذهب الكسائي والفراء إلى وجوب الرفع مع النكرة نحو: سير بزيد يوم أو ساعة(1) وذهب هشام وجميع الكوفيين إلى أنه لا يجوز إلا الرفع في نحو: سير بزيد فرسخان أو ميلان ، ولا يجوز نصب فرسخين أو ميلين على المحل ، وأجاز البصريون فيها الرفع والنصب (2).

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 188/2، ابن عقيل: المساعد 398/1، السلسيلي: شفاء العليل 419/1، السيوطي: الهمع 264/2.

(2) السيوطي: الهمع 264/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 192/2، البحر المحيط 213/2.

(4) أبو حيان: النكت الحسان ص54.

(5) الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني 67/2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 190/2.

(2) المصدر نفسه 190/2.

وفي نحو ضُرب زيد ظهرُه وبطنه أو الظهر أو البطن فقال الفراء لا يجوز فيهما إلا الرفع واختلف النقل عن هشام فحكى النحاس عنه جواز الرفع على البدل والنصب لأنه يشبه المحل ، وحكى عنه أنه أجاز النصب مع الألف واللام ومنعه مع الإضافة (3).

(9) وإذا كان الفعل ناقصاً من أفعال المقاربة ، فإن الكسائي والفراء أجاز بناء الفعل للمفعول نحو: جُعل يفعل ومنعه غيرهما ، والفراء لا يقدر في الفعل شيئاً، والكسائي يقدر فيه مكني المجهول (4). ورد ذلك لأنه لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس(5) .

وإذا كان الفعل ناقصاً متصرفاً نحو كان ، فقد نقل جواز بنائه للمفعول عن الكوفيين(6)، وعن الكسائي والفراء وهشام (7)، ونقله صاحب البسيط في شرح الجمل عن الفراء وحده (8). ثم اختلف الكوفيون ، فإذا كان خبر كان مفرداً فالكسائي منع قيامه مقام الاسم ، وأجازه الفراء فأجاز نحو: كين قائم على أنه قال: " ليس من كلام العرب ولكنه جائز على القياس " (1) أي أنه مشبه بالفعل الذي يتعدى لمفعول واحد. ونسب جواز ذلك بعضهم إلى الفراء وحده من دون أن يذكر أن الكسائي أو غيره منعوا ذلك (2). ولكن أبا حيان نسب جواز ذلك إلى الكوفيين ونقل عن الفراء المنع إلا إن نويت بـ (قائم) أن يكون اسماً بمنزلة زيد ورجل(3).

ورد مذهب المجيز وأفسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه ، لا في اللفظ ولا في التقدير (4).

وأما إذا كان خبر كان جملة فوافق الكسائيّ وهشامٌ الفراءَ ، ثم اختلفوا ، فالكسائي يجيز تغيير بناء الفعل الثاني ولا يجيز تغيير (كان) فيقول في: كان زيد يقوم ، كان يُقام ، ويقدر في كان مكنياً مجهولاً ، ويرد يَفْعل

---

(3) المصدر نفسه 191/2.

(4) ابن مالك : التسهيل ص 77، أبو حيان: ارتشاف الضرب 184/2 ، السيوطي : همع الهوامع 271/2 .

(5) السلسيلي: شفاء العليل 420/1.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 184/2، النكت الحسان ص56، السيوطي: همع الهوامع 40/6.

(7) أبو حيان ارتشاف الضرب 184/2.

(8) ابن أبي الربيع الإشبيلي: البسيط في شرح الجمل 774/2.

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص162.

(2) ابن مالك: التسهيل ص77، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 335/1، أبو حيان: النكت الحسان ص54، السيوطي: الهمع 271/2، الكنغراوي: الموفي ص20.

(3) أبو حيان: ارتشفاف الضرب 185/2، السلسيلي: شفاء العليل 419/1.

(4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 535/1.

إلى يُفْعل (5) وأما الفراء فيجيز بناء الفعلين معاً ، فيقول: كين يُقام من غير تقدير في الفعل ، وأما هشام فأجاز مذهب الكسائي ومذهب الفراء معاً فقال: كين يُقام ، وكان يُقام بترك الأول على حاله ، أو بإلزامه ما ألزم الثاني ، ويجعل منهما جميعاً مجهولاً ، وليس واحد من المجاهيل يرجع إلى أصله (6).

وذكر الرضي أن إقامة الجملة مقام اسم كان بعيد لأن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا إذا كانت محكية أو مؤولة بالمصدر ، ولأن ما حذف من هذا الباب ليس
منوياً ، ولا يحذف اسم كان إلا إذا كان منوياً أو مقدراً (1).

ومما يتعلق بباب ما لم يسم فاعله أن بعض الكوفيين أجاز كسر فاء الفعل المضعف إذا بني للمفعول نحو: شِدّ ، ومِدّ وجمهور النحويين أوجب الضم. والكسر لغة بعض بني ضبة ، وبعض بني تميم ومن جاورهم (2).

6- مطابقة الفعل للفاعل:

وفي باب مطابقة الفعل للفاعل أجاز بعض الكوفيين تأنيث فعل الفاعل المذكر الحقيقي المؤنث بالتاء ، باعتبار لفظ المؤنث اللفظي عند إسناد الفعل إليه ، فأجازوا أن يقال: قامت طلحة. ورد ذلك الرضي لعدم سماعه مع الاستقراء (3).

وانفرد الفراء وأجاز أن يذكر فعل المؤنث إذا لم يكن فيه علامة التأنيث نحو: غاب الشمس(4) وذكر التبريزي أن الفراء يجيز ذلك فقط في الضرورة الشعرية (5) وهو ليس بصحيح كما أسلفت.

ومما اختلف فيه الكسائي والفراء في هذا السياق تذكير فعل الشمس في قوله تعالى: (وجمع الشمسُ والقمر) (6) فمذهب الكسائي أنه لم يقل جمعت وقال جمع لأن المعنى: جمع النوارن ، ولما شارك القمر

---

(5) ما مثل به ابن مالك يوحي أن الكسائي يجيز تغيير بناء الفعلين: التسهيل ص77، وهو ما نص عليه صراحة ابن عقيل في المساعد 400/1.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 185/2 وانظر: السلسيلي: شفاء العليل 420/1، السيوطي: الهمع 271/2.

(1) الرضي: شرح الكافية 83/1.

(2) ابن عقيل: المساعد 404/1 وانظر: أبو حيان: النكت الحسان ص56، الأزهري: شرح التصريح 285/1.

(3) الرضي: شرح الكافية 169/2.

(4) الفراء: معاني القرآن 126/1-127.

(5) التبريزي: شرح القصائد العشر ص301.

(6) سورة القيامة الآية 9.

الشمس في الجمع وهو مذكر غلب جانب التذكير في اللفظ. ومذهب الفراء ، لأن المعنى أن جمع بينهما في ذهاب النور وذهاب الضوء (7).

ومما يتصل بتذكير الفعل وتأنيثه تأنيث (كان) إذا كان خبرها مؤنثاً وقدم على اسمها المذكر نحو قوله:

فمضى وقدمها وكانت عادة منه إذا هي عردت إقدامُها فقد أجاز ذلك الكسائي في سعة الكلام فيقال: كانت رحمةً المطر البارحة ، ومنع غيره ذلك إلا في الضرورة (1) وصحح الفراء مذهب الكسائي ومذهب المعارض إلا أنه قال " وقول الكسائي أشبه بمذهب العرب " (2) وعمم بعضهم مذهب الكسائي، ونسبه للكوفيين (3).

المبتدأ والخبر

(أ) تقديم المبتدأ والخبر وتأخيرهما:

تتميّز الجملة العربية بالمرانة ، فيجوز فيها تأخير ما حقه التقديم ، وتقديم ما حقه التأخير لغرض معنوي بلاغي. فالمبتدأ في أصل الوضع يسبق الخبر ، هذا هوالأصل العام ، إلا أن هذا الأصل يختل أحياناً ، فيتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ ، جوازاً ووجوبا.

وقد اختلف الكوفيون في مسائل من هذا الباب ، هذا بيانها:

1- فإذا كان المبتدأ مكنيّ متكلم أو مخاطب وكان خبره اسماً موصولاً ، أو نكرة موصوفة مثل: أنت الذي تضرب ، وأنا الذي أضرب ، وأنت رجل تضرب ، وأنا رجل أضرب ، وجب عند جمهور النحويين تقديم المتبدأ على الخبر ، وأجاز ذلك الكسائي ، فأجاز: الذي تضرب أنت ، والذي أضرب أنا ، ورجل تضرب أنت ،

ورجل أضرب أنا (1).

---

(7) الفراء: معاني القرآن 209/3 وانظر 121/1-127، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 80/5-81، الصفدي: الغيث المسجم في شرح لامية العجم 255/1.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص551.

(2) المصدر نفسه ص552 وانظر المذكر والمؤنث ص610، ابن الشجري: المالقي الشجرية 130/1.

(3) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع الشمهورات ص393، التبريزي: شرح القصائد العشر ص224، أبو حيان: ارتشاف الضرب 352/1-353، السلسيلي: شفاء العليل 413/1.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 42/2.

2- وأوجب الجمهور تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مسنداً دون (أما) إلى (أنّ) وصلتها نحو ، قوله تعالى: (وآية لهم أناّ حملنا) (2) ، ونحو قولك: معلوم أنك فاضل ، لئلا تلتبس بـ (إنّ) المكسورة لو أخر الخبر ، وأجاز ذلك الفراء ، قياساً على المسند إلى (أنْ) الخفيفة كقوله تعالى: (وأن تصوموا خير لكم) (3) ، بناء على مذهبه في جواز الابتداء بـ (أنّ) (4).

3- ومنع جمهور الكوفيين تقديم معمول الخبر على المبتدأ ، فإذا قلت: زيد ضرب عمراً ، منعوا أن تقول : عمراً زيد ضرب ، ومنعوا كذلك نحو: زيداً أجلُه أحرز ، وزيداً أجله محرز ، " لأنه لا يتقدم المكني على الظاهر(5) ، وأجاز ذلك كله هشام متبعاً في ذلك مذهب البصريين لتقدم صاحب المكني المتصل بالمبتدأ ، ووافق الكسائيّ البصريين في مسألة اسم الفاعل ، وخالف في مسألة الفعل (6) واجتح المجيزون بقول الشاعر:

خيراً المبتغية حاز وإن لم يُقْضَ فالسعُيّ في الرشاد رشاد وعضد أبو علي الفارسي مذهب الكسائي في هذه المسألة " بأن الأصل الإخبار فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل " (7).

وعضده السلسيلي بأن " اسم الفاعل لا يجب تأخيره إذا كان خبراً بخلاف الفعل إذا كان خبراً فإنه يجب تأخيره فتقديمه يؤذن بتقديم عامله " (1).

4- وإذا كان خبر المبتدأ كلمة (وحده) ، كما هو مذهب هشام فقد نقل عنه بعضهم قولين في جواز تقديمه على المبتدأ: المنع والجواز (2) ونقل بعضهم الآخر المنع فقط (3).

(ب) ما يصح وقوعه خبراً:

---

(2) سورة يس الآية 41.

(3) سورة البقرة الآية 184.

(4) أبو حيان: البحر المحيط 65/5، ارتشاف الضرب 44/2، السيوطي: الهمع 36/2، 159.

(5) انظر: أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 521/1.

(6) انظر في هذا الخلاف: ابن هشام: المغني ص795، ابن مالك: التسهيل: ص47، أبو حيان: ارتشاف الضرب 484/1، ابن عقيل: المساعد: 224/1، السلسيلي: شفاء العليل 285/1، الرضي: شرح الكافية 99/1، السيوطي: الهمع 37/2.

(7) السيوطي: الهمع 37/2.

(1) السلسيلي: شفاء العليل 286/1. وانظر: السيوطي: الهمع 37/2.

(2) أبو حيان: ارشاف الضرب 61/2.

(3) السيوطي: الهمع 26/2.

مذهب جمهور النحويين أن اسم الزمان كاليوم ونحوه إن وقع خبراً عن لفظي الجمعة أو السبت ، ونحوهما كالعيد والأضحى والفطر مما يتضمن عملاً يجوز نصبه ورفعه ، لأن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع ، وفي العيد معنى العود ، وفي الفطر معنى الإفطار ، وفي الأضحى معنى التضحية ، وأما مع باقي أيام الأسبوع فليس إلا الرفع فتقول: اليوم الأحد ، وكذا الباقي ، ولا يجوز نصب اليوم خبراً عن باقي أيام الأسبوع لأنها لا تتضمن عملا ، إذ هي بمعنى الأيام ، واليوم لا يكون في اليوم.

وأجاز الفراء وهشام الرفع والنصب في (اليوم) مع الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع على معنى (الآن) فإذا قلت: اليومَ الأحدُ ، كان تأويله: الآنَ الأحد، والآن أعم من الأحد ، لذا يصح أن يكون وقته هنا (4). وضعف ابن عقيل مذهب الفراء وهشام " لأن الأحد بمنزلة الأول ، والاثنين بمنزلة الثاني ، والثلاثاء بمنزلة الثالث ، والأربعاء بمنزلة الرابع والخميس بمنزلة الخامس ، فيتعين الرفع لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين " (1).

وإن وقع اسم الزمان خبراً عن مصدر اسم معنى ، فإن كان اسم الزمان نكرة فإنه يجوز عند البصريين الرفع والنصب وسواء أكان الحدث مستغرقاً للزمان أو غير مستغرق. وأما الكوفيون فاتفقوا على وجوب رفع اسم الزمان إذا كان الحدث مستغرقاً جميع الزمان ويمتنع نصبه ، وأما إذا كان الحدث غير مستغرق جميع الزمان نحو قوله تعالى: (الحج أشهر معلومات) (2) فمذهب هشام وجوب الرفع ، ونقل عن الفراء مذهبان: الأول جوازالنصب والرفع كالبصريين ، والمذهب الثاني أنه لا يجوز نصب – وبخاصة في الآية – الأشهر ، لأن أشهر نكرة غير محصورة(3).

وقد عرض الفراء المسألة في (معاني القرآن) في موضعين ، وافق في أحدهما هشاماً فأوجب الرفع (4) ووافقعة البصريين في الموضع الآخر (5) ، وبذلك يتضح معنى كلام أبي حيان حينما قال: " وهذا النقل مخالف لما نقلنا نحن عنه ، فيمكن أن يكون له القولان قول البصريين وقول هشام " (6).

---

(4) ابن مالك: التسهيل ص50، أبو حيان: ارتشاف الضرب 56/2، الرضي: شرح الكافية 96/1، السلسيبلي: شفاء العليل 296/1 السيوطي: الهمع 26/2، الصبان: حاشية الصبان على الأشموني 203/1.

(1) ابن عقيل: المساعد 240/1–241.

(2) سورة البقرة الآية 197.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 84/2–85، وانظر ارتشاف الضرب 57/2.

(4) الفراء: معاني القرآن 119/1.

(5) الفراء: معاني القرآن 203/2–204.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 85/2.

ومن هذا الباب أن انتصاب نحو: الماء وراءك فرسخاً أو ميلاً أو ميلين عند ثعلب على تقدير: على فرسخ. قال أبو حيان: " ولم يوافقه عليه أحد من الكوفيين"(7).

وإذا أخبرت عن ذات بمصدر لا يلبس أن الخبر فاعل جاز باتفاق الكوفيين

نحو: أكلُك اللحمُ وشربُك السويق ، وإن ألبس أن الخبر فاعل نحو: ضربك زيد ، وإكرامُك أخوك ، فلا يجوز ذلك عند الكوفيين وأجاز هشام وحده: أكثر ما أضربُ زيد ؛ لأنه لا يلبس ؛ لأن زيداً مضروب لا ضارب (1).

وفي باب الإخبار بالجملة منع أبو بكر بن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين أن تقع الجملة الطلبية خبراً لعدم احتمال الصدق والكذب فمنع نحو: زيد اضربه ، وزيد هل جاءك ؟وأجاز ذلك الجمهور. ورد مذهب أبي بكر بالسماع والقياس. أما السماع فيقول الشاعر:

قلبُ من يميل صبْرُه كيف يسلو صالياً نار لوعة وغرام وأما القياس، فلأن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق والكذب وما وقع موقعه وهو الجملة كذلك(2). ونسب مذهب المجيز أيضاً تارة لطائفة من الكوفيين(3)، وتارة أخرى لأبي بكر بن الأنباري وحده(4).

ومنع أبو العباس ثعلب الإخبار بالجملة القسمية ، فلا يقال عنده: زيد لأضربنه ، وما ورد من ذلك محمول عنده على تقدير عامل فيها ، وحجة ثعلب أن الجملة المخبر بها لها محل من الإعراب وجواب القسم لا محل له (5). وضعف ابن هشام هذا التعليل، وذكر أن المانع عند ثعلب إما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبراً وإما كون جملة القسم إنشائية ، والجملة الواقعة خبراً ينبغي أن تحتمل الصدق والكذب (1). ولا حجة لثعلب لكونه مسموعاً (2).

---

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 61/2.

(1) المصدر نفسه 58/2.

(2) ابن مالك: التسهيل ص48، ابن هشام: المغنى ص530، أبو حيان: ارتشاف الضرب 49/2، ابن عقيل: المساعد 230/1، الرضي: شرح الكافية 91/1، السلسيلي: شفاء العليل 289/1.

(3) ابن هشام: المغني ص562.

(4) السيوطي: الهمع 14/2.

(5) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب ص48.

(1) ابن هشام: المغني ص530. وانظر ابن مالك: التسهيل ص48، أبو حيان: ارتشاف الضرب 49/2، الرضي: شرح الكافية 91/1، ابن عقيل: ابن المساعد 1/ 231، السلسيلي: شفاء العليل 189/1، السيوطي: الهمع 14/2.

(2) انظر الآيات: سورة العنكبوت الآية 9، 58، 69، سورة النحل الآية 41، سورة الحج الآية 48.

ومن المسائل التي اختلف فيها الكوفيون أو تفرد بها بعضهم دون الآخرين أن الكسائي وهشاماً اجازا أن يؤتى بمبتدأ مضاف ، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف إليه نحو: راكب الناقة طليحان ، أي راكب الناقة ، والناقة طليحان ، فحذف المعطوف لوضوح المعنى (3).

وأن الكسائي وهشاماً أيضاً أجازا أن يغني عن الخبر وصف مخفوض نحو: كل رجلٍ قائمٍ ، بخفض (قائم) على أنه خبر وموضعه رفع ، وردّ ذلك الفراء وأبطله ، وتأول قراءة أبي جعفر (وكل أمرٍ مستقرٍ) (4) بالخفض على حذف الخبر ، أو على عطف (وكل) على (الساعة) من قوله (5) (اقتربت الساعة) (6) ونسب هذا المذهب أيضاً للكسائي وحده (7).

وأبطل الفراء: زيد مع جارتيه قاعدان ، وأجازه هشام والكسائي بحمل مع على الواو (8) .

كما أجاز هشام : كل رجل وأخوه قائم، وخالفه في ذلك بعض الكوفيين(9).

ومما يتصل بهذا الباب وقوع مَنْ الاستفهامية مبتدأ وخبرها نكرة. فقد أجاز جمهور النحويين الاستفهام بمنْ عن نكرة فيقال: من قائم ، وخالفهم الفراء ، ومنع ذلك إلا في ضرورة الشعر ، ورأى أن العرب إذا أرادت ذلك فصلت بين (من) وبين النكرة بالمكني (هو) فيقولون: منْ هو قائم ؟ (1). وردّ ذلك أبو حيان فقال: " وهذا الذي ذهب إليه الفراء ليس بصحيح ، بل جاء بغير هو في كتاب الله تعالى: (وقيل من راق)(2) ، فلم يأت بـ (هو) بين (من) و (راق) " (3).

(جـ) رابط الخبر بالمتبدأ:

وفي رابط الخبر بالمتبدأ اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

---

(3) ابن عقيل: المساعد 216/1، السيوطي: الهمع 52/2.

(4) سورة القمر الآية 3.

(5) سورة القمر الآية 1.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 29/2.

(7) السيوطي: الهمع 27/2.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 38/2.

(9) المصدر نفسه 38/2.

(1) الفراء: معاني القرآن 26/2. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 443/1، السيوطي: الهمع 315/1.

(2) سورة القيامة الآية 27.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/ 444.

1– إذا كان الخبر مفرداً جامداً لا يؤول بمشتق نحو: هذا أخوك فمذهب الكسائي من الكوفين أن فيه مكنياً (4) وذكر بعضهم أن ذلك مذهب الكوفيين (5) ، وهو مذهب الفراء(6).

وحجة المجيزين أن الخبر غير المبتدأ ، فيحتاج إلى رابط كالجملة ، وبأن الجامد في معنى المشتق. فمعنى أخوك: قريبك ، وهذا يفتقر إلى مكني ، فكذلك ما هو في معناه (7). ورد هذا المذهب بأنه لو تحمل مكنياً لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال: هذا أخوك هو وزيد قياساً على: زيد قائم هو وعمرو ، وبأن الخبر هنا اسم محض والاسم المحض لا يتضمن مكنياً.

2– وإذا كان الخبر محلاً أو خافضاً ومحفوضاً تامين نحو: زيد أمامك ، وبكر في الدار ، فقد اختلف الفراء وثعلب في تحمله مكنياً. فمذهب الفراء أن الخبر إذا تأخر تحمل مكنياً وإذا تقدم لم يتحمل. ومذهب ثعلب أنه يضمر فيه ما يضمر في الفعل الذي صار نائباً عنه من ذكر الاسم ، بناء على أن المحل عنده ينتصب بفعل محذوف ، والمحل نائب عنه ، فيضمر فيه من ذكر الاسم ما يضمر في الفعل (1) واحتج الفراء بأنه لو كان فيه مكني إذا تقدم لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ، ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر (2).

3– وإذا كان الخبر جملة فقد اختلف الكسائي والفراء في الرابط في نحو قوله تعالى: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن) (3) فذهب الفراء(4) إلى أن الرابط (هم) مخفوضة محذوفة هي وما أضيفت إليه على التدريج ، وتقديرها بعد يتربصن ، والتقدير: يتربصن بعدهم. ومذهب الكسائي أن الأصل: يتربص أزواجهم ، ثم جيء بالمكني مكان كلمة (أزواج) لتقدم ذكرهن ، فامتنع ذكر المكني، لأن النون لا تضاف لكونها مكنياً ، وحصل الربط بالمكني القائم مقام الظاهر المضاف للمكني (5).

---

(4) ابن جني: المحتسب 325/1، ابن مالك: التسهيل ص47048، أبو حيان: ارتشاف الضرب 46/2، الرضي: شرح الكافية 97/1، السلسيلي: شفاء العليل 287/1، السيوطي: الهمع 10/2، الأزهري: شرح التصريح 160/1.

(5) أبو البركات الأناري: الإنصاف مسألة رقم 7ص55، أسرار العربية ص72، ابن يعيش: شرح المفصل 88/1أبو حيان: ارتشاف الضرب 46/2.

(6) الفراء: معاني القرآن 126/2.

(7) العكبري: التبيين مسألة رقم 30.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 54/2.

(2) السيوطي: الهمع 23/2، و 23/4.

(3) سورة البقرة الآية 234.

(4) الفراء: معاني القرآن 150/1.

(5) ابن هشام: المغنى ص652، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 51/2–52.

4- وأجاز هشام وحده أن يكون العطف بالواو رابطاً الجملة الواقعة خبراً بالمتبدأ ، فأجاز: زيد قامت هند وأكرمها ، وزيد قام وقعدت هند بناء على أن الواو للجمع ، فالجملتان كالجملة. ومنع ذلك الجمهور ، واشترطوا أن يكون العطف بالفاء نحو: زيد جاء هند فضربها ، ففي ضربها مكني الفاعل عائداً على المبتدأ ؛ لأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذا قائم وقاعد ، دون: هذا يقوم ويقعد (1).

5- حذف رابط الخبر بالمبتدأ:

وإذا وقع خبر المبتدأ جملة ، ولم تكن هذه الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من مكني عائد على المبتدأ يربطها به. وفي جواز حذف هذا الرابط خلاف بين الكوفيين.

فإذا كان مكنيا منصوباً بعامل غير متصرف كالتعجب نحو: زيد ما أحسنه ، فقد أجاز الكسائي والفراء في أحد قوليه حذفه فيقال: زيد ما أحسن (2) ، وإذا كان منصوبا بعامل متصرف نحو: زيد ضربته ، فأجاز هشام خذفه في سعة الكلام فيقال: زيد ضربت (3) واختلف النقل عن الكسائي والفراء. فذكر أبو جعفر النحاس عنهما منع ذلك، وذكر أبو حيان أنه نقل عن الفراء جواز حذفه في كل اسم لا يكون إلا في صدر الكلام نحو: كم ، وأي ، وفي كل اسم لا يتصرف نحو: من وما ، ومنع ذلك في نحو: زيد وعمرو ، وأضاف أبو حيان أن الفراء ومن (4) وافقه يجيزون حذف هذا الرابط إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو لفظ كل أو كلا أو كلتا نحو: أيّهم ضربت ، وكل رجل ضربت، وكلا الرجلين ضربت ، وكلتا جاريتك ضربت، وأضاف أبو حيان أيضاً أن الفراء أجاز حذف الرابط في نعم وبئس نحو: نعم الرجل

لقيت ، بناء على مذهبه في أن (نعم الرجل) مبتدأ (1).

(د) مسألة ضربي زيداً قائماً:

وفي نظام الجملة في هذه المسألة اختلف الكوفيون في المسائل الآتية:

---

(1) ابن هشام: المغني ص651، أبو حيان: ارتشاف الضرب 51/2، السيوطي: الهمع 20/2.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 52/2.

(3) المصدر نفسه 53/2، السيوطي: الهمع 16/2.

(4) هو هشام بن معاوية كما في البحر المحيط 219/8.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 53/2. وانظر: الرضي شرح الكافية 91/1-92، السيوطي: الهمع 16/2-17 البغدادي: خزانة – الأدب 173/1-174، 177. وانظر رأي الفراء في: معاني القرآن 139/1-140.

1- إذا كان المبتدأ مصدراً ، سدت الحال مسد خبره نحو: ضربي زيداً قائماً، فقد اختلف الكوفيون في جواز تقديم هذه الحال على المصدر ، على مذهبين:

أحدهما المنع وعليه الفراء سواء أكانت الحال من مكنيّ نحو: مسرعا قيامك، أم من ظاهر نحو: مسرعاً قيامُ زيد.

والثاني الجواز إذا كانت الحال من مكني ، والمنع إذا كانت من ظاهر ، وهو مذهب الكسائي وهشام.

هذا إذا كان المصدر لازماً (2)، وأما إذا كان متعدياً نحو: ملتوتا شربك السويق فقد منع ذلك الكسائي والفراء وهشام(3) كما منع ثلاثتهم توسط هذه الحال بين المصدر وبين معموله نحو: شربك ملتوتاً السويق (4).

واختلف الكوفيون أيضا في تقديم معمول هذه الحال عليها نحو: ضربي زيداً فرساً راكبا. فمنع ذلك الفراء لأن راكباً لم يُردَّ إلى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه، وأجازه الكسائي شرط ألا يفصل بين المعمول والحال فاصل نحو: ضربي زيداً فرساً في الدار راكباً (5).

واختلفوا أيضاً في جواز تقديم الحال إذا كانت جملة اسمية مصحوبة بواو الحال ، فإذا كان المصدر متعديا نحو: وهو ملتوت شربك السويق لم يجز عند الكسائي والفراء وهشام ، وأما إذا كان لازماً نحو: وأنت راكب حُسْنك ، فجائز عند الكسائي ممتنع عند الفراء (1).

2- وقوع الفعل موقع هذه الحال: الأصل في هذه الحال أن تكون مفردة، إلا أن الكوفيين اختلفوا ، واختلف النقل عنهم، في جواز وقوعها جملة فعلية، على أقوال:

فقد نقل عن الكسائي المنع (2) والجواز (3) وعن الفراء أيضا المنع (4) والجواز(5). وفصل بعضهم ونقل عنه المنع في الفعل المضارع المرفوع ، والجواز في الفعل المضارع المنصوب ، لأن النصب الذي في لفظ

---

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 36/2، والسيوطي: الهمع 49/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضر ب36/2.

(4) المصدر نفسه 36/2، والسيوطي: الهمع 50/2.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 37/2، والسيوطي: الهمع 50/2.

(1) أبو حيان ارتشاف الضرب 37/2.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 36/2.

(3) المصدر نفسه 35/2، ابن عقيل: المساعد 214/1، السيوطي: الهمع 48/2.

(4) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص50، ابن هشام: تخليص الشواهد ص11، أبو حيان: ارتشاف الضرب 36/2، ابن عقيل: المساعد 213/1، الرضي: شرح الكافية 105/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 220/1، السلسيلي: شفاء العليل 278/1، السيوطي: الهمع 48/2.

المفرد عوض عن التصريح بالشرط ، والفعل المضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط (6). ونقل عن هشام الجواز (7) ومذهب المانعين مردود بالسماع كقول الشاعر:

ورأي عيني الفتى أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا

وكقول الآخر:

عهدي به في الحيّ قد سربلت بيضاء مثل المهرةِ الضامر

3- وقوع هذه الحال جملة اسمية: ذهب الكسائي إلى جواز ذلك سواء أكانت الجملة مقترنة بواو أو بدونها ، لورود السماع بذلك في قوله:

خير اقترابي من المولى حَليف رضا وشرّ بعديَ عنه وهو غضبان (1)

وذهب الفراء إلى جوازه بالواو والمنع بدونها ، وحجته أن الواو رافع المبتدأ لا يجوز حذفه ، ولأنه ورد بالواو قال: " من قال: حُسن الزهر والشمسُ طالعة عليهِ ، لم يجز: حسن الزهر الشمسُ طالعة عليه لأن الواو رافع لا يحذف " (2).

4- وقوع أن والفعل بدل المصدر الصريح نحو: أن ضربت زيداً قائماً. فقد أجاز ذلك الكوفيون (3) وقيل بعضهم (4) ، ومنعه الكسائي والفراء وهشام (5).

5- الكناية عن هذا المصدر قبل ذكر الحال نحو: ضربي زيداً هو قائماً. فقد أجاز ذلك الكسائي برفع الضرب بالراجع من هو ، ويرتفع هو بقائم. ومنعه الفراء(6).

6- إتباع هذا المصدر نحو: ضربي زيداً الشديدَ قائماً ، وشربي السويق كلّه ملتوتاً. فقد أجازه الكسائي ومنعه الفراء إذ لم يرد به سماع ، ولغلبة معنى الفعل عليه(7) .

---

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 35/2.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 36/2، السيوطي: الهمع 49/2.

(7) ابن عقيل: المساعد 214/1، السيوطي، الهمع 48/2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 36/2، الرضي: شرح الكافية 105/1، السلسيلي: شفاء العليل 278/1، ابن عقيل: المساعد 14/2، السيوطي: الهمع 50/2.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 36/2وانظر: ابن عقيل: المساعد 214/1، السيوطي: الهمع 50/2.

(3) السيوطي: الهمع 48/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 34/2، ابن عقيل: المساعد 211/1.

(5) أبو حيان: يبارشاف الضرب 35/2.

(6) المصدر نفسه 36/2، السيوطي: الهمع 51/3.

7- وأجاز الكسائي وهشام وأبطل الفراء نحو(8) :

أ- عبدالله وعهدي بزيد قديمين.

ب- عبدالله والعهد بزيد قديمين.

جـ- إن عبدالله والعخد بزيد قديمين.

د- عبدالله وإن العهد بزيد قديمين .

وأبطل الفراء ، وأجاز الكسائي إذا كان (حسناً) صفة للياء والكاف (1) نحو:

أ- أما ضربيك فإنه حسن.

ب- أما ضربيك فكان حسناً .

جـ-أما ضربيك فظننته حسناً.

كان وأخوتها

للكوفيين في نظام الجملة وأجزائها في باب كان وأخواتها أنظار مختلفة هذا بيانه:

أ- كان:

1- تقديم خبرها عليها وعلى اسمها:

نقل بعضهم عن الكوفيين أنهم منعوا ذلك ، فمنعوا نحو: قائماً كان زيد (2) ونقل أبو البركات الأنباري عنهم جواز ذلك (3) ، غير أن أبا حيان ذكر أنهم إذا أجازوا ذلك أجازوه على غير الجهة التي يذهب إليها البصريون ، فـ (قائماً) عند البصريين خبر مقدم لكان وزيد اسمها ، وعند الكوفيين اسمهما ضمير مجهول وقائم الخبر ، و (زيد) رفع بقائم.

ولكنّ أبا غانم بن حمدان النحوي ، كما ينقل عنه أبو حيان ، يوضح حقيقة هذا الخلاف بشكل مغاير لما سبق فيذكر أن الكسائي والفراء منعا ذلك إذا كان خبر (كان) فعلاً مستقبلاً أو فعلاً ماضياً نحو: يقوم كان زيد ، وقام كان زيد ، لأن فيه عندئذٍ إضماراً من زيد ، فلا يقدم المضمر على المظهر

---

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/ 37، اب نعقيل: المساعد 214/1، الرضي: شرح الكافية 105/1، الصبان: حاشية الصبان مع الأشموني 218/1 السيوطي: الهمع 51/2.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 37/2، السيوطي: الهمع 51/2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/ 37، السيوطي: الهمع 51/2.

(2) أبو حيان: النكت الحسان ص71، السيوطي: الهمع 87/2.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف 156/1.

، وذكر أبو غانم ألا خلاف بينهما في تقديم الخبر إذا كان مشتقاً " فإن قلت: قائماً كان زيد ، أو قائمين كان أخواك ، وقياماً كان إخوتك ، فليس بينهم فيه اختلاف " (1).

ويذكر أبو حيان أيضاً أن ثمة خلافا بين الكسائي والفراء في تقديم خبر كان في نحو قولك: كنت حسناً وجُهك ، فالكسائي يجيز: حسناً وجُهك كنت ، والفراء يمنع ذلك ، إلا أن يجعل مكان الكاف الهاء فتقول: حسناً وجهه كنت (2).

2- تقديم خبرها على اسمها:

وإن كان ذكر أبو البركات الأنباري أن الكوفيين يجيزون تقديم خبر كان على اسمها نحو: كان قائماً زيد (3) ، فقد نقل عنهم أبو حيان منع ذلك ، غير أنه ذكر أنهم إنْ أجازوا ذلك ، فالكسائي يجيزه على اعتبار أن اسم كان ضمير مجهول، و(قائماً) خبرها، و(زيد) مرفوع بقائم وقائم لا يثني ولا يجمع. والفراء يجيزه على غير ما أجازه الكسائي ، يجيزه على أن يكون (قائما) خبر كان ، و(زيد) مرفوع بـ (كان) و (قائما) الزيدان والزيدون معا، وأنه لا يثنى ولا يجمع لرفعه الظاهر (6). ويذكر أيضاً أن هشاماً كان يجيز: كان قائماً، على أن تجعل (قائماً) خبراً مقدماً ، و(الزيدان) و (الزيدون) اسماً ، وأن ذلك لا يجوز عند البصريين إلا مع تثنية الخبر وجمعه (4).

وما في مصادر الكوفيين أنفسهم ينفي أن يكون الكوفيون منعوا تقديم خبر

الفعل الناقص على اسمه وينفي ما نقله أبو حيان عن الكسائي والفراء من اختلافهما في توجيه: كان قائماً زيداً ، ويؤكد أن مذهب الكوفيين في هذه المسألة هو مذهب البصريين (1).

3- تقديم معمول خبر كان عليها أو على اسمها:

إن تقدم معمول الخبر مع الخبر على الاسم ، جائز بإجماع من النحويين نحو: كان آكلاً طعامك زيد (2) وإنْ تقدم مع الخبر على الفعل ، أو وحده ، ففي ذلك خلاف بين الكوفيين:

أ- فإن قدمت الخبر وأخرت المعمول نحو: آكلاً كان زيد طعامك ، منعه الكوفيون(3) وأجازه الكسائي على إضمار عامل (4).

---

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص730.

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 9 ص69.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 486/1، و 86/2.

(4) المصدر نفسه 86/2.

(1) انظر: أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص608-609، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص411-412، 551-552.

(2) السيوطي: الهمع 93/2.

ب– وإن قدمت المعمول والخبر قبل الفعل وسبق المعمول الخبر نحو: طعامك آكلاً كان زيد ، كان صحيحاً من قول الكسائي ، خطأ من قول الفراء (5).

جـ– وإن تقدم الخبر ومعموله على الاسم ، وولي المعمول الفعل نحو: كان طعامك آكلاً زيد ، نقل جواز ذلك عن الكوفيين (6) ، وقيل أجاز ذلك الكسائي ، ومنعه الفراء (7).

د– وإن قيل: زيد طعامك آكلاً كان ، أو: طعامك آكلاً زيد كان ، جاز عند الكسائي، كان خطأ عند الفراء ؛ " لأنه لا يقدم مفعول خبر كان عليه إذا كان خبر كان مقدماً ، من قبل أنه لو أراد رده إلى فعل ويفعل لم يجز عنده ، والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال(1) .

هـ– وإذا قلت: كان كائناً زيد قائماً ، جعل الكسائي في كان ضمير الشأن، و (كائنا) خبر (كان) وزيد اسم (كائن) و (قائما) خبر كائن. وجعل الفراء (كائناً) خبر كان، و(زيد) مرفوعاً بـ (كان) و (كائن) اسم كان ، و (قائما) خبر كائن (2).

ب– (ما زال) وأخواتها

اختلف الكوفيون في جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها مما في أوله حرف جحد على حرف الجحد ، كقولك: منطلقاً ما زال زيد ، على قولين:

الأول: الجواز ، وهو مذهب الكسائي (3) ، وقيل سائر الكوفيين إلا الفراء(4).

والثاني: المنع وهو مذهب الفراء (5).

---

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 102/2.

(4) السيوطي: الأشباه والنظائر 55/2.

(5) المصدر نفسه 55/2، وأبو حيان: ارتشاف الضرب 102/2.

(6) ابن هشام: أوضح المسالك 114/1 ابن عقيل: المساعد 276/1، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص54 السلسيلي: شفاء العليل 327/1، السيوطي: الهمع 92/2، الأزهري: شرح التصريح 189/1.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 102/2، السيوطي: الأشباه والنظائر 55/2.

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 55/2 – 56.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 102/2.

(3) البطليوسي: إصلاح الخل الواقع في الجمل ص139، أبو حيان: تذكرة النحاة ص730.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 17 ص155، العكبري: التبيين مسألة رقم 45 ص302، ابن مالك: التسهيل ص54، أبو حيان: ارتشاف الضرب 87/2، ابن هشام: أوضح المسالك 173/1، ابن عقيل، المساعد 2623/1، الرضي: شرح الكافية 297/2، السلسيلي: شفاء العليل 315/1، السيوطي: الهمع 89/2، الاسفراييني: فاتحةالإعراب ص113، الأزهري: شرح التصريح 189/1، العيني: شرح شواهد العيني مع الصبان 234/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص133.

وحجة الفريق الأول السماع ، والقياس. فمن السماع قول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

فقدم معمول الخبر (خيراً) على (لا) ، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر إلا في المكان الذي يجوز أن يقع الخبر فيه وأما القياس ، فلأن (ما) لزمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات ، لأن (زال) فيه معنى الجحد ، ولما أدخل عليه (ما) الجاحد على الجحد صار إيجاباً ، فصار ما زال بمنزلة كان وكان يجوز تقديم خبره عليه ، وأن (ما) عندهم ليس لها صدر الكلام.

واحتج الفراء بأن (ما للجحد وله صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام ، فكما لا يجوز: زيداً أضربتَ ؟ فكذلك لا يجوز: منطلقاً ما زال زيد ، واحتج بأن هذه الأفعال " نقلت عن معنى الزوال من مكان إلى مكان ، والدوام فيه إلى الزمان ، فمنعت التصرف إيذاناً بأنّها ضمت ما ليس لها في أصل وضعها (1).

ومما يتعلق بجملة (ما زال) أيضاً أن الكسائي أجاز أن يكون اسم (ما زال) نكرة شرط أن تكون بلفظ المستقبل نحو: ما يزال أحد يذكرك ، وأن هشاماً أجاز ذلك وإن كانت بلفظ الماضي نحو: ما زال أحد يذكرك ومنعها الفراء (2).

جـ- ليس

وفي جوزاز تقديم خبر (ليس) عليها خلاف بين الكوفيين ، واضطراب وخلط في النقل عنهم.

فبينما نقل بعضهم أن: " الكسائي والفراء لا يجيزان تقديم خبر ليس عليها"(3)، نقل كثير من النحويين هذا المذهب عن الكوفيين (4) ونقل جماعة منهم عن الفراء وحده أنه خالف أصحابه الكوفيين وأجاز أن يتقدم خبر ليس عليها نحو: منطلقاً ليس زيد ، مستدلاً على ذلك بنحو قوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) (1). ووجه الدليل هناك أن (يوم) معمول (مصروفا) الذي هو خبر ليس ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم

---

(1) البطليوسي: إصلاح اخلل الواقع في الجمل ص139. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص730.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 93/2.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص730.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 90/1، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص40، الإنصاف مسألة رقم 18 ص160، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص53، الكبري: التبيين مسألة رقم 47 ص315، أبو حيان: البحر المحيط 206/5، تذكرة النحاة ص315، النكت الحسان ص71، ابن هشام: رح قطر الندى ص 133، السلسيلي: شفاء العليل 315/1، الرضي: شرح الكافية 297/2، الإسفراييني: فاتحة الإعراب ص114.

(1) سورة هود الآية 8.

العامل ، ومستدلا بأن (ليس) فعل فكما يجوز تقديم منصوبه على مرفوعه ، يجوز تقديم منصوبه عليه ككان وأخواتها (2).

وقد ألمح الفراء إلى شيء من ذلك في (معاني القرآن) فأجاز تقديم خبرها على اسمها من دون أن يشير إلى تقديمه عليها يقول: " وحسن ذلك في ليس أن تقول: ليس بقائم أخوك ، لأن ليس فعل يقبل المضمر كقولك: لست ولسنا... " (3).

وأما المانعون فقد تمسكوا بأشياء:

أحدها: أنه – أي ليس – لفظ ينفي الخبر فلم يجز تقديم منصوبه عليه ك(ما).

والوجه الثاني: أن ليس قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي من وجوه: أحدها أن بعض النحويين جعلها حرفاً محضاً ، وليس كذلك كان وأخواتها. والثاني ما حكى سيبويه عن بعضهم أنه إلغاها عن العمل فقال: ليس زيد قائم.. " (4).

وقد اختار أكثر المتأخرين منع تقديم خبر ليس وصححوه " لأن ليس فعل لا يتصرف ، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه ، وإذا لم يكن متصرفاً في نفسه لم يتصرف في عمله " (5) ، ولأن العرب لم تتفوّه " بمثل قائماً لست ، ولا قائمين لسنا ، ولا خارجينَ لسنا " (6).

ومن هذا الباب أن الكوفيين ألحقوا بكان وأخواتها اسم الإشارة ، وهو المسمى عندهم بالتقريب نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما (1) وقد ذكر أبو حيان أن الكسائي والفراء اختلفا في جواز تقديم خبر التقريب على اسمه نحو: هذا قائماً زيد، فأجاز ذلك الكسائي ومنعه الفراء (2). وقد وجدت ثعلباً أيضاً يمنع المسألة جاء في المجالس: " قال: وقال سيبويه: هذا زيد منطلقاً ، فأراد أن يخبر عن هذا بالإنطلاق ، ولا يخبر

---

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 87/2، تذكرة النحاة ص439 –440، ابن يعيش: شرح المفصل 114/7، السيوطي: الهمع 88/2–89، الأزهري: شرح التصريح 188/1.

(3) الفراء: معاني القرآن 43/2، وانظر 165/1.

(4) العكبري: البتيين مسألة رقم 47 ص315–316.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 18ص160، وانظر: ابن هشام: شرح قطر الندى ص133.

(6) أبو حيان: النكت الحسان ص71، تذكرة النحاة ص151.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص42–44.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 73/2.

عن زيد ، ولكنه ذكر زيداً ليعْلمَ لِمَن الفعل. قال أبو العباس: وهذا لا يكون إلا تقريباً ، وهو لا يعرف التقريب. والتقريب مثل كان ، إلا أنه لا يقدم في كان ، لأنه ردّ كلام فلا يكون قبله شيء " (3).

وذكر أبو حيان أن السماع جاء بنظير: هذا قائماً زيد (4) وفيه دليل على صحة مذهب الكسائي.

د- ما العاملة عمل ليس

ذكرت في بحث العامل اختلاف الكوفيين في جواز تقديم خبر (ما) على اسمها، مع بقاء عملها ، وخلصت إلى أن الفراء كالجمهور منع إعمالها إذا قدم خبرها على اسمها(5).

وأشير هنا إلى أن الكوفيين اختلفوا في جواز تقديم معمول خبرها عليها نحو: طعامَك ما زيد آكلا. فعلى حين ذكر ابن السراج أن الكوفيين يجيزون ذلك (6) ، ذكر جماعة من النحويين أن ثعلباَ أجازه من وجه وأفسده من وجه آخر " فإن كانت (ما) ردا لخبر كانت بمنزلة (لم) ولا يجوز التقديم كما تقول لمن قال في الخبر: زيد آكل طعامك، فترد عليه نافيا: ما زيد آكلاً طعامك فمن هذا الوجه يجوز التقديم فتقول: طعامك ما زيد آكلاً ، فإن كان جواباً للقسم إذا قال: والله ما زيد بآكل طعامك ، كانت بمنزلة اللآم في جواب القسم ، فلا يجوز التقديم " (1).

واختلف الكوفيون أيضا في جواز تقديم معمول خبر ما عليها إذا قدم الخبر على الاسم نحو: طعامك ما آكل عبدالله ، فأجازه الكسائي ومنعه ثعلب. جاء في المجالس: "ولا يحال بين الدائم والاسم بـ ما طعامك ما آكل عبدالله. قال: جائز في قول الكسائي"(2).

وإذا قدم الخبر على الاسم اختلف الكوفيون أيضاً في جواز تقديم معمول الخبر عليه نحو: ما طعامك آكل إلا زيد. فقيل أجازه الكوفيون (3) وقيل منعوه إلا ثعلباً (4).

هـ . ومما يتعلق بنظام الجملة في باب كان حذف بعض عناصرها:

---

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص43.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 352/2.

(5) انظر عمل الأدوات.

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 235/2.

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 20 ص172. وانظر: العكبري: التبيين مسألة رقم 49 ص327 أبو حيان: ارتشاف الضرب 106/2.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص271.

(3) السيوطي: الهمع 113/2.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 235/2.

1- حذف خبر كان وليس: أجاز ذلك بعض الكوفيين (5) وقيل الكوفيون(6) وحُمل عليه قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)(7) على اعتبار أن كان ناقصة و (ذو) اسمها ، وخبرها محذوف تقديره: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة أو إن كان ذو عسرة غريماً ، ومنع ذلك الفراء(8).

وذكر السيوطي أن الفراء أجاز حذف خبر ليس خاصة نحو: ليس أحد ، أي: هنا، لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس(1).

2- حذف كان واسمها: أجاز ذلك الكسائي (2) والفراء (3) ومحمد بن سعدان (4) وخرجوا عليه قوله تعالى: (وما كان هذا القرآن أن يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه)(5).

وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها مذهب مشهور للكسائي في (ليت) إذا انتصب الجزءان بعدها وذكر ثعلب في مجالسه أن ذلك مقيس عند الفراء إذا وقع خبراً لإنّ ، قال معلقاً على قوله تعالى: (إني كفرت بما أشركتموني من قبل) (6) : " عند الفراء أن فيه إضمار (كنتم) وقال: كل ماض عند الفراء يحتاج إلى كان ، هكذا قال وإنما يفعل ذلك إذا كان جزاء أي: إني كفرت بالشيء الذي كنتم أشركتموني به. قال: والدليل لا يكون الشيء ، إنما يكون غيره "(7) . والمسألة من أصلها فاسدة عند البصريين لاشتراطهم أن يتقدم كان (لو) أو (إنْ) الشرطيتان.

إن وأخواتها

(أ) اختلال تركيب جملة إنّ وأخواتها:

1- منع النحويون تقديم خبر إنّ أو إحدى أخواتها عليها(8) أو معمول هذا الخبر. واختلفوا في جواز ذلك إذا وقعت إن أو إحدى أخواتها جواباً لِ أمّا كقولك: أما اليومَ فإني ذاهب ، وأما عمراً فليتني ضارب ، وأما

---

(5) أبو حيان: البحر المحيط 340/2.
(6) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 181/1، الأهدل: الكواكب الدرية 104/1.
(7) سورة البقرة: الاية 278.
(8) الفراء: معاني القرآن 182/1، 186، 269، و 368/2.
(1) السيوطي: الهمع 85/2.
(2) مكي: مشكل إعراب القرآن 346/1، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 230/2.
(3) مكي: مشكل إعراب القرآن 346/1، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآ، 4، 231 وانظر: الفراء: معاني القرآن 465/1 و 215/3-216.
(4) أبو حيان: البحر المحيط 157/5.
(5) سورة يونس الآية 37.
(6) سورة إبراهيم الآية 22.
(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص586.
(8) الفراء: معاني القرآن 338/2.

زيداً فعلي مكرم، فمنع ذلك جمهورهم ؛ لأنه لا يفصل بين أما والفاء ، وجعلوا المنصوب معمولاً لفعل مضمر ، وأجازه الفراء(1) .

2– وفي جواز توسط معمول خبر إنّ الداخلة عليه اللام بين إنّ واسمها نحو: إنّ بك كفيلين لأخواك خلاف بين الكسائي والفراء ، فأجازه الكسائي ، ومنعه الفراء (2).

(ب) حذف اسم إنّ وخبرها

نسب للكوفيين أنهم يجيزون حذف اسم إنّ دون سائر أخواتها (3)، إلا أنّ السلسيلي نقل عن الكسائي أنه لا يجيز حذف اسم إن أو أحدى أخواتها وإن فهم المعنى (4) ونقل عن الفراء أنه منع حذف اسم إنّ إنْ كان مجهولاً (5) نحو: إن أفضلهم لقيت ، لأنه لا يكون الاسم الواحد معمولاً لعاملين (6) وأن الكسائي والفراء منعا حذفه أيضاً إذا أدى أن يكون بعد إنّ اسم يصح عملها فيه سواء أكان هذا الاسم معمولاً لفعل متأخر أم مبتدأ قد رفع ظاهراً سد مسد خبره ، أم لم يكن ، فإن وقع بعد إن فعل تقدم معموله عليه محلاً أو مخفوضاً نحو: إن في الدار قام زيد، وإن عندك جلس عمرو ، فقد ذهب الكسائي أن (إنّ) معلقة عن العمل مبطلة ، وذهب الفراء إلى أنها عاملة ، وأن اسمها في المعنى تقديره: إن في الدار قائماً زيد (7).

وأما حذف الخبر ففيه قولان للكوفيين وقول ثالث للبصريين.

الأول من قولي الكوفيين أنه لا يجوز حذفه إذا كان الاسم معرفة ، ويجوز إذا كان نكرة كقوله:

إنّ محـلاً وإنّ مـرتحـلا وإنّ في السير إذا ما مضوا مهلا(1)

والثاني أنه يجوز حذفه في المعارف والنكرات ، إلا أن شرط جواز الحذف التكرير، وهو قول الفراء منهم ، وإنما اشترط التكرير " ليعلم أن أحدهما مخالف للآخر عند من يظنه غير مخالف ، وحكى أن أعرابياً قيل له:

---

(1) ابن هشام: المغني ص 83، أبو حيان: ارتشاف الضرب 570/2، البحر المحيط 119/1، المرادي الجنى الداني ص 527، السيوطي: الهمع 359/4.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/ 132.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 135/2، السيوطي: الهمع 164/2.

(4) السلسيلي: شفاء العليل 354/1.

(5) هو المسمى ضمير الشأن.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 134/2.

(7) المصدر نفسه 134/2، 135.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب 105/1، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص145.

الذبابة الفأرة ، فقال: إنّ الذبابة وإنّ الفأرة ، ومعناه إن هذه مخالف لهذه ، والخلاف الذي بين الاسمين يدل على الخبر"(2).

وأما قول البصريين فجواز ذلك سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة ، تكررت الأداة أم لا (3) وقد لاحظت أن بعض النحويين يجري هذا الخلاف في هذه المسألة بين البصريين والكوفيين من دون أن يجري ذكراً للفراء (4).

والصحيح جواز ذلك لورود السماع به سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة ، تكررت الأداة أم لا (5).

واما حذف أنّ مع اسمها فذلك شيء أجازه الفراء وجعل منه قوله تعالى: (فسلام لك من أصحاب اليمين) (6) قال: " فذلك مسلم لك أنك من أصحاب اليمين ، وألقيت أن وهو في معناها ، كما تقول: أنت مصدق مسافر عن قليل ، إذا كان قد قال: إني مسافر عن قليل " (1).

وقد خطأ أبو جعفر النحاس حذف أنّ " لأن ما بعدها داخل في صلتها ، وإن كان قائل هذا القول الفراء " (2).

وشبيه بهذا مذهب الكسائي في جواز حذف أنّ مع الخبر في باب الاستثناء ، إذ ذهب إلى أن المستثنى منصوب بأنّ محذوفة مع الخبر ، وهو ما رده الفراء (3).

(جـ) ما يصح وقوعه اسماً وخبراً لـ إنّ أو احدى أخواتها

اتفق النحويون على وقوع أنّ المفتوحة ، وما في حيزها اسماً لِ إنّ المكسورة بشرط الفصل بالخبر بينها وبين أنّ ، إلا ما جاء في ليت ، نحو: إنّ عندي أنّ زيداً فاضل(4)، واختلفوا إذا لم يفصل بينهما شيء ، واختلف النقل عنهم ، نحو: إنّ أنّ زيداً منطلق حق ، وإن أنك قائم يعجبني. فأجاز ذلك ، قيل: الفراء وهشام

---

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 104/1. وانظر: ابن السراج: الأصول في النحو 258/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 135/2، ابن عقيل: المساعد 311/1، السيوطي: الهمع 161/2.

(3) سيبويه: الكتاب (بولاق) 284/1.

(4) ابن جني: الخصائص 373/2، أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص667، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 443/1.

(5) انظر: البغدادي: خزانة الأدب 381/4-385.

(6) سورة الواقعة الآية 91.

(1) الفراء: معاني القرآن 131/3.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 347/4.

(3) انظر العوامل .

(4) السيوطي: الأشباه والنظائر 23/1. وانظر: الفراء: معاني القرآن 194/2.

(5)، وقيل الفراء وحده (6)، وقيل هشام وحده (7)، وقيل الكوفيون (8) على معنى: إن إنطلاق زيد حق ، وإن قيامك يعجبني. وإذا حذف خبر إنّ وهو (حق) و (يعجبني) فلا يجوز ذلك عند أحد من النحويين(9).

وحجة المانعين كراهة اجتماع اللفظين المتشابهين ، لأنهما يؤديان عن معنى واحد ، ولأن إنّ إنما تعمل في المبتدأ ، وأنّ لا يبتدأ بها.

وأجاز الكسائي والفراء دخول أنّ على إنما محتجين بقول الشاعر: وخبرتما أنْ إنما بين بيشةٍ ونجرانَ أحوى والمحل خصيب (1) قال الفراء: " فأدخل أنْ على إنما وهي بمنزلتها " (2).

(د) الإتباع في باب إن وأخواتها

في توابع أسماء هذه الأدوات إذا نصبت التابع جاز عند النحويين جميعاً أن يكون قبل مجيء الخبر وبعده نحو: إن زيداً وعمراً ذاهبان ، وإن زيداً ذاهب وعمراً ، وكذا باقي التوابع.

ولكن إذا كان الإتباع على نحو مخالف لما سبق فثمة خلاف بين الكوفيين في ذلك.

فإذا أتبعت على اسم الأداة بالرفع ، فإما أن يكون التابع عطف نسق وإما غيره:

(1) فإن كان غيره من نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل ، والناسخ غير (إنّ) أو (لكنّ) فالإتباع بالنصب ليس غيرُ عند الكوفيين والبصريين ، وإن كان الناسخ (إن) أو (لكن) فقد اختلف النحويون في ذلك: فمذهب جمهور البصريين أنه لا يجوز الرفع (3) ومذهب الكوفيين وبعض البصريين كالجرمي والزجاجي مايلي:

أ– إن كان الإتباع بعد الخبر جاز الرفع باتفاق (4) ونسب للفراء وحده (5) من الكوفيين. وعدت إلى (معاني القرآن) للفراء فوجدته يجيز هو (6) والكسائي الرفع غير أنه يختلف معه في إعرابه. فالكسائي يجعله

---

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 158/2، المرادي: الجنى الداني ص409، البغدادي: الخزانة 294/4.

(6) السيوطي: الأشباه والنظائر 149/2.

(7) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 39/4–40، السيوطي: الهمع 2/. 158.

(8) السيوطي: الأشباه والنظائر 23/1.

(9) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 40/4.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 158/2، السيوطي: الهمع 159/2.

(2) الفراء: معاني القرآن 93/2–94، 207، 213.

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 458/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2.

(4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 458/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2.

(5) الرضي: شرح الكافية 354/2، السلسيلي: شفاء العيل 377/1، ابن عقيل: المساعد 338/1، الصبان: حاشية الصبان 284/1.

(6) الفراء: معاني القرآن 364/2.

تابعاً للاسم المضمر في خبر إنّ، والفراء يجعله تابعاً لاسم إنّ أو على تكرير إنّ(1). وهذا الخلاف بين الفراء والكسائي مبني على خلاف آخر: هل يجوز نعت المكني بالظاهر أو لا ؟ (2).

ب- وإن كان الإتباع قبل الخبر جاز الرفع على مذهب الكسائي قياساً على ما سمع من قولهم: إنهم أجمعون ذاهبون (3) ، وجاز عند الفراء بشرط بناء الاسم نحو: إن هذا نفسُه ذاهب (4) وقيل بشرط خفاء إعرابه(5) وأما إن كان معرباً فالنصب عنده ليس غير.

واختلف هشام والفراء في الإبدال من اسم إنّ مع حذف الخبر نحو: إن رجلاً أخاك، فأجازه هشام وأبطله الفراء (6).

(2) وإن كان التابع عطف نسق ، وكان الناسخ ليت ، وكأن ، ولعل ، فمذهب الفراء جواز الرفع مطلقاً على الابتداء نحو: ليت زيداً منطلق وعمرو ، وكذا في كأن ولعل ، لكونه في الأصل مبتدأ (7) ومذهب غيره المنع لخروجه عن معنى الابتداء ، بما أوردت فيه الأدوات من المعاني (8).

وإن كان الناسخ (إن) فاتفق النحويون على جواز الرفع في المنسوق إذا كان بعد الخبر نحو: إن زيداً قائم وعمرو واختلفوا إذا كان النسق قبل الخبر ؛ فمنعه البصريون مطلقاْ لأنه حمل على التأويل ، ولا يصح تأويل الكلام إلا بعد تمامه(1) ، ولئلا يتوارد عاملان وهما إنّ والابتداء على معمول واحد وهو الخبر (2) وأجازه الكوفيون لضعف عمل إنّ بناء على أن الرافع للخبر في هذا الباب ليس إن بل رافعه هو رافع المبتدأ (الترافع) (3).

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2.

(2) الفراء: معاني القرآن 471/1..

(3) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 458/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 257/1، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 458/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2.

(5) السيوطي: الهمع 292/2.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 136/2.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2، الرضي: شرح الكافية 354/2، السيوطي: الهمع 292/5، الكنغراوي: الموفي ص45.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 150/2، الرضي: شرح الكافية 354/2، الكنغراوي: الموفي ص45.

(1) ابن يعيش شرح المفصل 8/ 68.

(2) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص 152، ابن هشام: تخليص الشواهد ص 473.

(3) سبق الخلاف في رافع الخبر .

ثم اختلفوا بعد ذلك ، واضطرب النقل عنهم فأجازه مطلقاً قيل: الكسائي وهشام (4) ، وقيل الكسائي وحده (5)، وقيل الكوفيون غير الفراء (6)، وهو مذهب ثعلب (7). وأجازه الفراء: قيل بشرط بناء الاسم (8)، وقيل فيما لا يتبين فيه الاعراب(9)، وقيل بشرط خفاء إعراب الاسم بكونه مبنياً أو معرباً مقدر الحركات(10) فيدخل فيه المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم ، لأنه لا ينكر في الظاهر كما أنكر مع ظهور الإعراب في المعطوف ، وذلك لأن خبراً واحداً عن مختلفين ظاهري الإعراب مستبدع ليس جارياً على ألسنة العرب، ولا كذلك إذا خفي إعراب المتبوع. والغريب أن ينسب مذهب الفراء هذا تارة للكسائي (1)، وأخرى للكوفيين سوى الكسائي (2)، وأن يذكر العكبري أن شرط ظهور الإعراب وعدمه في المعطوف وليس في المعطوف عليه (3) وهو سهو منه.

وذكر ابن عصفور أن الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة يجري مذهبه السابق على اسم (لكنّ) أيضا لكونها إنّ في أنها لم تغير معنى الخبر ك (ليت) ولا صيّرت الجملة تتقدر بمفرد مثل أنّ ، أما غير ذلك من هذه الأدوات وهو: أنّ ، وكأن وليت ولعل فلا يجوز فيه إلا العطف على اللفظ ، لأن هذه الأدوات غيرت معنى الاتبداء وحكمه (4).

---

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2.

(5) ابن السراج: الأصول 256/2–257، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 23ص185، ابن هشام: تخليص الشواهد ص473، ابن يعيش: شرح المفصل 69/8، ابن مالك: التسهيل ص66، الكنغراوي: الموفي ص45.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 248/7.

(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص262، 530.

(8) أبوحيان: ارتشاف الضرب 159/2، ابن هشام: تخليص الشواهد ص473، السيوطي: الهمع 5، 290

(9) ثعلب: مجالس ثعلب ص262، أبو البركات الأنباري: أسرار العربية 152، السراج: الأصول 256/1، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 451/1 – 452، ابن يعيش: شرح المفصل 69/8.

(10) أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2، ابن هشام المغني ص617، ابن مالك: التسهيل ص66، السيوطي: الهمع 291/5، البغدادي: خزانة الأدب 324/4، الكنغراوي: الموفي ص45–46.

(1) ابن الحاجب: الإضاح في شرح المفصل 181/2.

(2) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 955/2.

(3) العكبري: التبيين ص 341.

(4) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1/ 451 – 452.

إلا أن الكنغراوي ذكر في تلخيصه نحو الكوفيين أن مذهب الكسائي جواز رفع تابع منصوب إنّ وأنّ ولكنّ مقدماً ومؤخراّ على الخبر(5) .

وأما فيما يتعلق بمذهب الفراء في غير (إنّ) فقد ذكر ابن عصفور أن مذهبه كمذهب الكسائي في كل شيء إلا أنه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم إن ولكن إلا إذا لم يظهر الإعراب في المعطوف عليه كقولك: إنك وعمرو ذاهبان (6) على حين ذكر غيره أن مذهب الفراء السابق يجري على غير اسم إنّ من أخواتها كقوله:

يا ليتني وأنت يا لميس في بلد ليس به أنيس(7)

وناقش الفراء المسألة في (معاني القرآن) وعرض مذهب شيخه ورده (1). وصفوة القول في مذهبه جواز الرفع والنصب في الاسم المعطوف على اسم (إنّ) و (أن) بعد تمام الخبر إذا كان له خبر مثله كقوله تعالى: (وإذا قيل لهم إن وعد الله حق والساعة لا ريب فيها) (2) وجعل جواز النصب في نحو (الساعة) أسهل من الرفع ، لأن بعد الساعة خبرها. وإذا لم يكن للمعطوف على اسم إنّ بعد تمام الخبر خبر فقد أوجب الفراء الرفع كقوله تعالى: (أن الله بريء من المشركين ورسوله) (3) وكقولك: إن أخاك قائم وزيد ، ويكون مرفوعاً عطفاً على المكني المستتر في (بريء) و (قائم)(4).

غير أنّه عاد فناقض إذ أوجب الرفع كان للمعطوف خبر، أم لم يكن. يقول موجهاً قوله تعالى: (وأن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين) (5): " ترفع الله وهو وجه الإعراب ، إذا جاء الاسم بعد إنّ ،

---

(5) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص45.

(6) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1/ 451 – 452.

(7) ابن عقيل: المساعد 336/1، الأشموني: الأشموني مع الصبان 287/1–288، السيوطي: الهمع 292/2، الأزهري: شرح التصريح 230/1، ابن هشام: أوضح المسالك 261/1.

(1) الفراء: معاني القرآن 311/1.

(2) سورة الجاثية الآية 32.

(3) سورة التوبة الآية 3.

(4) الفراء: معاني القرآن 310/1وانظر 47/3.

(5) سورة الجاثية الآية 19.

وخبر فارفعه كان معه فعل أو لم يكن. فأما الذي لا فعل معه فقوله: (إن الله بريء من المشركين ورسوله) (6) وأما الذي معه فعل فقوله جل وعزّ: (والله ولي المتقين(7)) " (8).

وأما إذا عطف على اسم إن قبل مجيء الخبر ، فشرط الفراء لجوازه أن يكون المعطوف عليه غير ظاهر الإعراب واستعمل للدلالة على ذلك عبارات من مثل: حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، ومثل: فلما كان إعرابه واحداً ومثل: المكني لا إعراب له ، ومثل: المكني لا يتبين فيه الرفع في حال ، ومثّل لذلك بـ (الذين) و (ياء المتكلم) مما يعني أنه اشترط لصحة المسألة بناء الاسم لا خفاء إعرابه(1) ، إذ المخفي إعرابه يندرج تحته المقصور والاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، وهو ما لم يرد في كلام الفراء في (معاني القرآن).

واتفق الكوفيون على أن الاسم المعطوف بالرفع على اسم إنّ قبل الخبر يرفع على موضع اسم إنّ ، وأما الاسم المعطوف بالرفع بعد تمام الخبر ، فقد نقل عن الفراء والطوال أنه يرتفع بالعطف على المكني المستتر في الخبر الأول(2).

ولعل فيما ورد في لغة العرب سواء أكان شعراً أم نثراً ، وفيما ورد في لغة التنزيل ما يجعل المسألة صحيحة منقاسة ، سواء أظهر إعراب الاسم أم خفي ، كقراءة بعضهم: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبي) (3) وكقول العرب كما حكى سيبويه " إنك وزيد ذاهبان ، وإنهم أجمعون ذاهبون " (4) وغير ذلك مما مرّ خلال هذا البحث من شواهد شعرية.

(هـ) دخول اللام في خبر إنّ وأخواتها

تدخل اللام في خبر إن باتفاق البصريين والكوفيين ، وفي خبر لكن عند الكوفيين وحدهم (5). وقد دللت في غير هذا الموضع على اختلاف الكوفيين في علة دخول هذا اللام(6). وأبرز هنا خلاف الكوفيين في مواضع دخول هذه اللام في خبر إنّ.

---

(6) سوتر التوبة الآية 3.

(7) سورة الجاثية الآية 19.

(8) الفراء: معاني القرآن 46/3.

(1) المصدر نفسه 310/1–311.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2 وانظر: الفراء: معاني القرآن 310/1.

(3) سورة الأحزاب الآية 56.

(4) سيبويه: الكتاب (بولاق) 290/1.

(5) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 430/1، المالقي: رصف المباني ص310، المرادي: الجنى الدني ص132، 619. وانظر: الفراء: معاني القرآن 465/1.

1– ففي دخولها على الخبر المؤخر المصدر بفعل ماضٍ من دون (قد) نحو: إنّ زيداً لقام اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم. فقد قيل: منعه الكوفيون (1) وقيل منعه الكسائي وهشام وأجازه الجمهور (2) وقيل أجازه هشام وحده (3) وقيل أجازه الكسائي والفراء (4) وقيل أجازه الكسائي وهشام على شريطة إضمار (قد) لأنها تقرب الماضي من الحال (5) وقيل منعه الفراء محتجاً بأن قولك: إن عبدالله ليصوم ، وصائم أنه يديم الصيام، والفعل الماضي منقطع فلم يصلح أن يقع موقع ما يراد به الدوام والاتصال (6).

2– وإذا كانت قد مع الفعل فقد أجاز الفراء وحده الجمع بين لامين نحو: إن زيداً للقد قام ، ومنع ذلك البصريون (7).

3– وإذا كان الخبر المؤخر مصدراً بفعل جامد نحو: إنّ زيداً لنعم الرجل ، وإن زيداً لعسى أن يقوم، فقد أجاز ذلك الفراء ، لأن الفعل الجامد كاللام ، فالفعل نعم سلب الدلالة على الحدث، وعسى يدل على زمان وانتقل إلى الانشاء (8)

وقيل وافق الفراءَ أكثرُ الكوفيين (1) وقيل: أجاز ذلك الكوفيون (2).

4– وإذا كان الخبر متأخراً وكان خافضاً ومخفوضاً ، وحرف الخفض (حتى) أو (إلى) نحو: إنّ سيرك لحتى أو لإلى الليل ، فقد أجاز هشام ذلك كالبصريين ومنعه الفراء(3) .

---

(6) انظر العلة.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 144/2، ابن هشام: أوضح المسالك 248/1، الأزهري: شرح التصريح 223/1.

(2) ابن هشام: المغنى ص301، الكنغراوي: الموفي ص29.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك 248/1، الأزهري: شرح التصريح 223/1، محمد عبد العزيز النجار: التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل 292/1.

(4) ابن عقيل: المساعد 321/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 144/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 281/1، 282.

(6) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص168.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 144/2، السيوطي: الهمع 176/2–177. وانظر الفراء: معاني القرآن 67/1.

(8) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل 168، ابن عقيل: المساعد 321/1، الأزهري: شرح التصريح 223/1.

(1) السيوطي: الهمع 174/2.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 144/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 144/2.

5- وإذا كان الخبر واو مع المغنية عن الخبر نحو: إنّ كل ثوب لو ثمنه ، وإن شتمي زيداً لو الناس ينظرون فقد أجاز ذلك الكسائي نظراً إلى سدها مسد الخبر ، ومنعه جمهور النحويين ، لأن أصلها لام الابتداء ، فلا تدخل إلا على ما كانت تدخل عليه (4).

6- وإذا كان الخبر مصدراً بناصب أو جازم نحو: إنّ زيداً لكي يقوم معترض، وإن زيداً لإن لا يغضب يأتيك ، فقد منعه الفراء (5).

7- وإذا فصل ظن بين اسم إن وخبرها نحو: إن زيداً لأظن قائم فقد منعه الفراء ، قال ابن كيسان " لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وضعت الخبر عن زيد شكا كان عندك أو يقيناً ؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد لا لخبرك عن نفسك ، لأن إنّ لا تتعلق بخبرك ، وهي متجاوزة إلى الخبر "(6) .

8- وإذا فصل بين اسم إن وخبرها (مذ) وما دخلت عليه نحو: إنّ زيداً لمذ يومان أو يومين سائر أو غائب فقد منع ذلك الفرء وأجازه الكسائي إذا كان الفعل آخذاً للوقت الذي بعده كله نحو: إن زيداً لمذ يومان سائر ، لأنه يسير اليومين ، ومنع: إن زيداً لمذ يومين غائب (1).

11- وأجاز الفراء دخولها على معمول خبر إنّ إذا كان خبرها فعلا ماضياً متصرفاً خالياً من قد نحو: إن زيداً لعمراً ضرب ، وحجته أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضياً ، فأما المعمول فاسم ، ومنع ذلك غيره لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر ، فلو جاز دخولها على المعمول لزم ترجيح الفرع على الأصل (2) ، وقد رجح الشيخ خالد الأزهري مذهب الفراء (3).

12- وأجاز الكسائي والفراء دخولها على الخبر ومعموله وحكيا عن العرب: إني لبحمد الله لصالحٍ (4) ونسبه السلسيلي إلى الفراء وحده (5).

---

(4) المصدر نفسه 136/2، 146، ابن مالك: التسهيل ص64، السلسيلي: شفاء العليل 364/1، ابن عقيل: المساعد 322/1، الرضي: شرح الكافية: 356/2، السيوطي: الهمع 175/2، أبو حيان: النكت الحسان ص83.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/. 145

(6) السيوطي: الهمع 176/2 وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 146/2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 146/2.

(2) ابن عقيل: المساعد 321/1-322، السيوطي: الهمع 175/2.

(3) الأزهري: شرح التصريح 224/1.

(4) ابن عقيل: المساعد 324/1، الأزهري: شرح التصريح 223/1.

(5) السلسيلي: شفاء العليل 366/1. وانظر الفراء: معاني القرآن 30/2.

13- وأما دخولها على اسم إنّ فجائز إذا فصل بينه وبين إن الخبرُ، كقوله صلى الله عليه وسلم: (إنّ من البيان لسحرا). وحكى الكسائي دخولها على الاسم غير مفصول بشيء ، حكى عن العرب خرجت فإذا إنّ لغرابا ، ومنعه غيره ، وأولوه على حذف الخبر أي: فإذا إنّ بالمكان غراباً (6). وهذا ينفي دعوى الزجاج إجماع النحويين وأهل اللغة أنه لا يجوز دخولها على اسم إنّ ، وهو بعدها نحو: إن لزيداً قائم (7).

(و) دخول ما غير الموصولة على إنّ واخواتها

وإذا دخلت (ما) على الحرف المشبه بالفعل ، فمذهب الجمهور أنها زائدة

كافة عن العمل مهيئة لدخول هذه الأحرف على الجمل الفعلية. وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة مكني المجهول ، لما فيها من التفخيم ، وأن الجملة التي بعدها في محل رفع خبر (ما) ، ومفسرة لـ (ما) كالجملة التي بعد مكني المجهول ، ورد هذا المذهب بأن (ما) لا تصلح للابتدائية ، وبأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ ككناية المجهول(1) .

(ز) ومما يتعلق بليت: انفراد الفراء من الكوفيين فجوز دخول (ليت) على الفعل كقول الشاعر:

فليت دفعت الهمّ عني ساعة فبتْنا على ما خيّلتْ ناعِمي بالِ

ومنعه غيره ، وخرجوه على حذف اسمها (2).

المنصوبات

المفعول به

الأصل في المفعول به أن يقع بعد فعله. وقد أشار إلى هذا الأصل الكوفيون. فـ "خلقة ما نصب الأسماء أن يسبقها لا أن تسبقه " (3) ، و "حقّ المفعول أن يكون بعد الفعل"(4).

ولكن يجوز أحياناً تقديم المفعول به على فعله ، وأحياناً يجب تأخيره. وفي هذا السياق اختلف الكوفيون في مسائل:

---

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 143/2-144.

(7) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 443/1.

(1) ابن هشام: المغني ص404، أبو حيان: ارتشاف الضرب 157/2، السيوطي: الهمع 191/2.

(2) السيوطي: الهمع 190/2.

(3) الفراء: معاني القرآن 15/3.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص592.

1–اختلف ثعلب مع أصحابه الكوفيين في جواز تقديم معمول الفعل

المقصور عليه نحو: ما طعامك أكل زيد. فأجاز ذلك ومنعه أصحابه ، واحتج بأن (زيد) مرفوع بالفعل، والفعل متصرف والفعل المتصرف يجوز تقديم معموله عليه ، فكذلك ههنا ، واحتج أصحابه بأن (زيد) ليس فاعلاً للفعل (أكل) وإنما الفاعل محذوف ، إذ الأصل ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، غير أنه اكتفى بالفعل من الفاعل (أحد) فصار بمنزلته ، ومعلوم أن الاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يُفصل بينها وبينه، فكذلك الفعل الذي قام مقامه (1).

2– وإذا وقع فعل مكني على مفسره الظاهر نحو: زيداً ضَرَبَ. منع البصريون تقديم المفعول به ، ولكنّ الكوفيين اختلفوا:

أ– إذا أبرز المكني المستكن فقيل: زيداً ضرب هو. فأجازه الكسائي وحده ، والقياس ، كما يقول أبو حيان – مَنْعُه ؛ لأنه ليس من مواضع انفصال المكني (2).

ب– ولو وقع على مضاف إليه نحو: غلام هند ضربتْ ، وثوبي أخويك يلبسان: منع ذلك الفراء وأجازه هشام، واختلف النقل عن الكسائي (3) وقطع أبو حيان في (البحر المحيط) بجوازه عند الكسائي (4) ، وتقديم المفعول به هنا هو الصحيح لثبوت ذلك في لسان العرب كقول الشاعر:

أجلَ المرءِ يستحثّ ولا يد ري إذا يبتغي حصول الأماني

جـ – ولو وقع على موصول بفعل المسند إلى مفسّر المكني نحو: ما أراد زيد أخذ، فنقل بعضهم عن الكوفيين منع ذلك إن كان زيد مبتدأ وما بعده خبر ، وعن الكسائي جواز ذلك شرط أن يكون زيد فاعلاً ، وعن الفراء منع ما أجازه الكسائي؛ لأن هذا المعمول فضلة يجوز الاستغناء عنه ، وعود المكني على ما اتصل به يخرجه عن ذلك ، لأنه يلزم ذكر المعمول ليعود المكني الفاعل على ما اتصل به (1) ، ونسب الرضي للكوفيين المنع مطلقاً (2).

---

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 21 ص173.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/2، ابن عقيل: المساعد 438/1.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 426/2–427.

(4) المصدر نفسه: 377/2، ابن عقيل: المساعد 438/1–439.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/2.

(2) الرضي: شرح الكافية 129/1.

3– واختلف ثعلب مع الفراء في تقديم المفعول به على الفاعل نحو: زيداً ضرب غلامه. فمنع ذلك الفراء (3) ، وأجازه ثعلب (4) .

4– ومنع هشام تقديم المفعول من باب أعطى إذا اتصل به مكني يعود على المفعول الأول فقط نحو: أعطيت درهمه زيدا ، أو على العامل كذلك نحو: درهمه أعطيت زيداً(5).

5– ولو قدم المفعول الثاني متصلاً به مكني المفعول الأول على الفعل نحو: ثوبه أعطيت زيداً جاز ذلك عند الفراء وثعلب ، ومنعه هشام ، هذا نقل أبي جعفر النحاس ، وقال ابن عصفور: هي جائزة بلا خلاف (6).

6– ويمتنع عند النحويين تقديم المفعول به على فعله ، إن كان المفعول به أنّ المشددة نحو: أنّك منطلق عرفت ، أو أنْ المخففة نحو: أنك منطلق عرفت ، ولكنّ أبا حيان يذكر أن قياس ما أجازه الفراء من صحة الابتداء بـ (أنّ) المشددة ، وما أجازه هشام من انّ أنّ زيداً قائم حق ، جواز التقديم (7).

7– وفي باب الاشتغال أجاز الكسائي النصب وإن فصل بين الاسم وعامله بأجنبي نحو: زيداً أنت تضربه ، وهندا عمرو يضربها ، قياساً على الفعل الدائم نحو: زيداً أنت ضارب ، ومنع ذلك الجمهور ، وتعيّن الرفع للفصل بأنت ، لأن المفصول لا يعمل ولا يفسّر (1).

8– وفي هذا الباب منع الكوفيون: زيداً لأضربن ، ولا بك لأمرّن ، ولا أما زيداً فلأضربن ، ولا أما بك فلأمرنّ ، وأجاز هشام ذلك في المخفوض خاصة ، لأن (أما) يسوّغ ذلك (2) .

9– وإذا كان المبتدأ غير لفظة كل ، والعائد المفعول به نحو: زيد ضربته فمنع الكسائي والفراء حذف المفعول به ، ونقل عن هشام (3) وعن بعض الكوفيين(4) جواز ذلك فيقال: زيد ضربت.

10– ومما يتعلق بالجملة ونظامها في باب المفعول به اختلاف الفراء مع هشام وأصحاب الكسائي في جواز الكناية باسم الإشارة ، وصحة وقوع الكناية هذه موقع معمولي ظن وكان وإنّ.

---

(3) السيوطي: الهمع 229/1.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص592.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 273/2، السيوطي: الهمع 17/3.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 273/2.

(7) السيوطي: الهمع 11/3.

(1) السيوطي: الهمع 151/5، الصبان، حاشية الصبان على شرح، الأشموني 73/2.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 570/2.

(3) السيوطي: الهمع 13/3–14.

(4) أبو حيان: البحر المحيط 3534/1.

فمذهب هشام وأصحاب الكسائي جواز ذلك إذا اتفق الفعل والاسم إعراباً، كقولك لمن قال: أظن زيداً قائماً: أظن هذا ، أو ذلك، أو ذاك ، وأما إذا لم يتفقا إعراباً نحو قولك: كان زيد قائماً ، أو إن زيداً قائم ، فيمتنع عندهم: كان ذاك، أو إن ذلك ونحوه.

ومذهب الفراء جواز ذلك كله ؛ لأن اسم الإشارة كناية عن الاسم والفعل معاً (5) وهذا ما أكده في (معاني القرآن)(6).

المصدر (المفعول المطلق)

تعريف المصادر وتنكيرها

ذكر ابن بري أن البتة عند سيبويه وأصحابه لا يستعمل إلا معرفة نحو: البتة، وأن الفراء وحده من الكوفيين أجاز تنكيره (1) وقد وجدت ثعلباً يجيز تنكيره أيضاً ، لأن أصل المصدر التنكير(2).

وذهب جمهور النحويين إلى أن إدخال (ال) على المصادر السماعية ليس مطرداً في المصادر السماعية التي حذفت أفعالها وجوباً ، وإنما يقتصر فيه على ما سمع نحو: الويل له ، والخيبة له ، لذلك لا يقال قياساً عليهما ، السقي لك ، والرعي لك. وقال الفراء من الكوفيين والجرمي من البصريين بقياسه (3).

كما أن الفراء والأخفش والمبرد قاسوا وضع المصدر موضع فعل الطلب في الدعاء المستعمل بشرط إفراد المصدر وتنكيره لكثرة ما ورد منه نحو: سقياً لك ، وجدعاً لعدوك ، وقتلاً ، وضرباً له ونحو ذلك ومذهب سيبويه (4) أنه غير مقيس ، لأن جعل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس (5).

ومما انفرد به ثعلب في هذا الباب أنه جعل المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو: أنت الرجل علماً ، وهو زهير شعراً من باب المصدر المؤكد لا الحال كما هو مذهب جمهور النحويين (6) ، وأن أبا بكر بن الأنباري جعل (جميعاً) من باب المصدر (7) والمعروف أنها حال (8).

---

(5) الزجاجي: مجالس العلماء ص212، الرضي: شرح الكافية 278/2، أبو حيان: تذكرة النحاة ص153، السيوطي: الأشباه والنظائر 77/3.

(6) الفراء: معاني القرآن 45/1.

(1) ابن بري: التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح 156/1، ابن منظور: اللسان 7/2.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص397.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 208/2، السيوطي: الهمع 109/3.

(4) سيبويه: الكتاب (هارون) 312/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 207/2، ابن عقيل: المساعد 471/1.

(6) الرضي: شرح الكافية 210/1، ابن عقيل: المساعد 14/2–15.

(7) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص399.

(8) أبو حيان: البحر المحيط 62/1–63.

المفعول لأجله

ينقل بعض المتأخرين عن ثعلب أنه منع تقديم المفعول لأجله على عامله ، وظاهر نقلهم أن غيره يجيز ذلك ، وهو الصحيح لورود السماع بذلك ؛ كقول الشاعر:

فما جزعــاً وربّ الناس أبكي

وقول الآخر:

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب (1)

المنادى

1- نداء النكرة غير المقصودة (حذف المنادى)

ذكر ابن عقيل أن الكسائي يمنع نداء النكرة غير المقصودة ، إلا إذا وصفت، وخلفت موصوفها (2) ، ونقل جماعة هذا المذهب عن الكسائي والفراء معاً(3) ، وتساهل آخرون ونقلوه عن الكوفيين (4). وذكر ناقلو هذا المذهب أن نحو قوله:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن ندامايَ من نجران ألا تلاقيا

إنما يجوز عند من منع ذلك على أن يكون (راكباً) وصفاً لموصوف مقدر ، أو معرفة بالقصد. ولم يرتض بعض المحدثين هذا التفسير ، ورأى أن العلة وراء منع ذلك أنّ راكباً عندهم ، فعل دائم ، والفعل الدائم لا ينادى ، كما لا ينادى الماضي ولا المستقبل ، ثم قال: " وإن صح أن الكسائي والفراء قد منعا نداء النكرة فذلك لأنهما كان يحسان إحساسًا لغوياً صادقاً ، لأنهما لم يسمعا نداء النكرة ؛ لأن نداء النكرة أية نكرة مما لا فائدة فيه " (1).

ونقل بعض المحدثين منع نداء النكرة غير المقصودة عن الفراء وحده ، واستند إليه ليؤكد أن الفراء كان ينزع إلى مذهب البصريين في توغلهم في التقدير " حين قال بوجوب تقدير موصوف محذوف قبل المنادى في قول الشاعر:

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 224/2، السيوطي: الهمع 135/3.

(2) ابن عقيل: المساعد 490/2.

(3) ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 158/1، الرضي: شرح الكافية 135/1-136.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 369/1-370، السيوطي: الهمع 39/3.

(1) مهدي المخزومي: أبو زكريا الفراء تأليف أحمد مكي الأنصاري – مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج4، مجلد 47 ص898.

فيا راكبا... البيت فرفض أن يكون (راكباً) هو المنادى ، وتعسف فأوجب أن يكون التقدير فيا رجلا راكباً ، وذلك لأنه لا يجيز نداء النكرة المفردة " (2).

وقد تكلم الفراء في (معاني القرآن) عن نداء النكرة من دون أن يشير صراحة إلى أنه لا يجوز نداؤها إلا إذا وصفت ، أو قصد تعريفها إلا أن كلامه عند تفسيره قوله تعالى: (يا حسرة على العباد) (3) يوحي بذلك يقول: " المعنى يا لها حسرة على العباد ، وقرأ بعضهم: حسرةَ العباد ، والمعنى في العربية واحد والله أعلم " (4).

ومهما يكن من الأمر فليس ثمة ما يمنع نداء النكرة مطلقاً ، فالنداء دعاء ، وليس بممتنع دعاء النكرة على سبيل العظة والتنبيه والإرشاد كما لو قلت: يا متعلماً هنيئاً لك.

2- حذف أداة النداء

اختلف الكوفيون ، واختلف النقل عنهم في حذف أداة النداء من اسم الإشارة محتجين بظاهر قوله تعالى: (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) (5) إذ ذهبوا
إلى أن هؤلاء منادى محذوفة منه أداة النداء (1) ، ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الفراء وحده (2). والعلة عند من منع المسألة أن اسم الإشارة بمعنى اسم الجنس المعين و"حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه ألا يحذف كما تحذف الأداة ، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه "(3).

وأجاز ذلك الكسائي – أي حذف أداة النداء – في سبحان ، إذ رأى أنها في نحو (سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً) (4) منادى على حذف أداة النداء (5) ، ويرى الفراء أنها مصدر فيه معنى التعوذ والتنزيه لله ، عز وجل (6) ، وهو مذهب أبي بكر ابن الأنباري(7).

---

(2) أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص 378.
(3) سورة يس الآية 3.
(4) الفراء: معاني القرآن 375/2.
(5) سورة البقرة الآية 85.
(1) مكي: مشكل إعراب القرآن: 630/2، ابن هشام: أوضح المسالك 74/3، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص230، ابن يعيش: شرح المفصل 16/2، أبو حيان: النكت الحسان ص65، ابن عقيل: المساعد 284/2، الرضي: شرح الكافية 160/1.
(2) أبو حيان: البحر المحيط 290/1.
(3) الازهري: شرح التصريح 165/2.
(4) سورة الإسراء الآية 43.
(5) مكي: مشكل إعراب القرآن 2/1-4، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 210/1، أبو حيان: البحرالمحيط 147/1.
(6) الفراء: معاني القرآن 105/2، ثعلب: مجالس ثعلب ص216-217.
(7) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 145/1.

3- نداء ما فيه ال

مذهب البصريين أن المعرف بـ ال لا ينادى مباشرة بيا فلا يقال: يا الرجل إلا في الضرورة الشعرية.

وأما الكوفيون فقد اختلفوا واختلف النقل عنهم. فنقل عنهم جواز ذلك في سعة الكلام (8) ونقل عن بعضهم المنع (9) والصحيح أن ذلك ليس جائزاً عند الكوفيين كلهم ، فقد منعه الفراء (1) وأبو بكر بن الأنباري (2) والعلة عند مَنْ منع عدمُ جواز الجمع بين تعريفين النداء وال.

ونقل عن ابن سعدان جواز اجتماع يا والمعرف بال في اسم الجنس المشبه به نحو: يا الخليفة هيبة ، على معنى: يا مثل الخليفة هيبة ، لذا حسن دخول يا لأنها في الأصل داخلة على غير (ال) وهو مِثْلُ ، ومنع ذلك الجمهور (3).

وأجاز الفراء (4) وقيل الكوفيون (5) دخول يا على (اللهم) والصحيح أنه مذهب الفراء وثعلب (6) وأبو بكر بن الأنباري (7) وهو ما استدلوا به على أن اللهم أصلها " يا الله أمنا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت " (8) وجعلت الكلمات واحدة(9).

4- إتباع المنادى

ذكر ابن عقيل أن الأصمعي وجماعة من الكوفيين منعوا نعت المنادى المبنى ، وأن ما ورد منه فشاذّ مؤول على القطع على: أعني أو على الابتداء ، وأن مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين الجواز ، ومنهم الكسائي والفراء والطوال وأبو بكر ابن الأنباري(10)، وظن المخزومي أن هذا مما تفرد به ابن الأنباري(11). وهو الظاهر

---

(8) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة، رقم 36 ص335، السيوطي: الهمع 47/3، ابن عقيل: المساعد 502/2-503.

(9) العكبري: التبيين مسألة رقم 81 ص444، الرضي: شرح الكافية 146/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص66.

(1) الفراء: معاني القرآن 121/1.

(2) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 14/2.

(3) ابن عقيل: المساعد 502/2-503، الأزهري: شرح التصريح 173/2، السيوطي: الهمع 48/3.

(4) الأزهري: تهذيب اللغة 425/6، الزجاجي: اللامات ص90-91، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 103/2.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 47ص341، ابن عقيل: المساعد 510/2-311.

(6) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 146/1.

(7) المصدر نفسه 146/1.

(8) الفراء: معاني القرآن 203/1.

(9) ابن السراج: الأصول في النحو 338/1، الزجاجي: حروف المعاني ص74، اشتقاق أسماء الله ص22، أبو البركات الأنباري أسرار العربية ص232، العكبري: التبيين مسألة رقم 82ص449.

(10) ابن عقيل: المساعد 516/2، الأزهري: شرح التصريح 74/1.

(11) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص60.

لبعده عن تكلف التأويل والتقدير.

وذكر بعضهم أن الفراء أجاز أن يكون تابع (أي) مصحوباً بـ أل التي للمح الصفة نحو: يا أيها الحرث ، ومنع ذلك الجمهور لاشتراطهم أن تكون أل في تابع (أي) جنسية(1).

ومنع الفراء نعت المنادى المرخم إلا أن يريد نداءين ، وقبّحه ابن السراج من أجل "أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه وما يعنى به" (2) وأجازه الجمهور (3).

5- توكيد المنادى توكيداً معنوياً

أجاز ذلك الفراء نحو: يا تميم كلكم بالرفع ، ومنعه الجمهور ، وأوّلوه على القطع مبتدأ أي: كلكم مدعّو (4) ، ونقل جوازه أيضاً عن الكسائي والطوال وأبي بكر بن الأنباري (5)، واستثنى بعضهم الطوال (6).

6- المتادى المضاف إلى ياء المتكلم

وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أجاز أكثر الكوفيين اختياراً اجتماع التاء التي هي عوض عن ياء المتكلم مع الياء ، وطائفة منهم خصت ذلك بالضرورة الشعرية كقوله:

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض(7).

الترخيم

1- ترخيم المنادى المركب تركيباً مزجياً

إذا كان مركباً عددياً نحو: خمسة عشر منع الفراء ترخيمه (1) ؛ لأن في ترخيمه إجحافاً إذ حذف منه حرف النسق ، فلا يليق أن يضم إليه حذف آخر (2) وأجاز ذلك غيره بحذف العجز. وإن كان آخره (ويه) منع

---

(1) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 151/3، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص68.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 374/1.

(3) السيوطي: الهمع 285/5، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 183/3.

(4) السيوطي: الفرائد الجديدة 771/2، الهمع 282/5، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص68، ابن عقيل: المساعد 516/2.

(5) الأزهري: شرح التصريح 174/2.

(6) الأشموني: الأشموني مع الصبان 148/3.

(7) الأزهري: شرح التصريح 178/2وانظر: ابن عقيل: المساعد 521/2، السيوطي: الهمع 302/4.

(1) ابن عقيل: المساعد 548/2، السيوطي: الفرائد الجديدة 362/1.

(2) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 187/2-188.

أكثر الكوفيين ترخيمه ، وأجازه الفراء ، واقتصر على حذف الهاء خاصة وقلب الياء ألفاً فيقال في سيبويه: يا سيبوى(3).

2- ترخيم النكرة

يرى ثعلب أن النكرة ذات التاء لا ترخم إلا إذا كانت نكرة مقصودة ، وغيره من الكوفيين يجيز ذلك مطلقاً (4).

3- ترخيم المنادى الثلاثي

منعه البصريون مطلقاً. وأما الكوفيون فاختلفوا واختلف النقل عنهم. فقيل: إن كان متحرك الوسط جاز ، وإن كان ساكنه امتنع. واختلف النحويون في نسبة ذلك. فمنهم من نسبه إلى الكوفيين (5)، ومنهم من نسبه إلى بعض الكوفيين (6)، وآخرون نسبوه إلى الفراء وحده (7)، ومنهم من نسبه إلى الكوفيين إلا الكسائي(8).

وقيل يجوز ترخيم العلم الثلاثي مطلقاً سواء أكان متحرك الوسط أم ساكنه. وهو منسوب تارة للكوفيين (1) وتارة أخرى لبعض الكوفيين (2).

وقد ذكر جماعة أن النحاة جميعاً متفقون على منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط (3) وقد تنبه إلى هذا الخلط والإضطراب في النسبة ابن عقيل (4).

4- ترخيم الاسم فوق الثلاثي

فإن كان قبل آخره حرف ساكن صحيح وليس قبله أكثر من حرفين نحو: قَمِطْر رخّم بحذف الساكن والذي بعده لئلا يشبه الحرف نحو: نعم وأجل. وهذا المذهب نسب تارة للكوفيين (5) وتارة أخرى للفراء(6) .

---

(3) ابن عقيل: المساعد 548/2، السيوطي: الهمع 83/3، الأزهري: شرح التصريح 187/2.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص492.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 49ص 356، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 81/2.

(6) العكبري: التبيين مسألة رقم 84 ص756.

(7) ابن السراج: الأصول في النحو 365/1، المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص274، الرضي: شرح الكافية 149/1.

(8) ابن مالك: التسهيل ص188، السلسيلي: شفاء العليل 828/2، السيوطي: الهمع 81/3.

(1) العكبري: التبيين مسألة رقم 84ص456، الرضي: شرح الكافية 149/1.

(2) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 1067/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 175/3، الأزهري: شرح التصريح 185/2.

(3) ابن الشجري الأمالي الشجرية، 81/2، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص242، السيوطي: الهمع 81/3.

(4) ابن عقيل: المساعد 552/2.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 50 ص361.

(6) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص332، ابن يعيش: شرح المفصل 21/2، ابن عقيل: المساعد 552/2، السيوطي: الهمع 85/3.

وإن كان قبل آخره حرف علة ، وقبل حرف العلة حرفان نحو: عماد وسعيد وثمود فمذهب الجمهور حذف الأخير فقط. والفراء يجيز حذف الآخر وحرف العلة(7) ، فيقول: يا عمَ ويا سعِ ويا ثمُ. وخصّ بعضهم خلاف الفراء بثمود ونحوه ، لأن ثموداَ ليس له في الأسماء نظير ، وذكر أنه يوافق البصريين في عماد وسعيد فلا يحذف إلا الأخير(8) .

وإن كان قبل آخره حرف علة ، وقبل حرف العلة أكثر من حرفين ؛ فإن كان حرف العلة مدّاً حذف الآخر وما قبله بإجماع نحو: منص في منصور ، ومسك في مسكين ، وبخلاف إن لم يكن حرف العلة حرف مدّ نحو: فرعون فمذهب الفراء أنه في الترخيم بمنزلة منصور، وغيره من النحويين لا يرى ذلك بل يقول: يا فرعو(1).

ولو سمي بحمراء جاز عند الفراء ترخيمه بحذف الهمزة فقط ، والمشهور حذف الزيادتين معاً (2) وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم العلم المؤنث بالهمزة على لغة من لا ينتظر لئلا يلتبس بالمذكر (3).

الندبة

وفي نداء الندبة اختلف الكوفيون في ندب ما آخره تنوين (4) فقد اتفقوا جميعاً على جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وتحريك ما قبله بالفتح نحو: وا زيداه. وهو مذهب البصريين أيضاً. وأجازوا فيه أيضاً ثلاثة أوجه:

الأول فتح التنوين لأجل ألف الندبة نحو: وا غلام زيدناه.

والثاني حذف التنوين للساكنين مع إبقاء الكسرة ، وقلب الألف ياء نحو: وا غلام زيديه.

والثالث كسر التنوين وإتباع ألف المد كسرته كما في مدة الإنكار نحو: وا غلام زيدينه.

وقد اختلف النحويون في نسبة هذه الأقوال.

فقد نسب الأول والثالث للكوفيين ، والثاني للفراء وحده (5) ونسبها الرضي كلها للفراء (1) ونسب ابن عقيل المذهب الأول للكوفيين وخصّ الفراء بالقول الثاني والثالث(2).

---

(7) ابن السراج: الأصول في النحو 365/2، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 299/1، الرضي: شرح الكافية 153/1.

(8) ابن السراج: الأصول في النحو 365/1، ابن مالك: التسهيل ص189، ابن عقيل: المساعد 551/2، الأزهري: شرح التصريح 187/2.

(1) ابن الناظم: شرح الفية ابن مالك ص332، الأزهري: شرح التصريح 187/2.

(2) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 177/3، الرضي: شرح الكافية 152/1.

(3) الرضي: شرح الكافية 152/1.

(4) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 169/3.

(5) المصدر نفسه 169/3–170، الأزهري: شرح التصريح 183/2، الكنغراوي: الموفي ص70.

(1) الرضي: شرح الكافية 157/1.

ولعل أيسر هذه الأوجه ما اتفق عليه البصريون والكوفيون لسهولته ويسر العمل به. فالمذهب الثاني يغير ألف الندبة التي تمتاز بالاستطالة إلى ياء مما يفقدها ذلك. والأول والثالث يترتب عليهما عند كتابة المندوب كتابة التنوين نوناً. ويمكن تجنب ذلك كله بحذف التنوين وتحريك ما قبله بالفتح.

ومما يتصل بهذه المسألة زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة توصلاً إلى زيادة المد. وفي جواز إثبات هذه الهاء وصلا اختلف الفراء وجمهور النحويين في ذلك. فقد أجازه الفراء في سعة الكلام مستدلاً بقول الشاعر:

ألا يا عمرو عمـراه وعمرو بن الزبيـــراه

ومنع ذلك الجمهور إلا في ضرورة الشعر (3) ؛ لأن هذه الهاء إنما تثبت للوقوف فقط، كما يقول ثعلب (4) ونسب عدد من النحويين جواز إثباتها وصلاً إلى الكوفيين في الشعر وفي غيره (5) وهو غير صحيح بدليل قول أبي جعفر النحاس: " وأجاز الفراء في الوصل: يا حسرتاه على كذا... وإثبات الهاء في الوصل خطأ عند جميع النحويين غيره" (6).

وحركة هذه الهاء عند الفراء تكون حينئذٍ مخفوضة ومضمومة ، كما هو مذهب الجمهور إذا ثبتت للضرورة الشعرية (7) إلا أن الخفض " أكثر في كلام العرب إلا في قولهم: يا هناه ، ويا هنتاه ، فالرفع في هذا أكثر من الخفض ، لأنه كثر في الكلام ، فكأنه حرف واحد " (1).

ومما يتعلق بالندبة أيضاً أن الفراء أوجب رد الياء في المعطوف عليه المندوب نحو: يا غلامي وا حبيباه ، وأجاز الجمهور الاستغناء بالكسرة عنها نحو: يا غلامي واحبيباه(2).

وأجاز بعض الكوفيين لحوق ألف الندبة صفة المندوب حملاً على لحوقها المضاف إليه نحو: وا زيدا الظريفاه محتجين بما حكوه عن العرب من قولهم: وا جمجمتي الشاميّتيناه(3) وهذا ونحوه شاذ لا يقاس عليه

---

(2) ابن عقيل: المساعد 541/2.

(3) ابن عقيل: المساعد 539/2، السيوطي: الهمع 71/3، الكنغراوي: الموفي ص70.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص211.

(5) الرضي: شرح الكافية 158/1.

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 17/4.

(7) ابن عقيل: المساعد 539/2.

(1) الفراء: معاني القرآن 422/2.

(2) السيوطي: الهمع 303/4.

(3) ذكروا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب.

عند جمهور النحاة (4) ونسب أيضاً هذا للكوفيين (5) وللفراء وغيره من الكوفيين (6) وذكر السيوطي أن خلفاً من دون أن يعينه – أجاز لحوقها نعت أي نحو: يايّها الرجلاه(7). **الحال**

1- اختلال التركيب

تتركب الجملة التي تقع فيها الحال من الحال ، وصاحب الحال ، والعامل في الحال. والأصل في هذا التركيب أن تقع الحال متأخرة عن عاملها وصاحبها نحو: جاء زيد راكباً. ولكنّ هذا الترتيب يختل أحياناً فتتقدم الحال تارة على صاحبها ، وتارة أخرى عليه وعلى عاملها. وقد اختلف نحاة الكوفة في بعض صور هذا التريتب.

أ- ينقل العديد من النحويين أن الكوفيين يجيزون تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها مضمراً نحو: راكباً جئت (1) ، وأنهم يمنعون هذا التقديم إذا كان عاملها فعلاً أو معنى فعل ؛ لئلا يلزم من ذلك الكناية قبل الذكر ، فيمنعون: راكباً جاء زيد (2).

إلا أنّ بعضهم ينقل هذا المنع عن الكسائي والفراء وحدهما (3) ، أو عن الفرءا وحده (4) أو عن بعض الكوفيين (5) وفي هذا دلالة على أن المسألة مسألة خلافية بين الكوفيين.

ب- واختلف النقل عن الكوفيين في جواز تقديم الحال على عاملها ، إذا كانت الحال جملة داخلة عليها واو الحال نحو: جاء زيد والشمس طالعة ، وجاء زيد ورأسه على يده.

فنقل بعضهم عن الكسائي وهشام والفراء جواز ذلك فيقال: والشمسُ طالعة جاء زيد، ورأسه على يده جاء زيد (6) ، ونقل آخرون عن الفراء منع ذلك وعن الجمهور جوازه (7).

---

(4) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص245.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 52ص365.

(6) ابن عقيل: المساعد 538/2، السلسيلي: شفاء العليل 821/2.

(7) السيوطي: الهمع 69/3.

(1) انظر: الفراء: معاني القرآن 244/2، أبو حيان: البحر المحيط 427/6.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 215/1،، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 31ص250، والعكبري: التبيين مسألة رقم 62ص383، أبو حيان: ارتشاف الضرب 350/2،، ابن عقيل: المساعد 23/2، الرضي: شرح الكافية 206/1،، السيوطي: الهمع 26/4، الأزهري: شرح التصريح 382/1، السلسيلي: شفاء العليل 530/2.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 240/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 350/2.

(4) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص192، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 560/1، أبو حيان: تذكرة النحاة ص324.

(5)أبو حيان: ارتشاف الضرب 349/2.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 350/2، ابن عقيل: المساعد 28/2، السيوطي: همع الهوامع 30/4.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 353/2.

جـ- واختلف الكسائي والفراء في جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان العامل مُفهم تشبيه نحو: زيد مثلك شجاعاً ، وزيد الشمس طالعةً. فالكسائي أجاز: زيد شجاعاً مثلك ، وزيد طالعةً الشمس (1) وأبطل ذلك الفراء (2).

د- وأجاز الفراء توسط الحال بين المخبر عنه المتقدم ، والخبر المتأخر ظرفاً ومخفوضاً نحو: زيد عند عمرو في الدار ، بجعل عند عمرو حالاً ، وفي الدار خبر زيد(3) وفي كتاب النقد لابن الحاج أن الأخفش والكسائي يجيزان ذلك ، وأن الفراء يجيزه في الشعر فقط (4).

هـ- واختلف هشام وثعلب في تقديم الحال على صلة الموصول نحو: هذه التي مجردةً عانقت، فأجاز ذلك ثعلب ، ومنعه هشام (5).

و- ونقل عن بعض الكوفيين جواز تقديم الحال على صاحبها المظهر إذا كانت الحال جملة فعلية نحو: ضربت وقد جُرّد زيداً ، ولقيت تركب هنداً (6).

ز- ونقل عن بعضهم أيضاً جواز تقديم الحال على صاحبها المخفوض بخافض غير زائد نحو: مررت جالسةً بهند ، وأن الجمهور منعه. وقد صححه ابن مالك لورود ذلك في الكلام الفصيح كقوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)(7)، فقوله (كافة) حال من المخفوض وهو الناس ، وقد تقدم على صاحبه الخفوض (8). ح- وأخيراً نقل عن الكسائي والفراء اختلافهما في جواز تقديم معمول الحال عليها نحو: جلس عبدالله طعامك آكلاً. فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء(1) .

2- وقوع الجملة حالاً

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 353/2، ابن عقيل: المساعد 29/2، السيوطي: الهمع 30/4.

(2) أبو حيان: ارشاف الضرب 353/2

(3) ابن عقيل: المساعد 31/2-32.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 356/2.

(5) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص101.

(6) ابن عقيل: المساعد 25/2، والرضي: شرح الكافية 206/1.

(7) سورة سبأ الآية 28.

(8) الأزهري: شرح التصريح 379/1.

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 220/1-221.

إذا وقعت الجملة الماضوية حالاً اختلف الكوفيون في وجوب اقترانها بقد ظاهرة أو مضمرة ، أو لا، واضطرب النحويون في نقل هذا الخلاف.

فقيل يجوز وقوع الماضي حالاً بغير (قد) مطلقاً وهو مذهب منسوب للكوفيين(2) وللكوفيين سوى الفراء (3) وللكسائي وحده (4) وللفراء وحده(5).

وقيل لابد من (قد) ظاهرة وإلاّ فهي مقدرة مضمرة، وهو مذهب الفراء. يقول الرضي: " الكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة " (6) وهو ما ذكره الفراء قال: "والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو إظهارها " (7) وهو مذهب ثعلب (8) وأبي بكر بن الأنباري الذي قال: "... قد مضمرة ، لأن الماضي لا يكون حالاً إلا مع قد"(9) ولعل مذهب من يرى جواز وقوع الماضي حالاً بغير قد مطلقاً هو الأظهر ، لأنه يجنبا التأويل والتقدير ، ولكثرة ورود ذلك بدونها ، ولاسيما في لغة القرآن الكريم . ولا شك أنّ أحكام العربية– كما يقول أبو حيان–أنما تبنى على وجود الكثرة(1).

وإذا وقعت الجملة الاسمية حالاً كثر اقترانها بالواو والمكني معاً ، وجاز الاقتصار على المكني وحده أو على الواو وحدها، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز انفراد المكني في الجملة الاسمية إلا ندوراً شاذاً، وأوجبه مع الواو، وأجاز ذلك الكسائي يقول المزني: "إذا قلت: ضربك زيداً وهو قائم، أجاز الكسائي خروج هذه الواو ، وأباه الفراء إلا بالواو"(2) .ونقل آخرون عن الفراء هذا المذهب من دون أن يشيروا إلى مذهب المخالف(3) وتابع أبو بكر الأنباري الكسائي ، ونقل في الوقت نفسه عن الفراء ما يفيد جواز الاقتصار على المكني (4).

---

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 32ص257، العكبري: التبيين مسألة رقم 63ص386،

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 370/2، ابن عقيل: المساعد 47/2.

(4) ابن السيرافي: شرح أبيات سيبويه 352/2.

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 57/4، مكي: مشكل إعراب القرآن 641/2.

(6) الرضي: شرح الكافية 213/1. وانظر: المرادي: الجنى الداني ص256.

(7) الفراء: معاني القرآن 24/1، وانظر 282/1.

(8) ابن منظور: لسان العرب 193/4 (حصر) .

(9) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 504/1.

(1) السيوطي: الهمع 50/4.

(2) المزني: الحروف ص102.

(3) ابن هشام: المغني ص724، أبو حيان: النكت الحسان ص100، ارتشاف الضرب 366/2.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص467.

وقد رُد مذهب الفراء " لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره " (5) وهو الصحيح كقوله تعالى: (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة)(6) ، وكقول الشاعر:

ظَلَلْت ردائي فوق رأسي قاعدا أعد الحصى ما تنقضي عبراتي وفي الجملة

الواقعة حالاً يشترط جمهور النحويين أن تكون خبرية ، ومنعوا وقوع الإنشائية إلا الفراء الذي صحح ذلك وأجاز أن تقع جملة الأمر حالاً نحو: تركت عبدالله قمْ إليه ، وتركته غفر الله له والمانعون أوّلوا هذا على أنّه معمول حال محذوفة تقديرها: مقولاً فيها أو نحو ذلك (7).

3- تعريف الحال

نسب بعض النحويين إلى الكوفيين جواز تعريف الحال مطلقاً ، بلا تأويل نحو: جاء زيد الراكب (1) ونسب بعضهم الآخر إلى الكوفيين جواز ذلك شرط أن تتضمن الحال معنى الشرط ، فتكون معرفة لفظاً نكرة معنى نحو: عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيء، والتقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. وإن لم تتضمن الحال معنى الشرط امتنع كونها بلفظ المعرفة فلا يجوز: جاء زيد الراكب ، إذ لا يصح جاء زيد إن ركب (2) والصحيح أن الفراء من الكوفيين لم يشترط ذلك فأجاز وقوع الحال معرفة (3) وقاس ذلك على الخبر ، وعلى ما سمع من ذلك كيونس وبعض البغداديين ، وهو ما استظهره الشيخ يس حيث يقول: " ثم الحال تأتي معرفة وجامدة كثيراً ، بل أجاز ذلك قياساً جماعة منهم البغداديون ويونس ، فلعل الفراء وافقهم على ذلك " (4).

ومما يتصل بهذه المسألة اختلاف الكوفيين في توجيه ما يلي:

أ- زيد وحده ونحوه: فقد نقلوا عن هشام في ذلك ثلاثة أقوال: الأول أنه منتصب على الظرفية بمنزلة عنده (5) وهو منسوب أيضاً للكوفيين (6) والقول الثاني أن يكون منصوباً بفعل مضمر يخلفه وحده والتقدير:

---

(5) ابن عقيل: المساعد 46/2.

(6) سورة الزمر الآية 60.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 363/2، ابن عقيل: المساعد 43/2، السيوطي: الهمع 43/4.

(1) أبو حيان: النكت الحسان ص99.

(2) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 139/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 337/2.

(3) الفراء: معاني القرآن 196/2.

(4) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 247/1.

(5) السيوطي: الأشباه والنظائر 111/4.

(6) الرضي: شرح الكافية 203/1.

جاء زيد وَحَد وحده ، تقول العرب: زيد إقبالاً وإدباراً ، أي يقبل ويدبر (7). والقول الثالث أنه منصوب على المصدر (8).

ب– كلمته فاه إلى فيّ: نقل عن الكوفيين أنه منصوب على أنه مفعول به ، والأصل: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ (1) ونسب هذا أيضاً إلى الفراء وحده (2) وذكر عدد من النحويين أن هشاماً أجاز القياس على ذلك وأن يقال: ماشيته قدمه إلى قدمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي ونحو ذلك ، وأن غيره منع القياس عليه ، وقصره على ما سمع ، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومركب موقع مفرد ، ومعرفة موقع نكرة (3) والظاهر مما نقله ابن عقيل عن الفراء أنه يقاس عليه يقول: " وحكى الفراء أنهم قالوا: كلمته فاه إلى فيّ ، وحاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته منزله إلى منزلي ، وناضلته قوسه على قوسي ، وصارعته جهته إلى جبهتي " (4) بل إن الصبان قال: " وأجاز هشام أن يقاس عليه... وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه ، لأنهم يرونه مفعولاً لمحذوف اعتماداً على فهم المعنى " (5) ، إلا أن أبا حيان ذكر أن افراء حكى أن يقتصر في هذا على مورد السماع (6) فإن كان هذا صحيحاً بطل ما نسب إلى الكوفيين أو قل إلى الفراء أنهم يقيسون على الشاهد الواحد.

4– مجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو: لقيت صاحب الناقة طليحين ، على أن طليحين حال لصاحب والناقة إذ هما مُعْيِيا كلاهما. أجاز ذلك الكسائي وهشام ، ومنعه غيرهما (7).

5– نصب الاسم الصالح للخبرية على الحال إذا ذكر مع محل أو صفة (حرف خفض) وكلاهما صالح للخبرية إذا تكرر المحل أو الصفة واختلفا نحو: زيد في الدار جالس في صدرها ، فمذهب الفراء وجوب نصب جالس ، ومذهب غيره من الكوفيين جواز الرفع (1).

---

(7) السيوطي: الأشباه والنظائر 111/4.
(8) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 333/1.
(1) الأزهري: شرح التصريح 370/1.
(2) البغدادي: خزانة الأدب 527/1.
(3) ابن عقيل: المساعد 2/ 10–11.
(4) المصدر نفسه 10/2–11.
(5) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 171/2–172.
(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 336/2.
(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 358/2، السيوطي: الهمع 37/4.
(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 356/2–357.

وإذا اجتمع محل تام وناقص وابتدىء بالتام نحو: عبدالله في الدار بك واثقاً ، وإن في الدار زيد بك واثقاً ، جاز الرفع والنصب ، وذكر ابن سعدان أن هذا لا يجوز ، لأن (بك) في صلة واثق ، ومنع أن يقال: إن فيك زيداً راغب (2).

وإذا اجتمع محل تام وناقص بعد المبتدأ وتوسط بينهما اسم صالح للخبرية ، وقدم التام ، وكان مع الناقص ذكر يعود على التام نحو: زيد في الدار مُفتتن بها ، فالجمهور يختارون نصب الاسم المتوسط والفراء يوجب النصب (3) وإن كان بدل المحل الناقص مفعول للخبر ، فقدمت المتبدأ ثم المحل التام ثم المفعول نحو: زيد في الدار طعامك آكل ، وجب الرفع عند البصريين، وحكي عن الكسائي جواز النصب(4).

6- مجيء الحال من اسم الباري عز وجل: أجاز ذلك الكسائي ، ومنعه ثعلب وأصحابه (5).

7- مجيء الحال من المنادى نقل عن الفراء أنه منع وقوع الحال من المنادى وأجاز غيره (6).

التفسير (التمييز)

1- تقديم التفسير على عامله

أجمع النحاة على أنه لا يجوز تقديم التفسير على عامله في حالتين:

الأولى: إذا كان عامله غير متصرف ، فلا يجوز: ما رجلاً أحسن زيداً ، ولا رجلا أحسن بزيد. والثانية: إذا كان عامله متصرفاً ، وهو غير منقول ، فلا يجوز: كفى رجلاً بزيد (1).

(أ) وأما إن كان عامله متصرفاً وهو منقول ، فاختلف الكوفيون في جواز تقديمه على عامله ، على مذهبين:

1- جواز ذلك نحو: اشتعل شيباً الرأسُ ، ونفساً طبت ، نظراً لقوة عامله ، وقياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، ولورود ذلك عن العرب(2) ، كقول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

---

(2) المصدر نفسه 357/2.

(3) أبو حكيان: ارتشاف الضرب 357/2.

(4) المصدر نفسه 358/2.

(5) الفارقي: الإفصاح ص210.

(6) أبو حيان: تذكرة النحاة 664.

(1) ابن مالك: التسهيل ص115، أبو حيان: ارتشاف الضرب 385/2، السلسيلي: شفاء العليل 560/2، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص139.

(2) انظر هذه الشواهد في ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص478.

وقول الآخر :

أنفساً تطيب بنيـــل المنى وداعـي المنون ينادى جهـارا

وقول الاخر:

ضيّعت حزمي في إبعادي الأملا و ما أرعويت وشيباً راسيَ اشتعلا

واضطرب النحويون في نقل هذا المذهب. فنقل عن الكسائي تارة (3)، وتارة ثانية عن بعض الكوفيين (4) ، وتارة ثالثة عن الكوفيين (5).

2- مَنْعُ ذلك " نظراً إلى أنه في الأصل فاعل قد أوهن بزوال رفعه ، وإلحاقه لفظاً بالفضلات ، فلا يزاد وهنا بتقدمه على الفعل " (1) ، وقيل لأن أصله فاعل الفعل المذكور، والفعل لا يتقدم على فعله وردّ الرضي هذه الحجة فربّما " يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصل كمفعول ما لم يسم فاعله " (2).

واختلف النحويون أيضاً في نقل هذا المذهب ، فقد نقل مرة عن الفراء وأكثر الكوفيين (3) ، ومرة ثانية عن الفراء (4) ومرة ثالثة عن الكوفيين(5).

(ب) واما إذا انتصب التفسير بعد اسم شُبّه به الأول بغير لفظ (مثل) نحو: زيد القمر حُسناً ، وثوبك السّلَق خضرةً. فالفراء أجاز اختلال التركيب بتقديم التفسير على المشبه به نحو: زيد حسناً القمر ، وثوبك خضرةً السلق ، شرط أن يكون المشبه به خبراً، أما إذا جعل المشبه به في المثال مبتدأ فمنع الفراء تقديم التفسير على المشبه به. ومذهب غير الفراء منع المسألة مطلقاً (6).

---

(3) المصدر نفسه ص478، التسهيل ص115، ابن عقيل: المساعد 67/2، 76، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص139، والرضى: شرح الكافية 223/1، والسلسيلي: شفاء العليل 559/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 385/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 201/2-202، والسيوطي: الهمع 71/4، الفرائد الجديدة 458/1، الأزهري: شرح التصريح 400/1، والأهدل: الكواكب الدرية 37/2.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 120ص829، ابن يعيش: شرح المفصل 74/2.

(5) العكبري: التبيين مسألة رقم 65 ص394، السيوطي: الأشباه والنظائر 228/2

(1) السيوطي: الفرائد الجديدة ص458-459.

(2) الرضي شرح الكافية 223/1.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك 116/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 385/2، ابن عقيل: المساعد 66/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 200/2، السيوطي: الهمع 71/4.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 451/2، ابن منظور: لسان العرب 497/1.3، الرضي: هامش شرح الكافية 223/1.

(5) ابن السراج: الأصول في النحو 223/1-224.

(6) انظر في هذا الخلاف: أبو حيان: ارتشاف الضرب 386/20، ابن عقيل: المساعد 67/2، السلسيلي: شفاء العليل 560/2، السيوطي: الهمع 72/4.

(ج) وأما نحو: سفه زيد رأيه ونحوه ، فمذهب الكسائي جواز تقديم المنصوب على فعله لأنه يرى أن هذا المنصوب ليس تفسيراً ، وإنما نصب على نزع الخافض ، فالمعنى عنده: إلا من سفه عن نفسه [7] ومذهب الفراء منع ذلك ، والمنصوب عنده تفسير: يقول مفسراً قوله تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) [1]: "العرب توقع سفه على (نفسه) وهي معرفة. وكذلك قوله: (بطرت معيشتها) [2] وهي من المعرفة كالنكرة ، لأنه مفسر ، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، كقولك: ضفت به ذرعاً ، وقوله: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً)[3] فالفعل للذرع ، لأنك تقول: ضاق ذرعي به ، فلما جعلت الضيق مسنداً إليك فقلت: صقت جاء الذرع مفسراً ؛ لأن الضيق فيه.. ولذلك لا يجوز تقديمه فلا يقال: رأيه سفه زيد.. " [4].

والغريب أن ينسب أبو بكر بن السراج إلى الفراء أنّه كان يجيز ذلك كالكسائي يقول: " وكان شيخنا [5] رحمه الله لا يجيز ، وجع عبدالله رأسه في تقديم ولا تأخير ، لأن وجع لا يكون متعدية. وهي جائزة في قول الكسائي والفراء " [6].

وقد ردّ بعض المحدثين مذهب من أجاز تقديم التفسير على فعله ، وأخذ بقول المانعين وقال: " والحق أن الاستقراء يؤيد ما ذهب إليه الجمهور ، فلم يجد النحاة شاهداً نثرياً يخالف هذا القانون. أما قول الشاعر:

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب فلا تبنى عليه قاعدة لسببين: أولهما أنه شعر ، وللشعر ضرائره ، وقيوده ، وثانيهما أنه نادر في ظاهرته والقواعد تبنى على الكثير " [7].

وأرى أن ذلك ليس بنادر ولا ضرورة ، فقد صح ورود ذلك – كما أسلفت – في الكلام الفصح ، كما أنه من الفضلات ، والفضلات ليست من ذوات الرتب المحفوظة ، لذلك فغير ممتنع تقديم التفسير على عامله المتصرف ، ما دام المعنى واضحاً.

2- تعريف التفسير وتنكيره

---

(7) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 263/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 385/2، ابن منظور: لسان العرب 310/3.

(1) سورة البقرة الآية 130.

(2) سورة القصص الآية 58.

(3) سورة النساء الآية 4.

(4) الفراء: معاني القرآن 79/1، وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 263/1.

(5) هو المبرد .

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 230/2.

(7) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص151.

اختلف النقل عن الكوفيين في هذه المسألة. ففي حين نقل عن الكسائي (1) وثعلب(2) أن التفسير لا يكون إلا نكرة نقل عن الكوفيين تارة (3) وعن الفراء وحده تارة ثانية (4) وعن بعض الكوفيين (5) تارة ثالثة جواز مجيء التفسير معرفة كقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفسَ يا قيسُ بن عمرو

ورجعت إلى مصادر الكوفيين فوجدت الفراء (6) يجيز أن يكون التفسير معرفة.

3- وقوع بعض النكرات تفسيراً

كذلك اختلف النقل عن الكوفيين في جواز وقوع كلمة (مثل) تفسيرا. فبينما نقل بعضهم منع ذلك عن الفراء (7) نقله آخرون عن الكوفيين، فلا يقال: لي عشرون مثله، لكونها مبهمة، والمبهم لا يُبيّن به(8). وانفرد الفراء ومنع وقوع لفظة (غير) أيضاً تفسيراً، لكونها أشد إبهاماً من (مثل)(9).

4- نسق المقدار المختلط

ومن المسائل التي تتصل بالتفسير أن الفراء وحده منع نسق المقدار المختلط من جنسين ، فلا يقال: عندي رطل سمناً وعسلاً ، وإنما يقال: عندي رطل سمنا عسلاً ، إذا أردت أن عندك من هذين النوعين مقدار رطل ، وذلك لأن تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده ، بل هو مجموعهما ، وهو يشبه قولهم: هذا حلو حامض. وذهب غير الفراء إلى جواز ذلك ، لأن الواو تكون جامعة ، فتصّير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد (1) .

ويذكر أبو حيان أنك " إذا عطفت على التمييز فقلت: كم رجلاً رأيت ونساءه أو نساءهم ، فإن قلت وامرأته ، فأجازه الجمهور ومنعه الفراء.

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 194/2، الرضي: هامش شرح الكافية 223/1.

(2) القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص388.

(3) البطليوسي: الحلل في شرح أبيات الجمل ص24، ابن هشام: تخليص الشواهد ص175، أبو حيان: ارتشاف الضرب 384/2، ابن عقيل، المساعد 66/2، السيوطي: الهمع 72/4.

(4) أبو حيان: تحفةالآريب بما في القرآن من الغريب ص142.

(5) أبو حيان: البحر المحيط 199/1، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 44/3.

(6) الفراء: معاني القرآن 179/1، 188.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 377/2، االرضي: شرح الكافية275/1 0.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 381/2، ابن عقيل: المساعد56/2 0

(9) أبو حيان: ارتشاف الضرب 383/2، السيوطي: الهمع 63/4 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 383/2، السيوطي: الهمع /66 0.

ومما يتعلق بنظام الجملة في باب التفسير أن الكوفيين (2) أجازوا الفصل بين كم الخبرية وبين مفسرها المخفوض ، بجملة أو بشبه جملة ونسب الرضي هذا المذهب إلى الفراء وحده ، وأن غيره منع هذا الفصل ، وأوجب نصب مفسرها حملاً على كم الاستفهامية (3) .

الاستثناء

1- تقديم المستثنى مع أداته على عامله

أجمع النحويون (4) على أنه يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه كقول الكميت بن زيد:

وما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحق مذهب

إلا أن الكوفيين اختلفوا في جواز تقديم المستثنى مع أداته على عامله سواء أكان موجباً نحو: إلا زيداً قام القوم ، أم منفياً نحو: إلا زيداً ما أكل أحد طعامك ، واضطرب النقل عنهم في هذه المسألة.

1- فقيل أجازه الأحمر (علي بن الحسين ت 194هـ) صاحب الكسائي(1).

2- وقيل أجازه الكسائي وحده من الكوفيين (2).

3- وقيل الكوفيون (3)

4- وقيل بعض الكوفيين (4).

ومن أجاز المسألة احتج بالسماع وبالقياس أما السماع فكقول رؤبة بن العجاج:

وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها أنسي

وقول أبي زبيد لطائي:

خلا أنّ العتاق من المطايا حَسَيْن به فهن إليه شوسُ

---

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 41ص303، ابن عقيل: المساعد 2/112-113.

(3) الرضي: شرح الكافية 2/96-97.

(4) الأسنوي: الكوكب الدري ص373

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 1/305-306.

(2) ابن مالك: التسهيل ص102، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/307، ابن عقيل: المساعد 1/569، الأسنوي: الكوكب الدري ص373، والصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/148.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 36ص273، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/307، ابن عقيل: المساعد 1/569، الرضي شرح الكافية 1/28، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص228.

(4) العكبري: التبيين مسألة رقم 68ص406، ابن عقيل: المساعد 1/569 0

وقول الآخر:

خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما أَعُدّ عيالي شعبةً من عيالكا

وأما القياس فكما يصح تقديم المستثنى على المستثنى منه ، كذلك يصح تقديمه على عامله الفعل ، إذ تقديم المفعول على الفعل جائز صحيح (5).

ومَنْ منع المسألة ، وردها احتج بعدم سماع ذلك عن العرب ، وبأن أداة الاستثناء (إلا) في المعنى بمثابة (لا) العاطفة و (واو المعية) وتقديم المعطوف والمفعول معه ممتنع، فكذلك ما أشبههما (1). وينقل بعضهم أن الكسائي أجاز تقديم المستثنى على حرف الجحد مطلقاً نحو: إلا زيد ما أكل أحد طعامك ، وأن الفراء أجازه مع المرفوع فقط ، وأن هشاماً منعه إلا مع الدائم (2).

2- حذف أداة الاستثناء والمستثنى

وفي تركيب الاستثناء أجاز الكسائي والفراء من الكوفيين حذف أداة الاستثناء (إلا) مع المستثنى في قوله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله)(3) والتقدير: إلا قائلاً إلا أن يشاء الله (4).

وأجاز الكسائي حذف المستثنى منه ونصب المستثنى نحو: ما قام إلا زيداً(5). ونسب هذا أيضاً إلى الفراء (6) وإلى الكوفيين (7). والصحيح أن الفراء منع ذلك(8). والفراء يجيز ذلك فقط إذا كان المستثنى منه جملة والكلام قبل إلا تاماً كقوله تعالى: (يا موسى لا تخف إنى لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم) (9) يقول: "والوجه الآخر أن تجعل الاستثناء من الذين تركوا في الكلمة ، لأن المعنى: لا يخاف المرسلون إنما الخوف على غيرهم ، ثم استثنى فقال: إلا من ظلم، فإن هذا لا يخـاف"(10)

3- وقوع المستثنى جملة

أجاز ذلك الفراء وحمل عليه قراءة: (فشربوا منه إلا

---

(5) العكبري: التبيين مسألة رقم 68 ص406 0

(1) ابن عقيل: المساعد 569/1 0

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 308/2، السيوطي: الهمع 260/3- 0261

(3) سورة الكهف الآية 23، 024

(4) عبد الفتاح الخموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 836/1 0

(5) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 149/2، 155.

(6) أبو حيان: النكت الحسان ص105، الرضي: شرح الكافية 36/1-37.

(7) أبو حيان: تذكرة النحاة ص133.

(8) الفراء: معاني القرآن 167/1، 283-284، و111/3.

(9) سورة النمل الآية 11.

(10) الفراء: معاني القرآن 287/2، أبو حيان: البحر المحيط 57/7.

قليل) (1) ، فأجاز أن يكون (قليل) مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله أي ، إلا قليل منهم لم يشربوا ، فتكون الجملة استثناء منقطعاً محلها النصب (2).

4- دخول إلا على حاشا

ومما يتصل بتركيب الجملة ونظامها في باب الاستثناء اختلاف الكوفيين في دخول إلا على حاشا نحو: جاءني القوم إلا حاشا زيد ، فقد أجاز ذلك الكسائي لأن حاشا ضعفت عنده إذ كانت تقع في غير الاستثناء ، ونظير ذلك دخول أم على هل في قول عنترة:

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

ومنع ذلك جمهور النحويين ؛ لأنه لا يجوز الجمع بين أداتين بمعنى واحد ، وما حكاه الكسائي شاذ لا يقاس عليه (3).

التوابع

من الرتب المحفوظة في التركيب العربي عند أغلب النحويين أن يتقدم المنعوت على نعته ، وعلى ما يتعلق به ، وحرف النسق على المنسوق ، ويتأخر المنسوق بالنسق على المنسوق عليه والتوكيد علن المؤكد ، والبدل عن المبدل(4).

والنحويون الكوفيون لم يكونوا ملتزمين بذلك ، فقد نقل عنهم النحويون اختلافهم في أشياء حول ترتيب جملة التوابع ، وما يتصل بأركانها:

النعت

1- الفصل بين النعت ومنعوته

الكوفيون ، وإن اتفقوا علىأنه يجوز أن يتقدم معمول النعت على المنعوت نحو: هذا طعامك رجل يأكل (1) ، فقد اختلف الفراء وهشام في جواز الفصل بين النعت ومنعوته بالصفة (2) فمنع ذلك هشام مطلقاً ،

---

(1) سورة البقرة: الآية 249.

(2) ابن هشام: المغني ص558، الأسنوي: الكوكب الدري 39/2.

(3) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص455، أبو حيان: تذكرة النحاة ص584، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص142، وانظر: نهاد الموسى: النحو العربي بين النظرية والاستعمال مثل من باب الاستثناء ص91.

(4) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص207.

(1) انظر: ابن السراج: الأصول في النحو 225/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 600/2، البحر المحيط 281/3-282، ابن عقيل: المساعد 383/2، السيوطي: الهمع 170/5، عصام الدين الاسفراييني: شرح الفريد ص369.

(2) أي حرف الجر.

وفصل الفراء ، فإن كان حرف الخفض تاماً ، يتم به الكلام جاز ذلك ، وإن كان ناقصاً امتنع الفصل. جاء في مجالس ثعلب: " قام زيد في الدار الظريفُ ، قال: هشام لا يجيز أن يحول بين النعت والاسم بصلة (3) والفراء يقول في التام ، ولا يقول في الناقص ، أي إذا تم الكلام في الصفة أجازالنعت بعدُ ، وإذا لم يتم لم يجز " (4).

2- مطابقة النعت منعوته

يوافق النعت منعوته تعريفاً وتنكيراً وشرط الجمهور ألا يكون النعت أعرف من منعوته ، بل دونه أو مساوياً له ، وأجاز الفراء أن ينعت الأعم بالأخص نحو: مررت بالرجل أخيك (5) وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم محتجين بقوله تعالى: (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدده) (6) بجعل (الذي جمع) نعتاً لهمزة ، ومنع ذلك الجمهور ، وخرجوه على أنه بدل أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً (1). ونسب هذا المذهب للكوفيين (2) وهو ليس صحيحاً. فالفراء (3) وأبو بكر بن الأنباري (4) ممن أوجبا مطابقة النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيراً.

3- قطع النعت وإتباعه

إذا تعدد العامل وكان العاملان يرجعان إلى معنى واحد ، والعمل مختلف نحو: رأيت زيداً ومررت بعمرو الكريمين ، لأن المرور في معنى الرؤية تعين عند الجمهور القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وإلى النصب بإضمار فعل ، ولا يجوز الإتباع ، وأجاز الكسائي والفراء الإتباع ، إلا أن الكسائي يتبع الثاني لكونه أقرب والفراء يتبع الأول (5).

وإذا كان العامل واحداً واختلف عمله واتحدت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو: خاصم زيد عمراً أجاز الكسائي والفراء الإتباع إلا أن الكسائي يتبع الأول والفراء يتبع الأخير ، وتابعهما ابن سعدان ، إلا أنه يجيز

---

(3) كذا في المطبوع (من مجالس ثعلب) ولعلها (صفة) ؛ فالكوفيون يسمون حرف الجر صفة .

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص529.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 582/2، السيوطي: الهمع 172/5، الكنغراوي: الموفي ص55.

(6) سورة الهمزة الآية 1، 2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 580/2، ابن: عقيل المساعد 402/2، الرضي: شرح الكافية 310/1.

(2) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 158/1.

(3) الفراء: معاني القرآن 298/3.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص83.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 590/2، ابن عقيل: المساعد 415/2، السيوطي: الهمع 180/5، الأزهري: شرح التصريح 2/ 0115.

إتباع أيهما شئت (6) وحكى بعضهم الخلاف عن الفراء وابن سعدان وحدهما (7) وحكاه بعضهم الآخر عن هشام وثعلب ، وأن هشاماً يتبع الأول تغليباً لجانب الفاعل وثعلباً يسوى بين الرفع والنصب ويجيز إتباع أيهما شئت لتساويهما في المعنى ، لأن كلاً منهما مخاصِم
ومخاصَم فهو فاعل ومفعول (1).

ورد مذهب من يجيز إتباع أيهما شئت بأنه لا يجوز نحو: قاتل عمرو هنداً العاقلةُ بالرفع إجماعاً من البصريين والكوفيين ، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضم إلى غيره (2).

وحكى عن الكسائي وجوب القطع ومنع الإتباع نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان فيما عمله واتفق معناه ، واتحد جنس عاملة، واختلفا في اللفظ والمعنى ، وأما إن اتفقا في المعنى ، واختلفا في اللفظ نحو: ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ، فوجوب القطع ليس غير عند سيبويه والكسائي وابن السراج (3). وأما إذا تعدد العامل واتحد عمله ومعناه ولفظه أو جنسه فمذهب الكسائي وسيبويه والمبرد جواز الإتباع والقطع (4).

ومما يتصل بهذه المسألة اختلاف الكسائي والفراء في قطع الصفة قبل تمام الخبر نحو قوله تعالى: (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة) (5) ، بنصب (والمقيمين) على المدح فقد منعه الكسائي وأجازه الفراء (6). وقد أشار أبو حيان إلى هذا الخلاف بقوله: " ويجوز القطع قبل تمام الكلام نحو: إنّ زيداً العالم عاقل برفع العالم على القطع أو نصبه خلافاً لبعض الكوفيين فإنه لا يجيز ذلك " (7) وهذا (البعض) هو الكسائي كما جاء في (معاني القرآن) .

4- نعت المكني

---

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 591/2، ابن عقيل: المساعد 415/2، الأزهري: شرح التصريح 14/2

(7) السيوطي: الهمع 181/5-182 0

(1) الرضي: شرح الكافية 315/1 0

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 592/2، السيوطي: الهمع 182/5 0

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 591/2 0

(4) ابن عقيل: المساعد 414/2 0

(5) سورة النساء 162 0

(6) الفراء: معاني القرآن 107/1 0

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 594/2 0

يذكر الفراء أن الكسائي يجيز نعت المكني ، ثم يخالفه في ذلك ؛ لأن الاسم الظاهر لا يكون نعتاً للمكني عادة لشهرة المكني وتعريفه (1). ولم يبيّن الفراء إن كان شيخه قيد ذلك بكون المكني كناية غيبة ، وبكون النعت للمدح أو الذم أو الترحم ، كما يذكر عدد من النحويين(2). ولأن الكسائي والفراء كانا يسميان التوكيد أحياناً نعتاً استشكل الأمر على أبي جعفر النحاس فنسب إليهما معاً أنهما يجيزان نعت المكني. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (إنا كلّ فيها) (3): " رفعت (كل) بـ (فيها) ، ولم تجعله نعتاً لـ (إنا) ولو نصبته على ذلك وجعلت خبر (إنا) فيها. ومثله: (قل إنّ الأمر كله لله) (4) ترفع (كله لله) وتنصبها على هذا التفسير " (5) ويقول أبو جعفر النحاس في الآية نفسها: " وأجاز الفراء والكسائي إنا كلاً فيها بالنصب على النعت. قال أبو جعفر وهذا من عظيم الخطأ أن ينعت بالمضمر ، وأيضاً فإن كلا لا تنعت ولا ينعت بها " (6).

والذي يؤكد أن المقصود بالنعت في قول الفراء هو التوكيد ما ذكره مكي بن أبي طالب حينما قال في الآية نفسها "... وأجاز الكسائي والفراء نصب كل على النعت للمضمر المنصوب بإن ، ولا يجوز ذلك عند البصريين لأن المضمر لا ينعت ، ولأن كلاً نكرة في اللفظ والمضمر معرفة ، ووجه قولهما أنه تأكيد للمضمر والكوفيون يسمون التأكيد نعتا " (1) ويدل لذلك أيضاً ما ذكره أبو حيان نقلاً عن بعض النحويين حينما قال: " وقد ينعت المضمر ، ويسميه الكوفيون نعتاً ، ومعناه التوكيد كقولك: جئت أنا " (2).

5- نعت اسم الإشارة

نقل أبو حيان عن الكوفيين أن أسماء الاشارة لا تنعت ولا ينعت بها (3) غير أن الفراء (4) وثعلباً (5) وأبا بكر بن الأنباري (6) أجازوا نعت أسماء الإشارة شرط أن يكون تابعها معرفاً بالألف واللام.

---

(1) الفراء: معاني القرآن 471/1. وانظر أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص24، إيضاح الوقف والابتداء 808/2، 89 أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 260/2-261 .

(2) ابن مالك: التسهيل ص170، ابن هشام: المغني ص593، ابن عقيل: المساعد 420/2، السيوطي: الهمع 176/5-177 0

(3) سورة غافر 48 0

(4) سورة آل عمران 54 0

(5) الفراء: معاني القرآن 10/3، وانظر 243/1، و75/2 0

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 36/4، وانظر 1/ 073

(1) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 637/2 0

(2) أبو حيان: تذكرة النحاة ص322، وانظر: ابن هشام: مغني اللبيب ص257، ابن عقيل: المساعد 388/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 586/2، 597 0

(4) الفراء: معاني القرآن 12/1 0

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص44 0

النسق

1- الفصل بين حرف النسق والمنسوق

يرى جمهور النحويين أنه لا يصح الفصل بالخافض والمخفوض بين حرف النسق، وما نسق إلا بإعادة حرف الخفض ، فلا يصح أن تقول: مررت بعبدالله اليوم وأمسِ زيد ، حتى تقول: وأمس بزيد (7).

وينقل بعضهم عن الفراء أنه يحيز ذلك ، وأنه حمل على ذلك قوله تعالى: (وبشرناها بإسحق ومن وراء إسحق يعقوب) (8) يقول أبو حيان: " وأجاز ذلك الفراء في قوله تعالى: (ومن وراء إسحق يعقوب) فقال: ينوي به الخفض فيكون معطوفاً على (بإسحق) وقد فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو (من وراء إسحق) والعطف بالواو " (1).

ولم أجد في (معاني القرآن) للفراء ما يؤيد ذهابه إلى هذا المذهب ، ولا ما نقل عنه. لقد فسّر الآية في موضعين في (المعاني) ، ورأى أن الوجه في (يعقوب) الرفع، وأنه من نصب نوى به النصب ، وأنه لا يجوز الخفض إلا بإعادة الخافض يقول: " والوجه رفع يعقوب. ومن نصب نوى به النصب ، ولم يجز الخفض إلا بإعادة الخافض: ومن وراء اسحق بيعقوب " (2) بل إنه بين رأيه صراحة ومنع الفصل بالخافض والمخفوض بين حرف النسق ومانسق يقول: " ولا يجوز مررت بزيدٍ وعمرو وفي الدار محمد ، حتى تقول: بمحمدٍ ، وكذلك: أمرت لأخيك بالعبيد ولأبيك بالورِق. ولا يجوز لأبيك الورِق.. " (3).

وقد أشار بعضهم إلى مذهب الفراء هذا ، وذكر أنّ الكسائي هو الذي يجيز أن يكون (يعقوب) في الآية في موضع خفض عطفاً على (بإسحق) لا الفراء (4). ونقل الشيخ يسن عن الكسائي والفراء منع الفصل بالظرف أو غيره بين الناسق والمنسوق في السعة(5).

2- تقديم المنسوق على المنسوق عليه

---

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 486/1 0

(7) ابن السراج: الأصول في النحو 226/2 0

(8) سورة هود الآية 71 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 666/2، وانظر: ابن عقيل: المساعد 478/2 0

(2) الفراء: معاني القرآن 197/1. وانظر 22/2 0

(3) المصدر نفسه 197/1 0

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 293/2، مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 370/1 0

(5) الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 136/2 0

أجاز الكوفيون أن يتقدم المنسوق على المنسوق عليه في سَعَة الكلام وذكر النحويون لذلك شروطاً خمسة (6) ، اختلف الكوفيون في وجوب تطبيق بعضها ، والأخذ به ، على النحو الآتي:

أ– أن يكون حرف النسق الواو كقوله:

أيا نخلة من ذات عرقٍ عليك ورحمة الله السلام

وأجاز هشام وثعلب ذلك مع حروف: الفاء ، وأو ، وثم ، ولا (1) ، كقوله:

أأطلال دار باليفاع فَحُمّت سألتَ فلما استجمعت ثم صمت أي: سألتَ فحمّت،

وقوله:

فلست بنازل إلا ألمّتْ برجلي أو خيالتها الكذوب أي: الكذوب أو خيالتها .

ب– أن يكون الفعل لا يستغني بفاعل واحد نحو: اختصم زيد وعمرو. فمنع هشام التقديم ، فلا يجوز أن تقول: اختصم وزيد عمرو ، وأجاز ذلك ثعلب ، وإن لم يستغن العامل بواحد (2).

3– عطف الظاهر على مكني الرفع المتصل

ينسب عدد من النحويين إلى الكوفيين جواز عطف الظاهر على مكني الرفع المتصل من دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التأكيد في سعة الكلام نحو قوله:

فلما لحقنا والجيادُ عشية دَعَوْا يا لبكر وانتمينا لعامر (3)

ونسبه أبو جعفر النحاس إلى الفراء وحده فقال: " ويقبح عند البصريين أنْ يُعطف على المضمر المرفوع إذا لم تؤكده ، لأنه كأحد حروف الفعل ، إلا أنه جائز عندهم في الشعر، وهو عند الفراء جائز في كل موضع " (4) .

وحاول بعض المحدثين (1) إخراج الفراء من الكوفيين الذين جوزوا المسألة باقتباس نصّ من (معاني القرآن) بُتر أوله للوصول إلى ذلك. يقول أحدهم: " وجاء في معاني القرآن أن المردود على الاسم المرفوع إذا

---

(6) راجع هذه الشروط في: أبو حيان: ارتشاف الضرب 662/2، وابن عقيل: المساعد 475/2، السيوطي: الهمع 275/5–276 0

(1) ابن عقيل: المساعد 476/2، وانظر: السيوطي: الهمع 276/5وفيه: وقيل، من دون نسبته إلى هشام أو ثعلب 0

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 662/2، ابن عقيل: المساعد 476/2، السيوطي: الهمع 5: 276

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 66ص474، أبو حيان: ارتشاف الضرب 658/2، النكت الحسان ص131، البحر المحيط 156/1، و 158/8، ابن هشام: شرح شذور الذهب ص448، الرضي: شرح الكافية 304/1، 319.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 15/2وانظر 266/2.

(1) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص57، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص167 0

أضمر يكره ، لأن المرفوع خفي في الفعل ، وليس كالمنصوب ، لأن المنصوب يظهر. وهذا يعني أنه ليس مع سائر الكوفيين الذين جوزوا أن يعطف على الضمير المستتر للرفع اسم ظاهر كقولك: قمت وزيد " (2).

وقد تكلم الفراء على هذه الظاهرة في أكثر من موضع في (معاني القرآن) وأكد على جوازها (3) ولكنه عاد فناقض ومنع المسألة (4). وممن منع المسألة أيضاً من الكوفيين اللغويين أبو عمرو الشيباني (6). وقد نقل الفراء عن الكسائي جواز المسألة (7) ، لكن ثعلباً قال في (مجالسه): " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده " (8).

4- عطف الظاهر على المكنى الخفوض

نسب عدد من النحويين إلى الكوفيين جواز عطف الظاهر على المكني المخفوض المتصل من دون إعادة الخافض في السعة(9) وذكر الزجاجي (10) وأبو

حيان (1) أن الكوفيين قبحوه ، وأجازوه مع قبحه ولكن أبا جعفر النحاس قال: "وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح ولم يزيدوا على هذا ، ولم يذكروا علة قبحه فميا علمته " (2).

ونسب بعضهم جوازه للفراء وحده (3) ونسبه آخرون للكسائي (4). وذكر أبو حيان أن الفراء يجيز المسألة إذا أكد المكني المخفوض نحو: مررت به نفسه وزيد وهو مذهب الجرمي والزيادي (5) ولكن أبا زرعة ينفي الخلاف في المسألة بين البصريين والكوفيين من جانب ، وبين الكوفيين أنفسهم من جانب آخر يقول: "

---

(2) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع ص57 0

(3) الفراء: معاني القرآن 304/1، 95/3 0

(4) المصدر نفسه 178/3 0

(6) أبو حيان: تذكرة النحاة ص305 0

(7) الفراء: معاني القرآن 312/1. وانظر أبو حيان: البحر المحيط 531/3 0

(8) ثعلب: مجالس ثعلب ص324 0

(9) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 65 ص463، الرضي: شرح الكافية 197/1، 320، العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن 165/1، 196، أبو حيان: ارتشاف الضرب 658/2، ابن ابي الربيع الأشبيلي: البسيط في شرح الجمل 345/1 0

(10) الزجاجي: مجالس العلماء ص246 0

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص150 0

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 431/1 0

(3) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 209/1، 411-412، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص212، السيوطي: الفرائد الجديدة 760/2 0

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 488/2، ابن عقيل: المساعد 542/1 0

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 658/2 0

قرأ حمزة (والأرحامِ) (6) خفضاً... قال أهل النحو يبطل الخفض من وجهين: أحدهما.. والثاني: ما ذكره الزجاج قال: أما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض ، يستقبح النحويون: مررت به وزيد ، ومررت بك وزيد ، إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا: بك وبزيد" (7).

وهذا ما أكده بعض المحدثين حينما قال: " وهذه من المسائل التي لا تعد مسألة خلافية بين المذهبين" (8) غير أن بعضهم آثر إخراج الفراء وحده فقال: " ويخيل إليّ أن الفراء يميل لرأي البصريين " (9) وعدت إلى المصادر الكوفية فوجدت " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده " (1). ووجدت ثعلباً ينص صراحة على جوازه يقول: " ما لي وزيدٍ وزيداً ولا رفع " (2) وحذا حذوه أبو بكر ابن الأنباري يقول: " وكذلك من قرأها (والأرحامِ) خفضها على النسق على الهاء ، كأنه قال: به والأرحامِ كما تقول: اسألك بالله والرحم " (3).

وأما الفراء فقد بحث المسألة في أكثر من موضع من (معاني القرآن) في بعضها استقبح ذلك وأجازه في ضرورة الشعر (4) وفي بعضها الآخر نصّ أحياناً على ضعف القاعدة كأن يقول: " وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه. وقد قال الشاعر:

نُعلّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعبِ غوط نفانف" (5) وأحيانا أخرى سكت ، مما يوحي بإجازة المسألة في سعة الكلام ، قال معلقاً على قوله تعالى: (قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى...) (6) " معناه: قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى ، فموضع (ما) رفع كأنه قال: يفتيكم فيهن ما يتلى عليكم ، وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن"(7).

5- العطف على معمولي عاملين

---

(6) سورة النساء الآية 1 0

(7) أبو زرعة: حجة القراءات ص188-189 0

(8) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص257-258 0

(9) خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص103 0

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص324 0

(2) المصدر نفسه ص162 0

(3) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء: 592/2 0

(4) الفراء: معاني القرآن 252/1 0

(5) المصدر نفسه 86/2-87 0

(6) سورة النساء الآية 127 0

(7) الفراء: معاني القرآن 290/1 0

ويعني النحويون بذلك أن يتقدم مرفوع ومنصوب ، أو مرفوع ومخفوض ، أو منصوب ومخفوض ثم يعطف عليهما من دون إعادة العامل ، بمعنى أن حرف النسق ينوب مناب عاملين ،كقولك: كان آكلاً طعاماً زيد وتمراً عمرو، وإن في الدار زيداً والحجرة عمراً ، وما شاكل ذلك. فقد جعلوا نصب (تمراً) بالعطف على (طعاماً) والعامل فيه آكلاً، ورفع عمرو عطفاً على زيد اسم كان ، وجعلوا خفض (الحجرة) عطفاً على الدار والعامل فيه (في) ، ونصب عمراً عطفا على (زيداً) اسم إنّ.

وقد اختلف الكوفيون في جواز المسألة كما في المثال الثاني ، أي إن كان أحد العاملين خافضا وتقدم المخفوض المعطوف ، واختلف النقل عنهم. فقد نسب جوازها إلى الكوفيين (1) وإلى الكسائي والفراء (2) وإلى الفراء وحده (3) وإلى بعض الكوفيين(4) ومنعها هشام بن معاوية (5) .

6- وفي النسق بالواو اختلف الفراء مع الكسائي وأصحابه في جواز نحو: اختصم زيد مع عمرو ، فأجازه الكسائي وأصحابه على اعتبار أن مع نابت مناب الواو ، ومنعه الفراء ؛ لأنه لا يصح الاستغناء عن الواو في عطف ما لا يستغنى (6).

واختلف الكسائي والفراء أيضاً في جواز مشاركة الفاء وثم وأو (الواوَ) بعطف ما لا يستغنى نحو: اختصم زيد فعمرو ، أو ثم عمرو ، أو عمرو ، فأجاز ذلك الكسائي ومنعه الفراء إلا بالواو لأنه لا يصح مشاركة ثم والفاء وأو الواوَ بعطف ما لا يستغني ، فذلك حكم خاص بها (7).

7- وفي العطف بـ ثم اختلف الكوفيون هل يعطف بها مفرد على مفرد إذا اتصلت بها تاء التأنيث فالجمهور منعوا ذلك ؛ لاختصاصها حينئذٍ بعطف قصة على قصة ، وهو ما يوحي به تمثيل الفراء " قمت ثمت فعلت " (1) وأجازه أبو بكر بن الأنباري محتجاً بقول رؤبة:

فإن يكن سوائق الحمام ساقتهم للبلد الشآم

فبالسلام ثمت السلام

---

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 173/1 0

(2) ابن هشام: المغنى ص632، أبو حيان: ارتشاف الضرب 159/2، ابن عقيل: المساعد 471/2، السيوطي: الهمع 270/5 0

(3) نور الدين الجامي: الفوائد الضيائية 54/2 0

(4) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 659/2 0

(5) ابن هشام: المغنى ص632، أبو حيان: ارتشاف الضرب 659/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 123/3 0

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 634/2 0

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 634/2، ابن عقيل: المساعد 445/2، السيوطي: همع الهوامع 225/5.

(1) الفراء: معاني القرآن، 236/2وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 645/2 0

وقد صحح البغدادي مذهب أبي بكر بن الأنباري.

واختلف الكسائي والفراء مع الجمهور في جواز أن يعطف بها الجمل التي لا محل لها من الإعراب فأجازا ذلك ومنعه الجمهور ، وحينئذٍ جوزوا الابتداء بها (2) .

8- وفي النسق بـ لا اختلف الكوفيون في المسائل الآتية

1- اتفق النحويون على أنه إذا نسق بلا أن تسبق بأمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً ، أو إثبات نحو: جاء زيد لا عمرو ، ولكنهم اختلفوا إذا سبقها نداء نحو: يا زيد لا عمرو، فأجازه جمهور النحويين، ومنعه ابن سعدان وحجته أن هذا ليس في كلام العرب شاهد على استعماله (3).

2- النسق بها بعد النفي: أجازه الكسائي والفراء ومنعه غيرهما وحملا على ذلك قوله تعالى: (لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها) (4) ، فجعلا (لا تضار) منسوقاً على (لا تكلف) 3.

3- النسق بها على اسم لعل نحو: لعل عمراً لا زيداً قائم ، فأجازه الفراء ومنعه غيره قياساً علىجواز ذلك في اسم إنّ نحو: إن زيداً لا عمراً منطلق (1).

4- النسق بلا على اسم مخفوض بالباء نحو: مررت بزيد لا عمرو. فأجازه الفراء ومنعه غيره إلا بتكرير حرف الخفض(2).

5- ومما يتعلق بالنسق بـ (لا) أن هشاماً أجاز نحو: ضربت بكراً لا ضربت عمراً ، إذا أردت معنى لم تضرب عمراً ، ولم يكن دعاء. وهذا لا يجوز عند البصريين إلا على الدعاء (3).

التوكيد

1- أجاز الكسائي والفراء أن يفصل بين الموكدّ والمؤكد (أجمعين) بـ (إماّ) (4) ونسب ذلك أيضاً إلى الفراء وحده (5).

---

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 246/2.

(3) ابن هشام: المغني ص318، أبو حيان: النكت الحسان ص119، المرادي: الجنالداني ص294، السيوطي: الهمع 561/5

(4) سورة البقرة الآية 233 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 645/2، السيوطي: الهمع 261/5 0

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص446وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 645/2، ابن عقيل: المساعد 467/2 0

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 645/2 0

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 662/2، ابن عقيل: المساعد 476/2، السيوطي: الهمع 170/5 0

(5) ابن مالك: التسهيل ص165، السلسيلي: شفاء العليل 739/2، الأهدل: الكواكب الدرية 121/2 0

2- وفي ظاهرة الحذف في التوكيد أجاز ثعلب وحده من الكوفيين حذف المؤكد وإقامة المؤكد مقامه نحو: الذي ضربت نفسه زيد ، أي ضربته. ومنع ذلك الجمهور ، لأن التوكيد مناف للحذف (6) وأجاز الفراء حذف مكني المتبوع المتصل بألفاظ التوكيد المعنوي استغناء بنية الإضافة نحو: جاء الطلاب جميعاً ، على أن المعنى جميعهم. ومنع ذلك الجمهور فأوجبوا اتصال المكنى بألفاظ التوكيد المعنوي ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه. (7)

3- ويذكر جماعة من النحويين اتفاق البصريين والكوفيين على منع توكيد النكرة غير المحدودة ، فلا يقال: انتظرتك حيناً كله ، إلا أنه نقل عن بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة مطلقاً (1) ، مما يقدح في دعوى الاتفاق مع البصريين

4- وأجاز بعض الكوفيين توكيد المضاف إضافة غير محضة نحو: أعجبني يوم قام زيدُ كله ، بجعل (كله) توكيداً لـ يوم ، ومنع ذلك جمهور النحويين (2)

5- واختلف الكوفيون في جواز تركيب: اختصم الزيدان كلاهما. فأجازه الجمهور ومنعه الفراء (3) وهشام من الكوفيين ، لعدم الفائدة ، وامتناع ان يكون الأصل: اختصم زيد ، ولعدم سماعه (4).

6- توكيد المنسوق عليه: ومنع هشام توكيد المنسوق عليه ، فلا يقال: ضرب زيد زيد وعمرو ، ولعله نظر إلى أن النسق عليه دلالة على رفع توهم الغلط فيه. ورد الرضي ذلك فقال: " والأولى الجواز نحو: ضرب زيد زيد وعمرو ؛ لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب أو ربما غلطت في ذكر زيد ، وأردت: ضرب بكر ، وعطفت بناء على أنّ المذكور بكر " (5)

البدل

نقل عدد من النحويين عن الكوفيين أنهم لا يجيزون إبدال النكرة من المعرفة إلا أن توصف (6) ، ونقل آخرون اشتراطهم إلى جانب الشرط الأول: أو اتحاد البدل والمبدل منه (1).

---

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 613/2، ابن عقيل: المساعد 392/2، السيوطي: الهمع 205/5، الأهدل: الكواكب الدرية 120/2-121.

(7) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 75/3.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 612/2، ابن عقيل: المساعد 392/2، الأزهري: شرح التصريح 124/2.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 15/2.

(3) انظر: الفراء: معاني القرآن 143/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 608/2-609، ابن عقيل: المساعد368/2، الأزهري: شرح التصريح 123/2.

(5) الرضي: شرح الكافية 336/1.

(6) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 286/1، السيوطي: الهمع 218/5.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 620/2، ابن عقيل: المساعد 428/2، البغدادي: خزانةالأدب 366/2.

وهذا النقل مخالف لكلام الكسائي (2) والفراء (3) في توجيه قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) (4) فالكسائي قال هو مخفوض على التكرير وهو معنى قول الفراء: فخفضه على نية عن مضمرة.

ونقل آخرون عن الكوفيين أيضاً أنهم لا يبدلون المعرفة من النكرة إلا بالشرط المذكور (5) وهذا النقل أيضاً مخالف لكلام الفراء في تفسير قوله تعالى: (إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب)(6): "... عن مسروق أنه قرأ (بزينة الكواكب) يخفض (الكواكب) بالتكرير ، فيرد معرفة على نكرة كما قال: (لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة)(7) فرد نكرة على معرفة " (8).

عطف البيان

وفي عطف البيان نقل جماعة من النحويين أنّ حكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت ، فتتبع النكرة النكرة ، والمعرفة المعرفة (9) ، ونقله آخرون عن بعض الكوفيين ، وبعضهم عن الفراء وحده (10) وذكر السلسيلي عن الفراء وغيره من الكوفيين جواز تخالفها تعريفاً وتنكيراً(1) وهذا النقل مخالف للنقل السابق الذكر.

1- الفصل الخفض بين حرف الخفض ومخفوضه

أجاز الكسائي الفصل بين حرف الخفض والمخفوض بالقسم ، فقد حكى: اشتريته بوالله درهم (2) وأجاز ذلك أيضاً بالفعل ، حكى: أخذته بأدىّ ألف درهم، وذكر ابن يعيش أنه أفحش مما سبق(3) .

وأجاز علي بن المبارك الأحمر أن يفصل بين (ربّ) ومخفوضها بالقسم نحو: ربّ والله رجلٍ صالحٍ صحبته (4) ونسب ذلك ابن عصفور إلى خلف الأحمر البصري(5) ، وهو وهم منه كما يقول أبو حيان (6) .

---

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 307/1، العكبري: التبيان في إعراب القرآن 174/1.

(3) الفراء: معاني القرآن 141/1، وانظر: العكبري: التبيان في إعراب القرآن 174/1

(4) سورة البقرة الآية: 217

(5) ابن عقيل: المساعد 429/2، البغدادي: خزانة الأدب 366/2 0

(6) سورة الصافات الآية 6 0

(7) سورة العلق الآية 15، 16 0

(8) الفراء: معاني القرآن 382/2 0

(9) ابن هشام: أوضح المسالك 33/4، شرح عمدة الحافظ ص595، أبو حيان: البحر المحيط 9/3، 413.

(10) ابن عقيل: المساعد 424/2 0

(1) السلسيلي: شفاء العليل 624/2 0

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 474/2، ابن عقيل: المساعد 301/2، السلسيلي: شفاء العليل 682/2.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 23/3

ومنع هذا الفصل ابن عصفور؛ " لأن حرف الجر قد يتنزل من المجرور منزله الحرف من الكلمة "(7) ، ولم يستبعده أبو حيان " إلا أن الاحتياط ألاّ يُقدم عليه إلا بسماع"(8) .

2- حذف حرف الخفض

يُحذف كثير من حروف الخفض قبل (أنْ) و (أنّ) من غير أن تتأثر حركة بنائهما الأخيرة ، لأن إعرابهما لا يتبين. وقد جعل النحويون هذه الظاهرة قياساً فصيحاً، لكثرة استعمال حرف الخفض معهما (1) ، غير أنهم اشترطوا لهذا الحذف عدم اللبس ، وتعيّن الجار (2) ، لئلا تتدافع المعاني ، وتتشابك تعديات الأفعال.

ويحذف حرف الخفض أيضاً مع غير (أنْ) و (أنّ) في بعض التراكيب الفصيحة، وقد جعل معظم النحويين الكوفيين هذه الظاهرة سماعاً لا يصح القياس عليها ، إذ جاءت في نصوص فصيحة محدودة وليست بمطلقة ، وجعلها بعضهم قياسية فأجاز: مررت زيداً (3) .

وقد اختلف الكوفيون في آثار هذا الحذف ، وتباينت وجهات نظرهم في حركة الاسم وعامله ، وموضعه الإعرابي بعد الحذف ولا سيما إذا كان الحذف مع أنْ وأنّ.

فذهب الكسائي إلى إعمال حرف الخفض مع الحذف ، فيكون موضع المصدر المؤول خفضاً .

وذهب الفراء إلى أنّ المصدر المؤول نصب بالفعل الذي قبله على نزع الخافض يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (فلا جناح عليهما أن يتراجعا)(4): " يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا ، (أن) في موضع نصب إذا نزعت الصفة ، كأنك قلت: فلا جناح عليهما أن يراجعها. قال: وكان الكسائي يقول: موضعه خفض. قال الفراء: ولا أعرف ذلك"(5).

---

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 456/2-457، تذكرة النحاة ص6، وابن عقيل: المساعد 301/2، السيوطي: الهمع 227/4 0

(5) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 506/1 0

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 457/2، تذكرة النحاة ص6 0

(7) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي: 506/1 0

(8) السيوطي: الهمع 227/4 0

(1) انظر: عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 1139/2 وما بعدها.

(2) الرضي: شرح الكافية 273/2، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص97.

(3) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورت ص346، أبو حيان: تذكرة النحاة ص582.

(4) سورة البقرة الآية 229 0

(5) الفراء: معاني القرآن 148/1 0

ويقول في موضع آخر مفسراً قوله تعالى: (وقلوبهم وجلة أنهم) (6): " وجلة من أنهم. فإذا ألفيت (من) نصبت. وكل شيء في القرآن حذفت منه خافضاً فإن الكسائي كان يقول: هو خفض على حاله. وقد فسرنا أنه نصب إذا فقد الخافض"(1).

واستدل الكسائي لمذهبه بظهور الخفض في المعطوف عليه ، كما في قول الفرزدق:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً إلىّ ولا دينٍ بها أنا طالبه

إذ عطف (دين) على محل المصدر المؤول ، وهو الخفض بالحرف المحذوف. وقاسه على وجود نظائر له نحو قول العرب: اللهِ لأفعلن ، ونحو قول رؤبة: خيرٍ لمن قال له:

كيف أصبحت (2). ونحو قول الشاعر:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأكف الأصابع (3)

وقد ردّ بعض النحويين مذهب الكسائي لأن حرف الجر لا يعمل مضمراً ، ولهذا حكم بشذوذ: اللهِ لأفعلن وما شاكلها (4) ، في حين قواه بعضهم الآخر ، " لأن حروف الجر تحذف من أن وأنّ مخففة ومشددة ، لأنهما وما بعدهما بمنزلة اسم واحد ، وقد طال فحسن الحذف ، كما يحسن حذف الضمير العائد إلى (الذي) فحرف الجر ، وإنْ لم يذكر ، فكأنه موجود في الحكم كما أن الضمير وإن حذف فهو كالمثبت في التقدير " (1) .

---

(6) سورة المؤمنون الآية 60 0

(1) الفراء: معاني القرآن 238/2، وانظر خلافهما في: 296/1، و173/2، 238، أبو بكر بن الأنباري: الزاهر: 298/1، شرح القصائد السبع الطوال ص398، 404، 448، 479، إيضاح الوقف والابتداء 818/2، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 29/3، أبو حيان: البحر المحيط 112/1، 272، و198/2 ابن عقيل: المساعد 429/1، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص97، السيوطي: الهمع 12/5، الكنغراوي: الموفي ص144. وانظر رأي الكسائي وحده في: مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 295/1، مشكل إعراب القرآن130/1، الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 769/2، ابن هشام: تخليص الشواهد ص511، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 457/1، و152/2، السيوطي: الفرائد الجديدة 649/2، السلسيلي: شفاء العليل 434/1، الرضي: شرح الكافية 273/2، وانظر رأي الفراء وحده في معاني القرآن 58/1، 59، 178، 261، 272، 405و314/2، 322، و187/3، أبو حيان: البحر المحيط 178/1 0

(2) الفراء: معاني القرآن 413/2، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 57 ص493–394 0

(3) وانظر: الرضي: شرح الكافية 273/2 0

(4) المصدر نفسه 273/2 0

(1) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 760/2 0

وأما مذهب الفراء فهو الأقيس عند الأشموني (2) ، وهو الأصح عند ابن عقيل ، " لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير ، والحمل عليه أولى"(3)، وما اشتهر على أنه مذهب الكسائي وحده نسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين(4) على عادته في تعميم النسبة، وخلط لآراء بعضها ببعض. كما أن مكي بن أبي طالب القيسي جعل مذهب الفراء مذهباً للكوفيين سوى الكسائي (5) وقد وجدت ذلك عند أبي بكر بن الأنباري منهم(6).

هذا هو بيان موقف الكوفيين من حذف حرف الخفض قبل أنْ وأنّ ، وآثار هذا الحذف.

وأما إلقاء حروف الخفض في غير باب (أنْ) و (أنّ) فتلك مسألة بحاجة إلى مزيد تمحيص وتحرير.

فإن ألقيت ونصب الاسم فنصبه عند الكوفيين بوقوع الفعل السابق بعد طرح الخافض، يقول الفراء مفسراً قوله تعالى: (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (7): " جاء التفسير: اختار منهم سبعين رجلاً. وإنما استجيز وقوع الفعل عليهم ، إذ طرحت (من)"(1)) ولا يقتصر على نصب الاسم إذا ما حذف حرف الخفض فقط ، بل يشمل الأسماء المخفوضة بالإضافة. فالفراء يجعل سقوط (بين) علة لنصب المخفوض بها يقول: " وأما الوجه الثالث ، وهو أحبها إليّ، فأن تجعل المعنى على: إن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة إلى ما فوقها. والعرب إذا ألقت (بين) من كلام تصلح (إلى) في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ (بين) والآخر بـ (إلى) فيقولون: مطرنا ما زبالة فالثعلبية... " (2) وقد جعل أبو حيان هذا مذهباً لبعض الكوفيين (3).

---

(2) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 92/2 0

(3) ابن عقيل: المساعد 429/1 0

(4) أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 97/1، 165.

(5) مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 295/1.

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 523/1، شرح القصائد السبع الطوال ص193، 420.

(7) سورة الأعراف الآية 155 .

(1) الفراء: معاني القرآن 395/1، وانظر198/1، 228، 295، و383/2، ثعلب: مجالس ثعلب ص439، 550، 588، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص304. وانظر: الأزهري: تهذيب اللغة 547/7، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 312/2، 327، 390، أبو حيان: تذكرة النحاة ص582.

(2) الفراء: معاني القرآن 22/1. وانظر: ثعلب: مجالس ثعلب ص124، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 203/1 أبو حيان: البحر المحيط 122/1–123 0

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 258/12 0

وإن ألقيت حروف الخفض وبقي الاسم مخفوضاً فذلك جائز في مواضع منها:

1- القسم سواء أكان القسم بلفظ الله أو غيره من سائر ألفاظ القسم نحو: المصحفِ لأفعلنّ (4) يقول الفراء: " والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلن ، فيقول المجيب: اللهِ لأفعلن ، لأن المعنى مستعمل ، والمتسعمل يجوز فيه الحذف " (5).

2- الاسم الواقع جواباً لكلام تضمن الحرف المحذوف نحو: زيدٍ ، في جواب من قال: بمن مررت ؟ وقد أجاز هذا جمهور النحويين وقاسوه سوى الفراء " لأن إضمار الخفض غير جائز ، ألا ترى أنك تقول: من ضربت ؟ فتقول: زيداً ، ومن أتاك ؟ فتقول: زيدٌ. فيضمر الرافع والناصب. ولو قال: بمن مررت ؟ لم تقل: زيدٍ ، لأن الخافض مع ما خفض بمنزلة الحرف الواحد " (1) وقد ردّ ابن مالك قول الفراء وصحح مذهب الجمهور (2).

غير أن الفراء ناقض نفسه في موضع آخر ، وأجاز ما منعه من قبل قال: "... كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم كيف أصبحت ؟ قال: خير عافاك الله ، فخفض ، يريد: بخيرٍ " (3) فكثرة استخدام حرف الخفض علة لإسقاطه وبقاء عمله، كما أنه أجاز حذف حرف الخفض وبقاء عمله إذا كان الاسم معطوفاً على اسم مجرور بها من دون أن يفصل بينهما بفاصل نحو: مررت بزيد لا بعمرو مخالفاً بذلك الكسائي الذي " لا يجيزه إلا مع الباء " (4).

ومما له صلة بحذف حرف الخفض مضمراً أن بعض النحويين جعل مذهب الكسائي مخالفاً مذهب الفراء في توجيه قوله تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) (5) فأبو جعفر النحاس ذكر أن (قتالٍ فيه) عند الكسائي مخفوض على التكرير (البدل) أي: عن قتال فيه ، وعند الفراء مخفوض على نية (عن) مضمرة (6) وقد أوقع هذا بعض الباحثين المحدثين في الوهم حينما ظن أن الفراء هنا ناقض نفسه حينما منع إضمار حرف

---

(4) الرضي: شرح الكافية 333/2-335 0

(5) الفراء: معاني القرآن 413/2، وانظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 57ص393، البيان في غريب إعراب القرآن 165/1، أبو حيان: البحر المحيط 323/7، السيوطي: الهمع 233/4.

(1) الفراء: معاني القرآن 196/1. وانظر: ابن مالك: التسهيل ص149، أبو حيان: ارتشاف الضرب 472/2، السلسيلي: شفاء العليل 681/2، السيوطي: الهمع 225/4 0

(2) ابن عقيل: المساعد 299/2 0

(3) الفراء: معاني القرآن 169/1. وانظر: 413/2 0

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص446. وانظر: الفراء: معاني القرآن 196/1-197 0

(5) سورة البقرة الآية 217 0

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 307/1. وانظر: الفراء: معاني القرآن 141/1.

الخفض ، وإبقاء عمله في نحو قولك: زيد لمن قال لك: بمن مررت ؟ (7) كما وهم أبو الحسن على من فضّال المجاشعي (ت 479هـ) حينما جعل مذهب الكسائي مذهب الفراء، ومذهب الفراء مذهب الكسائي (8).

وأما أبو حيان فقال: " ولا يجعل هذا خلافاً كما يجعله بعضهم ؛ لأن قول البصريين إن البدل على نية تكرار العامل هو قول الكسائي والفراء ، لا فرق بين هذه الأقوال ، هي كلها ترجع إلى معنى واحد "(1) ، وهو الصحيح ، فمعنى قول الكسائي مخفوض على التكرير هو معنى قول الفراء مخفوض على نية عن مضمرة. وما يؤكد ذلك أن الفراء (2) وأبا بكر بن الأنباري (3) كثيراً ما يجيزان إضمار حرف الخفض مع بقاء عمله إذا كان مخفوضه تابعاً لما قبله.

ومما يتصل بحذف حرف الخفض حذفه مع بعض الأفعال نحو: ذهب ، وانطلق ، وخرج ، وشكر ونصح ، فقد نسب إلى الفراء وحده أنه أجاز حذف إلى مع (ذهب) فقط ليصل بنفسه إلى أسماء الأماكن نحو عمان وخراسان والعراق وأمثال ذلك وأنه جعله قياساً (4) ، وذكر بعضهم أنه أضاف إلى (ذهب) خرج وانطلق وأن الكسائي حكى ،: انطلق به الغور بمعنى إلى الغور ، وأن الكوفيين جعلوا " هذه الأفعال الثلاثة: انطلق وذهب وخرج يجوز معها حذف (إلى) ، وقاسوا على ما سمعوا من ذلك".

وذكر الكسائي في كتاب (ما تلحن فيه العامة) أن الفعلين شكر ونصح ، من الأفعال غير الواقعة التي لا يجوز أن تقع على المفعول به إلا بواسطة اللام يقول: " وتقول: شكرت لك، ونصحت لك، ولا يقال: شكرتك ونصحتك ، وقد نصح فلان لفلان، وشكر له. هذا كلام العرب ، قال الله تعالى: (اشكر لي ولوالديك)(5) (واشكروا لي ولا تكفرون)(1) ، (ولا ينفعكم (2) نصحي إن اردت أن أنصح لكم)"(3) .

---

(7) محمود صغير: الأدوات في كتب التفسير ص573.

(8) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص242.

(1) أبو حيان: البحر المحيط 145/2. وانظر: العكبري: املاء ما من به الرحمن 93/1، خديجة مفتي: نحو القراء الكوفيين ص40–41.

(2) الفراء: معاني القرآن 428/1، و73/2، 140، 172، و31/3، 270.

(3) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص399.

(4) إبن عصفور: شرح جمل الزجاجي 331/1 0

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 165/4وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 253/2، السيوطي: الهمع 153/3وانظر رأي الفراء في معاني القرآن 243/3.

(1) سورة لقمان الآية 14 0

(2) سورة البقرة الآية 152 0

(3) سورة هود الآية 34 0

والغريب أن يفوت الكسائي – وهو أحد القراء السبعة – قوله تعالى: (قال ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي)(4) .

وذكر الفراء في (معاني القرآن) أن الفعل شكر يكون تارة واقعاً وأخرى غير واقع وأن " العرب تقول: كفرتك وكفرت بك ، وشكرتك وشكرت بك وشكرت لك " (5) إلا أنه عاد وذكر في موضع آخر من (معاني القرآن) أن الفعلين شكر ونصح غير واقعين فـ "العرب لا تكاد توقع شكرتك إنما يقولون: شكرت لك ونصحت لك ، ولا يقولون: نصحتك وربما قيلتا قال بعض الشعراء.. " (6) ولا ريب أن في قوله " ولا يقولون نصحتك وربما قيلتا قال بعض الشعراء " ما يشير إلى أنه لا يمنع وقوع الفعلين مباشرة على المفعول به ، ولكن ذلك مخصوص بالشعر.

وقد نقل بعضهم عن الفراء أن في شكر ونصح لغتين (7) وليس بممتنع أن يستعمل الفعلان تارة باللام أو بالباء وأخرى بحذفها ما دام الوجهان مرويين عن العرب.

ومن هذا الباب أيضاً إضمار الكاف في مثل: زيد الأسدُ شدة ، بمعنى: زيد كالأسد شدة ، فإضمار الكاف هنا جائز عند الكوفيين ، ولا يوجب نصب الاسم بل يوجب رفعه وهو ما أكده الفراء إلا إذا كان مخفوضها كلمة (مثل) فإن إلقاء الكاف (1) يوجب نصبها عنده ؛ لأن كلمة مثل تؤدي عن الكاف ، ويكون معناها واحداً ، والأسد لا يؤدي عنها وحمل على ذلك قوله تعالى(2): (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) (3) ، ولكنه عاد فناقض وأجاز نصب مخفوض الكاف إذا حذفت وإن لم يكن كلمة مثل ، وجعل من ذلك قوله تعالى: (4) (ويدع الإنسان بالشر دعاءه بالخير) (5).

3- دخول الصفات (حروف الخفض) بعضها على بعض

اختلف الكوفيون في دخول الصفات بعضها على بعض ، واختلف النقل عنهم في تسمية هذه الصفات.

---

(4) الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص102-103 0

(5) الفراء: معاني القرآن 20/2 0

(6) المصدر نفسه 92/1. وانظر أبو حيان: البحر المحيط 321/4.

(7) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 192/1، ابن خالويه: إعراب: ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص20.

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 418/2 0

(2) سورة الذاريات الآية 23 0

(3) الفراء: معاني القرآن 85/3 0

(4) سورة الإسراء: الآية 11 0

(5) الفراء: معاني القرآن، 118/2وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 418/2

فقد ذكر الزجاجي أن الكسائي وحده أجاز دخول كل الصفات بعضها على بعض ما عدا الباء واللام ، معللاً ذلك بأنه ليس في الأسماء اسم على حرف واحد ، وأما الكاف فقد صح دخولها عليها لأنها في معنى مثل (6)، وزاد ابن قتيبة في الصفات التي لا يصح أن تدخل عليها (من) عند الكسائي (في) (7)، وآخرون أضافوا (مذ) إلى الباء واللام وفي، ونسبوه إلى الفراء ومن تابعه من الكوفيين (8)، ولكن السيوطي أسقط (مذ) وجعل بدلاً منها (من) ونَسبَ ذلك للكوفيين (9) .

4- دخول الكاف على المكني

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في دخول الكاف على المكني.

فقد نقل جماعة من النحويين أن الكوفيين جميعاً أنكروا دخول الكاف على المكني المخفوض نحو قول العرب: أنا كأنت وأنت كأنا ، وأنا كهو ، لأن حكم الكاف في سعة الكلام ألا تخفض إلا الظاهر (1)، وفي نقل آخر عن ابن عصفور أنّ الكسائي أجاز ذلك إذا كان المكني منفصلاً لجريانه مجرى الظاهر ، وأنه حكى عن بعض العرب أنه قيل له: مَنْ تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال هو الغداة كأنا ، غير أنه لما اضطر أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه وهو (مثل)، فجعلها تخفض المكني المنفصل كما يخفض مثل (2).

وهو ما أجازه أيضاً الفراء. فقد نقل عنه أنه قال: " لم تقل العرب أنت كي ، وآثروا أنت كأنا ولم يقولوا أنا كك ، وآثروا أنا كأنت ، وجعلوا أنا وأنت للخفض كما جعلوا هو للخفض ، فقالوا: أنا كهو ، والرفع أغلب على أنا وأنت وهو " (3).

وأجازه كذلك ثعلب حينما قال: " أنا كهو ، كناية عن زيد ، قال لأنهم أرادوا أن يأتوا بعد الكاف بثلاثة أحرف يعنى (مثل) فوضعوا هو موضعها " (4).

---

(6) الزجاجي: حروف المعاني ص77 0

(7) ابن قتيبة: ادب الكاتب ص392-393 0

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 444/2، المرادى: الجني الداني ص243، 472-273، البغدادي: خزانة الأدب 254/4 0

(9) السيوطي: الهمع 294/4 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 436/2، ابن عقيل: المساعد 276/2 0

(2) البغدادي: خزانة الأدب 276/4 0

(3) المصدر نفسه 276/4. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 436/2 0

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص5570558 0

ويتضح بما نقل عن الكسائي، والفراء، وثعلب أن نسبة إنكار ذلك إلى الكوفيين جميعاً غير صحيحة، فقد أجازه بعضهم في سَعة الكلام كالكسائي، والفراء وثعلب ، حتى إن البغدادي نقل عن الكوفيين جواز ذلك في سعة الكلام (5) .

وأما إذا دخلت الكاف على مكني متصل كالباء والكاف نحو قول الحسن البصري: أنت كي وأنا كك، فقد ضعفه الكسائي والفراء وهشام (1)، وقيل ضعفه الكسائي والفراء وحدهما (2)، بل إن الفراء وصف استعمال هذا في حال السعة بأنه شاذ لا يلتفت إليه (3) .

وأما إذا دخلت الكاف على المكني المنصوب المنفصل كقوله:

فأجمل وأحسنْ في أسيرك إنه ضعيف ، ولم يأسر كإياك آسرُ

فظاهر نقل البغدادي عن الفراء وهشام جوازه في السعة (4)، ويستأنس لذلك بأن أبا حيان لم يحك فيه خلافاً (5)، إلا أن ثعلباً منعه إلا في ضرورة الشعر قال: " وما رأيت كإياك لم يجيء إلا في الشعر " (6) .

5- من المسائل المتعلقة بربّ التي اختلف فيها الكوفيون:

أ- مطابقة المكني لمخفوضها

إذا خفضت ربّ مكنياً وجب أن يكون مفرداً مذكراً على كل حال ، سواء أكان التفسير مفرداً أم مثنىً مجموعاً مذكراً أم مؤنثاً. هذا مذهب البصريين ، ولا تصح المطابقة عندهم ولا تجوز لاستغنائهم بتثنية التفسير وجمعه.

وأما مذهب الكوفيين القائم على جواز مطابقة المكني للتفسير نحو: ربّه رجلاً، وربها امرأة ، وربهما امرأتين ، وربهم رجالاً ، وربهن نساء ، فقد اختلف النحاة في نقله. ففي حين نقله جماعة عن الكوفيين (1) انفرد – فيما علمت – المالقي وحكاه عن الفرا وحده (2).

---

(5) البغدادي: خزانة الأدب 276/4 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 436/2.

(2) الألوسي: الضرائر ص195.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 276/4.

(4) االمصدر نفسه: 274/4 0

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 436/2.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص 133، وانظر: الألوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ص 187.

(1) ابن السراج: الأصول 442/1، أبو حيان: النكت الحسان ص112، المرادي: الجنى الداني ص449، السيوطي: الهمع 108/4، الرضي: شرح الكافية 315/2

ب- نعت مخفوضها

نقل جماعة من النحويين عن الفراء أنه ذهب إلى أن مخفوض ربّ لا يجب نعته ؛ لأن ما تضمنته ربّ من دلالة على القلة أو الكثرة يغني عن النعت ، محتجاً بقول الشاعر:

يا ربّ قائلة غداً يا لهف أم معاوية (3)

جـ- وقوعها على المعارف

يذكر أبو بكر بن السراج أن الكسائي أجاز: ربّ مَنْ قائم ، على أنه استفهام وبخفض قائم ، وأن الفراء منع ذلك وردّه ، لأن ربّ لا تقع على المعارف (4) وهو ما أشار إليه أبو بكر بن الأنباري حينما ذكر أن ربّ لا تقع على المعارف عند الفراء(5).

د- دخولها على الستقبل

نقل جماعة من النحويين عن الكسائي قوله: إن العرب لا تكاد توقع ربّ على أمر مستقبل ، وأن ذلك قليل في كلامهم ، وإنما يوقعونها على الماضي ، وما جاء منه كقوله تعالى: (ربّما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) (6) فمؤول عنده. وينقلون عنه أيضاً أنه استحسن أن يقال في الكلام إذا رأيت الرجل يفعل ما يخاف عليه منه: ربما تندم ، وربما تتمنى أن لا يكون فعل ثم قال: وهذا عربي حسن (1). وينقلون أيضاً أن الفراء قال مثل قول الكسائي (2)، وكلامه يؤكد ذلك. فقد بيّن أن الأصل في ربما أن يقع الفعل الماضي بعدها وأنه يجوز في كلام الله أن يكون بصيغة يفعل ومعناه الاستقبال ، لأن وعد الله ووعيده كالمتحقق في الماضي ، كما أجاز أن ينزل كلام البشر المستقبلي بعد ربّ منزلة الواقع المتحقق كقول القائل: أما واله لربّ ندامة لك تذكر قولي فيها لعلمه أنه سيندم(3).

---

(2) المالقي: رصف المباني ص268

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 457/2، ابن عقيل: المساعد 386/2، السيوطي: الهمع 178/4

(4) ابن السراج: الأصول 422/1 0

(5) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص34 0

(6) سورة الحجر الآية 2 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/2، تذكرة النحاة ص35 0

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 459/2، تذكرة النحاة ص35 0

(3) الفراء: معاني القرآن 82/2 0

ونقل عن الكوفيين مذهباً آخر وهو أنهم يقدرون (كان). جاء في (تذكرة النحاه): " وإذا وقع بعدها المضارع أول الماضي ، ولا يقدر قبله (كان) خلافا للكوفين " (4) .

الإضافة

1- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها بعض النحويين بالخطأ ، ونسبوا إلى الكوفيين ما لم يقولوه.

فقد نسب إليهم أبو البركات الأنباري أنهم يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والخافض والمخفوض في ضرورة الشعر (5) ، ويزيد عليه السيوطي جواز ذلك بغيرهما (6)، وفعل مثلهما صدر الدين الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين (1) . ويسوق أبو البركات الأنباري أن الكوفيين احتجوا بقول الشاعر:

فزججتهـــا بمزجةٍ زج القلوصَ أبي مزاده

وبقراءة ابن عامر التي ردها الفراء وأنكرها: (زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم) (2) ، وبما حكاه الكسائي عن العرب: هذا غلام والله زيدٍ.

وتنبه إلى هذا الخطأ والتعميم في النسبة البغدادي في (خزانة الأدب) ، ورد على أبي البركات الأنباري ، الذي نقل ذلك عن الكوفيين ، وبيّن أن الفراء لم يعترف بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بل أنكره (3) .

آراء نحاة الكوفة في المسألة

لقد نقل عن شيخ الكوفة الكسائي أنه روى عن العرب: هذا غلامُ والله زيدٍ(4)، ونقل عنه الفراء في (المعاني) زعمه أن العرب " يؤثرون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة (5) فيقولون: هو ضاربُ في غير شيء أخاه ، يتوهمون إذا حالوا بينهما أنهم نوّنوا" (6) .

---

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص 08

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 60 ص427 0

(6) السيوطي: الهمع 295/4 0

(1) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص52-53 0

(2) سورة الأنعام الآية 137 0

(3) البغدادي: خزانة الأدب 254/2، و474/3 0

(4) انظر: ابن عقيل: المساعد 301/2، 369، والسلسيلي: شفاء العليل 682/2

(5) أي: بين اسم الفاعل والمضاف بالجا والمجرور 0

(6) الفراء: معاني القرآن 81/2 0

ولم يخصّ أحد من النحويين الكسائي بالنسبة ، فكلهم ينسب جواز المسألة للكوفيين ، ويكتفي بما نقله الكسائي عن العرب من قولهم: هذا غلام والله زيد ، والذي نقله أبو البركات عن الكسائي " لا ينهض دليلاً على أن شيخ الكوفة يرى الفصل بين المضاف والمضاف إليه مقبولاً بغير شبه الجملة والقسم، فنحاة المذهبين – كما يرى أبو البركات – مجمعون على جواز الفصل بالقسم ، ونحاة البصريون الفصل بشبه الجملة مقبولاً في ضرورة الشعر ، أما ما نقله الفراء عن شيخه الكسائي فلا يدل أيضاً على رأي مخالف للرأي البصري " (1).

وأما مذهب الفراء في المسألة فكان واضحاً لا لبس فيه ولا غموض ، فقد أنكر من ناحية الفصل بالظرف والخافض والمخفوض إلا في ضرورة الشعر يقول: " ولكن إذا اعترضت صفة بين خافض وما خفض جاز إضافته مثل: هذا ضارب في الدار أخيه ، ولا يجوز إلا في الشعر.. " (2) ، ومن ناحية أخرى أنكر البتة الفصل بغيرهما في الضرورة الشعرية وغيرها يقول: " وليس قول من قال: إنما أراد مثل قول الشاعر:

فزججتهـا متمكنـا زجّ القلوصَ أبي مزاده

بشيء ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز ، ولم نجد مثله في العربية" (3).

فالفراء ، إذن ، ينسب الرأي لنحويي أهل الحجاز ، ولم ينسبه لشيخه ، إذ لو كان له لما أخفاه. وعلى هذا النحو القاطع لا يعترف الفراء بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والخافض والمخفوض في ضرورة الشعر، فكيف في السّعَة؟

ولكنّ ثعلباً كان له رأي مختلف عما سبق. فقد ساق في (المجالس) عدداً من الشواهد الشعرية على فصل المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة ، وفي جملتها بيتاً كان أنكره الفراء وهو قوله:

فزججتهـا متمكنـا زج القلوصَ أبي مزاده

ثم علق على ذلك بقوله: " لا يجوز إلا في الشعر " (4) وبهذا يكون ثعلب مخالفاً للكسائي والفراء ، لأنه أجاز الفصل بشبه الجملة ، وبغيرهما في الشعر.

2- تقديم معمول المضاف إليه على المضاف

---

(1) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص244-246

(2) الفراء: معاني القرآن 81/2

(3) المصدر نفسه 358/1. وانظر 81/2-82

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص125-126

اختلف الكسائي والفراء في جواز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف نحو: أنت أخانا أول ضارب. فأجازه الكسائي وأباه الفراء. قال ثعلب: " أنت أخانا أول ضارب ، يأباه الفراء ويجيزه الكسائي "(1) . وعلة المنع أن معمول المضاف إليه من تمامه ، فكما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فكذلك ههنا(2).

3- حذف المضاف

وفي ظاهرة الحذف في باب الإضافة اختلاف أبي العباس ثعلب مع جمهور النحويين في جواز حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه في نحو: أطعمنا فلان ملة، يقول أبو جعفر النحاس: " قال أبو العباس ثعلب: لا يجوز أن يقال: أطعمنا فلان ملةً، لأن الملة الرماد ، وغير أبي العباس يجيز هذا على حذف ، ويكون التقدير: أطعمنا خبزَ ملةٍ، كما قال الله عز وجل(3) : (واسأل القرية) "(4) .

ومن هذه الظاهرة أن الفراء (5) أجاز حذف تاء التأنيث للإضافة إنْ أمن اللبس ، وجعله مقيساً وحمل عليه قوله تعالى: (وإقام الصلاة) (6) و (من بعد غلبهم)(7)، بناء منه على أنه لا يقال إلا إقامة ، وغلبة . وهو ممتنع عند غيره متأوّل(1)

4- تعدد المضاف والمضاف إليه واحد

اختلف النحويون في نقل مذهب الكوفيين في ظاهرة تعدد المضاف والمضاف إليه واحد كقولهم: قطع الله يد ورجل من قالها. ففي حين يذكر بعضهم أن الفراء يجيز المسألة في المصطحبين فقط ، دون اللجوء إلى

---

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص141. وانظر: ابن مالك: التسهيل ص156، أبو حيان: ارتشاف الضرب 510/2، السلسيلي: شفاء العليل 706/2، ابن عقيل: المساعد 338/2، السيوطي: الهمع 278/4.

ويذكر ابن عقيل في المساعد أن غير الكسائي يمنع المسألة .

(2) يذكر ابن مالك وغيره أن ذلك جائز في (غير) كقول الشاعر 0

إنّ امرأ خّصني عمداً مودته على التنائي لعندي غير مكفور

حيث قدم (عندي) وهو معمول (مكفور) مع إضافة (غير) إليه لأنها دالة على نفي.

(3) سورة يوسف: الآية 82 0

(4) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص290. وانظر: الفراء: معاني القرآن 61/1

(5) الفراء: معاني القرآن 254/2، 319 0

(6) سورة النور الآية 37 0

(7) سورة الروم الآية 2 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 117/1-118و501/2-502، البحر المحيط 340/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 237/2، الرضي: شرح الكافية 273/1، السيوطي: االأشباه والنظائر 141/3، 150، الأزهري: شرح التصريح 396/2 0

التأويل والتقدير(2) يذكر بعضهم الآخر أن الفراء يجيزها مطلقاً ، وأنه لا يقدر محذوفاً في الكلام أيضاً(3) . ولكن أبا بكر بن الأنباري ينقل صحة المسألة وجوازها عن أبي جعفر الرؤاسي والكسائي والفراء وهشام ، وأن الفراء يشترط لصحتها أن يكون المضاف إلى الثاني اسماً ظاهراً وليس مكنياً ، فلا يجوز: قطع الله يد ورجله ، لأن " المضاف إلى المكني لا يحسن السكوت عليه دونه ، ولا ينفصل منه "(4) ، ثم يذكر أبو بكر بن الأنباري أن الكسائي والفراء يحملان الظاهرة على حذف المضاف إليه من الأول اكتفاء عنه بالثاني وأن الفراء يستقبحها إلا في الشعر قال: " وقال الفراء: سمعت أبا ثروان يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله ، على معنى يد من قاله ورجل من قاله ، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول. قال الفراء: وزعم الكسائي أنه سمع برئت إليك من خمسِ وعشري النخاسين ، على معنى خمسٍ النخاسين وعشري النخاسين ، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول. وقال الفراء: هذا قبيح إلا في الشعر "(5) .

وكلام الفراء في (معاني القرآن) فيه بعض مما نُقل عنه ، وليس فيه كل ما نقل. فيه أنه اشترط لصحة المسألة أن يكون الشيئان مصطحبين نحو: اليد والرجل ، والنصف والربع ، وقبل وبعد ، وأما إذا كان متباعدين نحو: الدار والغلام فلا تصح المسألة نحو: اشتريت دار أو غلام زيد. وليس فيه اشتراط كون المضاف إلى الثاني مكنياً ، ولا حمل الظاهرة على حذف المضاف إليه من الأول استغناء عنه بالثاني، ولا تقبيح ذلك لا في الشعر ولا في غيره(1) .

وباختصار فليس مذهب شيوخ الكوفيين ، أو قل الفراء في المسألة ، بأفضل من مذهب سيبويه الذي سلك الظاهرة في باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور وقبّحها وأجازها في الشعر(2) . بل إن الفراء كما سبق وضع شروطاً لصحة المسألة وجوازها ، ولو أن النحويين كلّهم وقفوا من المسألة موقفاً وصفياً لبدا موقفهم أكثر سلامة ، وأقرب إلى واقع اللغة.

5- إضافة الشيء إلى نفسه

---

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 519/2، السيوطي: الهمع 293/4 0

(3) ابن عقيل: شرح ابن عقيل 81/3، نهاد الموسى: اللغة العربية بين الثبوت والتحول مثل من ظاهرة الإضافة ص46 .

(4) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص597 0

(5) المصدر نفسه ص598 . وانظر ص597 0

(1) الفراء: معاني القرآن 321/2-322 0

(2) سيبويه: الكتاب (هارون): 179/1-180 0

نسب عدد من النحويين إلى الكوفيين أن إضافة الشيء إلى نفسه جائزة اذا اختلف اللفظان من غير تأويل ، وأن ذلك استعمال لغوي سليم نحو: حق اليقين ، دار الآخرة الخ...(3) في حين نسبه بعضهم إلى الكسائي واللحياني (4) ونسبه آخرون إلىالفراء(5) وحده(6) .

ومهما يكن من الأمر فقد رد المانعون ذلك وتأولوا الشواهد المحتج بها على حذف المضاف وإقامة صفته مقامه ؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه(1) " لأنك إنما تضيفه لتخصصه بالمضاف إليه غيرُه ، أو يكون هو بعضه "(2) .

6- إضافة آل

اختلف النحويون في إضافة (آل) إلى المكني نحو: آلك ، آله. فمنعه الكسائي وتبعه النحاس والزبيدي ، وأجازه غيرهم(3) وقد ردّ البطليوسي مذهب الكسائي ومن تبعه بقوله " وليس بصحيح ، لأنه لا قياس له يعضده ، ولا سماع يؤيده "(4) وكلام الكسائي في كتابه (ما تلحن فيه العامة) على خلاف ما نقل عنه. فقد استعمل هو نفسه الكلمة مضافة إلى المكني يقول: " ومن صفة النبي صلى الله عليه وآله أنه كان دقيق المسربة "(5) .

7- إضافة صيغة فاعل إلى المعارف

مذهب جمهور النحويين أن فائدة الإضافة اللفظية تخفيف اللفظ ، لذلك منعوا إضافة الوصف المحلي بـ (أل) إلى المعارف لعدم التخفيف ، لأن تنوين المعرف بال إنما يسقط للألف واللام ، وأوجبوا النصب ، إلا إذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً أو معرباً بالحروف نحو: الضاربا زيد ، والضاربو زيد أو كان معمول الوصف ، أي

---

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 198/3، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 61ص436، التبريزي: شرح القصائد العشر ص299، الأزهري: شرح التصريح 34/2، السيوطي: الهمع 277/4.

(4) المرزوقي: الأزمنة والأمكنة 284/1.

(5) الفراء: معاني القرآن: 331/330/1، 347و156/2، 159و41/3، 46، 78...

(6) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 71/1، أبو زرعة: حجة القراءات ص237،، ابن عقيل: المساعد 333/2، الأشموني: شرح الشموني مع الصبان 250/2، البغدادي: خزانةالأدب 227/2 .

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 132/4.

(2) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص511-512.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 515/2، البحر المحيط 188/1، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 13/1، السيوطي: الهمع 286/4.

(4) البطليوسي: شرح أدب الكتاب ص6.

(5) الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص114 وانظر ص99.

المضاف إليه بالألف واللام نحو: الضارب الرجل(6) خلافاً للفراء في إجازة إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها نحو: الضارب زيدٍ ، والضارب هذا يقول ابن السراج: " وتقول عبد الله الضاربُ زيداً جميع النحويين على أن هذا في تقدير الذي ضرب زيداً. ولم يجيزوا الإضافة ، وزعم الفراء أنه جائز في القياس على أن يكون بتأويل الذي هو ضاربُ زيدٍ.. فلا أعلم أحداً يجيز الخفض إلاّ الفراء ، وحُكي لنا عنه أنه قال: وليس من كلام العرب إنما هو قياس "(1) .

وكلام الفراء في (معاني القرآن) عند تفسير قوله تعالى: (والمقيمي الصلاةِ)(2) ينفي ما نقل عنه ، بل إن مذهبه كمذهب جمهور النحويين يقول: "... وإنما جاز النصب مع حذف النون ، لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب فيقولون: هو الآخذ حقَّه فينصبون الحق... ولو خفض في الواحد لجاز ذلك ، ولم أسمعه إلا في قولهم: هو الضارب الرجلِ َ ، فإنهم يخفضون الرجل وينصبونه ، فمن خفضه شبهه بمذهب قولهم: مررت بالحسن الوجه "(3) .

ومما يتصل بإضافة هذا الوزن اختلاف الكسائي مع جمهور النحويين في نوع الإضافة ، إذا كان بمعنى الماضي. فمذهب الجمهور أن الإضافة محضة ، لأنه لم يشبه الماضي فيعمل عمله ، ومذهب الكسائي أن الإضافة لفظية غير محضة لأنه يجيز إعماله وإن كان للماضي (4) .

وفي باب الصفة المشبهة أجاز الفراء: إضفة الصفة المشبهة المحلاة بأل إلكل معرفة نحو: الحسن الوجه والجميله ، ومنع ذلك جمهور الكوفيين(5) .

8- إضافة ذو

واختلف النحويون كذلك في إضافة (ذو) إلى مكني اسم الجنس نحو قوله:

إنمـا يصنع المعروف في النـاس ذووه

فمنعه الكسائي وتبعه أبو جعفر النحاس والزبيدي وأجازه غيرهم(1).

---

(6) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص155-156.

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 2/14-15وانظر: ابن مالك: التسهيل ص137-138، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص149، ابن هشام: أوضح المسالك 177/2، أبو حيان: تذكرة النحاة ص476-477، الرضي: شرح الكافية 281/1 السلسيلي: شفاء العليل 630/2، السيوطي: الأشباه والنظائر 318/1، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص52.

(2) سورة الحج الآية 35 0

(3) الفراء: معاني القرآن، 226/2 0

(4) الرضي: شرح الكافية 279/1 0

(5) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 15/3-16، الكنغراوي: الموفي ص82

ويروي جمهور النحويين أن (ذو) يلزم الإضافة إلى اسم الجنس قياساً نحو: ذو علم ، وإلى العلم سماعاً نحو: ذو يزن ، ذو رعين ، ذو الكلاع ، ذو سلم، ذو عمرو ، ذو تبوك ، ونقل عن الفراء انه قاس ذلك(2).

9- إضافة حيث

واختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في جواز إضافة حيث إلى المفرد. فبينما نقل عدد من النحويين عن الكسائي وحده أنه يجيز إضافة حيث إلى المفرد ، ويقيس على ما سمع من ذلك كقوله:

أما ترى حيث سهيلٍ طالعاً نجماً يضيء كالشهاب لامعا(3)

نقله بعضهم عن الكوفيين(4) والمانعون شذّذوا ما سمع من ذلك ، ومنعوا القياس عليه. وينبني على مذهب الكسائي جواز فتح همزة إنّ بعد حيث(5).

10- إضافة كلا وكلتا

مذهب النحويين أن تضاف كلا وكلتا إلى مثنى لفظاً ومعنى ، أو معنى إلى مكني صالح للتثنية والجمع كقوله:

كلانـا غني عن أخيه حياتـه

أو إلى مثنى معنى دون لفظ كقوله:

إن للخير والشر مدى وكلا ذلك وجْهٌ وَقبَل(1)

ولكنهم اختلفوا هل يشترط التعريف في المضاف إليه ؟ فالبصريون شرطوا ذلك، وأجاز الكوفيون أن يكون نكرة مطلقاً (2) نحو: كلا رجلين ، وقيل بشرط أن تكون محدودة مختصة كقولهم: كلا رجلين عندك قائم ، وكلتا جاريتين مقطوعة يدها(3) . واختلفوا أيضاً في جواز إضافتهما إلى المفرد غير الصالح للتثنية والجمع نحو:

---

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 512/2، النكت الحسان ص36-37، ابن عقيل: المساعد 344/2، السيوطي: الهمع 285/4 0

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 513/2، السيوطي: الهمع 284/4.

(3) إبن هشام: المغني ص177، أبو حيان: ارتشاف الضرب 262/2، البغدادي: خزانة الأدب 155/3، الكنغراوي: الموفي ص106.

(4)الفارقي: الإفصاح ص365.

(5) السيوطي: الهمع 166/2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 511/2 .

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 202/2 .

(3) ابن هشام: المغني ص269، أبو حيان: ارتشاف الضرب 511/2، ابن عقيل: المساعد 344/2، السيوطي: الهمع 283/4 0

كلاي وكلاك محسنات ، فأجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري بشرط أن تتكرر (كلا) ومنعه غيره[4] . والغريب أن ينقله أبو حيان في (البحر المحيط) عن الكوفيين ، قال: " وحفظ الكوفيون كلاي وكلاك قاما "[5] .

11- إضافة كل

وإذا وقعت " كل توكيداً فلا بدّ من إضافتها. هذا مذهب جمهور النحويين"[6] ولهذا منعوا دخول (ال) عليها لأنها تخصص المضاف إليه[7] ولكنّ الفراء[8] من الكوفيين أجاز قطعها عن الإضافة لفظاً ، والتأكيد بها ، وحمل على ذلك قراءة من قرأ (إنا كلاّ [1] فيها)[2] ونسبه بعضهم إلى الكوفيين[3] تارة وتارة أخرى إلى الفراء والكوفيين[4] والمانعون تأولوا الآية إما على الحال من المكني المستتر في (فيها)[5] وإما على البدل[6] .

12- إضافة أسماء الإشارة

أجاز بعض الكوفيين إضافة أسماء الإشارة نحو: له عندي كذا درهمٍ بالخفض[7] ، ولعل هذا البعض هو الفراء الذي أجاز ذلك[8] .

القسم

1- تقديم جوابه عليه وتقديم معمول جوابه المقرون باللام

ينقل أبو حيان عن الفراء وثعلب أنهما أجازا أن يتقدم جواب القسم على القسم[9]، وينقل أبو حيان أنّ الكوفيين يجيزون أن يتقدم معمول جواب القسم المقرون باللام عليها إن كان المعمول ظرفاً نحو: عليك لأنزلن

---

(4) ابن هشام: المغني ص269، أبو حيان: ارتشاف الضرب 511/2، ابن عقيل: المساعد 343/2، الأزهري: شرح التصريح 43/2 .

(5) أبو حيان: البحر المحيط 22/6 0

(6))ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص556 0

(7) العكبري: التبيان في إعراب القرآن 108/1-109 0

(8) الفراء: معاني القرآن 255/2، و10/3 0

(1) سورة غافر الآية 48 .

(2) السلسيلي: شفاء العليل 737/2 0

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 610/2، السيوطي: الهمع 199/5 .

(4) أبو حيان: البحر المحيط 469/7 .

(5) السيوطي: الهمع 200/5 .

(6) ابن هشام: المغنى ص 662 .

(7) أبو حيان: النكت الحسان ص44 .

(8) الفراء: معاني القرآن 188/2-189. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 53/3 .

، وفيك لأرغبنّ(10) ، ونقل عن الفراء أنه يجيز ذلك مطلقاً ، أي: سواء أكان المعمول ظرفاً أم كان مفعولاً نحو: والله زيداً لأضربن(11) وقد جاء ذلك عنه. يقول مفسراً قوله تعالى: (قال فالحقَّ والحقَّ أقول لأملأن)(1) : " ومن نصب (الحق والحق) فعلى قولك: حقاً لآتينك ، والألف واللام وطرحهما سواء ، وهو بمنزلة قولك: حمداً لله ، والحمدَ لله "(2) .

ومنع غير الفراء ذلك ؛ لأن هذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، سواء أكان ظرفاً أو مخفوضاً أم غيرهما ، وخرجوا الآية على أن (الحق) منصوب بفعل القسم لا بجوابه(3) .

2- دخول اللام على جواب القسم المصدر بالسين

من الحروف التي يتلقى بها القسم في الإثبات اللام فإذا كان جواب القسم فعلاً مضارعاً مصدراً بالسين امتنع عند الفراء دخول اللام في الجواب ، لأنه لم يسمع ، وأجازه جمهور النحويين قياساً على سوف(4) .

3- حذف فعل القسم

وفي ظاهرة الحذف في باب القسم أن جمهور النحويين ذهبوا إلى أن فعل القسم يحذف وجوبا إن خفض المقسم به في غير الطلب بغير الباء كقوله تعالى: (والله ربّنا ما كنا مشركين)(5)، وكقوله (تالله لقد آثرك الله علينا)(6) ، ونحو: لله لا يؤخر الأجل ، ومُن ربي إنك لأشقر ، فلا يجوز ذكر الفعل مع واحدة من أدوات القسم هذه ، وأجازه الكسائي مع الواو حسبُ نحو: حلفت والله لأقومن، ونحو ذلك، وأوله المانعون على تمام الكلام عند الفعل ، ثم ابتديء بالقسم مُقدراً تعلّق الواو بمحذوف(7) .

جملة ما يسمى (باسم الفعل)

---

(9) أبو حيان: البحر المحيط 383/7 .

(10) أبو حيان: ارتشاف الضرب 493/2 .

(11) المصدر نفسه 492/2-493 .

(1) سورة ص الآية 84 .

(2) الفراء معاني القرآن، 413/2 .

(3) وانظر أبوحيان: البحر المحيط 406/6، ابن عقيل: المساعد 327/2، والسيوطي: الهمع 255/4 0

(4) ابن عقيل: المساعد 316/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 486/2، السيوطي: الهمع 241/4-242 0

(5) سورة الأنعام الآية 53 0

(6) سورة يوسف الآية 91 0

(7) ابن عقيل: المساعد 305/2-306 0

تركيب الجملة التي تحتوي اسم الفعل من التراكيب التي نصّ أغلب النحاة على وجوب التزام نمط خاص في ترتيب كلماتها ، كما هو الشأن في ترتيب جملة الموصول وصلته ، والمنعوت ونعته ، والمتبوع وتابعه والخ...

ولكنّ النحويين الكوفيين نظروا إلى النظام الواجب اتباعه في ترتيب اسم الفعل مع معمولاته نظرتين مختلفتين. نظرة تجيز اختلال هذا النظام ، وأنه لا بأسَ أن يتقدم أجزاؤها بعضها على بعض ، فيجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه نحو: زيداً عليك ، وزيداً ضَرَابِ ، ونظرة أخرى توجب المحافظة على هذا النظام ، وتسعى لصونه وإن ألجأها ذلك إلى التأويل والتقدير. إلاّ أن نقلة هذا الخلاف لم يكن نقلهم واحداً ، بل كان نقلاً مختلطا مضطرابا. فتقديم معمول اسم الفعل عليه جائز:

1- عند الكسائي وحده أو جائز عند الكسائي ممنوع عند الفراء(1).

2- ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين(2).

3- واستثنى بعضهم من الكوفيين الفراء(3).

4- ونقل البغدادي عن الفراء جواز إعماله مؤخراً ومحذوفاً(4).

5- ونثله بعض المحدثين عن الرؤاسي والهراء ، وتشكك في نسبته للكسائي(1) .

6- ونسبه إبراهيم السامرائي للرؤاسي والهراء وحدهما(2) .

7- ونسبه نهاد الموسى إلى الكسائي والكوفيين(3) .

---

(1) الزجاجي: اشتقاق أسماء الله ص379، أمالي الزجاجي ص137، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك238، ابن يعيش: شرح المفصل 117/1، أبو حيان: البحر المحيط 214/3، النكت الحسان ص93، ابن عصفور: المقرب 136/1، ابن هشام: أوضح المسالك 120/3، شرح قطر الندى ص258، ابن عقيل: المساعد 657/2، السلسيلي: شفاء العليل 876/2، السيوطي: الهمع 120/5، الأشباه والنظائر: 254/1، و32/4، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 206/3، الأزهري: شرح الصريح 200/2، الأهدل: الكواكب الدرية 140/2، محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص207.

(2) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص165، البيان في غريب إعراب القرآن 249/1، العكبري: التبيين مسألة رقم 59ص373، الرضي: شرح الكافية 68/2، الأشموني: الأشموني مع الصبان 207/3، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص250، ابن عقيل: المساعد 657/2، السيوطي: الأشباه والنظائر 230/2.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 27 ص228، ابن عقيل: المساعد 657/2.

(4) البغدادي: خزانة الأدب 15/3-16

(1) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص53 .

(2) إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية وأسطورة وواقع ص55 .

(3) نهاد الموسى: في تاريخ العربية، أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي ص214 0

وعدت إلى ما بين يدي من مصادر كوفية ، فوجدت الفراء قد ناقش المسألة في ثلاثة مواضع من كتابه الكبير (معاني القرآن)، نصّ فيها كلها على منع تقديم معمول اسم الفعل عليه.

يقول الفراء: " وقوله: (عليكم أنفسكم..)[4] هذا أمر من الله ، عز وجل ؛ كقولك: عليكم أنفسكم ، والعرب تأمر من الصفات بعليك ، وعندك ، ودونك ، وإليك... ولا تقدمن ما نصبته هذه الحروف قبلها ، لأنها أسماء ، والاسم لا ينصب شيئاً قبله ؛ تقول: ضرباً زيداً ، ولا تقول: زيداً ضرباً ، فإن قلته نصبت زيداً بفعل مضمر قبله كذلك قال الشاعر:

يأيها المائح دلوي دونكـا إن شئت نصبت (الدلو)

بمضمر قبله ، وإن شئت جعلتها رفعاً ، تريد هذه دلوي فدونكا"[5].

ويقول: " وقوله (كتابَ الله عليكم)[6] كقولك: كتاباً من الله عليكم[7] وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالصواب. وقلما تقول العرب: زيداً عليك ، أو زيداً دونك ، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله... "[1] .

وقد نقل البغدادي هذه النص في (خزانته) واتكأ عليه ليرد قول صاحب (الإنصاف): إن الفراء تبع البصريين في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه. يقول: " وقوله – أي صاحب الإنصاف – إن الفراء تبع البصريين مخالف لنص كلامه – أي الفراء – فإنه صرح بجواز عمله مؤخراً ومحذوفا "[2] وهو وهم منه ، ولعل قول الفراء (وهو جائز) هو الذي دفع البغدادي إلى ما قال. فالفراء يرى أنه إنْ تقدم معمول اسم الفعل عليه ، فإنه يكون منصوباً بشيء مضمر قبله ، لا به نفسه.

وعرض ثعلب في (مجالسه) بعضاً من أمثلة إعمال اسم الفعل ، توحي أنه يمنع تقديم معموله عليه يقول: " دونك زيداً ، وعليك زيداً ، وعندك زيداً ، يريد: قد دنا منك فخذه "[3] .

---

(4) سورة المائدة الآية 105 0

(5) الفراء: معاني القرآن 322/1–323 0

(6) سورة النساء، الآية: 24 0

(7) يريد أنه منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لما قبله 0

(1) الفراء: معاني القرآن 260/1، وانظر 414/2 0

(2) البغدادي: خزانة الأدب 16/3 0

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص541 0

وكذلك عرض أبو بكر بن الأنباري هذه المسألة ، حينما وجه قوله تعالى: (كتاب الله عليكم)، ونصّ على أن (كتاب) منصوب بفعل محذوف دل عليه (عليكم) "[4] .

وبذلك تكون نسبة جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه للكوفيين ، أو للفراء غير صحيحة ، وتبقى نسبة ذلك للكسائي ، أو للرؤاسي أو للهراء يحوطها الشك.

ولعل في قول الفراء: " وقد قال بعض أهل النحو معناه: عليكم كتاب الله"[5] ما يرجح أن يكون الكسائي ممن منع المسألة أيضاً ، إذ لو كان الكسائي هو المقصود بقوله: (بعض أهل النحو) لصرح باسمه كعادته حينما يخالفه في مسألة ما[1] . ومن أجاز المسألة احتج بورود ذلك في لغة العرب ، كقول الشاعر:

يأيها المائح دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

وبقوله تعالى: (كتاب الله عليكم)[2] ، وبأنّ أسماء الأفعال ألفاظ قامت مقام الفعل فكما يجوز تقديم معمول الفعل عليه يجوز ههنا تقديم معمول اسم الفعل عليه، إجراء لها مجرى الأصل.

والمانع احتج بأن هذه الألفاظ " ليست أفعالاً ، وإنما هي نائبة عن الأفعال، وفيها معناها فهي فروع في العمل على الأفعال ، والفروع أبداً منحطة عن درجات الأصول فإعمالها فيما تقدم عليها تسويه بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز"[3] .

وناقش نهاد الموسى هذه الظاهرة ، وأبدى فيها رأياً جديراً بالتقدير ، ونظر إليها من زاوية تاريخية شمولية ، فرأى أن (دونك) في الاستعمال اللغوي تستعمل على وجهين: الظرفية وهي تمثل طوراً متقدماً لا يزال مستعملاً على سعة ، والوجه الثاني: اسم الفعل، وهو طور لاحق حادث ، غلب استعماله ، وشاع ، وهو ما دفع النحويين إلى جعل (دونك) في سياق الشاهد الشعري اسم فعل ، وهذا الازدواج في استعمال هذه اللفظة هو الذي جرّ النحويين إلى هذا الخلاف ، وخلص إلى أن النحويين لو لحظوا أن (دونك) استعملت على الأصل ظرفاً لكان قول الراجز (دلوي دونكا) مبتدأ وخبراً ، دون حاجة إلى تأويل ولا إلى تقدير عامل محذوف ، ولجنبنا ذلك كثيراً من التشعيب والخلاف الذي ينبني على مثل هذه الظواهر المزدوجة الاستعمال في النحو العربي[4] .

---

(4) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والإبتداء 596/2 0

(5) الفراء: معاني القرآن 260/1 0

(1) انظر مثلا: الفراء: معاني القرآن 148/1، 296، 317، 422–423، و 173/2، 238، و299/3 0

(2) سورة النساء الآية 24 0

(3) السيوطي: الأشباه والنظائر 244/1. وانظر: العكبري: التبيين مسألة رقم 59 ص374–375 0

(4) نهاد الموسى: في تاريخ العربية – أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي ص213–215 .

ومما يتعلق بأسماء الأفعال مذهب الكسائي في القياس على أسماء الأفعال المنقولة عن صفات (ظرف أو جار ومجرور).

فقد ذكر الجمهور أن المسموع من هذه الصيغ هو: مكانك ، عندك ، لديك، دونك ، وراءك، أمامك ، إليك ، إليّ، عليك ، عليّ ، عليه .

وقد استقر لديهم أن استخدام هذه الصيغ في سياق الأمر موقوف على السماع إلا الكسائي الذي قاس عليها ؛ قيل: مطلقاً(1)، وقيل: بشرط الخطاب نحو: عليك(2)، وقيل بشرط ألا تكون الصفة على حرف واحد نحو: بك ، ولك(3).

والشرط الأخير هو الصحيح كما نقل عنه تلميذه الفراء حيث قال: " والعرب تأمر من الصفات بعليك وعندك ودونك وإليك... فهذه الحروف كثيرة ، وزعم الكسائي أنه سمع بينكما البعير فخذاه ، فأجاز ذلك في كل الصفات التي قد تفرد ، ولم يجزه في اللام ، ولا في الباء ولا في الكاف "(4) .

ورد النحويون مذهب الكسائي لقلة ما جاء عن العرب(5) و " بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله "(6) وبانعدام " ما يعضده من الاستعمالات اللغوية التي حفظها النحاة واللغويون، وتتمثل في دواوين الشعراء ، وكتب الأدباء على مرّ القرون "(7) .

أسلوب المدح والذم

1- الفصل بين نعم وفاعلها بمعمول الفاعل

ينقل السيوطي أن مذهب الجمهور عدم جواز الفصل بين نعم وفاعلها ، وأن الكسائي أجاز ذلك بمعمول الفاعل نحو: نعم فيك الراغب. وذكر أن أبا حيان استدل له بوروده في الشعر كقوله:

وبئس من المليحات البديـل(1)

---

(1) ابن مالك: التسهيل ص213، ابن يعيش: شرح المفصل 74/4، الرضي: شرح الكافية 75/2، السلسيلي: شفاء العليل 875/2 .
(2) الأزهري: شرح التصريح 198/2 .
(3) ابن عقيل: المساعد 656/2، السيوطي: الهمع 125/5 0
(4) الفراء: معاني القرآن 322/1-323 0
(5) ابن يعيش: شرح المفصل 74/4 0
(6) السيوطي: الهمع 125/5 0
(7) محمد عبد الله جبر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ص127 0
(1) السيوطي: الهمع 33/5 0

2- فاعل نعم وبئس

أ- كونه نكرة أو نكرة مضافة إلى نكرة نحو: نعم امرؤ زيد، وقول الشاعر:

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وصاحب الركب عثمان بن عفانا

أجاز ذلك الفراء وحده(2) ونسب أيضاً جوازه للكوفيين(3) والمانعون حملوا ذلك على الضرورة الشعرية.

ب- كونه مكنياً بارزاً مطابقاً ما قبله نحو: الزيدان نعما رجلين. أجاز ذلك الكسائي(4) ونسب أيضاً لقوم من الكوفيين(5) منهم الفراء(6) .

جـ- كونه مكنياً مفسراً بنكرة نحو: نعم رجلاً زيد: أجاز ذلك الفراء(7) مخالفاً شيخه الكسائي الذي يرى أن المخصوص بالمدح أو الذم فاعل والنكرة حال(8) . ونسب بعضهم إلى الكوفيين أن المخصوص بالمدح أو الذم فاعل ، ولا مكني مستتراً في نعم وبئس(1) وأن الخلاف بين الكوفيين إنما يقع في إعراب النكرة التي فصلت بين نعم وبئس وبين المرفوع بعدهما(2) .

د- كونه (ما): اختلف الكسائي والفراء في (ما) الداخلة على نعم وبئس. ونقل الفراء نفسه خلافه مع شيخه فبيّن أن شيخه يجيز أن تكون (ما) معرفة لأنه يجيز وقوع نعم وبئس على الأسماء المعينة المعروفة ، ويضمر (ما) مرة ثانية ، ولكن الفراء ردّ ذلك ومنع وقوع نعم وبئس على المعارف إلا على ما كان نكرة ، و(ما) و (من) و (الذي) لا تكون نكرة في حال ، وهو يجوز عنده على إضمار المخصوص بالمدح والذم ، يكتفى بهما وبصلتها عن المخصوص بالمدح أو الذم ، وأجاز أيضاً أن تكون (ما) مع الفعل بمنزلة شيء واحد كحبذا ، وما بعدها مرفوع على أنه مخصوص بالمدح أو الذم(3) .

---

(2)الفراء: معاني القرآن 57/1. وانظر: الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 28/3 ، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص 87 .

(3) ابن عقيل: المساعد 129/2، السيوطي: الهمع 36/5، البغدادي: خزانة الأدب 117/4 .

(4) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص779، الكنغراوي: الموفي ص87 .

(5) أبو حيان: البحر المحيط 425/4، ابن عقيل: المساعد 132/2، السيوطي: الهمع 40/5 .

(6) الفراء: معاني القرآن 141/2 .

(7) المصدر نفسه 153/3 .

(8) ابن عقيل: المساعد 129/2، السيوطي: الهمع 33/5 .

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 484/1، السلسبلي: شفاء العليل 202/1 .

(2) أبو حيان: البحر المحيط 249/3، الأشموني:الأشموني مع الصبان 33/3، الكنغراوي:الموفي ص87.

(3) الفراء: معاني القرآن 56/1-8 0

وقد ردّ ثعلب مذهب الكسائي ، وارتضى مذهب الفراء الأول بقوله معلقاً على قوله عز وجل: (بئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم)(4) : " قال: قال الكسائي: بئس الذي قدمت لهم أنفسهم. وليس بشيء. وقال الفراء: بئس ما: يرفع (ما) ببئس ، ولا يجوز بئس الذي قام "(5). وتابع أبو بكر بن الأنباري الفراءَ على رأيه دون أن يسميه ، واكتفى بذكر رأي الكسائي(6) .

أسلوب التعجب

1- تقديم المتعجب منه على (ما) التعجبية

لأبي بكر بن الأنباري مسألة في التعجب نقلها السيوطي في (الأشباه والنظائر) بين فيها حكم تقديم المتعجب منه على (ما) التعجبية، أو على فعل التعجب ، وخلاف الكسائي والفراء إن وقع ذلك.

فهو يقرر أولاً إحالة: أباك ما أحسن أو ما أباك أحسن ؛ لأن ما نصب على التعجب، لا يتقدم على التعجب ، لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه. ويذكر أن الكسائي كان يجيز: أبوك ما أحسن ، برفع المتعجب منه بعائد الذكر وهو الهاء: أي أبوك ما أحسنه ، لاستحالة نصبه لما تقدم على فعل التعجب ، والفراء يمنع ذلك ، لأنه ليس ههنا دليل يدل على رفع الأب ، والموضع ليس من مواضع إضمار الهاء.

ويذكر أيضاً أن الكسائي أجاز: عبد الله ما أحسن جاريته ، يرفع (عبدالله) بعائد الذكر ، وهو هاء مضمرة ، وأن الفراء يحيلها ؛ لأنه لا دليل ههنا على الهاء(1).

2- الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه

ينقل النحويون عن الكوفيين أنهم اختلفوا في جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه ، بالمحل (الظرف) وبالخافض والمخفوض ، حال كونهما متعلقين بالفعل الدال على التعجب نحو: ما أحسن يومَ الندى

---

(4) سورة المائدة الآية 80 0

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص62 .

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 337/1-338. وانظر في هذا الخلاف البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص360، ابن عقيل: المساعد 126/2-127، الرضي شرح الكافية 316/2، السلسيلي، شفاء العليل 587/2، الجامي نور الدين: الفوائد الضيائية 313/2-314 0

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 161/4 0

زيداً ، وما أكرم في الضيافة عمراً. فيذكر بعضهم أن الفراء أجازه وحده من الكوفيين(2) وينفرد صاحب (الموفي في النحو الكوفي) فينسبه للكوفيين (3).

وقد صحح بعضهم هذا الفصل للتوسع في المحل (الظرف) والخافض والمخفوض، ولأن ذلك فصيح مسموع كقول أوس بن حجر:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأنْ أتحولا

وقول على بن أبي طالب – رضي الله عنه – ، حينما مرّ بعمار بن ياسر ، رضي الله عنه – عندما قتل: أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعهاً مجدلاً. ومنه قول عمرو بن معديكرب: لله درّ بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاها ، وأكثر في اللزبات عطاها ، وأثبت في المكرمات مقامها(1) .

واختلف هشام مع أصحابه الكوفيين في جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالحال ، إن تعلق الحال بمعمولهما نحو: ما أحسن مجردةً هندا. فأجاز ذلك هو ومنعه المجمهور لضعف الفعلين بعدم التصرف ، فلا يقويان على هذا الفصل كالحرف(2) وادعى جماعة من النحويين الإجماع في منع الفصل بالحال ، وقد بيّن أبو حيان وغيره أن هذا غير صحيح(3) .

واختلف أيضاً هشام مع الكوفيين في جواز الفصل بين فعلي التعجب والمتعجب منه بالمصدر نحو: ما أحسن إحساناً زيدا. فأجازه هشام ومنعه الجمهور(4) .

3- التعجب مما خالف الشروط

أ- التعجب من المبني للمفعول: أجاز ذلك الفراء(5) وثعلب(6) نحو: زُهي الرجل وما أزهاه ، وشُغل وما أشغله ، وجُن الرجل وما أجنه.

---

(2) ابن مالك: التسهيل ص131، ابن هشام: شرح عمدة الحافظ751، ابن عقيل: المساعد 157/2، الرضي: شرح الكافية 309/2، السلسيلي: شفاء العليل 603/2، الأزهري: شرح التصريح 90/2

(3) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص86 0

(1) انظر: ابن عقيل: المساعد 157/2، الأزهري: شرح التصريح 90/2 0

(2) أبو حيان: منهج السالك ص381، ابن عقيل: المساعد 157/2، السيوطي: الهمع 61/5، الأزهري: شرح التصريح 90/2، الأهدل: الكواكب الدرية 145/2، الكنغراوي: الموفي ص86 .

(3) أبو حيان: منهج السالك 381، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 25/3 0

(4) الأزهري: شرح التصريح 90/2 .

(5) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص220 .

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص272وانظر: المرصفي: من صبيغ وأوزان العربية: أفعل ص147

ب– التعجب مما الصفة منه على وزن أفعل فعلاء عاهة ، وكان فعله ثلاثياً نحو: ما أعوره وما أعماه أجاز ذلك بعض الكوفيين ومنهم الكسائي وهشام(1) .

وإذا كان لونا فأجازه الكسائي وهشام في جميع الألوان حكى الكسائي: ما أسود شعره ومنعه بعض الكوفيين(2)، وقيل الكوفيون(3) إلا في السواد والبياض. ومنع ذلك كله الفراء(4) إلا في الشعر(5)، وقيل: بل أجازه وحكى: ما أعماه وما أعوره(6). وهو ليس بصحيح. وممن منع ذلك أيضاً ثعلب(7) .

جـ– التعجب من الفعل الناقص نحو: ما أكونه قائماً ، أجاز ذلك أبو بكر بن الأنباري(8)، ونسب للفراء(9)، وللكوفيين أيضا نقلاً عن ابن السراج(10). والذي في الأصول: " وقوم يجيزون ما أكون زيداً قائماً... ولا يجوز عندي أن يشتق فعل للتعجب من كان التي هي عبارة عن الزمان "(11)، ولا ذكر للكوفيين.

4– ومما يتعلق بصيغة التعجب أنّ الكسائي(12) وقيل أبو بكر بن الأنباري(13) قاس تصغيرها ، وأن هشاماً جوّز المضارع منها فيقال: ما يحسن زيداً ، ومنع ذلك غيره (1) وردّ بأنه لم يسمع وأن الكسائي أجاز الإدغام في (أفعل به) فيقال: أحبّ بزيد وأجاز أيضاً الإعلال فيقال: أطول بهذه النخلة وأطل (2).

باب العدد

للكوفيين في باب العدد قواعد وأحكام ليست مطردة ثابتة عندهم كلّهم ، فقد اختلفوا في بعضها ، تبعاً لاختلاف وجهات أنظارهم الخاصة منها:

---

(1) ابن عقيل: المساعد 162/2، السيوطي: الهمع43/6 0

(2) أبو حيان: البحر المحيط 136/5، تذكرة النحاة ص467، ابن عقيل: المساعد 162/2

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 104/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 16 ص 148 0

(4) الفراء: معاني القرآن 127/2–128 0

(5) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص746–747 0

(6) مكي: مشكل إعراب القرآن 334/1 0

(7) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص120 0

(8) أبو حيان: النكت الحسان ص139، السيوطي: الأشباه والنظائر 160/4 0

(9) ابن عقيل: المساعد 160/2 0

(10) الأزهري: شرح التصريح 92/2، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 23/3 .

(11) ابن السراج: الأصول 108/1 0

(12) الرضي: شرح الكافية 309/2 0

(13) ابن هشام: المغني ص894 0

(1) ابن عقيل المساعد56/2، السيوطي: الهمع 55/5 0

(2) السيوطي: الهمع 287/6، أبو حيان: ارتشاف الضرب 165/1 .

1- تذكير العدد وتأنيثه

المعتبر في هذه المسألة عند جمهور النحويين ، إن كان المعدود جمعاً ، تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه ، فيقال: ثلاثة حمّامات. وأجاز الكسائي مررت بثلاث حمامات ، ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكراً ، وهو ما منعه الفراء(3) .

وإذا حُذف المعدود ، وأقيم العدد مقامه ، فالفصيح أن يكون بالهاء لمذكر ، وبعدمها لمؤنث نحو: صمت خمسة تريد خمسة أيام ، وسرت خمساً تريد خمس ليالٍ ، وأجاز الكسائي(4) والفراء(5) أيضاً حذف التاء ، حكى الكسائي: صمنا من الشهر خمساً ، وحكى الفراء أفطرنا خمساً وصمنا خمساً ، وصمنا عشراً من رمضان(6) ويؤيده قوله تعالى: (أربعة أشهر وعشرا)(7) وتضافرُ النقل في الحديث: " ثم أتبعه بست من شوال " على طرح الهاء ، يريد بستة أيامٍ.

2- تعريف العدد المركب وتفسيره

مذهب جمهور النحويين أن الألف واللام تدخلان على العدد الأول إذا كان مركباً نحو: الأحدَ عشر درهماً ، ومنعوا دخولهما على التمييز ، ولا على ثاني جزئي المركب.

وقاس بعض الكوفيين دخولهما على الجزأين والتفسير نحو: الأحد العشر الدرهم(1) ومنهم الكسائي(2)والفراء (3). ونسب أيضاً إلى الكوفيين(4).

3- إضافة العدد المركب

---

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 361/1، الأزهري: شرح التصريح 271/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 62/4 .

(4) السيوطي: الهمع 306/5 .

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب360/1، الأهدل: الكواكب الدرية 146/2-147 0

(6) الفراء: معاني القرآن 151/1 .

(7) سورة البقرة: الآية 234

(1) الرضي: شرح الكافية 156/2 .

(2) التبريزي: تهذيب إصلاح المنطق ص648 .

(3) الفراء: معاني القرآن 33/2 وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 367/1 .

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 43 ص312، ابن عقيل: المساعد 91/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 187/1 0

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في إضافة العدد المركب. وتحرير ذلك أن العدد المركب قد يكون عقده مضافاً ، أو غير مضاف. فإن لم يضاف عقده نحو: هذا أحدُ عشرٍ جاز إضافة النيّف إلى العقد مطلقاً عند الكوفيين(5)، ونسب أيضاً إلى الفراء ومن وافقه(6)، وإلى بعض الكوفيين(7).

وذكر ابن مالك منع هذا الوجه بإجماع إلا في الشعر (8). وهو ليس بصحيح إذ هو رأي الفراء (9)، وأبي بكر بن الأنباري (10) .

وإذا أضيف العدد نحو: هذا احدُ عشرِك فقد نقل عن الكوفيين جواز ذلك(1)، ونقل بعضهم أن الفراء أجازه وقاسه(2) ، وقال بعضهم بل أوجبه(3) . وكلام الفراء يؤكد وجوب ذلك؛ لأنه " لا يصلح ، للمفسّر أن يصحبهما "(4) .

4- مفسّر العدد

أجاز الفراء(5) أن يأتي مفسر العدد المركب جمعاً من أحد عشر إلى تسعة وتسعين نحو: أحد عشر رجالاً ، وثلاثون رجالاً(6)، ومنع ذلك الجمهور وحملوا ذلك على البدلية والتفسير محذوف. ويشهد للفراء السماع، كقوله تعالى: (وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً)(7) ،كما أنه أقل تكلفاً؛ لبعده عن تقدير تفسير محذوف.

وأجاز الفراء أيضاً أن يأتي مفسّر ما بين ثلاث وعشر مجموعاً منصوباً نحو: ثلاثة أثواباً(8)، وأجاز كذلك في سعة الكلام أن يكون مفسر ألف ومائة جمعاً(9) ، ونسب أيضا للكسائي(10). وقد منع ذلك جمهور النحويين منهم ثعلب(11) الذي أوجب إفراده(12) .

---

(5) العكبري: التبيين مسألة رقم 75 ص432، ابن هشام: أوضح المسالك 222/3، أبو حيان: النكت الحسان ص168 0

(6) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 191/1 .

(7) الرضي: شرح االكافية 87/2، البغدادي: خزانة الأدب 105/3 .

(8) ابن عقيل: المساعد 81/2، الأزهري: شرح التصريح 276/2 .

(9) الفراء: معاني القرآن 34/2 .

(10) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص633-634 .

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 365/1، الأزهري: شرح التصريح 275/2 .

(2) الرضي: شرح الكافية 155/2، ابن عقيل: المساعد 81/2 .

(3) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 191/1 .

(4) الفراء: معاني القرآن 34/2 .

(5) المصدر نفسه 138/2 .

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 355/1، السيوطي: الهمع 76/4، الكنغراوي: الموفي ص90 .

(7) سورة الأعراف الآية 160 .

وأجاز الفراء أيضا وقوع مائة تفسيراً لـ (عشر) نحو: عشر مائة ، ومنع ذلك الجمهور وخصوه بالضرورة الشعرية(1) ومنهم أبو بكر بن الأنباري(2) .

5- العطف إذا وقع المختلط تفسيراً للعدد

إذا فسرت عددً مضافاً ، فقد منع الفراء أن تنسق على المؤنث بالمذكر أو على المذكر بالمؤنث فيما دون الستة ، ولا فيما فوقها ، وأجاز ذلك الكسائي فيما دون الستة.

يقول أبو بكر بن الأنباري: " وكان الكسائي يقول إذا جمعت بين المذكر والمؤنث ذكرت العدد إذا كان المذكر هو السابق ، وأنثته إذا كان المؤنث هو السابق، وكان يشبهه بقولهم: قام زيد وهند ، وقامت هند وزيد. سمعت أبا العباس يحكي ذلك عنه ، ويقول: أجاز عندي ست نسوة ورجال وسبع نسوة ورجال إلى التسع والعشر ، ولم يجز فيما دون الستّ ، فكان يحيل: عندي خمس نسوة ورجال ، وكذلك في الأربع والثلاث. وقال إذا قلت: عندي ست نسوة ورجال كان التقدير عندي ثلاث نسوة وثلاثة رجال ، وإذا قلت: عندي سبع نسوة ورجال ، كان التقدير: عندي ثلاث نسوة وأربعة رجال أو أربع نسوة وثلاثة رجال ، فلما خلطت الرجال مع النساء قلت: سبعة وكذلك الثمانية والتسعة. ولا أقول: عندي خمس نسوة ورجال ، لأنه لا يمكنني أن أقدر فأقول: عندي ثلاث نسوة واثنا رجلين... وكان الفراء لا يجيز أن تنسق على المؤنث بالمذكر ، ولا على المذكر بالمؤنث فيما دون الستة ، ولا فيما فوقها. قال: وذلك أني إذا قلت: عندي ستة رجال ونساء ، فقد عقدت أن عندي ستة رجال فليس لي أن أجعل بعضهم مذكراً وبعضهم مؤنثاً ، وقد عقدت أنهم مذكرون. وقال في قول الكسائي: شبهته بقامت هند وزيد وقام زيد وهند ، ليس هو كذلك ، لأني إذا قلت: عندي ست نسوة ورجال فقد أضفت العدد إلى النسوة والفعل غير مضاف إلى هند "(1) .

6- الكناية عن الأعداد

---

(8) ابن عقيل: المساعد 70/2 .

(9) الفراء: معاني القرآن 138/2، وانظر: ارتشاف الضرب357/1، السيوطي: الهمع 76/4، ابن عقيل: المساعد 69/2 .

(10) أبو زرعة: حجة القراءات ص44، الرضي شرح الكافية 155/2 0

(11) ثعلب: مجالس ثعلب ص265 0

(12) المصدر نفسه ص275 0

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 370/1، ابن عقيل: المساعد 68/2-69 0

(2) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص640

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص634-635 وانظر: ابن سيده: المخصص 118/17، أبو حيان: ارتشاف الضرب369/1 0

اختلف الفراء وأصحاب الكسائي في جواز الكناية عن الأعداد نحو: عندي الخمسة الدراهم والستتها. فمنع ذلك الفراء ، وأجازه الآخرون قياساً على جواز: عندي الحسن الوجه والجميله(2). وقد وهم بعض المحدثين حينما ظن أن أصحاب الكسائي هم الكسائي نفسه ، فعزا الجواز إليه(3) .

7- استعمال صيغة فاعل من ألفاظ العقود

منع الفراء كسيبويه بناء وزن فاعل من ألفاظ العقود أو القياس على ما سمع فقد حُكي: هو عاشر عشرين ، وقالا لا يقال: هذا الجزء العشرون أو تمام العشرين، وأجاز ذلك الكسائي وقاس عليه نحو: هذا الجزء العاشر عشرين ، والثالث ثلاثين ، والرابع أربعين إلى آخره(4) .

8- استعمال أحد

ومما يتصل بالأعداد اختلاف الكوفيين في استعمال أحد.

فقد ذكر ابن عقيل أن (أحد) لا يستعمل إلا بعد نفي محض ، أو نهي أو شبههما(5) ويذكر أن النفي ينبغي أن يكون محضاً لئلا يدخل فيه نحو: أليس أحد يفعل ؟ ونحو: ما زال ونحوه مثل: ما زال أحد يفعل ، إذ يمتنع ذلك عند الجمهور ومنهم الفراء ، غير أن الكسائي أجازه إذا كان في المستقبل نحو: ما يزال أحد يفعل ذلك ، وخالفهما هشام فأجازه في الماضي والمستقبل(1) .

وبعد ، فلعل ما سبق من أنظار كوفية مختلفة في نظام الجملة في اللغة العربية وتركيبها ، وفيما يتصل بكل عنصر من عناصر هذا النظام ، سواء في ترتيب كلماتها داخل السياق وتقديم بعضها على بعض ، وفي الفصل والوصل بين الأجزاء المترابطة من الجملة العربية ، أم في غير ذلك من أحكام متفرقة تتصل بهذا النظام وبأجزائه ، لعل في ذلك كله ما يدل على ترخص الكوفيين في هذا النظام على نحو واسع ، وذلك في عدم حفظ رتب كثيرة ، اعتماداً في فهم المعنى على قرائن أخرى في السياق ، ويدل أيضاً على تساهل الكوفيين في وجوب إتباع نظام معين بين جزأين في الجملة ربطت بينهما قواعد اللغة وأعرافها ، مما يفسح المجال واسعاً لدعاة إصلاح النحو أن يفيدوا من هذه الرخص الكوفية ، وفي ذلك قوة ، لاعتماد هذه الدعوات على أصول تراثية تهدف إلى ربط الحاضر بالماضي ، ربطاً لا يفقده عناصر قوته وأسسها.

---

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص274-275 0

(3) زين الدين مهيدات: قاعدة النحو الكوفي ص99 .

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 375/1، السيوطي: الهمع 318/5 .

(5) ابن عقيل: المساعد 85/2 0

(1) المصدر نفسه 86/2 0

ويلحظ مما سبق بيانه أن النحويين الكوفيين ، وإن اتفقوا على مبادىء عامة كبرى في نظام الجملة وترتيب عناصرها ، كانوا يترخصون ، على خلاف بينهم ، في هذا النظام مما يعطي اللغة مرونة وتوسعة في الأساليب ، ويهيء لها قدراً كافياً من الإبلاغية لا يتأتى للمتكلّم الحصول عليها بالتلازم والتقيد.

الباب الثالث

الأدوات

- الفصل الأول: عملها
- الفصل الثاني: معانيها
- الفصل الثالث: زيادتها
- الفصل الرابع: خصائصها وطبيعتها

الأدوات

لقد أولى النحويون الكوفيون الأدوات عناية خاصة، وسعوا كما سعى النحاة البصريون لإدراك حقائقها اللغوية، واكتشاف أواصر القربى التي تؤلف بينها. فبحثوا في مختلف جوانبها في مباحثهم النحوية واللغوية، ووقفوا عندها وقفات تأمل وتبصر، فاهتموا بعملها، ومعانيها، وزيادتها، ونظروا في حقائقها، ومبانيها فعرضوا لمظاهرها من بساطة وتركيب، واستعانوا في ذلك كله بالعديد من شواهدهم وأدلتهم، وأقيستهم النحوية، واللغوية.

وليس من شأن هذا البحث أن يقف عند الأدوات في النحو الكوفي فيرصدها رصداً جامعاً شاملاً إلا ما كان فيه خلاف بين الكوفيين، أو ظُنّ فيه ذلك.

وقد رأيت أن أقسم الحديث عنها وفق ما يلي: عملها، معانيها، زيادتها، تأثيلها0

الفصل الأول

عمل الأدوات

عمل الأدوات

الأدوات من العوامل الأساسية في اللغة العربية. وليس كل الأدوات عاملاً في عرف النحويين، فمنها العامل، ومنها غير العامل. وقد جعل النحويون لهذه الظاهرة معياراً به ينماز هذا من ذاك. وتبين لهم في استقراء اللغة العربية، وضبطها أن الأدوات العاملة هي الأدوات التي تختص بالأفعال وتدل على معنى فيها، فلا تباشر

الأسماء أو تختص بالأسماء وتدل على معنى فيها فلا تباشر الأفعال، وتبين لهم أن الأداة التي لا اختصاص لها بأحد القبيلين لا عمل لها(1) .

ذلك هو المعيار الأساسي في نظرية العامل فيما يختص بعمل الأدوات. ولكن هذا المعيار لا يطرد في لغة العرب. فهناك أدوات غير مختصة، ومع ذلك نراها عاملة، وهناك أدوات ذات اختصاص، ولكنها لا تعمل، كالسين وسوف(2) .

ونحاة الكوفة لم يكونوا متفقين على الأخذ بهذا المعيار. فالكسائي، في الغالب، لم يأخذ بفكرة الاختصاص هذه، ولم يكن حريصاً على تطبيقها، مُلحاً على ذلك، بل عمد إلى مبدأ الاشتراك، وقال به، فأجاز أن يُنصب الفعل المستقبل بـ إذن، وأو، وحتى، والفاء، ولام الجحود، والواو، وأن يُرفع (بحيث) الاسمان، وأن يجزم بحروف النصب كلها(3) ، فاستغنى بذلك عن تقدير العوامل بعد هذه الأدوات(4) .

ومما لا شك فيه أنه منهج أصيل حق، قريب من الحقيقة اللغوية، لابتعاده عن التقدير والتأويل، وتمحّل عامل آخر لا وجود له في نصّ فصيح، وفيه هدم مبكر لمبدأ الاختصاص الذي طالما جهد النحويون، وأجهدونا معهم ، في الأخذ به، لا لشيء إلا للمحافظة على ناموس نحوي بسط سلطانه، وامتد تأثيره في كثيرٍ من تراكيب اللغة وأساليبها فشوهها في كثير من الأحيان وأفسدها، وحال بين النحاة وبين التبصر في تراكيب العربية، ودراسة ما فيها من اتساع ومرونة.

على أن الكسائي لم يكن على منهجه هذا دائماً، ولا به متمسّكاً، فربما شده الحنين إلى منهج شيوخه من البصريين، فقال بفكرة الاختصاص، وطبقها، وبالغ في ذلك، فأوّل، وقدّر. والدليل على ذلك أمران: أما الأول فذهابه إلى أن الاسم المخفوض بعد حتى ليس مخفوضاً بها، وإنما خفضه بـ (إلى) ظاهرة أو مضمرة، لأن (حتى) عنده حرف مختص ينصب الفعل المستقبل أبداً(1) .

وأما الدليل الثاني فذهابه إلى أن الاسم المرفوع بعد (لولا) ليس مرفوعاً بها نفسها، وإنما العامل فيه فعل مضمر بعدها، تقديره وجد أو نحوه(2) .

---

(1) السهيلي: نتائج الفكر في النحو: ص74 وما بعدها.

(2) انظر: محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي ص153 وما بعدها، الواضح في النحو والصرف (قسم النحو) ص24 وما بعدها.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص483.

(4) كمال إبراهيم: الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية – مجلة الأستاذ – مجلد 16/66 – 1967 م ، ص 4.

(1) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 1/380، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/403.

(2) انظر: ابن مالك: التسهيل ص47.

ولكن الفراء كان أكثر معيارية من أستاذه وأشد حرصاً على تطبيق هذه الفكرة والعمل بها. فقد كانت مختمرة في ذهنه، واضحة جلية. يقول: "فجعل مع (هل) العماد، وهل لا ترفع ولا تنصب، لأن هل تطلب الأسماء أكثر من طلبها فاعلاً؛ قال: وكذلك (ما) و(أما) تقول: ما هو بذاهب أحد وأما هو فذاهب زيد، لقُبح: أما ذاهب فزيد"(3). ويلح على هذه الفكرة في موضع آخر، ويكشف عن ضرورة تقدير العوامل بعد الأدوات غير المختصة، وهو ما أباه شيخه من قبل، يقول: "للعرب في (لكن) لغتان: تشديد النون وإسكانها فمن شدد نصب بها الأسماء، ولم يليها فَعَل ولا يَفْعل، ومن خفف نونها وأسكنها لم يعملها في شيء اسم ولا فعل، وكان الذي يعمل في الاسم بعدها ما معه، ينصبه، أو يرفعه، أو يخفضه من. . . وأما قوله (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله)(1) فإنك أضمرت كان، بعد لكن فنصبت بها. . "(2) .

ولكي يحافظ الفراء على مبدأ الاختصاص، وفي الوقت نفسه يتجنب التأويل والتقدير، ما أمكنه ذلك، كان يلجأ إلى عوامل جديدة في تفسير كثيرٍ من ظواهر اللغة، كالخلاف والصرف. على أن الفراء لم يكن، أيضاً على هذا المنهاج دائماً، فربما جذبه منهج شيخه، فجوز أن يعمل الحرف بنفسه وإن كان غير مختص كقوله إنّ (إذن) و(حتى) تنصبان المستقبل بأنفسهما، على الرغم من أنهما حرفان غير مختصين يدخلان على الأسماء والأفعال.

وأما أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب فكثيراً ما حاول التوفيق بين منهجي الكسائي والفراء فوقف منهما موقفاً وسطاً، فلا هو أخذ بفكرة الاختصاص، ولا هو أهملها بتاتاً، وإنما لاذ إلى مبدأ النيابة، وتشبث به في غالب الأحيان. فالحرف عنده لا يعمل بنفسه أصالة، ولا يصح أن يقدر بعده عامل، ولكن يعمل لنيابته عن عامل آخر طال استعماله في التركيب وشهر فيه، كرأيه في ناصب الفعل المستقبل بعد الفاء، ولام كي، ولام الجحود، والواو، وحتى، ورأيه في رافع ما بعد لولا.

ومهما يكن من الأمر، فثمة اختلاف بين نحاة الكوفة في عمل كثير منالأدوات، سواء أكانت مختصة أم غير مختصة. وسأفصل الكلام فيما اختلفوا فيه من عمل هذه الأدوات وفق منهج ثابت هو ترتيبها ترتيباً هجائياً.

إذ

---

(3) الفراء: معاني القرآن 52/1.

(1) سورة الأحزاب الآية40.

أضاف الفراء وحده إلى أدوات الجزم (إذ) وأجاز أن يجزم بها وإن تجردت من ما وهو ما منعه غيره، إذ أوجبوا اقترانها بـ (ما) لتكفها عن الإضافة وتهيئها للشرط(1) .

إذن

إذن حرف غير مختص؛ لأنها تدخل على الجملة الفعلية، والجملة الاسمية، لذلك اختلف الكوفيون في ناصب الفعل المستقبل بعدها.

1- فالكسائي والفراء ومن تابعهما من الكوفيين يذهبون إلى أنها تعمل النصب بنفسها فيما بعدها من مستقبلات الأفعال. يقول الفراء: " إذاً، إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء، أو التاء، أو النون، أو الألف؛ فيقال: إذاً أضربَك، إذاً أجزيك"(2).

2- ومذهب بعض الكوفيين أن (إذن) ليست ناصبة المستقبل بنفسها، وإنما النصب بـ(أنْ) مقدرة بعدها. فإذا قيل: أنا آتيك، وقلت: إذن أجزيك، فإنما تريد: إذا أتيتني أجزيك، ثم حذفت الجملة بعد (إذا)، وعوضت التنوين منها، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف، وقدرت (أنْ) قبل الفعل فنصب بها، ويكون المصدر المؤول في محل رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير إذا أتيتني وقع إكرامك. هذا ما نقله الأشموني(3) .

ولكن المالقي في (رصيف المباني) نقل هذا المذهب بشكل مختلف، فذكر أن من الكوفيين من يزعم أنها مركبة من (إذ) الظرفية، و(أنْ) الناصبة، ثم سهلت همزة (أنْ) بنقلها إلى ما قبلها من الذال، وركبتا تركيباً واحداً، وبناء على ذلك فإن الفعل المستقبل منصوب بـ أن المنطوق بها، لا المقدرة بعد (إذن)(1) .

ثم بيّن المالقي أن هذا الرأي فاسد، لأن الأصل في الحروف البساطة، لا التركيب، ولأنها لو كانت مركبة، لانتصب الفعل المستقبل بعدها على كل حال، كيفما كان التركيب، سواء أوقعت في الجملة صدراً أم حشواً أم متأخرة، فلما كان عملها ممتنعا في بعض التراكيب كان القول بتقدير أن باطلاً حتماً.

وما دام الأمر كذلك، فإن المذهب الأول أولى من غيره، فهو الظاهر لبعده عن التمحل والتكلف اللذين جنح إليهما المذهب الثاني في تفسير ناصب المستقبل بعد إذن(2) .

---

(1) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 4/12-13، الكنغراوي: الموفي ص119.

(2) الفراء: معاني القرآن 1/273. وانظر 2/338، الأزهري: تهذيب اللغة 15/50.

(3) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 3/290. وانظر: فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل ص57. وأشير هنا إلى أن تقدير (أن) بعد إذن منسوب أيضاً للخليل بن أحمد. انظر: سيبويه: الكتاب (بولاق) 1/412.

(1) المالقي: رصف المباني ص157.

(2) وانظر في تأييد المذهب الأول ودفع الثاني: محمد خير الحلواني: المختار من أبواب النحو ص372.

ومما ينبغي التذكير به أن صاحب (الموفي) لم يذكر المذهب الثاني، وإنما أشار إلى المذهب الأول حينما عدّ (إذن) في جملة نواصب الفعل المستقبل عند الكوفيين، مما يعني إجماعهم على ذلك، ولا يخفى ما في ذلك من وهم(3) .

ونذكر أخيراً أن ثعلباً أجاز أن تحرم (إذن) من عملها في الفعل المستقبل بعدها، وإن توافرت فيها شروط العمل، يجعلها بمنزلة هل، وبل، فيكون بذلك مخالفاً للكسائي والفراء وسائر الكوفيين(4) ، وموافقاً البصريين الذين نقلوا عن بعض العرب أنهم يهملون (إذن) وإن استوفت شروط عملها. قال سيبويه: "وزعم عيسى ابن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك؛ في الجواب، فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبعِدنّ ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوه بمنزلة: هل، وبل"(5) .

ويفرض أغلب النحويين قيوداً صارمة على عمل (إذن) النصب فيما بعدها؛ لعدم اختصاصها، إذ تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وهذه الشروط هي: أن تكون في صدر الجملة، وهذا يعني أنها تسبق بمبتدأ يطلب ما بعدها خبراً له، أو بأداة شرط أو بقسم يطلب ما بعدها جواباً له، وهكذا، وأن يكون الفعل بعدها للمستقبل، وألا يفصل بينها وبين معمولها الفعل المنصوب فاصل سوى: القسم، والنداء، و(لا)(1) .

ولكن الكوفيين اختلفوا في الأخذ بالشرط الأول والثالث واختلف، كذلك، النقل عنهم.

فإذا وقعت بين مبتدأ وخبر نحو: زيد إذن يكرمك، فالفراء يبطل عملها(2)،وهشام يجيز الرفع والنصب(3) ومذهب هشام نسب أيضاً لبعض الكوفيين تارة(4) وتارة أخرى للكوفيين عموماً(5) وهو باطل، فالفراء أوجب الإبطال كما سبق.

وإذا وقعت بعد اسم إنّ، أو اسم كان، وافق الفراءُ الكسائيَّ في جواز الرفع والنصب بعد اسم إن نحو: إن عبد الله إذن يكرمك(6)، وخالفه في اسم كان نحو: كان عبد الله إذن يكرمك؛ فالفراء أوجب الرفع إلا في

---

(3) الكنغراوي: الموفي ص115.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 396/2، السيوطي: الهمع 107/4.

(5) سيبويه: الكتاب (بولاق) 412/1 وانظر: السيوطي: الهمع 107/4.

(1) انظر هذه الشروط: محمد خير الحلواني: الواضح في النحو والصرف (قسم النحو) ص 110 –111.

(2) الفراء: معاني القرآن 274/1، و338/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 396/2–397، تذكرة النحاة ص558، السيوطي: الهمع 106/4.

(4) المرادي: الجنى الداني ص361، 362.

(5) أبو حيان: النكت الحسان ص144، السيوطي: الأشباه والنظائر 88/1.

(6) الفراء: معاني القرآن 274/1، و338/2. وانظر خلافه مع الكسائي: أبو حيان: ارتشاف الضرب 397/2، السيوطي: الهمع 196/4.

ضرورة الشعر فيجيز النصب، والكسائي يجيز الرفع والنصب اختياراً[7] . وإذا وقعت بعد ظن نحو: ظننت زيداً إذن يكرمك، أوجب الفراء الرفع وقياس قول الكسائي –كما يقول أبو حيان– جواز النصب[1] .

وإذا وقعت بعد اسم إن، والفاتح ظن وما أشبهه نحو: ظننت أن عبد الله إذاً يكرمك، فالرفع والنصب جائزان عند الشيخين، وأما إن كان الفاتح غير الظن وما أشبهه نحو: يعجبني أن عبد الله إذن يكرمك، فالفراء يبطل عملها، وقياس قول الكسائي كما يقول أبو حيان – جواز الوجهين[2] وأطلق القول الشيخ خالد الأزهري ونسب إلى الفراء أنه يجيز الإعمال وإن لم تقع إذن صدراً[3] .

وأما إذا فصل بين إذن والفعل المنصوب بمعمول الفعل نحو: إذن زيداً أكرم، فنقل أبو حيان عن الكسائي والفراء وهشام جواز رفع الفعل ونصبه، إلا أن الفراء وهشاماً يختاران الرفع، والكسائي يختار النصب[4]، ونقل غيره أن الفراء يبطل عملها والكسائي وهشاما يجيزان الرفع والنصب، والأول يختار النصب والثاني يختار الرفع
لضعف عملها بالفصل[5] .

وإذا فصل بينها وبين معمولها حرف نحو: فإذن لا أكرمك، فقد أجاز الكسائي الإعمال والإبطال " فمن رفع فيها لحائل، ومن نصب فعلى تقدير أن يكون مقدماً، كأنك قلت: فلا إذن أكرمك" [6] .

واختلف الكسائي والفراء في إعمالها إذا تقدم معمول معمولها عليها نحو: زيداً إذن أكرمك فالكسائي يجيز الإبطال والإعمال، والفراء يوجب الإبطال[7] .

ولعله من المناسب أن أشير في هذا السياق إلى مذهب الفراء في كتابتها، لصلة ذلك بإعمالها. فقد نسب إليه بعضهم أنه يرى أن تكتب بالألف إذا أعملت، وبالنون إذا ألغيت، لئلا تلتبس بإذا الزمانية، وأما إذا عملت، فالعمل يميّزها[1] ، وبعضهم الآخر نسب إليه العكس[2] .

---

(7) أبو حيان: تذكرة النحاة ص559، السيوطي: الهمع 107/4.
(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص559، السيوطي: الهمع 107/4.
(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 397/2، تذكرة النحاة ص559.
(3) الأزهري: شرح التصريح 235/2.
(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 397/2، تذكرة النحاة ص559.
(5) ابن هشام: المغني ص32، المرادي: الجنى الداني ص363، الكنغراوي: الموفي ص115، السيوطي: الهمع 105/4.
(6) الأزهري: تهذيب اللغة 50/15.
(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 397/2–398، السيوطي: الأشباه والنظائر 238/2، الهمع 106/4.
(1) المالقي: رصف المباني ص155، ابن هشام: شرح قطر الندى ص329، المغني ص31، الرضي: شرح الكافية 138/2.
(2) ابن قتيبة: أدب الكاتب ص202، البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص166، القلقشندي: صبح الأعشى 171/3.

وحديث الفراء عنها في (معاني القرآن)؛ إعمالِها وإهمالِها، وكتابتُهُ لها بالألف في كل حال يشعر أنه ممن يذهبون إلى كتابتها بالألف دائماً(3) وهو ما أشار إليه أبو جعفر النحاس حينما قال: " وزعم الفراء أن إذن تكتب بالألف وأنها منونة"(4) وهو الأولى، فما دام الرأي الراجح في الوقف عليها بالألف(5) لذا تكون كتابتها بالألف أوفق، وقد قيل: إن مبنى الحظ على الابتداء والوقف.

إنْ الشرطية

يذكر الكوفيون أنّ (إنْ) حرف جزاء، وليست باسم، لذا فلا عمل لها في الاسم المرفوع بعدها. قال الفراء: ". .وذلك سهل في إن خاصة دون حروف الجزاء، لأنها شرط وليست باسم . .وتدور في الكلام فلا تعمل"(6).

وما دام الأمر كذلك، فما العامل في الاسم المرفوع بعدها كقوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك)(7) ؟

لقد نقلت المصادر النحوية عن الكوفيين ثلاثة مذاهب في ذلك:

1– أن يكون فاعلاً، ورافعه الفعل المذكور، على التقديم والتأخير، قياساً على قول الزباء:

ما للجمال مشيها وئيـدا أجندلاً يحملن أم حديـدا وهو منسوب إلى الكوفيين كافة (1)

.

2– أن يكون مبتدأ والعامل فيه، إما الخبر على حدّ قولهم (بالترافع)، وإما عامله المكني العائد، الذي عاد إليه، وهو مكني الفاعل الذي يستكن فيه الفعل التالي له. وقد وجدت هذا المذهب منسوباً على النحو الآتي:

أ – إلى الكسائي(2) .

ب – إلى الفراء(3) .

---

(3) الفراء: معاني القرآن 1/273–274، 338.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 1/463 وانظر: مكي: مشكل إعراب القرآن 1/200.

(5) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 1/381.

(6) الفراء: معاني القرآن 1/422.

(7) سورة براءة الآية 6.

(1) ابن هشام: المغني ص757–758، شرح شذور الذهب ص35، الأزهري: شرح التصريح 1/43.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/552.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 2/82، الرضي: شرح الكافية 1/177.

جـ – إلى بعض الكوفيين(4) .

د – إلى الكوفيين(5) .

والذي يبدو لي أن هذا مذهب الكسائي. فالفراء ، وفي أثناء توجيهه قوله تعالى: (وإن أحد من المشركين استجارك)(6) ، ناقش مسألة جواز الفصل بمرفوع أو منصوب بين حرف الجزاء، وما جزم، وأشار إلى أن الكسائي كان يجيز " تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجوز تقدمة المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول، وأجازه في النصب. . . وليس ذلك كما قال "(7) .

واحتجاج الكسائي هذا هو عينه احتجاج الكوفيين الذي ذكره صاحب (الإنصاف): " وقلنا إنه يرتفع بالعائد، لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعاً به "(1) . وهذا هو مذهب الأخفش أيضاً، ولكنّ العامل فيه عنده هو الابتداء(2) .

وقد أفسد هذا المذهب؛ لأنه إذا رفع بالعائد جُعل الفعل الذي بعده خبراً له، وصار الكلام كالمبتدأ والخبر، وحرف الشرط لا معنى له في الجملة الاسمية(3) .

ولكنّ بعض الباحثين المحدثين أيد كون هذا الاسم المرفوع مبتدأ ، وقواه، وجعله هو الظاهر لأنه يغنينا عن التكلف الذي يميله علينا سلطان الاشتغال(4) .

3– أن يكون فاعلاً، ورافعه فعل محذوف يفسره المذكور، كما يقول جمهور النحويين. وهو قول الكوفيين(5) ، وقول الفراء نفسه كما في (معانيه) . يقول مفسراً قوله تعالى: (وما بكم من نعمة فمن الله) (6) " ما في معنى الجزاء، ولها فعل مضمر، كأنك قلت: ما يكن بكم من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لا بدّ له من فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم، وإن لم يظهر فهو مضمر، كما قال الشاعر:

---

(4) الرضي: شرح الكافية 255/2.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 85 ص615، العكبري: إملاء ما من به الرحمن 196/1.

(6) سورة براءة الآية 6.

(7) الفراء: معاني القرآن 422/1.

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 85 ص616.

(2) الرضي: شرح الكافية 177/1، و255/2.

(3) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن 196/1، ابن يعيش: شرح المفصل 82/1.

(4) عبد الفتاح الحموز: التأويل النحوي في القرآن الكريم 531/1.

(5) ابن هشام: المغني ص757، الرضي: شرح الكافية 255/2.

(6) سورة النحل الآية 53.

إنِ العقلُ في أموالنا نضِقْ بـه ذراعاً وإن صبراً فنعرِفُ للصبــر أراد: إن يكن، فأضمرها "(7) .

نخرج من هذا كله إلى أن مذهب الفراء في هذه المسألة هو أن الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فاعل لفعل مضمر، وبذلك لم يعد لكلام ابن يعيش، قديما، قيمة، عندما ذكر أن الفراء يرى أن الاسم المرفوع في مثل هذا يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، ولا لكلام بعض الباحثين المحدثين الذي ظن أن الفراء " لم يكن ممن ذكروا رفع الاسم بفعل مضمر "(1) .

إنْ النافية العاملة عمل ما الحجازية

من حروف الجحد إنْ. والمشهور في استعمالها نافية أن ينتقض نفيها بـ (إلا) حتى إن بعض الباحثين المحدثين زعم أنها لم ترد في القرآن نافية، إلا والنفي منتقض بـ(إلا)(2) ، غير أن الفراء أشار إلى ورودها نافية في القرآن دون أن ينتقض نفيها بـ(إلا)، وذلك حينما فسر قوله تعالى: (لو أردنا أن نتخذ لهواً لاتخذناه من لدنا إنْ كنا فاعلين)(3) يقول: ((جاء في التفسير: ما كنا فاعلين. و(إن) قد تكون في معنى (ما) كقوله: (إن أنت إلا (4) نذير)(5) .

وما من شك في أنها جاءت في تراكيب قليلة، في غير القرآن، نافية من دون أن ينتقض نفيها بـ(إلا) داخلة على الجملة الاسمية، عندئذٍ اختلف الكوفيون في جواز إعمالها عمل (ما) الحجازية، على مذهبين:

1- منع إعمالها، لكونها حرفاً غير مختص، وقياس الحرف غير المختص ألا يعمل، فهي حرف جحد، يحدث معنى في الاسم، والفعل كألف الاستفهام، وهو مذهب الفراء، وأكثر البصريين(6) .

2- جواز إعمالها عمل ما الحجازية، لأنه لا فرق بينهما في المعنى، فهما لنفي الحال، ولورود ذلك عن العرب، كقول الشاعر:

إنْ هو مستولياً على أحــد إلا على أضعف المجانين وقول الآخر:

---

(7) الفراء: معاني القرآن 2/104-105 وانظر: ثعلب : مجالس ثعلب ص230-231.

(1) إبراهيم الشمسان: الجملة الشرطية عند النحاة العرب ص322-323.

(2) انظر: سورة الأنعام الآية 57، المؤمنون الآية 37، الكهف الآية5، فاطر الآية 23، الملك الآية 20. وانظر إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء ص84.

(3) سورة الأنبياء الآية 17.

(4) سورة فاطر الآية23.

(5) الفراء : معاني القرآن 2/200.

(6) ابن الشجري: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ص185، الهروي: الأزهية ص46، ابن هشام: المغني ص96، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/109، البحر المحيط 4/444، النكت الحسان ص78، السيوطي: الهمع 2/116، الأزهري: شرح التصريح 1/201، الأهدل: الكواكب الدرية 1/110.

إنْ المرء ميتاً بانقضاء حياتــه ولكنْ بأنْ يبغي عليه فيخذلا وقول أهل العالية: إنْ ذلك نافعك ولا ضارك، وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية، وسمع الكسائي – كما يدعي النحويون– أعرابياً يقول: إنا قائماً، يريد: إن أنا قائماً، وكقراءة سعيد بن جبير (إنْ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم)(1) بتخفيف إنْ وفتح الدال واللام.

وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى:

أ – الكسائي وحده(2) .

ب –وإلى الكسائي وأكثر الكوفيين(3) .

وحكى أبو جعفر النحاس عن الكسائي أنه" زعم أن (إنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب، كما قال الله عز وجل: (إنْ الكافرون إلا في غرور)(4) .

وهذا يعني أن الكسائي لا يجوز إعمالها. غير أن أبا حيان ردّ كلام النحاس وفنده بقوله: " وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها، وليس بعدها إيجاب"(1) ، ولكن فيما ينقله الفراء عن شيخه في (معاني القرآن) تأكيداً على أن الكسائي لا يجوز إعمال (إنْ)، وإن لم ينتقض نفيها بـ إلا، ونصرةً لما حكاه عنه النحاس ورداً لما ادعاه أبو حيان وغيره.

وما نقله النحويون عن الكسائي أنه سمع أعرابيا يقول: إنا قائماً، يريد: إن أنا قائماً، حكاه الفراء عنه برفع (قائم) لا بنصبها. يقول الفراء: "وقال الكسائي: سمعت بعض العرب يقول: إن قائم، يريد إنْ أنا قائم، فترك الهمز وأدغم" (2) .

والغريب في الأمر أن يكون أبو بكر بن الأنباري روى المثال نفسه حاكياً عن الكسائي بنصب (قائماً)(3) ، ولكن هذه الغرابة تتلاشى برواية الفراء، فهو الأقرب والمعاصر لأستاذه، لا غير وبذلك ينهار أصل المسألة، ونخرج من هذا كله إلى أنه لا خلاف بين شيخي الكوفة فيها، اللهم إلا أن يكون غيرهما جوّز ذلك.

---

(1) سورة الأعراف الآية 194.

(2) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص374، الهروي: الأزهية ص46، أبو حيان: النكت الحسان ص78 ، ابن هشام: المغني ص36، السلسيلي: شفاء العليل 331/1، ابن الشجري: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية ص185، البغدادي: خزانة الأدب 144/2.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 444/4، ارتشاف الضرب 109/2، المرادي: الجنى الداني ص209، السيوطي: الهمع 116/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 255/1، الأزهري: شرح التصريح 201/1.

(4) سورة الملك الآية20. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 168/2–169.

(1) أبو حيان: البحر المحيط 444/4.

(2) الفراء: معاني القرآن 145/2.

ولعله من المفيد أن نذكر أن المبرد، وابن السراج، وأبا علي الفارسي، وابن جني، وأبا حيان، قد جوزوا جميعاً إعمال (إنْ) عمل ما الحجازية. وأنْ نذكر أن (إنْ) النافية قد هجرت من لغتنا العربية المعاصرة، ولم تعد مستعملة.

أن المخففة:

وتوقف الكوفيون عند عمل أنْ مخففة، فاختلفوا في ذلك، واختلف النقل عنهم فقد نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين أنّ (أنْ) المخففة لا تعمل شيئاً ، لا في ظاهر، ولا في مكني، وأنها تكون حينئذٍ حرفاً ، مصدرياً، مهملاً كغيرها من حروف المصدر(1) .

ونقل البغدادي عنهم إعمالها مطلقاً(2) ، ونقل عن ابن المستوفي أنه نقل عن الفراء أنه لم يسمع من العرب تخفيف أن وإعمالها إلا مع المكني ، لخفاء الإعراب فيه، وأما مع الظاهر فلا تعمل(3) . وهذا ما كان ذكره الأزهري من قبل(4) ، وأبو حيان من بعد(5) وهو الظاهر من كلام الفراء في (المعاني). قال: "وقد خففت العرب النون من (أنّ) الناصبة، ثم أنفذوا لها نصبها. . . قال الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخـاء سألتني فراقك لم أبجل وأنت صديق . . وقال آخر:

لقد علم الضيف والمرملـون إذا اغبرّ أفق وهبت شمـالا

بأنك الربيع وغيث مريـع وقدما هناك تكون الثمالا"(6) .

وأما أبو العباس ثعلب، فقد نصّ صراحة على أنّ (أنْ) المخففة لا تعمل شيئاً، وأن ما بعدها استئناف مثل: ظننت أنْ زيد قائم(7) .

أنْ الجازمة

---

(3) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص189.

(1) ابن هشام: المغني ص47، أبو حيان: ارتشاف الضرب 151/2، ابن يعيش: شرح المفصل 74/8، السيوطي: الهمع 184/2.

(2) البغدادي: خزانة الأدب 466/2.

(3) المصدر نفسه 466/2.

(4) الأزهري: تهذيب اللغة 565/15.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 151/2.

(6) الفراء: معاني القرآن 90/2.

(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص20.

ولم يكتف الكوفيون، على خلاف بينهم، بما ذكره الشيوخ من البصريين في الأدوات التي تجزم فعلين، بل ألحقوا بها أدوات أخرى جديدة، رأوها تعمل فيما بعدها الجزم، منها الأداة (أنْ) المفتوحة الهمزة، الساكنة النون.

ويفاد من نقل بعض النحويين أنّ مجيء (أنْ) جازمة، مثلها مثل (إنْ) المكسورة الهمزة مذهب كوفي(1) ويفاد من نقل آخرين أن ذلك مذهب بعضهم(2) مع النص صراحة على ذكر اسم أبي جعفر الرؤاسي تارة (3) ، واللحياني تارة أخرى، الذي جعل ذلك لغة لبعض بني صباح من ضبة(4) . فإن صحّ ذلك كان أبو جعفر الرؤاسي أول من استنّ قاعدة جواز الجزم بـ (أنْ)، ثم توبع في ذلك.

وثم نقلان آخران في هذه المسألة، أما أحدهما فيجعل ذلك مذهباً للكسائي ليس خاصاً في (أنْ) وحدها، وإنما يعم جميع حروف النصب. يقول أبو حيان: " حكى الكسائي أن من العرب من يرفع بحروف النصب، ومنهم من يجزم بها كلها، وكلها مقولة " (5) ، وأما النقل الآخر فيقصر ذلك على الفراء وحده. يقول الفارقي: " أما عند الفراء فإنه جزم يأتينا بـ(أن) المفتوحة الهمزة، وأجاز أنْ تقم أقمْ. . . "(6) .

وعدت إلى (معاني القرآن) فوجدت الفراء يذهب كثيراً إلى أنّ هذه الأداة قد يكون معناها الجزاء في الماضي، وأنها تفيد ما تفيده (إنْ) المكسورة الهمزة من جهة المعنى ليس غير، أما من جهة العمل الإعرابي، والتأثير اللفظي، فلا أثر لها فيما بعدها جزماً. يقول: " إذا كان الجزاء لم يقع عليه شيء قبله، وكان ينوي بها الاستقبال كسرت (إن) وجزمت بها، فقلت: أكرمك إن تأتني، فإذا كانت ماضية قلت: أكرمك أنْ تأتيني، وأبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن أتيتني، كذلك قال الشاعر:

أتجزع أن بان الخليط المودع وحبل الصفا من عزّة المتقطع يريد: أتجزع بأن، أو لأن كان ذلك. ولو أراد الاستقبال، ومحض الجزاء لكسر إنْ وجزم بها، كقول الله، جل ثناؤه، : (فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا)(1) ، فقرأ القراء بالكسر، ولو قرئت بفتح (أن) على معنى إذا لم يؤمنوا ، ولأن لم يؤمنوا، ومن أن لم يؤمنوا لكان صواباً، وتأويل أنْ في موضع نصب، لأنها إنما كانت أداة بمنزلة إذ، فهي في

---

(1) عبد اللطيف الزبيدي: ائتلاف النصرة ص141.

(2) ابن مالك: التسهيل ص29، ابن هشام : المغني ص45، السلسيلي: شفاء العليل 291/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 284/3.

(3) المرادي: الجنى الداني ص226–227، السيوطي: الهمع 91/4.

(4) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 284/3.

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص483.

(6) الفارقي: الإفصاح ص107. وانظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 345/1 و174/3.

(1) سورة الكهف الآية6.

موضع نصب إذا ألقيت الخافض، وتم ما قبلها، فإذا جعلت لها الفعل، أو أوقعته عليها، أو أحدثت لها خفضاً، فهي في موضع ما يصيبها من الرفع، والنصب، والخفض "(2) .

فهو يصوغ قاعدة فتح همزة (إنْ) وتحويلها إلى (أن)، مع محافظتها على معنى الشرط الذي كان ماثلاً في إنْ، من دون أن تؤثر جزماً فيما بعدها، ويشترط لذلك أن تكون (إنْ) للماضي بمعنى (إذ)، وأن يكون الفعل الذي قبلها لها، أو واقعاً عليها، أو أُحدث لها خفض(3) .

ومهما يكن من الأمر فالفراء لم يقل إنّ (أنْ) تعمل الجزم فيما بعدها كـ (إن) كما ذكر الفارقي وإن الذي قاله أنها تشبهها من حيث المعنى لا الإعراب.

ولعل ما يؤكد ذلك أن تذكر بعض المصادر النحوية أن الكوفيين كانوا يرون أنّ (أنْ) تفيد المجازاة من دون أن ينصوا على أنها تحدث جزماً فيما بعدها(4) .

وقد صحح ابن هشام في (المغني) مجيء أنْ بمعنى إنْ الشرطية ، واستدل على ذلك بأمور منها : مجيء الفاء بعدها كثيراً ، وتوارد أنْ المفتوحة وإن المكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، وأنّ (أنْ) المفتوحة وردت معطوفة على إن المكسورة(1) .

ورد ذلك أبو جعفر النحاس، لأن الجزاء غير معروف في (أنْ)، بل المتعارف أن يكون في (إنْ)(2) .

وأما أن يجزم بها، فذلك ما لا يرضي أبا علي الفارسي من القدماء، لأن الجزم بها ليس من لغة العرب(3) ، والدكتور إبراهيم أنيس من المحدثين، الذي رأى أن الأفعال المضارعة فيما استشهد به على إثبات الجزم بها، لم تكن مجزومة بـ (أن) أصلاً، وإنما هي أفعال مضارعة غير محركة الآخر إما لعدم الحاجة إلى تحريكها، وإما لأن موسيقى الشعر ونظام المقاطع لم يطلبا مثل هذه الحركة، وركن . أي الدكتور إبراهيم أنيس . إلى جعل مثل ذلك تحت باب ما أسماه النحويون بـ(إجراء الوصل مجرى الوقف)(4) .

---

(2) الفراء: معاني القرآن 1/58–59.

(3) انظر: الفراء: معاني القرآن 1/178، 184، و2/275–276، 280 و3/27.

(4) انظر: ابن مالك: التسهيل ص234، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/424، البحر المحيط 118، ابن هشام: مغني اللبيب ص53–54، الرضي: شرح الكافية 1/253، ابن يعيش: شرح المفصل 2/99، السيوطي: همع الهوامع 4/148، الإتقان في علوم القرآن 1/203، البغدادي: خزانة الأدب 2/80، 82.

(1) ابن هشام: المغني ص53–54، وانظر: البغدادي: خزانة الأدب (تحقيق هارون) 4/19 وما بعدها.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/174.

(3) الفارقي: الإفصاح ص107.

(4) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص263.

وارتضى ذلك نهاد الموسى، وعلل جزم المضارع بـ أنْ إلى جانب ارتفاعه بعدها وانتصابه بها، بأنه من قبيل تعاصر الحركات الإعرابية، التي تتعاور الموضع الواحد من دون أن يكون لأي حركة معنى مغاير لما تدل عليه الحركة الأخرى، وأيد ذلك وقواه بقوله: "ونجد إلى جانب هذه الرواية المجملة الجامعة المأثورة عن الرؤاسي روايات جزئية تفصيلية تزيدها تأيداً وتوضيحاً "(5) .

أو

واختلف الكوفيون في (أو) هل هي حرف ناصب ينصب الفعل المستقبل بنفسه أو أنه حرف مهمل لا عمل له، لأنه حرف غير مختص يدخل على الأسماء والأفعال؟

يرى الكوفيون(1)، وقيل بعضهم (2)، وقيل الكسائي(3) أن (أو) حرف عامل ينصب الفعل المستقبل بعده بنفسه، وليس حرفاً مهملاً لا عمل له، وهو الظاهر.

ولكنّ الفراء، وتابعه بعض الكوفيين، وبوحي من المعنى الذي يفيده التركيب نفذ إلى رأي آخر خالف فيه رأي شيخه الكسائي ومن تابعه، ورأى أن ناصب الفعل المستقبل ليس أو لأنها حرف غير مختص، مهمل، وإنما ناصبه إما الخلاف كما تنقل عنه كتب النحو(4)، وإما الصرف، كما يسميه هو نفسه(5) .

بل

يذكر أبو حيان نقلاً عن (مقدمة في النحو) لأبي محمد أحمد بن طاهر القزويني ، أن الكوفيين يعملون بل فيما بعدها ، وأنها ترفع الاسم والخبر، وأن ذلك لا يجوز عند أهل البصرة البتة ، وإنما يقع بعدها مبتدأ وخبر. ويذكر أيضاً أنه حكى عن أبي بكر بن الأنباري– وقد شك في ذلك– أنه أجاز أن يعمل ما بعد (بل) فيما قبلها ، فأجاز أن يكون (يقيناً) في قوله تعالى: (وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه)(1) معمولاً لرفعه، ويذكر أيضاً أن ذلك خطأ من قول الخليل بن أحمد " لأنه لا يعمل ما بعد بل فيما قبلها"(2). ولكنّ أبا بكر بن الأنباري

---

(5) نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص77.

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص49، المالقي: رصف المباني ص213.

(2) المرادي: الجنى الجاني ص231

(3) المصدر نفسه ص92، 231، السليلي: شفاء العليل 928/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 296/3.

(4) المرادي: الجنى الداني ص92، ابن يعيش: شرح المفصل 21/7، السلسيلي: شفاء العليل 928/2، المرضي: شرح الكافية، 241/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 296/3.

(5) الفراء: معاني القرآن 235/1.

(1) سورة النساء الآية 157–158.

نصّ صراحة على أن ما بعد بل لا يعمل فيما قبلها، يقول: "لأن بل أداة لا ينصب ما بعدها ما قبلها"(3). وبذلك يكون شك أبي حيان يقيناً.

بله

وفي أدوات الخفض ألحق الفراء (بله) "جعلها بمنزلة على وما أشبهها من حروف الخفض"(4)، وجعل منه قول الشاعر:

تذر الجماجم ضاحياً هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

ونقل عن بعض الكوفيين أن بله لا تعمل فيما بعدها خفضاً، وإنما تكون اسماً بمعنى غير، وما بعدها مخفوض بالإضافة، ويكون المعنى: غير الأكف(5) .

حاشا

واختلف الكوفيون في حاشا، هل ترفع فاعلاً أو لا؟ وما ناصب ما بعدها إن جاء منصوباً، وخافضه إن جاء مخفوضاً؟.

أ- هل ترفع فاعلاً أو لا؟ للكوفيين في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

1- أن حاشا فعل لا فاعل له. وهو مذهب الفراء.

2- أن حاشا فعل في الأصل استعملت استعمال الحروف، فحذف فاعلها. وهو مذهب بعض الكوفيين.

3- أنها فعل يرفع فاعلاً، وفاعلها مكني واجب الاستتار لا يظهر. وهو مذهب غير الفراء من الكوفيين(1) .

ب- ناصب الاسم بعدها:

وإن انتصب الاسم بعدها، فقد نقل أبو حيان عن الفراء مذهبين:

---

(2) أبو حيان: البحر المحيط 391/3.

(3)أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 609/2.

(4) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 191/1-192 وانظر 361/1، الأزهري: تهذيب اللغة 313/6 ابن منظور: لسان العرب 478/13.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 331/2، المرادي: الجنى الداني ص426، السيوطي: الهمع 297/3، البغدادي: خزانة الأدب 28/3.

(1) انظر هذه الآراء: المرادي: الجنى االداني ص560، المالقي: رصف المباني ص256، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 609/1-612 ، الرضي: شرح الكافية، 244/2، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص117، أبو حيان: ارتشاف الضرب 319/12، السيوطي: الهمع 286/3.
وأشار الكنغراوي في الموفي ص74-75 إلى تقديرات ثلاث لهذا الفاعل وفق المذهب الثالث هي: أن فاعله مستتر راجع إلى (البعض) المدلول (بالكل) والتقدير في : قاموا حاشا زيداً: أي حاشا بعضهم زيداً. وقيل التقدير راجع إلى اسم الفاعل المدلول عليه بالفعل، فتقديره: حاشا القائم زيداً. وقيل: الفاعل راجع إلى الفعل المفهوم من الكلام السابق، والتقدير: حاشا فعل زيد.

1– أن النصب بعدها إنما هو بالحمل على أداة الاستثناء (إلا)، ثم التزم فيها النصب [2] .

2– أنها فعل ناصب للاسم بمنزلة عدا، وخلا. ونسبه كذلك أبو حيان إلى بعض الكوفيين[3] . ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الكوفيين[4]، وإلى الكسائي[5]. ولكن أبا بكر بن الأنباري ينقل هذا المذهب عن الفراء وحده. يقول: " يقال: حاشا عبد الله، بالنصب. . . قال الفراء: من نصب عبد الله، نصبه بحاشا، لأنه مأخوذ من حاشيت أحاشي"[6] .

جـ– خافض الاسم بعدها:

وأما إن انخفض ما بعدها، فثمة ثلاثة مذاهب:

1– خفضه بلام مضمرة، وحذفت لكثرة استعمالها مع حاشا. وهو مذهب الفراء[1] .

2– خفضه بإضافة حاشا إليه. وهو مذهب ثانٍ للفراء. يقول أبو بكر بن الأنباري: "وقال الفراء: . . . ومن خفض عبد الله كان له مذهبان: أحدهما أن يقول خفضه بإضمار اللام لكثرة صحبتها حاشا كأنها ظاهرة. والوجه الآخر: أن تقول: أضفت حاشا إلى عبد الله، لأنه أشبه الاسم لما لم يأت معه فاعل"[2] .

3– خفضه بحاشا نفسها. وهو مذهب الكوفيين غير الفراء[3] . وهو الظاهر والأقل تكلفاً؛ لبعده عن التقدير والتأويل.

ويجري هذا الخلاف في عدا، وخلا.

ومما يتصل بخفض ما بعد عدا وخلا أن الكسائي أجاز أن يخفض بها الاسم وإن دخلت عليهما (ما) ، باعتبار (ما) زائدة، لا مصدرية. ويتعين عند جمهور النحويين الكوفيين النصب، فتكونان فعلين، و(ما) مصدرية، لا زائدة. يقول صاحب(شرح عيون الإعراب): " وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائي فإنه أجاز

---

[2] أبو حيان ارتشاف الضرب 319/1.

[3] المصدر نفسه 317/2.

[4] الكنغراوي: الموفي ص74.

[5] عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 610/1–611.

[6] أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 626/1.

[1] أبو حيان: ارتشاف الضرب 317/2، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص117.

[2] أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 626/1 وانظر: المالقي: رصف المباني 256، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص117.

[3] الكنغراوي: الموفي ص74.

فيما بعد ما خلا، وما عدا الجر على تقدير زيادة (ما)، ، وهو قبيح لأنها أول، ولا يحسن الزيادة في الأول ومع ذلك فإن النصب بِ خلا، وعدا إذا حذفت منهن (ما) الوجه، لأنهما فعلان"(4) .

وأفسده ابن هشام، وعلق على ذلك بأن القياس يمنع زيادة ما قبل الخافض والمخفوض، وإنما تزاد بعد حرف الخفض مثل قوله تعالى (عما قليل)(1) ونحوه ثم قال إن احتج بالسماع "فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه "(2).

حتى

حتى عامل يتردد بين الأسماء، والأفعال، وهو غير مختص بأحدهما. ويستعمل فترى بعده الفعل الماضي، والمستقبل المرفوع والمنصوب، وتأتي بعده الأسماء وتتعاورها الحركات الإعرابية: الرفع، والنصب، والجر، وفق الحالة التركيبية، وما يترتب على ذلك من معان.

أ– فإذا جاء بعدها اسم مخفوض اختلف الكوفيون في خافضه، على أربعة مذاهب:

1– أن خافضه (حتى) من دون تقدير خافض. وهو مذهب الكوفيين(3) ، وهو الظاهر لبعده عن التقدير والتأويل الذي يفسد المعنى.

2– أن خافضه (إلى) مظهرة، أو مضمرة. وهو مذهب الكسائي؛ لأن (حتى) عنده حرف ينصب الفعل المستقبل أبداً، فإذا وقع بعدها الاسم مخفوضاً كان خفضه بـ (إلى) مظهرة أو مضمرة، فالعامل ينبغي أن يكون لازماً بأحد القبيلين(4) .

وضعف هذا المذهب وردّ، لأن حرف الخفض لا يحذف ويبقى عمله إلا في الضرورة، فكيف اطرد حذفه بعد (حتى)، وأيضاً كيف أطرد إسقاط الفعل المستقبل المنصوب بعدها مع انخفاض الاسم؟

3– أن ما بعدها ليس مخفوضاً بها نفسها أصالة، وإنما لنيابتها، وقيامها مقام (إلى) كواو القسم وواو رب. وهو مذهب الفراء. يقول: " تخفض لنيابتها عن (إلى) كواو القسم، وواو ربّ، وربما أظهروا (إلى) بعدها في بعض المواضع. قالوا: حتى الخبر حتى إلينا، فجمعوا بينهما على تقدير إلغاء أحدهما "(1) .

---

(4) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص179 وانظر: ابن هشام: المغني ص179، المرادي: الجنى الداني ص436، ابن عقيل: المساعد 584/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 318/2.

(1) سورة المؤمنون الآية40.

(2)ابن هشام: المغني ص179.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 83 ص597، الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص154.

(4) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي: 380/1، الرضي: شرح الكافية 241/2، 324، ابن يعيش: شرح المفصل 17/8، أبو حيان: ارتشاف الضرب 403/2، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص154، السيوطي: الأشباه والنظائر: 183/1.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 466/2 وانظر: 403/2، ابن يعيش: شرح المفصل 117/8، أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص261، المرادي: الجنى الداني ص542، السيوطي: همع الهوامع ص542.

وعدت إلى (معاني القرآن) لاستطلاع الحقيقة فوجدت الفراء يولي (حتى) عناية خاصة، حيث أفرد لها مساحة عريضة، كشف فيها عن حالات الخفض بها، وما يترتب على ذلك من معان. فهو لم يصرح بأنها تعمل الخفض بنفسها، وإنما ذكر أنها بمعنى (إلى)، ولعل في ذلك إيماءة إلى أنه كان يرى أنها تنوب عنها في عمل الخفض(2) وهو ما أكده وألح عليه في موضع آخر حيث قال: "وحتى وإلى في الغايات مع الأسماء سواء "(3) .

4– وذُكِر عن بعض الكوفيين أنها جارة بنفسها لشبهها بـ (إلى)(4).

وأشير في هذا المقام إلى أن صاحب (الإنصاف) خلط بين المذهب الأول، ومذهب الفراء وجعلهما مذهباً واحداً عند احتجاجه للكوفيين "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنها تخفض الاسم بنفسها؛ لأنها قامت مقام إلى، وإلى تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها"(5) .

ومما لا خفاء فيه أن مذهب الفراء ليس المذهب الأول. وأشير أيضاً إلى أن النحويين وهّوا مذهب الفراء، وأبطلوه؛ لأنه يؤدي إلى إفساد معنى حتى وإبطاله.

ب– وكما عرض الكوفيون مسألة خافض الاسم بعدها، واختلفوا في ذلك،

عرضوا مسألة ناصب المستقبل بعدها ، واختلفوا في ذلك أيضاً ، واختلف النقل عنهم كذلك.

1– أن (حتى) تنصب المضارع بنفسها أصالة من غير إضمار (أنْ)، وأنه يجوز إظهارها بعدها توكيداً لحتى . ونقل هذا المذهب:

أ– عن الكوفيين(1) .

ب– وعن الكسائي وحده(2) .

جـ– ولكن أبا حيان في (ارتشاف الضرب)، وتابعه السيوطي في (همع الهوامع)، ذكر أن الكوفيين اختلفوا في ناصب المستقبل بعد (حتى) تبعاً لاختلافهم في خافض الاسم بعدها، فذكر أن مذهب الكسائي أنها ناصبة بنفسها، والخفض بعدها بإضمار (إلى) وأن مذهب الفراء أنها ناصبة بنفسها كذلك، وليست الخافضة، وأن

---

(2) الفراء: معاني القرآن 137/1.

(3) المصدر نفسه 293/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 403/2، السيوطي: الهمع 112/4.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 83 ص597.

(1) نفسه مسألة رقم 83 ص597، أبو حيان: تذكرة النحاة ص438، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص153.

(2) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص127.

الخفض بعدها إنما هو لنيابتها مناب (إلى) وأن مذهب بعض الكوفيين أنها ناصبة بنفسها كـ أنْ، جارة بنفسها لشبهها بـ إلى(3) .

وحينما عدت إلى مصادر الكوفيين، وجدت الفراء وأبا بكر بن الأنباري ينصان على أن (حتى) تنصب الفعل المستقبل بنفسها. يقول الفراء موجهاً قراءة من نصب الفعل (يقول) في قوله تعالى: (وزلزلوا حتى يقول الرسول. . .)(4) : " فأما النصب، فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالترداد . فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نصب بعده بـ(حتى) وهو في المعنى ماض "(5) .

2– ولكن أبا العباس ثعلباً لم يكشف عن مذهبه في ناصب المستقبل بعد (حتى) في (مجالسه)، وإنما نقل عنه النحويون مذهباً خالف فيه أصحابه. فهو يرى أن المستقبل بعد (حتى) ليس منصوباً بها أصالة وإنما لنيابتها عن الناصب أنْ . يقول ابن يعيش: " وقال ثعلب قولاً خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في جئت لأكرمك، وسرت حتى أدخل المدينة إن المستقبل منصوب باللام، وحتى لقيامهما مقام (أنْ) فخالف أصحابه، لأنهم يقولون إن النصب بهما بطريق الأصالة، ولم يوافق البصريين لأنه يقول إن النصب بهما لا بمضمر بعدهما"(1) .

ومما يجدر ذكره أن المحقق الرضي نسب هذا المذهب للكوفيين، وفصّل فإن كانت حتى بمعنى إلى فالمستقبل منصوب بها لقيامها مقام الناصب (أن)، وإن كانت تعليلية فلقيامها مقام كي، ثم ردّه ووصفه بالبعد "لأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى"(2) .

ومهما يكن من الأمر فعدم التقدير أولى منه، وأن تكون (حتى) جارة بنفسها، أو ناصبة بنفسها أصالة، أولى من تشويه النص بإدخال عنصر غريب عليه من أجل تبرير الحركة الإعرابية ليتوافق ذلك وقواعد النحويين.

ويكشف لنا ما سبق من اختلاف الكوفيين في العامل فيما بعد حتى، سواء أكان اسماً مخفوضاً أم فعلاً مستقبلاً منصوباً عن اهتمام الكوفيين بالعامل والمعمول، وولعهم بذلك كالبصريين، كما يكشف لنا من جهة أخرى عن طبيعة هذه (الأداة) الغامضة، والتي تتلون وفقاً للمعنى المقصود منها، مما اضطر الكسائي والفراء–وهما

---

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 403/2، السيوطي: الهمع 112/4.

(4) سورة البقرة آيه21.

(5) الفراء: معاني القرآن 132/1–133. وانظر أبو بكر: شرح القصائد السبع ص373.

(1) ابن يعيش: شرح المفصل 20/7، وانظر أبو حيان: تذكرة النحاة ص438.

(2) الرضي: شرح الكافية 240/2.

الضليعان في العربية– أن يقول عنها الأول، حينما سأله يونس: لم صارت حتى تنصب الأفعال المستقبلة؟ "حتى هكذا خلقت" (3) وأن يقول عنها الثاني: " أموت

وفي نفسي شيء من حتى، لأنها تخفض، وتنصب وترفع"(1) وقد فسرنا الخفض والنصب، وأما الرفع فيعني به الفراء أنها ترفع الاسم والخبر وهو ما ذكره أبو حيان في (تذكرة النحاة) عن الكوفيين(2) .

حيث

وفي (حيث) اختلف الكوفيون من جهتين: الجهة الأولى: هل ترفع الاسمين بعدها؟ والجهة الأخرى هل تعمل الجزم من دون (ما)؟ أما رفعها الاسمين، فقد نقل أبو حيان في (تذكرته) عن كتاب (مقدمة في النحو) لأبي محمد طاهر بن أحمد القزويني أن الكوفيين يرفعون الاسمين بعدها بها نحو: حيث زيد عمرو(3) . وهو ما أكده غير مرة(4) كما أكده ثعلب في مجالسه حيث قال: "حيث رفعوا بها شيئين، لأنها تقوم مقام صفتين، إذا قالوا: حيث زيد عمرو، فالتأويل: مكان يكون فيه زيد يكون فيه عمرو"(5) .

ولكن أبا حيان عاد ونقل هذا المذهب في موضع آخر من (التذكرة) عن الكسائي وهشام وحدهما، ولم يشر إلى ثعلب، ولا إلى غيره، ثم رده " لأن هذا شيء لا نظير له في كلام العرب" (6) .

وأما أن تعمل الجزم من دون أن تتصل بها (ما) فشيء انفرد به الفراء من دون الكوفيين. فما نجده عند غيره من تشدد فيما يتعلق بتلازم (حيث) و(ما) في الشرط، لا نجده عنده. فحيث جازمة إذا اتصلت بها (ما)، وأما إذا كانت عاطلة منها، فتكون في الغالب استفهاماً، ويجوز فيها الجزاء. يقول الفراء: " إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ(ما) مثل قوله: أينما، ومتى ما، وأي ما، وحيث ما ، وكيف ما، و(أيّما تدعوا)(1) ، كانت جزاء، ولم تكن استفهاماً، فإذا لم توصل بـ(ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء" (2) ، ولعله من أجل ذلك سمى (ما) صلة في قوله: "العرب تجعل ما صلة فيما ينوي به مذهب الجزاء "(3) .

---

(3) الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين ص127.

(1) القفطي: إنباه الرواة 150/4.

(2) أبو حيان: تذكرة النحاة ص318.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/2، البحر المحيط 155/1.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص558.

(6) أبو حيان: تذكرة النحاة ص645.

(1) سورة الإسراء الآية 110.

(2) الفراء: معاني القرآن 85/1.

(3) المصدر نفسه 189/3. وانظر رأيه في: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 542، السيوطي: الهمع 321/4، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص109، 119، أبو حيان: ارتشاف الضرب 563/2.

عسى

اختلف الكوفيون في إعمال (عسى) فيما بعدها، وهذا الخلاف مبني على اختلافهم في طبيعتها: حرف هي أو فعل؟

فمذهب الكسائي(4) ، والفراء(5) ، والجمهور من النحويين(6) ، والكوفيين(7) أنها فعل في نحو: عسى زيد أن يخرج، وما بعدها فاعل لها، والمصدر المؤول بدل اشتمال، أي: عسى زيد الخروج، أو عسى زيد صاحب الخروج(8) . وهو ما يوحي به كلام الفراء في (المعاني). يقول: "فإن قال قائل: أليس من كلام العرب عسيت أذهب، وأريد أقوم معك، و(أن) فيهما مضمرة، فكيف لا يجوز أن نقول: أظن أقوم، وأظن قمت؟ قلت: لو فعل ذلك في ظننت إذا كان الفعل للمذكور أجزته، وإن كان اسماً؛ مثل قولهم: عسى الغوير أبؤسا، والخِلْقةُ لـ(أنْ) فإذا قلت ذلك قلته في أظن، فقلت: أظن أقوم، وأظن قمت؛ لأن الفعل لك، ولا يجوز أظن يقوم زيد، ولا عسيت يقوم زيد؛ ولا أردت يقوم زيد، وجاز والفعل له لأنك إذا حوّلت يفعل إلى فاعل اتصلت به وهو منصوبة بصاحبها فيقول: أريد قائماً؛ والقيامَ لك، ولا تقول: أريد قائماً زيد. . . "(1) .

وقد قوى بعضهم هذا المذهب لموافقته لقولهم: عسى أن يخرج زيد، والاستغناء عن الحذف، ولحوق الفعل بالأفعال التامة التي هي الأصل والأكثر.

ومذهب ثعلب أنها حرف مطلقاً (2) مهمل لا عمل لها، وما بعدها مبتدأ وخبر: فقد حكى عنه غلامه أبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد في شرحه لِ (فصيحه) أنه قال: "كلام العرب كله: عسى زيد قائم ، فتجعل

---

(4) أبو جعفر اللبلي: بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال ص30.

(5) الفراء: معاني القرآن 1/24–25 و2/141–142، و3/62، أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص244، التبريزي: شرح القصائد العشر ص117.

(6) المرادي: الجنى الداني ص462.

(7) الاسفراييني: شرح الفريد ص328.

(8) المصدر نفسه: ص327–328 وانظر: ابن هشام: المغني ص202، الرضي: شرح الكافية 2/303، المرادي: الجنى الداني ص464.

(1) الفراء: معاني القرآن 1/415.

(2) انظر: ابن هشام: المغني ص201، أبو حيان : ارتشاف الضرب 2/118، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 1/267، الأزهري: شرح التصريح 1/214. وأشير هنا إلى أن أبا حيان وابن هشام نصا في بعض كتبهما على أن القول بأن (عسى) حرف هو قول الكوفيين انظر: أبو حيان: النكت الحسان ص72، ابن هشام: شرح قطر الندى ص28، شرح اللمحة البدرية 2/14.

(زيداً) مبتدأ، و(قائماً) خبره. وعسى حرف جاء لمعنى"[3] . وخرج المانعون ذلك على أن (عسى) ناقصة، وأن اسمها مكني المجهول محذوف، والجملة الاسمية الخبر[4] .

وإما إذا انتصب الخبر فيشبهها ثعلب بكان، ويجعل ذلك لغة لبعض العرب" قال : ومن العرب من يجعلها في معنى كان فيقول: عسى زيد قائما "[5] ، وما نقله أبو حيان، هنا، عن ثعلب نقله في موضع آخر عن الكوفيين عموماً، وفي جملتهم ثعلب[1] .

وإذا كان ثعلب، أو الكوفيون قد شبهوا عسى بـ(كان)، فقد شبهها لغوي منهم، هو ابن الأعرابي بـ(صار)، والمعنى عنده في قول الزباء: عسى الغوير أبؤسا: صار الغوير أبوساً[2] .

وقد حمّل بعض المحدثين ثعلباً ما لم يقله، وجعل قوله شيئاً لا يعتد به، حينما ذكر أن ثعلباً جعل (عسى) في نحو: عسى زيد قائم ناقصة، وأن اسمها مكني المجهول، والجملة الاسمية هي الخبر[3] .

وبالرجوع إلى كلام ثعلب نفسه نجد أنه يذهب إلى أن (عسى) الجامدة فعل، لا حرف، من أفعال المقاربة، ويشبهها بـ(كاد) إذا كان خبرها جملة فعلية وبـ(كان) إذا جاء مفرداً ويعد ذلك شاذاً. وهذا كلامه:

أ – "عسى زيد قائم، قال: لم يجيء إلا في قوله: عسى الغوير أبؤسا"[4] .

ب– "(عسى ربكم أن يرحمكم)[5] أي ما أقربه، قال: هذه تسمى المقاربة. عسى عبد الله يقوم، مثل: كاد عبد الله يقوم، وإذا أدخل (أن) فإنه يقول: قارب أن يقوم، وأنشد: عسى الغوير أبؤسا، أي: عسى أن يكون، مثل: كان عبد الله قائماً قال وهو شاذ: عسى زيد قائماً: شاذ"[6] .

جـ" ولا تجيء عسى مع ماضٍ، ولا دائم، ولا صفة"[7] .

د –" وعسيت أن أفعل ذاك، ولا يقال منه: يفعل ولا فاعل"[1] .

---

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص524. وانظر: ابن هشام: المغني ص204، ابن عقيل: المساعد 298/1.

(4) ابن هشام: المغني ص204، البغدادي: خزانة الأدب 79/4.

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص524، وانظر: ارتشاف الضرب 121/2.

(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص609 وانظر: النكت الحسان 132، البغدادي: خزانة الأدب 79/4.

(2) البغدادي: خزانة الأدب 79/4.

(3) أحمد سليمان ياقوت: الأفعال غير المتصرفة وشبه المصرفة ص80–81.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص209.

(5) سورة الإسراء الآية8.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص307.

(7) المصدر نفسه ص395.

(1) ثعلب: الفصيح (تحقيق عاطف مدكور) ص261. وانظر: ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص99.

وبناء على ذلك فثعلب يرى رأي أصحابه في أن (عسى) فعل جامد لا يتصرف، لا حرف مهمل لا عمل له، كما نُقِل عنه.

الفاء

ناصب الفعل المستقبل بعدها:

لقد اضطربت آراء الكوفيين في ناصب الفعل المستقبل بعد فاء العطف التي تفيد السبب في الأجوبة الستة، وافترقت مذاهبهم في إيجاد مبرر لحركة النصب في آخر الفعل، وتعيين محدثها. وكان شعورهم بإشكالية ذلك واضحاً، واختلافهم بادياً على مذهبين:

أحدهما: أن الفاء حرف مهمل لا عمل له كما تفيد عبارة ابن هشام في (المغني): " الفاء المفردة حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم إنها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثا "(2) .

وإن اتفق أصحاب هذا المذهب على تجريد الفاء من عمل النصب فيما بعدها، فقد اختلفوا في تعيين ناصبه. فالمشكلة ما تزال قائمة، فلا بد من الكشف عما أحدث حركة النصب.

لقد ذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب:

1- أن الفعل المستقبل منصوب على الصرف أو الخلاف. وهو مذهب الكوفيين(3) ، وقيل هو مذهب الفراء، أو الفراء وبعض الكوفيين(4) .

2- أن الفاء دلت على شرط، فمعنى: هل تزورني فأحدثك: إن تزرني أحدثك، فلما قامت الفاء مقام الشرط، ونابت عنه، شابهت (كي) فلزمت الفعل المستقبل فعملت عمل كي، ونصبت المستقبل. وهو مذهب ثعلب(1) .

3- أن الفعل المستقبل بعدها لما لم ينسق على ما قبله لم يرفع ولم يجزم، وما قبله لا ينفك من أحد هذين، ولما لم يستأنف بطل الرفع فيه أيضاً، فلما لم يستقم رفعه ولا جزمه، لانتفاء موجبهما لم يكن له سوى النصب، وهو مذهب هشام(2) .

---

(2) ابن هشام: المغني ص213.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 76 ص557، ابن يعيش: شرح المفصل 6/378، و7/27، أبو حيان: البحر المحيط 1/474.

(4) الفراء: معاني القرآن 1/235-236، المرادي: الجنى الداني ص47، الرضي: شرح الكافية 2/241، ابن يعيش: شرح المفصل 7/21، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/407، السيوطي: الهمع 4/117.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/407-408، السيوطي: الهمع 4/130.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/407-408، السيوطي: الهمع 4/130.

وثانيهما: أن الفاء ليست حرفاً مهملاً، وإنما هي حرف عامل ينصب الفعل المستقبل بعده أصالة، فلا مبرر لإسناد عمل النصب إلى عامل آخر غير موجود أصلاً في التركيب. وإن أجمعت الكتب النحوية على أن هذا مذهب كوفي، إلا أنها اضطربت في نقله عنهم، واختلفت في تعيين أصحابه. فنقل في بعضها عن الكوفيين(3)، ونقل في بعضها الآخر عن بعض الكوفيين(4) . وتفرد ابن السراج في (الأصول) فعزاه إلى الفراء، وهو غريب، يقول: "والفراء يقول إنما نصبوا الجواب بالفاء"(5) .

كم

يفصل النحويون بين نوعين لكم: كم الاستفهامية، وكم الخبرية. ويتحدثون عن إعراب تمييز كل واحدة، وعن العامل فيه. ويحصل الاختلاف بين الكوفيين إذا كان مفسرها مجروراً، ويختلف النقل عنهم، ويضطرب النقلة في نسبة الآراء. أ– عامل الخفض في تفسيز كم الخبرية:وإن نُقِل عن الكوفيين في هذه السبيل مذهب واحد وهو أن مفسر كم الخبرية مخفوض بـ(من) مضمرة، حذفت وأبقي عملها هاهنا، فإنّ نسبته ليست واحدة. فقد نسب حيناً إلى الفراء وحده(1) ، وحيناً آخر للكوفيين(2) .

وإنما جوز أصحاب هذا المذهب خفضه بـ(من) هاهنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً، اطرادُ دخول من عليه كثيراً نحو: (وكم من ملك)(3) (وكم من قرية)(4) ، والشيء إذا عرف في موضع جاز حذفه لقوة الدلالة عليه. والدليل على ذلك حذف (من) وذكرها في قول الأعشى:

يا عَجَبَ الدهر متى سُوِّيــا كم ضاحكٍ من ذا وكم من ساخر فأنت تراه قد حذفها مع التفسير (ضاحكٍ) وأثبتها مع ما عطف عليه، وهو قوله: ومن ساخر، والتقدير: كم من ضاحك من ذا ، ومن ساخر(5) .

ب . عامل الخفض في تفسير كم الاستفهامية:

ينقل أبو حيان عن الفراء أن تفسير كم الاستفهامية إذا جاء مخفوضاً، فخفضه بالإضافة. يقول أبو حيان: " وجره بإضمار (من) لا بإضافته خلافاً للفراء "(6) .

---

(3) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص49، المالقي: رصف المباني ص443.

(4) ابن هشام: المغني ص213، المرادي: الجنى الداني ص74، أبو حيان: ارتشاف الضرب 47/2، السيوطي: الهمع 117/4.

(5) ابن السراج: الأصول في النحو 179/2.

(1) ابن عقيل: المساعد110/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 379/1.

(2) العكبري: التبيين مسألة رقم 37 ص426، ابن يعيش: شرح المفصل 134/4.

(3) سورة النجم الآية 26.

(4) سورة الأعراف الآية4.

(6) أبو حيان: النكت الحسان ص174.

ويُحكى عن هشام وأبي عبد الله الطوال أنهما كان يختاران هذا المذهب، ويمنعان أن يكون مخفوضاً بـ إضمار (من)، و(على) عوض منها، وقد حكي عن أبي إسحق الزجاج أنه قال: هذا التقدير عندي خطأ، لأن حروف الخفض لا تضمر، إلا أنه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو أن يخفض بكم في الاستفهام، كما يخفض بها في الخبر. . . فهذا أبو إسحق يختار ألا يضمر (من) وهو شيخ أبي القاسم الزجاجي وإمامه، وهو أيضاً اختيار أبي علي الفارسي، وحكي مثله عن هشام الكوفي، وأبي عبد الله الطوال، وله مع ذلك وجه من القياس"(1) .

وإن كان ذكر أبو حيان هذا المذهب عن الفراء، فإن المشهور من مذهبه هاهنا أنه مخفوض بـ(من) مضمرة حذفت تخفيفاً، لا بالإضافة؛ وهو مذهب انفرد به دون غيره من الكوفيين كما أفاده صاحب (الموفي في النحو الكوفي)(2) .

وإذا ما عدت إلى (معاني القرآن) للفراء لاستكشاف مذهبه في خافض تفسير (كم) بنوعيها وجدته عرض لـ كمْ في بضعة مواضع(3) ، وناقش في موضع واحد منها نصب النكرة بعد كم الخبرية، كما ناقش خفضها، فذهب إلى أن (من) تصحب النكرة هنا كثيراً، وأنها إذا ما حذفت، وبقي ما بعدها على خفضه، فإنه يكون مخفوضاً بـ(من) وإن حذفت، لأنها مرادة في التركيب. ولم يعرض الفراء لخفض النكرة بعد كم الاستفهامية، بل نصّ على نصبها، وأنها منصوبة كما ينصب مميز العدد. ولا أدري علام استند من نقل عنه أن تفسير كم الاستفهامية مخفوض بإضافتها إليه أو بإضمار من. وكلامه في (معاني القرآن) لا يشي بذلك اللهم إلا أنه ذهب إلى أن كم الاستفهامية هي الأصل في الاستفهام، وأن الخبرية فرع عليها، ولعل هذا ما أوقع النقلة عنه في السهو(4) .

ويتعلق بـ كم هنا أن الفراء أجاز أن يعمل ما قبلها فيها سواء أكانت استفهامية أم خبرية(4) وهو عند الجمهور" محال لأن كم لا يعمل فيها ما قبلها الاستفهام، ومحال أن يدخل الاستفهام في خبر ما قبله، وكذا حكمها إذا كانت خبراً(1) .

---

(1) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص229.

(2) الكنغراوي: الموفي ص102. وانظر السيوطي: الفرائد الجديدة 1/468، السيوطي: الهمع 4/79.

(3) الفراء: معاني القرآن 1/168–169 و2/333، 376.

(4) الفراء: معاني القرآن: 2/376. وانظر: عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص91.

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/392–393.

(2)أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/386، ابن عقيل: المساعد 2/116، السيوطي: الهمع 4/84.

كأين

ظاهر كلام بعض النحويين أن مفسِّر كأين إذا جاء مخفوضاً انفراد الكسائي من الكوفيين بجعل عامله (من) مضمرة(2) . غير أن ما في (معاني القرآن) ينفي تفرد الكسائي بذلك. فالفراء يرى أن كأين لغة في كم، إذا ألقيت (من) من مفسّرها جاز نصبه وجاز خفضه بإعمال إرادة من(3) .

لام الأمر

الأصل في هذه الأداة أن تدخل على الفعل المضارع المسند إلى ضمير الغائب نحو: ليدرس محمد، غير أن النحويين الكوفيين اختلفوا في حذف هذه الأداة، وإبقاء عملها:

فمذهب الكسائي جواز إضمار لام الأمر في الشعر وفي الكلام واشترط لذلك أن تسبق بفعل أمر من القول يدل عليها، وحمل على ذلك قوله تعالى: (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة)(4) ، أي : ليقيموا(5) .

ومذهب الفراء أن ذلك لا يجوز إلا في الشعر؛ "لأن الشعر، كما يقول الفراء نفسه، يضطر فيه الشاعر فيحذف"(6) ، كقول الشاعر(7) :

فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وقول الآخر(1) :

من كان لا يزعم أني شاعرُ فَيَدْنُ مني تَنْهَهُ المــزاجرُ وقول الآخر(2) :

محمد تفد نفسك كل نفـــس إذا ما خفت من أمرٍ تبــالا

وأما في الكلام فمنع ذلك، وحمل قوله تعالى: (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) وشبهه على أنه مبني لوقوعه موقع أقيموا، وهو معمول القول. يقول: "جزمت يقيموا بتأويل الجزاء ومعناه– والله أعلم– معنى أمر؛ كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد اذهب عنا، فجزم بنيته الجواب للجزم، وتأويله الأمر، ولم يجزم على

---

(3) الفراء: معاني القرآن **1/168–169** وانظر: الأزهري: تهذيب اللغة **9/465**.

(4) سورة إبراهيم الآية **31**. وانظر سورة البقرة الآية **61**، الأنعام الآية**51**، الإسراء الآية**53**.

(5) أبو علي الفارسي: إيضاح الشعر ص**64**، أبو حيان: ارتشاف الضرب **2/542**، الاسفراييني: شرح الفريد ص**217**.

(6) ابن جني: الخصائص **3/303**.

(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص**456**.

(1) ابن جني: الخصائص **3/303**.

(2) العبكري: مسال خلافية في النحو مسألة رقم**15** ص**116**.

الحكاية؛ ولو كان جزمه على محض الحكاية لجاز أن تقول: قلت لك تذهب يا هذا، وإنما جزم كما جزم قوله: : دعه ينمْ"(3) .

وظاهر كلام ثعلب في (المجالس) أن جواز ذلك خاص بلغة الشعر(4). والغريب أن يُنسب جواز إضمار هذه اللام مع إبقاء عملها إلى الكوفيين عموماً(5) .

ومما يتصل بلام الأمر أن الكسائي يرى أن جازم الفعل بعد لا الناهية هو لام الأمر مضمرة قبل لا، و(لا) نافية وليست ناهية، كان أصل الكلام في لا تقم، للا تقم، فحذفت لام الأمر كراهية اجتماع لامين(6) .

ولا يخفى ضعف هذا القول وتكلفه، فضلاً عن أن المقصود من النهي طلب الكف لا طلب النفي بمعنى الانتفاء.

لام الجحود

وفي ناصب المستقبل بعد لام الجحود خلاف بين الكوفيين. فمذهب أكثرهم أنها ناصبة بنفسها(1) .

ومذهب أبي العباس ثعلب أنها ناصبة، ولكن لقيامها مقام أن(2) ولما كانت اللام هي الناصبة عند أكثرهم كان خبر كان هو نفس الفعل المسبوق بجحد، فالجحد متسلّط عليه، واللام الزائدة لتقوية المعنى وتوكيده.

لام كي

لعل أبا بكر بن الأنباري أول من عرض –وبإيجاز– رأي الكوفيين والبصريين في ناصب الفعل المستقبل بعد لام كي، من غير أن يرجح رأياً على آخر. فينسب إلى الكوفيين أن المستقبل بعدها منصوب بها نفسها أصالة، وإلى البصريين بإضمار أنْ(3)

---

(3) الفراء: معاني القرآن 77/2، وانظر 45/3، ابن هشام: مغني اللبيب ص298، السيوطي: الهمع 135/4.

(4)ثعاب: مجالس ثعلب ص456.

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 344/1، 438، السيوطي: الأشباه والنظائر 141/2.

(6) الأزهري: شرح التصريح 246/2، عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص184.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 399/2، النكت الحسان ص146، البحر المحيط 426/1–427 و126/3، 373، السيوطي: الهمع 109/4، الأشباه والنظائر 158/2، الأزهري: شرح التصريح235/2.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 399/2، الأشموني: الأشموني مع الصبان 292/3، السيوطي: الهمع 109/4، الكنغراوي: الموفي ص117.

(3) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص297، وانظر أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 79 ص575، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص50–51، أبو حيان: البحر المحيط 273/1.

ولكن بعض النحويين ينقل عن ثعلب رأياً مخالفاً رأي أصحابه مخالفة يسيرة، إذ يذهب إلى أن لام كي تنصب المستقبل لأنها نابت مناب أنْ(4) .

ويبدو لي أن ثعلباً لم يكن سباقاً إلى هذا الرأي ، وأرى أنه نفذ إليه من خلال إشارة إلى هذا في (معاني القرآن) للفراء. يقول الفراء معلقاً على قوله تعالى: (وأمرنا لنسلم لرب العالمين)(1) "فردّ أن على لام كي، لأن أنْ تصلح في موقع اللام، فردّ أنْ على أنْ مثلها يصلح في موقع اللام"(2) وقد ألح الفراء على هذه الفكرة كثيراً، وكان يشير دائماً إلى أن العرب تجعل لام كي في موضع أنْ المصدرية الدالة على المستقبل في الفعلين أراد وأمر، وما في معناهما(3) .

وقد غلّط أبو إسحاق الزجاج هذا المذهب مبيناً أنه لو كانت كي بمعنى أنْ لجاز أن تدخل عليها لام أخرى، كما تدخل على (كي)، فأنت تقول: جئت كي أعمل كذا، ثم تقول: جئت لكي أعمل كذا"(4) .

وإذا ما ظهرت كي وأن بعد هذه اللام، وهذا صحيح جائز عند الكوفيين (5) فمذهب الكوفيين أن العامل في الفعل المستقبل هي كي، وأنّ (أن) ملغاة لا عمل لها، زائدة على سبيل التوكيد لكي. ومذهب بعضهم أن العامل هو اللام، وأن (كي) و(أن) توكيدان لا عمل لهما(6) . وعلى الرغم من ظهور مذهب من جعل اللام أصيلة في نصب المستقبل بعدها أقل تكلفاً من غيره لابتعاده عن التأويل والتقدير، إلا أنه رُدّ بحجة أن اللام حرف مختص بالأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل إلا في الأسماء، وبأن الأصل " عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل "(7) .

ومما يتعلق بلام كي أن الكسائي أجاز أن يجزم بها الفعل المستقبل، وأن تهمل البتة، ويرفع بها. قال أبو حيان: "حكى الكسائي أن من العرب من يرفع بحروف النصب، ومنهم من يجزم بها، وكلها مقولة، إلا أن الأفصح النصب بها، كقوله:

وأغض عن أشياء منه لنرضه

فجزم بلام كي، وحذف للجازم الياء"(1) .

لا التبرئة

---

(1) سورة الأنعام الآية71، 72.
(2) الفراء: معاني القرآن 1/220–221.
(4) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 2/42–43.
(5) الفراء: معاني القرآن 1/262.
(7) الرضي: شرح الكافية 2/240.
(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص483.

وفيما يتعلق بـ لا التبرئة وعملها اختلاف الكوفيين في المسائل الآتية:

عملها في الخبر:

تعمل لا التبرئة عمل إن، لذا فمن باب أولى أن يكون العامل في خبرها هو العامل في خبر إنّ، وفق ما دللت عليه من قبلُ(2)، وهو ما أشار إليه الرضي حينما قال: "مذهب الكوفيين أنه مرتفع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بـ(لا)لضعفها عن عملين"(3) .

غير أن بعض النحويين نقل ألا خلاف بين النحويين في أنّ (لا) التبرئة هي الرافعة لخبرها، حينما يكون اسمها معرباً غير مبنيّ(4) فإن صحّ ذلك فلعله يكون مذهباً لبعض النحويين الكوفيين، لا مذهباً لهم جميعاً.

عملها في العلم:

يشترط في مدخول (لا) التبرئة أن يكون نكرة عند البصريين، ولا يصح عندهم أن تعمل لا في معرفة؛ لأن عموم الجحد لا يتصور في المعرفة(4).

واختلف الكسائي والفراء في هذا القيد فأجازا معاً أن تعمل في العلم إذا كان مفرداً نحو: لا زيد، أو مضافاً لكنية نحو: لا أبا محمد. واختلفا إذا كان العلم مضافاً للفظ : الله، أو العزيز، أو الرحمن نحو لا عبد الله ، ولا عبد العزيز، ولا عبد الرحمن، فأجاز ذلك الكسائي، وجعله قياساً وأنكره الفراء إلا في العلم المضاف للفظ الله، لكثرة استعماله، إذ يقال لكل أحد: عبد الله(1) .

عملها في المكني واسم الإشارة:

أجاز الفراء إعمالها في كناية الغائب نحو: لا هو، ولا هي(2) ونسبه أبو حيان للكوفيين (3) . وأجاز الفراء أيضاً إعمالها في اسم الإشارة نحو: لا هذين لك، ولا هاتين لك(4) قال أبو حيان: " على أن يكون اسم لا محكوماً عليه بتنكيره. وهو منقول عن العرب، لكنه شاذ قليل، لا يقاس عليه"(5) .

---

(2) راجع العوامل.

(3) الرضي: شرح الكافية 110/1 وانظر: 346/2، 345، أبو حيان: ارتشاف الضرب 166/2، ابن الحاجب: الإضاح في شرح المفصل 208/1.

(4) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 6/2، الأزهري: شرح التصريح 236/1–237.

(5) انظر: الهمع 194/2.

(1) ابن السراج: الأصول 406/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 170/2، السيوطي: الهمع 194/2–195، البغدادي: خزانة الأدب 96/2–97.

(2) ابن مالك: التسهيل ص68، ابن عقيل: المساعد1/347، السيوطي: الهمع95/2، الكنغراوي: الموفي ص48.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 171/2.

(4) ابن مالك: التسهيل ص68، ابن عقيل: المساعد 347/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 171/2.

ومما يتعلق بـ لا التبرئة الخلاف بين هشام وجمهور النحويين في توجيه نحو: لا أبالك، ولا أخالك، ولا يدي لك، ولا غلامي لك، ولا بني لك، ولا بنات لك.

فمذهب هشام أن هذه الأسماء أسماء مفردة معربة وليست مضافة، واللام حرف خفض، والمخفوض بها في موضع نعت متعلق بمحذوف، وحذف التنوين ونون المثنى والمجموع على حده تشبيهاً للموصوف بالمضاف، وخبر لا التبرئة محذوف أيضاً. ومذهب الجمهور أن هذه الأسماء مضافة إلى ما بعد اللام، وأن اللام صلة بين المضاف والمضاف إليه، ولا تتعلق بشيء والمخبر محذوف(6) .

لا العاملة عمل ليس

من ضروب (لا) عند الكوفيين استعمالها حرف جحد بمعنى (ليس)(1). أما أن تعمل عملها، فتلك مسألة مختلطة مضطربة لدى من نقل مذهب نحاة الكوفة. وتحقيقها أن المحقق الرضي ذكر أن جميع النحويين يجيزون إعمال (لا) عمل (ليس) على الشذوذ(2) .

وما لا شك فيه أن نحاة الكوفة من هؤلاء النحويين ، وهو ما أكده الاسفراييني (ت 684هـ) حينما ذكر أن الكوفيين يعملون (لا) عمل (ليس)، وإن كان القياس فيها ألا تعمل، لأنها حرف غير مختص، يدخل على الأسماء، والأفعال، ولهذا كانت مهملة في لغة بني تميم، عاملة عند الحجازيين لشبهها بـ(ليس) من جهة المعنى، وإن كان شبهاً ضعيفاً، مما أوجب أن يكون خبرها منصوباً بحذف الخافض كخبر (ما) العاملة عمل ليس(3) .

ولكنّ الأشموني نقل عن الفراء، ومن وافقه، أنه منع أن تعمل (لا) عمل (ليس). يقول: "عملها عمل ليس قليل، حتى منعه الفراء ومن وافقه" (4) .

إذاً، فجميع النحويين – عند الرضي– يجيزون إعمال (لا) عمل (ليس)، وعند الأشموني إلا الفراء ومن وافقه .

وعدت إلى (معاني القرآن) لاستظهار الأمر، ولم أجد فيه نصاً صريحاً في ذلك، إلا حمله إياها على (ليس)، وجعلها أشبه بها من (ما) يقول: " إن (لا) أشبه بـ(ليس) من (ما) ألا ترى أنك تقول: عبد الله لا قائم ولا قاعد، كما تقول: عبد الله ليس قاعداً ولا قائماً، ولا يجوز عبد الله ما قائم، ولا قاعد" (5) .

---

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/168، ابن عقيل: المساعد 1/343، السيوطي: الهمع 2/196–197.

(1) الفراء: معاني القرآن 1/448، أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 2/174.

(2) الرضي: شرح الكافية 1/270.

(4) الأشموني: شرح الأشموني 1/254.

(5) الفراء : معاني القرآن 2/43 .

ولكنّ أبا بكر بن الأنباري كشف ما غمض من مذهب الكوفيين في هذه المسألة، ولا سيما مذهب الفراء، فنقل عنه أنه يجيز إعمالها عمل ليس، وأن ذلك لغة للعرب يقول أبو بكر: ". . . ولم يقرأ أحد من القراء: لا ريبٌ فيه بالرفع. قال أبو بكر: وزعم الفراء أنها لغة للعرب، وحكى عن بعضهم: لا إلهٌ إلا اللهُ، ومن ذلك قول جرير:

نبئت جوّاباً وسكْنا يسبني وعمرو بن عمرو لا سلامٌ على عمرو

وأنشدنا أبو العباس عن ابن الأعرابي:

من صد عن نيرانهـا فأنا ابـن قيـس لا بـراح"(1) . وبهذا لم تعد

المسألة مسألة خلافية بين الفراء والكوفيين، كما توحي عبارة الأشموني.

لات

من الأدوات المشكلة في النحو الكوفي "لات". وإشكاليتها تتمثل في اختلاف الكوفيين في حقيقة عملها، وأصلها، والوقف عليها. وما يعنيني في هذه السبيل هنا الإشكالية الأولى، وهي اختلافهم في عملها. وهذا بيان ذلك:

1- أنها تعمل عمل (لا) التبرئة، وهو عمل إنّ فتنصب الاسم، وترفع الخبر. وهو مذهب الكوفيين جميعاً كما أفاده بعضهم(2) .

ولم أجد فيما بين يدي من مصادر كوفية إشارة إلى هذا المذهب، إلا شيئاً قاله الفراء في (المعاني) وهو أن "الكلام أن ينصب بها، لأنها في معنى ليس"(3) .

وهو كلام يوحي شطره الأول بإعمالها عمل (لا) التبرئة ، وشطره الثاني بإعمالها عمل (ليس)، وعمل (ليس) غير عمل (لا) التبرئة؛ إلا إذا حملنا هذا الكلام محملاً آخر، وهو أن (لات) تشبه (ليس) معنى وعملاً، كما أشبهت، عند ثعلب، (ليس) (لا) التبرئة معنى وعملاً عندما قال: " وحكى أبو العباس قال ابن الأعرابي: قد جعل الناس ما ليس بأسَ به، جعل ليس بمعنى التبرئة"(1) .

فإذا كان الأمر على ما فسرنا، فما من شك أن من الكوفيين من يرى أنها تعمل عمل (لا) التبرئة، وإلا فلا إجماع على ذلك عندهم، كما ذكرنا قبلُ.

---

(1) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 1/105-106.

(2) الإسفراييني: شرح الفريد ص257، البغدادي: خزانة الأدب 2/146.

(3) الفراء: معاني القرآن 2/397.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص112.

2– أنها تعمل عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر. وهو مذهب أكثر الكوفيين (2) .

3– أنها يجوز أن تكون حرفاً خافضاً، يخفض ما بعده. وقد اضطرب نقلةُ هذا المذهب، واختلفوا في نقله.

أ– فالرضي ينقله عن الكوفيين نقلاً عن السيرافي كما يقول(3) وهو وهم منه. فالسيرافي لم ينقله عن الكوفيين، وإنما نقله عن بعضهم. وهذه عبارته: " وقد زعم بعضهم في (لات أوانٍ) أن (لات) جارة للأوان، بمنزلة حرف من حروف الخفض، وهو قول بعض الكوفيين "(4) .

ب– ونقله غيرهما عن الفراء (5) وحده (6) .

وقد ردّ مذهب الفراء هذا بأنه لو كان حرفاً خافضاً لخفض غير أسماء الزمان،

واختصاص الخافض ببعض المخفوضات شيء نادر، وبأنه لو كان خافضاً لكان لا بدّ له من متعلق يتعلق به، ولات هاهنا لا تتعلق بشيء، وإن كان يمكن حمل ذلك على أن من حروف الخفض ما لا يتعلق أبداً، كقولنا: لولاي، ولولاه على مذهب سيبويه(1) .

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الفراء لا يجوز ردّه، ما دام السماع يعضده، ويؤيده ، كما أنه يغنينا عن تمحلات النحاة ، وتقديراتهم، لتخريج هذا المسموع كقراءة عيسى بن عمر الشاذة (ولات حين مناص)(2) وقول الشاعر:

فلتعرفن خلائقاً مشمولةً ولتندمن ولات ساعة مندم

وقول الآخر:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء

وقديماً قال أبو حيان: "ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا "(3) .

---

(2) الفراء: معاني القرآن 2/397–398، أبو بكر بن الأنباري: شرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها ص425، قصيدة في مشكل اللغة وشرحها ص657 وانظر: ابن هشام: المغني ص355.

(3) الرضي: شرح الكافية 1/271.

(4) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 1/176.

(5) الفراء: معاني القرآن 2/397–398.

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 1/290، أبو حيان: تذكرة النحاة ص734، ارتشاف الضرب 2/111، ابن هشام: المغني ص336، تخليص الشواهد ص302، السيوطي: الهمع 2/124.

(1) سيبويه: الكتاب (هارون) 2/373–374.

(2) سورة ص الآية3. وابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات ص139.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/165.

ولم يختلف نقلة مذهب الكوفيين في نقل عمل (لات) فحسب، بل اختلفوا كذلك في نقلهم مذهب الفراء في صفة معمولها إذا كانت عاملة عمل (ليس)، أيكون مختصاً بلفظ الحين أم يتعدى إلى ما يرادفه من الأوقات؟ فبعضهم نقل عنه أنها لا تعمل إلا في لفظة الحين(4) . وأما إذا كانت (لات) خافضة فنقل عنه النحويون جميعاً أنها تختص بأسماء الزمان.

وفي الواقع أن الفراء لم يقيد معمول (لات) بشيء، سواء أكانت عاملة عمل ليس، أم كانت خافضة، ولم يتعرض لهذا، ولا لغيره في (معانيه)، ولعله ذكره في غير (المعاني)(5) .

لم

المشهور في (لم) أنها تعمل الجزم فيما بعدها من الأفعال المضارعة. ولكن أبا العباس ثعلباً انفرد من بين الكوفيين، فذكر جواز إهمالها، ورفع الفعل المضارع بعدها، حملاً على (لا)، وأنشد لذلك قول الشاعر:

لولا فوارس كانوا غيرهم صُبْرا يوم الصليفاءِ لم يوفون بالجار ثم قال: "شبه (لم) بـ (لا) والله أعلم"(1) .

ولعل المعروف لدى الكوفيين هو تشبيه (لا) بـ(لم) من جهة المعنى، لا تشبيه (لم) بـ(لا) من جهة التأثير اللفظي والعمل الإعرابي(2) .

وإن كان ثعلب قد حرم (لم) من عملها الأصيل في جزم الفعل المضارع، فقد عَاضَها اللحياني فمنحها عملاً إضافياً، وهو نصب الفعل المضارع، وحكى أن ذلك لغة، وحمل عليه قراءة : (ألم نشرح لك صدرك)(3) بنصب نشرح(4). وقد ردّ أبو حيان ما حكاه اللحياني بقوله: "وليس ذلك مما يلتفت إليه"(5) .

لن

وحكى أبو حيان مرة عن الكسائي(6) وأخرى عن اللحياني(7) أن من العرب من يجزم بـ(لن)، إلا أن أبا حيان رده، وجعله شيئاً لا يلتفت إليه، وهو عكس المعروف عند الناس. وما ينبغي ألا يلتفت إليه هو كلام أبي

---

(4) المصدر نفسه 2/111، الرضي: شرح الكافية 1/270.

(5) الفراء: معاني القرآن 2/397–398. وانظر الغدادي: خزانة الأدب 2/144، 152.

(1) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ ص375–376.

(2) أبو بكر بن الأنباري: إضاح الوقف والابتداء 2/977–978.

(3) أول سورة الانشراح.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص181، البحر المحيط 8/488

(5) أبو حيان: تذكرة النحاة ص181.

(6) المصدر نفسه ص483.

حيان في (لم)، و(لن) معاً، إذ لا يمنع أن يكون ذلك من قبيل تعاصر الحركات الإعرابية، وتعاورها على الموضع الواحد من دون أن يكون لأي حركة معنى مغاير لما تدل عليه الحركة الإعرابية الأخرى(1) .

لولا

اتفق الكوفيون مخالفين البصريين على أن الاسم المرفوع بعد لولا ليس بمبتدأ، ثم اختلفوا في رافعه على ثلاثة أقوال:

1- أن العامل فيه (لولا) نفسها، لاستغنائه بها، مثلما يرتفع الفاعل بالفعل. فهي ، إذاً، حرف مختص بالأسماء يرفع ما بعده، وإنما عمل الرفع ولم يعمل غيره، لكونه يستقل بالاسم، وتنعقد بهما الفائدة، فأشبه الفعل والفاعل. وقد اضطرب النحويون في نسبة هذا المذهب. فهو منسوب إلى الفراء وحده(2) وإلى الفراء وجماعة من أهل الكوفة(3) وإلى الفراء والكوفيين(4) وإلى بعض الكوفيين(5) وإلى الكوفيين كافة (6) .

ومما لا شك أنه مذهب الفراء وأبي بكر بن الأنباري. يقول الفراء في قوله تعالى: (ولولا رجال مؤمنون ونساء)(7) "ترفع بـ(لولا)، ثم قال: (أن تطئوهم) فأن في موضع رفع بـ(لولا)"(8) ويقول أبو بكر بن الأنباري في إعراب قول طرفة:

فلولا ثلاث هن من عيشة الفتى وجدّك لم أحفل متى قام عودي

"والثلاث يرتفع بـ(لولا)"(1) .

وبينما أيد أبو البركات الأنباري –على غير عادته في أغلب مسائل إنصافه– وجهة النظر الكوفية في هذه المسألة، دفعها غيره وردها بأن (لولا) لو كانت من الحروف العاملة لكان الخفض أولى بها من الرفع؛ "لأن

---

(7) المصدر نفسه ص181، البحر المحيط 488/8.

(1) وانظر: نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية ص77.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/2، و576/2، البحر المحيط 240/1، المرادي: الجنى الداني ص27، 602، ابن عقيل: المساعد 212/1، الرضي: شرح الكافية 104/1، السلسيلي: شفاء العليل 277/1، السيوطي: الأشباه والنظائر 241/1، الهمع 43/2، الأزهري: شرح التصريح 263/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 21/2.

(4) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 211/2.

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 66/4، أبو حيان: ارتشاف الضرب 351/2.

(6) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم10، البيان في غريب إعراب القرآن 90/1، العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن 41/1، التبيين مسألة رقم 31 ص239.

(7) سورة الفتح الآية25.

(8) الفراء: معاني القرآن 404/1، وانظر: 84/2-85.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص194.

القاعدة أن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعمل الجر"(2)، وبأن لولا ربما دخلت على الفعل كما في قول الشاعر:

لا درّ درك إني قد رميتهم لولا حددت ولا عذري لمحدود فلو كانت (لولا) عاملة لذكر بعدها مرفوعها، فدل ذلك على انتفاء عملها لعدم المرفوع(3) .

وإذا كانت لولا عند الفراء، أو من ذهب هذا المذهب حرفاً يعمل الرفع في الاسم بعده فقط، فقد نقل بعضهم عن الكوفيين أنها ترفع الاسم والخبر معاً(4) .

2– أن العامل فيه فعل مضمر بعد لولا تقديره: وجد أو نحوه، لظهوره كما في قول الشاعر:

فقلت: بلى لولا ينازعني شغلي

وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى الكسائي وحده تارة(5) وإلى الكوفيين جميعاً تارةً أخرى(6) .

ورد ابن عقيل هذا المذهب؛ لأن فيه حذف الفعل من دون الفاعل، ولأن إضمار الخبر، كما هو مذهب البصريين، أكثر من إضمار الفعل فارغاً، والحمل على الأكثر أولى(1)، ولكنّ الرضي رجّحه وقواه بقوله: "وهو قريب من وجه. . . "(2).

3– أن العامل فيه فعل نابت (لا) منابه، فإذا قلت: لولا زيد لأكرمتك كان المعنى: لو انعدم زيد بناء على أن (لولا) أصلها لو والفعل(3) . وهو منسوب للكوفيين كافة(4) وحكاه الفراء عن بعضهم وردّه بأنك تقول: لولا زيد لا عمرو لأكرمتك، ولا يعطف بـ(لا) بعد النفي(5) ، على الرغم من ذهابه إلى أصل (لولا) "لو ضمت إليها لا فصارتا حرفاً واحداً"(6) .

---

(2) ابن عقيل: المساعد 212/1.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 222/1.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص318.

(5) ابن مالك: التسهيل ص47، ابن عقيل: المساعد 212/1، المرادي: الجنى الداني ص601، الرضي: شرح الكافية 104/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 576/2، السيوطي: الهمع 43/2.

(6) العكبري: التبيين مسألة رقم 31، السلسيلي: شفاء العليل 177/1، الأزهري: شرح التصريح 179/1.

(1) ابن عقيل: المساعد 213/1. وانظر: السيوطي: الأشباه والنظائر 183/1.

(2) الرضي: شرح الكاية 104/1.

(3) السيوطي: الأشباه والنظائر 25/1.

(4) المالقي: رصف المباني ص362–363، ابن يعيش: شرح المفصل 96/1، و146/8، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص101، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص164.

(5) المرادي: الجنى الداني ص602، ابن عقيل: المساعد 212/1، الأزهري: شرح التصريح 263/2.

(6) الفراء: معاني القرآن 377/2.

وقوى المالقي هذا المذهب وصححه؛ "لأنه إذا زالت (لا) وفي (لو) الفعل ظاهراً، أو مقدراً ، وإذا أدخلت (لا) كان بعده الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة مناب الفعل"(7) واختاره السهيلي(8) .

ولعل ثعلباً من أصحاب هذا المذهب. ففي أثناء حديثه عن أصل (لولا) ذكر أنها مكونة من (لو) للتمني و(لا) للجحد، فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة ثم ذكر لذلك مثالين، أحدهما بـ(لو) من دون (لا) والفعل بعدها ظاهر، وثانيهما مُدْخلاً فيه (لا) على (لو) بعدها اسم، كما مثله المالقي حينما صححه، وهذه عبارته في (المجالس): "قال أبو العباس: أصل لولا أن (لو) للتمني و(لا) للجحد، فلما ضمتا صارتا كلمة واحدة. لو كان كذا لكان كذا، لولا أنه كان كذا لكان كذا"(1) .

ومما يتصل بعمل (لولا) اختلاف الكوفيين واختلاف النقل عنهم في عملها رفعاً في المكنى المتصل بعدها نحو: لولاك، ولولاي، ولولاه. فبينما نقل المالقي عن بعض الكوفيين أن لولا باقية على بابها من رفع ما بعدها، واستعير مكني الخفض المكني الرفع، كما قالوا: ما أنا كأنت، ولا أنت أنا، فاستعير مكني الرفع للخفض(2) نقله آخرون عن الفراء(3) وحده (4) وآخرون عن الكوفيين (5) .

ما العاملة عمل ليس

المشهور السائد أن ما يعمل عمل ليس من الأدوات هو (ما) الحجازية، وأما عند أهل نجد وتهامة فلا عمل لها البتة، كما يحكي الكسائي والفراء(6) إلا أن صاحب (الكواكب الدرية) نقل عن الكسائي جواز إعمال ما التهامية(7) .

والمشهور أيضاً من مذهب الكوفيين في ما الحجازية إجماعهم على أنها لا تعمل شيئاً في الاسم والخبر. فالاسم باق على رفعه قبل دخولها عليه، والخبر منتصب من أثر سقوط الخافض منه(8) ولم يذكر أحد ممن طالعت كلامه غير هذا، إلا الشاطبي

---

(7) المالقي: رصف المباني ص362–363 وانظر المرادي : الجنى الداني ص602.

(8) السهيلي: نتائج الفكر ص348–349.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص559.

(2) المالقي: رصف المباني ص364.

(3) الفراء: معاني القرآن 2/85.

(4) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 2/212، ابن يعيش: شرح المفصل 3/122، الرضي: شرح الكافية 2/20، الهروي: الأزهية ص172.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 97 ص687، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/470، المرادي: الجنى الداني ص604، السلسيلي: شفاء العليل 2/678، ابن عقيل: المساعد 2/294، السيوطي: الهمع 4/210.

(6) أ بو جعفر النحاس: إعراب القرآن 2/328 وانظر: الفراء: معاني القرآن 1/42، و3/139، ثعلب: مجالس ثعلب ص596–597.

(7) الأهدل: الكواكب الدرية 1/107.

(8) الفراء: معاني القرآن 1/165، و2/42، و3/139، ثعلب: مجالس ثعلب ص596–597، ابن عقيل: المساعد 1/280 أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 19 ص165، أسرار العربية ص144، العكبري: التبيين مسألة رقم 48، أبو حيان ارتشاف الضرب 2/21، 22، 106، أبو جعفر

الذي نقل عن الكوفيين أن (ما) الحجازية تعمل في الاسم فقط [1] فإن صحّ ذلك فلعله يكون مذهباً لنحويين كوفيين لم تصلنا آراؤهم، ولا مصنفاتهم، خالفوا فيه مذهب من يرى أنها لا تعمل شيئاً في الاسم، وإلا صاحبَ (الكواكب الدرية) الذي نقل عن الكسائي أنه حكى أن (ما) عند التهاميين تعمل عمل ليس أيضاً[2] .

ويتعلق بعمل (ما) في هذا السياق اختلاف الكوفيين في نصب خبرها إذا تقدم على اسمها نحو: ما قائماً زيد. فجمهور النحويين منع الإعمال حينئذ، وجوزه الفراء في نقل[3] ، ومنعه في نقل آخر[4]. والذي في (معاني القرآن) منع النصب ووجوب الرفع، قال: " وإذا قدمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا، وما قائم أخوك"[5] .

واختلف الكوفيون كذلك في إعمالها إذا دخلت على الخبر(إلا)، واختلف النقل عنهم أيضاً. فقد نقل عن الفراء أنه أجازه وقيده بكون الخبر وصفاً نحو: ما زيد إلا قائماً، ونقل عن بقية الكوفيين أنهم أجازوه أيضاً بشرط كون الخبر مشبهاً به نحو: ما زيد إلا زهيراً شعراً[6] وفي نقل آخر عن الفراء منع ذلك إذا دخلت على الخبر، وجوازه إذا كانت بدلها غير أو سوى[7] ونقل ابن عصفور عن الكسائي والفراء منع الإعمال إذا دخلت إلا على الخبر[8] وهو ما يفيده كلام الفراء في (معاني القرآن)معلقاً على قراءة (وما أمرنا إلا واحدةً)[1] حينما قال: " ولا أشتهي نصبها في القراءة "[2] . ثم إن الفراء وجه قراءة النصب ليس على كون المنصوب خبراً لـ(ما) وإنما على إضمار فعل[3] وهو ما نقله عنه ابن خالويه[4] وفي هذا كله ما يدل على أن الفراء منع إعمال (ما) إذا دخلت (إلا) على الخبر.

النحاس: إعراب القرآن 70/1 و327/2، و372/4، الرضي: شرح الكافية 268/1 ، السيوطي: الهمع 110/2، الصبان: حاشية الصبان على الأشموني 247/1.

(1) الأزهري: شرح التصريح 196/1.

(2) الأهدل: الكواكب الدرية 107/1.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 103/2، النكت الحسان ص74، المرادي: الجنى الداني ص324، السلسيلي: شفاء العليل 330/1، السيوطي: الهمع 113/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 103/2، المرادي: الجنى الداني ص324.

(5) الفراء: معاني القرآن 43/2.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 293/1، ارتشاف الضرب 104/2، النكت الحسان ص74، الأزهري: شرح التصريح 197/1.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 104/2، السيوطي: الهمع111/2، الأهدل: الكواكب الدرية 108/1.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 105/2.

(1) سورة القمر الآية50.

(2) الفراء: معاني القرآن 111/3.

(3) المصدر نفسه 111/3.

(4) ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص52.

وأشير في هذه السبيل إلى أن ابن إصبع نقل عن الكسائي والفراء جواز إعمال ما إذا دخلت (إلا) على الخبر وكان خبرها وصفاً، وتقدم عليه مفعوله كقولك: ما زيد إلا عمراً ضارباً، وأما أبو جعفر النحاس فنقل عن الفراء منع ذلك، وعن الكسائي جوازه(5) .

وإذا عطف على خبر (ما) بحرف لا يوجب، أي معه (لا) نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً جاز عند النحويين النصب عطفاً على الخبر، والرفع على إضمار هو، واختلفوا في خفضه على التوهم، فمنعه عامة النحويين، وأجازه الشيخان الكسائي والفراء(6) .

وإذا كان خبر ما وصفاً مخفوضاً بالباء وعطفت عليه وصفاً متلواً بأجنبي نحو: ما زيد بقائم ولا خارج عمرو، منع خفضه الفراء وأجازه هشام، وإن تأخر الوصف في العطف وكان خبر (ما) منصوباً نحو: ما زيد قائماً ولا عمرو خارج، جاز مع الرفع النصب عند الكسائي وهشام(7) .

وأما إذا وليت إن (ما) كقول الشاعر:

بني غذانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف فقد نقل جماعة من النحويين إجماع الكوفيين على جواز نصب خبر (ما)(1) وأن ابن السكيت حكى ذلك(2) ولكنّ ابن عصفور نقل عن الكسائي والفراء منع الإعمال(3) .

وإذا كررت (ما) منع الجمهور إعمالها، وأجازه جماعة من الكوفيين، وحملوا عليه قول الشاعر:

لا ينسك الأسى تأسيا فما من حمام أحدٌ مستعصما

والمانعون أوجبوا الرفع، وأولوا ما ورد منه منصوباً، أو حملوه على الضرورة الشعرية(4) .

مذ ومنذ

من أحوال مذ ومنذ أن يليهما اسم مخفوض أو اسم مرفوع. فإذا وليهما اسم مرفوع ففي رافعه خلاف بين نحاة الكوفة، على ثلاثة أقوال:

---

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/105، وانظر: تذكرة النحاة ص74.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/106.

(7) المصدر نفسه 2/107، السيوطي 2/130.

(1) أبو حيان: النكت الحسان ص74، السيوطي: الهمع 2/112، الأشباه والنظائر 2/148–149، المرادي: الجنى الداني ص327–328، البغدادي: خزانة الأدب 2/124.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/205.

(3) المصدر نفسه 2/105.

(4) المصدر نفسه 2/105، النكت الحسان ص75، السيوطي: الهمع 2/112.

1– أن رافعه فعل محذوف، فإذا قلت: ما رأيته مذ أو منذ يومان، كان تقدير الكلام: ما رأيته مذ أو منذ (مضى) أو (كان) يومان. وبناء على هذا يكون الكلام مركباً من الوقتين مذ أو منذ، وبعدهما جملة فعلية ماضوية، حذف فعلها، وبقي فاعلها، وهي في محل خفض بإضافتها إلى مذ أو منذ.

وقد لاحقت هذا المذهب في مصادر نحوية كثيرة، فلم أجد اتفاقاً على نسبته، وإنما وجدت خلطاً واضطراباً كبيرين فقد وجدته منسوباً إلى: الكوفيين (5) ، جمهور الكوفيين، (1) الكوفيين غير الفراء، (2) المحققين من الكوفيين(3) ، قوم من الكوفيين(4)، بعض الكوفيين(5) ، الكسائي وجماعة(6) ، الكسائي وابن مضاء(7) .

وناقش القدماء هذا المذهب فرجحه ابن مالك؛لأن فيه إجراء للوقتين مذ ومنذ على طريقة واحدة، وذلك أولى من اختلاف الاستعمال(8)، ورده غيره بحجة أن التكلف ظاهر لا يخفى عليه(9)، وأنه فاسد لانبنائه على أصل فاسد، وهو القول بالتركيب(10) .

2– أن رافعه مبتدأ محذوف، تقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان. وبناء على ذلك يكون الكلام مركباً من: الوقتين مذ أو منذ، وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والجملة اسمية صلة لـ ذو، بناء على أن منذ مركبة من (مِن) و(ذو) التي بمعنى الذي. ووجدت هذا الرأي منسوباً تارة للفراء وحده(11) وتارة أخرى لبعض الكوفيين(12) . وردّ هذا المذهب كما ردّ سابقه.

---

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 56 ص382، ابن الجبان: شرح الفصيح في اللغة ص315، أبو حيان: ارتشاف الضرب 443/2، المرادي: الجنى الداني ص502، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص146.

(1) الأزهري: شرح التصريح 20/2.

(2) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 383/1.

(3) ابن عقيل: المساعد 513/1، السلسيلي: شفاء العليل 474/1.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل 45/8.

(5) الرضي: شرح الكافية 118/2، السيوطي: الأشباه والنظائر 155/2.

(6) ابن هشام: المغني ص494.

(7) أبو حيان: النكت الحسان ص114.

(8) السيوطي: الهمع 224/3.

(9) الرضي: شرح الكافية 118/2.

(10) ابن يعيش: شرح المفصل 45/8.

(11) الأزهري: تهذيب اللغة 443/14، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 56 ص382، الرضي: شرح الكافية 118/2، ابن يعيش: شرح المفصل 46/8، ابن منظور: لسان العرب 511/3، عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 383/1، السيوطي: الأشباه والنظائر 155/2، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص146.

(12) أبو حيان: ارتشاف الضرب 243/2، النكت الحسان ص114، ابن هشام: المغني ص442، السيوطي: الهمع 22/3، الأزهري: شرح التصريح 20/2.

3– أن مذ ومنذ مبتدآن، وما بعدهما خبران مرتفعان بهما، واجبا التأخير، وتقدير الكلام: آمد ذلك يومان. وهو مذهب طائفة من الكوفيين(1)، ونسبه آخرون إلى المبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي(2) من دون أية إشارة إلى الكوفيين. ورد هذا المذهب أيضاً وضعّف؛ لأن فيه الابتداء بالنكرة بلا مسوّغ(3) .

وهذا الخلاف بين نحاة الكوفة مبنيّ على اختلافهم في تركيب مذ ومنذ، وقد دللت على ذلك في موضع آخر من البحث(4) فلا حاجة بنا لإعادته هنا. وأشير أيضاً إلى أن أبا حيان جعل مذهب الفراء ومذهب غيره من الكوفيين مذهباً واحداً، يتمثل في أنّ الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ مرتفع بفعل محذوف تقديره: مذ مضى، أو منذ مضى يومان(5) .

هل

هل من الحروف غير المختصة، تدخل على الأسماء والأفعال، لذلك فلا عمل لها البتة وفق مقياس جمهور النحويين السائد(6) غير أن أبا حيان ينقل في (تذكرة النحاة) من كتاب (مقدمة في النحو) لأبي محمد طاهر بن أحمد القزويني أن هل ترفع الاسم والخبر بعدها عند الكوفيين(7) .

ويبدو لي، إن صحّ ذلك، أن هذا ليس مذهباً عاماً للكوفيين، وإنما هو مذهب بعضهم. فهذا الفراء ينفي أن يكون (هل) من الحروف العاملة، بصرف النظر عن

نوع العمل. يقول: "فجعل مع هل العماد، وهي لا ترفع ولا تنصب"(1) .

ومما يتصل بهل أن الكسائي أجاز في سعة الكلام أن يلي (هل) اسم وإن كان في حيّزها فعل نحو: هل زيد قام، فزيد عنده مرتفع بالفعل المذكور على حدّ ارتفاعه في نحو: إن زيد جاء فأكرمه(2) . ومنع ذلك غيره، وخصّ جوازه في الشعر، وذهبوا إلى أن الاسم بعدها معمول لفعل محذوف يفسره المذكور، لأن هل عندهم لا

---

(1) الأزهري: شرح التصريح 2/19–20.

(2) المصدر نفسه 2/19–20 وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/243، السلسيلي: شفاء العليل 1/474.

(3) السلسيلي: شفاء العليل 1/474.

(4) انظر خصائص الأدوات وطبيعتها..

(5) أبو حيان تذكرة النحاة 10.

(6) الأزهري: شرح التصريح 1/43.

(7) أبو حيان حيان 318.

(1) الفراء: معاني القرآن 1/52.

(2) السيوطي: الهمع 4/393، الأزهري: شرح التصريح 1/297–298، الصبان: حاشية الصبان على الأشموني 1/44.

يجوز أن تدخل على الاسم إذا كان في حيزها فعل، وأما إذا لم يكن في حيزها الفعل نحو: هل زيد أخوك، فجائز.

الواو

وفي الواو نبحث إشكالية ناصب الفعل المستقبل بعدها، وفيما اصطلح على تسميته بواو ربّ .

1- ناصب الاسم بعدها:

كما اضطربت آراء الكوفيين في عامل النصب في الفعل المستقبل بعد الفاء، افترقت مذاهبهم كذلك في عامله بعد الواو وتجدد شعورهم بإشكالية إيجاد مبرر لحركة النصب على آخره، فأعادونا معهم مرة أخرى إلى ما قالوه في الفاء مع إضافة عامل جديد، على النحو الآتي:

أ- ناصبه الواو نفسها وهو منسوب إلى : الكوفيين (3) بعض الكوفيين، (4) الكسائي ومن وافقه من أصحابه(5) .

جـ- ناصبه الخلاف. وهو منسوب إلى الكوفيين(1) ، بعض الكوفيين(2) ، الفراء وبعض الكوفيين(3) ، الفراء وحده(4) .

ورجعت إلى (معاني القرآن) للفراء فلم أجد عنده عامل الخلاف، وإنما وجدته يستعمل مصطلحاً آخر هو الصرف(5) وقد سبق في غير هذا الموضع أن ذكرنا أن الصرف والخلاف بمعنى واحد(6) ، كما وجدت أبا بكر بن الأنباري يستعمل مصطلح الصرف ويجعله، كالفراء، ناصباً الفعل بعد الواو(7) .

ومما ينبغي التذكير به أن بعضهم نسب عامل الصرف إلى الكوفيين (8) .

جـ- مذهبا هشام وثعلب: مذهبهما في هذا السياق هو عين مذهبهما في ناصبه بعد الفاء(9) .

---

(3) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص44، أبو حيان: البحر المحيط 7/521، المرادي: الجنى الداني ص154.

(4)المرادي: الجنى الداني ص157.

(5) أبو حيان ارتشاف الضرب 2/407، 416.

(1) أبو حيان: البحر المحيط 1/158-159، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص117.

(2) المرادي: الجنى الداني ص157.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/407، 416.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل 7/21، الرضي: شرح الكافية 2/141، أبو حيان: تذكرة النحاة ص561.

(5) الفراء: معاني القرآن 1/34، 115، 221، 235، 236، 267، 292، 391، و3/24، 64.

(6) انظر العوامل.

(7) ا[و بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والبتدء 1/139.

(8) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 75.

(9) انظر: عمل الأدوات.

د– ناصبه الظرف: وهو عامل جديد أضافه الكوفيون إلى ما سبق في عوامل نصب الفعل المستقبل بعد الواو. فقد حكى ابن عطية أن معنى الظرف هو ناصب الفعل بعد الواو في نحو قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم وتدلوا بها إلى الحكام)(10) ، ووسم ذلك بأنه مذهب كوفي(11) .

ومما يجدر ذكره في هذه السبيل أن من ذهب من الكوفيين إلى أن ناصب المستقبل بعد الواو هو الصرف فإنه يسمي هذه الواو واو الصرف ، إما لأنها تصرف إعراب الفعل الداخلة عليه عن إعراب الفعل الأول وإما لأنها تصرف معناه، وحكمه عن معنى الفعل الأول وحكمه (1) .

2–خافض الاسم بعد واو ربّ:

اختلف الكوفيون في خافض ما بعد واو رب على ثلاثة أقوال:

1– أن خافضه الواو نفسها أصالة، لا بربّ مضمرة كما هو مذهب البصريين. ونسب هذا المذهب تارة للكوفيين عموماً (2) وتارة أخرى لبعض الكوفيين(3) .

2– أن خافضه الواو لنيابتها عن ربّ . وهو مذهب الفراء، قال حينما عرض لخافض الاسم بعد حتى "تخفض لنيابتها عن إلى، كواو القسم، وواو ربّ للنيابة عن الباء وربّ"(4) .

3– خافضه ربّ مضمرة، كمذهب البصريين. وهو مذهب أبي بكر بن الأنباري . يقول معرباً قول امرئ القيس:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول "فمثلك مخفوضة بإضمار ربّ، كأنه قال: فربّ مثلك . قال الشاعر:

ومنهلٍ فيه الغرابُ ميْت سقيتُ منه القومَ واستقيت أراد: ورب منهل، فحذف ربّ وأقام الواو مقامها"(1). ويقول في موضع آخر معرباً قول امرئ القيس:

---

(10) سورة البقرة الآية 188.

(11) أبو حيان: البحر المحيط 56/2.

(1) انظر في هذه الواو: ابن الخشاب: المرتجل ص207، السكاكي: مفتاح العلوم ص52، ابن هشام: الإعراب في قواعد الإعراب ص93، أبو حيان: البحر المحيط 142/1، و521/7، السيوطي: الإتقان 233/1، حمدي جبالي: في مصطلح النحو الكوفي ص126.

(2) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 55 ص376، المرادي: الجنى الداني ص154، الرضي: شرح الكافية 333/2–334، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص176، أبو حيان: تذكرة النحاة ص8، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 233/2، السيوطي: الهمع 223/4، الزبيدي: ائتلاف النصرة ص145، البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب 20/4.

(3) ابن عقيل: المساعد 297/2، السلسيلي: شفاء العليل 680/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 466/2 وانظر: 403/2.

(1) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص39.

وليلٍ كموجِ البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي "الليل خفض بإضمار ربّ"(2) .

ولعل في هذين الرأيين الأخيرين ما يعزز أن يكون الرأي الأول مذهب بعض الكوفيين، لا مذهبهم جميعاً.

وقد شك بعض الباحثين المحدثين أن يكون ثمة خلاف، أصلاً، بين النحويين القدماء في هذه المسألة، ورأى أنها مسألة اصطنعها صاحب (الإنصاف) مما كان ينشب من خلاف نحوي بين ابن خالويه وبين أبي علي الفارسي، وأن الأول منهما قال إن الواو تخفض ما بعدها أصالة، مستنداً – أي بعض الباحثين المحدثين – إلى ما قاله أبو علي في (نقض الهاذور): "هذا شيء لم نعلم أحداً ممن حكينا قوله في ذلك ذهب إليه ولا قال به"(3) .

وأيا ما يكن الشأن فحجة من جعل الواو خافضة بنفسها أصالة أنها كانت حرف نسق، ثم صارت بمعنى ربّ، فخفضت ما بعدها بنفسها كما تخفضه ربّ، وأنها لو كانت من حروف النسق وأن الخفض برب مضمرة بعدها، لما صح أن تقع ابتداء، وتفتتح بها القصائد، فحروف النسق لا تقع في ابتداء الكلام.

والذي يبدو لي أن تكون الواو خافضة بنفسها أصالة أولى وأقرب إلى الحقيقة اللغوية من أن نلجأ إلى تأويل النص، وتقدير خافض واغل عليه لنحافظ على ناموس نحوي بسط سلطانه على كثير من تراكيب اللغة وأساليبها، فشوهها وأفسدها وهو: الحرف المختص يعمل، وغير المختص لا يعمل.

وأشير أخيراً إلى أنهم ردوا هذا المذهب وضعّفوه من وجوه(1) :

1– أن الواو حرف غير مختص، والحرف غير المختص لا يعمل.

2– اتفاق النحويين على أن هذه الواو مع ذكر (رب) حرف نسق فكذلك مع حذفها.

3– أنها لو كانت نائبة عن ربّ، لجامعها واو النسق، كما تجامع واو القسم.

4– أنها لو كانت عوضاً عن رب لما صح ظهورها معها، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه.

5– أن ربّ تضمر بعد حروف أخرى غير الواو كالفاء، وبل، ولم يدع أحد من النحويين أنهما حرفا خفض، فكذلك ينبغي أن يكون حكم الواو.

---

(2) المصدر نفسه ص75 وانظر ص80، 218، 230، 342، 345، 349، . . .

(3) البغدادي: خزانة الأدب 39/1. وانظر محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص196.

(1) انظر : البغدادي : خزانة الأدب 31/1.

الفصل الثاني

معـانـي الأدوات

معاني الأدوات

تستعمل الأدوات في الكلام عناصر أو وسائل نحوية مجردة، وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة، وتوضيحها. وتكتسب الأدوات معانيها من خلال منزلتها في التأليف وتتعدد وتتنوع تبعاً لهذه المنزلة؛ لذلك تجد النحويين الكوفيين يختلفون في بعض معاني هذه الأدوات فيضيف إليها فريق، أو بعضهم معاني جديدة ينكرها فريق أخر.

وفيما يلي بيان لهذه المعاني المختلف فيها مرتبة الأدوات ترتيباً معجمياً ألفبائياً.

إلاّ

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في مجيء إلا عاطفة بمنزلة الواو لفظاً ومعنى. فقد نسب هذا المذهب تارة للكوفيين(1) وتارة أخرى للفراء وحده(2) . واحتج أصحاب هذا المذهب بقوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم)(3) وقوله تعالى: (لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم)(4) وقوله تعالى: (لا يخاف لدي المرسلون إلا من ظلم ثم بدل حسنا)(5) .

ومنعه الجمهور ومنهم الكسائي وثعلب ، وتأولوا ما سبق على الاستثناء المنقطع. يقول ثعلب معلقاً على قوله تعالى (لا يحب الله الجهر بالسوء إلى من ظلم)(1) : "قال الكسائي: هذا استثناء يعرض. قال ومعنى يعرض استثناء منقطع"(2).

وذكر أبو بكر بن الأنباري أن الفراء "أنكر أن يكون إلا بمعنى الواو"(3) في قوله تعالى: (الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم)(4) .

وقد خطأ الفراء قول بعض النحويين– وهو أبو عبيدة(5) – أن تكون (إلاّ) في قوله تعالى: (لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا)(6) في هذا الموضع بمنزلة الواو ، ولكنه أجاز أن تكون إلا بمنزلة الواو إذا

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو 303/1، التبريزي: شرح المفضليات ص401–402، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 35 ص266، العكبري: التبيين مسألة رقم 67 ص403، ابن هشام: أوضح المسالك 62/2، السيوطي: الهمع 274/3، الرضي: شرح الكافية 232/1.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 630/2، ابن هشام: المغني ص101، ابن عقيل: المساعد 442/2، المرادي: الجنى الداني ص510، 518.

(3) سورة البقرة الآية 150.

(4) سورة البقرة الآية 148.

(5) سورة النمل الآية 10–11.

(1) سورة البقرة الآية 148.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص101 وانظر ص13، شرح التصريح 350/1.

(3) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 405/2.

(4) سورة النجم الآية22.

كانت بمعنى سوى "إذا استثنيت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى إلا ومعنى الواو سواء. . . ومثله في الكلام أن تقول: لي عليك ألف إلا الألفين اللذين من قبلِ فلان، أفلا ترى أن المعنى: لي عليك سوى الألفين"(7) وذكر أيضاً أن (إلا) تكون بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها كقولك: لي على فلان ألف إلا عشرة إلا مائة، فالمعنى له على ألف ومائة(8) .

نخلص من هذا إلى أن الكوفيين جميعاً لم يكونوا يجيزون مجيء إلا بمعنى الواو. فالكسائي وثعلب منعا ذلك، والفراء أجازه وفق شروط محددة، لا مطلقاً، كما نسب إليه.

ومما يتصل بهذه المسألة أن عددا من النحويين ينسبون إلى الكوفيين تـارة(9)
وتارة ثانية لبعض الكوفيين(1) وتارة ثالثة للكسائي والفراء(2) وتارة أخيرة للكسائي وحده(3) أن (إلا) تكون عاطفة لا بمعنى الواو، بل تشرك في الإعراب لا في الحكم مما وقع بعد النفي أو شبهه، قياساً على (لا) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها نحو: ما قام أحد إلا زيد.

وقد أكد ذلك الفراء(4) إلا أن بعضهم ذكر أن ثعلباً رده بأنها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلا زيد(5) ولكن أبا حيان نقل عن ثعلب عكس ذلك حينما قال: "وفي محفوظي أن أحمد بن يحيى ذهب إلى أنها حرف عطف في مثل: ما قام القوم إلا زيد، وما ضربت القوم إلا زيداً وما مررت بالقوم إلا زيدٍ"(6) .

ووصف أبو حيان هذا المذهب– أعني كونها عاطفة لفظاً لا معنى – بأنه مذهب حسن سهل إذ أكثر حروف العطف لا تشرك في الحكم فهذه منها(7) .

أم

---

(5) أبو عبيدة: مجاز القرآن 1/60–61، 282–284.
(6) سورة البقرة الآية 150.
(7) الفراء: معاني القرآن 2/28.
(8) المصدر نفسه 1/89–90 وانظر 2/287، و3/44.
(9) المرادي: الجنى الداني ص519–520، ابن هشام: المغني ص88–89، أبو حيان: النكت الحسان: ص106، ابن عقيل: المساعد 1/560.
(1) ابن أبي الربيع الإشبيلي: البسيط في شرح الجمل 1/343، أبو حيان: البحر المحيط 3/413.
(2) الرضي: شرح الكافية 2/232.
(3) ابن مالك: التسهيل ص174.
(4) الفراء: معاني القرآن 1/167.
(5) المرادي: الجنى الداني ص519–520.
(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/630.
(7) أبو حيان: النكت الحسان ص107.

اختلف الكوفيون في كون أم بمعنى بل. فقد ذهب الكسائي وهشام إلى أنها تكون بمعنى بل، وما بعدها مثل ما قبلها، فإذا قلت: قام زيد أم عمرو كان معناها: بل قام عمرو، وإذا قلت: هل قام زيد أم عمرو، كان معناها : بل هل قام عمرو(8) . وقيد ذلك الفراء، وذهب إلى أنها تكون بمعنى بل إذا كان في أول الكلمة استفهام كقول الشاعر:

وما أدري أسلمى تغولـت أم النوم أم كلّ إلي حبيـب(1) وكان يذهب إلى أنها تكون بمعنى ألف الاستفهام(2).

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها تكون بمعنى بل وقعت بعد استفهام أو بعد خبر(3) .

ونسب ابن الشجري مذهب الفراء الأول إلى الكوفيين كافة(4) وتابعه على ذلك ابن هشام(5) .

إمّا

أضاف الفراء(6) وقيل: الفراء وثعلب(7) إلى معاني إمّا أن تكون بمعنى الواو، وألا تكرر حينئذٍ نحو: عبد الله يقوم وإما يقعد، وحمل عليه الفراء(8) قول الشاعر:

بدار قد تقادم عهدهـا وإما بأموات ألم خيالهـا ومنع ذلك الجمهور وأوجب تكرارها(9).

وأضاف الكسائي إلى معانيها أن تكون جحداً نحو: إما زيد قائم، بمعنى: إن زيد قائم، وما صلة (10) .

إنْ الشرطية

أضاف الفراء إلى معنى إنْ وهو الشرط معنى الدعاء وحمل عليه قوله تعالى:

---

(8) أبو حيان/: ارتشاف الضرب 654/2، ابن عقيل المساعد 456/2، السيوطي: الهمع 242/5.

(1) الفراء: معاني القرآن 72/1 و299/2، وانظر : ابن فارس: الصاحبي ص168، الزركشي: البرهان في علوم القرآن 180/4.

(2) الفراء: معاني القرآن 132/1، 426، و417/2.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 654/2.

(4) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 335/2.

(5) ابن هشام: المغني ص66.

(6) الهروي: الأزهية ص142، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 345/2، ابن هشام: المغني ص87،المرادي: الجنى الداني ص532.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 641/1، ابن عقيل: المساعد 461/2.

(8) الفراء: معاني القرآن 390/1.

(9) الكنغراوي: الموفي ص155.

(10) أبو حيان: ارتشاف الضرب 643/2، المرادي: الجنى الداني ص535.

(وإلا تصرف عني كيدهن أصب إليهن)[1] ولذلك قيل بعده (فاستجاب). ومعنى الأمر في نحو قولك للعبد: إلا تطع تعاقب فيقول: إذاً أطيعك، وكأنك قلت له: أطع فأجابك[2] .

وكان يذهب إلى أنها تكون بمعنى (لو) وتجاب بما تجاب به (لو) إذا كان الشرط فيها ماضياً، وحمل عليه قوله تعالى: (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك)[3] بالفاء[4] والمعنى عنده: ولو أتيت الذين أتوا الكتاب بكل آيه ما تبعوا قبلتك ولهذا لم يقترن جوابها وهو (ما تبعوا قبلتك) بالفاء[5] .

إنْ المخففة

اختلف الكوفيون، واختلف النقل عنهم في معنى (إنْ) المخففة، ومعنى اللام التي معها.

فقد نقل عدد من النحويين إجماع الكوفيين على أنها تكون نافية، واللام بمعنى إلا[6] ، واستثنى آخرون الكسائي، الذي يرى أنها تكون كذلك إذا وليها فعل[7] ، واستثنى آخرون الكسائي والفراء[8] ، ونقله بعضهم عن بعض الكوفيين[9]

وعدد آخر من النحويين نقل عن الفراء أن (إنْ) بمعنى (ما) واللام بمعنى إلا[1]، ونُقل عنه أيضاً أن اللام بمعنى قد إلا أن قد تختص بالأفعال ، وإن تدخل على الأسماء والأفعال[2] .

ونقل عن الكسائي أنها إن وليها الفعل فهي النافية واللام بمعنى إلا، وإن وليها الاسم أو الصفة (الظرف) فهي المخففة من الثقيلة؛ لأن المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأن معنى النفي راجع إلى الفعل[3] ونقل عنه أبو جعفر النحاس كونها بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا) وإن جاء بعدها اسم كقوله تعالى: (إن الكافرون إلا في غرور)[4] .

---

(1) سورة يوسف الآية33.
(2) الفراء: معاني القرآن 44/2.
(3) سورة البقرة الآية 145.
(4) الفراء: معاني القرآن 84/1، 143 وانظر : أبو حيان: البحر المحيط 431/1.
(5) الفراء معاني القرآن 390/1.
(6) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 243/2، ابن هشام: المغني ص56، 306.
(7) الرضي: شرح الكافية 359/2، البغدادي: خزانة الأدب 348/4.
(8) ابن السراج: الأصول 61/2، السيوطي: الهمع 183/2.
(9) أبو حيان: النكت الحسان ص88.
(1) أبو حيان: تذكرة النحاة ص50.
(2) ابن السراج: الأصول 61/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 151/2، السيوطي: الهمع 184/2.
(3) ابن السراج: الأصول 61/2، السيوطي: الهمع 151/2.
(4) سورة الملك الآية20.

ورد كون إن بمعنى ما واللام بمعنى إلاّ، لأن اللام يكون للإيجاب والتحقيق، وما تكون للنفي، فلا يجوز اجتماعهما فيكون الكلام محققا منفياً(5) وبأن السماع جاء بإعمالها مما يؤكد أنها ليست نافية كقوله تعالى: (وإنْ كلاً لما ليوفينهم)(6)، وقوله: (إن كل نفس لما عليها حافظ)(7) إذ قرئ بالنصب(8) .

والذي يبدو لي أنّ (إنّ) حينما خفف فيها صوت النون، ارتد ما بعدها إلى هيئته الأولى قبل دخولها عليه مشددة، وعوض عن الصوت المحذوف لام مؤكدة لازمة في الخبر لا تنفك عنه. وكان الكسائي يذهب إلى أن (إنْ) تأتي بمعنى قد، ويحتج بقوله تعالى (فذكر إن نفعت الذكرى)(9) وبقول العرب: إن قام زيد، بمعنى: قد قام زيد. يقول الكسائي: " سمعتهم يقولونه، فظننته شرطاً، فسألتهم فقالوا: قد قام زيد، ولا نريد ما قام زيد"(1) . ونسب أبو بكر هذا المذهب أيضاً إلى خلف بن هشام(2) .

وقد ردّه الفراء، ومنع كون إنْ بمعنى قد، حتى تدخل معها اللام أو ألا، قال أبو بكر بن الأنباري:" وقال الفراء: لا تكون إن بمعنى قد حتى تدخل معها اللام أو ألا، فإذا قالت العرب: إن قام لعبد لله وألا إن قام عبد الله، فمعناه: قد قام عبد الله"(3) .

أنْ

وأضاف الفراء إلى معاني أنْ أن تكون نافية بمعنى (لا)، وحمل عليه قوله تعالى: (قل إن الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم)(4) أي: لا يؤتي(5) وهذا ما نقله المرادي عن الفراء(6) ولكن السلسيلي نقله عن بعض الكوفيين من دون أن يسمي هذا (البعض)(7) ورُدّ ذلك؛ لأنه لم يقم دليل على ذلك من كلام العرب(8) .

---

(5) الزجاجي: اللامات ص115.

(6) سورة هود الآية111.

(7) سورة الطارق الآية4.

(8) السيوطي: الهمع 2/184.

(9) سورة الأعلى الآية9.

(1) الأزهري: تهذيب اللغة 15/568، وانظر: المرادي: الجنى الداني ص214–215.

(2) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 1/324.

(3) أبو بكر بن الأنباري : الأضداد ص189–190 0

(4) سورة أل عمران الآية 73.

(5) الفراء: معاني القرآن 1/222–223.

(6) المرادي: الجنى الداني ص224.

(7) السلسيلي: شفاء العليل 2/940.

(8) أبو حيان: البحر المحيط 1/118، و2/495.

إنّ

المشهور عند النحويين أن إنّ للتوكيد، ولذلك أجيب بها القسم كما يجاب باللام في نحو : لزيد قائم .

وقال الفراء إنّ مقدرة لقسم محذوف واستغني بها عنه ،

والتقدير: والله إنّ زيداً قائم(1) وكان ثعلب يقول: إن زيداً لقائم هو جواب: ما زيد بقائم، فإن جواب ما، واللام جواب الباء(2).

وذهب الكسائي إلى أنها تكون بمعنى نعم فترادفها، واستدل لذلك بقول بعض طيء:

قالوا: أخفتَ؟ فقلت: إنّ، وخيفتي ما إنْ تزال منوطة برجائـي

وبقول ابن الزبير الأسدي لعبد الله بن الزبير : لعن ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إنّ وراكبها(3).

أو

على اختلاف بينهم أضاف الكوفيون إلى معاني أو ما يلي:

1– أن تكون بمعنى بل. وحُمل على ذلك قوله تعالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون)(4) .

وقد وجدت هذا المذهب منسوباً إلى: الفراء وحده(5)، وإلى الكسائي وحده(6)، وإلى بعض الكوفيين(7)، وإلى الكوفيين(8)، ولم يكن الكسائي ولا الفراء سباقين إلى القول بمجيء أو بمعنى بل، بل سبقهما ابن عباس إلى ذلك (9).

وهو ما أشار إليه ابن فارس حينما قال:" والذي قاله الفراء فقول قد تقدمه فيه ناس"(1) .

2– أو بمعنى الواو: وهو من المعاني التي لم يتفق عليها الكوفيون، ولا ناقلو مذهبهم في ذلك. فقد نسب هذا المذهب إلى جماعة من الكوفيين(2) وإلى الفراء وحده(3) وإلى الكوفيين كلهم(4).

---

(1) ابن فارس: الصاحبي ص175. أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2، السيوطي: الهمع 149/2.

(2) ابن فارس: الصاحبي ص175.

(3) ابن عقيل: المساعد 326/1.

(4) سورة الصافات الآية 147.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص112، وأبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 44/1––441 ، ابن جني: المحتسب في شواذ القراءات 99/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 640/2، ابن هشام: المغني ص91، ابن عقيل: المساعد 457/2. وانظر: الفراء: معاني القرآن 72/1، 205، و393/2.

(6) أبو حيان: تذكرة النحاة ص128.

(7) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 318/2، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد 668/1.

(8) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 67 ص478، ابن هشام: أوضح المسالك 53/3، أبو حيان: البحر المحيط 83/1.

(9) الطبري : جامع البيان عن تأويل القرآن 363/1 0

(1) ابن فارس: الصاحبي ص173.

(2) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 318/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 641/2، ابن هشام: المغني ص91.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص128.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة 67 ص478، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي235/1، السلسيلي: شفاء العليل 776/2، ابن هشام: المغني ص88، السيوطي: الهمع 249/5، أبو حيان: البحر المحيط 247/5.

والذي في (معاني القرآن) فيما يتعلق بمجيء أو بمعنى الواو مضطرب مختلط . فتارة لا يطلق ذلك، وتارة أخرى يطلقه. فقد وافق المفسرين على جعل (أو) في قوله تعالى (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين)(5) . ولكنه منع أن تكون أو بمعنى الواو في العربية دائماً، لأن لـ(أو) معنى تتميّز به، وأجاز أن تكون قريبة من الواو كقولك للرجل: لأعطينك سألت أو سكتت، أي لأعطينك على كل حال، وحمل على ذلك قول الله عز وجل (ولا تطع منهم آثماً أو كفورا)(6) قال: " وقد يكون في العربية لا تطعين منهم من أثم أو كفر فيكون المعنى في أو قريبا من معنى الواو"(7) .

ولكنه عاد فأجاز أن تكون أو بمعنى الواو مطلقا قال: "وأنشدني الكسائي:

سواء عليك النفْرُ أم بتّ ليلةً بأهل القباب من نمير بن عامر

وأنشده بعضهم (أو أنت بائت) وجاز فيها (أو) لقوله : النفر ؛لأنك تقول: سواء عليك الخير والشر ، ويجوز مكان الواو أو، لأن المعنى جزاء، كما تقول: اضربه قام أو قعد، فـ(أو) تذهب إلى معنى العموم كذهاب الواو"(1) .

3– التبعيض: وفي معاني الواو أثبت بعض الكوفيين التبعيض(2) ، وحمل على ذلك قوله تعالى: (وقالوا كونوا هوداً أو نصارى)(3) .

أين

من معانيها: الأمر. أثبت ذلك الفراء، وجعل منه قولهم للرجل: أين أين؟ وهم يريدون: أقم ولا تبرح(4) . وأثبت أيضاً في معانيها التوبيخ والتعجب، وجعل منه قوله تعالى: (فأين تذهبون)(5)، وأضاف أيضاً النفي، وحمل عليه قول الشاعر:

فهدي سيوف يا صدي بن مالك ولكن أين بالسيف ضارب

---

(5) سورة سبأ الآية 24.

(6) سورة الإنسان الآية 24.

(7) الطبري : جامع البيان عن تأويل القرآن 363/1، 26/23 0

(1) الفراء: معاني القرآن 401/1.

(2) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 320/2، ابن هشام: المغني ص95، السيوطي: الهمع 250/5.

(3) سورة البقرة الآية 135.

(4) الفراء: معاني القرآن 401/1.

(5) سورة التكوير الآية 26.

والمعنى: ليس بالسيف ضارب. ونقل عن الكسائي أنه سمع العرب تقول: أين كنت لتنجو مني، أي: ما كنت لتنجو منّي(6) .

أيّ الموصولة

يثبت جمهور النحويين، ومنهم الفراء(7) وأبو بكر بن الأنباري في معاني أيّ أن تكون موصولة كقول الشاعر:

إذا ما رأيت بني مالــك فسلم على أيُّهم أفضــل

غير أن البصريين، وجمهور الكوفيين يختلفون في إعرابها وبنائها. فمذهب البصريين أنها مبنية إذا كانت بمعنى الذي وحذف صدر صلتها، ومذهب جمهور الكوفيين أنها معربة دائما(1) . ولكن ثعلباً أنكر هذا الوجه البتة لأيّ وقال: إنها لا تستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً ، محتجاً بأنه لم يسمع أيُّهم هو فاضل جاءني(2).

وقد اتكأ ثعلب في رأيه هذا على رأي الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب في توجيه نحو: لأكرمنّ أيُّهم أفضل(3) وقد يستأنس لرأي ثعلب بقول ابن هشام:" ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ "(4) .

أيّ الاستفهامية

أضاف الفراء إلى معاني (أي) الاستفهامية أن تكون نافية، وجعل من ذلك قول المتنخل الهذلي:

فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه من يومه ظُلَمٌ دُعْج ولا جبل

يقول: " كأن معنى أي فتى في الناس أحرزه : معناه: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جَبَل "(5) . وأضاف إلى معانيها الفراء أيضاً أن تكون تعجبية نحو: أي رجل زيد، وأي جارية زينب(6) .

بل

---

(6) الفراء: معاني القرآن 146/1، 424. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص76. .

(7) الفراء: معاني القرآن 47/1، 180، وأبو بكر الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال ص465 .

(1) انظر: سيبويه : الكتاب (هارون) 399/2، الفراء: معاني القرآن 47/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 102 ص709، ابن هشام: المغني ص107، أبو حيان: ارتشاف الضرب 534/1.

(2) ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب ص82، أبو حيان: ارتشاف الضرب 530/1.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف ص710–711.

(4) ابن هشام: المغني ص108.

(5) الفراء: معاني القرآن 164/1.

(6) الأزهري: تهذيب اللغة 654/15.

ذكر الفراء أن (بل) تأتي بمعنى (لعل) وجعل منه قوله تعالى: (بل ادارك علمهم في الآخرة)(1) . قال: "معناه : لعلهم تدارك علمهم"(2) وذكر الفراء أن (بل) تكون بمعنى (هل) وحمل عليه قراءة ابن كثير وأبي عمرو: (بل أدرك علمهم) بمعنى: هل أدرك علمهم علم الآخرة (3) .

بين

وأضاف أبو بكر بن الأنباري إلى أدوات الجزاء بين إذا أضيفت إلى الجملة الفعلية، ورأى أنها تكون بمعنى إنْ، وحمل عليه قوله:

فبينما نُبغّي الصيد جاء غلامنا يدب ويخفي شخصه ويضائله وهو من الآراء التي تفرد بها(4) .

ثم

ذهب الفراء إلى أن ثم كالفاء، تفيد الترتيب، غير أنها قد تكون للترتيب في الذكر فقط، فلا يكون ما بعدها تالياً لما قبلها، بل متقدماً عليها، ولكن تأخيره جرى في الذكر، وتكون حينئذٍ مستأنفة، وأجاز أن يحمل على ذلك قوله تعالى: (خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها)(5) ؛ لأن جعل الزوج كان قبل الولد(6). ونسب هذا الوجه مرة إلى الفراء(1) ومرة أخرى للكوفيين(2) .

حتى

اختلف الكوفيون في معنى حتى هل يدخل المخفوض بها فيما قبلها أو لا؟ نحو: ضربت القوم حتى زيد.

أما الفراء فقد اضطرب النحويون في نقل مذهبه في هذه المسألة. فنقل بعضهم عنه أن ما بعد حتى داخل فيما قبلها ما لم يكن غير جزء، أي إن كان من جنس ما قبلها دخل، وإن لم يكن لم يدخل كقولك: إنه ينام الليل حتى الصباح(3) .

---

(1) سورة النمل الآية66.

(2) الفراء: معاني القرآن 2/299.

(3) المصدر نفسه 2/299. وانظر: أبو زرعة : حجة القراءات ص535.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/236، السيوطي: الهمع 3/202، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص160.

(5) سورة الزمر الآية6.

(6) الفراء: معاني القرآن 1/396، و2/414، 415.

(1) المرادي: الجنالداني ص427، ابن هشام: المغني ص160.

(2) المالقي: رصف المباني ص250.

(3) ابن عقيل: المساعد 2/273، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/467-468.

ونقل آخرون (4) أنه قال: يحتمل أن يكون داخلاً فيما قبلهما أو غير داخل وأنه يشبهه كالمخفوض بإلى(5) ، إلا أن كلامه يشعر بأن الغالب فيها هو عدم الدخول(6) .

والمشهور أن هذا هو مذهب ثعلب. قال معلقاً على قوله تعالى: (يأيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)(7) . " قال: هي مثل حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج، يقال: ضربت القوم حتى زيداً، ويكون (زيد) مضروبا وغير مضروب" (8) .

الفاء

في إفادة الفاء الترتيب خلاف بين الكوفيين وخلاف في النقل عنهم.

فقد نقل أن الفاء لا ترتب مطلقاً، تارة عن الكوفيين (1) وتارة أخرى عن طائفة منهم(2) وتارة ثالثة عن الفراء وحده (3) .

ونقل آخرون عن الفراء أنه يوافق البصريين في أنّ الفاء للترتيب مطلقاً إلا في الفعلين اللذين أحدهما سبب الآخر، وكان وقوعهما في وقت واحد، ويؤولان إلى معنى واحد، فإنها لا تكون عنده إذ ذاك مرتبة، وأنه يجيز عطف أيهما شئت على الآخر بالفاء، كقولك: أحسنت إليّ فأعطيتني وأعطيتني فأحسنت إليّ(4) .

وزاد جماعة عن الفراء أنه أجاز ألا ترتب الفاء وأن يكون ما بعدها سابقاً إذا كان في الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون)(5) ومعلوم أن مجيء البأس سابق للهلاك(6) .

وتتبع الفراء معاني الفاء في (معاني القرآن) فقرر أن الأصل فيها الترتيب (فَخلْقَةُ ثم أن يكون آخر وكذلك الفاء"(7) وذكر أنها قد تكون لترتيب الخبر كقولك: زرت عبد الله فزيداً "تريد بالآخر أن يكون مردوداً

---

(4) ابن عقيل: المساعد 2/273، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/467–468.

(5) ابن عقيل: المساعد 2/273، المرادي: الجنى الداني ص545.

(6) الفراء: معاني القرآن 1/137، 2/293.

(7) سورة المائدة الآية 6.

(8) ثعلب: مجالس ثعلب ص226 وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/467، المرادي: الجنى الداني ص545، ابن عقيل : المساعد 2/271.

(1) المالقي: رصف المباني ص440.

(2) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1/229.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 5/239، ابن هشام: المغني ص214، السيوطي: الهمع 5/232، الإتقان 1/216، الأزهري: شرح التصريح 2/138.

(4) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 1/514.

(5) سورة الأعراف الآية4.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/636، ابن عقيل: 2/449، المرادي: الجنى الداني ص62.

(7) الفراء: معاني القرآن 1/396.

على خبر المخبر فتجعله أولا"[8] . وقرر الفراء أن الفعلين إذا وقعا معاً ، جاز تقديم أيهما شئت كقولك: أعطيت فأحسنت، وحمل على ذلك قوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون)[9] قال: " يقال إنما أتاها البأس من قبْل الإهلاك فكيف تقدم الهلاك؟ قلت : لأن الهلاك والبأس يقعان معاً كما تقول: أعطيتني فأحسنت فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء، ولا قبله ، إنما وقعا معاً ، فاستجيز ذلك"[1] .

ويمضي الفراء في تتبع معاني الفاء فيرى أيضاً أنه يجوز تقديم أي الفعلين إذا كان معناهما واحداً أو كالواحد وحمل على ذلك قوله تعالى: (ثم دنا فتدلى)[2] "كأن المعنى : ثم تدلى فدنا، ولكنه جائز إذا كان معنى الفعلين واحداً، أو كالواحد قدمت أيهما شئت، فقلت: قد دنا فقرب، وقرب فدنا، وشتمني فأساء وأساء فشتمني، وقال الباطل، لأن الشتم، والإساءة شيء واحد"[3] .

وكان ثعلب في (مجالسه) قد وقف عند قوله تعالى: (ثم دنا فتدلى)[4] ورأى أنه يقال: تدلى فدنا، مقدم ومؤخر، وهو واحد[5] .

ونقل عن الكوفيين أن الفاء تكون بمعنى إلى نحو قول العرب: مطرنا ما زبالة فالثعلبية، وله عشرون ما ناقة فجملاً، وهي أحسن الناس ما قرناً فقدم[6] ونسب أيضاً مرة للكسائي والفراء[7] ومرة أخرى لبعض الكوفيين من دون تحديد[8] .

كلا

أضاف الكوفيون، على اختلاف بينهم، واختلاف في النقل عنهم، إلى معنى الردع والزجر الذي تفيده كلا المعاني الآتية:

---

(8) المصدر نفسه 396/1. وهو ما يسمى بالتعقيب.

(9) سورة الأعراف الآية4.

(1) الفراء : معاني القرآن 371/1، وأنظر 269/3 .

(2) سورة النجم الآية8.

(3) الفراء: معاني القرآن95/3. وانظر أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 265/4-266.

(4) سورة النجم الآية8.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص173.

(6) أبو حيان: البحر المحيط 123/1.

(7) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 203/1. وانظر الفراء: معاني القرآن 22/1-23.

(8) المرادي: الجنى الداني ص77.

1– أن تكون بمعنى حقاً. وهو منسوب إلى الكسائي(1) ، وإليه وإلى تلميذه نصير بن يوسف(2) ، وإليهما وإلى أبي بكر بن الأنباري(3) ، وإلى الكسائي ومتابعيه(4). ورد هذا المذهب بنحو قوله تعالى: (كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين)(5)؛ لأن كسر إنّ لا يتأتى بعد حقاً، ولا بعدما كان بمعناها(6) .

2– أن تكون بمعنى سوف وهو مذهب الفراء وابن سعدان(7) ووصف السيوطي هذا المذهب بالغرابة(8) .

3– أن تكون حرف جواب بمنزلة إي ونعم(9) أو حرف ردّ كنعم وبلى وتكون صلة لما بعدها كقولك: كلا وربّ الكعبة(10) أو حرف ردّ بمنزلة نعم أو لا أو إي(11) كقوله تعالى: (كلا والقمر)(12) . وهو منسوب للفراء.

وقد دمج المعنيين الثاني والثالث أبو بكر بن الأنباري ونسبهما إلى الفراء وابن سعدان . قال معلقاً على قوله تعالى: (كلا بل لا تكرمون اليتيم)(14) :" قال الفراء: كلا بمنزلة سوف، لأنها صلة، وهي حرف ردّ، فكأنها نعم ولا في الاكتفاء...

وكان أبو جعفر محمد بن سعدان يقول في كلا مثل قول الفراء "(1) .

وصحح أبو بكر أن تكون كلا بمعنى حقاً، وأن تكون حرف رد بمعنى لا(2) .

وأما أبو العباس ثعلب فكان يرى أنها تكون في القرآن كله حرف رد بمعنى ليس قال: "وكلا في القرآن كلّه: أي ليس الأمر كما يقولون؛ الأمر كما أقول أنا"(3) .

---

(1) السلسيلي: شفاء العليل 982/3، السيوطي: الهمع 384/4، الإتقان 221/1.

(2) المرادي: الجنى الداني ص577.

(3) أبو حيان: النكت الحسان ص287، البحر المحيط 197/6.

(4) ابن هشام: المغني ص250، السيوطي: الهمع 385/4.

(5) سورة المطففين الآية18.

(6) ابن هشام: المغني ص250، السيوطي: الهمع 385/4.

(7) أبو حيان: النكت الحسان ص287–288، السيوطي: الأشباه والنظائر 64/3، همع الهوامع385/4–386.

(8) السيوطي: الأشباه والنظائر 64/3.

(9) ابن هشام: المغني ص250، السيوطي: الفرائد الجديدة 632/2، 634.

(10) ابن يعيش: شرح المفضل 16/9.

(11) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 148/11.

(12) سورة المدثر الآية32.

(14) سورة الفجر الآية17.

(1) أبو بكر بن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء 422/1–423 0

(2) المصدر نفسه 425/1–426.

ويترتب على اختلاف الكوفيين في معنى كلا اختلافهم في الوقف عليها. فكان الكسائي يقف على ما قبلها ويبتدأ بها؛ لأنها عنده بمعنى حقاً(4) والفراء يقف على ما قبلها إن كانت بمعنى حقاً(5) ويمنع الوقف عليها ويستقبحه إن كانت صلة لما بعدها(6) . وأما ثعلب فكان يقول: "لا يوقف على كلا في جميع القرآن لأنها جواب، والفائدة تقع فيما بعده"(7) .

كيف

اختلف الكسائي والفراء في معنى كيف. فمذهب الكسائي أنها مضارعة للوقت، ومذهب الفراء أنها بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن(8) .

لا جرم

اختلف الكسائي والفراء في معنى لا جرم، وفي موضع المصدر المؤول بعدها في قوله تعالى: (لا جرم أنهم في الآخرة هم الأخسرون)(1) .

فمذهب الكسائي أن معناها لا صدّ ولا منع، وجرم اسم لا التبرئة، وموضع المصدر المؤول نصب على حذف حرف الخفض (عن) والمعنى: لا جرم عن أنهم في الآخرة هم الأخسرون(2) .

ومذهب الفراء أنها " كلمة كانت في الأصل بمنزلة لا بدّ أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب فجرت على ذلك وكثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقاً. . . وأصلها من جرمت أي كسبت الذنب وجرّمته"(3) .

ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الفراء وأصحابه(4) . وذكر البغدادي أن (جرم) عند الفراء منصوب بلا التبرئة كمذهب الكسائي(5) وهو ما أكده ثعلب حينما قال: "الفراء والكسائي يقولان لا جرم تبرئة" (6) .

---

(3) ثعلب: مجالس ثعلب ص268.

(4) ابن هشام: المغني ص250.

(5) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 147/11.

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 421/1–422، أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص459.

(7) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 425/1، أبو جعفر النحاس: القطع والائتناف ص458.

(8) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص49–50.

(1) سورة هود الآية22.

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 278/2، مكي : مشكل إعراب القرآن 58/1، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 11/2، أبو حيان: البحر المحيط 213/5.

(3) الفراء: معاني القرآن 8/2 وانظر: أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 375/1، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص418، ابن الشجري : الأمالي الشجرية 224/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 142/2.

(4) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 779/2.

(5) البغدادي: خزانة الأدب 312/4.

وذكر بعضهم أن المصدر المؤول على تقدير (من) والمعنى: لا بدّ من كذا، ولا محالة من كذا(7) وسكتوا عن تبيان موضعه الإعرابي إلا أن أبا جعفر النحاس ذكر أنه في موضع رفع فقط(8) .

والصحيح أن لا جرم عند الفراء لا تحتاج إلى إسقاط حرف الخفض، لأن تقديره عنده بمعنى كسب، وأن موضعه رفع كما ذكر أبو جعفر النحاس. والذي يدل على ذلك أن الفراء بين أن موضع المصدر المؤول في قول الشاعر:

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة جَرَمت فزارة بعدها أن تغضبا رفع قال: "وموضع أن مرفوع كقوله:

أحقاً عباد الله جُرأةُ مُحْلِقٍ عليّ وقد أعييت عادَ وتبّعا"(1)

لعل

المشهور في لعل أن تكون للترجي في المحبوب، وللإشفاق في المحذور. وأضاف إلى ذلك الكوفيون المعاني الآتية:

1- التعليل كقوله تعالى: (لعله يتذكر أو يخشى)(2) وهو منسوب للكسائي(3) ولأبي بكر بن الأنباري (4) وهو مذهب الفراء في (معاني القرآن)(5) . ورد الزمخشري هذا المعنى "بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه، ألا تراك تقول: دخلت على المريض كي أعوده، ولا يصلح لعل"(6) والمانعون حملوا ذلك على الرجاء.

2- الاستفهام كقوله تعالى: (وما يدريك لعله يزّكى)(7) وهو منسوب تارة للكوفيين(7) وتارة أخرى للفراء(8). واستدل أصحاب هذا المذهب بتعليق الفعل قبلها بها، لكونها أداة استفهام، وأدوات الاستفهام كما هو معروف لها الصدارة، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

---

(6) ابن منظور: لسان العرب 94/12.

(7) ابن هشام: المغني ص314، أبو حيان: ارتشاف الضرب 142/2-143.

(8) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 277/2.

(1) الفراء: معاني القرآن 9/2. وانظر ابن منظور: لسان العرب 94/12.

(2) سورة طه الآية44.

(3) ابن هشام: المغني ص379، أبو حيان: ارتشاف الضرب 130/2، ابن عقيل: المساعد 306/1، الأزهري: شرح التصريح 213/1.

(4) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 271/1. وانظر: أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 612/1.

(5) الفراء: معاني القرآن 281/2.

(6) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 271/1.

(7) سورة عبس الآية3.

(7) ابن السراج: الأصول في النحو (طبعة النجف) 193/2، المرادي : الجنى الداني ص580.

3– الشك كقولهم: لعلك تشتمنا فأقوم إليك، أي ظننت أنك تشتمنا فسأقوم إليك. وهو منسوب تارة للفراء وأبي عبد الله الطوال(1) وتارة أخرى للطوال وأكثر الكوفيين(2).

4– كأنما وإنما: ذهب الكسائي إلى أن لعلما تكون بمعنى كأنّما وإنما، وأنكر ذلك الفراء. يقول ابن فارس: "وحكي عن الكسائي أن لعلما تأتي بمعنى كأنما، وإنما، وأنكر الفراء هذا قال: لأن أنما مغيّرة عن أنّ ولا يجوز أن تسقط (ما) أبداً"(3).

لمّا

اختلف الكسائي والفراء، واختلف النقل عنهما في مجيء لمّا بمعنى إلاّ في نحو قوله تعالى: (إن كل لمّا عليها حافظ)(4) وقوله: (وإن كل لمّا جميع لدينا محضرون)(5) ، في قراءة من شدد الميم.

فقد نقل بعضهم عن الكسائي أنه قال بمجيء لمّا بمعنى إلاّ. قال أبو حيان: "ولمّا بمعنى إلا حكاها الخليل وسيبويه والكسائي وهي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يقتصر فيه على التركيب الذي وقعت فيه"(6). ونقل آخرون عنه أنه أنكر ذلك في كلام العرب، وعلى رأسهم أبو حيان صاحب النقل السابق قال: "ولمّا المشددة بمعنى (إلا) ثابت في لسان العرب بنقل الثقات فلا يلتفت إلى زعم الكسائي أنه لا يعرف ذاك"(1) .

والنقل الأخير هو الصحيح. فتلميذه الفراء نقل عنه إنكار أن تكون لما بمعنى إلاّ. قال: "وكان الكسائي ينفي هذا القول ويقول: لا أعرف جهة لمّا في التشديد في القراءة"(2) .

وأما الفراء فقد أثبت مجيء لمّا بمعنى إلاّ، ولكنه قيد استعماله في القسم الاستعطافي، ومع إنْ النافية في لغة بعض العرب، وأنكر ذلك ومنعه في الاستثناء عموماً. إذ قال إن العرب تقول: بالله لمّا قمت عنا، وإلا قمت

---

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 130/2.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 130/2، المرادي: الجنى الداني ص580.

(2) السيوطي : الهمع 153/2.

(3) ابن فارس: الصاحبي ص267. وانظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص570.

(4) سورة الطارق الآية4.

(5) سورة يس الآية32.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 332/2. وانظر: البحر المحيط 267/5–268، تذكرة النحاة ص534، المرادي: الجنى الداني ص594، السيوطي: الهمع 298/3.

(1) أبو حيان: البحر المحيط 334/7 وانظر: أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص382، أبو زرعة: حجة القراءات ص351، 352، مكي: مشكل إعراب القرآن 375/1، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 305/2–306، 377، أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن 29/2.

(2) الفراء: معاني القرآن 377/2 وانظر: 254/3.

عنا، وأن هذيلاً تجعل مكان إلاّ لمّا في نحو قوله تعالى (إنْ كلُّ نفس لما عليها حافظ)(3) ليس غير، أي: ما كل نفس إلا عليها حافظ، ثم قال:" فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر ولا غيره"(4) .

والغريب أن يزعم أبو حيان أن الفراء منع وقوع لمّا بمعنى إلا في القسم الاستعطافي(5) مع أن الفراء– كما سبق– قال ذلك وأجازه .

لو

أضاف الفراء إلى معاني لو معنى آخر وهو أن تكون بمعنى أنْ المصدرية(6) غير

أنها لا تعمل النصب مثلما تعمل أنْ، ولا تحتاج إلى جواب، وينسبك منها مصدر، وأكثر ما يقع عليها الفعل ودّ كقوله تعالى: (ودوا لو تدهن فيدهنون)(1) .

وذكر النحويون أن الجمهور ينكرون كون لو بمعنى أن وأن الذين يثبتونه هم الفراء وأبو علي الفارسي والتبريزي والعكبري(2) .

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى بعض الكوفيين(3) ثم رده بعدم صحة دخول حرف الخفض عليها وأنه ليس من كلام العرب: عجبت من لو قام زيد، بخلاف أن فإنها تدخل عليها حروف الخفض(4) .

وأضاف ثعلب إلى معاني (لو) أن تكون جحداً في بعض اللغات وحكى: لو كان عندنا شيء لأعطيناك، أي: ما عندنا شيء فنعطيك(5) .

مع

اختلف الكوفيون في معنى معا في نحو قولك: قام زيد وعمرو معا.

فمذهب ثعلب أنها تقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعاً الذي لا تقتضيه. جاء في (المجالس): " وقال أبو العباس: قلت لابن قادم: قام عبد الله وزيد معاً، وقام عبد الله وزيد جميعاً، ما بينهما من الفرق؟ فبقي يركض

---

(3) سورة الطارق الآية4.

(4) الفراء : معاني القرآن 29/2 وانظر 377/2، و254/3 وانظر: أبو زرعة : حجة القراءات ص352.

(5) أبو حيان: البحر المحيط 268/5.

(6) الفراء: معاني القرآن 175/1.

(1) سورة القلم الآية9.

(2) أبوحيان: ارتشاف الضرب 518/1–519، ابن هشام: المغني ص350، المرادي: الجنى الداني ص288، ابن عقيل: المساعد 173/1، السليلي: شفاء العليل 147/1، السيوطي: الهمع 280/1، البغدادي: خزانة الأدب 496/4.

(3) أبو حيان: تذكرة النحاة ص535.

(4) أبو حيان: تذكرة النحاة ص38.

(5) المصدر نفسه ص535.

فيها إلى الليل، فلما أصبح قلت له: إنما هاهنا ابن يحيى أحمد. وفسّر ذلك فقال: قام زيد وعمرو معاً، لا يكون القيام وقع لهما إلا في حالة، وإذا قلت: قاما جميعاً فيكون في وقتين وفي واحد؛ لأنك تقول: مات زيد ومحمد جميعاً، فيكون الوقت مختلفاً. وإذا قلت: قام ذا مع ذا، لم يكن القيام إلا في وقت واحد"(1) .

وتابع ثعلباً على ذلك ابنُ خالويه(2) . ويبدو أن الفراء لا يرى فرقاً بينهما فقد قال عن كافة: "وهي في مذهب قولك: قاموا معاً وقاموا جميعاً"(3) .

وكذلك كان أبو بكر بن الأنباري لا يرى فرقاً بينهما. يقول معلقاً على قول امرئ القيس:

تقول وقد مال الغبيط بنا معاً عقرت بعيري يا امرأ القيس "فانزل ومعاً منصوب على الحال من النون والألف، والعامل فيه (ما)، كأنه قال: وقد مال بنا الغبيط جميعاً، كما تقول: قام الزيدان معاً أي قاما جميعاً"(4).

وفي هذا السياق أضاف الفراء إلى معاني (مع) أن تكون بمعنى (من) . قال معلقاً على قوله تعالى: (فأولئك مع المؤمنين)(5) :" جاء في التفسير: من المؤمنين"(6).

مهما

ذكر الكسائي في معاني مهما أن تكون بمعنى كلما، وحمل عليه قول الله تبارك وتعالى: (ومهما تأتنا به من آية(7))(8) .

هل

ذكر الكوفيون في معاني هل إضافة إلى الاستفهام والجحد والتقرير أن تكون للجزاء والأمر والتوبيخ وبمعنى قد، إلاّ أن نسبة هذه المعاني لم تكن واحدة لدى النحويين.

---

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص386. وانظر: ابن الشجري: الأمالي الشجرية 1/245–246، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/267، ابن عقيل: المساعد 1/536، ابن هشام: المغني ص439، الأسنوي: الكوكب الدري ص257، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 1/92.

(2) السيوطي: الهمع 3/229.

(3) الفراء: معاني القرآن 1/436.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص38.

(5) سورة النساء الآية146.

(6) الفراء: معاني القرآن 1/293.

(7) سورة الأعراف الآية 132.

(8) عصام الدبن الاسفراييني: شرح الفريد ص361.

فقد نسبت كلها للكسائي وحده(1) وأن تكون بمعنى قد للكسائي والفراء معاً(2) ، وحملوا عليه قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان حين من الدهر)(4) ، ولكنّ ثعلباً ردّ ذلك ورأى أنها في الآية بمعنى (ما)(5) .

وأن تكون بمعنى الأمر أثبته الفراء وحده(6) وحمل عليه قوله تعالى: (فهل أنتم منتهون)(7) والمعنى: انتهوا. قال ثعلب: "وقد قال الفراء تكون أمراً. قال: سمعت أعرابياً يقول: هل أنت ساكت، أي اسكت"(8) . وتابع الكسائيّ ثعلب وجعل من معانيها الجزاء(9) .

الواو

ذكر الإمام المزني في كتاب (الحروف) أن الواو لا تدل على الترتيب؛ وعزا ذلك للنحويين كافة من البصريين والكوفيين(10) وهذا أيضاً ما قاله السيرافي(11) وأكده الرضي(1)، ولكن كثيراً من النحويين ردوا ذلك ونقلوا الخلاف في هذه المسألة وأن جماعة من النحويين أفادوا أنها تفيد الترتيب ، بيد أن نقلهم جاء مشوّشاً مضطرباً.

فقد نُقل عن أكثر الكوفيين أنها تفيد الجمع المطلق من غير ترتيب(2) . ونقل أنها تفيد الترتيب عن: الكوفيين(3) وعن بعض الكوفيين وثعلب(4) وعن بعض الكوفيين(5) وعن الكسائي والفراء وثعلب وأبي عمر الزاهد(6) وعن الكسائي والفراء وأبي عمر الزاهد (7) وعن الكسائي والفراء وثعلب(8) وعن هشام وثعلب وأبي عمر الزاهد(9) وعن الكسائي وحده(10) وعن الفراء وحده(11) وعن ثعلب وحده(12) .

---

(1) ابن منظور: لسان العرب 707/11، الأزهري: شرح التصريح 202/1.

(2) ابن هشام: المغني ص460، المرادي: الجنى الداني ص344.

(4) سورة الإنسان الآية1.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص588.

(6) الفراء: معاني القرآن 202/1 و154/3.

(7) سورة المائدة الآية91.

(8) ثعلب: مجالس ثعلب ص588، وانظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص65.

(9) ثعلب: مجالس ثعلب ص588.

(10) المزني: الحروف ص99.

(11) ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ص248، المغني ص464.

(1) الرضي: شرح الكافية 363/2-364.

(2) عبد العزيز الموصلي: شرح ألفية ابن معطى 776/1، الكنغراوي: الموفي ص152 .

(3) المالقي: رصف المباني ص474.

(4) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 91/3.

(5) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 227/1، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية ص248.

(6) الأهدل: الكواكب الدرية 107/2.

ونقل نحويون آخرون هذا الخلاف على نحو مختلف . فقد نقل ابن عقيل عن هشام وثعلب وأبي عمر الزاهد أنها ترتب عند اختلاف الزمان، فالمتقدم لفظاً هو المتقدم في الزمان، وممتنع عندهم تقديم المؤخر. (13) . ونقل المرادي عن الفراء أنها تفيد الترتيب حيث يستحيل الجمع(1) ونقل عن هشام وثعلب وأبي عمر الزاهد أنها للترتيب، لكنه نقل عن هشام وحده "أن الواو لها معنيان: معنى اجتماع فلا تبالي بأيهما بدأت نحو: اختصم زيد وعمرو، ورأيت زيداً وعمراً، إذا اتحد زمان رؤيتهما، ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان فالمتقدم في الزمان يتقدم في اللفظ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر"(2) .

وعدت إلى مصادر الكوفيين أنفسهم الموجودة بين يدي فألفيت الفراء وثعلباً ينصان صراحة على أن الواو لا تفيد الترتيب، وإنما هي لمطلق الجمع. وهذا كلامهما بنصه لتقف معي على اضطراب النحويين في نقل مذاهب النحويين الكوفيين، وبعدهم عن مصادر نحوهم وجهلهم بها في كثير من الأحيان0

يقول الفراء: " وخلقه ثم أن يكون آخر ، وكذلك الفاء. فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيداً، فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة "(3) .

ويقول ثعلب: "إذا قلت: قام زيد وعمرو، فإن شئت كان عمرو بمعنى التقديم على زيد، وإن شئت كان بمعى التأخير، وإن شئت كان قيامهما معا، فإذا قلت: قام معاً، كانا فيه سواء لا غير"(4) .

ويكأن

اختلف الكوفيون في تفسير ويكأن ومعناها. فقال الكسائي المراد منها التنبيه وهو منقول عن يونس وسيبويه(5) وقد استحسنه أبو جعفر النحاس؛ لأن "المتندم من العرب يقول في حالة تندمه: وي"(1) . ونقل عن الكسائي أيضاً أنها بمعنى ألم تر (2). ونقل أيضاً عنه أنها كلمة تندم وتعجب(3) .

---

(7) ابن هشام: المغني ص464.

(8) الرضي: شرح الكافية 364/2، الأزهري: شرح التصريح 135/2، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص152.

(9) السيوطي: الهمع 224/5.

(10) المصدر نفسه 224/5، الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشموني 91/3–92.

(11) السيوطي: الهمع 224/5، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 91/3–92.

(12) السيوطي: الفرائد الجديدة 739/2.

(13) ابن عقيل: المساعد 444/2.

(1) المرادي: الجنى الداني ص159.

(2) المصدر نفسه ص159، وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 633/2.

(3) الفراء: معاني القرآن 396/1.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص386.

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 244/3، مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 176/2. ولتظر: الجنى الداني ص504 .

وقال الفراء: معناها في كلام العرب التقرير، كقولك لمن تقرره: أما تر إلى صنع الله، فكأنه قيل: أما ترى أن الله يبسط الرزق(4)، مستدلاً بأن أعرابية سألت زوجها: أين ابنك؟ فقال: ويكأن وراء البيت، بمعنى: ألم تر أنه وراء البيت، ثم صار معنى ويكأن ألم تر(5) . يقول الرضي: "والذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى"(6) .

نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض

من مظاهر سعة العربية ظاهرة النيابة، أي نيابة الأداة عن غيرها في المعنى، واستعمالها في موضع ليس من مواضعها المعهودة سعياً إلى التعدد في الأسلوب، وطمعاً في التلوين في التعبير، أو قل عملاً لتحقيق داع من دواعي البلاغة والتأثير.

ولم يكن النحويون جميعاً مقرين بهذه الظاهرة، ولا آخذين بها. فقد كان لهم في ذلك آراء متباينة، ومذاهب شتى متفرقة. كما أن ناقلي مذاهب النحويين لم يكن نقلهم واحداً، ولا متوافقاً دائماً، ولا سيما في نقل مذاهب الكوفيين، وهو ما يعنيني هنا .

فالكوفيون(1) أو أكثرهم (2) قبلوا هذه الظاهرة وأقروا بها، وأجازوا قيام بعض الأدوات مقام بعض. وقد رجح ابن هشام هذا المذهب بقوله: " ومذهبهم أقل تعسفاً"(3).

والذي يبدو أن الكسائي لم يقبل بمبدأ النيابة، بل كان يأخذ بمبدأ آخر، وهو حمل الشيء على ضده(4)، فقد كان يقول في قوله:

---

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 3/244.

(2) الزجاجي: حروف المعاني ص67، ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص401.

(3) الزركشي: البرهان في علوم القرآن 4/443، السيوطي: الإتقان 1/234.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص360، ابن فارس: الصاحبي ص283، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 2/6، مكي:الكشف عن وجوه القراءات السبع 2/176، الرضي:شرح الكافية 2/82.

(5) الفراء: معاني القرآن 2/312.

(6) االرضي: شرح الكافية 2/83.

(1) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص239، الأزهري: شرح التصريح 2/5–6، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 2/210، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص284، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص213، محمد حسن عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص5 .

(2) ابن هشام: المغني ص151، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص149–150، البغدادي: خزانة الأدب 4/249.

(3) ابن هشام: المغني ص151.

(4) البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص241.

إذا رضيت على بنو قشـــير لعمر الله أعجبني رضــاها إنه لما كان رضي ضد سخط عدى

رضي بعلى حملاً للشيء على نقيضه(5) . وقد أثنى ابن عصفور على هذا المذهب وجعله أولى من مبدأ النيابة، وأن يكون الحرف بمعنى حرف آخر" لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف"(6) .

وأما الفراء فقبل مبدأ النيابة واستحسنه في لغة التنزيل وكلام العرب كقوله: "وربما جعلت العرب إلى في موضع اللام"(7) وقوله: "وهما تعتقبان على ومن"(8). ولكنه قيد ذلك إذا تقاربت المعاني كقوله: وعلى تصلح في موضع اللام؛ لأن معناها يرجع إلى شيء واحد"(1). ويربط الفراء هذا التقارب أحيانا بحسب طبيعة العامل والتركيب اللغوي كقوله: "على وعن والباء في هذا الموضع بمعنى واحد، لأن العرب تقول: رميت عن القول، وعلى القوس يراد به معنى واحد"(2). وإذا لم يتحقق تقارب المعاني وانسجامها منع ذلك وعبّر بقوله: "وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه؛ كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل، أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير"(3) .

ولعل هذا الإصرار ينبع من إيمانه العميق بأن العربية جعلت لكل أداة معنى خاصاً بها لا تتجاوزه " قال المفسرون: ... معنى (أو) معنى الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى غير أن العربية على غير ذلك، لا تكون أو بمنزلة الواو، ولكنها تكون في الأمر المفوّض "(4) .

وهذا القيد الذي يصر عليه الفراء أصر عليه من بعده ابن السراج في (أصوله) متابعاً الفراء، حينما قال: " واعلم أن العرب تتسع فيها –أي حروف الخفض– فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني. . . فمتى لم تتقارب المعاني لم يجز"(5) وهذا يعني أن الفراء، ومن أخذ بمبدئه هذا لم يكن يجيز الظاهرة مطلقاً، بل يشرط تقارب معاني الأدوات، وإلاّ اختلطت المعاني وفسدت التراكيب يقول البغدادي: ". . . لأن من أجازه دون

---

(5) ابن جني: المحتسب 1/52–53، الخصائص 2/389، ابن هشام : المغني ص191، 887، السيوطي: الأشباه والنظائر 1/191، 192.

(6) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 1/510.

(7) الفراء: معاني القرآن 2/9.

(8) المصدر نفسه: 3/246.

(1) المصدر نفسه 2/395.

(2) المصدر نفسه 2/267.

(3) المصدر نفسه 1/218.

(4) المصدر نفسه 2/362.

(5) ابن السراج: الأصول في النحو 1/414–415.

شرطه لزمه أن يجيز: سرت إلى زيد، وهو يريد مع زيد"(1) .

وإذا كان الفراء قد توسع بمبدأ النيابة، فقد التجأ إلى مبدأ آخر وهو التضمين(2)، وهو " أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدي واللزوم"(3)، وطبقه على عدد من النصوص القرآنية التي وردت عليه. من ذلك مثلاً قوله في توجيه قوله تعالى: (وإذ بوّأنا لإبراهيم مكان البيت)(4) "فإن شئت أنزلت بوّأنا بمنزلة جعلنا، وكذلك سمعت في التفسير"(5) .

وقد قبل ثعلب مبدأ التناوب بقوله: "والعرب تشبه الحرف بالحرف وإن خرجوا عن بابه "(6) وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري حينما قال: "والصفات يقوم بعضها مقام بعض"(7) وفي هذا الباب اختلف الكوفيون في الآتي :

إلى

أضاف الكوفيون إلى ما عرفه البصريون في إلى وهو انتهاء الغاية زماناً ومكاناً أن تكون للمعية بمعنى مع، كقولهم: الذود إلى الذود إبل(8) ، وأن تكون بمعنى مِنْ

كقول الشاعر:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيُسقى فلا يروى إليّ ابنُ أحمرا والمعنى فلا يروى مني(1) . وانفرد الفراء فزاد في معانيها أن تكون بمعنى اللام، وحمل عليه قوله تعالى (واخبتوا إلى ربهم)(2) ، قال: "معناه تخشعوا إلى ربهم، وربما جعلت العرب إلى في موضع اللام"(3) .

---

(1) البغدادي: خزانة الأدب 249/4.

(2) نبه الشيخ يس في حاشيته على شرح التصريح 7/2 الى ان حمل التقيض على النقيض ليس من التضمين ، ولا قريباً منه ، ولا يصح ان يقابل به ، فمثلاً رضي نقيضها سخط ، في حين اذا أردنا التضمين كانت مضمنة معنى (عطف) .

(3) أحمد الاسكندري: الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، سنة 1935 ص180.

(4) سورة البقرة الآية 17.

(5) الفراء: معاني القرآن 23/2، وانظر 140/2، 218، 244، 299، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 147/1.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب ص249، 469.

(7) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 36/2.

(8) ابن هشام: المغني ص104، البغدادي: شرح أبيات المغني 29/4. وانظر: الفراء: معاني القرآن 218/1.

(1) المرادي: الجنى الداني ص376.

(2) سورة هود الآية23.

(3) الفراء: معاني القرآن 9/2، 10، وانظر: 22/3، 293.

وزاد أيضاً في معانيها التعجب، وحمل عليه قوله تعالى: (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربّه)(4) قال: " وإدخال العرب إلى في هذا الموضع على جهة التعجب"(5).

وإذا كانت إلى تفيد انتهاء الغاية المكانية كقوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق)(6) وانتهاء الغاية الزمانية ، كقوله تعالى: (ثم أتموا الصيام إلى الليل)(7) فقد أجاز ثعلب أن تكون بمعنى حتى، فتفيد الدخول والخروج قال: "هي مثل حتى للغاية، والغاية تدخل وتخرج، يقال: ضرب القوم حتى زيداً يكون زيد مضروباً، وغير مضروب"(8) .

ونسب هذا المذهب إلى الفراء أيضاً (9) وقد ذكر ذلك الفراء في معرض مقارنته لها بـ (حتى) إلا أن كلامه يشعر بأن الغالب فيها هو عدم الدخول(10) .

الباء

أضاف الكوفيون إلا الفراء إلى ما عرفه البصريون في الباء وهو الإلصاق معنى التبعيض مستدلين بقوله تعالى: (عيناً يشرب بها عباد الله)(1) والمعنى: يشرب منها، وبقول الشاعر:

شربن بماء البحر ثم ترفعـــت متى لِجَجٍ خُضْرٍ لهن نئيـجُ معناه: شربن من ماء البحر(2) .

أما الفراء فيرى أن الباء هنا ليست للتبعيض، وإنما هي زائدة للتأكيد، أو باقية على أصلها، والمعنى في الآية: يشربها، وفي قول الشاعر: شربن ماء البحر(3) .

وانفرد الفراء وزاد في معانيها المدح، وحمل على ذلك قوله تعالى: (وكفى بالله شهيدا)(4) . قال: " دخلت الباء في قوله (وكفى بالله) للمبالغة في المدح، والدلالة على قصد سبيله، كما قالوا: أظرف بعبد الله، وأنبل بعبد الرحمن ، فأدخلوا الباء على صاحب الُظرف والنُبْل للمبالغة في المدح "(5) .

---

(4) سورة البقرة الآية 258.

(5) الفراء: معاني القرآن 170/1.

(6) سورة المائدة الآية6.

(7) سورة البقرة الآية87.

(8) ثعلب: مجالس ثعلب ص226. وانظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 467/2، المرادي: الجنى الداني ص545.

(9) ابن عقيل: المساعد 271/2.

(10) الفراء: معاني القرآن 137/1 وانظر 293/2.

(1) سورة الإنسان الآية6.

(2) ابن هشام: المغني ص142، الأزهري: شرح التصريح 13/2، الشنقيطي: الدرر اللوامع 34/2.

(3) الفراء: معاني القرآن 215/3. وانظر: البغدادي: شرح أبيات المغني 309/2.

على

أثبت الكوفيون إلا الكسائي في معاني على المجاوزة بمعنى عن، وحملوا على ذلك قول الشاعر:

إذا رضيت علي بنو قشـير لعمر الله أعجبني رضاها والمعنى: إذا رضيت عني بنو قشير، وأما الكسائي فكان يقول: إنه لما كان رضي ضد سخط عدي رضي بعلي حملاً للشيء على نقيضه(1) .

من

تكون بمعنى الباء وهو مذهب بعض الكوفيين، وحُمل عليه قوله تعالى: (ينظرون من طرف خفي) (2) ، والمعنى بطرف خفي(3) .

ومهما يكن من الأمر فإنه يفاد مما تقدم أن الكوفيين –رغم اختلافهم– توسعوا في معاني الأدوات، وأضافوا إلى ما شهر من معانٍ لها معاني جديدة، فأغنت بذلك النحو الكوفي. وإن دل هذا على شيء فإنّما يدل على أن مذهبهم في هذا أوسع مجالاً، وأكثر شمولاً وإحاطة بما نطقت به العرب واستعملته.

فالمعاني التي أثبتها المثبتون للعديد من الأدوات لا شك أنهم تصيدوها من منزلة الأداة ووظيفتها في التأليف والتركيب، فهم في هذا المجال يعتمدون في تحديد المعنى للأداة على السياق، في حين لا أرى مبرّراً لمنع أن يكون للأداة أكثر من معنى، أو غير المعاني التي يثبتها جمهور النحويين.

---

(4) سورة النساء الآية92، وسورة ص الآية 41.

(5) ابن منظور: لسان العرب 242/15. وانظر الفراء : معاني القرآن: 119/2.

(1) انظر: ابن جني: المحتسب 52/1–53، الخصائص 389/2، ابن هشام: المغني ص191، 887، البغدادي: شرح أبيات المغني 231/3. وانظر: الفراء : معاني القرآن 267/2 و242/3.

(2) سورة الشورى الآية45.

(3) الأزهري: شرح التصريح 10/2 وانظر: محمد حسن عواد: تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم ص40 0

الفصل الثالث

زيـادة الأدوات

زيادة الأدوات

اختلف النحويون الكوفيون في وقوع الزائد في القرآن الكريم، وفي جواز الجمع بين حرفين أو ثلاثة أحرف على جهة التوكيد، كما اختلفوا في زيادة عدد من الأدوات، إذ وجدوها عاطلة عن وظائفها النحوية.

فالكسائي أجاز الزيادة في القرآن الكريم، وكان يذهب إلى أن (مثل) في قوله تعالى: (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد. . .)[1] ملغاة، وأن المعنى: الذين كفروا أعمالهم كرماد[2] .

والفراء أيضاً أجاز وقوع الزيادة في القرآن الكريم، وإن كان يؤثر على عبارة الزيادة استعمال عبارة الصلة للتأدب [3] من دون أن يشير في كثير من الأحيان إلى معنى التوكيد فيها، كما كان يجيز اجتماع حرفين أو ثلاثة أحرف إذا اختلف لفظ هذه الحروف على جهة التأكيد اللفظي كقولك: ما إن لا أقوم[4] ؛ لأنه كان يذهب – كما يقول السيوطي– إلى أن المعتبر في هذه الحروف هو معانيها التي وضعت لها، غير أنها كررت على جهة التأكيد اللفظي[5] .

ونقل عن ثعلب ألاّ صلة في القرآن الكريم[6] وأنه أنكر كون اللفظين المختلفين لمعنى واحد، يقول أبو علي الفارسي: "وأما كون اللفظين المختلفين لمعنى واحد، فقد كان محمد ابن السري –أي ابن السراج– حكى عن أحمد بن يحيى أن ذلك لا يجوز عنده[1] .

وتابع أبو بكر بن الأنباري ثعلباً، فمنع الزيادة في القرآن الكريم، وكان يقول:" ولا أستحب أن أقول في القرآن صلة، لأنه ليس في القرآن حرف إلا له معنى"[2] ولكنه آثر مذهب الفراء في جواز اجتماع حرفين أو ثلاثة أحرف إذا اختلفت ألفاظها على جهة التبعية[3] .

---

(1) سورة إبراهيم الآية 18.

(2) أبو حيان: البحر المحيط 414/5. وانظر: الهروي: الأزهية ص153.

(3) الفراء: معاني القرآن 21/1، 46، 95، 120، 172. . . وانظر: أبو حيان: البحر المحيط 414/5.

(4) الفراء: معاني القرآن 176/1–177، 262، 374، 480، و133/2، و84/3–85، 130.

(5) السيوطي: الأشباه والنظائر205/1. وانظر: الرضي: شرح الكافية 267/1، البغدادي: خزانة الأدب 125/2.

(6) الزركشي: البرهان في علوم القرآن 72/3.

(1) أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص536.

(2) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 331/1.

(3) المصدر نفسه 332/1.

والمشهور في أدوات الصلة والحشو عند جمهور النحويين هي: إنْ، أنْ، ما، مِن، لا، الباء. وقد أضاف الكوفيون إلى هذه الأدوات أدوات جديدة رأوها تأتي صلة وحشواً في تأليف الكلام وتركيبه. من هذه الأدوات ما نقل اتفاقهم فيه، ومنها ما نقل اختلافهم فيه، أو تفرد بعضهم في ذلك.

وما يعنيني في هذه السبيل الكشف عما اختلفوا فيه في هذا السياق وفق ترتيب معجمي.

إلى

أثبت الفراء(4) في أدوات الصلة (إلى) وحمل عليه قوله تعالى: (أفئدة من الناس تهوى إليهم)(5) بفتح الواو. والجمهور منعوا ذلك، وخرجوا ذلك على تضمين تهوى معنى تميل. قال المرادي في مبحث إلى "أن تكون زائدة، وهذا لا يقول به الجمهور، إنما يقول به الفراء"(6) .

الباء

اختلف الكوفيون في زيادة الباء وفي مواضع هذه الزيادة.

1- زيادتها قبل مفعول ما لم يسم فاعله نقل القرطبي عن الكسائي أنه ذهب إلى أن الباء تزاد قبل مفعول ما لم يسم فاعله من غير أن تسبق بجحد، كقوله تعالى: (فضرب بينهم بسور)(1) والتقدير : ضرب بينهم سور(2) .

2- زيادتها في خبر المبتدأ: ذهب الكسائي إلى أن الباء زائدة لا تتعلق بشيء، ولا موضع لها من الإعراب في قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم)، والتقدير عنده: أول ما أبدأ به اسم الله. وذكر الاسفراييني أن "زيادة الباء في خبر المبتدأ عزيزة جداً، لا تكاد توجد إلا ما حكى عن الأخفش أن الباء في قوله تعالى (جزاء سيئة بمثلها)(3) والتقدير: مثلها. . . ولا وجه للزيادة ما وجد عنه مندوحة ، ولهذا ضعف قول الكسائي عند المحققين"(4) .

---

(4) الفراء: معاني القرآن 78/2، 223.

(5) سورة إبراهيم الآية 37.

(6) المرادي: الجنى الداني ص389. وانظر: ابن مالك: التسهيل ص145، ابن هشام: المغني ص105، ابن عقيل: المساعد 256/2، السيوطي: الهمع 156/4. الاتقان 199/1، السلسيلي: شفاء العليل 660/2.

(1) سورة الحديد الآية13.

(2) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 46/17.

(3) سورة يونس الآية 27.

(4) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص70.

وذهب الفراء(5) وثعلب(6) إلى أنها موضع نصب على تقدير: أقول، أو أبدأ.

3- زيادتها في خبر أن: أجاز ذلك الفراء إذا كانت (أن) مسبوقة بفعل (ظن) المنفي بـ(ما) نحو: ما أظن أنك بقائم(7) .

4- زيادتها في خبر كان: أجاز ذلك الفراء إذا كانت كان مسبوقة بما النافية نحو: ما كنت بقائم(8) .

5- زيادتها في خبر ليس: إذا كان خبر ليس كاف التشبيه أجاز الكسائي دخول الباء على خبرها نحو: ليس بكذلك ، ومنعه هشام ، واضطرب الفراء فأجازه مرة ومنعه مرة أخرى(1) .

6- زيادتها في خبر (ما) العاملة عمل ليس:

يُنسب إلى الكوفيين اتفاقهم أن الباء تزاد في خبر (ما) لتأكيد النفي(2) غير أنهم اختلفوا في مواضع دخولها:

فإذا زيدت (كان) بين (ما) وخبرها منع الفراء دخول الباء وأجازه الكسائي نحو: ما زيد كان بقائم(3) .

وإذا كان خبرها كلمة (مثل) أجاز الكسائي دخول الباء نحو: ما زيد بمثلك، ومنعه هشام(4) .

وإذا كان الخبر محلاً، فإن جاز استعماله اسماً جاز دخول الباء، وإن لم يجز استعماله اسماً كـ حيث أجاز دخول الباء هشام نحو: ما زيد بحيث يحبّ، ومنعه البصريون(5) .

وإذا تقدم خبرها أو معموله على اسمها فقد منع الجمهور دخول الباء، وأجازه الفراء نحو: ما بقائم زيد، وما طعامك بآكل زيد(6) .

وأجاز الفراء دخول الباء في نحو: ما هو بذاهب زيد، ومنعه البصريون(7) .

---

(5) ابن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص9.

(6) ثعلب: مجالس ثعلب: ص86.

(7) الفراء: معاني القرآن 56/3 وانظر: محمود صغير: الأدوات في كتب التفسير ص204 .

(8) الفراء: معاني القرآن 56/3.

(1) أبو حيان : ارتشاف الضرب 113/2، السيوطي : الهمع : 126/2 0

(2) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 187/1، ابن يعيش: شرح المفصل 116/2، الرضي: شرح الكافية 268/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 117/2، الأزهري: شرح التصريح 201/1

(3) السيوطي: الهمع 126/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 113/2، السيوطي: الهمع 126/2.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 113/2، السيوطي: الهمع 126/2.

(6) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص108، أبو حيان: ارتشاف الضرب 117/2.

7– زيادتها في الخبر: أجاز ذلك الفراء، وجعل منه قول الشاعر:

من شارب مربح بالكأس نادمني لا بالحصور ولا فيها بسوار(1)

8– زيادتها في الحال المنفية: أجاز ذلك الفراء، وجعل منه قول الشاعر:

فما رجعت بخائبة ركـــاب حكيم بن المسيب منتهاهـا(2)

ونقل السيوطي ذلك عن ابن مالك نقلاً يوهم أنه متفرد به(3) .

الفاء

تدخل الفاء في خبر المبتدأ جوازاً في مواضع مشهورة(4) إلا أنّ النحويين الكوفيين اختلفوا في شيء من ذلك واختلف النقل عنهم.

ففي حين اتفق النقل عنهم في جواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ المعرف بـ أل الموصولة الدالة على الجزاء والعموم كقوله تعالى: (والسارق والسارقة (5) فاقطعوا أيديهما)(6) اختلف هذا النقل في جواز زيادتها في خبر إنّ إذا وصف اسمها بأحد الأسماء الموصولة كقوله تعالى: (قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)(7) فبينما نسبه بعضهم إلى الكوفيين (8) نسبه آخرون إلى الفراء وحده(9) .

وذكر جماعة من النحويين أن الفراء وحده أجاز زيادة الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه الجزاء شرط أن يكون الخبر أمراً أو نهياً كقوله تعالى: (هذا فليذوقوه حميم وغساق)(1) وكقولك: زيد فلا تضربه(2).

ولكنّي وجدت الفراء زاد في هذه المواضع ثلاثة مواضع أخرى:

الأول: في خبر النكرة الموصوفة كقولك: رجل يقول الحق فهو أحبّ إليّ من قائل الباطل، (3).

---

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 117/2.

(1) الفراء: معاني القرآن 43/2.

(2) المصدر نفسه 3/56–57.

(3) السيوطي: الهمع 128/2.

(4) انظر: المصدر نفسه 55/2 وما بعدها.

(5) سورة المائدة الآية 38.

(6) ابن عقيل : المساعد 244/1، السيوطي : الهمع 56/2، وانظر : الفراء : معاني القرآن 105/2.

(7) سورة الجمعة: الآية8.

(8) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 427/4.

(9) أبو حيان: ارتشاف الضرب 70/2. وانظر: الفراء: معاني القرآن 105/2 و3/155–156.

(1) سورة ص الآية57.

(2) ابن هشام: المغني ص219–220، أبو حيان: ارتشاف الضرب 69/2، المرادي: الجنى الداني ص72، السيوطي: الهمع 59/2، البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد 88/1، الأزهري: شرح التصريح 199/1. وانظر الفراء: معاني القرآن 410/2.

والثاني في خبر إن إذا كان اسمها مفرداً غير موصوف لكن فيه معنى الجزاء كقولك: إنّ ضاربك فظالم؛ لأن معنى إنّ ضاربك كقولك: إن من يضربك، ولذلك امتنع عنده دخولها على نحو: إنّ أخاك فقائم، لامتناع التأويل بالجزاء(4).

والموضع الثالث في خبر كل اسم موصول نحو: من، وما، والذي، لأنه يضارع الجزاء والجزاء يجاب بالفاء كقوله تعالى: (فما بكم من نعمة(5) فمن الله)(6).

وإذا كان المبتدأ اسماً موصولاً كـ من، وما، والذي ووصل بمحل أو حرف خفض أو جملة تصلح للشرط جاز دخول الفاء على الخبر ، إلا أن هشاماً منع دخولها عندئذٍ إذا أكد المبتدأ أو وصف محتجاً بأن وصفه يذهب معنى الجزاء(7) .

ومهما يكن من الأمر فقد قرر الفراء أخيراً أن "إلقاء الفاء أجود في هذا كله من دخولها"(8) وأن "من ألقى الفاء فهو القياس"(9) .

في

أثبت زيادة (في) الفراء، وجعل منه قوله تعالى: (وتركنا فيها آية)(1) ومعناه: تركناه آية، ومثله عنده قوله تعالى: (2) (لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين)(3) . ورد ذلك أبو جعفر النحاس ووصف هذا التوجيه بأنه متناول بعيد مستغنى عنه(4) ومنع زيادتها أبو حيان(5) .

الكاف

---

(3) الفراء: معاني القرآن2/105.

(4) المصدر نفسه 3/156. وانظر: أبو حيان: البحر المحيط 8/267.

(5) سورة النحل الآية 53.

(6) الفراء: معاني القرآن 2/205.

(7) السيوطي: الهمع 2/57.

(8) الفراء: معاني القرآن 2/105.

(9) المصدر نفسه 3/156.

(1) سورة الذاريات ص37.

(2) سورة يوسف الآية7.

(3) الفراء: معاني القرآن 3/87.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 4/245.

(5) أبو حيان: البحر المحيط 5/224 و6/39.

إذا دلت الكاف على معنى التشبيه كانت زائدة عند الفراء(6) وثعلب(7) إلاّ أن الفراء أثبت زيادتها في مواضع أخرى.

فقد أجاز زيادتها فيما خلا من معنى التشبيه. فقد حكى أنهم يقولون: كيف أصبحت فيقال: كالخير، وكخير وأنه قيل لبعضهم كيف تصنعون الأقِط؟ فقال: كهين(8) .

وأجاز زيادتها أيضاً في (مذ) كقول بعض العرب"في كلامه، وقيل له: منذ كم قعد فلان؟ فقال: كمذ أخذت في حديثك"(9) وقاس زيادتها في (كم) على ذلك(10).

وأجاز أيضاً أن تكون زيادة في نحو: أرأيتك(1) .

زيادة كان – كاد

لا يزاد من أفعال هذا الباب عند البصريين سوى (كان) وبلفظ الماضي، وأجاز الكوفيون أيضاً زيادة أمسى، وأصبح بعد (ما) التعجبية وحكوا عن العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها(2) وأما الفراء فقد قاس زيادة أفعال هذا كلها، إذا لم تكن لازمة للمعنى غير منقصة له نحو: ما أضحى أحسن زيداً، محتجاً بأن العرب قد زادت الأفعال كقوله:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب إذ لم يرد الشاعر أن يأمره بالذهاب (3) ، لذا فقد أجاز زيادتها بين اسم الشرط وفعله ملاحظاً أنها من الأفعال التي تعد من القرائن الزمنية في العربية، لا يتأتى لها دور داخل السياق الشرطي(4) .

وأجاز الفراء أيضاً زيادة كان ابتداء وآخراً(5) وأجاز كذلك زيادتها وإن لم تكن بلفظ الماضي بعد ما التعجبية في نقل (6) نحو: ما يكون أطول هذا الكلام، وبعد غير (ما) التعجبية في نقل آخر(7) كقوله:

---

(6) الفراء: معاني القرآن 85/3.

(7) الزجاجي: مجالس العلماء ص91.

(8) الفراء : معاني القرآن 466/1 وانظر: ابن عقيل: المساعد 276/2–277، السليلي: شفاء العليل 670/2–671، الألوسي: الضرائر ص323.

(9) الفراء: معاني القرآن 466/1.

(10) المصدر نفسه 466/1.

(1) المصدر نفسه 294/3 .

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 96/2، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 215/1.

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 96/2، السيوطي: الهمع: 99/2–101، وانظر: الفراء: معاني القرآن 263/3.

(4) الفراء: معاني القرآن 5/2–6، وانظر: أبو حيان: البحر المحيط 209/5.

(5) الفراء: معاني القرآن 263/3.

(6) ابن هشام: تخليص الشواهد. ص257، أبو حيان: ارتشاف الضرب 96/2.

أنت تكون ماجـد نبيل إذا تهبّ شمأل بَليـــلُ غير أنه منع زيادتها بين

اسم ما العاملة عمل ليس، وخبرها المقرون بالباء الزائدة نحو: ما زيد كان بقائم مخالفاً أستاذه الكسائي الذي صحح التركيب وأجازه(1). واختلف الكوفيون أيضاً في زيادة (كاد) فأكثرهم أجازوا ذلك وحملوا عليه قوله تعالى: (إذا أخرج يده لم يكد يراها)(2) ونسبه أبو حيان مرة للكوفيين(3) وأخرى لأبي بكر بن الأنباري(4) وحده (5) ولعله غريب أن ينقل النحويون القول بزيادتها عن الكوفيين وعن أكثرهم أو عن أبي بكر، ولم ينقلوه عن الأخفش وقطرب والسجستاني وهم الذين ائتم بهم أبو بكر بن الأنباري حينما قال بجواز زيادة كاد(6).

وظاهر كلام ثعلب أنّه يجيز زيادة كاد في الآية والمعنى عنده: لم يرها ولم يكد(7) . وضعف ابن يعيش ذلك لكونه متناقضاً "وذلك أن قوله: لم يرها يتضمن نفي الرؤية وقوله: (لم يكد) فيه دليل على حصول الرؤية، وهما متناقضان(8) .

وأما الفراء فلم يمنع زيادة (كاد) والمعنى: لا يراها(9) ولكنه يرى فيها وجهين آخرين: الأول أن يكون المعنى أنه يراها بطيئاً بعد اجتهاد ويأس كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغت(10) وقد نقل ابن يعيش هذا الرأي وجعله خالصة لـه (11) والوجه الآخر أن تكون يكاد بمعنى اليقين، بمنزلة الظن الذي أصله الشك، ثم يجعل يقيناً(1) .

لا

---

(7) السيوطي: الهمع 2/99.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/113.

(2) سورة النور الآية40.

(3) أبو حيان: البحر المحيط 5/109.

(4) انظر: أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 2/91.

(5) أبو حيان: البحر المحيط 6/462.

(6) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 2/91.

(7) ثعلب: مجالس ثعلب ص142.

(8) ابن يعيش: شرح المفصل 7/124.

(9) الفراء: معاني القرآن 2/72، 255.

(10) المصدر نفسه 2/255.

(11) ابن يعيش: شرح المفصل 7/125.

(1) الفراء: معاني القرآن 2/255 وانظر: الأزهري: تهذيب اللغة 10/328.

اختلف الكوفيون في زيادة (لا) وفي بعض مواضع تلك الزيادة. فالكسائي[2] وقيل الكسائي وابن سعدان [3] أجازا أن تكون (لا) صلة في أول الكلام، وإن لم تكن مسبوقة بجحد، وجعلا من ذلك قوله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة)[4] وقول العجاج:

في بئرِ لا حُورٍ سَرَى وما شَعَرْ

وأنكر ذلك الفراء، ومنع زيادتها في الكلام[5] ، لأنه شرط لوقوعها صلة أن تسبق بجحد ظاهر أو مقدر[6] وجعل (لا) التي في البيت جحداً محضاً[7] والتي في الآية ردّ لكلام سابق[8] .

ما

إن أجمع النحويون على أن (ما) من حروف الصلة فقد اختلف الكوفيون في (ما) إذا دخلت على الحرف المشبه بالفعل نحو: إنما، أنما، كأنما إلخ. . . فمذهب الجمهور أنها زائدة كافة عن العمل مهيأة لدخول هذه الأحرف على الجمل الفعلية. وأنكر ذلك بعض الكوفيين ومنعوا أن تكون زائدة هنا وذهبوا إلى أنها اسم نكرة مبهم بمنزلة مكني المجهول، لما فيها من التفخيم، وأن الجملة التي بعدها في محل رفع خبر لها، ومفسرة لها في الوقت نفسه، كالجملة التي بعد مكني المجهول. ورد هذا المذهب بأن(ما)لا تصلح للابتدائية، وبأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ ككناية المجهول[1] .

مِنْ

اختلف الكوفيون، واختلف النقل عنهم في زيادة (من) وشروط هذه الزيادة. فمن الشروط التي اشترطها جمهور النحويين أن تسبق بجحد أو نهي أو استفهام بهل، وأن يكون معمولها نكرة. وقد خولف في هذه الشروط، وجوز زيادتها في الجحد والإيجاب، والمعرفة والنكرة وحمل على ذلك آيات عديدة كقوله تعالى:

---

(2) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص215، أبو زرعة: حجة القراءات ص735، الهروي: الأزهية ص153.

(3) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء ص142–144.

(4) سورة القيامة الآية1.

(5) أبو بكر بن الأنباري: الأضداد ص215–216، إيضاح الوقف والابتداء ص142–144، ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص87، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 77/5، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 224/2، ابن هشام: المغني ص153. أبو زرعة: حجة القراءات ص736، ابن منظور: لسان العرب 464/15.

(6) الفراء: معاني القرآن 137/3.

(7) المصدر نفسه 8/1.

(8) المصدر نفسه 207/3. وانظر: 95/1، 350، 374، 423 و138/3.

(1) ابن هشام: المغني ص404، أبو حيان: ارتشاف الضرب 157/2، السيوطي: الهمع 191/2.

(ولقد جاءت من نبأ المرسلين)(2) وقوله: (ولهم فيها من الثمرات)(3) وقوله: (يغفر لكم من ذنوبكم)(4) وقول العرب: قد كان من مطر. ولكن النحويين ناقلي هذا المذهب اضطربوا في نقله وتدافعت أقوالهم. فقد وجدته منسوباً إلى: الكوفيين(5) وبعض الكوفيين(6) والكسائي وهشام(7) والكسائي(8) والفراء (9) .

ولكنّ ابن عصفور(1) وتبعه آخرون(3) نقلوا عن الكوفيين جواز زيادتها في الواجب، إلاّ أنهم شرطوا دخولها على نكرة نحو: قد كان من مطر. وذكر بعضهم أن هذا مذهب لبعض الكوفيين، وليس مذهباً للكوفيين جميعاً(4) .

والغريب في الأمر أن أبا حيان نفى أن يكون الكوفيون قد قالوا بزيادة (من) في الواجب، وذكر أن أحداً من البصريين والكوفيين لا يجيزه إلا الأخفش(5) .

وعدت إلى كلام الكوفيين أنفسهم، فيما توافر لدي من مصادرهم فوجدت الفراء ينقل عن شيخه الكسائي جواز زيادتها في الإيجاب، ويرد ذلك بقوله: "وليس ذلك بشيء"(6) ويشترط لزيادتها تقدم الجحد نحو قولك: ما أخذت من شيء، وما عندي من شيء(7) وتنكير مخفوضها قال: ". . . وهذا جائز؛ لأن الباء قد تكون واقعة في الجحد كالمعرفة والنكرة، فيقول: ما أنت بقائم، والقائم نكرة، وما أنت بأخينا، والأخ معرفة، ولا يجوز أن تقول: ما قام من أخيك، كما تقول: ما قام من رجلٍ"(8) .

---

(2) سورة الأنعام الآية34.

(3) سورة محمد الآية15.

(4) سورة الأحقاف الآية31، وسورة نوح الآية4.

(5) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 424/1، و56/2، الرضي: شرح الكافية: 238/1، 322/2،

(6) البغدادي: حاشية على شرح بانت سعاد ص458، : حاشية الصبان3/1، أبو حيان: البحر المحيط

(7) الأنباري: الزاهر109/1، الهروي: الأزهية ص228، أبو حيان: ارتشاف الضرب444/2، ابن عقيل:المساعد 251/2، المرادي: الجنى الداني ص318، السيوطي: الهمع 215/4.

(8) الفراء: معاني القرآن 317/1، مكي: مشكل إعراب القرآن 235/1، ابن مالك: التسهيل ص62.

(9) أبو حيان: البحر المحيط 151/7.

(1) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 485/1.

(3) المالقي: رصف المباني ص391، ابن هشام: المغني ص428، أبو حيان: البحر المحيط 340/1 و 314/2، ابن عقيل: المساعد 251/2، المرادي: الجنى الداني ص318، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 212/2.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 444/2، السيوطي: الهمع 216/4، الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني 212/2.

(5) أبو حيان: البحر المحيط 98/1. وانظر 105/1.

(6) الفراء: معاني القرآن 317/1.

(7) المصدر نفسه 264/2.

(8) المصدر نفسه 318/1. وانظر: 197/2، و187/3.

وقد أكد مذهب الفراء هذا أبو بكر بن الأنباري(9)وأبو جعفر النحاس الذي ذكر أن زيادة من في الواجب صحيح عند الكسائي خطأ عند الفراء والبصريين(10).

وذكر ثعلب زيادة (من) وشرط ما شرطه الفراء من وجوب تقدم الجحد وتنكير الاسم بعدها قال: "من تدخل في الجحد على النكرة في الابتداء، ولا تدخل في المعارف"(1).

ومهما يكن من الأمر، فالكسائي كما نقل عنه تلميذه الفراء أجاز زيادة (من) في الواجب موافقاً الأخفش(2) ومنع ذلك الفراء وثعلب. وبهذا يتبين لنا مدى التعميم في النسبة الذي وقع فيه ناقلو آراء الكوفيين مما يؤكد بعدهم في غالب الأحيان عن مصادر الكوفيين، معتمدين في تحرير أقوال الكوفيين على مصادر غير كوفية، وعلى بعضهم بعضاً.

مَنْ

اختلف الكسائي والفراء في جواز زيادة (مَنْ) . فأجازه الكسائي ومنعه الفراء(3) . وأول من ذكر هذا الخلاف، فيما علمت، أبو بكر بن الأنباري. قال معلقاً على قول عنترة:

يا شاة ما قنصٍ لمن حلت له حُرِمَتْ عليّ وليتها لم تحــرمِ

"وقال الفراء: أنشدني الكسائي في بيت عنترة: يا شاة مَنْ قنص لمن حلت له. قال: وزعم الكسائي أنه إنما أراد: يا شاة قنص، وجعل (مَنْ) حشواً في الكلام كما تكون (ما)، وأنكر ذلك الفراء هذا وقال: إنما أراد يا شاة مِنْ مقتنص، لأن (مَنْ) لا تكون حشواً، ولا تلغى"(4) .

ويعمم ابن هشام، ويذكر أن ذلك سهل عند الكسائي وفقاً لقاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد(5) ولعل هذا ما دفع بعضهم لنسبة زيادة (مَنْ) إلى الكوفيين (6) .

---

(9) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 110/1.

(10) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 34/2.

(1) ثعلب: مجالس ثعلب ص101، وانظر ص436، 446.

(2) الأخفش: معاني القرآن ص98، 99، 209، 223، 254، 274، 290، 307 ، 458، 460.

(3) الفراء: معاني القرآن 245/1.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص353. وانظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه 136/1–137، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 312/2، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص361–362، ابن مالك: التسهيل ص36، الهروي: الأزهية ص102–103، ابن هشام: المغني ص433، أبو حيان: ارتشاف الضرب 545/1، 446، البحر المحيط: 52/1، و90/6، ابن عقيل: المساعد 164/1، السيوطي: الهمع 318/1، البغدادي: شرح أبيات المغني 341/5.

(5) ابن هشام: المغني ص434.

(6) الرضي: شرح الكافية 55/2، البغدادي: خزانة الأدب 549/2.

الفصل الرابع

خصائص الأدوات و طبيعتها

إذا كان هذا البحث يتصل في مجمله بالدراسة اللغوية، فإن له صلة حميمة بالجانب النحوي، وارتباطاً وثيقاً بكثير من مسائله. ويتضمن هذا البحث الكشف عن الخلاف الكوفي في مباني طائفة من الألفاظ من حيث البساطة والتركيب، والوقوف على آراء الكوفيين وأنظارهم في خصائص جملة منها أسماء هي أم أفعال أم أدوات؟

وقد رأيت أن أكشف عن هذا الخلاف مرتباً هذه الألفاظ ترتيباً معجمياً ألفبائياً.

الآنَ(1)

إذ

يذهب الفراء إلى أن (إذ) أصلها (إذا) حذفت الألف منها (2) .

إذاً (إذن)

من المواد اللغوية التي اختلف النحاة الكوفيون في حقيقتها وأصلها على أربعة مذاهب:

المذهب الأول أنها اسم منون، الأصل فيه إذا الدالة على الوقت التي تلازم الإضافة إلى الجملة في قولك: إذا جئتني أكرمتك، فحذف الجملة المضافة إليها، وعوض عنها بتنوين العوض، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين؛ سكون ألف إذا، وسكون التنوين، فاستحالت الكلمة إذاً. ونسب هذا المذهب لبعض الكوفيين دون تعيين (3) .

و المذهب الثاني أنها حرف مركب من (إذ) الدالة على الوقت، و(أنْ) وغلب

عليها حكم الحرفية، فنصبت باعتبار (أنْ) المنطوق بها، إلا أنها سهلت همزتها بنقل حركتها إلى الذال، وركبتا تركيباً واحداً. ونسب هذا المذهب أيضاً لبعض الكوفيين(1) وهو محكي عن الخليل بن أحمد (2) .

والمذهب الثالث أن أصلها إذا، نونت ألفها للفرق بين إذا وإذن. وهو منسوب إلى الفراء(3) .

غير أن ظاهر كلام الفراء أنها حرف بسيط قد تكون جواباً للو أو للقسم وذلك إذا وقعت بعدها اللام، فإذا لم يكن أحدهما مذكوراً قدّر(4) وهو المذهب الرابع.

---

(1) انظر العلة .

(2) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص761، أبو حيان: تذكرة النحاة ص588.

(3) الرضي: شرح الكافية 2/238، السكاكي: مفتاح العلوم ص108، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/595، الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي ص115.

(1) المالقي: رصف المباني ص157.

(2) الرضي: شرح الكافية 2/238، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/395.

(3) أبو جعفر النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات ص761، أبو حيان: تذكرة النحاة ص588.

(4) الفراء: معاني القرآن 2/338، وانظر1/274، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/398.

واعتبار إذاً حرفاً بسيطاً أولى من القول بتركيبها وادعاء اسميتها لإيغال هذه اللفظة في الحرفية لاستعمالها كثيراً أداة موضحة لأجزاء الجملة.

أفعل في التعجب

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أفعل في التعجب أفعل هي أم اسم؟ على مذهبين:

الأول: أفعل في التعجب اسم. وهو منسوب إلى الكوفيين(5) والكوفيين سوى الكسائي وهشام(6) والكوفيين إلا الكسائي(7) وبعض الكوفيين(8) والفراء وطائفة من الكوفيين (1) والفراء وحده(2) . واستدل أصحاب هذا المذهب بجمود الصيغة وعدم تصرفها، وتجردها من الحدث والزمان اللذين هما من خواص الأفعال، وبتصغيرها، وتصحيح عينها في نحو: ما أقومه وأبيعه على حدّ تصحيح عين الاسم في نحو: هذا أقوم منك.

الثاني : أفعل في التعجب فعل وهو منسوب إلى الكسائي(3) وانفرد صاحب (شرح التصريح) وضم إليه هشام بن معاوية الضرير(4) . واستدل أصحاب هذا المذهب ببنائها على الفتح، كالفعل الماضي، وبدخول نون الوقاية عليها.

وإن لم أجد في كلام الفراء في (معاني القرآن)، في حدود علمي، نصاً في حقيقة هذه الصيغة، فقد وجدت في كلام ثعلب ما ينفي أن يكون قد ذهب –أي ثعلب– إلى اسمية هذه المادة، بل لقد نصّ صراحة على فعليتها. يقول في أثناء حديثه عن دخول الباء على الفاعل ما نصّه ". . . والمعنى أنهم يقولون: أحسن بزيد، فيدخلون الباء في الممدوح، كما يقولون: ما أحسن زيداً، ليعلموا أن الفعل لا يتصرف عليه، ويوحدون الفعل لأن المفسّر يدل عليه، ويثنون ويجمعون على الأصل"(5) .

---

(5) العكبري: التبيين مسألة رقم 42 ص289، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 265/2.

(6) الأزهري: شرح التصريح 88/2.

(7) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 583/1، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 15ص126، ابن عقيل: المساعد 147/2.

(8) ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص177، الأهدل: الكواكب الدرية 144/2.

(1) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 129/2.

(2) السيوطي: الهمع 54/5.

(3) ابن مالك: التسهيل ص130، الرضي: شرح الكافية 308/2، السلسيلي: شفاء العليل 599/2، الكنغراوي: الموفي ص85.

(4) الأزهري: شرح التصريح 87/2.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص273.

وأما أبو بكر بن الأنباري فكان يذهب أيضاً إلى أن (أفعل) فعل جامد غير متصرف قال:" فإن قلت: أباك ما أحسن، أو ما أباك أحسن، كان محالاً؛ لأن ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب، لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه"(6) لكنه عاد فناقض ونص صراحة على اسمية هذه الصيغة: ". . . وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم، وأحسنْ ليس بأمر للمخاطب، إنما معنى أحسن به: ما أحسنه"(1) .

ومهما يكن من الأمر فيخيل إليّ أن هذه الصيغة ليست باسم خالص ولا فعلٍ خالص، وإنما هي من المواد اللغوية التي أصابها التغيّر والتطور حتى جمدت على هذه الصيغة، وابتعدت عن قبول عن جميع سمات الفعل أو الاسم، واستقرت على هذه الصورة المخصوصة التي نراها مستعملة فيما بين أيدينا من النصوص الفصيحة لتؤدي معنى التعجب والاستعظام الذي يجده الإنسان عند خروج الشيء من عادته، في أسلوب تأثري تعجبيّ ثابت لا يتحول ولا يتغيّر.

أفعلْ به

وكما اختلف النحويون في نقل مذهب الكوفيين في حقيقة صيغة (ما أفعله) اختلفوا أيضاً في نقل مذهبهم في حقيقة صيغة (أفعلْ به) . فبينما ذكر بعضهم الإجماع على فعلية هذه الصيغة (2) ذكر بعضهم الآخر أنها اسم عند أبي بكر بن الأنباري لأنها لا تلحقها الكنايات ولأنها على وزن لم يأت في الأسماء إلا قليلاً(3) وهو ما أكده أبو بكر نفسه (4) .

وذكر النحويون أيضاً خلافاً آخر في هذه الصيغة، هل هي فعل أمر لفظاً ومعنى أم هي فعل أمر لفظاً فقط؟ فقيل:هذه الصيغة صيغة أمر حقيقة والهمزة همزة التعدية، والفاعل مضمر، والباء زائدة في المفعول، وهو منسوب إلى:الكوفيين(5) والفراء وحده (6) .

والذي يبدو أن نسبة هذا القول للكوفيين كافة ليست صحيحة. فهذا أبو بكر ابن الأنباري يرى أنها ليست بأمر للمخاطب حقيقة إنما هي بمعنى ما أحسنه(1) وهو ما كان أشار إليه قبله الفراء حينما قال معلقاً على قوله

---

(6) السيوطي: الأشباه والنظائر 4/161.

(1) المصدر نفسه 161.

(2) ابن هشام: أوضح المسالك 2/273، ابن عقيل: المساعد 2/149، الأزهري: شرح التصريح 2/88.

(3) أبو حيان: النكت الحسان ص138.

(4) السيوطي: الأشباه والنظائر 4/161.

(5) المصدر نفسه 4/155–156، أبو حيان: النكت الحسان ص138.

(6) ابن هشام: أوضح المسالك 2/274، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 3/19، الرضي: شرح الكافية، 2/310، الأزهري: شرح التصريح 2/88.

(1) السيوطي: الأشباه والنظائر 4/161.

تعالى (أبصر بهم وأسمع)(2) "يريد الله تبارك وتعالى كقولك في الكلام: أكرم بعبد الله، ومعناه ما أكرم عبد الله"(3) وفي هذا ما يدل على أن الفراء أيضاً لم يقل إن هذه الصيغة أمر حقيقة، إذ قارنها بصيغة ما أفعله.

وما يعزز ذلك أيضاً أن الفراء يرى كجمهور النحويين أن الباء زائدة، وأن موضع المخفوض بها هو رفع على الفاعلية، لا نصب على المفعولية كما نسب إليه(4) ويشبهه بمخفوض الباء بعد كفى. يقول: "كل ما في القرآن من قوله (وكفى بربك) (وكفى بالله) و(كفى بنفسك) فلو ألقيت الباء كان الحرف مرفوعاً كما قال الشاعر:

ويُخبِرني عن غائب المرء هديه كفى الهدْيُ عمّا غيّب المرءُ مُخْبِرا وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرمْ به رجلاً"(5) وهذا ما أكده أبو بكر بن الأنباري قال: "وأحسن بعبد الله رجلاً . قال الفراء: لما لم أصرح برفع الاسم أدخلت الباء لتدل على المطلوب. وتأويله : عبد الله حَسُن، فلما لم يصل إلى رفع جئت بالباء لتدل على المطلوب ما هو"(6) .

إلى

حكى أبو بكر بن الأنباري أن (إلى) تستعمل اسماً كقولك: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليك(1) . وذكر ابن هشام أن هذا في غاية الشذوذ إن كان ثابتاً في لغة العرب(2) .

إلاّ(3)

أمّا

يرى ثعلب أن أمّا جزاء، أصلها إنْ الشرطية و(ما) حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف فعل الشرط، وكسرت مع ذكره(4) .

أنت

واختلف الكوفيون في أصل (أنت) وفروعه، واختلف النقل عنهم.

---

(2) سورة الكهف الآية26.

(3) الفراء: معاني القرآن 139/2.

(4) الرضي: شرح الكافية 311/2، ابن عقيل: المساعد 150/2، المرادي: الجنى الداني ص47، السلسيلي: شفاء العليل 600/2، الأزهري: شرح التصريح 90/2.

(5) الفراء: معاني القرآن 119/2 وانظر 139/2.

(6) السيوطي: الأشباه والنظائر 161/4–162.

(1) انظر: المرادي: الجنى الداني ص244– 245، السيوطي: الاتقان 199/1، البغدادي: خزانة الأدب 254/4.

(2) ابن هشام: المغني ص195.

(3) انظر العوامل.

(4) المرادي: الجنى الداني ص523، أبو حيان: ارتشاف الضرب 568/2.

ففي حين نسب للكوفيين قولان في أصل أنت، الأول أن التاء هي المكني، و(أنْ) عماد(5) والقول الثاني أن الكلمة بتمامها اسم(6) نسب القول الأول لابن كيسان(7) والصحيح أنه لثعلب نقله عنه ابن كيسان(8) . ونسب القول الثاني مرة للكسائي(9) ومرة أخرى للفراء (1)

وقد رجح الرضي القول الأول(2) ، كما أيده البحث اللغوي الحديث أيضاً. فقد رجح برجشتراسر أن يكون أنت وفروعها مركبات من شيئين: التاء التي تتصل بالفعل الماضي من نحو: خرجت وقمت، ومن المقطع (أن) الذي ربما يكون من أدوات الإشارة، (3).

غير أن المستشرق (ولفنسون) وضع جدولاً للمكنيات في لغات: الحبشية، والآرامية، والمعينية، والسبئية، والعبرية يبدو من خلاله أن القول الثاني أقرب إلى الحقيقة اللغوية من القول الأول ومن قول البصريين إنّ أنت مركب من اسم هو (أن) وحرف هو (التاء)، لأن أصول (أنت) العربية ماثلة في المكنيات في هذه اللغات(4) .

إياك وفروعه

واختلف الكوفيون، واضطرب النقل عنهم، في أصل إياك وإياه وإياي وفروعهن، وكان لهم قولان الأول : أن أيا عماد، وما بعدها المكنيات. وقد وجدت هذا القول منسوباً إلى الكوفيين(5) ولجمع من الكوفيين(6) ولبعضهم(7) وللفراء وحده(8) . وقد استبعد العكبري هذا القول(1) ورده ابن بابشاذ (2) واستصوبه الرضي(3)

---

(5) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الانصاف ص394.

(6) ابن يعيش: شرح المفصل 95/3، الأزهري: شرح التصريح 96/1.

(7) المرادي: الجنى الداني ص58، ابن عقيل: المساعد 99/1، السيوطي: الهمع 208/1.

(8) الزجاجي: مجالس العلماء ص105.

(9) ابن منظور: لسان العرب 476/15. وانظر: غالب المطلبي: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص165.

(1) المرادي: الجنى الداني ص58، أبو حيان: ارتشاف الضرب 473/1، الأسنوي: الكوكب الدري ص203، ابن عقيل: المساعد 99/1، الرضي: شرح الكافية 10/2.

(2) الرضي: شرح الكافية 10/2.

(3) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص78.

(4) ولفنسون: تاريخ اللغات السامية ص19.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 95 ص695، أسرار العربية ص342، السلسيلي: شفاء العليل 190/1.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 474/1، ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 135/1، الأزهري: شرح التصريح 103/1.

(7) الرضي: شرح الكافية 10/2، 13.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب 474/1، المرادي: الجنى الداني ص537، السيوطي: الفرائد الجديدة 132/1، الهمع 212/1.

(1) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن 6/1.

(2) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 153/1.

والثاني أن هذه الكلمات هي أسماء بجملتها. ونسب إلى الكوفيين (4) ولقوم منهم(5) ، ولهم سوى الفراء (6) وقد ضعف الرضي هذا القول "إذ ليس في الأسماء الظاهرة، ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاً، وهاء وياء"(7) .

والذي يبدو لي أن هذا الاختلاف ليس فيه كبير فائدة ، ولا يترتب عليه حكم. وإن كان لا بدّ من اختيار فإني أميل إلى جعل الكلمة بتمامها هي الاسم، لتعذر فصل جزء منها عن الآخر ليقوم وحده في أداء المعنى النحوي المطلوب.

أيمن

اختلف النحويون الكوفيون في أيمن واختلف النقل عنهم. فنقل بعضهم عن الكوفيين جميعاً أنها جميع يمين، وأن همزتها همزة قطع(8) ونقله آخرون عن الفراء وحده(9) . وقد تصرفت العرب في أيمن كثيراً فقالوا فيها: مِنْ ، ومُنْ، ويرى بعض الكوفيين أن المضمومة الميم مأخوذة من : أيمن، والمكسورتها مأخوذة من (يمين)(10). ونسب هذا أيضاً إلى الكوفيين جميعهم(1) وحكى الكسائي فيها:مُ الله، ومِ الله(2) .

بلى

ينقل بعض النحويين عن الكوفيين أن أصل (بلى) هو (بل) التي هي للإضراب المحض في مثل: ما قام عبد الله بل زيد، زيدت عليها الألف ليصلح الوقوف عليها، وللدلالة على أنها لا تنسق ما بعدها على ما قبلها كما تنسقه بل، ولكنهم اختلفوا في نسبته. فبعضهم نسبه للكوفيين (3) ونسبه أبو بكر بن الأنباري للفراء(4) وتابعه على ذلك(5) . وكذلك نسبه الرضي للفراء وحده(6) وهو في (معاني القرآن)(7) .

---

(3) الرضي : شرح الكافية 2/10، 13.

(4) ابن بابشاذ: شرح المقدمة المحسبة 1/153.

(5) الرضي : شرح الكافية 2/13.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 1/474، المرادي: الجنى الداني ص537، السيوطي: الهمع 1/212.

(7) الرضي : شرح الكافية 2/13.

(8) ابن هشام: المغني ص136، المرادي: الجنى الداني ص538، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/469، السيوطي: الهمع 4/240.

(9) الزجاجي: الجمل ص74، ابن عقيل: المساعد 2/312، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 2/324، المالقي: رصف المباني ص133، البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص193–194.

(10) الرضي: شرح الكافية 2/334.

(1) عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي ص164.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/481، السيوطي : الهمع 4/238.

(3) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 1/241، العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن 1/46.

(4) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 2/56.

(5) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 1/412–413.

(6) الرضي: شرح الكافية 2/382.

حاشا

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في حقيقة حاشا، على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول أن حاشا فعل ماضٍ أصالة وهو منسوب إلى الكوفيين(8) وجمهور الكوفيين(9) والكسائي(10) والفراء(11) وبعض الكوفيين والفراء(12) .

والقائلون بفعلية هذه المادة اللغوية اختلفوا في فاعلها. فذهب الفراء إلى أنها فعل لا فاعل له، وقال بقية الكوفيين إن فاعلها مكني مستتر فيها لازم الإضمار، عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير: حاشا قيامهم زيداً(1) .

والمذهب الثاني أن حاشا كلمة تتردد بين الفعلية والاسمية، إلا أن استعمالها حرفاً خافضاً أكثر من استعمالها فعلاً واقعاً جامداً لتضمنه معنى (إلا) وهو منسوب إلى الفراء وأبي عمرو الشيباني(2) والفراء (3) .

والمذهب الثالث أن حاشا فعل استعمل استعمال الأدوات فحذف فاعله. وهو منسوب إلى بعض الكوفيين(4) ونسب أيضاً إلى الفراء وحده(5) .

ولم يبين الفراء رأيه في حاشا في (معاني القرآن) سوى أن قال: "وفي قراءة عبد الله (حاشا لله)(6) بالألف، وهو في معنى: معاذ الله"(7).

ولكن أبا بكر بن الأنباري نقل رأي الفراء فيها في كتاب (الزاهر) بقوله: "وقال الفراء من نصب عبد الله بحاشا، لأنه مأخوذ من حاشيت أحاشي. ومن خفض عبد الله كان له مذهبان: أحدهما: أن يقول خفضه بإضمار

---

(7) الفراء: معاني القرآن **53/1**.

(8) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم **37**ص**278**، العكبري: التبيين مسألة رقم **69**ص**410**، المرادي: الجنى الداني ص**511**، المالقي: رصف المباني ص**179**، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص**218**، البغدادي: خزانة الأدب **404/3**.

(9) الأزهري: شرح التصريح **347/1**، الأهدل: الكواكب الدرية **38/2**.

(10) الموصلي: شرح ألفية ابن معطي **610/1**.

(11) السيوطي: الهمع **286/3**.

(12) أبو حيان: ارتشاف الضرب **317/2**.

(1) السيوطي: الهمع **286/3**، الكنغراوي: الموفي ص**75**.

(2) ابن هشام: المغني ص**165**، الأزهري: شرح التصريح **365/1**.

(3) الأهدل: الكواكب الدرية **38/2**.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب **317/2**، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم **37**ص**278**، الشنقيطي: الدرر اللوامع **198/1**.

(5) المرادي: الجنى الداني ص**514**، القرافي: الاستغناء في أحكام الاستثناء ص**117**، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي **612/1**.

(6) سورة يوسف الآية **31**.

(7) الفراء: معاني القرآن **42/2**.

اللام لكثرة صحبتها حاشا كأنها ظاهرة، والوجه الآخر أن تقول: أضفت حاشا إلى عبد الله لأنه أشبه الاسم لما لم يأت معه فاعل"(8) . ويعني هذا أن الفراء كان يرى أنها فعل أصالة إذا نصبت ما بعدها، وأما إذا خفض فأجاز أن تكون فعلا ذا فاعل أو فعلاً أشبه الاسم ولا فاعل له (1) .

ويبدو لي أن المذهب الثاني أقربها، لأنه يعتمد في تحقيق هوية حاشا على استعمالها، ومنزلتها في التأليف والتركيب. فقد ترد في تركيب وتكون فعلاً، وترد في تركيب آخر وتكون حرفاً، أي أنها من المواد اللغوية التي لا تخلص للحرفية فتقبل جميع خواص الحروف، ولا تخلص للفعلية فتقبل جميع خواص الفعل، وهذا هو الرأي الذي يجمع بين أدلة القائلين بفعليتها والقائلين بحرفيتها ويؤيده السماع عن العرب.

ذان

واختلف الفراء مع جمهور النحويين في أصل ألف التثنية في اسم الإشارة ذان. فمذهب الجمهور أنها ألف التثنية بدليل انقلابها في الخفض والنصب، وأن الاسم جاز أن يبقى على حرف واحد، لأنه كثر بألف التثنية ونونها. وذهب الفراء إلى أنها هي ألف (ذا) محتجاً بأن الاسم غير المكني لا يجوز أن يبقى على حرف واحد(2) .

ربّ

لم يكن نقل مذهب الكوفيين في أن رب في نحو قولك: ربّ رجل ظريف اسم، نقلاً موحداً بل كان نقلاً مضطرباً مختلفاً مما يوهم أن بينهم خلافاً في اسميتها أو حرفيتها. فقد نقل عن الكوفيين (3) وعن الكسائي ومن وافقه من الكوفيين(4) وعن الكسائي وابن الطراوة ومن وافقهما(5) وعن الكسائي أو غيره من العلماء(6) .

غير أن ابن السراج نقل عن الفراء أن رب في نحو: رب رجل ظريف اسم مثلها مثل كم في قولك:كم رجلاً قائم (1)وهو ما نقله أبو حيان عن (الإفصاح)لابن هشام الخضراوي عن الفراء وجماعة من الكوفيين(2)وقد نسب البغدادي هذا إلى الكوفيين(3) .

---

(8) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 626/1.

(1) انظر: ابن عقيل: المساعد 245/2.

(2) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 306/2–307.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 21 ص832، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 477/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 455/2، المرادي: الجنى الداني ص439، ابن عقيل: المساعد 284/2، الرضي: شرح الكافية 331/2، السيوطي: الهمع 173/4، الأهدل: الكواكب الدرية 56/2.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل 27/8.

(5) أبو حيان: النكت الحسان ص110، 294، تذكرة النحاة ص5.

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 418/1.

(1) المصدر نفسه 418/1.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 455/2.

وكلام الفراء في (معاني القرآن) يخالف ما نقل عنه، ويخالف رأي شيخه ومن وافقه من الكوفيين. فقد نص صراحة على أن ربّ أداة . يقول عند تفسيره قوله تعالى: (هيهات هيهات لما توعدون) (4) ". . . فنصْبُ هيهات بمنزلة هذه الهاء التي في رُبّت؛ لأنها دخلت على ربّ وعلى ثمَّ، وكانا أداتين، فلم يُغيّرهما عن أداتهما فنُصبا" (5) .

وإزاء اختلاف الكوفيين في حقيقة ربّ بله اختلافهم مع البصريين، وحيرتهم في تحديد طبيعتها فإني أميل إلى الاعتقاد بأن ربّ من الألفاظ اللغوية التي وردت مستعملة في أسلوب خاص، وبخصائص متميزة من غيرها، وأما القول باسميتها أو حرفيتها فذلك أمر راجع إلى وظيفتها في التركيب. فإن كانت تقوم مقام اسم فهي اسم وإلا فهي حرف، أما أن ننظر إليها هكذا بعيدة عن السياق، فإن ذلك لن يسعفنا في التعرف على حقيقتها.

رويد

مذهب البصريين أن (رويد) أصله المصدر إرواد، الذي صغر تصغير ترخيم. ومذهب الفراء أنه تصغير (رُوْد) بمعنى المهل(6) وهو الظاهر.

سوى

واختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في لزوم سوى الظرفية.

فقد نقل عنهم أنها محل متمكن أي يستعمل محلاً كثيراً وغير محل قليلاً(1) وهو منقول أيضاً عن أكثر الكوفيين(2) ونقل عن الكوفيين أنها قد تكون اسماً مرادفاً لغير(3) . ونقل عن الفراء أن سوى محل لا يتصرف(4) ونقل عنه السيوطي أنه يتصرف قليلاً، وأنه حكى: ذكرك الله عند ذكر سواه باستعماله مضافاً إليها(5) .

---

(3) البغدادي: خزانة الأدب 4/178.

(4) سورة المؤمنون الآية 36.

(5) الفراء: معاني القرآن 2/236.

(6) ابن يعيش: شرح المفصل 4/29، ابن عقيل: المساعد 2/646، الأزهري: شرح المفصل 2/198.

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 39ص294، السيوطي: الهمع 3/160–161، الفرائد الجديدة 1/389.

(2) الأهدل: الكواكب الدرية 2/43.

(3) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 2/124، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/326.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/326، ابن عقيل: المساعد 1/594.

(5) السيوطي : الفرائد الجديدة 1/387.

والذي في (معاني القرآن) أن سواء قد تكون "في مذهب غير، كقولك للرجل : أتيت سواءك"(6) وفي هذا ما يؤكد نقل من نقل عن الكوفيين إن سوى قد يكون اسماً بمعنى غير.

عسى(7)

على عن

إذا دخل على (على) و(عن) حرف الخفض (مِن) كانا اسمين عند البصريين، الأول بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق. ونقل عن الكوفيين أنهما حينئذ حرفان باقيان على حرفيتهما، إلا أن نسبة هذا القول مضطربة. فمرة نسب للكوفيين(8) ومرة أخرى نسب للفراء ومن وافقه من الكوفيين(1) .

فعالِ

نقل أبو بكر بن الأنباري عن الفراء أن الأصل في هذه الصيغة المصدر، ثم صرفت عن المصدر إلى الأمر(2) .

فل – فلة

مما يستعمل في النداء فل، وفلة. ويرى البصريون أن لام (فل) ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ي ، على حين يرى الكوفيون أن لامه نون، وأصله فلان، ثم رخم بحذف الألف والنون، ومادته ف ل ن(3) . ونسب هذا المذهب أيضاً إلى الفراء وحده(4) .

كأنّ

مذهب الفراء كمذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين أن كأن مركبة من الكاف ومن أن، وأن الأصل: إن زيداً كالأسد، لكنهم قدموا حرف التشبيه عناية به، فلما دخل على إنّ فتحت همزتها لأن (إنّ) المكسورة لا تقع بعد حرف الخفض(5) وسكت ناقلو هذا المذهب عن نقل مذهب غير الفراء من الكوفيين، إلا أن ابن هشام نقل إجماع النحويين على أنها مركبة(6) .

---

(6) الفراء: معاني القرآن 73/1.

(7) انظرعمل الأدوات.

(8) السيوطي: الهمع 219/4.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 444/2، المرادي: الجنى الداني ص243، 472–473، ابن عقيل: المساعد 252/2.

(2) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص11، وانظر: محمد عبد الله جبر: أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ص171.

(3) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 159/3، ابن عقيل: المساعد 242/2، السيوطي: الهمع 60/3، الأزهري: شرح التصريح 180/2.

(4) أبو حيان: البحر المحيط 496/6، الرضي: شرح الكافية 161/1.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2، المرادي: الجنى الداني ص568، السيوطي: الهمع 152/2.

(6) أبو حيان: ارتشاف الضرب 129/2، المرادي : الجنى الداني ص570.

والقول ببساطتها أولى من حملها على هذا المحمل البعيد في التأويل.

كلا

نقل عدد من النحويين عن ثعلب أنه خالف النحويين وقال بتركيب (كلا) من كاف التشبيه، و(لا) التي للرد، شددت لامها لتقوية المعنى، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين(1) .

إلا أن أبا حيان نقل في (تذكرة النحاة) ما يفيد أن الرأي للفراء وليس لثعلب. قال الفراء "و(لا) تكون جحداً حسبُ مجرداً، كقول القائل: كلمت زيداً، فتقول أنت: لا ، لم أكلمه، فإذا أدخلت عليها الكاف كانت رداً للكلام، وإيجاباً لغيره كقول رجل لآخر: أكلت تمراً؟ فيقول له: كلا، يريد لم آكل تمراً ولكن أكلت عسلاً. قال ثعلب: من استنباطه تكون كلا في القرآن في موضع (لا) كما قال الفراء تجحد شيئاً وتوجب غيره، وتكون في مكان آخر بمعنى حقاً"(2) .

وكلام الفراء في (معاني القرآن) أقوى شاهد على أنه هو صاحب الرأي الأول، وأنه ليس من الآراء التي تفرد بها ثعلب، وخالف فيها جميع النحويين. قال الفراء معلقاً على قول الشاعر:

كما ما امرؤ في معشرٍ غير رهطه ضعيف الكلام شخصه متضائل

"فإنما استجازوا الجمع بين (ما) وبين (ما) لأن الأولى وصلت بالكاف –كأنها كانت هي والكاف اسماً واحداً– ولم توصل الثانية واستحسن الجمع بينهما. وهو في قول الله (كلا لا وزر)(3) كانت (لا) موصولة وجاءت الأخرى مفردة فحسن

اقترانهما "(1) .

والغريب في الأمر أن يذكر بعضهم أنّ كلا بسيطة عند جميع النحويين إلا عند ابن العريف الذي جعلها مركبة من (كلّ) و (لا). (2) وقد ردّ القول بتركيب كلا، وقيل إن ضعفه ظاهر لا دليل عليه(3) ووصفه أبو حيان بقوله:"وهذه دعوى لا دليل عليها "(4) .

---

(1) ابن هشام: المغني ص249، أبو حيان: النكت الحسان ص287، المرادي: الجنى الداني ص578، السيوطي: الفرائد الجديدة 633/2، الهمع 384/4.

(2) أبو حيان: تذكرة النحاة ص530.

(3) سورة القيامة الآية11.

(1) الفراء: معاني القرآن 176/1.

(2) المرادي: الجنى الداني ص578–579.

(3) غلام الدين الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص242.

(4) أبو حيان: النكت الحسان ص287.

كم

نقل عن البصريين أن (كم) بسيطة وليست مركبة، وعن الكوفيين أنها مركبة من كاف التشبيه، وما الاستفهامية، ثم حذفت ألف ما كما تحذف مع سائر حروف الخفض، ثم سكنت الميم لكثرة الاستعمال وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها. ولكنّ النحويين اختلفوا في نقل هذا المذهب، وهذا ما دفعني إلى حشره في مسائل الخلاف بينهم. فقد نقل عن الكوفيين(5) وعن الكسائي وحده(6) وعن الفراء وحده(7) وعنهما معاً(8) ، ونقله أيضاً بعض المحدثين عن الفراء، وجعله صاحبه الأول وأن الكوفيين تابعوه في ذلك(9) وهذا ليس صحيحاً فقد سبق أن نسب إلى الكسائي .

وقد عاب هذا المذهب الزجاج فقال: "لو كانت في الأصل كما، وأسقطت للاستفهام لتركت على فتحها، كما تقول: بم، ولم" وأفسده ابن كيسان(1) وقبله ابن عقيل بقوله: "ولا بعد فيه"(2(وبعض المحدثين الذين دافعوا عنه واستندوا في دفاعهم إلى ما استنتجه المستشرق برجشتراسر الذي وافق الفراء في رأيه حين انتهى إلى أن كم أصلها كما(3) .

لام الاستغاثة

هي عند البصريين لام الخفض. ونسب إلى الكوفيين أنها بعض آل، وأن أصل: يا لفلان يا آل فلان، فحذفت الفاء والعين لكثرة الاستعمال، كما قالوا: مُ الله في أيمن الله(4) غير أن السيوطي ذكر أن الفراء، وهو من رؤوس الكوفيين، لم يقل بهذا المذهب، مما يعني أن المسألة خلافية بين الفراء وغيره من الكوفيين(5) .

لا

---

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم **40** ص**298**، العكبري: التبيين مسألة رقم**22** ص**423**، الرضي: شرح الكافية **95/2**، **360**.

(6) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه **434/1–435**، أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن **259/3**، و**129/4**، السيوطي: الاتقان **221/1**.

(7) ابن فارس: الصاحبي ص**242**، أبو حيان: تذكرة النحاة ص**568**، البغدادي: خزانة الأدب **197/3**، وانظر: الفراء: معاني القرآن **466/1**.

(8) أبو حيان: ارتشاف الضرب **377/1**، المرادي: الجنى الداني ص**261**، الأسنوي: الكوكب الدري ص**296**، السيوطي: الهمع **286/4**.

(9) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص**232**، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص**478–479**.

(1) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن **129/4–130**.

(2) ابن عقيل: المساعد **106/2**.

(3) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص**232**، أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص**478–479**، برجشتراسر: التطور النحوي ص**66**.

(4) المرادي: الجنى الداني ص**104**، السلسيلي: شفاء العليل **817/2**.

(5) السيوطي: الهمع **74/3–75**.

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في (لا) هل تكون اسماً أو لا؟ وذلك إذا دخل خافض كقولهم: حبُت بلا زاد، أو استعملت بمعنى غير وصفاً للنكرة كقوله تعالى: (إنها بقرة لا فارض ولا بكر)(6) وقوله (وظل من يحموم لا بارد ولا كريم)(7).

فقد نقل جماعة من النحويين أن (لا) حينئذٍ اسم عند بعض الكوفيين(1) ونقله آخرون عن الكوفيين (2) ونقله أبو جعفر النحاس عن الفراء(3) وحده(4) وهو ما أخذ به ثعلب حينما قال وقد أنشد قول الشاعر:

فكيف بليلة لا نوم فيها ولا قمرٍ لساريها منير

"ولا قمر، قال: جعل (لا) التبرئة تقوم مقام غير"(5) إلا أن السيوطي نقل عن ثعلب أن لا التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيره، لأنها أداة، وما تقع أداة على أداة(6) .

لات

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أصل التاء في لات.

فقد ذكر الرضي أن بعض الكوفيين يرى أن التاء ليست تاء التأنيث الساكنة، وإنما هي التاء التي تزاد في أول حين والآن كقول الشاعر:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم(7)

ونقل أبو بكر بن الأنباري أن الكسائي والفراء كانا يذهبان إلى أن التاء في (لات) منقطعة من تاء حين(8) . وجعل المحدثون لات مشتقة من (لا)(9) .

الذي

---

(6) سورة البقرة الآية68.

(7) سورة الواقعة الآية، 43، 44.

(1) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 230/2، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص240.

(2) العكبري: إملاء ما من به الرحمن 8/1، أبو حيان: ارتشاف الضرب 113/2، البحر المحيط 28/1، الأزهري: شرح التصريح 237/1.

(3) الفراء: معاني القرآن 8/1.

(4) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن (طبعة النجف) 128/1–129.

(5) ثعلب: مجالس ثعلب ص131. وانظر: أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 140/1.

(6) السيوطي: الأشباه والنظائر 239/3.

(7) الرضي: شرح الكافية 312/2.

(8) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص170.

(9) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص169.

اختلف الكوفيون في أصل الذي على قولين:

الأول: أن أصله الذال وحدها، وهي ساكنة استدلالاً بسقوط الياء في التثنية، إذ لو كانت أصلاً لما سقطت. وينسب هذا القول تارة للكوفيين(1) وأخرى إليهم سوى الفراء الذي يرى أن أصله اسم الإشارة (ذا) وهو القول الثاني(2) .

وللفراء والكوفيين تمحلات بعيدة حتى صار الذي.

لكنّ

اختلف الكوفيون في أصل لكنّ على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول أن أصلها لكنْ ساكنة النون، وأن المفتوحة المشددة النون، فحذف الهمزة للتخفيف، ونون لكن لالتقاء الساكنين، وهو منسوب تارة للكوفيين (3) وأخرى للفراء وحده(4). وكلام الفراء في (معاني القرآن) ينفي ما نسب إليه، إذ يرى أن "أصلها إنّ عبد الله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً"(5) .

والمذهب الثاني أنها مركبة من (لا) و(إن)، والكاف زائدة للخطاب، و(لا) للتشبيه، وطرحت الهمزة للتخفيف. وهو منسوب إلى الكوفيين سوىالفراء(6) وإلى الكوفيين جميعاً(1) وإلى قوم من الكوفيين(2) .

والمذهب الثالث أنها مركبة من (لا) وكأنّ، فإذا قلت: قام زيد لكن عمراً لم يقم، كان التقدير: لا، كأن عمراً لم يقم(3) ، واختار هذا المذهب السهيلي (4) .

ونقل الرضي هذا المذهب عن الكوفيين بوجه مختلف. قال: " وقال الكوفيون هي مركبة من (لا) و(إن) المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة، وأصله لا كأن، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة ولا تفيد أن

---

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 95 ص669، ابن يعيش: شرح المفصل 139/3، الرضي: شرح الكافية 40/2، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص196.

(2) الزجاجي: اللامات ص48، الهروي: الأزهية ص291، ابن الشجري: الأمالي الشجرية 304/2، أبو حيان: ارتشاف الضرب 525/1.

(3) البطليوسي: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص166.

(4) ابن هشام: المغني ص384، أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2، الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 270/1.

(5) الفراء: معاني القرآن 465/1.

(6) السكاكي: مفتاح العلوم ص109، ابن هشام: المغني ص384، أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2، المرادي: الجنى الداني ص617.

(1) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص255، أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم5 ص209، أبو حيان: ارتشاف الضرب 646/2.

(2) السيوطي: الهمع 150/2.

(3) المصدر نفسه 150/2.

(4) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص255 وانظر: السيوطي: الهمع 150/2.

ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفياً وإثباتاً، وإن تحقق مضمون ما بعدها"[5] ثم وصف هذا المذهب بأنّ أثر التكلف فيه غير خاف وأنه "نوع من الغيب، وفيه نقل الحركة إلى متحرك"[6] ونقل أبو حيان هذا المذهب دون عزو إلا أنه قال: "وإلى هذا ذهب السهيلي[7] .

وقد أيد المحدثون[8] أن تكون لكنّ مركبة من (لا) و(أن) والكاف الزائدة، للمحهم النفي الذي فيها حينما جعلوا (لا) أصلاً من أصولها بصرف النظر عما وقعوا فيه من خلط حينما قالوا اعتباطاً بزيادة الكاف مستندين إلى ما قرره المستشرق الألماني برجشتراسر من أنها مكونة من (لا) و(كِنْ) التي تعني في العبرية هكذا[9] .

وإذا كان أصل لكنّ المشددة إنّ، فكان الفراء يذهب أيضاً إلى أن (لكنْ) الخفيفة النون أداة أخرى لا علاقة لها بلكنّ المشددة، وأما لدى جمهور النحويين، فالمشددة أصل للخفيفة وهذا التخفيف هو السبب في إهمالها، لفقدانها شرط المشابهة بالفعل[1] .

لم

ذهب الفراء إلى أن أصل لم هو لا النافية أبدلت الألف ميماً[2] وقد رده ابن يعيش بقوله:" ولا أدري كيف اطلع على ذلك، إذ ذلك شيء لا يطلع عليه إلا بنص من الواضع"[3] .وذكر المستشرق برجشتراسر أن أصلها ربما يكون: (لا) و(ما) الزائدة فحذفت الفتحة في لا وما وقصرت الحركة للساكن بعدها[4] وهو قريب من قول الفراء.

لـن

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أصل (لن) على أربعة مذاهب:

المذهب الأول: أنها بسيطة لا تركيب فيها ولا إبدال. وهو قول جمهور النحويين سوى الكسائي والفراء[5] .

---

(5) الرضي: شرح الكافية 360/2.

(6) المصدر نفسه 360/2.

(7) أبو حيان: ارتشاف الضرب 128/2.

(8) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص220، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص66–67.

(9) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص179.

(1) الطبرسي: مجمع البيان 383/1، وانظر : محمود صغير: الأدوات في كتب التفسير ص273.

(2) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 83/1، ابن هشام: المغني ص373، الرضي: شرح الكافية، 235/2، ابن منظور: لسان العرب 230/13.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 16/7.

(4) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية 169، 179.

(5) المرادي: الجنى الداني ص270–271، الأزهري: شرح التصريح 230/2.

المذهب الثاني: أنها مركبة من (لا) النافية نظراً لمعناها ، وأن المصدرية نظراً لعملها، فحذفت الهمزة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، والألف لالتقاء الساكنين، وحدث بالتركيب معنى جديد لم يكن قبل التركيب وأصل هذا القول للخليل(6) إلا أنه نسب أيضاً تارة للكوفيين (1) وتارة أخرى للكسائي وحده (2) . والمذهب الثالث:أن أصلها لا النافية أبدلت ألفها نوناً وهو مذهب الفراء. (3) والمذهب الرابع نقله بعضهم عن الفراء وهو أن "أصلها (لا) فألحقت بها نوناً خفيفة فسقط الألف لالتقاء الساكنين فعاد إلى لن"(4) .

وإن ذكر النحويون للفراء قولين في (لن) فقد نقلوا عنه حججاً مختلفة في أن أصلها لا النافية أبدلت ألفها نوناً. فقيل إن الذي حمله على ذلك اتفاق لا ولن في النفي، والذي حمله على جعل لا هي الأصل "لأنها أقعد في النفي من (لن) لأن لن لا تنفي إلا المضارع"(5) وقيل إنه احتج بأن لا ولن حرفان نافيان، وأن لا أكثر استعمالاً(6) ، وقيل "لأن الألف والنون في البدل أخوان، فكما تبدل النون ألفاً في الوقف في نحو. (لنسفعا)(7) كذلك تبدل النون ألفاً في نحو: زيدا" (8) .

ورد المرادي مذهب الخليل والكسائي من وجوه(9) ورد أبو بكر بن الأنباري مذهب الفراء و خطأه "لأن لن فرع للا، إذ كانت لا تجحد الماضي و المستقبل
والدائم والأسماء، ولن لا تجحد إلاّ المستقبل وحده"(1) .

وأيد ابن جني رأى الكسائي والخليل وأخذ بمبدأ التركيب وطبقه على أدوات كثيرة منها لن، وكأن(2) كما أيده أيضاً الدرس المقارن الحديث فقد زعم المستشرق الألماني برجشتراسر أن أصل النفي في العربية أن يكون

---

(6) الخليل : العين 350/8 وانظر: المبرد: المقتضب 8/2.

(1) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 25ص213.

(2) أبو حيان: ارتشاف الضرب 390/2، السيوطي: الهمع 93/4، الزجاج: معاني القرآن وإعرابه 134/1–135، أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن 240/1، ابن هشام: المغني ص374، المرادي: الجنى الداني ص271، البغدادي: خزانة الأدب 567/3.

(3) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 382/1، ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 218/2، ابن هشام: شرح اللمحة البدرية 271/2، السيرافي: شرح كتاب سيبويه 83/1، المرادي: الجنى الداني ص272، المالقي: رصف المباني ص355.

(4) الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص23.

(5) السيوطي: الهمع 94/4.

(6) الأزهري: شرح التصريح 230/2.

(7) سورة العلق الآية 15.

(8) المالقي: رصف المباني ص355.

(9) المرادي: الجنى الداني ص271.

(1) ابن منظور: لسان العرب 392/13.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب ص304/1.

بـ(لا) و(ما) وأن العربية اشتقت من (لا) أدوات منها: ليس، ولن، ولم وقال: "ولن مركبة من (لا) و(أن)"(3) وأيده كذلك عدد من المحدثين العرب(4) .

والذي يبدو لي أن القول ببساطة هذه الأداة أقل تكلفاً من ادعاء تركيبها.

لهنك

اختلف الكوفيون واختلف النقل عنهم في أصل هذه اللفظة في قول الشاعر:

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

على أربعة أقوال:

1- أن أصلها لإنك فأبدلت الهمزة هاء كما تبدل في هراق وأراق، وألحقت اللام التي في إنّ لليمين، ولذلك أجابها باللام. وقد نسب هذا القول تارة للكوفيين(5) وتارة أخرى للفراء وحده(6) .

2- أن أصلها كلمتان كانتا تجتمعان، فيقولون: والله إنك لعاقل، ثم خلطتا فصار فيها اللام والهاء من الله والنون من إنّ المشددة، وحذفت ألف إنّ كما حذفت

الواو من بداية والله. وهو منسوب أيضاً للفراء (1) .

3- أن أصلها لله إنك، ثم حذفت وغيّر كما حذف وغير في مذهب الفراء، حكاه المفضل بن سلمة(2) ونسب للكسائي أيضاً (3) .

4- أن أصلها له إنك، وأن معنى له: والله، وإنّ جواب القسم، فحذفت همزة إنّ تخفيفاً فصار لهنك. وهو منسوب للفراء والمفضل بن سلمة(4) .

وكلام الفراء في (معاني القرآن) يوافق المذهب الأول، وينفي ما سواه يقول في أثناء حديثه عن (لكن) وأن أصلها إنّ وصلت من أولها باللام والكاف: ". . . وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

---

(3) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص169.

(4) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص216، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص64-65.

(5) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 25 ص209.

(6) ابن منظور: لسان العرب 3/468، البغدادي: خزانة الأدب 4/333، المخزومي: مدرسة الكوفة ص357.

(1) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/78، الرضي: شرح الكافية 2/357.

(2) الأعلم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه 2/785، الرضي: شرح الكافية 2/357، البغدادي: خزانة الأدب 4/333.

(3) البغدادي: خزانة الأدب 4/336.

(4) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/147، السيوطي: الهمع 2/179.

لهنك من عبسية لوسيمـــة على هنوات كاذب من يقولها وصل إنّ هاهنا بلام وهاء،

كما وصلها ثمّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره"(5) وهو أقل الآراء تكلفاً وخلواً من التأويلات البعيدة، والتقديرات المخالفة للظاهر.

لولا ولوما

ذكر الفراء أن أصل (لولا) لو ثم ضمت إليها (لا) فصارا حرفاً واحداً (6) وأن لوما أصلها لولا، وأن الميم في لوما بدل من اللام في (لولا) ، ومثله : استولى على الشيء واستومى عليه (7) . وأومأ إلى ذلك الفراء فذكر أن لولا ولوما لغتان في

الخبر والاستفهام (1) .

ليس

انفرد الفراء من الكوفيين وذهب إلى أن أصل ليس: لا أيس، فطرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء، واستدل على ذلك بقول العرب: ائتني به من حيث أيس وليس، وجيء به من أيس وليس، أي من حيث هو وليس هو(2) . وهو رأي الخليل أيضاً(3) ونسب الزمخشري هذا القول للكوفيين (4) وقد أيد المحدثون هذا الوجه في ليس فذهب برجشتراسر إلى مثل ما ذهب إليه الخليل والفراء(5) .

وينسب الزجاج إلى الفراء وجميع الكوفيين القول إن ليس حرف قال:" فأما ليس ففيها خلاف فالفراء وجميع الكوفيين يقولون هي: حرف والبصريون يقولون هي فعل، ودليل الكوفيين على أنه حرف أنه ليس على وزن شيء من الأفعال لسكون ثانيه وأنه لم يجئ منهما اسم فاعل، ولا مفعول ولا لفظ المستقبل"(6) .

---

(5) الفراء: معاني القرآن 466/1.

(6) الفراء معاني القرآن 377/2.

(7) الطبري: الجامع لأحكام القرآن 4/10.

(1) الفراء: معاني القرآن 84/2.

(2) ابن منظور: لسان العرب (ليس)، مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ص217، إبراهيم السامرائي: الفعل زمانة وأبنيته ص65.

(3) الزبيدي: تاج العروس (ليس).

(4) الزمخشري: أساس البلاغة 362/2.

(5) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية 169، إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص68–69.

(6) الزجاجي: اللامات ص34.

وكلام الفراء ينفي ما نسبه إليه الزجاجي، فقد نصّ صراحة على أن ليس فعل لا يتصرف قال:". . . وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قد قالوا: لُسْتُم، يريدون لستُم، ثم يقولون: لَيْس وليسوا سواء، لأنه فعل لا يتصرف ليس له يفعل"(7) وهو ما أكده غيره عنه(8) .

ولعل ما دعا الزجاجي إلى ما قال أن الفراء(1) وثعلباً(2) كانا أحياناً يشبهان ليس بـ(لا) من حيث المعنى.

ولعل ما يعزز أن القول بحرفية (ليس) ليس من مذاهب الكوفيين أن تعزو بعض مصادر النحو القول بحرفية ليس إلى نحاة غير كوفيين فقد نسب الرضي(3) والمالقي(4) ذلك إلى أبي علي الفارسي، ونسبه ابن هشام(5) وتابعه السيوطي(6) إلى ابن السراج ثم زادا أن أبا علي الفارسي وابن شقير تابعاه على ذلك.

ما

اختلف الكوفيون في (ما) المصدرية هل هي اسم أو حرف؟

فالجمهور قالوا إنها حرف غير مفتقر إلى مكني يعود عليه من صلته. وقال الأخفش وجماعة من الكوفيين وابن السراج إنها اسم مفتقر إلى عائد. فإذا قلت: أعجبني ما قمت كان التقدير: أعجبني القيام الذي قمته، وحذف المكني الذي في الصلة(7) وممن ذهب هذا المذهب من الكوفيين الفراء(8) وثعلب(9) ومنعهم منهم أبو بكر بن الأنباري(10) . واختلفوا كذلك في (ما) الداخلة على إنّ وأخواتها. فمذهب الجمهور أنها زائدة ، ومذهب بعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة اسم بمنزلة كناية

المجهول (ضمير الشأن) وما بعد الجملة خبر عنها(1) .

مِن

---

(7) الفراء: معاني القرآن 3/62.

(8) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص244، التبريزي: شرح القصائد العشر ص167، أبو حيان: تذكرة النحاة ص730.

(1) الفراء: معاني القرآن 1/448 و2/84.

(2) ثعلب: مجالس ثعلب ص132، 447.

(3) الرضي: شرح الكافية 2/296.

(4) المالقي: رصف المباني ص300–301.

(5) ابن هشام: المغني ص336.

(6) السيوطي: الهمع (بيروت) 1/10.

(7) المالقي: رصف المباني ص381–382، المرادي: الجنى الداني ص332.

(8) الفراء: معاني القرآن 2/234، 390 و3/264.

(9) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص22.

(10) المصدر نفسه ص139.

(1) ابن هشام: المغني ص404.

اختلف النحويون في أصل مِنْ فمذهب جمهور النحويين(2) أنها ثنائية الوضع. وقيل إنها ثلاثية الوضع والأصل هو : منا، فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. ولكن في نسبة هذا القول اضطراباً. فمنهم من نسبه إلى الكسائي وحده(3) ومنهم من نسبه إلى الفراء وحده(4) وآخرون نسبوه إلى الاثنين معاً(5) .

مَنْ

انفرد الفراء من الكوفيين وذهب إلى أن أصل (مَنْ) ما(6) .

منذ

اتفق الكوفيون على أن (منذ) مركبة، ثم اختلفوا على مذهبين:

الأول أنها مركبة من : من وذو التي بمعنى الذي، وهي لغة طيء، ثم حذفت الواو تخفيفاً وبقيت الضمة تدل عليها، وهو منسوب إلى الفراء. والمذهب الثاني أنها مركبة من: من وإذ، فحذفت الهمزة، فالتقى ساكنان، سكون النون والذال، فحركت الذال. وهو منسوب إلى غير الفراء من الكوفيين. ورد المذهب الأول بأن منذ يستعملها كل العرب ، فكيف يركبون كلمة يستعملها كلهم من كلمة لا تستعملها إلا طيء ؟ ورد المذهب الثاني بأن (مـن) لا تدخل على الوقت إذ (7) .

مهما

ذهب الكوفيون إلى أن مهما مركبة ، على قولين:

الأول أن أصلها مه بمعنى اكفف، ثم زيدت عليها (ما) الشرطية، فحدث بالتركيب معنى جديد لم يكن. ونقل هذا المذهب عن الكسائي تارة (1) وعن الكوفيين تارة أخرى (2) ، إلا أن أبا بكر بن الأنباري نقل هذا المذهب عن بعض النحويين (3) وذكر أن أصلها عند الفراء "(ما) فحذفت العرب الألف منها وجعلت الهاء خلفاً منها، ثم وصلت بـ(ما) فدلت على المعنى، وصارت كأنها صلة لـ(ما) وهي في الأصل اسم، وكذلك مهمن"(4) .

---

(2) السيوطي : الهمع 4/212 0

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 2/362، السيرافي: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه 1/377، الرضي: شرح الكافية 2/446.

(4) السلسيلي: شفاء العليل 2/655، عصام الدين الاسفراييني: شرح الفريد ص240.

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/441، السيوطي: الهمع 4/211.

(6) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 1/382.

(7) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم56 ص382، ابن عقيل: المساعد 1/512، ابن يعيش: شرح المفصل 4/95، و8/45، المرادي: الجنى الداني ص5، أبو حيان: ارتشاف الضرب 2/241، الموصلي: شرح ألفية ابن معطي 1/382.

(1) الرازي: مفاتيح الغيب 14/217.

(2) الأشموني: شرح الأشموني مع الصبان 4/12.

(3) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 2/277–278، شرح القصائد السبع ص45، إيضاح الوقف والابتداء 1/341.

(4) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص45، وانظر: التبريزي: شرح القصائد العشر ص48.

وفي موضع آخر من (الزاهر) نقل أبو بكر هذا المذهب عن نحويين آخرين دون أن يسميهم[5] وذكر في موضع آخر من (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) و(إيضاح الوقف والابتداء) هذا المذهب بما يوهم أنه له[6] ، ولعل هذا ما دفع مكّياً إلى نسبة هذا المذهب إلى أبي بكر دون الفراء. [7] .

وأما مهمن فأصله عند الفراء وأبي بكر هو (من من) " فاستثقلوا الجمع بين لفظتين متفقتين فأزالوا النون الأولى، وجعلوا الهاء في موضعها، وبدلاً منها"[8] .

نون التوكيد

نقل جماعة من النحويين عن الكوفيين القول إنّ نون التوكيد الخفيفة فرع الثقيلة [1] . غير أن الرضي نقل ذلك عن أكثر الكوفيين[2] . وعليه تكون المسألة خلافية.

نعم وبئس

اختلفت المصادر النحوية واضطربت في نقل مذهب الكوفيين في نعم وبئس:

فبينما يجمع الكثير منها على أن الكوفيين اختلفوا فيهما اسمان هما أم فعلان؟ نفى عدد آخر أن يكون ثمة خلاف بينهم في ذلك، وإنما الخلاف في أصل المجموع.

فالمصادر التي أثبتت خلاف الكوفيين فيهما اضطربت أيضاً في نقل هذا الخلاف.

فنعم وبئس اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما، وندائهما، وعدم تصرفهما، وتجردهما من الزمان ونسب هذا القول إلى: الكوفيين[3] والكوفيين سوى الكسائي[4] وجماعة من الكوفيين ووافقهم الفراء وتابعه ثعلب وأصحابه[5] والفراء وتابعه ثعلب وأصحابه[6] والفراء وأكثر الكوفيين[7] والفراء ومن وافقه[8] والفراء وحده[9] .

---

(5) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 278/2.

(6) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص289، إيضاح الوقف والابتداء 341/1.

(7) مكي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن 299/1.

(8) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 278/2، مكي: مشكل إعراب القرآن 299/1.

(1) أبو حيان: ارتشاف الضرب 303/1، ابن عقيل: المساعد 664/2، المرادي: الجنى الداني ص141.

(2) الرضي: شرح الكافية 406/2.

(3) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية ص96، العكبري: التبيين مسألة رقم 40 ص274.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 14 ص97، ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي 598/1.

(5) ابن كمال باشا: أسرار النحو ص257.

(6) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 147/2.

(7) ابن عقيل: المساعد 120/2، ابن الناظم: شرح ألفية ابن مالك ص18، السلسيلي: شفاء العليل 585/2.

وخالف الكسائي وذهب إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان بدليل اتصال المكنيات وتاء التأنيث الساكنة بهما على حدّ اتصالهما بالأفعال، وبدليل بنائهما على الفتح كالأفعال الماضية.

وأما المصادر التي نفت أن يكون ثمة خلاف في فعلية نعم وبئس في قولك: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو، أو في كون الاسم الذي بعدهما فاعل مرفوع بهما، فقد ذكرت هذه المصادر أن الخلاف بين الكسائي والفراء يكمن في تأويل جملة نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو.

فمذهب الكسائي أنهما جملتان اسميتان محكيتان نقلتا عن أصل وضعهما وسمي بهما المدح والذم كتأبط شراً ونحوه، فنعم الرجل للممدوح وبئس الرجل للمذموم. ومذهب الفراء أن الأصل: رجل نعم الرجل، أو رجل بئس الرجل، فحذف الموصوف، وأقيمت الجملة التي هي صفة مقامه كأنك قلت: ممدوح زيد، أو مذموم زيد(1) .

ورد هذا المذهب بعدم دخول النواسخ ونحوها فلا يقال: كان نعم الرجل قائماً كما يقال: كان تأبط شراً.

وكلام الفراء في (معاني القرآن) لا يؤيد ما نسب إليه بل يرده وينفيه، ويثبت أن الفراء يرى أنهما فعلان جامدان لا يتصرفان ، يقول: "ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: بئسا رجلين، وبئس رجلين، وللقوم نعم قوماً ونعموا قوماً، وكذلك الجمع من المؤنث. وإنما وحدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء لأن بئس ونعم دلالة على مدح أو ذم. . . " (2) .

ويبدو لي من استعمال نعم وبئس فيما ورد من نصوص عربية فصيحة، أن فيهما من سمات الأسماء والأفعال ما يكفي للنظر إليهما على أنهما من قبيل الكلمات اللغوية القديمة التي تحنطت وجمدت على ما كانت عليه ولم تلحق بالأسماء أو الأفعال، لذلك تراهما تتميزان في الاستعمال بصفات معينة أهمها الدلالة على المدح والذم، وهو ما أشار إليه الفراء في أسلوب ثابت لا يتغير.

هذه

اختلف الفراء وهشام في (هذه). فذهب هشام إلى أن كسرة الذال علامة التأنيث، والاسم الذال وحدها، وها دخلت للتنبيه، والهاء التي بعد الذال دخلت لتكثير الاسم. وذهب الفراء إلى أن الهاء الأخيرة بدل من الياء التي

---

(8) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص21، شرح قطر الندى ص27 .

(9) الزجاجي: مجالس العلماء ص48، اشتقاق أسماء الله ص141، ابن مالك: التسهيل ص126، الرضي: شرح الكافية 315/2.

(1) ابن عصفور: المقرب 65/1، ابن عقيل: المساعد 121/2، الأزهري: شرح التصريح 93/2-94.

(2)الفراء: معاني القرآن 268/1 وانظر 56/1-57 و99/2، 141-142، و153/3، ثعلب:مجالس ثعلب ص273، محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي ص226 وما بعدها.

في هذي[1] أي أنه يرى أن الياء أصل، والهاء بدل منها. وقد ارتضى ابن يعيش مذهب الفراء دون أن يعزوه إليه[2] .

هلم

ونسب النحويون إلى الفراء تارة [3] وإلى الكوفيين تارة أخرى[4] وإلى الخليل تارة ثالثة [5] أن أصل (هلم): أُمّ بمعنى أقصد، فضموا (هل) التي للزجر إلى (أم) وجعلوها حرفاً واحداً، وأزالوا أمّ عن التصرف إذ حذفت همزة (أم) بإلقاء حركتها على (لا م) هل، الساكنة، وأسقطوا همزة أم، فاتصلت الميم باللام.

وعرض الفراء لهذه الصيغة في (معاني القرآن) مرتين، ناقض فيهما، مرة قال بتركيبها من هل وأم قال: " ونرى أن قول العرب هلم إلينا إنما كانت هل فضم إليها أم"[1] ومرة أخرى قال ببساطتها، وأنها ليست مأخوذة من فعل قال: " ومن أدخل اللام قال هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب فأدخلت لها اللام كما يقال:هلم لك، إذ لم تكن مأخوذة من فعل "[2] وهو الظاهر لبعده عن التمحل والتكلف.

هو – هي

نسب للكوفيين أن أصل هو وهي الهاء فقط، وأن الواو والياء زائدتان لتكثير الكلمة، بدليل حذفهما في المثنى والجمع[3] ونسب الزجاجي هذا الرأي للفراء وحده[4] .

ولعل للفراء رأيا غير هذا وافق فيه رأي البصريين الذين يذهبون إلى أن هو وهي أصلان. يقول: "ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة، مثل: الفم، وابنم، وهم" [5] .

---

(1) أبو بكر بن الأنباري: المذكر والمؤنث ص182.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل 331/3.

(3) أبو بكر بن الأنباري: الزاهر 266/2، ابن جني: الخصائص 35/3–36، ابن فارس: الصاحبي ص279، العكبري: إملاء ما من به الرحمن 264/1، ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ص421، أبو حيان: البحر المحيط 235/4، ابن عقيل: المساعد 645/2، السيوطي: الهمع 126/5، البغدادي: خزانة الأدب 39/3.

(4) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ص341، الرضي: شرح الكافية 73/2، الاسفراييني: فاتحة الإعراب ص250، الأزهري: شرح التصريح 402/2.

(5) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 106/2.

(1) الفراء: معاني القرآن 203/1.

(2) المصدر نفسه 235/2.

(3) أبو البركات الأنباري: الإنصاف مسألة رقم 96 ص677، أبو حيان: ارتشاف الضرب 473/1، ابن عقيل: المساعد 99/1.

(4) الزجاجي: مجالس العلماء ص105–106.

(5) الفراء: معاني القرآن 203/1.

فهو يرى أن (هم) أصلها الواو وزيدت الميم الجمعية. وهو رأي البصريين نفسه كما في (شرح الكافية):"وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهين، فخفف بحذف الواو والياء" (1) .

وسط

ذكر عن الكوفيين غير الفراء أنهم لا يفرقون بين وسط بسكون السين وتحريكها، ويجعلونهما محلين وذكر أن الفراء يرى أنه إذا حسنت في وسط بين كان محلاً نحو: قعدت وسْط القوم، وإن لم تحسن كان اسماً، وأنه يجوز عنده أن يكون المسكن والمحرك اسماً ومحلاً، ولكن السكون أحسن في المحل والتحرك أحسن في الاسم . ونقل عن ثعلب(2) قوله: ما كان أجزاء تنفصل وتتفرق قلت فيه: وسْط بسكون السين نحو: اجعل هذه الياقوتة وسطْ العقد، وإذا كان مصمتاً بلا أجزاء ولا ينفصل ويتفرق قلت: وسط نحو: احتجم وسَط رأسه (3) .

ياء النسب

إن كان البصريون يرون أن ياء النسب المشددة حرف لا موضع له من الإعراب، فقد اختلف النقل عن الكوفيين في كونها اسماً ذا موضع إعرابي. فقد نقل عن بعض الكوفيين(4) ونقله آخرون عن الكوفيين (5) .

والذي يبدو لي أن العرب في استعمالها ياء النسب لم يكن يدر في خلدها أن تكون الياء في الاسم كلمتين منفصلتين إحداهما عن الأخرى، وإنما الذي أرادته من هذا التركيب لفظة واحدة، تتكون من كتلة واحدة لا من كتلتين، لتؤدي المعنى الذي صيغت من أجله على هذه الصورة، لذلك فإني أرجح أن ياء النسب جزء لا يتجزأ من الاسم ووحدة صرفية مكملة له، ألزقت به على هيئة مخصوصة لذلك من الصعب بل من المستحيل أن تستعمل هذه الياء منفصلة عن الاسم المنسوب.

ويكأن

اختلف الكوفيون في أصل (ويكأن) واختلف النقل عنهم.

---

(1) الرضي: شرح الكافية 10/2.

(2) ثعلب: الفصيح (تحقيق مذكور) ص303

(3) أبو حيان: ارتشاف الضرب 259/2، تذكرة النحاة ص352–353، السلسيلي: شفاء العليل 481/1، الأسنوي: الكوكب الدري ص274، السيوطي: الهمع 157/3–158

(4) إبن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة 274/1 0

(5) أبو حيان: ارتشاف الضرب 532/2، ابن يعيش: شرح المفصل 142/5.

فقد نقل عن الكسائي أنها (وي) مفصولة من (كأن) وهو مذهب يونس وسيبويه[1] ونقل عنه أنها (ويك) دخلت على أنّ، وأن ويك بمعنى ويلك، حذفت من ويلك اللام لكثرة الاستعمال، محتجاً بقول عنترة:

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

وعلى قوله تكون الكاف مكنياً موضعه الخفض[2] ونسب ابن الحاجب هذا المذهب للكوفيين [3] .

والصحيح أن الكسائي لم يقل إنها (وي) مفصولة من (كأن) كما ذكر ابن الشجري، وإنما كان يقف على (وي) ويبتدئ (كأنه)[4] وهو عكس المألوف، إذ ينبغي أن تكون قراءته وفق مذهبه النحوي، إلا أن قراءته هنا جاءت على خلاف مذهبه النحوي كما يقول ابن الحاجب[5] ولكن ابن خالويه نقل عن الكوفيين أنهم يقفون على (ويك) [6] وهذا مناقض لما نقله ابن الحاجب عن الكسائي.

ونقل عن الفراء أنها كلمة بسيطة غير مفصولة [1] وهو المختار عندي لظهوره وبعده عن التكلف. ونقل عنه أيضاً أنها (وي) متصلة بالكاف وأصلها: ويلك أن الله ثم حذفت اللام، واتصلت الكاف بـ(أن) [2] وهذا النقل ليس صحيحاً، لأن الفراء في (معاني القرآن) نقل هذا الرأي ونسبه لبعض النحويين، ورد شطره الأكبر، وقبل مبدأ حذف اللام من (ويلك) "لكثرتها في الكلام" [3] .

واكتفى ثعلب في (مجالسه) بأن قال: " بعضهم يقول: ويلك، وبعضهم يقول: اعلم أن" [4] من دون أن يبين رأيه.

---

[1] ابن الشجري: الأمالي الشجرية 6/2، البغدادي: خزانة الأدب 102/3

[2] ابن جني: الخصائص 170/3، ابن هشام: المغني ص483، ابن يعيش: شرح المفصل 78/4، الزركشي: البرهان في علوم القرآن 444/4 0

[3] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 1/ 507.

[4] مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 176/2.

[5] ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 507/1. وانظر: الزركشي: البرهان في علوم القرآن 444/4.

[6] ابن خالويه: مختصر في شواذ القراءات ص114.

(1) ابن الشجري: الأمالي الشجرية 6/2، مكي: الكشف عن وجوه القراءات السبع 176/2. وانظر: الفراء: معاني القرآن 312/1–313، البغدادي: خزانة الأدب 66/3.

(2) أبو بكر بن الأنباري: شرح القصائد السبع ص359–360، مكي: مشكل إعراب القرآن 548/2، الرضي: شرح الكافية 83/2.

(3) الفراء: معاني القرآن 312/2. وانظر: ابن منظور: لسان العرب 418/15، أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن 244/3، أبو حيان: البحر المحيط 135/7.

(4) ثعلب: مجالس ثعلب ص322.

وأما أبو بكر بن الأنباري: فذهب إلى أن (وي كأنه) يحتمل ثلاثة أوجه: أن يكون ويك حرفاً، و(أنه) حرف والمعنى ألم تروا، وأن يكون كذلك والمعنى ويلك، وأن تكون (وي) حرفاً للتعجب، وكأنه حرف ووصلا خطاً لكثرة الاستعمال كما وصل (ينئوم) (5) .

وبعد، فإن اختلاف الكوفيين في طبيعة العديد من الكلمات وفي أصلها، أو انفراد بعضهم في ذلك إن دل على شيء فإنه يدل على إيمانهم العميق بأن الكلمات المفردة ليست كلها بسيطة مفردة في الأصل، فبعضها مركب تركيباً كاملاً من كلمتين، كان لكل منهما معنى وحكم، أصبح لها بالتركيب حكم ومعنى جديدان(6) . وقد قال الفراء: "ولا تنكرن أن يُجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثر بهما الكلام"(1) . وفي هذا ردّ على من علل من المستشرقين ظاهرة الإعراب في العربية، وغيرها من الساميات بخلو هذه اللغات من إدغام الكلمات ، أي وصل كلمة بكلمة، ليتكون من الكلمتين كلمة واحدة لها معنى خاص مركب منهما كما في اللغات الآرية. فآراء الكوفيين في هذه السبيل تثبت أن في العربية تراكيب كثيرة وأن العربية أفادت من هذه الظاهرة – أي التركيب– لتكثير المعاني والمباني، ومن أجل ذلك كله "فليس التركيب علة في الإعراب، وذلك لوجود التركيب والإعراب في العربية في الوقت نفسه" (2) .

ومن ناحية أخرى يؤكد لنا هذا الخلاف أن الخليل بن أحمد –وإن كان سباقاً إلى هذا الميدان، وأنه أول من ذهب إلى أن الكلمتين إذا ركبتا، ولكل منهما معنى وحكم، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد– لم يكن متفرداً بهذا شاذاً عن جمهرة النحاة كما يرى بعض الباحثين المحدثين(3) .

وسواء أصحت أقوال الكوفيين ومذاهبهم في ذلك "أم لم تصح فإن هذا يدل على ميلهم إلى تفسير اللغة تفسيراً فقهياً، يماشي الدراسات اللغوية الحديثة في هذه الأيام"(4) .

وأخيراً يظهر لنا بشكل واضح جلي عناية الفراء خاصة من بين الكوفيين بهذا الجانب عناية ملحوظة، مما يؤكد تأثره بالفلسفة اللغوية التي كانت سائدة عند البصريين، تأثراً كان يفوق في بعض الأحايين تفلسف البصريين، وإن خالفهم في بعض مناهجه.

---

(5) أبو بكر بن الأنباري: إيضاح الوقف والابتداء 1/394–397، السيوطي: الإتقان 1/234.

(6) انظر: الفراء: معاني القرآن 2/377.

(1) المصدر نفسه 1/4، وانظر: 1/465، 466، و2/312، و3/274.

(2) إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي ص53.

(3) طه الراوي: تاريخ علوم اللغة العربية ص28.

(4) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ص350.

نتائج البحث

موضوع هذا البحث الخلاف النحوي الكوفي. وقد كانت النتائج التي خرج بها غير قليلة أوجزها في الآتي.

1– المؤسس الأول للمذهب الكوفي لم يكن الكسائي كما ذهب إلى ذلك غير واحد من الباحثين المحدثين، وإنما بدأ المذهب الكوفي بأبي جعفر الرؤاسي، وأن تلميذيه الكسائي والفراء هما اللذان نهضا به، وميزاه من المذهب البصري منهجاً وأسلوباً.

2– منهج الكوفيين وموقفهم من النقل والقياس لم يكن على الصورة التي وسم بها، ودرج الكثير من القدماء والمحدثين على التسليم المطلق بها، فتبيّن أن كثيراً من هذه الأحكام والآراء في بيان منهج الكوفيين في هذين الأصلين إنما هي أحكام عامة متسرعة، تفتقر إلى الدقة. فالمذهب في كتب الكسائي وآرائه يختلف عن المذهب الذي يظهر في كتب الفراء، وكذلك الشأن في اختلاف المذهب الكوفي في نحو غيرهما.

3– الخلاف النحوي الكوفي يكاد يشمل جميع الأبواب النحوية. ومثل هذه الخلافات العريضة تسيء إلى وَحدة منهج الكوفيين في تناول قضايا اللغة ومسائل العربية، وتضّر به.

4– كثير من هذه الخلافات إنّما كانت بين الشيوخ من الكوفيين، وأنها تمثل اتجاهات فردية، ولا سيما لدى كل من الكسائي والفراء، ولا تُشكّل، على نحو مضبوط، مذهباً متميّزاً يجمعها. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالآراء النحوية الكثيرة التي تفرد بها نحاة كوفيون خالفوا فيها الجمهور، مما يجعل لكل واحد منهم منهجاً نحوياً له خصائصه وسماته.

5 – محّص البحث وصحح كثيراً من الآراء المنسوبة للكوفيين أو لبعضهم

اعتماداً على مؤلفات الكوفيين أنفسهم ما أمكن. فكثيراً ما وقع محرّرو المذاهب وناقلو الأقوال في التعميم في النسبة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية بيّن البحث عن جملة من الآراء الخلافية الواردة في كتب النحو منسوبة للكوفيين أو لبعضهم، وبالرجوع إلى كتب الكوفيين أنفسهم تبيّن أنها ليست بخلافية، مما يعزز جهل الناقلين

بمصادر نحو الكوفيين، وأن الاختلاف والتعدد ليس في النحاة الكوفيين، وإنما في النقل عنهم، وهذا عند المتأخرين كثير بدءاً بأبي البركات الأنباري وانتهاء بصدر الدين الكنغراوي في تلخيصه نحو الكوفيين. فكثيراً ما ينسبون أقوالاً إلى عامة الكوفيين مع أن الرأي لنحوي واحد أو اثنين على الأكثر من أعلام المذهب. وكان ينبغي على نقلة المذاهب ومحرريها أن يكونوا أكثر دقة، وأشدّ حرصاً في نسبة الآراء وعزوها إلى أهليها.

6- التناقض والأوهام في آراء العالم الواحد سمة من سمات الاضطراب في نقول النحويين. ولعل بعد الشقة بين العلماء والاعتماد على الآراء المروية، دون الرجوع إلى كتب المؤلف، وتعدد الآراء للعالم الواحد، أو رجوعه عن بعض أقواله، وعدم وصول مصنفات المؤلف واختلاف التلاميذ، وتعدد النساخ، لعل ذلك كله أو بعضاً منه وراء هذا التدافع في بعض أقوالهم، وهو أمر حَرَصْت، ما أمكنني، على متابعته وبيانه.

7- هذه الخلافات في مجملها كان الفراء طرفاً رئيسياً فيها، مما يرجح أن يكون ما نسب للكوفيين من آراء إنما يرجع إلى أقواله، ومن ناحية أخرى يؤكد أن الفراء من الأئمة الذين انبنى المذهب الكوفي على آرائهم.

8- الخلافات بين الكوفيين يمكن أن تكون ذات دلالتين متناقضتين فاستقصاؤها من جهة يفتح عيون المهتمين على دقائق في اللغة والنحو لم تكن لتبرز إلا عن طريق التنافس بين العلماء، ويضع بين يدي الباحثين والكتّاب ودعاة التيسير ملامح يترسمونها، ويهتدون بها، ومن جهة أخرى كانت وبالاً على الإعراب وسبباً في هذا الحشد الذي لا أول له ولا آخر من تقدير وتأويل وإضمار. . . إلى آخر هذه العوارض الإعرابية.

وأخيراً لا أدعي أنني أحطت بالمسائل الخلافية الكوفية، ولكنني حاولت جُهْدي استقصاء ما استطعت من هذه المسائل. وأرجو بعد هذا كله أن أكون وفيت البحث حقه عليّ في الصبر الذي طلب، والجلد الذي احتاج، والتنقيب الذي فرض. والله ولي التوفيق، عليه توكلت وإليه المصير.

المصادر والمراجع

المخطوطات

– ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، أفعل وفعلت، مكتبة الاسكوريال، مدريد، رقم **442**.

الرسائل الجامعية

– حمدي الجبالي، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واستعمالا واختلافا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، **1982**م.

– زين الدين مهيدات، قاعدة النحو الكوفي في مسائل الخلاف، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، **1984**م.

– فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة، **1989**م.

– محمد سليم بن حسين بن عبد الحليم، موارد البصائر لفرائد الضرائر، تحقيق حازم سعيد يونس، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، القاهرة، **1986**م.

– محمد السيد أحمد عزوز، موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة مع تحقيق كتاب إعراب القراءات الشواذ الكبرى للعكبري، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، القاهرة، **1989**م.

– محمد ضاري حمادي، الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، بغداد، العراق، **1973**م.

– محمود صغير، الأدوات في كتب التفسير حتى منتصف القرن الثامن، رسالة دكتوراة، جامعة حلب، حلب، سوريا، **1990**م.

الكتب المطبوعة

– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط**5**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، **1979**م.

– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط**6**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، **1978**م.

– إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ط**3**، دار الأندلس، بيروت، **1983**م.

– إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، **1980**م.

– إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، **1968**م.

– إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، ط**1**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، **1987**م.

– إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بغداد، 1968م.
– إبراهيم الشمسان، الجملة الشرطية عند نحاة العرب، ط1، القاهرة، 1981م.
– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.
– ابن الأثير المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهرأحمد الزاوي ومحمود الطناجي، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة (د.ت).
– أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة، 1938م.
– أحمد سليمان ياقوت، الأفعال غير المتصرفة وشبه المتصرفة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م.
– أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القواعد القرآنية، ط1، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، 1981م.
– أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1984م.
– أحمد محمد فارس، النداء في اللغة والقرآن الكريم، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1989م.
– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1982م.
– أحمد مكي الأنصاري، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1964م.
– الأحمر خلف الأحمر البصري ، مقدمة في النحو ، تحقيق عز الدين التنوخي ، دمشق ، 1381هـ.
– الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط2 ، 1981م.
– الأربلي غلام الدين، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، ط2، المكتبة الحيدرية، النجف، العراق، 1970م.
– الأزهري خالد بن عبد الله الجرجاوي، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
– الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق وتقديم عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1964–1967م.
– الاستراباذي رضي الدين، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1399هـ.
– إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، القاهرة، 1929م.
– الإسفراييني تاج الدين محمد بن أحمد، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، اربد، 1981م.

– الإسفراييني عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه، شرح الفريد، ضبط نصه وحققه وعلق عليه نوري ياسين حسين، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، 1985م.
– الأسنوي جمال الدين، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسن عواد، ط1 ، دار عمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1985م.
– الإشبلي، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل، تحقيق ودراسة عياد بن عيد البشيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
– الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1955م.
– الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح الأشموني مع الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
– الأصبهاني أبو بكر أحمد بن الحسن، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق سبيع حمزة حاكي، ط2، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت، 1988م.
– الأصفهاني الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
– الأصفهاني أبو الفرج، الأغاني، ساسي.
– الألوسي محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار صعب، بيروت، (د.ت).
– أمين علي السيد، في علم النحو، ط6، دار المعارف، مصر، 1986م.
– الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، (د.ت).
– الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.
– الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980م.
– الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثولوكية، بيروت، 1963م.
– الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م.

– ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 1987م.
– ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، إيضاح الوقف والابتداء، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق، 1391هـ.
– ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط2، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1989م.
– ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1980م.
– ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، العراق، 1987م.
– الأهدل محمد بن أحمد، الكواكب الدرية شرح على متممة الأجرومية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
– ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق طاهر عبد الكريم، ج1، ط1، 1976م، و ج2، ط1، الكويت، 1977م.
– برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، علق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ومطبعة المجد بالرياض، 1982م.
– ابن بري، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، تحقيق مصطفى حجازي، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988م.
– البطليوسي عبد الله بن السيد، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي، ط1، دار المريخ، الرياض، 1979م.
– البطليوسي عبد الله بن السيد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، دار الجيل، بيروت، 1973م.
– البطليوسي عبد الله بن السيد، الحلل في شرح أبيات الجمل، دراسة وتحقيق مصطفى إمام، ط2، توزيع مكتبة المتنبي، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م.
– البغدادي أحمد بن قاسم، رسالة في اسم الفاعل، تحقيق محمد حسن عواد، ط1، دار الفرقان، عمان، 1983م.
– البغدادي الخطيب، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

– البغدادي ابن شقير، المحلى وجوه النصب، تحقيق فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، 1987م.
– البغدادي عبد القادر، حاشية على شرح بانت سعاد، تحقيق نظيف محرم خواجة، فرانتس شتاينر بيفيسبادن، 1980م.
– البغدادي عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت).
– البغدادي عبد القادر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط1، دمشق 1393هـ.
– التبريزي أبو عبد الله محمد بن الخطيب، تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
– التبريزي أبو عبد الله محمد بن الخطيب، شرح القصائد العشر، تحقيق فخر الدين قباوة، ط4، منشروات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980م.
– التبريزي أبو عبد الله محمد بن الخطيب، شرح المفضليات، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ت).
– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979م.
– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط2، دار الثقافة، الدار البيضاء، ليبيا، 1974م.
– ثعلب أحمد بن يحيى، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1944م.
– ثعلب أحمد بن يحيى، الفصيح، تحقيق ودراسة عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، 1984م.
– ثعلب أحمد بن يحيى، الفصيح، جمع وتحقيق محمد بن عبد المنعم الخفاجي، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1368هـ.
– ثعلب أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، ط2، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، 1948–1949م.
– الجاحظ عمرو بن بحر، البرصان والعرجان والعميان والحولان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
– الجاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1990م.
– الجامي نور الدين عبد الرحمن، الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، مطبعة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1983م.
– ابن الجبان منصور محمد بن علي، شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق عبد الجبار القزاز، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1991م.

– الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق وشرح عبد المنعم خفاجي، 1977م.
– ابن الجزري محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، نشره ج برجشتراسر، مطبعة السعادة، القاهرة، 1352هـ.
– ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
– ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ج1، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط1، القاهرة، 1374هـ.
– ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعبد الحليم النجار، ط1، القاهرة، 1386هـ.
– الجواليقي أبو منصور موهوب بن أحمد، تكملة إصلاح ما تغلط به العامة، تحقيق عزالدين التنوخي، مطبوعات المجمع العملي العربي بدمشق، 1936م.
– ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق وتقديم موسى بناني العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
– ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان بن عمر، شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بنان علوان، مطبعة الآداب، بغداد، 1400هـ.
– حسن عون، اللغة والنحو، الإسكندرية، 1952م.
– حسن موسى الشاعر، النحاة والحديث النبوي الشريف، ط1، مطابع دار الشعب، عمان، 1980م.
– حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988م.
– الحموي ياقوت، معجم الأدباء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991م.
– الحموي ياقوت، معجم البلدان، دار إحياء التراث، بيروت، 1979م.
– الحنبلي ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، مكتبة القدسي، القاهرة، 1350هـ.
– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ج1، ط1، مطبعة النسر الذهبي، 1984م، و ج2، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1987م.
– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (د.ت).
– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط1، مطبعة العاني، بغداد، 1977م.

– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، 1367هـ.
– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985م.
– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، النهر الماد من البحر المحيط (بهامش البحر المحيط).
– ابن خالويه الحسن بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
– ابن خالويه الحسن بن أحمد، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3، دارالعلم للملايين، بيروت، 1979م.
– ابن خالويه الحسن بن أحمد، مختصر في شواذ القراءات، عني بنشره ج برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت).
– خديجة أحمد مفتي، نحو القراء الكوفيين، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، توزيع دار الندوة، بيروت، 1985م.
– خديجة الحديثي، أبو حيان النحوي، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، 1966م.
– خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، وكالة المطبوعات، الكويت، 1980م.
– خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1981م.
– ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، 1392هـ.
– الخضري محمد الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1940م,
– ابن خلكان شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1978م.
– خليفة حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طبعة الأستانة، 1947م.
– خليل عمايرة، في التحليل اللغوي، ط1، مكتبة المنار، الأردن، 1987م.
– خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، ط1، عالم المعرفة، جدة، 1984م.

– الخوارزمي أبو عبد الله محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم، ط1، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1991م.
– الدارمي أبو محمد بن عبد الله السمرقندي، سنن الدارمي، مطبعة الاعتدال، دمشق، 1930م.
– أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، (د.ت).
– الداودي محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسرين، تحقيق علي محمد عمر، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، 1972م.
– الدلائي محمد بن محمد أبي بكر المرابط، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق مصطفى الصادق العربي، مطابع الثروة للطباعة والنشر، (د.ت).
– الدمياطي البنا، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، تعليق علي محمد الصباغ، ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة، 1359هـ.
– ابن الدهان سعيد بن المبارك، باب الهجاء، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1966م.
– ابن الدهان سعيد بن المبارك، الفصول العربية، تحقيق فائز فارس، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، 1988م.
– ذو الرمة غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة طربين، دمشق، 1973م.
– الرازي زين الدين محمد بن أبي بكرة، مختار الصحاح، دار الكتب العليمة، بيروت، (د.ت).
– الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت).
– رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1983م.
– الزاهد أبو عمر، فائت الفصيح، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد، ط2، مطبعة السعادة، القاهرة، 1968م.
– الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، 1973م.
– الزبيدي عبد اللطيف، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب، بيروت، 1987م.
– الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، المطبعة الخيرية، مصر، 1306هـ.

– الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري، إعراب القرآن (المنسوب إليه)، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، 1983م.
– الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971م.
– الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبد ه جلبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1973م.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، اشتقاق أسماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1382ه.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1393ه.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، 1984م.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، حروف المعاني، حققه وقدم له علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد، 1984م.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، اللامات، تحقيق مازن المبارك، ط2، دار الفكر، دمشق، 1975م.
– الزجاجي عبد الرحمن بن إسحق، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1983م.
– أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، ط2، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1979م.
– الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د.ت).
– الزركلي خير الدين، الأعلام، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1389ه.
– الزمخشري محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1972م.

– الزمخشري محمود بن عمر، الكشاف، حقق الرواية محمد صادق القمحاوي، الطبعة الأخيرة، البابي الحلبي، مصر، 1972م.
– الزمخشري محمود بن عمر، المفصل في النحو، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
– ابن السراج أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف، العراق، 1393هـ.
– ابن السراج أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت، 1985م.
– سعيد الأفغاني، في أصول النحو، دمشق، 1957م.
– السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
– السكاكي أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983م.
– ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحق، الإبدال، تحقيق حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1987م.
– ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحق، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1375هـ.
– ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحق، المقصور والممدود، تحقيق محمد سعيد، ط1، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1985م.
– السلسيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1986م.
– ابن سلام أبو عبيد بن القاسم، غريب الحديث، حيد آباد الدكن، الهند، 1964–1967م.
– السمعاني عبد الكريم بن محمد المروزي، الأنساب، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، ط1، نشر أمين دمج، بيروت، 1981م.
– السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، الروض الأنف، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، (د.ت).
– السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، 1984م.
– سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، دار صادر، بيروت، (د.ت).
– سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1967م.

– ابن سيده أبو الحسن بن علي بن إسماعيل، المخصص، بولاق، مصر، 1316هـ.
– السيد المرتضي، الفرائد الغوالي على شرح شواهد الأمالي، ط1، مطبعة الآداب، النجف، 1966–1967م.
– السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، الجزائر، 1356هـ.
– السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ج1، حققه وقدم له رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986م.
– السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز، ط2، القدس، (د.ت).
– ابن السيرافي أبو محمد يوسف بن حسن، شرح أبيات سيبويه، حققه وقدم له محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، 1979م.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن، ط4، البابي الحلبي، القاهرة، 1398هـ.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة 1395هـ.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة 1396هـ.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر ، 1979م.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، الفرائد الجديدة، وزارة الأوقاف بغداد، 1977م.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم العربية وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت، 1987م.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1992م.
– السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).
– ابن الشجري هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، ط1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، 1349هـ.
– الشلوبيني أبو علي، التوطئة، دراسة وتحقيق يوسف المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، 1973م.
– الشنتمري الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ج2، ط1، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1987م.

– الشنقيطي أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ط2، دار المعرفة، بيروت، 1973م.
– الشنواني أبو بكر بن إسماعيل، حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، تحقيق محمد شمام، ط2، منشورات دار الكتب الشرقية، تونس، 1373هـ.
– شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط2، دار المعارف، مصر، 1972م.
– الصبان أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).
– الصفدي صلاح الدين خليل بن آيبك، الغيث المسجم في شرح لامية العجم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
– الصفدي صلاح الدين خليل بن آيبك، الوافي بالوفيات، باعتناء محمد يوسف نجم، نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، دار صادر، بيروت، 1982م.
– صلاح الدين الزعبلاوي، مسالك القول في النقد اللغوي، ط1، دمشق، 1984م.
– الطبرسي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1961م.
– الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل القرآن، ط2، البابي الحلبي، مصر، 1954م.
– طه الراوي، تاريخ علوم اللغة العربية، بغداد، 1949م.
– أبو الطيب اللغوي عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر للطباعة، القاهرة، (المقدمة 1955م).
– عبد الجبار علوان النايلة، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب نحوي من الكوفة، ضمن كتاب (دور الكوفة في التراث العربي الإسلامي وقائع المؤتمر العلمي الثالث)، 1988م.
– عبد الجبار علوان النايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، 1976م.
– عبد الجبار القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1981م.
– عبد الحكيم المرصفي، من صيغ وأوزان العربية (أفعل)، ط1، جامعة عين شمس، القاهرة، 1975م.
– عبد الحميد طلب، تاريخ النحو وأصوله، مكتبة الشباب، (د.ت).
– عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 1972م.
– ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد، العقد الفريد، القاهرة، 1366هـ.
– عبد السلام هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ط3، 1985م.
– عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، القاهرة، 1966م.

– عبد الغني الدقر، معجم النحو، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.
– عبد الفتاح إسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي، مطبعة نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، 1958م.
– عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1984م.
– عبد الفتاح الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 1985م.
– أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، علق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1954–1962م.
– العسكري أبو أحمد الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تحقيق السيد محمد يوسف، مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
– العسكري أبو هلال، الفروق اللغوية، ط4، دار الآفاق، بيروت، 1400هـ.
– ابن عصفور علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، 1400هـ.
– ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب، ط2، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، 1392هـ.
– ابن عقيل عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، ج1، 1980، ج2، 1982م.
– العكبري ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ط1، الكويت، 1984م.
– العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إعراب الحديث النبوي الشريف، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت، 1397هـ.
– العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن، تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط2، البابي الحلبي، القاهرة، 1389هـ.
– العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
– العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.
– العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، حققه وقدم له محمد خيرالحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق، (د.ت).
– عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مطبعة الترقي، دمشق، 1381هـ.

– عوض جهادي، ظاهرة التنوين في اللغة العربية، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1982م.
– العيني، شرح شواهد العيني (على حواشي كتاب حاشية الصبان)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

– غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، 1978م.
– ابن فارس أبو الحسن أحمد، الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت).
– الفارسي أبو علي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983م.
– الفارسي أبو علي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى إيضاح الشعر، حققه حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار العلوم والثقافة، بيروت، 1978م.
– الفارسي أبو علي، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن الهنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، 1978م.
– الفارسي أبوعلي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).
– الفارقي أبو نصر الحسن بن أسد، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980م.
– فتحي الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1974م.
– فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط4، دار الآفاق الجديدة، 1401هـ.
– الفراء يحيى بن زياد، الأيام والليالي والشهور، تحقيق وتقديم إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودارالكتاب اللبناني، بيروت، 1980م.
– الفراء يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 1980م.
– الفراء يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، تحقيق مصطفى الزرقا، حلب، 1345هـ.
– الفراء يحيى بن زياد، المقصور والممدود، حققه وشرحه ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983م.
– الفراء يحيى بن زياد، المنقوص والممدود، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، مصر، 1967م.

– الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط2، دار ومكتبة الهلال، بغداد، 1986م.
– الفيروزآبادي أبو طاهر محمد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق، 1972م.
– ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.
– ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، شرح وتحقيق السيد أحمد صقر، البابي الحلبي، القاهرة، 1954م.
– ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1969م.
– القرافي شهاب الدين، الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1982م.
– القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، ط3، دار الكتاب العربي، مصر، 1967م.
– القرطبي ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1367هـ.
– القفطي جمال الدين أبو الحسن بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1950–1955م.
– القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م.
– القيسي تاج الدين، الدر اللقيط من البحر الميحط (بهامش البحر المحيط).
– القيسي مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق محي الدين رمضان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981م.
– القيسي مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط3، مؤسسة الرسالة بيروت، 1987م.
– كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار وآخرون، ط5، دار المعارف، مصر، (د.ت).
– الكسائي علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، حققها وقدم لها رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م.
– الكفوي أبو البقاء، الكليات، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق، 1395هـ.
– ابن كمال باشا، أسرار النحو، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، 1980م.

– الكنغراوي عبد القادر صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق، (د.ت).
– اللبلي أبو جعفر، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، 1972م.
– ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العربية، 1952–1953م.
– المالقي أبو جعفر محمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985م.
– مالك بن أنس، الموطأ، صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1951م.
– ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م.
– ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحيم الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ.
– المبرد محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
– المجاشعي أبو الحسن علي بن فضال، شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له جميل حنا حداد، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م.
– محمد إبراهيم البنا، ابن كيسان النحوي، ط1، دار الاعتصام، القاهرة، 1975م.
– محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن الكريم، ط1، دار الفرقان، عمان، 1982م.
– محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقية، 1399هـ.
– محمد خير الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1971م.
– محمد خير الحلواني، المختار من أبواب النحو، ط1، مكتبة دار الشرق، بيروت، (المقدمة 1975م).
– محمد خير الحلواني، الواضح في النحو والصرف (قسم النحو)، دارالمأمون للتراث، دمشق، (د.ت).
– محمد سمير نجيب اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1978م.
– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق عبد العظيم شناوي ومحمد الكردي، ط1، مصر، 1969م.

– محمد عاشور السويح، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، الدار الجماهيرية والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، 1986م.
– محمد عبد العزيز النجار، التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، الفجالة، القاهرة، 1392هـ.
– محمد عبد الله جبر، أسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية، دار المعارف، القاهرة، 1980م.
– محمد عيد، أصول النحو، عالم الكتب، القاهرة، 1393هـ.
– محمود حسني مغالسة، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار عمار، عمان، 1986م.
– محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
– محي الدين رمضان، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، (د.ت).
– المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ط2، منشورات دار الأوقاف الجديدة، بيروت، 1983م.
– المرزوقي أبوعلي أحمد بن الحسن، الأزمنة والأمكنة، طبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، 1332هـ.
– المزني أبو الحسن، الحروف، تحقيق محمود حسني ومحمد حسن عواد، ط1، دار الفرقان، عمان، 1983م.
– مصطفى جمال، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، 1980م.
– ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1968م.
– مهدي المخزومي، أعلام في النحو العربي، ط1، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980م.
– مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد أعماله ومناهجه، مطبعة الزهراء، بغداد، 1960م.
– مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ط1، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975م.
– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط1، البابي الحلبي، القاهرة، 1966م.
– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ط2، البابي الحلبي، القاهرة، 1958م.
– مهدي المخزومي، النحو العربي قواعد وتطبيق، ط2، البابي الحلبي، مصر، 1986م.
– الموصلي عبد العزيز بن جمعة، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي، ط1، مكتبة الخريجي، الرياض، 1985م.

– النابغة الذبياني زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، 1968م.
– ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
– ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، منشورات ناصر خسرو، بيروت، (د.ت).
– النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، 1397هـ.
– النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
– النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، شرح القصائد التسع المشهورات، تحقيق أحمد خطاب، مطبوعات الحكومة، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1393هـ.
– النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد، القطع والائتناف، تحقيق أحمد خطاب العمر، مطبعة العاني، بغداد، 1978م.
– ابن النديم محمد بن إسحق، الفهرست، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (د.ت).
– نهاد الموسى، في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، ساعدت الجامعة الأردنية على نشره، 1976م.
– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، الإعراب في قواعد الإعراب، تحقيق وتقديم علي فودة نيل، ط1، الناشر عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، 1981م.
– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، 1400هـ.
– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، وتحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م.
– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، ط11، مطبعة السعادة، مصر، 1963م.
– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، 1977م.
– ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط3، دار الفكر، بيروت، 1983م.

– الهروي علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1982م.
– ابن يعيش موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت).
– ياسين الشيخ، حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح (بهامش شرح التصريح على التوضيح).

الدوريات

– إبراهيم مدكور، المصطلح النحوي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج 32، 1973م.
– أحمد الإسنكدري، الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ج1، اكتوبر 1934م، القاهرة، مطبعة بولاق، 1935م.
– أحمد علم الدين الجندي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في دراسة النحو واللغة تأليف أحمد مكي الأنصاري، مجلة الأزهر، مجلد46، ج2، 1974م، ومجلد46، ج8، 1974م.
– ابن الأنباري أبو بكر، شرح الألفات، تحقيق أبو محفوظ الكريم معصومي، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد 34، ج1، 1959م.
– ابن الأنباري أبو بكر، شرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها، تحقيق صلاح الدين المنجد، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد 37، ج3، 1962م.
– ابن الأنباري أبو بكر، قصيدة في مشكل اللغة وشرحها، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد64، ج4، 1989م.
– خليل عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد2، عدد8.
– سمير نجيب اللبدي، الكسائي القارئ الشهير والنحوي الكبير، مجلة البيان، الكويت، العدد134، السنة الثانية عشرة، شباط 1978م.
– شاكر الجودي، مقترحات في تيسير النحو، مجلة المعلم الجديدة، بغداد، ج2، 1973م.
– ابن الشجري هبة الله بن علي، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، تحقيق حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، العراق، مجلد3، عدد1، 1974م.
– صلاح الدين الزعبلاوي، النحو والنحاة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد54، ج3، 1979م.
– عبد الجبار علوان النايلة، ظاهرة تخطئة النحويين للفصحاء والقراء، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد37، ج1، 1986م.

– عبد الستار عبد اللطيف أحمد سعيد، الكسائي ومنهجه في كتابه ما تلحن فيه العامة، مجلة الثقافة العربية، ليبيا، عدد10، السنة 15، 1988م.
– علي الجارم، الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج7، 1953م.
– كمال إبراهيم، الكسائي رئيس مدرسة الكوفة النحوية، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، مجلد13، 1965–1966م، ومجلد14، 1966–1967م، ومجلد16، 1968–1969م.
– محمد بهجة الأثري، الموفي في النحو الكوفي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مجلد3، 1955م.
– محمد حسين آل ياسين، في المدارس النحوية، مجلة المورد، العراق، مجلد3، عدد4، 1974م.
– محمود حسني مغالسة، احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، النسة الثانية، العدد المزدوج 3، 4، 1979م.
– محي الدين توفيق إبراهيم، المصطلح الكوفي، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، عدد1، 1979م.
– مهدي المخزومي، أبو زكريا الفراء ومذهبه في دراسة النحو واللغة، تأليف أحمد مكي الأنصاري، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد47، ج4، 1972م.
– نهاد الموسى، الخطأ في العربية نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، عدد خاص اللغة والحضارة العربيتان، السنة 31، 1983م.
– نهاد الموسى، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1971م.
– نهاد الموسى، فيها قولان أو أضواء على مسألة التعدد في وجوه العربية، مجلة أفكار، عمان، عدد28، تموز 1975م.
– نهاد الموسى، اللغة العربية بين الثبوت والتحول مثل من ظاهرة الإضافة، مجلة حوليات الجامعة التونسية، عدد13، 1976م,
– نهاد الموسى، النحو العربي بين النظرية والاستعمال مثل من باب الاستثناء، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد6، عدد2، 1979م.

قائمة المحتويات

الإهداء

تمهيد

المقدمة

الباب الأول : 1-98

الفصل الأول : منزلة النحو الكوفي من نظرية النحو العربي 3-18

- نشأة النحو 3-5
- بدايات تشكل النحو الكوفي 6-11
- نحو الكوفيين وأعلامه 11-18

الفصل الثاني : الخلاف النحوي 19-37

- كتبه 20-25
- نشأته 26-30
- بواكيره بين الكوفيين 30-33
- أسباب الخلاف النحوي 34-37

الفصل الثالث : الأصول التي دار عليها الخلاف النحوي : النقل والقياس 38-67

- النقل (السماع) 39-63
- القياس 63-67

الفصل الرابع : المصطلح النحوي 68-98

الباب الثاني : الأبواب النحوية 98-395

الفصل الأول : الإعراب والبناء 99-145

- علامات الإعراب والبناء 100-101
- هل الإعراب أصل في الأفعال ؟ 101-102
- فعل الأمر معرب أو مبني 102-103
- حذف الحركة الاعرابية وإثباتها 103-106

– اعراب الاسم المنقوص الذي على صيغة منتهى الجموع 106
– إعراب الاسم المقصور 107–106
– إعراب الاسماء الستة 112–108
– إعراب المثنى وجمع المذكر السالم 118–113
– إعراب جمع المؤنث السالم 120–119
– ما يجري وما لا يجري 130–120
– بناء الأوقات المبهمة وإعرابها 131–130
– بناء الغايات وإعرابها 131
– حركة الحروف التهجي 131– 13 –
إعراب العماد (ضمير الفصل) 134–133
– إعراب ارأيتك 135–134
– إعراب المفعول به 137–135
– إعراب المنادى 141–137
– إعراب المستثنى 142–141
–الخفض بالمجاورة 143–142
– إعراب عبارة التعجب 144–143
– إعراب المكني المتصل باسم الفعل المنقول عن ظرف 145–144
الفصل الثاني : العوامل 225–146
– عوامل إعراب الفعل – رافع الفعل المستقبل 154–150
– ناصب الفعل المستقبل 157–154
– عمل المصدر 160–158
– عمل الفعل الدائم (اسم الفعل) 167–160
– عمل صيغ المبالغة 169–167
– **عوامل المرفوعات** – رافع الفاعل 173–169
– عوامل المبتدأ والخبر 183–174

– عمل كان وأخواتها 184–187
– عمل إن وأخواتها 187–196
– عوامل المنصوبات : 196–225
– عامل المفعول به 197–205
– الإعمال في باب التنازل 206–208
– عامل مصدر (المفعول المطلق) 208
– عامل المفعول لأجلة 209–210
– عامل المفعول معه 210–213
–عامل المنادى 213–214
– عامل التفسير (التمييز) 214–215
– عامل المستثنى 216–224
– عامل الاسم في باب الحكاية 224–225
الفصل الثالث : العلة 226–252
– علة ثقل الفعل وخفة الأسم 231
– علة امتناع الأسماء من الجزم 232
– علة دخول التنون على الاسم 232
– علة عدم دخول التنوين والخفض على ما لا يجري 233–235
– علة زيادة النون في المثنى وجمع المذكر السالم 235–236
– علة كسر نون المثنى وفتح نون الجمع 236–237
– علة بناء نحن وعلة كونه للاثنين والجميع للخط واحد 237
– علة زيادة الف وجدوا واو الجماعة 239
– علة الاتيان بمكني العماد (الفصل) 240
– علة تذكير مكني المجهول 240
– علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم ونصب المنادى المضاف 241–242
– علة بناء الغايات على الضم 243

– علة بناء حيث 244
– علة بناء الفعل الماضي على الفتح 244
– علة عدم تنوين الاسم لا التبرئه 245
– علة دخول التنوين في بعض أسماء الاعال 246
– علة بناء الآن على الفتح 246
– علة بناء وزن (فعال على الكسر) 248–247
– علة بناء أمس على الكسر 248
– علة سكون تاء التأنيث 249
– علة كون عشرين الى التسعين بلفظ واحد للمذكر والمؤنث 250–249
– علة دخول اللام على أخبار إنّ وأخواتها 251–250
– علة دخول اللام على ذلك 252 – 251
الفصل الرابع : الجملة العربية نظامها وأجزاؤها 395–254
– العماد (ضمير الفصل) 260–256
– المجهول (ضمير الشأن) 261–260
– نون العماد (نون الوقاية) 263–262
– نون التوكيد 264–263
– الاسم الموصول وصلة 272–264
– نواصب الفعل المستقبل 274–272
– الجملة الشرطية 282–274
– المرفوعات – الفاعل ونائبه 298–282
–المبتدأ والخبر 307–298
– نواسخ المبتدأ والخبر – كان وأخواتها 314 – 307
– إنّ وأخواتها 325 – 315

– المنصوبات – المفعول به 327–325
– المصدر (المفعول المطلق) 328
– المفعول لأجله 329–328
– المنادى 336–329
– الحال 342 – 337
– التفسير (التمييز) 346–342
– الاستثناء 349–347
– التوابع : . النعت 353–349
. النسق 359–353
. التوكيد 361–359
. البدل 361
. عطف البيان 362
– الخفض : 372–263
– الإضافة 380–372
– القسم 382–381
–اسم الفعل 386–382
– اسلوب المدح والذم 387–386
– اسلوب التعجب 390–387
– باب العدد 395–391
الباب الثالث : الأدوات 523–396
الفصل الأول : عمل الأدوات 447–398
إذ 401، إذن 401–404، إن الشرطية 405–407 ، إن النافية 407–409، أن المخففة409–410، أن الجازمة 410–412، أو 413، بل 413، بله 414، حاشا414–416، حتى 416–419، حيث 419–420، عسى 420–423، الفاء 423–424، كم 424–426، كأين 426، لام الامر 426–427، لام الجحود 427–428، لام كي 428–429، لا التبرئة 429–431، لا العاملة عمل ليس 431–432،

لات432–434، لم 434–435، لن 435، لولا 435–438، ما العاملة عمل ليس 438–440، مذ ومنذ 441–442، هل 442–443، الواو 443–447 0

الفصل الثاني : معاني الأدوات 448–477

إلا 449–451، أم 451، إمّا 452، إن الشرطية 452، إن المخففة 453–454، أن 454، أنَ 455، أو 455–457، أين 457، أيّ الموصولة 457–458، أيّ الاستفهامية 458، بل 458، بين 459، ثم 459، حتى 459–460، الفاء 460–462، كلا 462–463، كيف 463، لا جرم 463–465، لعل 465–466، لمّا 466–467، لو 467، مع 486 ، مهما 469، هل 469، الواو469–471، ويكأن471–472، نيابة حروف الخفض بعضها عن بعض 472–477، إلى 475–476، الباء 476، على 476–477، من 477 0

الفصل الثالث : زيادة الأدوات 478–490

إلى 480، الباء 480–482، الفاء 482–484، في 485، الكاف 485، كان، كاد485–487، لا 487، ما 488، مِن 488–490، مَن 490 0

الفصل الرابع : خصائص الأدوات وطبيعتها 491–523

الآن 492، إذ 492، إذن 492–493، أفعلَ في التعجب 493–494، أفعلْ به 495–496، إلى 496، إلا 496، أما 496، أنت 496–497، إياك وفروعه 497–498، إيمن 498، بلا 499، حاشا 499–500، ذان 501، ربّ 501–502، رويد 502، سوى 502، عسى 503، على ، عن 503، فعالِ 503، فل، فلة 503، كأن 503–504، كلا 504–505، كم 505–506، لام الاستغاثه 506، لا 506–507، لات 507، الذي 507، لكنّ 508–509، لم 509، لن 509–511، لهنك 511–512، لولا، لوما 512، ليس 513–514، ما 514، منَ 515، مَن515، منذ 515، مهما516، نون التوكيد 516، هذه 517، نعم وبئس 517–518، هلمّ 519، هو، هي 519–520، وسط 520، ياء النسب 520–521، ويكأن 521–523 0

نتائج البحث 524–525

الملخص باللغة الإنكليزية 526

فهرست المصادر والمراجع 527–543

فهرست الموضوعات 544–550